

حاشية الرحبان

على شرح الأشموني
على الفية ابن مالك

وتممه
شرح الشواهد الحثيئة

تحقيق
طه عبد الرؤف سعد

المكتبة التوفيقية

حاشية الصبابة

شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك

ومعه

شرح الشواهد للعيني

تحقيق

طاهر عبد الرؤوف سعيد

الجزء الثاني

الملكة التوفيقية

أسام للهاب الأخضر - سيدنا الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم [لا التي لنفى الجنس]

اعلم أنه إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت^(١) بالاسم لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جرّاً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فإنها في حكم الموجودة لظهوره

[لا التي لنفى الجنس]

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً . ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراد ، وتسمى لا التبرقة بإضافة الدال إلى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر . والمراد بكونها لنفى الجنس نصاً كونها له فى الجملة لأن لا العاملة عمل إن إنما تكون نصاً فى نفى الجنس إذا كان اسمها مفرداً فإن كان مثني نحو لا رجلين أو جمعاً نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد فى مطوله . وأما لا العاملة عمل ليس فإنها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهوراً للعموم النكرة مطلقاً فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج إلى قرينة ، ولهذا يجوز بعدها أن نقول بل رجلان أو رجال ، فإن ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل إن إذا ثنى اسمها أو جمع ، فلاختلاف بين العاملة عمل إن والعاملة عمل ليس إنما هو عند افراد الاسم . فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه . والمهملة كالعاملة عمل ليس . ولا يرد على كون العاملة ليس لنفى الجنس نصاً عند افراد اسمها أم الجنس منفى نصاً فى :

* تعز فلا شيء على الأرض باقيا *

مع عملها عمل ليس لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية .

(قوله على سبيل الاستغراق) أى نصاً وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك إلخ (قوله لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لأن الموضوع لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظاً لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك إلخ ويعبر عنها بالزائدة . وفى سم أنها البيانية . قال شيخنا : وهذا إن صح فوجهه أن أصل لا رجل لا شيء من رجل . (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظاً أو معنى وقوله إلا بالأسماء النكرات أى لأنها

(١) قول الشارح اختصت إلخ . قال السيد : أقول ظاهر العبارة أن قصد نفى الجنس على جهة الاستغراق إنما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه لمن مع أن استغراق أفراد الجنس كافى فى الاختصاص بالاسم ، وتضمن من إنما هو علة لاستغراق النفى ، إلا أن يريد بقوله ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النفى على الوجه المذكور من قصد استغراق الأفراد ومن تضمن من ليكون نصاً : ثم رأيت الشواهد فى ما نصه بيان هذه العبارة : كأن الحاصل أنهم وضعوا لنفى الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لفظاً لا متضمنة معنى من البيانية ، فلتزم من ذلك أنهم إذا قصدوا النفى المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اهـ وسأبني عن الروايات ما فى قوله أنهم إلخ .

في بعض الأحيان كقوله :

[٣٠٢] فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب ولأن في ذلك إلحاقا لمشايتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساو للفظ إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل . وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَيْلًا فِي لَيْلَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ) نحو لا غلام رجل قام (أَوْ مُكَرَّرَةً) نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه .

(تنبيهه) : شروط أعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحًا وتلويحًا

التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب إلخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وإنما وجب ذلك لأن حق المختص بقبيل أن يعمل فيه . (قوله بمن الموبة) أي تضمنا لا تقديرًا كما يفهم من الدماميني وذكره بس (قوله لظهورها في بعض الأحيان) أي ضرورة كما في حاشية شيخنا السيد (قوله يلود) أي يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد في العاملة عمل ليس أيضًا ولم يراعوه إلا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل إن لأن العاملة عمل إن أقوى عملًا من العاملة عمل ليس للإجماع على أعمالها دون أعمال العاملة عمل ليس (قوله ولأن في ذلك إلخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولأن إلخ أو لسلامته مما ذكر ولأن إلخ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيًا أكيدًا قويًا وهذا لا يقتضى وجود النفي أولًا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وإن لتأكيد الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولو كان المنسوب نفيًا كما في القضية للمعدولة المحمول نحو إن زيدًا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقًا إثباتًا أو نفيًا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل إلا بالشروط الآتية ولم يجوز تقدم خبرها على اسمها ظرفًا أو مجرورًا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط أعمال لا إلخ) حمل الإعمال في عبارته أعمال النصب في المضاف والتشبيه به ، وحيث فعله من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصًا صريح في أن لا لنفي الجنس نصًا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافاً للتاج

[٣٠٢] هو من الطويل (قوله فقام) عطف على ما قبله من الأبيات ، ويؤذن الناس جملة وقعت حالا أي يدفع ، من زاد خودا . وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ومن زائدة لا فائدة استغراق الجنس . وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون منفيها الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة فإن كانت غير نافية لم تعمل . وشذ إعمال الزائدة في قوله :

[٣٠٣] لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَنْ لِلَّامِ ذُؤُوءُ أَحْسَابِهَا عَمَرًا

السبكي حيث خص إفادتها ذلك بما إذا بنى اسمها . ولابن الهمام حيث ذهب إلى أن المبنية أيضاً ليست نصاً في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم ، وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقاً . فإن قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصاً على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه وإلا لبنيا ، قلت لا تسلم فقد كما صرح به غير واحد كالروداني وإنما أعربا لمعارضة الإضافة بالإضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الأولى فهمت من الترجمة : أما الأولان ففهمهما منها ظاهر . وأما الثالث فلأنه متى أطلق نفي الجنس انصرف إلى نفيه نصاً قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل إن اجعل للآ لأن عملها عمل إن إنما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإذا دخل على لا لم يكن متعلقاً بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولاً للجار لا لما فلا عمل لها حيث شذ . وتكرر الاسم والخبر من قوله في نكرة والاتصال من قوله الآتي وبعد ذلك الخبر اذكر لإفادته جواز الفصل بينهما وبين اسمها بالخبر ، وبالأولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم . وبحث فيه بأنه إنما يفيد قوله وبعد ذلك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم . وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصاً) أي أن يقصد التكلم نفيه نصاً ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل إن فلا يرد أن يكون النفي نصاً فرع عن عمل المذكور لأن السامع إنما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطاً لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذا عمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها فتحققها الاممال (قوله لو لم تكن إلخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر أي امتنع لومهم عمر ابن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لأن نفي النفي إثبات فلم يستفد من لا نفي أصلاً فتعين أن تكون زائدة . وإنما أفاد البيت امتناع لومهم لأن لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور . وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لأن ذنوبهم كلا

[٣٠٣] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها عمر بن هبيرة الفزاري . وغطفان قبيلة صرفت هنا للضرورة والشاهد في لا ذنوب لها ، فإن كلمة لا زائدة مع أنها علمت عمل غير الزائدة لأن ذنوب اسمها ولها خبرها . وأصل الكلام لو لم تكن غطفان لما ذنوب . والجملته حال (قوله إذ اللام) جواب الشرط من اللوم وهو العدل . والاحساب جمع حساب وهو ما يعد من المآثر . وأراد بعمر عمر بن هبيرة الفزاري .

وإن كانت لنفى الوحدة أو لنفى الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر ، وإن دخل عليها جاز خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء ، وشذ جئت بلا شيء بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجبت تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا في الدار رجل ولا امرأة . وأما نحو : قضية ولا أبا حسن لها و :

لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ [٣٠٤]

وقوله :

يَكْدَنَ وَلَا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ [٣٠٥]

ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أو لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه أحد وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفى الجنس) أى مطلقاً عن قيد الوحدة وإلا فالنفي لنفى الوحدة لنفى الجنس أيضاً لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض . ولك أن تقول إنها لنفى الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أى أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أى ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حيثث اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور بإضافة لا إليه (قوله بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالياء ولا خير للا حيثث لصيورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وإن كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس ، وأما في الانفصال فتنبهاً بالتكرير على كونها لنفى الجنس لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ، ومنه يعلم أن إلغائها لا يخرجها عن كونها لنفى الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطرييت ولهذا لم يذكره العيني في شواهد وصار مثلاً يضرب عند الأمر العسير ، فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكلام ودخله الوقص في جزئيه الأول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح ، وهيثم بالثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال . وهذا شطرييت من الرجز (قوله فمؤول) أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كلفظ مثل أو يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى

فمؤول ، وعدم التكرار في قوله :

[٣٠٦] أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَتِي شَائِيَةً مِنْ شَائِنَا شَائِي

ضرورة اهـ . واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشبّه بالمضاف وهو ما بعده شيء من تمام معناها ويسمى مطوّلًا وممطوّلًا أى ممدودًا ، ومفرد وهو ما سواهما

ذلك العلم ، والمعنى قضية ولا يفصل لما كما قالوا لكل فرعون موسى بتتوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضى ، والثاني أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت إضافة مثل منوية لم يحتاج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حيثئذ تنكير اسم لا في الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله :

• ييكى على زيد ولا زيد مثله •

ولو كانت إضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وإن كان يجاب عن الأول بأن أل في أبى الحسن وإن كانت للمح إلا أن الأصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وإن كان أقوى منها إلا أنه معنوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهرا وعن الثانى بأن الفساد فى موضع لمقتضى لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى ، نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل ، وأما التأويل بإرادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب إذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بذلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وإن اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى إلى والفعل بعدها منصوب . وقوله شائى أى باغضاً خير لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرباط محذوف أى شائته . ومن شائنا متعلق بشائية على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبّه بالمضاف) من حيث إن كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شيء من تمام معناه) أى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد ، على أن سم نقل عن الرضى فى النداء أن الموصوف بالجملة من التشبيه بالمضاف ، بل صرح صاحب الجمع فى النداء بأن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف ، والمراد بالتمام المتمم .

[٣٠٦] هو من البسيط . أشاء مضارع للتكلم ، وما شئت مفعوله والهاء مكسورة . وحتى للغاية بمعنى إلى ، ولا أزال منصوب بأن المقدرة واسمه الضمير المستتر فيه ، وحيره هو قوله شائى ، وأصله شائيا بالنصب فترك للضرورة وهو فاعل من الشاء . وهو اليغض والشاهد فى قوله لا أتى حيث ترك التكرار للضرورة لأن لا إذا كان اسمها معرفة أو منفصلا منها يجب تكرارها . ومنهيب المود وابن كيسان أنه لا يشترط التكرار مطلقا واحجابه . واللام فى لا يتعلق بقوله شائى فى آخر البيت . وما موصولة ، ولا مهمله عند الجمهور لأن اسمها معرفة وهو أنت وهو مبتدأ ، وشائية خبره ، وهو من المشبهة فافهم .

(قَالَصِبَ بِهَا مُضَافًا) نحو لا صاحب بر ممقوت (أَوْ مُضَارِعَةً) أى مشابهه نحو لا طالعًا جبلاً ظاهر (وَيَعْلَمُ ذَلِكَ) المنصوب (أَلْخَبَرُ أَذْكُرُ) حال كونك (رَافِعَةً) حتمًا . وأما الرفع فقال الشلوبين لا خلاف في أن لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها ، فإن ركب مع الاسم المفرد فمذهب الأخفش أنها أيضًا هى الرافعة له . وقال في التسهيل إنه الأصح ، ومذهب سيويه أنه مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ولم تعمل إلا في الاسم .

(قوله فانصب بها مضافًا) قال سم إنما لم ين لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وإنما بنى ظريف في لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد في المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسمها المفرد لتركيبه معها ، أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فإعراب المضاف لمعارضة الإضافة التى هى من خصائص الأسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه . ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف إليه نحو لا أبًا لك ولا أختًا لك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة إلى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظهره التعريف والخبر محذوف والإضافة غير محضة فهى مثل مثلك لأنه لم يقصد نفى أب معين مثلاً بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبه أى لا ناصر لك والإضافة غير المحضة ليست محصورة في إضافة الوصف العامل إلى معموله فلم تعمل لا في معرفة ، ولو سلم أن الاسم معرفة فهو نكرة صورة ، ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذًا ، وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطى بأن مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامى ويدي للتخفيف شذوذًا واللام ومجرورها خبر . وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام إذ لا وجه لمنع لا أبًا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله أو مضارعة) جَوَزَ البغداديون ترك تنويه حملاً له في هذا على المضاف كما حمل عليه في الإعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث : « لا مانع ما أعطيت ولا معطى لما منعت » . قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضًا بجعل مانع اسم لا مفردًا مبنياً والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول في ولا معطى لما منعت (قوله وأما الرفع له) معادها محذوف أى أما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرفع إلخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين إذ الكوفيون لا يقولون برفع إن للخبر فلا أولى أفاده الدماميني (قوله فمذهب الأخفش إلخ) دليله أن ما استحققت به العمل باق والتركيب لا يطله (قوله ومذهب سيويه أنه مرفوع إلخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدأ قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ . وفي التصريح أن

(تخفيفه): أفهم قوله وبعد ذلك الخبر اذكر أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفردة) وهو ما ليس مضافاً لا مشبهاً به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحاً) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح . وإنما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال سائل

العامل فيه الرفع لا مع اسمها لأن موضعها رفع بالابتداء عند سيويه والذي يتجه كما أشار إليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمع وأن العامل في الحقيقة هو النكرة فقط التي هي المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت كجزء منها نسبوا ذلك إلى المجموع تمسحاً وبه يندفع الاستشكال بأنه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن الخبر عنه بالخبر مجموعها فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مراداً . وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابق . فإن قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهي الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر . قلت يجاب بما ذكره المصنف في شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً بل هو باق تقديراً ولهذا أتبعنا اسمها رفعاً باعتبار محله ولم نفعل ذلك في اسم لقوتها وتخسها عمل الابتداء لفظاً ومحلاً . فتلخص أن ما في الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي إرجاعه إليه بالتأويل هذا . وقد وجه سيويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بأن حالة التركيب لأنها صارت كجزء كلمة وإنما عملت في الاسم لقربه . وقال في المعنى الذي عندي أن سيويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضاً لأن جزء الشيء لا يعمل وأما لا رجل ظريفاً بالنصب فإنه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أي أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع الفاضل كذلك . قال في شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيويه في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من إعمال عاملين لا الأولى ولا الثانية في معمول واحد وعلى قول سيويه يجوز لأن العامل واحد اهـ بإيضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم أو مركباً ما يردده (قوله) تقديم خبرها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندي نعم ويرشحه قوله . نهز فلا ألفين بالعيش متعاً . (قوله) فاتحاً له فتحة ظاهراً أو مقدراً كما في المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفي قوله فاتحاً قصور سيثير الشارح إليه لعدم ثبوت المثنى والمجموع على حده لأنهما يبينان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتي قريباً وفي المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريباً في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة إعراب وحذف التنوين تخفيفاً (قوله) لتضمنه حرف الجر) اعترض بأن المتضمن

محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار ، وكان من الواجب أن يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقاً للسؤال ، إلا أنه لما جرى ذكر من السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبنى لذلك ، وبنى على الحركة إيذاناً بعروض البناء ، وعلى الفتح لحفته . هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حَوْلَ . وَلَا قُوَّةَ) إلا بالله . وجمع التكسير مثل لا غلمان لك . أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبينان على ما ينصبان به وهو الياء

ذلك إنما هو لا نفسها ، ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى آخر والتضمن إنما عهد في الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من إنما هو النكرة وهو وجهه فينبغي حمل من قال يتضمن لا معنى من على التسميع فافهم . (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب إسقاط جواب لأن لا رجل إلخ مرتب على السؤال لأنه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لأجل اجابة سؤال إلخ (قوله أو مقلد) أى مفروض وإنما فرض لأن الكلام بعد السؤال أوقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله يتضمن من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن يتضمن معنى من يختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحيث أن الإعراب المضاف وشبهه لمعارضة الإضافة وشبهها شبه الحرف كما مر . وقول البعض كلامه كالصرح في أن يتضمن معنى من ليس مختصاً بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بأن يتضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن يقتضى للبناء بشرط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار إليه الناظم بقوله وركب إلخ وإن نقل يس عن ابن هشام أن التركيب أيضا لا يصلح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبأن هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى يقتضى البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام ينود الناس إلخ . ويجاب عن الأول بأن اشتراط كون التضمن بأصل الوضع إنما هو في البناء الأصلي لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع : أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف . وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف . وعارض جائز ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنى وإضافة الظرف إلى الجملة المصدرة بماض . فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لحفته) ولأنه إعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الإعراب والضمير للغير (قوله فيبينان إلخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما إياه في اللذين والذين على القول بإعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى أن القائل بإعراب اللذين والذين يقول بأن تثنية اللذين وجمع اللذين حقيقتان فقول البعض إنهما غير حقيقيين إنما يأتى على

كقوله :

[٣٠٧] نَعَزُ فَلَا الْقَيْنِ بِالْعَيْشِ مَعًا وَلَكِنْ لُورَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

وقوله :

[٣٠٨] يُخَشِّرُ النَّاسُ لَا يَبِينُ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

مذهب القائل بينهما وليس الكلام فيه (قوله نَعَزُ أى تسل وتصدر (قوله وَقَدْ عَنَتَهُمْ أى أهمتهم والشؤون جمع شأن وهو الخطب . قال في التصريح : والجملة أى جملة وقد عنتهم شئون في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي : فأمسى وهو عريان ، وقولهم ما أحدا لا وله نفس أمارة ، وليست حالا خلافا للعيني لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالى إلا كما قاله الموضح في باب الحال اهـ . قال الروداني في قوله لأن خبر الناسخ إلخ فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه . وحاصل ما في التسهيل والمجمع أن الخبران كان جملة بعد إلا لم يقترن بالواو إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يميز اقتران الخبر بالواو وأصلا ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شئون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد إلا الإيجابية وسياق في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المغنى بأن من شروط عملها أى لا يطل نفيها كما الحجازية فالصواب أن الجملة حال كما قال العيني . وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالى إلا بالواو وخبر لا محذوف قبل إلا فلم يطل نفيها إلا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما إلا في الدار اهـ وكتب على قوله وقولهم ما أحد إلخ ما نصه فيه أن ما لإبطال نفيها بالـ لا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم إبطاله بالـ لا فخير هذا الناسخ لا يقترن بالواو لما تقدم فأحد مبدأ محذوف الخبر والجملة بعد إلا حال لأنه اسم وخبرها محذوف قبل إلا كما مر في لا بين لأن خبر ما يجوز حذفه اهـ وقال الشارح في شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشري . قال في قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ [الحجر : ٤] ، أن ولها إلخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال . (قوله

[٣٠٧] هذا أيضا من الطويل . وتعز أمر من العزاء وهو الصبر ، والفاء للتعليل . والشاهد في قوله جاء بالياء والثون في حالة البناء الذى كان حقه في المغرب النصب ، كما في لا غلامين قائمان ، ولا كائنين في الدار . وهو تننية ألف بكسر الميم وهو الأليف ومتعا خبر لا والياء تتعلق به . والمنون الموت . ورواده الذين يردونه وهو جمع وارد . وتتابع ره . والمعنى لا يبقى أحد بعد مضى الألفين ولكن يتبع بعضهم بعضا .

[٣٠٨] هو من الخفيف (قوله يخشِّر الناس) من الخشِر وهو الجمع والناس مفعول نائب عن الفاعل . والمعنى يخشِر الله الناس يوم القيامة للعدل والفصل . ولا آباء جمع آب . وقيل ولا أبناء جمع ابن وهو تحريف وتكرار لقوله لا بين . والشاهد فيه حيث بنى على الياء لكونه مجموعا على حد مثناه كما بنى في جمع التكسير على الفتح وهو حال كما في قوله تعالى : ﴿ والله يحكم لا معقب لحكمه ﴾ وخبر لا محذوف (قوله ولا آباء) عطوف عليه والاستثناء مفرغ وقيل قد عنتهم شُؤُون جملة حالية أى أهمتهم شُؤُون جمع شأن وهو الخطب . وقد حرف من روى وقد عنتهم من العلو . ويجوز أن تكون الواو زائدة لتأكيد الصفة بالموصوف لأن قوله عنتهم شُؤُون صفة للبين . وقد قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ أن ولها كتاب معلوم جملة واقعة صفة لقرية ، وتوسط الواو لتأكيد الصفة بالموصوف كما في الحال ، وهذا يرد على ابن مالك في قوله لا تقع بين موصوف وصفته .

وذهب المبرد إلى أنهما معربان . وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ، ويجوز أيضًا فتحه ، وأوجه ابن عصفور . وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله :
[٣٠٩] إِنْ الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلْدُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ
وقوله :

[٣١٠] لَا سَابِغَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بِاسِلَّةٍ ثَقِي الْمُنُونِ لَدَى اسْتِغْفَاءِ آجَالِ
(وَالثَّانِ) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة إلا بالله (أَجْعَلَا مَرْفُوعًا) كقوله :
[٣١١] لَا أُمُّ إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

وذهب المبرد إلى أنهما معربان) لبعدهما بالثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قال الشارح في شرحه على التوضيح ومثله في التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لأن تنوينه وإن كان للمقابلة لا للتمكن مثله لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسماعا نظر إلى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) يفتح الشين على ما يتبادر من صنيع المعنى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب ، وضبطه الشارح على الأوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافي (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة . والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأوأ أى السواد لكثرة الدروع . وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لا جعل لكن سكن الياء ضرورة

[٣٠٩] قاله سلامة بن جندل السعدي وهو من قصيدة بائية من البسيط . وشاب كل شئ أوله ، وهو اسم إن وخبرها الجملة أعنى قوله فيه نلد ، وهو بنون المتكلم ، والمعنى إما تكون اللذات والطيب في الشباب . والذي في محل النصب صفة للشباب ، وصدر صلتة محذوف تقديره الذى هو مجد . وعواقبه مرفوع بمجد لأن المصدر عمل فعله . والمعنى إذا تعقب أمور الشباب وجد في عواقبه العز ، وليس في الشيب ما ينتفع به إنما فيه الهرم والعلى ، والشاهد في قوله ولا لذات حيث يجوز فيه البناء على الفتح والكسر جميعا ، لأن اسم إذا كان جمعا تألف وتاء يجوز فيه الوجهان الأشهر البناء على الفتح ، نص عليه ابن مالك . قال ابن هشام أنشده ابن مالك :
• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ •

وهذا تحريف منه والصواب إن الشباب (وقوله فيه نلد) خبران . وعلى ما أورده لا يكون له ما يرتبط به ، والذي أوله أودى بيت آخر وهو أول القصيدة :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَيْدًا ذُو الصَّاحِبِ أَوْدَى ذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرَ مَطْلُوبِ

(قلت) هذا في الفضليات مثل أورده ابن مالك . وفي شرحه يروى ذلك الشباب ولم يتعرض أصلا إلى أن فإذا لا فائدة في التشجيع عليه . [٣١٠] هو من البسيط ، ولا نفي الجنس ، وسابغة اسم . وفيه الشاهد حيث يجوز فيه الوجهان الكسر بلا تنوين والفتح . وهو المختار ، وهو جمع سابغة وهى الدرع الواسعة ، ولا جأواء عطف عليه وهو يفتح الجيم ويسكون همزة وفتح الواو ممدودا . يقال كتيبة جأواء ينة الجأوأ وهي التى يعلوها السواد لكثرة الدروع . والجأوة مثل الجمرة لون من ألوان الخيل والإبل وهى حمرة تضرب إلى السواد يقال فرس اجأى ورمكة جأواء . وباسلة بالنصب صفة لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله ثقى المنون) أى ترد الموت عند استكمال الأعمار وهو غير لا نفهم .

[٣١١] هَذَا وَجَدَ كَمْ الصَّغَارِ بِعَيْنِهِ •

(أو منصوباً) كقوله :

[٣١٢] لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً

(أو مُرَكَّباً) كالأول نحو : ﴿ لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعاً ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ، في

وحذفها للساكنين (قوله أو منصوباً) هذا أضعف الأوجه بل قيل ضرورة كما في التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الأول وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى أى ولا خلة اليوم وتامة قيل : اتسع الحرق على الراقع . وقيل : اتسع الفتق على الراقع . وعلى هذا القال وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لأن القافية قافية (قوله أو مركباً) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لأن لا حول عنده في موضع رفع مبتدأ ولا قوة في محل رفع معطوف على المبتدأ فالقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر

= نسبه سيبويه في كتابه إلى رجل من مذحج ، وأبو رباح إلى همام بن مرة ، وزعم ابن الاعراب إنه لرجل من بنى عبد مناة قبل الإسلام بخمسمائة عام . وقال الحاقى هو لابن أحر ، والأصفهاني هو أضمره بن ضمرة ، وكان له أخ يدعى جنديا وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من الكامل هو منها . ومنها قوله :
وَإِذَا تَكُونُ كَسْرِيَّةً أُذْعَى لَهَا وَإِذَا يُخَالِسُ الْخَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبُ

وأراد بالكريية الحرب ، أو كل أمر فيه شدة . والخيس بفتح الحاء وبالسین المهملتين بينهما باء آخر الحروف ساكنة . وهو نمر يخلط بسمن واقط ثم يدلك حتى يتخلط (قوله هذا) مبتدأ . والصغار بفتح الصاد خبره أى الذلة والهوان ، والو في وجدكم للقسم . أى وحق حظكم وبختكم . ويروى لعمرم والخير محذوف أى لعمرم قسمي أو يميني . والعمر بالفتح يستعمل في القسم من عمر الرجل بالكسر إذا عاش زمنا طويلا ، واللام للتأكيد ، ويعينه تأكيد للصغار ، والباء زائدة وقيل حال بمعنى حقا . وأم اسم لا النافية ولي خبرها ، وكان تامة ، وذلك فاعله إشارة إلى الأمر الذى استجلب له الصغار . والجملة الشرطية اعترضت بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الجمل عليه ، والشاهد في قوله ولا أب حيث رفع على جعل لا بمعنى ليس عطفا على محل اسم لا في لا أم لى . فانهم . [٣١٢] قاله أنس بن عباس بن مرداس . ويقال أبو عامر جد العباس . ورواه القالى في نواتره اتسع الفتق على الراقع . وقيل الصواب لأن قبله :

لا ضُلَحَ يَتَسَّى فَاعْلَمَوْهُ وَلَا يَتَنَكَّمُ مَا خَمَلَتْ عَائِقَى

وكلمة لا لفى الجنس . ونسب اسمها مبي على الفتح . واليوم ظرف محل الخبر وهو محذوف تقديره لا نسب اليوم حاصل بيننا والشاهد في ولا خلة حيث نصب على تقدير زيادة لا للتأكيد عطفا على محل اسم لا السابقة . وقال يونس : هو مبنى ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء . وقال الزمخشري هو منصوب بفعل مقدر لا أنه اسم لا .

قراءة أنى عمرو وابن كثير . فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل لا مع اسمها فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحيث تكون لا الثانية زائدة بين العاطف

لكل خبر على حدثه أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما خبر واحد مرفوع بلا الأولى والثانية لأنهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان فيجوز أن يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في زيدا وإن عمرا قائمان ، وأن يقدر لكل خبر على حدثه كذا التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالتقدير خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المتبذئين اللذين كل منهما لا واسمها ، وفيه أن الأخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفي على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا هـ ببعض تصرف . وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه رفع الخبر في ذلك وفي نحو إن زيدا وإن عمرا قائمان إنما هو بمجموع الحرفين لا بكل إذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مطلقا ، ولأن قائمان لكونه لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولاً لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو عمرو وقائمان ، فالرفع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ، ولا فرق إلا أن الثانية في أول بحرف العطف . وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له هـ واقتصر في المعنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فأما الرفع) أى رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها إلخ) فالتعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا . وفي عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسميح المتقدم بيانه ، والمحل في الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تنقل (قوله فإن محلها إلخ) نقل سم عن الدماميني أن الأمر كذلك عند سيبويه في المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسميح المتقدم ، وفيه عندي نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدأ في شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره إذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر إلا أن يقال النافي والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير قائما الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين إلخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة ؟ والجواب أن في الكلام تسميحا كما مر إيضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه^(١) فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكك عليه هذا الجواب وإن أشكل على البعض . قال الروداني والفرق بين لا الزائدة ولا للغة أن الزائدة هي التي لا عمل لها أصالة والملغاة هي التي لها عمل أصالة لكن أهملت هـ وظاهره أن الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه إلا أن يكون أغليا . والأوجه الفرق بأن الزائدة يستغنى الكلام

(١) (قوله والعطف عليه) أى فتكون الأولى مسلطة على ما بعد الثانية . فإن قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضى صحة الاستثناء في إفادة المقصود وهو نفي كل من الأمرين وليس كذلك لأن الكلام بدونها يحتمل نفي المجموع كما يحتمل نفي كل واحد . قلت : كونها لتأكيد النفي لا ينال تأكيده بها يرفع احتمال نفي المجموع ويعين نفي كل واحد سم هـ من خط الشواقي .

والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للا عمل فيه ، أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس . وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا ، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وإن رفعت أولاً) إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ، فالثاني وهو

عنها بخلاف الملقاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة من العمل فى الاسم وإن كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكرير لا قاله الدمامينى . وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلاً ليس معطوفاً على مبتدأ تقدم فيكون العطف من عطف الجمل . ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لثلاث يلزم تواردها عاملين وهما لا والمبتدأ عند غير سبويه والمبتدأ الأول الثانى المستقل عند سبويه على معمول واحد وهو الخبر ، هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية إغ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ، ولا يصح أن يكون المقدر واحداً خبراً عنهما لامتناع تواردها عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعاً منصوباً (قوله وأما النصب فبالعطف إغ) وعلى هذا يجب عند سبويه أن يقدر لكل خبر على حدثه فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لأن الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعاً قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز . وأما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الأولى كذا فى شرح الجامع بإيضاح . ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولاً فلأن مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل لا عند سبويه وبلا الأولى عند غيره . وأما ثانياً فلأنه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بأن الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظاً فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يردده إناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الجمع وغيرهما . ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل فى الخبر عند سبويه مطلقاً مع أن المتبادر من الناصبة لاسمها بأن كان مضافاً أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك . وزاد فى التصريح أنه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سبويه وفى هذا الزيادة من النظر ما فيها فتأمل (قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وإن كان مبيناً لمشابهة حركته حركة الأعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقاً عند سبويه وفى الضرورة عند الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والإعراب مقدر رفعا أو نصبا فتدبر (قوله أما رفعه) وعليه فالخبر واحد إن قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفاً سواء جعلت لا الأولى مهمة أو عاملة عمل ليس ويجب خبر إن إن قدرت لا الأولى مهمة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسيمه أن يكون الخبر واحداً لثلاث يلزم كون الخبر الواحد مرفوعاً ومنصوباً وتوارد عاملين على معمول واحد ، فإن جعلتهما معاً عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معاً على الفتح فتنبه . اقتصر فى المغنى على تقدير خبرين

المعطوف (لأنه نصب) لأن نصبه إنما يكون بالمعطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين أما رفعه ، كقوله :

[٣١٣] فَمَا هَجَزْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعَلَّةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ
وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

[٣١٤] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمُ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وإما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر إن عند الجميع إن جعلت الأولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المخذور إن السابقان وكذا إن جعلت معملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبر إن ، وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدئين إن كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ غير معطوف على مبتدأ قبله ، فإن كان يوجب ذلك وجب خبر إن ، وهكذا ظهر لي ، ثم رأيت في كلام الدماميني ما ظهره وجوب خبرين مطلقاً حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على إلغاء لا أو أعمالها عمل ليس وفتح الثاني للتركيب وكلام جملتان اهـ (قوله فلا لغو) إلخ (اللفظ القول الباطل والتأنيم قولك لا آخر أتمت والضمير للجنة (قوله لي نحو لا حول إلخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفرداً صالحاً لعمل لا فإن لم تتكرر لا فسيأتى حكمه في قول المصنف والعطف إن لم تتكرر لا إلخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان ، أو كان أحد الاسمين غير مفرد فإن كان الأول ففيه أيضاً خمسة أوجه بإبدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها ، وهذا ما في التنبيه الأول وإن كان الثاني

[٣١٣] قاله الراعي عبيد بن حصين ، وهو من قصيدة من البسيط ويروى وما صرمتك ، أى ما قطعت حبل ودك حتى تيرأت منى معلنة بذلك حيث قلت لا ناقة في هذا ولا جمل ، وهذا مثل ضربه لبراعتها منه ، وهو مثل مشهور في هذا المعنى ، ومعلنة حال من الضمير الذى في قلت بكسر التاء . والشاهد في قوله لا ناقة لي في هذا ولا جمل حيث عملت لا عمل ليس لما كررت كما في قوله تعالى : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ﴾ في إحدى القراءات . وهذه الجملة مقول القول (وقوله ولي) في عمل الرفع لأنها صفة لناقته . وقوله في هذا خبر لا ، ولا جمل عطف عليه ، وخبره مخوف أى ولا جمل لي في هذا .

[٣١٤] قاله أمية بن أبى الصلت ، وهو من قصيدة الوافر يذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها وأحوال يوم القيامة وأهلها الفناء للعطف . والأصح الواو ، ولا لنفى الجنس ولكنها النيت وأعملت عمل ليس وهو الشاهد . واللفظ القول الباطل اسم لا ، وخبرها فيها . ولا تأنيم مبنى على الفتح لأنه مفرد ، وإن لم تعملها وجب الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً ، وعند سيبويه فيها خبر لهما ، ولأحدهما عند آخرين وخبر الآخر محذوف . والتأنيم من أتمته إذا قلت له أتمت . والمعنى ولا في الجنة هذا القول (قوله وما فاهوا به أبداً مقيم) تحريف من النجاة حيث ركبوا صدر بيت على عجز آخر والأصل في القصيدة في ديوانه هكذا :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمُ فِيهَا وَلَا خَيْرٌ وَلَا فِيهَا مُقِيمٌ
وَلِيَهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَخَيْرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ لَهْمٌ مُقِيمٌ

أى وفي الجنة لحم ساهرة وبخر ، أى لحم بروجير . والساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة . وما موصول مبتدأ . وفاهوا به صلتها وأبداً نصب على الظرف ومقيم خبره أى الذى يلفظ به مما يشتهون حاصل موجودا بدا لا ينقطع ولا ينبغي .

فحاصل ما يجوز في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه : فتحهما ، وفتح الأول مع نصب الثاني ، وفتح الأول مع رفع الثاني ، ورفعهما ، ورفع الأول مع فتح الثاني .
(تنبيهان) : الأول أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة . الثاني محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل لا ، فإن لا يمكن صالحاً تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ، ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفرداً

تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها ، وإن كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما في التنبيه الثاني (قوله خمسة أوجه) أى اجمالاً وثلاثة عشر تفصيلاً لأن ما بعد الأول إما مبني على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على أعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر ، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهي القسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى والنصب والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثاني هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الأولى مضروباً في خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية . إذا سمعت ما نلناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح واثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعني قوله :

• وإن رفعت أولاً لا تنصبا •

لأنه علق منع النصب على رفع الأول فأفهم أنه إذا كان مفتوحاً أو منصوباً بأن كان مضافاً أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحاً لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا بأعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضاً بالنكرات (قوله ومفرداً) مفعول مقدم لا فتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه إلخ حل معنى لا حل إعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولبنى صفة نعتا وبلى صفة ثانية . هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء بارداً عندنا فماء الثاني نعت للأول فيجوز فيه الثلاثة لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتاً ولا بد من تنوين بارداً لأن العرب لا تتركب أربعة أشياء ، ولا يصح أن يكون ماء الثاني تأكيداً لفظياً ولا بدلاً لأنه مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفاً حتى يكون تأكيداً ولا مساوياً حتى يكون بدلاً كما في التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظي وقد جوزوا التأكيد مع الوصف كقوله تعالى : ﴿ ناصية كاذبة خاطئة ﴾ [العلق : ١٦] ، وقال في النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلاً لجواز كونهما أوضاع من المتبوع ووجه الروداني جواز كونه تأكيداً أو بدلاً بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني طارئاً بعد التوكيد أو الإبدال أو يكون وصف الأول محذوفاً لدلالة وصف الثاني عليه وفيه بحث لأن ما ذكره من الوجهين إنما يصلح

نَعْتًا لِمَبْنًى يَلِي) منعوته أجز فيه الأوجه الثلاثة (فَاتْفَح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر ، نحو لا رجل ظريف فيها (أَوْ أَنْصِبَنَّ) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفًا فيها (أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِيل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت ، نحو لا رجل ظريف فيها (وَعَيَّرَ مَا يَلِي) منعوته (وَعَيَّرَ الْمَفْرَد) وهو المضاف والمشبّه به (لَا ثَبْنَ) لتعذر موجب البناء بالطول (وَأَنْصِبَنَّ) نحو لا رجل فيها ظريفًا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر (أَوْ أَرْفَعْ أَقْصِيد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعًا جبلًا ظاهر . وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرًا أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد

توجبها للتوكيد لا الإبدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين إطلاقًا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدًا ومثل جاء في رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل إنما هو التوكيد اللفظي لا من الإبدال (قوله فَاتْفَح) جرى على الغالب وإلا فقد يكون مبنيًا على غير الفتح كالياء في النعت المثني أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب أو يحكم بالحمل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبين لأن الصفة هنا هي المنفية في المعنى بخلاف صفة المنادى فإنها ليست في المعند كما قاله سم (قوله على نية) أي نية تركيب الصفة مع الموصوف . فيه أن هذا خلاف ما مشى عليه سابقًا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم في أصل البناء وما هنا في كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد التعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشى في كل من الموضعين على قول من القولين في علة البناء إشارة إلى الخلاف فيها هذا . وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة إعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتي يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أي لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصب) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناطم لا يرى التنازع في المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعًا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد إغ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتمين فيها النصب لتعينه ولو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أي مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة إلى غير ما يلل الفاصل لاحظ له في البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذي هو منه الطول لانه خير والخير لا يبنى في هذا الباب وكان ينبغي أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء إغ) هذا مفهوم قول المصنف لمبني (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قبل أو بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع أقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على أعمال

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا) معه (أَحْكُمَا . لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ اتَّصَى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله :

[٣١٥] قَلَّا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ

بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح . وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ ، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعيين رفعه نحو لا رجل وهند فيها .

(تفنيبه) حكم البديل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلاً وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها . فإن لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا أحد زيد

لا عمل ليس أو إلغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البديل إلخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى إن كان لفظياً فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التوین وجاز الرفع والنصب ١ هـ أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الأندلسى بناء البديل إذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لى . قال الرضى وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفى المبنى لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازاً بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلاً) أى منه أى من الأحد فوجه الضمير المشترط فى بديل البعض والنصب إما إتيان للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعيين الرفع) أى على الإبدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد

[٣١٥] تمامه : إذا هُوَ بِالْمَجْدِ آرْتَدَى وَتَأَزَّرَا .

قاله رجل من عبد مناة بن كنانة . وذكره سيويه فى كتابه غير معزوة وهو من الطويل . الفاء عاطفة ولا لنفى الجنس وأب اسمها ومثل مروان خبرها . وأراد به مروان بن الحكم وبأبته عبد الملك بن مروان . والشاهد فى قوله وابنا حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا . ويجوز فيه الرفع لعدم تكرار لا وقال أبو على : يحتمل أن يكون مثل مروان صفة وأن يكون خبراً ، فإن كان خبراً فهو مرفوع لا غير ولا حذف ، وإن كان صفة تقدر الخبر ، ويحتمل مثل النصب على اللفظ والرفع على المحل (قوله إذا) منصوب بمثل لما فيه من معنى المماثلة وهو مبتدأ وارتدى خبره وتأزرا عطف عليه ، وأفرد الضمير فهما كما فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا أَوْ لَوْا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ . وقال أبو الحجاج : ولو أمكنه الوزن لقال ارتدى وتأزرا لكنه اكتفى بالخبر عن الواحد منهما ضرورة . وروى ابن الأنبارى إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا . ورواية سيويه أولى لأن الاتزان قبل الارتداء والولو لا تدل على الترتيب بخلاف ثم . فافهم .

وعبروا فيها (وأعطى لا) هذه (مع همزة استفهام) ما تستحق من الأحكام (ذون الاستفهام) على ما سبق بيانه. وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار، كقوله:

[٣١٦] أَلَا فَرَسَانٌ عَادِيَّةٌ إِلَّا تَجَشُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

وقوله:

[٣١٧] أَلَا أَرْجَوَاءُ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذَلَّتْ بِمَشْيَبِ بَعْدَهُ هَرَمُ

(زيد) منه بدلا البعض والاشتغال المضافان إلى ضمير المبدل منه فإن لم يضافا إلى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كانا من الصالح (قوله هذه) الأولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهى الآن همزة توبيخ وإنكار كذا فى الشيخ يحيى والروادى وكلامهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الأحكام) كالاعمال عمل إن وجواز الالغاء إذا تكررت وجواز جواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الإعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والإنكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالإنكار عده منكر فيجوز لا الجحد والنفي (قوله ألا طعان) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان، أما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية، والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو إسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة بالمعجمة من العدو ضد الرواح. وقوله إلا تجشؤكم أى الناشئ من كثرة الأكل والاستثناء منقطع والتنوير ما يخبر فيه. من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشيبة وهو لغة حدائة السن. وعند الأطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين إلى نحو خمس

[٣١٦] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه. وهو من قصيدة من البسيط يهجو بها الحارث بن كعب الجاشعى. الهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية للجنس، وفيه الشاهد حيث قصد بها التوبيخ والإنكار مع بقاء عملها. والطعان من طاعن بطاعن مطاعنة وطعانا، وهو اسم لا وليس لما خبر عند سيويه والحليل، وعند غيرهما محذوف أى ألا طعان موجود وكذا قوله ألا فرسان وهو جمع فارس. وفى كتاب سيويه ولا فرسان بواو العطف. وعادية حال من الفرسان بالعين المهملة من العدو، وقيل بالمعجمة من العدو الذى يقابل الرواح. وقال أبو الحسن المهملة أحب إلى للعموم ويروى بالرفع فوجهه إن صح يكون خبرا والاستثناء منقطع. والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة من الجشاء ويقال بالمهملين من الاحساء. وروى بالرفع على أن ألا بمعنى غير. وقال النحاس هو غلط. والمعنى ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم أى لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنائير. وكفى بالتجشؤ عن كثرة الأكل لأن الجشاء لا يحصل إلا من كثرة الأكل. والتنائير جمع تنور وهو الذى يوقد فيه النار. [٣١٧] هو من البسيط. والهمزة للاستفهام ولا لنفى الجنس قصد بها التوبيخ والإنكار. وهو الشاهد. والارعواء الانكفاف عن التبيح اسم لا وخبره محذوف، واللام تعلق به، والشيبة الشباب أى لمن أدبر شبابه، وأذلت اعملت بمشيبي، أى شيوخه بعدها هرم أى فناء.

ويقول ذلك إذا كان مجرد استفهام عن المنفى حتى توهم الشلوين أنه غير واقع ، كقوله :
[٣١٨] أَلَا اصْطَبَارٌ لِّسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَاقِيَ أَلْدَى لَأَقَاهُ أُنْثَالِي
أما إذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله :

[٣١٩] أَلَا عُفْرٌ وَلِيٍّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأُبَ مَا أَثْنَأْتُ يَدَ الْغَفَلَاتِ
فعند الخليل وسيبويه أن ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها ، وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة

وثلاثين أو أربعين سنة . والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حدّ الشيب والشيب بياض الشعر والهرم
كبر السن . فتمنى مع زيادة . قال الدماميني : وأذنت إن كان حالا على تقدير قد فلا إشكال أو عطفا على الصلة
فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبية المضافة إلى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع
الجمليتين فيكفي ضمير شيبته في الربط لأن مجموعهما حيثن كجملة واحدة باختصار (قوله ويقال ذلك)
أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والإنكار . وقرر البعض العبارة
بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته . وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون
المطلوب بها وبالهمزة التعين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر .
دماينى (قوله أما إذا قصد بالاستفهام) أى مع لا إذ المجموع هو الدال على التمني على المذهبين الآتين . وقوا
بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان وإلا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى ع
لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمني أثأت أخبرت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر
لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني كما أن أتمنى كذلك إذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بأن كون
بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك
باطل . قال والحق أنهما إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم والافتسليط التمني على مجرد الاسم

[٣١٨] نسبة بعضهم إلى قيس بن الملوح . وذكر موضع سلمى ليل ، وهو من البسيط ، والمعنى ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه
أمثالى من الموت ينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها تبت وجلد ، وكنى عن الموت بما ذكره تسلية لها . والشاهد فى قوله إلا اصطبار
حيث أريد مجرد الاستفهام عن النفى والحرفان باقيا على معنيهما وهو قليل حتى توهم الشلوين إنه غير واقع وبه رد عليه (قوله
لسلمى) يتعلق بالخبر المحذوف ، وام متصلة معادلة للهمزة عطفت بها الجملة على الجملة ، وجلد مرفوع بالابتداء ولها خبره ، وإذا
للظرف والذى مفعول الاق ، وأمثالى فاعل لاقاه .

[٣١٩] هو من العلويل . ألا كلمة واحدة للتمنى ، وفيه الشاهد حيث أريد بها التمني ، وقيل الهمزة للاستفهام دخلت على لا التى
لنفي الجنس ولكن أريد به التمني فيبقى للاستفهام ما كان لها من العمل . أو لكن ليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا ، فقوله عمر اسمها
مبنى على الفتح ، وولى جملة وقعت صفة له ، وكذا قوله مستطاع رجوعه صفة أخرى ، ورجوعه مرفوع بالابتداء أو على الفاعلية .
قوله فيرأب بالنصب جواب التمني مقرون بالفاء من رابت الإناء إذا شبعته وأصلحته ، ومادته راء وهمزة وباء موحدة . قوله ما أثأت
يد الغفلات فى عمل النصب على المفعولية وما موصولة ، وأثأت أى أخرمت ، ومادته ثاء مثناة وهمزة وطاء مثناة من فوق ، ويد
الغفلات فاعله ، والجملة صلة والعائد محذوف أى ما أثأت . واستعار للغفلات التى هى جمع غفلة يد تشبها بمن يكسب أشياء
بيده .

محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والمبرد ، ولا حجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً ، بل يجوز كون مستطاع خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخرًا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .
(تفصيله) : تأتي ألا لمجرد التنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين نحو :

دون معنى فيه لا يعقل والمفعول إنما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون المعنى خبراً اهـ وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقوله أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلة فلم يحتاج إلى خبر فلا يرد قوله وإلا فتسليط إلخ . والحاصل أن ألا ماء كلام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول فلا يرد قوله إن أوجب كونها بمنزلة أتمنى إلخ (قوله وخالفهما المازني والمبرد) فجعلاهما كالجردة من الهزمة واستدلا بالبيت لأن مستطاع إما خبر للـ أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لـ لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع ، وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع وأما كان يطل المذهب الأول . قال في الجمع : والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمني واقع على الاسم على الأول وعلى الخبر على الثاني (قوله ولا حجة لهما) أى للمازني والمبرد (قوله خبراً) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها ، وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلاً أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى عمل نصب اتباعاً لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى . وما ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحيث قلوا كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه إلا أن يخرج على ما أجازاه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه اهـ سم أو يقال هو من وصف التنفى لا من نفى الموصوف فيكون الوصف متأخراً عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف ، وهذا الإشكال وارد على كلام المازني والمبرد أيضاً لأن جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية ، وسيأتى فى باب النداء جواز نحو يا حليماً لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف . هذا . وبحث الروداني فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بأنه كمكايبة مقتضى العقل إذ لا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى إنما هو استطاعة ورجوع عمر ولى ، فيكون مستطاع خبراً ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدير المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها فى الأصل من هزمة الإنكار الإبطالى ولا النافية ونفى التنفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشيء بيينة كذا فى المغنى والدماميني عليه . قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل ألا إن زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والأكثر على أنهما حرفان موضوعان لا

﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو : ﴿ أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٣] ، وقوله :

[٣٢٠] أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ ثَبِتَتْ

تركيب فيها ا هـ . (قوله ألا يوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا داخله في الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقدرا كما في البيت ، ويشترط في الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتي (قوله ألا رجلا إلخ) بعده :

ترجل لمتى وتقم يتي وأعطيا الإنساوة إن رضيت

قال الأزهرى : هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفناحية فلا يكون البيت شاهدا المدعى الشارح . ثم رأيت في الدماميني على المغنى . ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بأن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبأن شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة . وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة ثبتت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة . وأجيب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ امْرَأَتَهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وبقي وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى وتون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء . والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عوناً له على استخراج الذهب من تراب معدنه . وقوله ثبتت بفتح التاء من بات يفعل كذا إذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله في البيت الثانى ترجل لمتى إلخ . وقيل بضم التاء من أبأت أى تبيتى عندها . وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى . واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمعة بضم الجيم .

[٣٢٠] هذا من أبيات الكتاب وبعبه :

ترجل لمتى وتقم يتي وأعطيا الإنساوة إن رضيت

قال الأزهرى ، هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ، وهما من الوافر ، وألا ههنا للعرض والتحضيض ، وفيه الشاهد ، ومعناها طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين والتحضيض بحث ، ورجلا منصوب بمقدر تقديره ألا ترونى رجلا ، ويقال فيه حذف على شريطة التفسير أى ألا جزى الله رجلا جزاه الله . ويروى رجل بالجر على تقدير ألا من رجل وأنشده ابن فارس بالرفع ، فإن صح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصص بتقديم الاستفهام عليه وخبره قوله يدل ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن . وتبيت بفتح التاء من باب يفعل كذا إذا فعل بالليل ، واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله ترجل فى البيت الثانى . ويقال بضم التاء من أبأت ، يقال غابت فلانة عن منزلها فبيتنا عندها ، وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح . وقال ابن هشام اللخمي فى شرح أبيات الجبل : هو تبيت بناء مثلثة والعرب تقول بنت الشيء ثابروته يثابروته يثابروته يثابروته ، فأراد امرأة =

وليست الأولى مركبة على الأظهر ، وفي الأخيرتين خلاف ، وكلامه في الكافية يشعر بالتركيب (وَشَاعَ فِي ذَا أَلْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَيْرِ) جوازاً عند الحجازيين ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمَرَادُ مَعَ سَقْوَطِهِ ظَهَرَ) بقرينة نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزَعُوا فَلَافُوت ﴾ [سبا : ٥١] ، ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره . قال حاتم :

[٣٢١] وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنْ أَلَوْلَدَانِ مَصْبُوحُ

وقوله وتقم بيتي بضم القاف أى تكسه . والأثاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الحراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الأولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الأظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالأصح فما يوهمه قوله وفي الأخيرتين خلاف من أنه لا خلاف في تركيب الأولى غير مراد . ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الأخيرتين بخلاف الأولى لكن في التصريح أن الأصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) إلا أنهما اتسلا عن المعنى الأصل (قوله إسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا إله إلا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله لتعريفه وتنكير إله ، ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد إلا رسول الله . وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستكلم على القولين في الامتناء . فإن قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر إلى المبدل منه سبيلة فيفيد التركيب ضد المطلوب . قلت : النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفي بإلا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفي إثبات أفاده الدماميني (قوله إذا المراد) بإذا الشرطية أو إذا التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وإنما إلى ربنا لمنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع في نسبته إلى حاتم . والحرف الناقصة المهزولة وقيل المسنة . والمصّرمة بفتح السراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع

= تعينه على استخراج الذهب وتخليصه من تراب المعدن . وهذا وهم فاحش منشأ من عدم الاطلاع على البيت الثانى . وكذا وهم الاعلم في تفسيره الراوية بقوله طلبها للميت إما للحصول وإما للفاحشة . والترجيل من رجلت الشعر إذا سرحته . واللثة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر الذى يجاوز شحمة الاذن ، فإذا بلغ المنكيين فوجمة . والأثاوة بكسر الهمزة الحراج .

[٣٢١] زعم الرخشرى أنه لحاتم . وأورد في الفصل عجزه فقط . وهذا مما ركب فيه صندر بيت على عجز آخر . وقد أوردته سيويه والجرمى وأبو على وابن الناطم وغيرهم هكذا . وقيل سلم الرخشرى من هذا اللفظ ولكنه غلط في نسبته إلى حاتم كما غلط الجرمى في نسبته كله لآبى ذؤيب . والصواب أنه لرجل جاهل من بنى النبيت اجتمع هو =

(تفصيله):* ندرس من هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ، من ذلك قولهم : لا عليك ، يريدون لا بأس عليك ا هـ .

(خاتمة):* إذا اتصل بلا خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ [الصافات : ٤٧] ، ﴿ توفد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ﴾ [النور : ٣٥] ، وجاء زيد لا خائفاً ولا آسفاً . وأما قوله : [٣٢٢] وَأَنْتَ أَمْرٌ مِثْلُ خَلْقِكَ لَيْفِيْنَا خِيَاثُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ وقوله :

[٣٢٣] بَكَثَ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَعْتَ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا وقوله :

[٣٢٤] قَهَزْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِعَصِيَّةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُدَايِعِ وَالْحَكْرِ فضرورة والله أعلم .

لبنها ليكون أقوى لها . والولدان جمع وليد من صبي وعبد . والمصباح اسم مفعول من صحبته أى سقيته الصبح وهو الشراب صباحاً . وقد لفق الشارح عجز بيت إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب إلخ) كما ندر حذفهما معاً في قوله لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله إذا اتصل بلا خبر إلخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكره أخاه وجاء زيد لا يركب فرساً (قوله نفع) أى لا نافية ويحتمل أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه .

= وحاتم والناطقة الذبياني عند ماوية بنت عفزر خاطبين لما فقدت حاتماً عليهما ونزوجه فقال هذا الرجل :

هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيَّيْنِ مَا حَبَسَنِي عِنْدَ الْإِثْمَاءِ إِذَا مَا حَبَسَ الرَّيْحُ
وَزَدَ جَاوِزَهُمْ خَرْفًا مُضْرَكَةً فِي الرُّأْمِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مَلْقَى أَصْبَرُهَا وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوِلْدَانِ مَضْبُوحُ

وهي من البسيط . النبيون جمع نبى نسبة إلى نيت وهو عمرو بن مالك ابن أوس . والجازر الذى ينحر الإبل وأراد به الجنس ههنا إذ لا يكون للحى جازر واحد عادة وهو فاعل رد . وحرفاً مفعوله وهى الناقة المهزولة . وقيل المسنة ومصرمة صفتها ، يقال ناقة مصرمة إذا قطع طياها لبيس الاحليل اللبن ليكون أقوى لها . ويروى مضرة أى مهزولة من الضمر وهو الخزال والشاهد في الشرط الثانى حيث ذكر فيه خبر لا لأنه لم يكن مما يعلم فإذا لم يعلم يجب ذكره . والاصلاء جمع صلا وهو ما حول الذنب ويروى وفي الانقاء جمع نقي بكسر النون وسكون القاف وهو كل عظم فيه غ أو شيء من دسم (قوله تمليح) أى شيء من ملح أى شحم سمى بالملح تشبيهاً له به . واللحاق جمع لقوح وهى الناقة الحلوب . والأصرة جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وإنما يلحق إذا لم يكن ثم در . والولدان جمع وليد وهو الصبي والعبد . ومصباح من صحبته إذا سقيته المصباح وهو الشراب بالغداة .

[ظن واخواتها]

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين . وهي على نوعين : أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار

[ظن واخواتها]

ما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الأفعال وما لا فلا إلا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إليه فإن هذه الأفعال تدخل عليه ويقدم نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لأن اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا إليه في البابين إذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدأ والخبر) يشكل عليه حسب أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيويه أنه لا حذف في الكلام لا على مذهب الميرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصبرت الطين خزفا . وأجيب عن الجميع بأنه ليس في العبارة أن هذه الأفعال لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وعن الآخرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الأخبار في ثانيهما باعتبار الأولى وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أى أنهما متحدان أو أن المرئى الذي هو زيد في الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الأخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدما بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ، ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فإن كان مما يسمع فهو ذاك وإن كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد في حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد وبأنها تعدت إلى اثنين لكأنها من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني أنها لا يجوز العاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء هـ مع . ولأخفش ومن وافقه اختيار الثاني ودفع هذا الإبطال بأن من باب ظن

إلى الأول بقوله (إلصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءً) يعنى المبتدأ والخبر (أغْنَى) بفعل القلب (رَأَى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله :

[٣٢٥] رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُسُودًا

وبمعنى ظن وهو قليل . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرُوهَ بِعَيْدَا وَنَرَاهُ قُرَيْبًا ﴾ [المارج : ٦] ، أى يظنوناه ونعلمه ، فإن كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رحمه تعدت إلى واحد . وأما الحلمية فستأتى و (محال) بمعنى ظن كقوله :

ما لا يجوز الغاؤه كهـب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى فلتكن سمع مثل ما ذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) أى التضمنية^(١) (قوله جزأى ابتداء) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ما لهما مجردين أى عن هذه الأفعال ولثانيهما الأقسام والأحوال ما لخبر كان ا هـ . قال الدمامينى : فمن الأحوال أنه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدأ وأما قول أبى الدرداء : وجدت الناس أخير ثقله ، فعل إضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخير ثقله كما أول قول الشاعر : * وكولى بالمكارم ذكرينى * بأنه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم إغ) يستثنى منه أرى المبني للمفعول فإنه يعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وإن استعمل فى الأكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقائى عن الرضى (قوله يرويه) أى يظنون البحث بمتنا ونعلمه واقعا لأن العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول . قال الشيخ يحيى : لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحملة على الظن مشكل إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى إلى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حللا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين . وقال الرضى : لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كراى أبو حنيفة كذا حللا وتارة إلى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كراى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنتين هذا الاستعمال ا هـ . وهذا صريح فى جواز

[شواهد ظن وأخواتها]

[٣٢٥] قاله خنناش بن زهير . وهو من قصيدة من الوافر . ورأيت من رؤية القلب بمعنى العلم وهو الشاهد ، فذلك يقتضى مفعولين أولهما لفظة الله والآخر أكبر وهو مضاف إلى كل ، ومحاوله تمييز أى من حيث المحاولة أى القدرة والطاقة ، وأكثر بالنصب عطف على أكبر ، وجنودا تمييز .

(١) (قوله أى التضمنية) أى فى الجملة فلا يرد زعم على بعض الأقوال (قوله نقله) قال الشيخ الملبى فى باب التواضع قل يقل كرمى يرمى ، ونقل يقل كرمى يرمى ا هـ .

[٣٢٧] دَعَايِ الْفَوَائِي عَمَّهُنَّ وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ
فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى تَكْبِيرٍ أَوْ ظُلْمٍ فَهِيَ لَازِمَةٌ وَ (عَلِمْتُ) بِمَعْنَى تَبَيَّنْتُ كَقَوْلِهِ :

[٣٢٩] عَلِمْتُكَ مَتَانًا فَلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ وَلَوْ ظَمَانًا غَرْثَانِ عَارِيَا

[٢٢٦] هو من الطويل . إحالك أى ظنك وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين : أحدهما الكاف والآخر ذا هوى ويستعمل عند الجمهور بكسر الهمة وإن كان القياس فتحها على ما هو لغة بنى أسد من خال بخال خيلا وخيلة وخيلولة وخيلانا فهو خائل والشيء مخيل ، والأمر خل كدع (قوله إن لم تفضض) الطرف شرطية معترضة وجوابها أظنك ذا هوى أى عشق وعجة إن لم تتم ولم يأخذك النوم لأن صاحب الهوى لا ينام (قوله يسومك) أى يكلفك الهوى جملة فى عمل الجبر لأنها صفة هوى وما لا يستطاع مفعول ثان أى ما لم يقدر عليه ، ومن الوجد بيان لما هو شدة العشق من وجدت بفلاتة وجدا إذا أحببتها حبا شديدا .

[٢٢٧] قاله الثري بن تولب الصحابي رضي الله عنه وهو من قصيدة من الطويل . الغوا في جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها . ويروى العذارى جمع عذراء وهي الجارية التي لم يسهر رجل وهي بكر ، وهو فاعل دعاني ، وقد جاء تذكير الفعل عند إسناده إلى المؤنث الحقيقي ، فحكى سيبويه قال فلانة ، وما قيل أنه ضرورة لا يصح . ورواه أبو علي دعاء العذارى عنهن والتقدير أنكرت دعاء العذارى إياي عنهن أي تسميتهن إياي بالعم والشاهد في خلتي فإن خال فيه بمعنى اليقين أي خلعت نفسي . والمعنى يفتت في نفسي أن لي اسمًا كنت ادعي به وأنا شاب . قوله اسم مبتدأ إلى مقدما ما حووه والجملة في محل نصب على المفعولية ، والتقدير يفتت أن لي اسمًا فلا ادعي به أي فلم أسمي به وهو أول أي والحال أنه أول أي الاسم الأول الذي كنت ادعي به ، والحاصل أنه ينكر عليهن دعاء العم لأنه لا يدعي به إلا الشيوخ ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لمن إليه لأن ميلهن إلى الشباب أظهر وأغلب .

[٢٢٨] هو من البسيط ، الشاهد في علمنك حيث نصب علمت مفعولين أحدهما الكاف والآخر الباذل المعروف . ويجوز في المعروف الجر بالإضافة والتصب على المفعولية ، أو الفاء للتعليل ، وإن صلة انبعثت في محل نصب على المفعولية ، وإليك حال معترض =

وبمعنى ظننت وهو قليل نحو : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُوهُنَ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة : ٦٠] ، فإن كانت من قولهم علم الرجل إذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهي لازمة . وأما التي بمعنى عرف فستأق (وَجَدَا) بمعنى علم نحو : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] ، ومصدرها الوجود ، فإن كانت بمعنى أصاب تعدت إلى واحد ومصدرها الوجدان . وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة . و (ظَنَّ) بمعنى الرجحان كقوله :

[٣٣٠] ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّهْتُ لُظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَدْتُ فَيَمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو : ﴿ يظنون أنهم ملأوا ربهم ﴾ [البقرة : ٤٦] ، وأما التي بمعنى اتهم فستأق (حَسِبْتُ) بمعنى ظننت كقوله تعالى : ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ﴾ [البقرة : ٢٧٣] ، ﴿ وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ﴾ [الكهف : ١٨] ، وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله :

[٣٣١] حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

وفي مضارعها لغتان : فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الأكثر في الاستعمال ،

الجر بإضافة الباذل إليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أى معددا للنعم . والندى الجود . والغرائن بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد إلى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فأفصح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الأولى وجد بثلاث الواو ، ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله إن شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أى اتقدت ، صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها ، فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملأوا ربهم) التلاوة : ﴿ الذين يظنون أنهم ملأوا ربهم ﴾ [البقرة : ٤٦] ، ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم

= بينهما ، واجفات الشوق فاعل انبعث أى دواعيه وأسبابه للشوق إلى الانبعاث إليه لأجل معرفته ، والشوق نزاع النفس إلى الشيء والأمل بالجر عطف على الشوق . والتقدير علمتك صاحب الإحسان والكرم فلاجل ذلك انبعثت إلى واجفات الشوق قاصدة إليك . [٣٣٠] هو من الطويل . الشاهد فيه ظننتك فإن ظن فيه يحتمل أن يكون بمعنى اليقين وأن يكون بمعنى الرجحان ، والغالب فيه هو الثاني كباب حسب وخال ، ومفعوله الأول الكاف والثاني صاليا ، وإن شبت لظى الحرب معترض بينهما وإن للشرط وشبت مجهول فعل الشرط من شبت والحرب أشبهها شبا وشبو إذا أوقدتها ولظى الحرب مفعول ناب عن الفاعل أى نارها . والفاء في فعدت تصلح للتعليل من عرد الرجل بالتشديد انهزم وترك القصد ، والمعرد فاعل منه وهو المنهزم والباقي ظاهر .

[٣٣١] قاله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل ، الشاهد في قوله حسبت حيث جاء بمعنى علمت ، ونصب مفعولين : أحدهما التقى والآخر خير تجارة ولقطة خير ههنا للتفضيل فلذلك استوى فيه الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث . ورباحا نصب على التمييز أى من حيث الربح والفائدة ، وإذا للظرف ، وما زائدة ، والمرء مبتدأ ، وأصبح ثاقلا خبره ، وثاقلا نصب لأنه خبر أصبح ، أراد ميتا لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات الإنسان يصير ثاقلا كالجماد .

ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمجسبة ، فإن كانت بمعنى صار أحسب - أى ذا شقرة أو حمرة أو بياض كالبرص - فهي لازمة (وَزَعَمْتُ مَعَ غَد) بمعنى الرجحان ، فالأول كقوله :

[٣٣٢] زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِلَّا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَيْبًا

ومصدرها الزعم . قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا . وقال الجرجاني هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري إنه يستعمل في القول من غير صحة ، ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب ، فإن كانت بمعنى تكفل أو رأس

ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرها كذا في القاموس ، فقول البعض مصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمجسبة والمجسبة) أى يفتح السين وكسرها (قوله مع غد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثنية الزاى كما في القاموس (قوله قال السيرافي إلخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل منافي للمدلول إلا أن يجاب بأن المراد بالاعتقاد الظن كهو في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الأنباري ليقابل بكل منهما القول الأول أما مقابله بكلام الجرجاني فلاشترط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل ، وأما مقابله بكلام ابن الأنباري فلاشترط ابن الأنباري عدم الصحة وإطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد ، فعلم أن بين القول الأول وقول الجرجاني التباين بناء على المراد بالاعتقاد في الأول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الأول وقول ابن الأنباري العموم والخصوص من وجه نعم إن حمل كلام ابن الأنباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أنى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم .

ودعوتنى وزعمت أنك لصاح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق . وأما بين قول ابن الأنباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لأن المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشترط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وإن خالفه الاعتقاد . وتقدير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فإن كانت بمعنى تكفل إلخ) عبارة الجمع فإن كانت بمعنى كفل تعدت إلى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ . وفي القاموس

[٣٣٢] قاله أبو أمة الحنفى واسمه أوس . وهو من قصيدة من الحفيف . الشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر شيئا ، والباء في بشيخ زائدة وهو خير ليس ، ومن يدب أى من يدرج في المشى رويدا ، ودبيبا نصب على المصدرية .

تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سمن أو هزل فهي لازمة .
(تقنيته) : الأكثر تعدى زعم إلى أن وصلتها نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن
يعطوا ﴾ [التغابن : ٧] ، وقوله :

[٣٣٣] وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي كُفِّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْغُرُّ لَا يَتَغَيَّرُ
والثاني كقوله :

[٣٣٤] فَلَا تَعْدِدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعِلْمِ
فإن كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حججا) بمعنى ظن ، كقوله :

[٣٣٥] قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتٍ
فإن كانت بمعنى غلب في الحاجة أو قصد أو رد تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى

الزعم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء في الأولى وعلى في الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فضعف الجدل كما في الصحاح (قوله إلى أن) أى المشددة والخففة منها بدليل الأمثلة ، وكرع في أكثرية التعدى إلى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبمعكسهما هب فإن تعديه إلى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهري والحريزي كذا في المغنى والدمامي (قوله والثاني) أى عد (قوله المولى) أى صاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أولى أى مخالطك في حال الغنى . والعدم كقفل : الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا بمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض بإضافته إليه بمعنى ثقة وثوق الملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله في الحاجة) في القاموس حاجيته حاجة وحجاء فحجوته فاطته فغلته (قوله أورد) أى لو ساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل (قوله دريت)

[٣٣٣] قاله كثير بن عبد الرحمن ، وهو كثير عزة ، وهو من فصيلة من الطويل . الولو للعطف وقد للتحقيق والشاهد لى زعمت أنى حيث وقع على أن لأن وقوعها على أن وأن كثير نحو : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يعطوا ﴾ وقوله أنى مع اسمها وخبرها سد مسد مفعول زعمت ، والضمير في بعدها العزة ، ومن استفهامية مبتدأ وذات خبره وبأعز معترض بين الموصول وصلته وأصله بأعزة رحمت .

[٣٣٤] قاله النعمان بن بشير الأنصاري له ولأبيه صحبة رضى الله عنهما . وهو من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف ، ولا للنهى وتعدد مجزوم به وحرك بالكسر للوصل ، وفيه الشاهد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى والآخر شريكك والمولى جاء لمعان كثيرة وأراد به ههنا الصاحب أو الخليف . والعدم بضم العين : الفقر . [٣٣٥] قاله تميم بن أنى مقبل فيما زعم ابن هشام ، ونسبه في الحكم لأنى شتبل الأعرابي ، وهو من البسيط . وأحجو بمعنى أظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما أبأ عمر والآخر أخاتقة . ولم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك ، وحتى الغاية بمعنى إلى ، والملمات النوازل جمع ملمة أى كنت أظن كذا إلى أن نزلت بنا النوازل ، وبنا في محل النصب على المفعولية ويوما على الظرفية وملمت فاعل ألت .

أقام أو بخل فهي لازمة و (دَرَى) بمعنى علم كقوله :
 [٣٣٦] ذَرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدَ عَزَّوْفَاغْتَبَطُ فَإِنْ اغْتَبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
 والأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة النقل
 تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء نحو : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ
 بِهِ ﴾ [يونس : ١٦] ، وتكون بمعنى ختل أى خدع فتعدى لواحد نحو دريت الصيد
 أى ختلته (وَجَعَلَ اللَّذَّةَ كَأَعْتَقَدَ) فى المعنى نحو : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
 إِنَاثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] ، فإن كانت بمعنى أوجد أو وجب تعدت إلى واحد نحو :
 ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] ، وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى
 أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى

الناء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الأول والوفى مفعول ثان مضاف
 للعهد أو ناصب أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغبت أى
 دم على الاغبتا وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله والأكثر فيه إلخ) عطف
 على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والأكثر إلخ أى الكثير إذ لا كثرة فى الاستعمال الأول (قوله فإن
 دخلت عليه همزة النقل إلخ) محله إذا لم يدخل على الفعل استفهام فإن دخل عليه تعدى إلى ثلاثة
 مفاعيل نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ٣] ، فالكاف مفعول أول والجملة
 بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام . ولا يبعد عندى منع التقيد وجعل الجملة سادة مسد
 الثانى المتعدى إليه بالحرف لما فى الجمع والمعنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى إليه بالحرف فتكون فى
 محل نصب بإسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد
 الشارح وغيره له مما يدل على الترجحان كما سبأتى إلا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم
 لا عن الدليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الأطول . ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى إلى اثنين وقد
 نقل فى الجمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح
 الكافية أى اعتقدوا . وقال ابن الناظم : أى ظنوا . وقال الزمخشري أى صيروا كذا فى شرح الغزى
 فاتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزمخشري (قوله تعدت إلى واحد) أى بنفسها فلا ينافى أن جعل
 بمعنى أوجب يتعدى إلى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب

[٣٣٦] هو من الطويل . ودريت مجهول من درى إذا علم . وفيه الشاهد فلذلك اقتضى مفعولين : أولهما الناء نائب مناب الفاعل
 والآخر الوفى . وله استعمالان أغلبهما بالباء نحو : ﴿ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ ويعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين
 بنفسه كما فى البيت . ويجوز فى العهد الحفص بالإضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به والرفع على الفاعلية وتقدير الضمير أى
 العهد منه ، فأرجحها وأضعفها الرفع ، وباعرو منادى مرخم أى عروة ، والفاء فى فاغبت جواب شرط محذوف لأن التقدير
 إذا دريت الوفى العهد فاغبت من الغيبة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد . والفاء فى فإن
 للتعليل والباء تملق بالخبر أعنى حميد أى بوفاء العهد .

ظن ، كقوله :

[٣٣٧] فَقُلْتُ أَجْرِي أَبَا خَالِدٍ وَلَا فَهْنِي امْرَأً هَالِكًا
أى اعتقدنى و (تَعْلَمُ) بمعنى اعلم ، كقوله :

[٣٣٨] تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا قَبَالِغَ بَلْطَفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ
والكثير المشهور استعمالها في أن وصلتها كقوله :

[٣٣٩] فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَلَا تُضَيِّعُهَا فَأَنْتَ قَاتِلُهُ
وقوله :

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي

وفي حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلّموا فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد . فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع : الأول ما يفيد في الخبر يقيناً وهو ثلاثة : وجد وتعلم ودرى . والثاني ما يفيد فيه رجحاناً وهو خمسة : جعل وحجا وعد وزعم وهب . والثالث ما يرد للأمرين والغالب

أمراً من الهية (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به في الجمع أو أراد بالظن في قوله سابقاً بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة في كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله وإلا تضيعها أى هذه الوصية فإنك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه في المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالاتفات إلى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بأن معنى اعلم موجود في نحو تعلم الحساب لأنه أمر بالعلم فأتى فرق أفاده سم (قوله في الخبر) أى في ثبوته للمخبر عنه سم (قوله

[٣٣٧] قاله ابن همام السلولى . وهو من التقارب . المعنى قلت يا أبا خالد أجرنى وأغتنى وإن لم تجرنى فظننى من الهالكين . وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف نداءه (قوله وإلا) أصله وإن لم تفعل الشرط محذوف وجزاؤه فهبنى ، وهب ههنا بمعنى الظن . وفيه الشاهد فلذلك نصب مفعولين : أحدهما الضمير المتصل به والآخر قوله امراً .

[٣٣٨] قاله زياد بن سيار . وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله ، ولكن أكثر استعماله في أن وبدونها قليل ، واحد المفعولين شفاء النفس . والآخر قهر عدوها (قوله قباليغ بالطف) عطف على تعلم والباقي ظاهر .

[٣٣٩] قاله زهير بن أبى سلمى . وهو من قصيدة من الطويل . الواو للعطف على ما قبله ، وتعلم بمعنى اعلم . وفيه الشاهد كما في البيت السابق ولكن بان أكثر كما ذكرنا ، ومنه في حديث الدجال : « تعلموا أن ربكم ليس بأعور » أى اعلّموا وأن بالفتح مع اسمها وخبرها سد مسد مفعولى تعلم ، وإلا مركبة من أن ولا وليست للاستثناء . وقوله فإنك قاتله ، جواب الشرط . والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد لأنه ربما كان مفترأ .

كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم . والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : ظن وخال وحسب .

(تغنيبه) : إنما قال أعنى رأى إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو عرف وفهم ، ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا شروع في النوع الثاني من أفعال الباب وهي أفعال التصيير (وَأَلْتَى كَصَيِّراً) من الأفعال في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أَيْضاً بِهَا انْصَيْبُ) بعد أن تستوفي فاعلها (مُبْتَدَأً وَخَبِيراً) نحو :

[٣٤٠] فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَاكُولٍ

كصير (تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقليل أصار كما في التسهيل . وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل إلخ) إنما قال نحو لإدخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما في الغزى وهو ضرب العامل في المثل نحو : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً ﴾ [النحل : ١١٢] ﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ﴾ [يس : ١٣] ، لكن الذي اختاره المصنف في تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعدد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو يدل وما زاده بعضهم من نبذ في نحو : ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٠١] ، فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفاً لنبذ لأن الظرف لابد أن يكون حاوياً لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كال بعض عن ابن هشام وأقره ، وهو يقتضي أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها في ذلك ، وأن الظرفية للعامل لا تصح في نحو خلفت زيدا ورأى وأجلست عمراً أمامي وهو بعيد جدا ، ثم رأيت الفاضل الروداني قال : ينبغي أن لا يشك في بطلان هذه الدعوى إذ لا شك في ضحة أبصرت الهلال في السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل . فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله في المسجد ، وتارة يحوى المفعول كالذي مر ، وتارة يحويهما معا كضربت زيدا في السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم للمضى (قوله فصيروا مثل كعصف ماكول) هو عجز بيت من السريع الموقوف ، فلام ماكول ساكنة وكاف كعصف قبل زائدة ومثل مضاف إلى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالأولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيداً لمثل الأولى أو مضافة إلى عصف ومضاف إليها

[٣٤٠] قاله رؤبة بن العجاج . وصدرة :

* وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَنَابِيلُ *

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين . الشاهد في صيروا حيث نصب مفعولين لأنه من أفعال التصيير التي تنصبهما . كجعل واتخذ أحدهما المفعول النائب عن الفاعل ، والآخر مثل ، وفيه شاهد آخر لم يقصد ههنا وهو زيادة الكاف في كعصف وهو بقل الزرع ، وماكول بالجر صفته .

ونحو : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] ، ونحو : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴿ [النساء : ١٢٥] ، وكقوله :
 تَخِذْ مِنْ غَرَاذِ إِثْرِهِمْ ذَلِيلًا [٣٤١]
 وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم وهبني الله فداءك ونحو : ﴿ وتركتنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقوله :
 [٣٤٢] وَرَيْثُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفْتَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبَةً
 ونحو : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا ﴾ [البقرة : ١٠٩] ، وقوله :
 [٣٤٣] قَرَدٌ شُعُورُهُنَّ السُّودُ بَيْضًا وَرَدٌ وَجُوهُهُنَّ الْبَيْضُ سَوْدًا

مثل . وأجيب كما في الروداني بأنه نظير لا أبأ لك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور . والعصف زرع أكل حبه وبقي تبته وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاي اسم واد ومنع من الصبر لقصد البقعة ، أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلاً بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا في القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع إلى الحدثان في البيت قبله وهو قوله :
 رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقصدار مبدن لسه سمودا
 والحدثان بالكسر كما في القاموس ، وحدثان الأمر ابتداءه ، وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه . وفي العيني ما يقتضى أنه محرك مشى لأنه فسره بالليل والنهار ، وعليه فالضمير في فرد للمقدار ، ومبدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن . وقال العيني بالبناء للمفعول ، ثم قال : والسامد الساكت والحزين الخاشع اهـ ففى كلامه تناف لأن فاعلاً اما يصاغ من المبني للفاعل (قوله وخص بالتحليق إلخ) المناسب لما قبله من قوله : والتى

[٣٤١] تمامه : * وَفَرَّوْا إِلَى الْجَبَّارِ لِيُعْجِزُونِي *

قاله أبو جندب بن مرة الهذلي . وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد في تخذت بفتح التاء وكسر الحاء حيث نصب مفعولين ، وهو بمعنى اتخذت : أحدهما غراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفى آخر زاي معجمة اسم واد وقد حرف من فسر به بأنه اسم رجل وصحف من قال في آخره نون وهو موضع بناحية عمان وهو لا ينصرف للعلمية والتأنيث والآخر دليلاً . وأثرهم نصب على الظرف بمعنى عقيهم ، والضمير في فروا يرجع إلى بنى لحيان في البيت السابق ، وكذا في أثرهم ، وكلمة في بمعنى إلى كما في قوله تعالى : ﴿ فردوا أيديهم في أفواههم ﴾ أى إلى أفواههم واللام في ليعجزوني للتحليل وهو منصوب بأن المقدرة فالفهم .
 [٣٤٢] قاله فرعان بن الأعراف . وهو من قصيدة من الطويل قالها في ابنه منازل . والضمير في ريبته يرجع إليه ، وحتى للابتداء وإذا في موضع نصب والعامل فيه جوابه ، والتقدير حتى إذا ما تركته ، ويجوز أن تكون حرفاً جارة ويكون ذا في موضع الجر على ما ذهب إلى نحو هذا الأخفش ، وما رائدة ، والشاهد في تركته حيث نصب مفعولين لأنه إذا كان فيه معنى التحويل يستدعى مفعولين فأحدهما الضمير والآخر أخا القوم . وقيل هو حال من الضمير المنصوب في تركته . وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لكنه لا يعنى به قوماً بآعيانهم وإنما يريد تركته قوياً لا حقاً بالرجال . فعل هذا لا استشهاد فيه . وفى واو واستفتى وجهان العطف والحال .

[٣٤٣] قاله عبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الياء الأمدى من قصيدة من الوافر . الفاء للعطف والضمير في رد يرجع إلى قوله بمقدار في البيت الذى قبله وهو :

(وَلَحْصَ بِالْتَعْلِيْقِ) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً (وَالْإِلْغَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومحلاً (مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب وهو أحد عشر فعلاً وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول لأن متناوئها في الحقيقة ليس هو الأشخاص ،

كصبرا * أيضا بها انصب مبتدأ وخبر * أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والأمر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيًا للمجهول ويرجع الأول قوله اجعل كل ماله زكن . وقوله وانو ضمير الشأن ، وقوله وجوز الالفاء وقوله والترم التعليق بناء على أن الرواية في هذين الأمر كما هو المشهور . ثم التخصيص إضافي أي بالنسبة هب وما بعده فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الالفاء والتعليق والباء داخلة على المقصور . ومما خص به الأفعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى ﴾ [العلق : ٧] ، وظننتي داخلا ، وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثاني نحو ظننت نفسي عالما . قال ابن كيسان نعم والأكرون . لا وألحق بها في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم وفقد ووجد بقلة ولا بجلة ذلك في بقية الأفعال فلا يجوز ضربتي مثلا بالاتفاق وعلة سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو : ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ [النحل : ٤٤ ، القصص : ١٦] ، وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران . أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لأن الغالب في غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول ، فلو قالوا ضربتي مثلا لربما سبق إلى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مصدر الثاني مضافا إلى الأول فجاز فيها ذلك ، وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لأن علم الإنسان بصفات نفسه وظنه إياها أكثر فإن كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت إلا إياك ويمتنع الاتحاد في هذا الباب وفي غيره أن أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا فلا يجوز ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد نفسه وضرب نفسه ، أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما إلا هو وما ضرب عمرا إلا هو هذا حاصل ما في الجمع مع زيادة من الدماميني . وفي المعنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو : ﴿ وَهَزَى إِلَيْكَ بِجُدْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم : ٢٥] ، ﴿ وَاضْمَمِ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ [القصص : ٢٢] ، ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، أي إلى نفسك ونفس (قوله وذلك) أي تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالفاء ثابت لأن إلخ (قوله تأثير الفعل) أي تأثيرا كتأثير الفعل غيرها في المفعول وذلك لأنك إذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فإن

رَمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةً آلِ حَسْرَبٍ بِبَقْلَدَارٍ مُسَدَّنٍ لَّهُ مُمُودًا

وفيه الشاهد في الموضعين حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى صر : أحدهما شعورهن والآخر بيضا ، وكذا في الشطر الثاني . والسود جمع أسود والبيض بالكسر جمع أبيض والحديثان الليل والبهار (قوله مسدد) على صيغة المجهول أي احزن واسكن . والسامد الساكت ، والحزين الخاشع . وفيه من من البديع العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر ، وهو على وجوه منها أن يقع بين متعلقي فعلين كما في قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ ﴾ ومنه البيت المذكور فإنه قدم السود على البيض في الجملة الأولى وأخره عنه في الثانية .

وإنما تناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير ، وإنما لم يدخل التعليق والإلغاء هب وتعلم وإن كانا قليبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار إليه بقوله (وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا كَذَا تَعَلَّمْ) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر المبتدأ وهو هب (وَلِغَيْرِ الْمَاضِي) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (مِنْ * سِوَاهُمَا) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ) أى للماضى (زُكِّنْ) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو ظن زيدًا قائمًا ، وبأ هذا ظن زيدًا قائمًا ، وأنا ظان زيدًا قائمًا ، ومررت برجل مظنون أبوه قائمًا ، وأعجبني ظنك زيدًا قائمًا ، ومن جواز الإلغاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه (وَجَوَازُ الْإِلْغَاءِ لَا لِي) حال (الابتداء) بالفعل

متعلقها الأحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدًا قائمًا فمراده بمناولها متعلقها . وقيل وجه التخصيص أن أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله الذى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالباً (قوله بخلاف أفعال التصيير) فإن تناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا يضم إليه وإلى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضاً من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفاً ضعف آخر وهو دخول الإلغاء والتعليق لكلا مجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات ، فلا يقال إن تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والإلغاء فيهما بالأولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الأعلام وذهب غيره إلى أنها تنصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت : تعلمت أن فلانا خارج . قال سم : وقياس تصرفها أن يدخلها الإلغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول إلخ) يلزم على هذا الإعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يميزونه ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدأ الثانى والرباط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماضى) مفعول ثان لا جعل ومن سواهما حال لازمة من غير أنى به لبيان الواقع أى اجعل كل الأحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع إلخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعال التفضيل وفعل التعجب غير مراد لأن الأولى لا تصاغ إلا من لازم والأخريين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بأنهما لا يصاغان من فعل قلبى لا يخفى بطلانه إذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيداً (قوله ومن جواز الإلغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الإلغاء إذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاحراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقاً من أفعال الباب (قوله وتعليقه) إن عطف على جواز فلا إشكال أو على الإلغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع

بل في حال توسطه أو تأخره ، وصدق ذلك بثلاث صور : الأولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، والإلغاء والإعمال حيثئذ سواء كقوله :

شَجَاكَ أَظَنَّ رَبُّكَ الظَّاعِينَ [٣٤٤]

فيصدق بالوجوب فلا ينافي ما سيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الإتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل في حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الإلغاء إذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده للإلغاء ويقبل إذا أكد باسم إشارة أو ضمير عائدين إلى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذلك أى الظن منطلق وزيد ظنته أى الظن منطلق ، ورأيت بخط الشنوائى على هامش شرح التسهيل اللدمايى نقلا عن سم ما نصه : ذكر الماردى أن لجواز الإلغاء قيدىن أهملهما المصنف : أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فإن دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الإلغاء . الثانى أن لا ينفى الفعل فإن نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائما لم أظن لبناء الكلام على النفى ، ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره الماردى وهو محل نظر إذ قد يدفع الأول بأنه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق إذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد ١ هـ أى يؤيد منعه منافاة بناء الكلام على النفى للإلغاء وبقول الشاعر :

* وما إخال لدينا منك تنويل *

على ما فيه وما نقله الماردى نقله السيوطى في نكتة عن أبى حيان شيخ الماردى . قال سم : وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات ١ هـ وقد تصرف البعض في عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع في الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد قائم ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا في الابتداء لأن المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شيء كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لأن العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الأعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وإن توسط ورجحه في التوضيح وكل من التعليق لا يجرى في نحو قول الشاعر شجاك إغخ على تقدير الشارح الآتى إذ ليس فيه على تقديره عامل معنوى كما ستعرفه وإنما يجرى في نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع إغخ) مفاد كلام الشارح تعين الإلغاء على رفع ربع وتعين الأعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه

[٣٤٤] غمته :

* وَلَمْ نَعْبَأْ بِقَدْرِ الْعَاذِلِينَ *

هو من الوافر . شجاك أى أحزنك من الشجو والربع الدار بعينها ، وارتفاعه على أنه فاعل شجاك ، وأظن معترض بينهما . وفيه الشاهد حيث ألقى عمله لتوسطه بينهما ومنهم من نصب الربع على أنه مفعول أول لا ظن وعلى أن شجاك في محل النصب على أنه مفعول ثان مقدما ويكون فيه ضمير يرجع إلى الربع لأنه مؤخر تقديرا . ولم تبعأ لم تلفت حال . والألف في الظاعين أى الراحلين ، والعاذلين أى اللاتمين للشباع .

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أجزنك ، وأظن لغو وينصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك المفعول الثانى مقدم . الثانية أن يتأخر عنهما والإلغاء حيثئذ أرجح كقوله :

[٣٤٥] آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْهِبُكُمْ مِنَ لُظَى الْخُرُوبِ اضْطِرَامُّ
الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا قائما
والاعمال حيثئذ أرجح . وقيل واجب . ولا يجوز إلغاء المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش

خلاف بين بصرى وكوفى . وأما قول المصنف فى تسهيله وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل يصلح مرفوعاً له لا المرفوع بالفعل ، وكيف يدعى على أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلاً وما بعده مرفوعاً به على الفاعلية . وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المعنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فاعتراض البعض بأنه يلزم على الإلغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدمامينى وغيره شجاً فى البيت اسماً مضافاً إلى الكاف لا فعلاً ماضياً ، والشجاء الحزن . والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحبة الظاعين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأنس الفاتية (قوله أن يتأخر عنهما) وجهله حيثئذ استثنائية كما فى المعنى (قوله فلا يرهبكهم) بفتح الباء والماء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتغال (قوله بل يتقدم عليه شيء) أى سواء صلح لأن يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كأتى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز إلغ . وإنما جُوزَ تقدم ذلك الإلغاء لتزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بأن لا يكون معمولاً للفعل فإن كان معمولاً له كمتى فى المثال إن جعل معمولاً للفعل لا للخبر امتنع الإلغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حيثئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لأنه أجنبى من الفعل إذ معمول معمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وإن سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز إلغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتداء ودخول على المتن والمراد المتقدم على القولين وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن يتأخيه تمثيله بعد لموهم إلغاء المتقدم بالبيتين الآتين لأن الفعل فيهما مسبوق بشيء وإنما يكون هذا التمثيل مناسباً

[٣٤٥] هو من الخفيف . المعنى تعلمون أن الموت آت ألبتة فلا يخوفكم اضطرام نار الحرب (قوله آت) اسم فاعل من أتى مرفوع على أنه خبر المبتدأ متأخر وهو الموت . والجملة مفعول تعلمون ، وفيه الشاهد حيث ألقى عمل تعلمون لتأخره عنها . والفاء جواب شرط محذوف تقديره إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكهم وهو نفى وليس بنهى . واضطرام فاعله . ولظى الحروب نارها وشدها والمجرور فى محل الرفع على أنه صفة لاضطرام .

(وَأَوَّلُ ضَمِيرِ الشَّانِ) ليكون هم المفعول الأول ، والجزءان جملة في موضع المفعول الثاني (أَو) انو (لَمْ أَتِدَا) لتكون المسألة من باب التعليق (فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ) كقوله : [٣٤٦] أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِحْأَلُ لَدَيْتَا مِنْكَ تَنْوِيلُ وقوله :

[٣٤٧] كَذَاكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ مُحَلِّقِي أَلَى رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْآدَبُ فعلى الأول التقدير إخاله ورأيت أى الشان ، وعلى الثانى للملاك وللدينا . فالفعل عامل على التقديرين . نعم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الإلغاء لتقدم ما فى الأول وإنى فى الثانى على الفعل ، لكن الأرجح خلافه كما عرفت ، فالحمل على ما سبق أولى (وَأَلْتَزِمُ التَّعْلِيْقَ) عن العمل فى اللفظ إذا وقع الفعل قبل شىء له الصدر كما إذا وقع (قَبْلُ نَفْيِ مَا)

لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وإن سبق بشىء غيرهما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قوله المصنف وانو إلخ بأن يرد انو وجوبا وذلك إذا لم يسبق الفعل بشىء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز إلخ أو استحسانا وذلك إذا سبق بشىء غير مفعوليه وإن اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز إلخ فتأمل (قوله وأمل) من عطف المرادف ولا يكون إلا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى إعطاء (قوله كذاك) أى مثل الأدب المذكور . وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به . والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عالم فى الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز إلخ) استدراك على ما يورمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الإلغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والإعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشان أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هو لاء

[٣٤٦] قاله كعب بن زهير بن أبى سلمى الصحابى رضى الله عنه . وهو من قصيدته المشهورة التى أولها : * بابت سعاد فقللى اليوم متبول * من البسيط . وأرجو وأمل جملتان من الرجاء والأمل ، وليس من عطف الشىء على نفسه لاختلاف اللفظ كما فى قوله تعالى : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا ﴾ وهذا العطف من خصائص الواو ، وأن تدنوا فى محل النصب على المفعولية وأن مصدرية والتقدير دنو مودتها ، وسكنت الواو وللضرورة . والشاهد الفعل القلى وهو إخال المقدم على مفعوليه ، وبذلك استدلل الأخفش والكوفيون . وقيل إنما ألقى عمله لتوسطها بين الناق وهو ما والمنفى وقيل علقها عن العمل لام مقدرة أى وما إخال للدينا . وقيل ليست بملغاة ولا معلقة بل مفعول الأول محذوف أى وما إخاله أى الامر والشان . والجملة أعنى لدينا منك تنويل فى محل النصب على أنها مفعول ثان ، وتنويل مبتدأ ، ولدين خيره . ومنك حال من التنويل ، وهو من نولته بالتشديد إذا أعطيته نوالا وهو العطاء .

[٣٤٧] قاله بعض الفزاريين . وقيله :

أَكْبِيهِ حِينَ أَنَادَ بِهِ لِأَكْرَمَةٍ وَلَا الْقُبُوءَ وَالسُّوءَةَ اللَّقْلُ
وهما من البسيط وقد وقع هذا البيت مرفوع القافية عند الشارح . ووقع فى الحماسة منصوب القافية . ملاك الشيمة الأدباء . والسوءة اللقبا . وكذا إشارة إلى ما ذكر من قوله أكبيه حين أناديه والكاف للنشبيه أى كمثل الأدب المذكور وهو على صيغة المجهول وحتى للغاية وأنى يفتح المبرزة فاعل صار . وملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم بها . والشيمة بالكسر الخلق وارتفاعه =

النافية نحو : ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ [الأنبياء : ٦٥٠] ، (وإنّ ولا) النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو علمت والله أن زيد قائم وعلمت أن زيد قائم ، وعلمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو و (لأنّ آيتداء أو) لام جواب (قسّم . كذا) نحو : ﴿ولقد علموا لمن اشتراه﴾ [البقرة : ١٠٢] ، وكقوله :

[٣٤٨] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتَيْنِ مَيْتَتَيْنِ إِنَّ الْمُنَايَا لَا تَخْبِئُ سَهْمَهَا

ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأها قبله قاله يس (قوله وإن) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وإن لم يمثل الشارح إلا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل إن أو عمل ليس أو مهملة وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة وقيدھا شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله في جواب قسم) قيل الصحيح أنه ليس بقيد لكن في المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم . وقال في محل آخر لا النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية ا هـ وإن كلا (قوله علمت والله إن زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم في محل نصب سد مسد المفعولين . وقولهم جواب القسم لا محل له إذا لم يضم إلى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر في غير صدر الجملة المعلقة ، أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلأن المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم على القسم هذا ما قالوه . ولقائل أن يقول العلم إنما يتعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهي التي في محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جُوز المصريح في قول الناظم في باب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما إذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كفى ما وإن ولا (قوله نحو ولقد علموا إلخ) اللام الأولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ، ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من ، وجملة من اشتراه

= بالابتداء ، والأدب خبره . والشاهد فيه إبطال عمل رأيت بتقدير لام الابتداء في المبتدأ والتقدير لملاك الشيمة الأدب : هكذا أوله النحاة مستشهدين به على أنه لا ضرورة إلى ذلك لأجل الالغاء بل القافية منصوبة كما ذكرنا . ويروى وجئت موضع رأيت . [٣٤٨] قاله ليبد بن عامر كذا قالوا . ولكنى لم أجِد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَ فَمِنْ مِثْلِهَا غَيْرَةٌ فَأَصْبَحْتُ إِنَّ الْمُنَايَا لَا تَخْبِئُ سَهْمَهَا

قاله في جملة قصيدة طويلة من الكامل في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصعب ولدها ، وقد أكد قوله ولقد علمت بالولو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . واللام في لتأتين جواب القسم . والشاهد فيه أنها علق علمت عن العمل يعنى منعت من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه . وبهذا ظهر الفرق بين التعليق والالغاء لأن الملقى لا عمل له لفظاً ولا تقديرًا بمنزلة الحرف المهمل ، والمعلق عامل معنى إذا لولاه لظهر فافهم . والنية الموت والمنايا جمعها . وطاش السهم عن الهدف عدل . والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد .

(وَالْأَسْتَفْهَامُ ذَا) الحكم (لَهُ الْتَحَمُّ) سواء كان بالحرف نحو : ﴿وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبَ
أَمْ بَعِيدَ مَا تَوَعَّدُونَ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ، أَمْ بِالاسْمِ سواء كان الاسم مبتدأ نحو :
﴿لَنَعْلَمَ أَى الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف : ١٢] ، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه :
٧١] ، أَمْ خَيْرًا نَحْوَ عَلِمْتَ مَتَى السَّفَرُ ، أَمْ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ نَحْوَ عَلِمْتَ أَبُو مِنْ زَيْدٍ
أَمْ فَضْلَةُ نَحْوُ : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مَنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢٧] ، فَأَيُّ
نَصَبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا بَعْدَهُ أَى يَنْقَلِبُونَ مَنقَلَبًا أَى انْقِلَابٌ ، وَلَيْسَ مَنْصُوبًا بِمَا قَبْلَهُ لِأَنَّ
الاسْتَفْهَامَ لَهُ الْمَصْدَرُ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ .

(تَفْصِيْلَاتُ) : الْأَوَّلُ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْمَعْلُوقِ وَالْمَعْلُوقِ غَيْرَ مَضَافٍ نَحْوَ عَلِمْتَ زَيْدًا

إِخْرَاجُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ سَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ (قَوْلُهُ) وَلَقَدْ عَلِمْتَ لَتَأْتِيَنَّ إِيَّاهُ (إِخْرَاجُ) اللَّامِ الْأَوَّلَى لِلتَّكْثِيرِ وَالثَّانِيَةِ
لِأَنَّ الْجَوَابَ الْقِسْمَ كَمَا قَالَ الْعَيْنِيُّ وَجُمْلَةُ الْمَقْدَرَةِ وَجَوَابُهُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ سَدَّتْ مَسَدَ الْمَفْعُولِينَ عَلَى مَا
قِيلَ فِيهِ مَا مَرَّ وَلِئِنْ جَعَلَ اللَّامُ الْأَوَّلَى لَامَ جَوَابِ قِسْمٍ آخَرَ بِأَنْ يَكُونَ أَقْسَمُ عَلَى الْعِلْمِ وَأَقْسَمُ عَلَى
الْإِيثَانِ (قَوْلُهُ وَالْأَسْتَفْهَامُ) أَى وَلَوْ بَهْلٍ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا بَسَطَهُ الدَّمَامِينِيُّ (قَوْلُهُ ذَا الْحُكْمِ) أَى التَّعْلِيْقُ
لِلتَّزَامِ لِقَوْلِهِ انْحَمَّ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَدْرَى إِيَّاهُ) أَى مَا أَدْرَى جَوَابَ هَذَا السُّؤَالِ ، وَمَا تَوَعَّدُونَ مَبْتَدَأُ خَيْرِهِ
مَا قَبْلَهُ أَوْ فَاعِلٌ بِقَرِيبٍ لِعِتْيَادِهِ عَلَى اسْتَفْهَامٍ أَوْ يَبْعِيدُ عَلَى التَّنَازُعِ وَالْجُمْلَةُ عَلَى كُلِّ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِأَدْرَى
(قَوْلُهُ أَحْصَى) فَعَلَ مَاضٍ وَقَبْلَ اسْمِ تَفْضِيلٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِأَنَّهُ مِنْ رِبَاعِيٍّ . وَرَدَّهُ فِي الْمَعْنَى بِأَنَّ الْأَمْدَ
لَيْسَ مَحْصِيًّا بَلْ مَحْصَى وَشَرَطَ التَّمْيِيزَ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ أَفْعَلٍ كَوْنَهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَزَيْدٍ أَكْثَرُ مَا لَا وَاللَّامُ
عَلَى الْأَوَّلِ زَائِدَةٌ وَعَلَى الثَّانِيِ لِلتَّعْدِيَةِ (قَوْلُهُ أَمْ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ) أَى أَوْ الْخَبَرُ نَحْوَ عَلِمْتَ صَبِيحَةَ أَى
يَوْمَ سَفَرِكَ (قَوْلُهُ أَبُو مِنْ) أَبُو اسْمِ اسْتَفْهَامٍ مَبْتَدَأُ مَضَافٍ إِلَى مَنْ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ
هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْأَصْلِ وَإِلَّا فَاسْمُ الْاسْتَفْهَامِ بَعْدَ الْإِضَافَةِ هُوَ أَبُو كَمَا مَرَّ . لَا يُقَالُ مَا لَهُ الْمَصْدَرُ لَا يَجْعَلُ
فِيهِ مَا قَبْلَهُ فَكَيْفَ عَمِلَ أَبُو فِي مَنْ لِأَنَّا نَقُولُ عَمِلَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ جَارًا (قَوْلُهُ فَأَيُّ نَصَبٍ
عَلَى الْمَصْدَرِ إِيَّاهُ) عِبَارَةٌ الْفَارُضِيُّ فَأَيُّ اسْمِ اسْتَفْهَامٍ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَنْصُوبٌ يَنْقَلِبُونَ وَهُوَ مُقَدَّمٌ مِنْ
تَأْخِيرٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ يَنْقَلِبُونَ أَى مَنقَلَبٍ يَعْنِي أَى انْقِلَابٍ فَقَدِمَ لِأَنَّ لَهُ صِدْرَ الْكَلَامِ (قَوْلُهُ مَنقَلَبًا أَى
انْقِلَابًا) يُوْهَمُ أَنَّ أَبَا صِفَةَ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ وَهُوَ يَنَاقِضُ مَا أَسْلَفَهُ مِنْ كَوْنِهَا اسْتَفْهَامِيَّةً لِأَنَّ الْاسْتَفْهَامِيَّةَ
لَا تَكُونُ صِفَةً كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ اسْتَفْهَامِيَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّمْنُونِيُّ (قَوْلُهُ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ)
مَا لَمْ يَكُنْ حَرْفُ جَرٍّ نَحْوَ مِمَّنْ أَخَذْتُ وَمِمَّنْ جِئْتُ وَعَمَّ تَسْأَلُ وَعَلَى أَى حَالٍ أَتَيْتُ أَوْ مَضَافًا نَحْوَ غَلَامٍ
مَنْ أَنْتَ (قَوْلُهُ جَاوَزَ نَهْضَهُ) أَى عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلُ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ وَهَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَشَاءَةٌ
مِنْ كَوْنِ التَّعْلِيْقِ وَاجِبًا وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ لِأَنَّ زَيْدًا مَنْصُوبٌ
بِنَزْعِ الْخَافِضِ وَجَرَبًا وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ مُسْتَأْنَفَةٌ وَلَا تَعْلِيْقُ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ التَّاءِ كَافٌ فَهِيَ حَرْفُ خَطَابٍ .

من هو جاز نصبه وهو الأجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رفعه لأنه المستفهم عنه في المعنى ، وهذا شبيه بقولهم أن أحداً لا يقول ذلك ، فأحداً هذا لا يستعمل إلا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لأنه والضمير في لا يقول شيء واحد في المعنى . الثاني من المعلقات أيضاً لعل نحو : ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ﴾ [الأنبياء : ١١١] ، ذكر ذلك أبو علي في التذكرة . ولو الشرطية كقوله :

[٣٤٩] وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاقِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ أَلْمَالِ كَانَ لَهُ وَقَرٌّ
وإن التي في خبرها اللام نحو علمت أن زيدا لقايم ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة ، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا إن ، إلا أن ابن الخباز حكى في بعض كتبه إنه يجوز

قال الشهاب في حواشي البيضاوي : استعمال أرايت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز أنه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للإخبار عنه استعمال رأى التي بمعنى علم أو أبصر في الإخبار والمهمزة التي للاستفهام عن الرؤية في طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اهـ باختصار (قوله وهو الأجود) وعليه فالتعليق ليس إلا عن المفعول الثاني ، وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بأنه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما في الجامع وشرحه . ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزخشرى وأيده صاحب المغنى في الجملة السادسة من الباب الخامس ، بل قال الدماميني إنما سكنت عنها التحويون استغناء بتصريحهم بأن لها الصدر كالاستفهامية إذ كل ماله الصدر يعلق ، نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال إنه لغة رديئة (قوله لو أن حاقما) أى ومعمولاها فاعل ثبت غنوصا وثناء المال والمد كثرته والوفر الكثير (قوله في خبرها) أى أو اسمها المتأخر علمت ﴿ إن في ذلك لعبرة ﴾ [آل عمران : ١٣] ، أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لقي الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق إنما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون في صدر الجملة المعلق عنها . وقد يقال أن اللام حقه في الأصل صدر الجملة لكن زحلقته عنه كراهة توالى حرفي تأكيد كما مر فهي مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق إن) أى ولا يحتاج إلى ما سبق من اشتراط وجود اللام في خبرها لأن إن أيضا لها الصدارة . قال سم : لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق

علمت أن زيذا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا المعلق إن . الثالث قد عرفت أن الإلغاء سبيله عند وجود سببه الجواز ، والتعليق سببه الوجوب ، وأن الملقى لا عمل له ألينة والمعلق عامل في المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله :

[٣٥٠] وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا أَلْبَكَا وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ
 يروى بنصب موجعات بالكسر عطفاً على محل قوله ما البكا . ووجه تسميته تعليقا
 أن العامل ملقى في اللفظ عامل في المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقاً أخذاً من المرأة

ونقل عن غيره أنه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجوز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر إن وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق . ومعنى إيجاب غيره التعليق أنه يتعين ما دام كسر إن فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى في غير المصدر أما إذا كان الملقى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم ، وفي غير اتران المفعول الأول المقدم على عامله بلام الابتداء فالإلغاء حيث وجب على ما مر (قوله والمعلق عالم في المحل) أى في محل الجملة بعد أن كان عاملا في لفظ كل من الجزأين أو في محله (قوله حتى يجوز إلخ) حتى ابتدائية تفرعية فالفعل بعدها واجب الرفع . ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل أن المعلق إنما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وأن العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت إلخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكاء مفعول به أو أن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل ١ هـ ولا يخفى كفاية الظواهر في أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ، ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار أن موجعات القلب في معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي وإلا لزم عمل أدرى في مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور في المعطوف على المحل أن يكون جملة في الأصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الأول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لأنه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير . وبهذا التحقيق يعلم ما

[٣٥٠] قاله كثير عزة . وهو من قصيدة من منتخبات قصائده من الطويل . الواو وللعطف وما للنفي والتاء في كنت اسم كان وأدرى خبره وما الهوى مفعوله . والشاهد في ولا موجعات القلب حيث عطف بنصب التاء على محل مفعول أدرى ، وهو بمعنى اعلم يقتضى مفعولين ، وما الاستفهامية علقته عن العمل لفظا وحتى للغاية بمعنى إلى أن تولت .

المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة . ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى . الرابع قد ألحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو : ﴿ فلينظر أيها أركى طعاماً ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ فستبصر ويصرون بأيكم المفتون ﴾ [القلم : ٦] ، ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ ويستبشرونك أحق هو ﴾ [يونس : ٥٣] ، ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أما ترى أى برق مهنا (لعلم

في كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين ، وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبى كما في الأمثلة غير أو لم يتفكروا (إغ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أولا لشيء أصلا كما في أو لم يتفكروا ويختص التعليق في القسم الأول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمعنى بقول تعالى : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ [الأعراف : ١٨٤] ، بناء على الظاهر كما قاله الشمنى أن ما نافية لكن في التسهيل والجمع تخصيص تعليق هذه الأفعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أو لم يتفكروا وما بعده استئناف . قال الشمنى : وقبل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اهـ وعليه لا مخالفة فتأمل .

(فائدة) : الجملة بعد المعلق مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول فإن نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وإن لم يتعد إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فإن كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة جال . ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا . وقال آخرون بدل فليل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير . وقال الفارسي : مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا في الجمع ومثله في المعنى وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح في محل آخر القول بالبدلية قال : وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت علمت زيد لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عالم في محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لأن حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيد أبوه قائم (قوله أو لم يتفكروا إغ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن الجرور إذ الأصل أو لم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من إضافة

عَرَفَانِ وَظَنَّ لُتْهَمَةً تُغْدِيَةً لَوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً) نحو : ﴿ وَاللّٰهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أُمَهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [السجدة : ٧٨] ، أى لا تعرفون . وتقول سرق مالى وظننت زيدا : أى اتهمت . واسم المفعول منه مظنون وظنين ، قال الله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ [التكوير : ٢٤] ، أى بمتهم . وقد نهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت . وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل إذ غيرهما لا ينصب المفعولين إلا إذا كان بمعنىهما . وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً بخلافهما (وَلَرَأَى) التى مصدرها (الرَّؤْيَا) وهى الحلمية (أَلَمْ) أى انسب (مَا لِعِلْمًا * طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَكْتَمَى) أى انتسب . ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لا تم ، وطالب حال من علم ولرأى متعلق بتم ، ولعلما متعلق بانتمى ، وكذلك من قبل ، والتقدير أنسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم

الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده ، والجار والمجرور خبر تعدي ، وملتزمة نعمت تعدي ، أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدي لواحده ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدي إلى اثنين بأن الأولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته ، والثانية باتصافه الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم ، فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد فى نفسه ، ومعنى عرفت أن زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر . ما ذهب له إليه ابن الحاجب وغيره . وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى . والفرق فى العمل إنما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غير ما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالها فى غير ما يتعديان فيه إلى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نه عليه المتن وإن عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم إذا انشقت شفته العليا فإنه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل إعراب وما يلزمه من تغيير إعراب المتن مفتر لأنّه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة إلى الحلم بضم فسكون وبضميتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه . (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية ، وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أن به لجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم

متعدية إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن .
قال الشاعر :

[٣٥١] أَبُو حَنْشٍ يُوْرِقْنِي وَطَلَّقَ وَعُمَارَ وَأَوْنَةَ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَالْخَزَلُ الْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُذْرِكْ بِلَالَا

فهم من أراهم مفعول أول ، ورفقتي مفعول ثان . وإنما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية . فإن قلت : ليس في قوله الرؤيا نص على المراد إذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية . قلت : الغالب والمشهور كونها

(قوله من الأحكام) أى إلا التعليق والإلغاء خلافاً للشاطبي كما في التصريح وغيره (قوله أبو حنش يورقني إلخ) أبو حنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله ، أثالا مرخم في غير النداء للضرورة . يورقني أى يسهرني وأونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا في القاموس . وقول البعض : وأوان جمع آن يخالف للمنصوص مع كونه يرده أن فعلاً ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعني أثالا . وإذا الأولى ظرفية شرطية والثانية فجائية ، والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزال ، واللام في لورد تعليلة والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد ، والآل بالمد . قال في المصباح : هو الذى يشبه السراب أهـ والسراب كما في القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء . وقال القاموس الآل السراب أو خاص بما في أول النهار أهـ والبالل بالكسر ما ييل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء . وبحث الدمامي في الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لأنه محقق ليس الكلام فيه ، وجعل رفقتي حالاً وضعف بأن رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة . وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل وإضافته غير محصنة . ولك أن تقول المحقق كونهم رفقة في اليقظة لا كونهم رفقة في المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وإنما قيد بقوله إلخ) ظاهر صنيعة أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق باتسمى (قوله أو يقظية) في تعبيره باليقظة دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدراً للرأى العلمية والبصرية . وهذا ومذهب الحريري والمصنف أن الرؤيا لا تكون إلا مصدر الحلمية وعليه لا إشكال (قوله الغالب إلخ) أى وأما الرؤية بالثناء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى

[٣٥١] قالها عمرو بن أحر الباهلي . وهي من قصيدة من الوافر يذكر بها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم إذا أتى أول الليل . وأبو حنش كنية رجل مبتدأ وخبره يورقني أى يسهرني من أرقه تأريفاً إذا أسهره ، وثلاثه أرق بكسر العين ، وطلق اسم رجل عطف عليه ، وكذا عمار ، وأونة نصب على الظرف جمع أوان (قوله أثالا) بضم المعرة وبالثناء المثلثة اسم رجل وأصله أثالة فرخم . وفيه محذوران : أحدهما هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف ، لأن تقديره وعمار وأثالة آوانة ، والآخر الترخيم في غير حده . وعندى وجه للتخريج وهو أن الولو بمعنى باء الجر كما في بعت الشياه شاة ودرهما أى بدرهم ، وتكون للظرف أى باوئة أى فيها . ويكون أصل أثالا وأثالا بواو المعطف فحذف للضرورة وهو كثير في الشعر . وعلى كل تقدير لا يخلو عن تعسف . والشاهد في أراهم حيث نصبت أرى التى هي من الرؤيا مفعولين أحدهما الضمير والآخر رفقتي وحتى ابتدائية ، وإذا للظرف وما زائدة =

مصدر للحلمية (وَلَا تُجْزَ هُنَا) في هذا الباب (بَلَا دَلِيل * سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ) ويسمى اقتصاراً . أما الثاني فبالإجماع وفي الأول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف : فمن سبويه والأخفش المنع مطلقاً كما هو ظاهر إطلاق النظم . وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو : ﴿ أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾ [النجم : ٣٥] ، أى يعلم : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّنَ السُّوءِ ﴾ [الفتح : ١٢] وقولهم من يسمع يخل ، وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن

العلمية . قال في القاموس : الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله في هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامها أو انعدام أحدهما أما في الثاني فظاهر وأما في الأول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول في غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أما إذا أريد ظننت ظناً عجبياً أو عظيماً أو نحو ذلك أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو إيهام المظنون أو المعلوم لنكتة فيتنبهى الجواز أفاده الروداني . ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت في الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه في التسهيل (قوله ويسمى اقتصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدي إلى واحد في صورة حذف أحدهما . فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافي ذلك نص البيانين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لأن نظرهم إلى المعاني الحاصلة في الحال ونظر النحاة إلى الألفاظ بحسب الوضع تعدياً ولزوماً ووافق في المعنى البيانين ، ويحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير إقامة دليل عليهما والنتيجة عندي ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثاني فبالإجماع) إنما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائماً فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتامها كثير بخلاف حذف جزئها . ومثله يقال في الحذف للدليل . وإنما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً . واختلف في حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف للدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف في حذفهما اقتصاراً (قوله مطلقاً) أى في أفعال العلم وأفعال الظن فهو في مقابلة تفصيل الأعلام الآتي (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حقاً وقد يقال كما في الروداني أن قوله تعالى : ﴿ أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ ﴾ [النجم : ٣٥] ، يشعر بالمفعولين فحذفهما للدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، وظن السوء مفعول مطلق . ولما في كون الحذف هنا لغير دليل نظر لأن قوله تعالى : ﴿ هَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزِينَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الفتح : ١٢] ، يشعر بالمفعولين أو بما سد مسددهما وهو أن لن ينقلب إلخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه

= ويجوز أن تكون حتى جارة وإذا في موضع جر ، ونجاف الليل نظوى ، وانخزال انقطاع (قوله إذا) للمفاجأة وأنا مبتدأ وخبره كالذي أى كالرجل الذي ، ويورى يبرى لورده هو الأشهر . والورد بكسر الواو خلاف الصدر من ورد الماء ، واللام فيه للتعليل ، والآل الذى تراه أول النهار وآخره كأنه يرفع للشخص وليس هو . والسراب الذى تراه نصف النهار كأنه ماء وبلا بكسر الباء الموحدة ما ييل به الخلق من الماء وغيره ، وأراد به ههنا الماء .

دون أفعال العلم . أما حذفهما للدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً نحو : ﴿ أَيْنَ شِرْكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام : ٢٢] ، وقوله :
 [٣٥٢] بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سَمِعَ قَرَىٰ حُجَّتَهُمْ عَارَا عَلَىٰ وَتَحْسِبُ
 وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف : فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك ،
 والمحذوف الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَيَّخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٠] ، في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى ولا يحسبن
 الذين ييخلون ما ييخلون به هو خيراً . ومنه - والمحذوف الثاني - قوله :
 [٣٥٣] وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَقْنِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

حقاً وجعله جماعة كالرضى من الحذف للدليل . قال الروداني : وينبغي أن لا يختلف في أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثاني . وما قيل لا دلالة فيه في على الثاني قطعاً مكابرة لمقتضى الذوق السليم اهـ ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خيراً يحصل له خيلة أى ظن بتزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اهـ تصرخ (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جرياً على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ، ولا يرد أن الكلام في حذف المفعولين لا في حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلة (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ في المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما ييخلون ويصح تقديره يخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن يخل الذين ييخلون إلخ (قوله ولقد نزلت إلخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لظن أى فلا تقنى غيره كائن منى فليس منه فقول الشارح أى لا

[٣٥٢] قاله كميث بن زيد الأسدي وهو من الطويل . الباء تتعلق بترى وأى للاستفهام والضمير في حبيهم يرجع إلى أهل البيت ، لأن البيت من قصيدة مدحهم ، والشاعر كان يتغالى في محبتهم جداً ، والشاهد في وتحسب حيث حذف منه مفعولاه والتقدير وتحسبه عاراً على . وهذا بلا خلاف عند قيام القرينة .

[٣٥٣] قاله عنتره العبسي من قصيدته المشهورة من الكامل ، أراد أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تقنى غير ذلك الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق . والخطاب في نزلت لمحبوته ، فلا تقنى جواب القسم معترض بين الجار ومتعلقه . وغيره مفعول أول لتقنى والثاني محذوف أى واقعا أو نحوه . وفيه الشاهد حيث حذفه للاختصار دون الاختصار وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون . والمحب يفتح الحاء بمعنى المحبوب أخرجه على أصله . ويرى الأكرم موضع المكرم وهو لتفضيل المفعول دل عليه المكرم .

أى فلا تظنى غيره واقما منى (وَكُتُنْ) عملاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع قال المبدوء بقاء الخطاب ، فانصب به مفعولين (إِنَّ وَلِىَّ * مُسْتَفْهِمًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَعِ) عنه (بَغِيرَ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ) وهو الجار والمجرور (أَوْ عَمَلٍ) أى معمول (وإن يَبْغُضِ ذِى) المذكورات (فَصَلَتْ يَخْتَمِلُ) فمن ذلك حيث لا فصل قوله :

[٣٥٤] عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يَثْقُلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَثُرَتْ

تظنى غيره واقما منى موهم خلاف للمراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت . والمحب للمكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكُتُنْ) مفعول ثان لا جعل ومفعول ثان لا جعل ومفعول الأول تقول (قوله عملاً ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملاً فقط وتظهر ثمة الخلاف كما يحته صاحب التصريح فى الالفاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (قوله جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن إذا حكى به كان بمعنى التلطف كما فى الروداني (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافى . قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح (قوله بقاء الخطاب) أى لا بقيد الأفراد والتذكير . دماينى (قوله مستفهماً به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماينى وغيره وإن اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فإن الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو : * متى تقول القلص الرواسما * البيت فإن متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معاً نحو أزيداً قائماً تقول ومعمول نحو أهنذا تقول زيدا ضارباً ، والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا أتيا أفاده سم (قوله وإن يبعض ذى) أى منفرداً أو مجتمعاً مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما يحته سم ، قال لأن الأصل فى ضم الجائز إلى الجائز الجواز ، قال يمس : والأقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها ، قال : ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وإن يبعض ذى إلخ حشو لأنه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول إلخ) ما استهامية حذف ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح :

[٣٥٤] قاله عمرو بن معد يكرب المدحجى الصحابى رضى الله عنه ، وهو من قصيدة من الطويل . وأصل علام على ما وما للاستفهام فلما اتصل به حرف الجر حذفت الألف منه . والشاهد فى تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن أحدهما الرمح والآخر الجملة أعنى قوله يثقل عاتقى من الأثقال . والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كثر الخيل ، ويجوز فى الرمح الرفع على الابتداء وخبره يثقل على أن يكون تقول على يابه وإذا ظرف لقوله يثقل ، وإذا الخيل ظرف لقوله لم أطعن ، والجملة بعد إذا فى الموضعين اسميتان فى الصورة فعليتان فى التقديم ، إذ أصلهما إذا لم أطعن أنا وإذا كرت الخيل محذوف الفعل لدلالة الثانى عليه .

وقوله :

[٣٥٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يُلْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومنه - مع الفصل بالظرف - قوله :

[٣٥٦] أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَخْتَوِمًا

ومنه - مع الفصل بالعمول - قوله :

[٣٥٧] أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُسُوئِي لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

فإن فقد شرط من هذه الأربعة تعين رفع الجزعين على الحكاية نحو قال زيد عمرو

طعنه بالرخ ضربه وطمع في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الأمر أخذ فيه ودخل وطمع فيه بالقول وعليه طعنا وطمعنا قدح وعاب وباب الكل نصر ، وجاء الأخير من باب منع في لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لمكان حرف الخلق اهـ بالمعنى ، وإذا الأولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للطمع والمعنى بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كَرّ الخيل (قوله القلوص) بضمين جمع قلوص الناقة الشابة ، الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير في الأرض لشدة الرطبة في القاموس (قوله أبعد بعد إلخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثل الفصل بالظرف المكانى أعندى تقول زيداً جالساً (قوله شملى) مصدر شملهم الأمر كفرح ونصر شمالاً وشمولا إذا عمهم كما في القاموس . وفي شواهد المعنى هو الاجتماع . وفي المصباح : جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم ، وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد متطلق) إنما يتعين فيه الرفع إذا جعل فاعل محذوف يفسره

[٣٥٥] قاله هذبة بن خشرم العنرى . الشاهد في تقول حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن : أحدهما القلوص جمع قلوص وهى الشابة من النوق ، والرواسم صفة جمع راسمة من الرسم نوع من سحر الإبل والآخر يعملن ، ويروى متى تظن فلا شاهد فيه . ويقال الصواب أم خازما لقصة هذا ذكرناها في الأصل .

[٣٥٦] هو من البسيط . الهمة للاستفهام ، وبعد نصب على الظرف ، والفاعل فيه تقول وبعد بضم الياء مجرور بالإضافة . وبينهما جناس محرف والشاهد في تقول حيث نصب المفعولين وهما الدار جامعة وكذا تقول الثانى نصب البعد محتوما وشملى معمول لجامعة وهو الاجتماع ، يقال جمع الله شمله إذا دعا له بتأليف .

[٣٥٧] قاله كميث بن زيد الأسدى ، وهو من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن والهمة للاستفهام . وتقول بمعنى تظن وهو الشاهد ، وجهالا جمع جاهل مفعوله الثانى . وبني لؤى مفعوله الأول . وأرلاد بهم قريشا . والمعنى أنظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حين استعالموا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضربين مع فضلهم عليهم ، والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به . ولعمري أيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، وخبره محذوف أى قسمي وأم معادلة للهمة والألف للاتباع .

منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .
(تنبيه) : زاد السهيلي شرطاً آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق . وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً . وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال .
 هذا كله في غير لغة سليم **(وَأَجْرَى الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً)** أى ولو مع فقد الشروط المذكورة **(عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قَوْلِ ذَا مُشْفِقاً)** وقوله :
 [٣٥٨] **قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا**

المذكور جاز العمل اتفاقاً لتوفر الشروط كذا في التوضيح . واستشكله في التصريح بما نقله عن الموضح في الحواشي من أن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمّر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عن خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بأن الحكم للمضمّر وذكر الظاهر مجرد التفسير **(قوله باللام)** لأنها تبعده من الظن **(قوله أن يكون حاضراً)** وعليه فيشترط في الاستفهام أن لا يكون بـل لأنها تخصّص المضارع بالاستقبال والذي عليه الأكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على إطلاقه ، واستدل لما عليه الأكثر بنحو قوله : * **فمتى تقول الدار تجمعنا** * بنصب الدار على أنه المفعول الأول وتجمعنا في موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لأن متى ظرف مستقبل متعلق به . ويبحث فيه الموضح والدمايني وغيرهما بأن لا نسلم هل متى يقول بل هي متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بأن الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه . قال الدمايني : فإن قيل المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب فأما الأسماء فأنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسئول عنه **(قوله وفي شرحه أن يكون إلخ)** ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره في التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بأن المعنى وفسره في شرحه بأن يكون إلخ **(قوله وأجرى القول كظن مطلقاً * عند سليم)** وهل يعلمونه باقياً على معناه أو لا يعلمونه حتى يضمّنوه معنى الظن ؟ قولان اختار ثانيهما ابن جني ، وعلى الأول الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط ، واستدلوا بقوله قالت وكننت إلخ اهـ سم ، ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لأن

[٣٥٨] قاله إعرابي صاد ضياء وأن به إلى امرأته فقالت له هذا - وأشارت إليه - لعمر الله إسرائيل : أى ما مسح من بني إسرائيل . وإسرائيل بالنون لغة في بني إسرائيل باللام ومعناه عبد الله . وقيل سمى يعقوب عليه السلام إسرائيل لأنه لما هرب من أخيه عيسو كان يسرى بالليل ويكمن بالنهار . الشاهد في قالت . حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى ظننت على لغة سليم . أحدهما هذا والآخر إسرائيل . وفيه حذف تقديره هذا ممسوخ إسرائيل أى بني إسرائيل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأشيعت حركة النون بالألف . ولعمر الله معترض بينهما وهو مبتدأ وخبره محذوف أى لعمر الله يميني أو قسمي . وكذا قوله وكننت رجلاً معترض بين القول ومعموليّه . والفطن من الفطنة وهو الذكاء والفهم الجيد .

(تنبيه) : على هذه اللغة تفتح أن بعد قلت وشبهه . ومنه قوله :

[٣٥٩] إِذَا قُلْتُ أَلَيْ آيَبُ أَهْلُ بَلَدَةٍ وَصَعْتُ بِهَا غَنَةَ الْوَلِيَّةِ بِالْهَجْرِ

(خاتمة) : قد عرفت أن القول إنما ينصب المفعولين حيث تضمن معنى الظن ،

ولأفهم وفروعه مما يتعدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعراً وخطبة وحديثاً ، ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو : ﴿ يقال له إبراهيم ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أى يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع . ومن أجاز به ابن خروف والزحشرى . وإما جملة فتحكى

هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائيل لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائيل على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقي المضاف إليه على جره بالفتحة لأنه غير منصرف للعلمية والعجمية لأنه لغة في إسرائيل اهـ تصرع (قوله هذا) إشارة إلى نصب صاده الأعرابى قائل هذا البيت والضمير في قالت إلى امرأته إسرائيل أى من ممسوخ بنى إسرائيل لغة في إسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وأن أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة إجرائه مجرى الظن عند سلم دون غيرهم ، والمنقول عن البصريين الفتح إذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جواز لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط ، وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى إلى أهل بلدة اسم فاعل من أبت إلى فاعل من أبت إلى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا في شواهد العنى . وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود إلى الجمل ، والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة . والمجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما في التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عملا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لإيهام عبارته أن القول في هذه الحالة مستعمل في معناه الأصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة إذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل إبراهيم في الآية منادى أو خبرا لمبتدأ محذوف (قوله وإما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما في : ﴿ قالوا سلاما قال سلام ﴾ [الذاريات : ٢٥] ، أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به قبل وكقول المصنف قال محمد

[٣٥٩] قاله الخطيئة جرويل بن أوس . وهو من قصيدة من الطويل مدح فيها بعيره وأوصافه التى ترغب في الإبل . وإذا للشرط ، وقلت بمعنى ظنت ، وفيه الشاهد فلذلك جاءت أنى بالفتح وهو على لغة تسليم . وأهل بلدة كلام إضافي منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بلدة ، يقال أبت إلى بنى فلان إذا أتيتهم ليلا (قوله وضعت) جواب إذا والباقي بها بمعنى في وكذا التى في بالمجر ، وهو بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر ، وأصله تحريك الجيم وسكنت للضرورة . والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف وهى البرذعة ، قاله أبو عبيد . ويقال هى التى توضع تحت البرذعة . والضمير في يارجع إلى البلدة وفى عنه إلى بعيره المدح .

به فتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

[أَعْلَمَ وَأَرَى]

(إلى ثلاثة) من المفاعيل (رَأَى وَغَلِمَا) المتعديين إلى مفعولين (عَدَّوْ إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَ أَرَى وَأَغْلَمَا) لأن هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيتعدى بها إلى مفعول كان فاعلاً قبل ، فيصير متعدياً إن كان لازماً ، نحو جلس زيد وأجلست زيداً ، ويزاد مفعولاً إن كان متعدياً : نحو ليس زيد جبة ، وألبست زيداً جبة ، ورأيت الحق

إلخ على طريق المجاز كما مر . واعلم أن الأصل في الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجاوز على المعنى بإجماع ، فإذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمر ومنطلق أو المنطلق عمر وكذا في الجمع . وقال الرضى : فلك أن تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد وإذا قال زيد أنا قائم قلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتباراً بحال الحكاية فإن زيدا وعمر فيه غائبان هـ وصرخ صدر عبارته جواز تغيير الاسم بالفعلية وهو ما رأيت بخط الشنوائى . والظاهر أن العكس كذلك قال في الجمع ونحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمر وقائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغى أن يلتزموا في الملحونة هـ والوجه عند الجواز إذا كان قصد المحاكاة حكاية اللحن (قوله في موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم .

[اعلم وأرى]

كذا في نسخ وفي نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بأن فيها موافقة الترجمة لما بعدها في الترتيب ووجهت الأولى بأن المخالفة ليتعادل كل من أرى إذ لا مزية لإحدهما على الأخرى فليست إحدهما تابعة في العمل للأخرى فليست إحدى النسختين أحسن كما زعمه يسّ وتبعه البعض . وأصل أرى أراى قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو : ﴿ إِذْ يَرِيكَهْمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهْمُ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال : ٤٣] (قوله على الفعل الثلاثي) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله إن كان متعدياً) أى لواحد أو اثنين بقرينة التثنية (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلاً لأنه يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضاً حقاً (قوله مطلقاً) حال من ضمير حقق متعلق قوله

غالبًا ، وأراني الله الحق غالبًا ، وعلمت الصدق نافعًا ، وأعلمنى الله الصدق نافعًا (وَمَا حَقَّقَ) (لَمَفْعُوْنِي عَلِمْتُ) ورأيت الأحكام (مُطْلَقًا * لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقَّقًا) فيجوز حذفهما معاً اختصارًا إجماعًا ، وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق . ويمتنع حذف أحدهما اختصارًا إجماعًا ، وفي حذفهما معاً اختصارًا الخلف السابق . ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو وأعلمت زيدًا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الأكابر . وقوله :

[٣٦٠] وَأَنْتَ أَزَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَزَافُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو : أعلمت زيدًا لعمرو قائم ، وأريت خالدًا ليكر منطلق . وأما المفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه . ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا (وَأَنْ تَعْدِيَا) أى رأى وعلم (لِوَاحِدٍ يَلَا هَمْزٍ) بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فَلَا تُبَيِّنِ)

لمفعول أو حقيقًا متعلق قوله للثان والثالث ، أو صفة مطلق أو تحقيقًا مطلقًا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الأحكام المتقدمة ويحتمل على جعله بحقيقًا متعلق قوله للثان والثالث أن الإطلاق عن التقييد ببعض الأحوال كبناء أعلم ونحوه للمجهول على من اشترطه لجواز الإلغاء والتعليق في هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظًا في طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لأن أصلهما المبتدأ والخبر كمفعول علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معاً) أى مع ذكر الأول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارًا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم : جوازه مطلقًا لحصول الفائدة إذا الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفي حذف أحدهما اختصارًا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما في حذف أحدهما من الاختصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه في الباب السابق (قوله وفي حذفهما معاً إلخ) قال ضم : قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الأول بخلافه هناك على أن الفائدة تحصل بدون ذكر الأول أيضًا كما علمت مما مر على ابن مالك (قوله وأنت أراني الله إلخ) الأصل أراني إياك أمتع عاصم فلما قدم المفعول فلما قدم المفعول الثانى أبدل بصمير الرفع وجعل مبتدأ ، والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما في العيني أى مطلوبًا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارًا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا)

[شواهد أعلم وأرى]

[٣٦٠] هو من الطويل . وأنت مبتدأ . وامنع عاصم خبره . وافعل فى المواضع الثلاثة للتفضيل . والشاهد فى أرانى الله حيث ألقى عمل أرى الذى يستدعى ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعولى . ومستكفى اسم مفعول من استكفته الشئ فكفانيه . والرأفة الشفقة والحو . والسماحة الجود والكرم .

(به) أى بالهمزة (فُوصَلًا) لما عرفت ، فتقول أريت زيدا الهلال ، وأعلمته الخير (وَالثَّانِي مِنْهُمَا) أى من هذين المفعولين (كَتَانِي أَتْنِي) مفعولى (كَسَا) وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة وأعطيته درهما (فَهُوَ) أى الثانى من هذين المفعولين (به) أى الثانى من مفعولى باب كسا (فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْنِ) أى ذو اقتداء ، فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء . نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ، فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثانى لأن أعلم قلبية وأرى إن كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْفِي الْمَوْتَى ﴾ [البقرة : ٢٦٠] (وَكَأَرَى الْأَسْبَابِ)

اعترض بأن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف نحو : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : ٣١] ، لا بالهمزة . وأجيب بأن فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة إلى اثنين ، ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألست زيدا جبة جائز . وتوصلا إما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجع هذا وجود الفاء بدون احتياج إلى تقدير قد عقبها بخلاف الأول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الإضافة بيانية (قوله فهو به إلخ) أى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه فى بعض الأحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر : * ومن يعلق ههنا فما أما * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو اثنتين) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لأنه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم أنه من تشبيه المجموع بالجميع وأنه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الأول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاختصار عليه وعلى الأول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الإلغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالإعمال وجوبا ، كما تقول زيدا درهما أعطيت . وإنما امتنع الإلغاء لامتناع الأخبار بالثانى عن الأول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر ، وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصددده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لأن كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] ، ويكون مضافا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية إحيائك الموتى ، فظهر أن أرنى كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وإن سبك جملة تخفى بإحياء لكونها مضافا إليها أفاده الروداني وتقرير المصريح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بأن جملة كيف تخفى الموتى

المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نبا) و (أخبراً) و (حدث) و (أنبا) و (كذلك أخبراً) لتضمنها معناه كقوله :

[٣٦١] بُنْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسَمُهَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْعَارِ
وكقوله :

[٣٦٢] وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَبْقًا وَغَابَ بِغُلْكِ يَوْمًا أَنْ تُعَوِّدَنِي

يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، أن التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه أن الكيفية ليست مصدرًا (قوله نبا وأخبراً إلخ) قال شيخ الإسلام : اعلم أن نبا وأنبا وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول اهـ وقد وقع في القرآن تعدية نبا مبنية للفاعل إليها واحد صريح واثنين سد مسددهما إن المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها في قوله تعالى : ﴿ يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرَقْتُمْ ﴾ [سبا : ٧] ، الآية إلا أن يقال مراد شيخ الإسلام ثلاثة مفاعيل صريحة ، وفي الدماميني من ألحق هذه الأفعال بأعلم ليس قائلًا بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكر وإنما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم ، وفي قول الشارح لتضمنها معناه إشارة إلى ذلك ، وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر إذا الحال قيد في عاملها على معنى في فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمر وفي حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الإخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما أخبر به من أحوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فإن له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعاً إلخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى إلخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بدم زرعة الذى كان يسفه عليه في أشعاره (قوله وما عليك إلخ) ما للاستفهام الإنكارى أى أى شيء عليك وقوله أن تعودينى أى في أن تعودينى متعلق بما

[٣٦١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد . الشاهد في قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل : الأول التاء التى نابت عن الفاعل أى أخبرت . والثانى زرعة . والثالث يهدى إلى (قوله والسفاهة) مبتدأ وكاسمها خبره اعتراض بين المفعولين . أراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله ينكر اسمه . وغرائب الأشعار كلام إضافى مفعول يهدى .

[٣٦٢] وبمعنى : وَلَجَجَلِسِي لُفْقَةً فِي الْقَصَبِ بَارِدَةً وَلَجَجِسِي فَالِكَ فِيهَا ثُمَّ تُسْقِنِسِي قَالَهُمَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي كَلَاب . وهما من البسيط . وما بمعنى ليس أى ليس بأس عليك . وقيل ما استفهام مبتدأ وعليك خبره وإذا متعلقة به . والشاهد في أخبرتنى حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء والضمر المنصوب . ودبقا وهو يفتح الدال وكسر التون وفي آخره فاء صفة مشبهة من الدنف بفتح الحين وهو المرض الملازم . وغاب بعلك حال ويوما ظرف لأخبرتني (قوله إن تعودينى) أى بأن تعودينى والباء متعلق بخبر ما وإن مصدرية والمعنى ليس عليك بسبب عيادتك لىأس بأس وقت غياب بعلك أى زوجك .

وكقوله :

[٣٦٣] أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَيْنَا أُولَءِ؟

وكقوله :

[٣٦٤] وَأَنْبِئْتُ قَيْنَا وَلَمْ أَهْلَهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وكقوله :

[٣٦٥] وَخَبَّرْتُ سُودَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمَصْرٍ أَعُوذُهَا

(تنبيهه) : دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ، فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعدياً إلى مفعول لم يكن متعدياً إليه بدونها ، وصوغه للمفعول يجعله قاصراً عن مفعول كان متعدياً إليه قبل الصوغ ، فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والمتعدى إلى ثلاثة إذا صغته للمفعول صار متعدياً إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعدياً إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير متعد ،

تعلق به عليك . وقول البعض أن تموديني مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسألون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أهله) أى أجر به كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليل . وقوله بمصر صفة لأهل أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى إلخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة إلخ ولم يقل والذى يتعدى إلى واحد إن دخلته همزة النقل تعدى إلى اثنين والذى يتعدى إلى اثنين إن دخلته همزة النقل تعدى إلى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وإنما ذكر القسم الأول مع تقدمه هناك أيضاً توطئة لقوله والمتعدى إلى ثلاثة إلخ

[٣٦٣] قاله الحارث بن حلزة الشكري . وهو من قصيدته المشهورة من الحفيف (قوله أو منعم) عطف على قوله أو سكم في البيت السابق . والمعنى أو منعم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلائى شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا وما موصولة . وتسألون مجهرل صلتها والعائد محذوف أى تسألونه . ومن استفهام في معنى النفى كما في قوله تعالى : ﴿ ومن يخفر الذنوب إلا الله ﴾ [آل عمران : ١٣٥] والشاهد في حديثهم حيث نصب ثلاثة مفاعيل : الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل والضمير المنصوب والجملة أعنى قوله له علينا العلاء . والمعنى فمن بلغكم إنه اعتلانا أو قهرنا في قديم الدهر فطمعون في ذلك منا ، ولا يجوز أن يكون حالاً لأنها هي المحدث بها .

[٣٦٤] قاله الأعشى بن ميمون بن قيس من قصيدة طويلة من المقارب يمدح بها قيس بن معدى كرب الشاهد في أنبئت حيث نصب ثلاثة مفاعيل التاء وقيساً وخير أهل اليمن (قوله ولم أهله) حال أى لم أختبره من بلوته إذا جربته واختبرته (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أهله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا . وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه . ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه أنه من خير أهل اليمن .

[٣٦٥] قاله العوام بن عقبة بن كعب بن رهم . وهو من قصيدة من الطويل ، والشاهد في خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وسوداء الغميم بالغين المعجمة وهى امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكان عقبة بن كعب تشبب بها ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة ، فخرج إلى مصر في مرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها ، وأنشأ يقول البيت . ومها : =

فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم لحق بباب ظن ، وإن كان من باب ظن لحق بباب كان ، وكالمصوغ للمفعول في ذلك المطاوع^(١) ١ هـ .

(خاتمة) : أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه أظننت زيداً عمراً فاضلاً ؟ وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت . ومذهبه في ذلك ضعيف لأن المتعدى بالهمزة فرع من المتعدى بالتجرد وليس في الأفعال متعد بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ، ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ، ولو ساغ القياس على علم أو رأى لجاز أن يقال ألبست زيداً عمراً ثوباً ، وهذا لا يجوز إجماعاً ، والله أعلم .

[الفاعل]

(الفاعل) في عرف النحاة هو الاسم (الَّذِي) أسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو مؤول به

(قوله لحق بباب ظن) أى في التعدى إلى اثنين لا في سائر الأحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصاراً لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرت فأنكسر فمطاوع التعدى إلى ثلاثة متعد إلى اثنين كأعلمته الصديق نافعا فعلمه نافعا ، ومطاوع التعدى إلى اثنين متعد إلى واحد كعلمته الحساب فعلمه ، ومطاوع التعدى إلى واحد لازم ككسرت فأنكسر (قوله الثانية) أى التعدية إلى اثنين أما غير الثانية من القلبية كفهم وحزن فلا يعمل معاملة علم ورأى في النقل إلى ثلاثة بالهمزة اتفاقاً وإن كان منه ما ينقل بها إلى اثنين كفهم وإلى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب في جواب النفي (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست إلخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جاز لنا القياس على أعلم وأرى لأن لبس متعد لواحد فالهمزة إنما تعديه إلى الثاني فقط فكان الأول أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمراً جبة .

[الفاعل]

(قوله في عرف النحاة) وأما في اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند إليه فعل) أى على وجه الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء فدخل الفاعل في لم يضرب زيد وإن ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الإسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الإسناد فيهما تبعي . قال يس : على أنا لا نسلم الإسناد في البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الأول . قال شيخنا : أى فالمدكور لم يسند إليه أصلاً وكلاماً فيه لا في المقدر اهـ .

= قَالَتْ شَيْعَرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَغْدَادَا مَلَاخَةُ عَيْنَيْهَا أَمْ أَغْبَرُ جِيدُهَا
ويروى سوداء القلوب وهو لقبها ، واسمها ليلى . والثالث مريضة (قوله بمصر) صفة لقوله أهل ، وأوردناها جملة وقعت حالا .

(١) والفعل المطاوع هو الذي يعدى إلى واحد لازم أو إلى اثنين فيقول : علمته نعلم . فهذا مطاوع فعلى لواحد لازم . أما التعدى لاثنين فيقول : أعلمته العلم نافعا فعلمه نافعا . والمطاوعة هي حصول الأثر من الأول للثاني .

(كَمَرُوعِي) الفعل والصفة من قولك (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نَعَمَ أَلْفَتَى) فكل من زيد والفتى فاعل لأنه أسند إليه فعل تام أصلى الصيغة ، إلا أن الأول متصرف والثاني جامد ، ووجهه فاعل لأنه أسند إليه مَوْوَلٌ بالفعل المذكور وهو منيرًا : فالذى أسند إليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤوَل به نحو : ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت : ٥١]

وأما بقية التوابع فلا إسناد فيها والمراد الإسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشيخ في شرحه على التوضيح : لا حاجة إلى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند إليه فعل لأن اسم كان لم يسند إليه كان لأن معناه ليس منسوباً إليه وإنما هو منسوب إلى مضمون الجملة اهـ وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد بأصالتها عدم تحويلها إلى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقاً حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لأن الفعل فهما ليس أصلى الصيغة لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر ، نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤوَل به) أى الفعل كما منى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤوَل بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرُوعى أتى) عد^(١) فاعلى أتى ونعم واحداً كما أشار إليه الشارح لأن الراجع في كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤوَل بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما وقم (قوله والمؤوَل به) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤوَل الفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا في التصريح واستثنى الدمامي باب التسوية إن جعلنا سواء في قوله تعالى : ﴿إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة : ٦] ، خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح أن الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار . وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبني يقوم زيد وظهر لي أنام زيد بدليل : ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَهُ﴾ [يوسف : ٣٥] ، ﴿وَبَيْنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم : ٤٥] ، ولا حجة فهما أما الأول فلاحتال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله : * بدا لي من تلك القلوص بداء * وجملة لیسجننه جواب قسم محذوف وبمجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاء لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا في المعنى . وأما الثانى فلما يأتى . وقيل تقع إن علق عنها فعل قلبى بملق . وقال الدمامي تبعا للمعنى : إن

(١) (قوله عد) أظهر أنه أن قوله نعم إلخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التسميى للفاعل .

والتقييد بالفعل يخرج المتبدأ ، وبالتام نحو اسم كان ، وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل ، وذكر أو مؤول به لإدخال الفاعل المسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه .

(تفصيله) : للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيدكر الباقي : الأول الرفع وقد يجز لفظه بإضافة المصدر نحو : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمه نحو : (من قبله الرجل امرأته الوضوء) ، أو بمن أو الباء الزائدتين نحو : ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحو : ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لأن الإسناد حيثنذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة إذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض إذ ظهور الشيء منافع للاستفهام عنه أه فالأقوال أربعة وصرح بعضهم بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزوه إنما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المتبدأ) أورد عليه أنه يدخل في قوله أو مؤول به فإن زيد من زيد قائم أسند إليه مؤول بالفعل . وأجاب سم بأن المتبادر من قوله أسند إليه فعل أو مؤول به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فإن المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبني على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم أما على القول بأنها صيغة أصلية فيحتاج إلى إبدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشقة كأسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر ، فالمصدر نحو أعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو أعجبنى عطاء المال عمرو ، واسم الفاعل نحو هيات نجد ، والظرف نحو أعندك زيد ، وشبهه هو الجار والمجرور نحو ﴿ ألى الله شك ﴾ [إبراهيم : ١٠] ، وهذا من بحسب الظاهر وإلا ففي الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أى سبعة بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكره كوحده^(١) فلا يتعدد فالفاعل^(٢) في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع إذ هو المسند إليه فلا تعدد إلا في أجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب جعل في أجزائه . وأما قوله : * فلقفها رجل رجل

فالأصل فلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل^(٣) وأقيم الحال مقامه (قوله بإضافة المصدر) أى بالمصدر المضاف أو الباء سببيه ليحزى كلامه على الأصح من أن العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور . وذهب بعضهم إلى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا .

(١) (قوله كوحده) لأن الأثر الواحد لا ينشأ إلا من واحد .

(٢) (قوله فالفاعل إلخ) فيه أن الثاني تابع كما مر ، وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يجمع التسمية .

(٣) (قوله فحذف الفاعل) فيه أن المتبر الظاهر فيكون الثاني تابعا بإسقاط العاطف . ولو كان من باب الحذف لذكر في المواضع الآتية .

[٣٦٦] أَلَسَّ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْصِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بِنَى زِيَاد

ويقضى حيثئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريم . وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة ، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيد لأن شرط جر الفاعل بمن

(قوله بمن أو الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ [المؤمنون : ٣٦] (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والأنباء تنمى أن تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحل بالمبنيات والجمل . وأيد بعدم لزوم اجتماع حركتي إعراب في آخر الكلمة وهذا قول الأكثر والثاني أنه تقديري لا محلي بناء على اختصاص المحل بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلاً أنها في موضع لو كان فيه اسم معرب كان إعرابه كذا لاقتضائه أن المحل لا يكون في المعرب . كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير . ويمكن إجراء كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بالمحلى ما قابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ، ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الأول لكونه حرفاً زائداً وقوته في الثاني ، لكن في حاشية شيخنا أن ما أضيف إليه المصدر أو اسمه يجوز في تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اهـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف في باب المصدر بقوله :

وَجَرَ مَا يَتَّبِعُ مَا جَرَ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْحُلَّ فَحَسَنَ

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فإن كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا إذا كان المعطوف نكرة والعطف ييل أو لكن لأنهما يعد النفي والنهي لإثبات الحكم لما بعدهما نعم إن قصد ييل نقل النفي لما بعدهما كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكماً واحداً وعدمه في باب النائب عن

[٣٦٦] البيت من الوافر ، وهو لقيس بن زهير .

أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه . الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله : [٣٦٧] فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تُرَدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

الفاعل حكيم وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا أن العمدة لازمة لعدم جواز الحذف غالباً فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز للدليل كما في التسهيل . ويستثنى من عدم جواز حذف خمسة أبواب : بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو ، والمصدر نحو ضرباً زيداً أو اطعام في يوم بناء على ما ذكره من عدم تحمله الضمير لجموده ، وذهب السيوطي إلى أنه في مثل ذلك يتحمل لأن الجامد إذا أول بمشتق تحمل ، وضرباً زيداً في معنى اضرب واطعام في معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون في نحو : ﴿ وَلَا يَصْدَنُكَ ﴾ [القصص : ٧٨] ، وكون الفاعل فيه محذوفاً لعله فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، أى بهم فحذف فاعل الثاني ، والاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا زيد الأصل ما قام أحد إلا زيد وفي استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتال أن الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ، ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل ، ثم رأيت شيخنا السيد نقل في باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيويه والبصريين يجوز أحسن يزيد وأجمل يزيد على أن يكون الأصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، ١ هـ وهو نص فيما قلناه أولاً فله الحمد . وأما الاستثناء المفرغ فلأن الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد إلا وهو مذكور وكون الأصل ما قام أحد إلا زيد هو بالنظر إلى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ . قال يس : وبقي سادس وهو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضممار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له ١ هـ وقد يقال يضر في أحدهما مع الإتيان بالآخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله إلخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة ، فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه . هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكاً بنحو قوله فَإِنْ كَانَ

[شواهد الفاعل]

[٣٦٧] قاله سوار بن المضمر من قصيدة من الطويل حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه . الفاء للعطف وإن للشرط وكان لا يرضيك فعله ، وجوابه لا إخالك . والشاهد في حذف فاعل كان الذي هو اسمه فإن التقدير فَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَرْضِيكَ أى ما نحن عليه من السلامة . واحتج به الكسائي على جواز حذف للفاعل وحتى للغاية . وتردني منصوب بان المقدورة ويتعلق به إلى قطري . وأراد به قطري بن الفجاعة الخارجي . والأصح كسر الهمزة في لا إخالك أى لا أظنك . والكاف مفعوله الأول وراضياً مفعول الثاني .

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو أى ما نحن عليه من السلامة . الثالث وجوب تأخير عن رافعه ، فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو زيد قام وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، ويجوز الأمران في نحو : ﴿ أبشر يهودنا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، والأرجح الفاعلية لما سيأتى في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله (وَبَعْدَ فَعْلٍ) أى وشبهه (فَاعِلٍ)

إلخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وإن لم يتعرض له الشارح في التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان . وحتى للغاية بمعنى إلى كما في العنى . وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فإن كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخير) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يميزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وإن أحد إلخ) على أى الأصح من أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتى) من أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالتأويل الاستفهام على الجملة الفعلية واعتراض ترجيح الفاعلية في الآية الثانية بأن مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا . ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لأنه لا يكون إلا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالتكرة للعموم كما في علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثر ما وطلما كذا قالوا . قال الشاطبي وهو غير متعين في قلما لأنها تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفاً نافية كما فلا تطلب فاعلاً وقوله تستعمل للنفي المحض أى غالباً وقد تستعمل لإثبات الشيء القليل كما قاله الرضى وعندى أن ما مصدرية هى وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ثم رأيت في المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه إلا جملة فعلية صرح بفعلها وأن إيلاؤها فعلاً مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة . وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة . ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما في * أنك أذاك اللاحقون*^(١) وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وإنما خص الفعل بالذكر لأنه الأصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى وبعد مفهوم فعل إلخ فلا اقتصار

(١) ها صلو من يت شرى وتكملة : ... احس احس . والشاهد فيه أن بعض الأفعال لا تحتاج إلى فاعل لأنها مؤكدة .

فاعل مبتدأ خبره. في الظرف قبله ، أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَإِنْ ظَهَرَ)^(١) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فَهُنَّ) ذاك (وَالْأَم) أى وإن لم يظهر في اللفظ (فَضَمِيمَتَيْنِ) أى فهو ضمير (أَسْتَقْر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء :

[٣٦٨] مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثَيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَم حَدِيدَا

في كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوّغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا إذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشئنى أن يكون ما أضيف إليه الظرف صالحا لأن يبتدأ به وهو هنا كذلك ، لأن المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لأن يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وإن كان عاما فلا تغفل (قوله فَإِنْ ظَهَرَ) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى . وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى إذ هو المتكلم عليه هنا ولأنه الواجب التأخير عن الفعل . اللهم إلا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم إلى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله وإلا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فإنه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر إلخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل إلخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدأ من الفاعل في نحو زيد قام . وتظهر ثمرة الخلاف في التشبية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممنوع عند البصريين وفي كلام الدمامينى ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلام وابن عصفور^(٢) في قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلمنا وصال على طول الصدود يلدوم

على رفع وصال يلدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اهـ وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزية حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وثيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوثيد صفة مشبهة من التؤدة وهى الثأنى والجنبدل الحجر وإنما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على

[٣٦٨] قالته الحسناء بنت عمر الصحابية رضى الله عنها . وجمهور أهل اللغة على أنه للزباء بفتح الزاى المعجمة وتشديد الباء الموحدة . وما استفهام . والجمال جمع جمل ، واللام تعلق بمحذوف أى استقر ، والشاهد في مشيها وثيدا حيث استندلت به الكوفية على جواز تقديم الفاعل ، وأن مشيها فاعل ارتفع بقوله وثيدا ، وهو اسم فاعل كالقوى والسمين بفتح الولى وكسر الهمة وهو صوت شدة الوطء على الأرض يسمع كالندى من بعد . وقالت البصرية هو مبتدأ خبره محذوف باق معموله والتقدير مشيها يكون وثيدا أو وجد . وقيل روى هذا مثلاً ، الرفع على ما ذكرنا من الخلاف ، والنصب على المصدر أى تمشى مشيها ، والخفض يدل اشتغال من الجمال والهمة للاستفهام . وجندلا منصوب ييحتملن وهو الحجر ، وأم متصلة عطفت على أجندلا أى أم يحملن حديثا .

(١) أختار بذلك إلى أن الفاعل وشبهه لا بد له من مرفوع .

(٢) سبق التصريح بهما .

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيلاً .
وقيل ضرورة وقد روى مثلاً : الرفع على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر أى تمشى
مشيها ، والخفض بدل اشتغال من الجمال (وَجَرَدَ الْفِعْلُ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا
مَا أَسْبَدَا * لِأَتَيْنِ) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أَوْ جَمْعُ كَفَازَ الشُّهَدَا) ويفوز
الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات . هذه اللغة المشهورة (وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة
(سَعِدَا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وَسَعِدُوا) العمرون ويسعدون العمرون . وسعدن
الهندات ويسعدن الهندات . ومن ذلك قوله :

[٣٦٩] تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدَ وَحِيمٍ

الاستفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلوا الجملة
الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوباً لسد الحال مسده وأورد عليه المغنى أنه
تخرج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبراً عن المبتدأ
(قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا
يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقاً والكوفيون يميزون مطلقاً (قوله على ما ذكرنا) أى
من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام^(١) ففى قوله
الفعل ما تقدم فى قوله وبعد فعل (قوله لآتين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما
على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو ، وقاموا زيد وعمرو وبكر . ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة
جاءوا من جاءك لأنها لم تسمع فى ذلك ، وضعفه فى المغنى بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل
كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال : وقد جَوَزَ الزمخشري فى : ﴿ لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند
الرحمن عهداً ﴾ [مريم : ٨٧] ، كون من فاعلاً والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدمامين ينبغى
على هذه اللغة ترك العلامة جواز فى قولك قام اليوم أخواك وجوباً فى قولك ما قام إلا أخواك كما يفعل فى
علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بإلا كما يأتى وإنه إذا قيل : قام وقعد أخواك فإنه يتصل بكل
من الفعلين ألف إلا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة ، وجَوَزَ فى المغنى فى قوله تعالى : ﴿ ثم
عموا وحموا منهم ﴾ [المائدة : ٧١] تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير

[٣٦٩] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من قصيدة طويلة من الطويل يربى بها مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما . الضمير
فى تولى يرجع إلى مصعب ، وب نفسه تأكيد الباء زائدة . وأراد بالمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروفاً إذا خرج من الجانب
الآخر . والشاهد فى قوله وقد أسلماه حيث شئى الفعل المسند إلى الفاعلين الظاهرين وهما بعد وحيم ، والقياس أسلمه أى خذلاه .
يقال أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه . والجملة حال . وأراد بالمبعد الأجنبى . وبالحميم الصاحب الذى يهيم لصاحبه .

(١) انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام فى هذا الصدد .

وقوله :

[٣٧٠] لَسِيَّا حَاتِمَ وَأَوْسَ لَذُنْ لَمَّا صَحَّ عَطَايَاكَ يَا أَبْنَّ عِنْدَ الْعَزِيزِ^(١)

وقوله :

[٣٧١] نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ عَذَّلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

وقوله :

[٣٧٢] يَلْمُؤُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ التَّخْزِيلِ أَفْلَى فَكُلُّهُمْ يَغْدِلُ

وقوله :

[٣٧٣] رَأَيْنَ الْغَوَايَ الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْخُلُودِ الْتَوَاضِعِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث ، وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة

مستتر في الماهل . قال : وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اهـ قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجي هم » والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرًا ومخرجي خبرًا مقدمًا فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته عليه السلام وقد قال الناظم سابقا :

والشان مبتدأ وهذا الموصف خبر إن في سوى الأفراد طبقا استقر
(قوله تولى) أي مصعب بن الزبير . والمارقين الخارجين . أسلماه أي خذلاه وأسلماه إلى عدوه . والمبعد في التصريح اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب اهـ والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره البيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلتني لأن الراو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالأكل مجازا

[٣٧٠] البيت من الخفيف .

[٣٧١] البيت من الكامل .

[٣٧٢] هو من المتقارب . الشاهد في يلمؤونني حيث جمع الفعل المسند في الظاهر وهو قوله أهل (قوله فكلهم) مبتدأ ، وألوم خبره من اللوم وهو العذل . ويروى يعذل من العذل . وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظ كل أو للضرورة فافهم .

[٣٧٣] قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان . وهو من الطويل . الشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر ، والقياس رأيت الغواي وهو جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها . والشيب مفعول رأين وهو من رؤية العين فلذلك اقتصر على مفعول واحد ولاح بعارضي حال أي ظهر في صفحة خدي . وفاء عرضن عطف على رأين . والفاء تصلح للتسبب . والباء في الخلود وتعلق بأعرضن . يقال أعرض عنه بخذه إذا لم يلتفت إليه . ويجوز أن تكون للسببية أي بسبب الخلود التواضع أعرضن عني لأن الخلود التواضع لا تكون إلا في الشيبة وهو جمع ناضر من النضر وهي الحسن والرونق .

(١) أليث من الخفيف ، وقاتله مجهول والشاهد فيه قوله : (لسيا حاتم وأوس) حيث ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل (نسى) وهو مسند إلى اثنين .

ومن ذلك قول عروة بن الورد :

وأحقرهم وأهونهم عليه وإن كنتم له لب وعمر

والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » أخرجه مالك في الموطأ . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك أن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر . رواه البزار مطولاً مجرداً فقال : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم » وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوعة (وَالْفِعْلُ) عَلَى هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف بل هو (لِلظَّاهِرِ يَفْعُلُ مُسْتَنَدٌ) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل . ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر . ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمير وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة . ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ، لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين ، والواو في جمع المذكر ، والنون في فعل جمع المؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفاً . وقد لزمنا للدلالة على

كذا في شرح الجامع والمعنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول إلخ) تبع فيه المرادى . قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيل وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لأنه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى أن الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم بالليل وملائكة بالنهار »^(١) فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع إلى ملائكة السابق ، وقوله ملائكة بالليل إلخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الأولى المحذوفة قاله البهوتى دافعاً به بحث سم بأن اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفاً لإسناد الفعل إلى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخارى (قوله مجرداً) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم إسناده إلى الظاهر بل إلى الضمير (قوله فقال إن لله ملائكة إلخ) لم يذكر تمام الحديث لأخذه مما سبق (قوله أزد شنوعة) حى من اليمن ويقال أيضاً أسد شنوعة بالسین المهملة بدل الزاى ، وقد وجد هكذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما إلها وإنا قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء إلخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمنا التاء إلخ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنها قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتها بخلافها وأيضاً الاحتياج إلى تاء التأنيث أتم لأن الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث إذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فإنه لا احتمال فيه

(١) لقد استشهد ابن مالك بهذا الحديث على أن الواو في « يتعاقبون » علامة جمع الذكور والفاعل « الملائكة » مذكور بعد الفعل المتصل بالواو . وهذا الحديث ورد مطولاً في رواية أخرى ولكن الاستدلال هنا بما جاء في موطأ أنس بن مالك .

التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقاً (وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا) أى حذف من اللفظ أما جوازاً كما إذا أُجِيبَ به استفهام محقق (كَيْبُلُ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جعل التقدير قرأ زيد . ومنه : ﴿ وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة : ﴿ يَسْجَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور : ٣٦] ، وقراءة ابن كثير : ﴿ كَذَلِكَ يُوْحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٣] ، وقراءة بعضهم : ﴿ زَيْنَ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] وقوله : [٣٧٤] لَيْتَكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخَصْمَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِعُ

ولا إبهام قاله سم (قوله للزم) أى عند هؤلاء الأقوام المخصوصين (قوله وأما إسناد الفعل مرتين) أى إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلاً (قوله واللازم باطل اتفاقاً) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى . فإن قلت كيف يتصور إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين . قلت لا مانع من ذلك عقلاً إذا اتحد الفعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخاسر (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ﴿ وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [لقمان : ٢٥] ، وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها إلخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمعين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارىء (قوله مضارع) أى مسكين لخصومة علة للفعل المخدوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أى المهلكة . وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعول اضطراراً

[٣٧٤] قاله نهشل بن حرى النهشلى . وعزاه التعليبى إلى الحارث بن نبيك النهشلى ، والنيل لضرار النهشلى ، وبعضهم لزرد ، وأبو عبيدة لمهلل . وهو من قصيدة من الطويل يرثى بها أخاه يزيد . واللام في ليك لام الفعل والفعل مجهول وقد ارتفع يزيد به . والشاهد في ضارع حيث رفع بفعل مقدر أى ييكه ضارع أى ذليل مسكين . ورواه الأصمعي بنصب يزيد وليك معلوم فعل هذا لا شاهد فيه . واللام تتعلق به ويجوز أن تكون بمعنى عند ومختبط عطوف عليه أى محتاج . وقال النحاس هو طالب المعروف وما في مما مصدرية أى من إطاحة الأشياء المطيحة . يقال طوحته الطوايح أى نزلت به المهالك وأصلحه من طاح يطيح إذ هلك وسقط وكان القياس إن يقال المطاوح ولكنه اضطر وقال الطوايح والمعنى ليك يزيد رجلان خاضع : متثل لمن يعلونه وطالب معروف ومتوقع إحسان .

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة ، كأنه قيل : من يسبح ؟ ومن يوحى ؟ ومن زينه ؟ ومن يكيه ؟ فقيل : يسبح رجال ، ويوحى الله ، وزينه شركاؤهم ، ويكيه ضارح . وهذا أول من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الأول بما رجحه ، أما الآية الأولى فثبوتها فيما يشبهها وهو : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ خلقهنَّ العزيز العليم ﴾ [الزخرف : ٩] ، وفيما هو على طريقتها وهو : ﴿ قال من يحيى العظام وهي رميم . قل يحيى الذي أنشأها أول مرة ﴾ [يس : ٧٩] ، ﴿ قالت من أنبأك هذا قال نبي الله الخبير ﴾ [التحريم : ٣] وأما البواقى فبالرواية الأخرى وهى رواية البناء للفاعل . نعم فى غير ما ذكر

(قوله لأفعال محذوفة) أى قياسا على الأصح إلا إذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الأول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاعتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لأننا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وإن كانت اسمية صورة لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر إلخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر إلخ لأن الاستفهام للفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فبه بإيراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه إلا لما منع هناك من كفاى آية : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، فإن قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند إليه هـ وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسؤول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيها إنما هو صدور الخلق من خالقه أو أن الفعل المحقق صدره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الأول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل ، وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيدا أم ضرب ويقال إذا سئل عن الفاعل أخلق الله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق لأنهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وإنما السؤال عن الخالق أم الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى أخلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الأطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن فى رعايتها بإيراد الجواب جملة اسمية إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام هـ أى لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فثبوتها فيما يشبهها) وجه الشبه أن كلا سؤال عن خلق السموات والأرض . فإن قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى : ﴿ قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر ﴾ [الأنعام : ٦٣] ، ﴿ قل الله ينجيكم منها ﴾ [الأنعام : ٦٤] . قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث إن كلا سؤال عن شيء ولكون التناسب بين الآية الأولى التى شبهها بها أتم منه بين الأولى وآية : ﴿ قال من يحيى العظام ﴾ عبر فى الأول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الأول فى البواقى إلخ (قوله فبالرواية الأخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير ما ذكر) أى فى غير ما أوجب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ما ذكر كريد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله

يكون الحمل على الثاني أولى لأن المبتدأ عين الخبر ، فالحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف ، بخلاف الفعل فإنه غير فاعل ، أو أجيب به نفى كقوله :

[٣٧٥] تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَغْرُ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أى بل عراه أعظم الوجد ، أو استلزمه فعل قبله كقوله :

[٣٧٦] أَسْقَى الْإِلَهَ غَدَوَاتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلِّ مِلْثٍ غَادِي
* كُلُّ أَجْشٍ خَالِكِ السَّوَادِ *

أى سقاها كل أجش . وإما وجوباً كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] وهلا زيد قام أبوه ، أى وإن استجارك أحد استجارك^(١) ، وهلا لا بس زيد قام أبوه إلا إنه لا يتكلم به لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وَقَاءً فَأُنِثُّ عَلَى

فاعلاً وأما تمثيل البعض بدن في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبراً لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر أن المراد النفي بالجملة الفعلية كما في الشاهد فإن كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلاً كما لو قيل :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَا وَجْدَ عِنْدَهُ فَقُلْتُ مَجِيبُ الْقَوْلِ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
فالأرجح أن التقدير عندي أعظم الوجد هذا ما ظهر لي (قوله أسقى الإله إلخ) العدوات بضمين جمع عدو بضم العين وكسرها مع سكن الدال فهما جانب الوادى والمثلث بالثالثة من ألت المطر دام أياماً ، والغادى الآت في الغداة ، والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد . وحالك السواد شديده والشاهد في قوله كل أجش فإنه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل إلخ على الإستناد المجازى لأن إسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح في ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضاً هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله وإما وجوباً) عطف على قوله أما جواز (قوله أو ملابسة) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للأمرين على اللف والنشر المرتب (قوله وقاء

[٣٧٥] هو من الطويل . ولم يهر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه ، واعتراه همه ، وقلبه منصوب به ، وشيء بالرفع فاعله . وبلى للاضراب . والشاهد في أعظم الوجد حيث حذف فيه الفعل الرفع تقديره بل عراه أعظم الوجد وهو شدة الاشتياق .

[٣٧٦] قاله رؤية . والعدوات جمع عدوة بضم العين المهلمة وكسرها وهو جانب الوادى وحافته . وروى سيويه جنات الوادى وجوفه بالنصب عطف على عدوات . وكل ملث بالنصب أيضاً مفعول أسقى كما تقول أسقيت زيدا ماء وهو بضم الميم وكسر اللام وتشديد التاء الثالثة من ألت المطر إذ دام أياماً لا يقع . والغادى بالعين المعجمة هو الآتى في الغداة . والشاهد في كل أجش حيث حذف منه الفعل إذ تقديره سقاها كل أجش لدلالة أسقى عليه وهو السحاب الذى فيه صوت الرعد الشديد . وقوله حالك السواد أى شديده : من حلك الشيء يهلك حلوكه اشتد سواده وحلوك مثله . ويوصف السحاب بذلك لكثرة ما يحمله من المطر . ويجوز في الحالك الرفع على أنه صفة لكل والجزم على أنه صفة لأجش .

(١) وهكذا يحدث في كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) ويكون مرفوعاً بفعل محذوف وجوباً . وهذا هو منسوب جمهور النحويين ، وانظر في ذلك شرح ابن عقيل للألفية ج ٢ ، ص ٨٦ .

الماضي إذا * كَانَ لِأَنْتَى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل ، كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي (كَأْتِ هِنْدُ الْأَدَى) والمجازي كطلعت الشمس (وَأَيْمًا فَلَزَمَ) هذه التاء من الأفعال (فَعَلٌ) فاعل (مُضْمَرٌ * مُتَّصِلٌ) سواء عاد على مؤنث حقيقي كهند قامت والمهندان قامتا ، أو مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا^(١) (أَوْ) فعل فاعل ظاهر متصل (مُفْهِمٌ ذَاتُ حَرٍ) أى فرج ، وهو المؤنث الحقيقي ، كقامت هند وقامت الهندان وقامت

تأنيث (إِخ) هذا هو الحكم السادس والإضافة من إضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضي) أى وجوباً أو جوازاً على التفصيل الآتي والماضي الوصف نحو أقامة هند . وقوله لأنتى أى مسنداً لأنتى والمراد بالأنتى المؤنث حقيقة أو مجازاً أو تأويلاً كالكتاب مراداً به الصحيفة أو حكماً كالضاف إلى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الأمر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى فى الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة . وأيضاً فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم إجراء الباب على وثيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن إلا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء إِخ) فإن قلت : يلزم لحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لأنه الآخر . قلت : لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتب فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريباً (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية إطلاقاً للمؤنث على الشيء . ومعنى مجازيته إطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزاً كما يؤخذ من تمثيل الشارح . ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلاً عن لزومها لعدم الحاجة إليها ، ونحو نعمت امرأة هند لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلاً يعود على التمييز كما فى الدمايينى وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة إِخ وإنما لزمت مع المضمر لحفاء حاله . ثم هذا اللزوم باق إذا عطف عليه ما ذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد ، وكما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عن الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر إِخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لأنه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لما الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الأول عليه (قوله حى) بكسر الحاء أصله صرح بدليل تصغيره على حريج وجمعه على أحراح حذفت لامة اعتباطاً وجعل كيد ودم . وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله فرج) المراد به كما فى بس الحبل المعد للوطء فيه ولو دبراً فقط كما فى الطير ، وبه يجاب عن إيراد أن الحر خاص

(١) أى أنه لا فرق فى ذلك بين المؤنث الحقيقى والمجازى ، ولكن لما حالان : حالة لزوم وحالة جواز . انظر شرح ابن عقيل ج ٢ ص ٨٨ .

المندات ، فيمتنع هند قام ، والمندان قاما ، والشمس طلع ، والعينان نظرا ، وقام هند ، وقام المندان ، وقام المندات . وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هي وما قام إلا أنت ، ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر على ما سيأتي بيانه .

(تنبيهان) : الأول يضعف إثبات التاء مع المضمر المنفصل . الثاني مساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يُصحّ الفصل) بين الفعل وفاعله

بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا . نعم قال في النكت يرد عليه اسم الجنس الذي واحده بالتاء كشاة وبقرة وحامة فإن التاء تلحق المسند إليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الإخبار عنه فإن بحسب ما يراد المعنى (قوله وهو المؤنث الحقيقي) أى تأنيثا معنويا فقط كزئب أو مَعْنَوِيًا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثة كيرغوث فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكوره عن مؤنثه كتملة يؤنث وإن أريد به مذكر قاله أبو حيان . والحاصل أنه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يصح الفصل إلخ وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أى بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهوم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير ما ذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفرع بدل على أن قوله فلا تلزم في المضمر إلخ تفرع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفرع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لأن عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الأول إلخ) قيل لا حاجة إلى ذكر هذا الأول لعلمه من قول المصنف * والحذف من فصل بالأفضلا * وهو ممنوع لأن من أفراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف إلخ نحو إنما قام أنت وإنما قام هي (قوله في اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الأمور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لأن تاءهما للمخاطبة لا للتأنيث والظاهر أن تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يصح الفصل) أى بغير إلا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقدر الإباحة إشعار بأن الإثبات أجود

الظاهر الحقيقي التأنيث (ثَرَكَ أَثَاءً) كما (في * نحو أُنِي الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ) وقوله :
[٣٧٧] لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطَلُ أُمَّ سَوْءَ

وقوله :

[٣٧٨] إِنْ أَمْرَةٌ غَرَّةٌ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَغْدَى وَبَغْدُكِ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُوزُ
والأجود الإنبات (وَالْحَذْفُ مَعَ فَصْلٍ بِإِلَّا فَضْلاً) على الإنبات (كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةٌ آهِنُ
أَلْعَلَّامُ إِذْ مَعْنَاهُ مَا زَكَ أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا ، ويجوز ما زكت نظراً إلى اللفظ ، وخصه
الجمهور بالشعر كقوله :

[٣٧٩] مَا بَرَّثَتْ مِنْ رَيْسَةٍ وَذَمُّ فِي خَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ
وقوله :

(قوله كما في نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وإنما أُنِي الشارح بقوله كما دفعاً
لتوهم كون الظرف قيداً (قوله والأجود الإنبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما إذا كان المسند
إليه حقيقى التأنيث وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازى التأنيث أو الأجود الحذف نقل
الدمامينى عنهم الثانى قال إظهاراً لفضل الحقيقى على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فإن
الكتاب العزيز قد كثر فيه الإنبات بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثرة فاشية فقد وقع
فيه من ذلك ما ينبى على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين
موضعا ، وأكثرية أحد الاستعماليين دليل أرجحيته فينبى أن إثبات العلامة أحسن ونازعه سم بأن كثرة
الإنبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقضاء المقام إياها (قوله مع فصل بإلا فضلاً) وقيل واجب ومثل
إلا سوى وغير وإن كان مذكراً لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ويدل على أنهما مثل إلا قوله إذ
معناه إلخ قاله سم (قوله إذ معناه ما زكا أحد) أى فالمسند إليه بالنظر إلى المعنى الذى هو أولى من

[٣٧٧] قاله جرير بن الخطفى . وتماه :

* عَلَى بَابِ آسِئْهَا ضَلَبٌ وَشَامٌ *

وهو من قصيدة من الوافر يهجو بها الأخطل ويذم تغلب . اللام وقد للتأكد . والشاهد فى ولد حيث ترك فيه التاء والحال إنه
مسند إلى أم سوء لوجود الفصل . والصلب بضمين جمع صليب النصارى . والشام جمع شامة . وأراد أنه عارف بذلك الموضع .
[٣٧٨] هو من البسيط . الشاهد فى غره حيث ذكره مع إسناده إلى واحدة ، لأن التقدير امرأة واحدة كلنا قدره ميبويه
والجمهور . والتأنيث حقيقى وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . وقال المبرد التقدير خصلة واحدة فلا دليل حيثذ فيه ،
لأن التأنيث مجازى ، ومنكن فى محل الرفع صفة الواحدة ، ويجوز أن يكون حالا (قوله بعدى) ظرف لغره . ولغرور خبر إن واللام
للتأكيد .

[٣٧٩] هو رجز لم أدر راجزه . الشاهد فى برئت حيث جاء بالتأنيث فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلا هند
إلا فى الضرورة ، والبيت من هذا القبيل وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غير لا يجوز فيه الوجهان ، والتأنيث أكثر ، وإذا كان
إلا فالتذكير أكثر إلا فى الشعر . وقد جاء فى النثر على قراءة من قرأ إن كان إلا صبيحة بالرفع .

[٢٨٠] فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضَّلُوعُ الْجَرَاشِعُ * (١)

قال الناظم : والصحيح جوازه في النثر أيضًا ، وقد قرئ : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً ﴾ [يس : ٢٩] ، (وَالْحَذَفُ قَدْ يَأْتِي) مع الظاهر الحقيقي التانيث (بَلَا فَضْلًا) شذوذًا ، حكى سيويه قال فلانة (وَمَعَ * ضَمِيرٌ ذِي) التانيث (أَلْجَازُ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضًا كقولهِ : [٢٨١] فَمَا تَرِنِي وَلِي لِمَةً فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا

النظر إلى اللفظ مذكر (قوله الجراشيع) كتنافذ جمع جرشع كتنفذ أى الضلوع المتنفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت . والجمع في هذا البيت وفي آية : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى مَسَاكِنَهُمْ ﴾ [الأحقاف : ٢٥] ، وإن كان للتكسير إلا أن جواز الإثبات معه يفيد جوازه مع واجب الإثبات عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرئ) الفراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التانيث) لعله لم يقل ومع ضميره لأنه لم يسمع (قوله بلا فصل) أى لا بالأ ولا يغيرها (قوله ذى التانيث المجاز) التانيث بمعنى إطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الإطلاق المجاز أى الذى يطلق عليه المؤنث مجازًا . ولا يخفى أن الإطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من أن المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى إطلاقه ، فقول البعض التانيث لا يوصف بالمجاز إلا لمجاز كما هو ظاهر ، فلو قال : ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فإما ترينى) إن شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولي لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجملة . أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما في عالم لوجوب توافق القوافي في التأسيس كذا قال العيني (٢) وتبعه غيره ، وهو إنما يتم لو كان الروى هاء الضمير

[٢٨٠] قاله ذو الرمة غيلان . وصدره : * طوى الثجر والإجراز ما في غروضها *

وهو من قصيدة من الطويل يصف فيها ناقته . وطوى من الطى وأراد به التزمل . والنحر فاعله - وهو النخس والدفع - بفتح النون وسكون الحاء المهملة وبلازى المعجمة . والاجراز عطف عليه جمع جرز وهى أرض لابيات بها ومادته جيم وراء وزاى وما في غروضها مقعوله ، وهو بضم الفين المعجمة جمع عرض بضم الفين وسكون الراء وبالفصاد المعجمة ، وهو حزام الرجل . والقاء تصلح للتفسيرية . والشاهد في بقية حيث أنه مع أن المختار حذف التاء لوجود الفصل بالألف كذا قال ابن الناظم . ولكن نص الأنفث أن التانيث خاص بالشعر . والجراشيع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشرين المعجمة : المنفخ البطن والجنب .

[٢٨١] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة المتقارب يمدح بها رهنط قيس بن معدى كرب ، ويحمد بن عبد المطلب الحارثي . القاء للعطف . وأما أصله إن ما ، فإن شرطية وما زائدة . والمعنى فإن ترينى كما في قوله تعالى : ﴿ فإما ترين من البشر أحدا ﴾ وقد أشبهه على كثير منهم ظانين بأنها أما التفصيلية ، ودل على ذلك ما رواه ابن كيسان * فإن تعهدى لامرىءة * (قوله ولي لمة) جملة حالية ، وهى بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجملة . والقاء في فإن جواب الشرط . والحوادث جمع حادثة . وقبل أراد بها الحادثان الليل والنهار ، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت بها لأن تانيث الحوادث مجازى لأنه جمع ،

(١) هذا عجز من بيت من قصيدة من الطويل . أول هذه القصيدة قول ذى الرمة :

أَمَزَلَنِي قَسِي ، مَلَأَمَ عَلَيَّ كَنَاسًا هَلْ الْأَزْمَنُ السَّلَاقُ مَضَى رَوَاجِعُ ؟

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْقَمَى ثَلَاثُ الْأَلْفِ وَالنِّبَارُ الْبَلَاغِعُ ؟

ابن الناظم . ولكن نص الأنفث أن التانيث خاص بالشعر . والجراشيع صفة الضلوع جمع جرشع بضم الجيم والشرين المعجمة : المنفخ البطن والجنب .

(٢) العيني وهو صاحب شرح الشراهد التى وردت عند الأحمري وهى التى معنا في هذه النسخة .

وقوله :

[٣٨٢] فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضُ أَبْقَلْ إِنْقَالَهَا

(وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سَوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ) والسالم مؤنث كما مر (كَالتَاءِ مَعَ) المؤنث المجازي وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (أَخَذَى اللَّيْنُ) أعنى لينة ، فكما تقول سقطت اللينة وسقط اللينة تقول قامت الرجال وقام الرجال ، وقامت الهنود وقام الهنود ،

وهم يابون كونه رويًا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروي وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافي في الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء . ودقت ودقها أى أمطرت كأمطارها . وأبقل إبقالها أى أثبت البقل كإنباتها . وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيث في إبقالها على اعتبار البقعة ، ولا مانع من إعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث : أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه ، ومن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح فقول التصريح التذكير في أبقل باعتبار المكان ياباه الماء في إبقالها غير مسلم ونص الدماميني في حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقي التأنيث باعتبار التأويل ، وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة ، فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبحر فإن حكمهما كذلك قاله سم . قال ابن جنى : إذا أثنت الجمع أعدت الضمير إليه مؤنثا وإن ذكرته أعدت الضمير مذكرا ، فتقول ذهبت الرجال إلى إخوانها ، وذهب الرجال إلى إخوانهم كذا في س . والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر في القولة السابقة (قوله سوى السالم إلخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله : إن الجمع السالم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطة كأرضين جاز فيه الوجهان ، وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير اهـ وفي كلام الشارح في التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقي التأنيث فخرج نحو طلحات ونمرات فيجوز الوجهان في نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله في الأول والشاطبي في الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة إليه إذ الفرج لا ينقسم إلى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال إلخ)

= والجمع واسم الجمع واسم الجنس كلها تأنيث مجازى ، يقال أودى إذا هلك ، ويتعدى بالياء وإنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسمة ، والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كألف عالم . والروى هو حرف القافية . والقافية هي اللفظ الأخير من البيت الذي يكمل البيت .

[٣٨٢] قاله عامر ابن جوين الطائى . وهو من المتقارب . يصف به سحابة وأرضا نافعتين . الفاء للمطف ، ومزنة مبتدأ . أو اسم لا على إلعائها أو إعمالها عمل ليس . وودقت خير للمبتدأ أو خير لا أو نعت لمزنة والخير محذوف أى موجودة ، وهي السحابة البيضاء . وودق المطر يدق إذا قطر ، ومنه سمي المطر ودقا ، وودقها نصب على المصدر . ولا أرض عطفت على ما قبله . وأرض اسم لا التبرئة وأبقل خيرها . وفيه الشاهد حيث ذكر الفاعل مع إسناده إلى الأرض وهي مؤنثة . وقال ابن الناظم لأجل الضرورة ، ولا ضرورة على ما لا يخفى ، بل تأنيث الأرض ليس بحقيقى ، وقيل روى إبقالها بالرفع فلا شاهد فيه حيث . وقيل لا شاهد على النصب أيضا على أن يكون الأصل ولا مكان أرض ، فحذف المضاف وقال أبقل على اعتبار المحذوف وإبقالها على اعتبار المذكور . وأبقلت الأرض إذا خرج بقلها .

وقامت الطلحات وقام الطلحات . فإثبات التاء لتأوله بالجماعة ، وحذفها لتأوله بالجمع . وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه : ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [يوسف : ٣٠] .
(تنبيهه) : حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو قام الزيدون ، والتأنيث في نحو قامت الهندات . وخالف الكوفيون فجوزوا فيها الوجهين ، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي^(١) ، واحتجوا بقوله : ﴿ آمنت به بنو إسرائيل ﴾ [يونس : ٩٠] ، ﴿ إذا جاءك المؤمنات ﴾ [الممتحنة : ١٢] ، وقوله :

[٣٨٣] فَبِكَيِّ بَنَاتِي شَجَوْنُ وَرُؤُوسِي وَأَطَاعُونُ إِلَيَّ ثُمَّ نَصَدَعُونَا
وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في جاءك

لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعي على ما للدمايني . والذي للسيوطي استواء الأمرين في الأربعة وتقدم رجحان الإثبات في المجازي وحيث نقول النظم كالتاء مع إحدى اللين أي في أصل الجواز فلا يرد اختلافهما في الرجحان (قوله وقام المنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجازي الطاريء أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال قاله الدمايني (قوله لتأوله بالجماعة) أي وهي مؤنث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث في نحو النساء والمنود حقيقي لأن الحقيقي الذي له فرج والفرج لأحاد الجمع لا للجمع وإنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد هـ وفيه عندي نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحيث نقول فالفعل مسند في الحقيقة إلى أحاد الجمع إلا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال إن المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وإن قيل إنه جمع الذي أهـ أي اسم جمع الذي . وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي كيقتر ونخل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أي لتأنيث التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير إلخ) أي لأن الواحد كالمذكور حيث ذور وعند الإسناد إلى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشري :

إن قومي نجموا * وبقتل تحدثوا لا أبالي بجمعهم * كل جمع مؤنث
أي وجوبا أو جوازا (قوله شجوهن) أي لشجوهن أي حزنهن . وتصعدوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أي لأنه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت

[٣٨٣] هو من الكامل . الشاهد في فكي نناق حيث جاء الفعل بلا تأنيث . واحتج به الكوفية والفارسي على أن سلامة نظم الواحد وجمع المؤنث لا يوجب التأنيث . وقالت البصرية : سلامته في جمع التصحيح توجب التذكير إن كان الجمع للمذكر والتأنيث إن كان للمؤنث . وأجابوا بأن البنات لم يسلم فيها لفظ الواحد وكذا البنون . وشجوهن نصب على التعليل ، وهو الحزن والم . وتصعدوا : تفرقوا .

للفصل ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن أَل مقدرة باللاتي وهو اسم جمع (وَالْحَذَفُ فِي نَعْمَ الْفَتَاةُ) وبئس الفتاة (أَسْتَحْسِنُوا) أى رأوه حسناً (لأن قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ يَبِينُ) فالمستند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية خلافاً لمن زعم أنها عهدية ، ومع كون الحذف حسناً لإثبات أحسن منه (وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ) بالفعل لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة (وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ) عنه بالفاعل لأنه فضلة (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ) فيتقدم المفعول على الفاعل إما جوازاً

الحيليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التكسير هو الاعتبار على كما في بنات لا التصريفى فإنه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبأن التذكير في جاءك إلخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجع في الفصل بغير إلا الإثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم إجماع السبعة على مرجوح . وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصريين . وأما الثالث فلأن أَل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والذوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الإلزام إذ الظاهر أن الكافرين أيضاً يرجحون الإثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصداً إلخ) مقتضاء جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة ، والعموم لأفراد الجنس إنما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي^(١) . ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجع وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول أن ينفصل) تصرح بما علم من الجملة الأولى . وقال سم : وكل هذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش اهـ ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الأصل اتصال أحدهما أياً كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر . والمراد المفعول به أو مطلق المفعول . ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لأن الأصل قد يلزم . وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها (قوله وقد يجاء إلخ) أفاد بقدر أمرين : أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل ، وعدم مجيئه قبله إما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً

(١) سبق التصريف به .

وإما وجوباً ، وقد يمتنع ذلك كما سيأتى (وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز نحو : ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف : ٣٠] ، وواجب نحو من أكرمت ، وممتنع ويمتنع ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ) عن الفاعل وجوباً (إِنْ لَبِثَ حُدُودٌ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة إذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخى ، فإن أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى ، وأضنت سعدى الحمى . (فتنبه) : ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص

كما في أكرمتك . فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن ، والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجبا نحو أكرمتك ، وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربنى زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثانى جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جاجى وشايشى بالقصر (قوله وواجب) في مسألتين : أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت ؟ أيا ما تدعوا ، و غلام من أكرمت و غلام أى رجل تضرب أضرب ، وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليه نحو ﴿ وربك فكبر ﴾ [المدثر : ٣] ، ﴿ فأما اليتيم فلا تقهر ﴾ [الضحى : ٩] ، بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالخصر فيه نحو إنما ضرب زيد عمرا ، والتباسه نحو ضرب موسى عيسى ، أو توسطه ككونه ضميراً متصلاً والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ، ويمتنع أيضاً تقدم المفعول العامل كون المفعول أن المشددة ومعمولها إلا أن يسبقها أما نحو أما إنك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعمولها ، وكونه معمول فعل تعجى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف الناصب فيجوز عجت مما زيدا تضرب . ومنهم من أطلق في المنع ولم يقيد بالنصب ، أو يجوز إلا إذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيدا أضرب ، ويجوز زيدا لم أضرب وكذا المنصوب بـن أما المنصوب بأن أو كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقاً وأما المنصوب بإذن فالراجع منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وهى إذن معاً . فقال أبو حيان : لا أحفظ فيه نصاً للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى^(١) أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقه بأن بخلاف المسبوقه بها فيمتنع عمراً ليرضى زيدا ويجوز إن زيدا عمراً ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الجمع مع زيادة من الدمامينى (قوله وإن لبس حذر) أى إن خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الإعراب) بأن كان تقديرها أو محلياً وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الأول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالطاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما في

(١) سبق التعريف به .

المتأخرين ، ونأزع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور ، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجاً بأن العرب تميز تصغير عمر وعمره على عمر ، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء ، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو : ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء : ١٥] أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس . قلت : وما قاله ابن الحاج^(١) ضعيف لأنه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر ، بخلاف ما احتج به فإن الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك هو ظاهر (أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ) أى وأخر

كتب اللغة (قوله محتجاً بأن العرب إغ) لو قال محتجاً بأن العرب تميز الإجمال وتقصده كتصغير عمر وعمره على عمر ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبأن الإجمال إغ) مبنى على أن لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق وأن الأول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما وأن الأول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمره على عمر وضرب أحدهما الآخر من الثاني (قوله وبأن تأخير البيان إغ) هذا في الجمل لا في الملبس (قوله يجوز في نحو فما زالت إغ) أى فلم يبالوا باللباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت إغ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الأخير أن ما استدلل به ابن الحاج من باب الإجمال وما نحن فيه من باب الالتباس . والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الأول لعدم تبادر شيء فيه قال سم : قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سيأتى له في باب التعدى وال لزوم من أن الحذف مع إن وأن يطرد مع أمن اللبس . واحتراز بأمن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شيء التباساً اهـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للإجمال عند المصنف في بعض الأبواب شموله له عنده في بقية الأبواب لكن ينظر ما الفارق . ثم قال سم : وأما بالنسبة للوجه الأخير فهو أنه لا يلزم من إيراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول . ورد شيخنا ذلك بأن الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول ، قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ إذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي إلى مثل ذلك) أى لأن اللازم عليه إما الإجمال وهو لا يضر أو الإلباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول إغ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما كالمثال الأول وجواز تقدمه

(١) ابن الحاج : هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس ، الإشبيلي ، يُعرف بابن الحاج ، قرأ على الشلوين ، وصف في علوم القوال وعلم الإملاء ، ويختصر مصنف ابن جني .. وغير ذلك وتوفى سنة ٦٤٧ هـ (انظر البنية ٣٥٩/١ - ٣٦٠) .

المفعول عن الفاعل أيضاً : وجوباً إن وقع الفاعل ضميراً (غير منحصراً) نحو أكرمتك وأهنت زيداً (وما يالاً أو يالماً ألخصص) من فاعل أو مفعول ظاهراً كان أو مضمراً (أخر) عن غير المحصور منهما : فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمراً إلا زيد أو إلا أنا ، وإنما ضرب عمراً زيد أو أنا ؛ والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد إلا عمراً ، وما ضربت إلا عمراً وإنما ضرب زيد عمراً وإنما ضربت عمراً (وقد يسبق) المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً غير المحصور (إن قصد ظهن) بأن كان الحصر يالاً وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب إلا زيد عمراً ، وما ضرب إلا عمراً زيداً ؛ ومن الأول قوله : [٣٨٤] فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ إِيَّاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا وقوله :

عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعدد المثال فالجواب إضائي بالنسبة إلى التوسط (قوله إن وقع الفاعل ضميراً) أى متصلاً إذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلاً والفرض أنه متصل (قوله غير منحصراً) على صيغة اسم الفاعل أى منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله المحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف إلا أنه إذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروية المفعول وإذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضارية الفاعل ، فقولك ما ضرب عمراً إلا زيد لقصر مضروية عمرو على زيد أى أنه لم يحصلها لعمرو إلا زيد وقولك ما ضرب زيد إلا عمر لقصر ضارية زيد على عمرو أى أنه لم يتعد أثرها إلا إلى عمرو (قوله وما ضربت إلا عمراً) كان الأولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد إلا إياك لأن العموم السابق في قوله ظاهراً كان أو مضمراً في المحصور فيه وكذا يقال في إنما ضربت عمراً وفي نسخ إسقاط قوله وما ضربت إلا عمراً (قوله وقد يسبق إغ) قد يقال لم أجز هنا تقديم المحصور فيه مع إلا ومنع في باب المبتدأ والخبر حكموا بشنوذ قوله : * وهل إلا عليك الموعول * وأجاب شيخنا السيد بأن الفرق أن الفعل أقوى في العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم الموعول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية إغ) منصوب على الظرفية والآناء كالإبعاد وزنا ومعنى . والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعدولة

[٣٨٤] هو من الطويل . الفاء للعطف وإلا بمعنى غير . وفيه الشاهد حيث احتج الكسائي به . على أن الفاعل المحصور يالاً لا يجب تأخيره على مفعوله بل يجوز تقديمه ، فإن قوله إلا الله فاعل . وما هيئت مفعوله . ولوله الجمهور على أنه مفعول للفعل المقدر وليس مفعولاً للمذكور تقديره درى ما هيئت لنا : أى ما أثارت . يقال هيئت وهيئت كلامها متعديان . وعشية نصب على الظرف مضاف إلى إتياء الديار ، وهو جمع آناء وهو البعد ، والتقدير آناء أهل الديار . فسمى أهل الديار دياراً تسمية للحال باسم الحال (قوله وشامها) بالرفع فاعل هيئت . وهو بكسر الواو وجمع وشم . من وشم يده إذا غرزا بإبرة ثم فر عليها النيلة : ويروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهه أن يكون فاعل هيئت وحيث يتنصب وشامها على المفعولية .

[٣٨٥] مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

ومن الثاني قوله :

[٣٨٦] تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمٍ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله :

[٣٨٧] وَلَمَّا أَتَيْتُ إِلَّا جَنَاحًا فَرُودَةً وَلَمْ يَثُلْ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فإن لم يظهر القصد بأن كان المحصر بإثما أو بإلا ولم تقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حيث لا يوضح .
(تفعييه) : الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقاً هو الكسائي محتجاً بما سبق . وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً . واختاره الجزولي^(١) والشلوين حملاً لـ «إلا» على إنما . وذهب الجمهور

وشامها فاعل هيبت (قوله جبا) بضم الجيم وتشديد الواو والهمزة : الجبان (قوله ولما أتيت) الإجماعاً أي إسراراً وجواب لما في بيت بعده (قوله الذي أجاز) أي قبل المصنف وعبارة توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلاً بالجواز مطلقاً غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي (قوله مطلقاً) أي فاعلاً كان أو مفعولاً (قوله وذهب بعض البصريين إلخ) قال الفاكهي هو الأصح اهـ وعليه فما تقدم من الآيات شاذ أو مؤول بتقديم عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيبت دري ، وقبل كلامها زاد وقوله إلى منع تقديم المحصور أي بإلا مطلقاً أي فاعلاً كان أو مفعولاً ، ووجه الدامني هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كان قبل ما ضرب إلا زيد عمراً مستثنيان معاً والتقدير ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً أفاد أن الضرب إنما وقع من زيد وعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيد تأخير المحصور فيه لأن

[٣٨٥] هو من البسيط . والليم البخيل المهين النفس الذي . والأب معني غير في الموضعين . ولا جفاء عطف على ما عاب وجبا . بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة بعدها همزة من غير مد ، وهو الجبان والبطل الشجاع ، وانتصابه على المفعولية . والشاهد فيه أن الكسائي احتج به على أن الفاعل المحصور بإلا لا يجب تأخير المحصور على وجوب تأخير المحصور عن المفعول كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨] .

[٣٨٦] قاله مجنون بن عامر . وهو من الطويل . بتكليم ساعة في محل ساعة النصب على المفعولية . وإضافة تكليم إلى ساعة من قبل إضافة ما سارق الليلة . والقاء تصلح للتحليل . وزاد فعل متعد ، وكلامها بالرفع فاعله ، والمستثنى المنصوب مفعوله مقدماً . وفيه الشاهد حيث احتج به البصرية على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على فاعله . وقيل لا دليل فيه على ذلك لجواز أن يكون مستترا راجعاً إلى التكليم ، ويقدر عامل آخر لكلامها رد بأن هذا إنما يحسن إذا كان في الكلام السابق إيهام فستأنف له جملة توضحة فيكون جواباً لسؤال . وأجيب بأن الفاعل لما كان مستترا حصل الإيهام فسوّغ السؤال والجواب .

[٣٨٧] ذكر البيهقي شارح الحماسة أن الذي قاله هو دعلج بن علي الخزاعي ، وهو من المحدثين ، وليس ممن يحتج بهم وهو من الطويل ولما ظرف وجوابه في البيت الثاني وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَمَا إِذَا السَّيِّئُ تَسَلَّى بِهَا فُغْرِي بِلَيْلَى وَلَا تَسَلَّى
وأى امتنع ، وقواده فاعله ، وإلا جماعاً استثناء من موجب فيجوز نصبه . فالناصب هو إلا عند المحققين . ولكن جماعاً في الحقيقة مفعول حصر بإلا وتقدم على فاعله ، وفيه الشاهد حيث احتجت البصرية به على جواز تقديم المفعول المحصور بإلا على الفاعل . وذهبت طائفة إلى أن المحصور بإلا يجب تقديم فاعله كما في ما ضرب زيد عمراً . والجماع ههنا من جمع إذا أسرع إسراراً فلا يرده شيء ، والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يمكن رده (قوله ولم يسئل) عطف على أتيت من الشلوين . وبغري من الإغراء وهو الإشلاء والتحرّض .

(١) الجزولي : هو عيسى بن عبد العزيز بن يثلى بن عيسى ... البربري الزاكشي ، العلامة أبو موسى الجزولي أخذ عن الشلوين وابن معط ، شرح =

من البصريين والفراء وابن الأثير إلى منع تقديم الفاعل المحصور . وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير (وَشَاعَ) في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نَحَوَ خَافَ رَبَّهُ عَمَزَ) وقوله :

[٣٨٨] جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ
لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة (وَشَاعَ) في كلامهم
تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نَحَوَ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرِ) لما فيه من عود الضمير
على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ،
والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسماع . وأنشد على ذلك أبياتاً منها قوله :
[٣٨٩] وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَلْهَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
وقوله :

[٣٩٠] وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءَ عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
وقوله :

مفاده أن ضرب عمرو محصور في زيد وهذا لا ينال أن الضرب حاصل من غير زيد لغير عمرو ، ولزم محذور
آخر وهو استثناء شيئين بأداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقاً كما ستعرفه في باب الاستثناء وإن أريد أن عمراً
مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل إلا فيما بعدها عما لم يذكروا جواز
عمل ما قبل إلا فيه في قولهم لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن كان مستثنى نحو ما قام إلا زيد أو مستثنى منه
نحو ما قام إلا زيداً أحد أو تابعاً لم نحو ما قام أحد إلا زيداً فاضل اهـ وللإسكافي اختيار الشق الثاني وزيادة المحصور
المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل إلا فيه فتدبر (قوله في نية التأخير) أي فتدبره كلاً تقديم (قوله
جاء الخلافة) الضمير يرجع إلى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وبإذ ،
= أصول ابن السراج وله المقدمة المشهورة ، وهي حواشي على الجمل للزجاجي ... وآخر من روى عنه بالإجازة أبو عمر بن غزط الله ، ومات سنة
٦٠٧ هـ (البيغة ، ٢٣٦ ، ٢٣٧) .

[٣٨٨] قاله جرير بن الحطفي ، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . والضمير في جاء يرجع
إلى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . والخلافة بالنصب مفعوله . ويروى أني الخلافة ، وإذ ظرف بمعنى حين ، وكانت أي الخلافة
له أي لعمر قنبراً مقدرة . والكاف للتشبيه وما مصدرية . والجملة في محل النصب على إنها صفة لمصدر محذوف . والتقدير أني
الخلافة إتيانا كإتيان موسى بن عمران عليه السلام ربه عز وجل . وربه بالنصب مفعول . وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل
مقدم في الرتبة . وفيه الشاهد حيث توسط للمفعول بين الفعل والفاعل .

[٣٨٩] قاله حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه . المجد الشرف والكرم ، يقال رجل مجيد أي شريف . وأخلد من الإغلاذ
وهو الإبقاء وهو خبران ، وواحد مفعوله . والدهر نصب على الظرف في الموضعين . ومن الناس صفة لواحد . وأبقى جواب لو .
والشاهد في مجده حيث أعاد الضمير إلى مطعم وهو متأخر للضرورة . وأراد به مطعم بن عدي والد جبير الصحابي رضي الله عنه .
وانتصابه على أنه مفعول أبقى .

[٣٩٠] البيت من الطويل .

[٣٩١] جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فَعَلٍ كَمَا يُجْزَى سَيِّمَارُ
وقوله :

[٣٩٢] كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا الْتَدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وقوله :

[٣٩٣] جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عِدَّتِي بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ قَتَلَ
وذكر لجوازه وجهها من القياس . ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح الأخفش من

وقوله قلنا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهب ما استعلمه (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة ، وعن بمعنى بعد . وقوله كما يجزى أى جزى . وسنار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصر اعظما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب المثل في سواء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقيل هو دعاء بالأبنة لأن الكلاب إنما تتعاوى عند طلب السفاد ، وعدت بن حاتم الطائي صحابى فلا يليق به هذا المجر (قوله وجهها من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وسأتى قريبا . وأجيب بأنها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده في التصريح ونقل شيخنا عن المصنف أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرة كالأصل . وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول في الشعور لأن الفعل المتعدي إشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن في

[٣٩١] قاله سليط بن سعد . وهو من البسيط . الشاهد في جزى بنوه حيث أعاد الضمير إلى أبى الغيلان وهو متأخر عنه للضرورة . وهو بكسر الغين المعجمة كنية رجل ، وعن بمعنى في أى في كبر . وحسن فعل أى وعن حسن فعل إليه . والكاف للتشبيه وما مصدرية : والجملة في عل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف . أى جزى بنوه جزاء كجزاء سنار بكسر السين والنون وتشديد الميم ، وهو اسم صانع رومى بنى الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم تر العرب مثله ، فلما فرغ ألقاه من أعلاه فخر ميتا لئلا يبنى لغيره مثله ، فضربت به العرب مثل في سوء المكافأة . ويجزى مضارع مجهول لحكاية الحل الماضية لغيرتها .

[٣٩٢] هو من الطويل . معناه كسى حلم المدح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطائه صاحب العطاء في أعلى مراتب الجود والكرم . والشاهد في كسى حلمه وندها فإن الضمير فيها للفاعل ولم يسبق ذكره فأجاز ذلك ابن جنى مطلقا وتبعه على ذلك ابن مالك والجمهور على أنه مختص بالضرورة . ورق بالتشديد من الرق وهو الصعود والارتفاع . والتدى بفتح النون العطاء والذرى بضم الذال المعجمة جمع ذرة بكسر الذال ، وذرة كل شيء أعلاه . ومنه ذرة السنام .

[٣٩٣] عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني ، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق ، والأعلم لأبى الأسود ، وقيل لم يدركه حتى قال ابن كيسان أحسبه مولدا مصنوعا . والشاهد في قوله جزى ربه حيث احتج به الأخفش وجماعة من المتأخرين على صحة القول بنحو زان نوره الشجر ، والجمهور على المنع مطلقا ، فأجابوا بأن الضمير يرجع إلى الجزاء الذى دل عليه جزى كما في : ﴿ اعبدوا هو أقرب للتقوى ﴾ أى جزى رب الجزاء ، أو ضرورة ، أو شاذ ، أو الضمير لغير عدى . وجزاء الكلاب نصب على المصدرية . أو بترج الخافض أى كجزاء الكلاب . والعاويات جمع عاوية من عوى الكلب والذئب وابن أوى يعوى عواء : صاح واختلف في جزائها فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة . وقال الأعلم ليس بشيء وإنما دعى عليه بالأبنة ، إذ الكلاب تتعاوى عند طلب السفاد ، قال وهذا من أطف المجر (قوله وقد فعل) الولو للمحال : أى وقد فعل الله ذلك أى الجزاء .

البصريين والطوال^(١) من الكوفيين . وتأول المانعون بعض هذه الآيات بما هو خلاف ظاهرها . وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر .

(تنبيهات) : الأول : لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع صاحبها في الدار . وقيل فيه خلاف . واختلف في نحو ضرب أباه غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون ، وهو الصحيح لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم . الثاني : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ ، وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل : نحو أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر ، أى التأديب ؛ ومنه : ﴿ اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ [المائدة : ٨] ، أى العدل . الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع : أحدها : الضمير المرفوع بنعم وبئس : نحو نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً عمرو ، وبناء على أن الخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف . الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله : [٣٩٤] جَفَوْنِي وَلَمْ أُجَفْ الْأَجْلَاءُ إِلَيَّ لَغَيْرِ جَعِيلٍ مِنْ خَلِيلِي فَهَمَلُ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي بابه . الثالث : أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا

كلام الشارح على الحل الأول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الآخرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله ومَنْ أجاز ذلك إغ) اختار هذا المذهب أيضاً الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض إغ) قالوا في قوله جزي إغ الضمير عائد إلى الجزء المفهوم من جزي أو لشخص غير عدى (قوله في الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسألة إجماعاً) أجمع هنا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضاً فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع إغ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله في نحو ضرب أباه غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفعل المتأخر (قوله بناء على أن الخصوص إغ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى في بابه

[٣٩٤] البيت من الطويل .

(١) الطوال : هو محمد بن عبد الله الطوال النحوي ، من الكوفة ، ومن أصحاب الكسائي ، وحدث عن الأصمعي ، وقدم بغداد ، وسمع منه أبو عمرو الدوري المقرئ بالقراءات ... وكان حاذقاً باللغة العربية وإقائتها . تولى سنة ٢٤٣ هـ (انظر : البهية ٥٠/١) .

حياتنا الدنيا ﴿ [الأنعام : ١٢٩ ؛ المؤمنون : ٣٧] . الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [الإخلاص : ١] ، ﴿ فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . الخامس : أن يجرب برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً ، كقوله :

[٣٩٥] زُبَّةٌ قَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُؤْرَثُ الْمَجْدَ ذَاتِيًا فَأَجَابُوا
ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال ربه امرأة لا ربه ، ويقال نعمت امرأة هند . السادس : أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له : كضربته زيداً . قال ابن عصفور^(١) : أجازره الأخفش ومنعه سيبويه . وقال ابن كيسان^(٢) هو جائز بإجماع انتهى .

(خاتمة) : قد يشبهه الفاعل بالمفعول ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً والآخر اسماً تاماً ، وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتبدل من الناقص اسماً

أى من الخلاف فالصريون يميزونه والكوفيون ينعونه (قوله أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) كان الأولى أن يقول مخبراً عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والأصح أن الضمير في الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها وإلا كان التقدير أن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا وهو ممنوع إلا أن يجاب بأن الضمير راجع إلى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم في باب المبتدأ وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤتى باعتبار القصة . وإنما يؤتى إذا كان في الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيته حيثذ أولى نحو إنها هند حسنة إنها قمر جاريتك ﴿ فلأنها لا تعمى الأبصار ﴾ [الحج : ٤٦] ، ولا يفسر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت في باب كان وأخواتها (قوله وكان مفرداً) إعراف أجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع . مغنى (قوله ذاتياً) أى دائماً (قوله ولكنه يلزم أيضاً التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذا الجهة (قوله قد يشبهه الفاعل) أى في الواقع بالمفعول أى في الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسماً ناقصاً) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالة على معناه إلا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه إلا بضميمة كما الموصوفية وبالتام ما عداه وقبل أراد بالناقص خفى الإعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل

بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، ويجوز نصب زيد لأنه لا يجوز أعجبت الثوب ، فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه ، لأنه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول أمكنتي السفر ، ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ (١)]

(يَنْتَوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ) حذف لغرض : إما لفظي كالإيجاز وتصحيح النظم ، أو معنوي كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه . وسياق أنه

الصواب والمفعول الصواب (قوله إن كان مرفوعاً) أى في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صواباً أو خطأً (قوله اسماً بمعناه) أى الناقص . وقوله في العقل إما أن تكون في معنى من يئانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الأولى أى مماثلاً له في العقل وعدمه . وإنما ذكره دفعاً لتوهم أن المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بأن نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالأنواع ما يشمل الأفراد (قوله وتقول أمكن إلخ) هذا من غير الأكثر لأن الفاعل والمفعول اسمان تامان .

[النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ]

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على ديناراً من أعطى زيد ديناراً ، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وأن أوجب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصود منه لأنه لا يظهر في جميع ما ذكره من الأغراض (قوله كالعلم به) ﴿ وخلق الإنسان ضعیفاً ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بأن الجهل إنما يقتضى أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سألت سائل وسام سأم . وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره . فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض : جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مقابلًا للغرض اللفظي والمعنوي اهـ . وعندى أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل . وقوله والإبهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على

(١) ترجمة الجمهور : باب للمفعول الذي لم يسم فاعله ، وترجمة ابن مالك النائب عن الفاعل ، وهي أولى وأخصر ... وانظر في هذا الموضوع : حاشية الحصري على شرح ابن عليل [١٧٥/١] .

ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الأصل في النيابة عنه (فيمّا له) من الأحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كَنَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ) فخير نائب عن الفاعل المحذوف إذ الأصل نال زيد خير نائل ، نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تؤذن بالنيابة (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الذى تنبيه للمفعول (اضْمَنَّ) مطلقاً (و) الحرف (الْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ) منه (اُخْمِرْ فِي مَعْصِي كَوْصِلْ) وخرج (وَأَجْعَلْهُ) أى المتصل

مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام . وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير . وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل . نحو طعن عمر وقتل الحسين . ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لأن ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى أنه ينوب إلخ) إشارة إلى سؤال وجواب منشأهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيمّا له من الأحكام) لا يعترض بأن من جملتها أنه إذا قدم أعرب مبتدأ والنائب إذا كان ظرفاً أو مجروراً وقدم لا يعرب مبتدأ وأنه يؤنث الفعل له ، والنائب إذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لأن كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع إلخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان . وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين . وقول البعض للخلاف فى الأولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة إلخ) استدراك على قوله : * ينوب مفعول به عن فاعل * فيمّا له . دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع أن نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل المغير أو اسم المفعول ، وفى ارتفاعه بالمصدر لمؤول بأن والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقاً لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغتها فلا تصلح لذلك ولأنه قد يلبس بالمصدر الرفع للفاعل . وقيل بالجواز مطلقاً والأصح الجواز حيث لا لبس كمعجبت من أكل الطعام بتوهم أكل ورفع الطعام بخلاف اللبس كمعجبت من ضرب عمرو ، وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً إضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف إليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين إضافة المصدر لما بعده على أنه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الأصلية) هذا كالصرح فى أن المبني للمفعول فرع للمبني للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضممن) أى ولو تقدراً كنيل وقوله مطلقاً أى ماضياً أو مضارعاً (قوله اكس) أى ولو تقدراً

بالآخر (من مضارع مُنْفَعِحًا * كَيْتَحِي الْمَقُول فِيهِ) عند البناء للمفعول (يَنْتَحِي و) الحرف (الثاني التالي ثا الْمُطَاوَعَة) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُنَاوَعَة) تقول تدحرج الشيء وتفوفل عن الأمر باتباع الثاني للأول في الضم (وَقَالَتْ) الفعل (الَّذِي) بدىء (بِهَمْزِ الْوَصْلِ * كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ كَأَسْتَحْلِي) الشراب ، واستخرج المال فتبع الثالث أيضًا للأول في الضم (وَأَكْسِرَ أَوْ أَشْجِمَ) فعل (ثَلَاثِي أُعِلَّ * عَيْنًا) واويا أو يائيا فقد قرئ: ﴿يَا أَرْضِ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءِ أَقْلَعِي وَغِيضِ الْمَاءِ﴾ [هود :

كرد وطلب كسره ظاهر إذا لم يكن مكسورا في الأصل ، فإن كان مكسورا في الأصل فأما أن يقال يقدر أن الكسر الأصلي ذهب وأتى بكسر بدله ، أو يقال المراد اكسر إذا لم يكن مكسورا في الأصل وكذلك يقال في قوله * واجعله من مضارع مُنْفَعِحًا * والكسر هو الكثير في لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتح في المعتل اللام ويقلب الياء ألفا ، فيقول في رؤى زيد رأى بفتح الهزة وقلب الياء ألفا فتحصل في الماضي المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصريح (قوله منفتحاً) أى ولو تقديرا كي قال (قوله كيتحى) من الانتحاء وهو الاعتقاد . وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد أن هذا في الماضي لأن تاء المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارع قبلها فالتالي لتاء المطاوعة في المضارع باق على ما كان عليه في المبني للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع أن التى للمطاوعة هى المبنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا في الشاطبي والمطاوعة حصول الأثر من الأول للثاني نحو علمته فتعلم وكسرتة فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشيء بمعنى رسمه أى دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها إذا بنى للمجهول كما في التصريح وإنما كانت غير معتادة لأن الأصل في التوصل إلى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشيء وتفوفل عن الأمر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب . وفي التمثيل بالأول نظر لأنه لا يبنى للمفعول به إلا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضي الزائد على أربعة أحرف لأن همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضي الثلاثي والرابعي (قوله كالأول) أى كالحرف الأول (قوله فتبع) بالنصب في جواب الأمر (قوله أو اشجم) بنقل حركة الهمزة إلى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه فخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فإنه إذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغِيض ، وأصل قيل قول نقلت

[٤٤] ، بهما والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما (وَصَمَّ جَا) في بعض اللغات (كَبُوع) وحوك (فَاخْمِلْ) كقوله :
[٣٩٦] لَيْتَ وَهْلٌ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاخْمَرَيْتَ
وكقوله :

[٣٩٧] حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُّ تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُّ
(تغيبه) : أشار بقوله فاحتمل إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأوليين ، وتعزى

كسرة الواو لاستقلالها عليها إلى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في الميزان وأصل غيض غيض تقلت كسرة الياء كذلك (قوله والإشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الإشارة بالشفيتين إلى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق ، وقوله بين الضم والكسر بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبيئة على وجه الإفرار لا الشيوخ وفي الأشياء والنظائر للسيوطي عن صاحب البسيط وغيره أن الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الألف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الألف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسر والضمة وهى حركة الإشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله لَيْتَ لَيْتَ) لَيْتَ الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للأولى التى لما الاسم والخبر ، وشيئا مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للبعني (قوله حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ) أى نسجت على طاقين لتقوى ، والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث

[٣٩٦] هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت . وليت للتمنى ولو فى المستحيل . وليت الثالث تأكيد له وليت الثانى فاعل مع فعله أعنى ينفع معرض بين المؤكد والمؤكد . وشيئا مفعول به وهى للمتنى . ويروى لَيْتَ وما ينفع شيئا لَيْتَ . وشبابا اسم لَيْتَ الأول وبوع خبره ، وفاشترت عطف عليه . والشاهد فى بوع فإن القياس فيه بيع لأنه مجهول باع ، لكن من العرب من يخفف هذا النوع بمحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت كما فى حَوَكْتَ فى البيت الآتى . والقياس حيكت . وإن كانت ياء قلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما فى بوع فإن أصله بيع بضم الباء وكسر الياء ، فمحذفت حركة الباء ، فصار بيع بضم الباء وسكون الياء فقلبت الباء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها .

[٣٩٧] هو أيضا رجز . والشاهد فى حَوَكْتَ ، فإن القياس فيه حيكت ، وقد قرناه الآن من حاك الثوب يحوكة حوكا وحاكاة نسجه ، فهو حائك ، وهم حاكة ، وحوكة . والتول بفتح النون وسكون الواو وهو الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب . ويقال له المتوال أيضا . ويروى على نيرين بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفى آخره راء . والنير على الثوب ولحمته أيضا ، فإذا نسج على نيرين كان أصفقا وأبقى ، تقول : نرت الثوب أنيره نيرا وكذلك أنرتة ونيرته . والضمير فيه مفعول ناب عن الفاعل يرجع إلى كل واحدة من إزاره وردائه ، لأنه يصفهما بناية الثفافة حتى أنها تختبط الشوك ولا يؤثر بها . وعلى نولين فى محل النصب على الحال وإذ ظرف ، وحاك بمعنى حيكت ، والضمير فى تختبط يرجع إلى الإزار والرداء باعتبار كل واحدة . والشوك مفعوله ، ولا تشاك جملة أخرى معطوفة عليها : أى ولا يدخل فيها شوك ، والجملتان استئناف فانهم .

لبنى فقعس وبني دبير^(١) (وإن يشكل) من هذه الأشكال (خيف ليس يجتنب) ذلك الشكل ويعدل إلى شكل آخر لا ليس فيه ، فإذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب : فإن كان يائياً كباع من البيع اجتنب كسره وعدل إلى الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو بعث العبد فإنه بالكسر ليس إلا وإن كان واوياً كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل : نحو سميت العبد فإنه بالضم ليس إلا .

(تنبيه) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية^(٢) لم يتعرض له سيويه ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً^(٣) ، ولم يلتفت للإلتباس لحصوله في نحو مختار وتضار . نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من

وقوله إذ تحاك أي إذ حيك (قوله وبني دبير) بالتصغير (قوله من هذه الأشكال) ظاهره أن الإشمام شكل ولا مانع منه وإن منعه البعض لأن المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الإشمام لا يخاف به لبس فكان الأحسن أن يقول من شكل الضم والكسر (قوله خيف ليس) أي بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (قوله يجتنب) أي حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائر فلا اعتراض على إطلاقه على أن اللبس إنما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الإناث كما في شرح الجامع (قوله فإن كان يائياً) ينبغي أن يكون مثله الواو الذي مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند إرادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فإنه بالكسر ليس إلا . ثم رأيت في سم ما يؤيده (قوله نحو بعث العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سميت العبد (قوله فإنه) أي فعل الفاعل بالكسر إلخ (قوله وإن كان واوياً) أي مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) إنما قال ظاهر لاحتال أن يرد اجتنب جوازاً أو استحساناً (قوله لحصوله في نحو مختار وتضار) أي في الاسم والفعل إذ الأول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة . والثاني يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الأولى قبل الإدغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ، ورد بأنهما من باب الإجمال لا من باب اللبس الذي كلامنا فيه (قوله وما لباع إلخ) قال سم وتبعه غيره : هذا شامل لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس في المضاعف كالضم في رد لا لباسه بالأمر فيعدل إلى الكسر أو الإشمام وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوا عَاذُوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ، لأن وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالأمر لأنه لا يقع بعد أداة الشرط اهـ ولا يخفى ما في كون المترتب على الضم في رد لباساً لأنه إجمال فافهم . بقي أن ظاهر كلامه يوهم أن الذي يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الإشمام والضم وليس كذلك إلا في الإشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا . ومن ثم كان

(١) وهما من فصحاء بني أسد . انظر شرح ابن عقيل [١١٥/٢] . ويقول الشيخ عwald الأزهري في التصريح بضمون التوضيح : « وهي موجودة أحياناً في كلام هذيل » كما حكيت عن أبي ضبة ، وكذلك نعيم . انظر التصريح [٢٩٤/١] .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي [٢٥٢/٢] .

(٣) انظر أوضح القاصد والمسالك [٢٩٦/٢] .

كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الإفصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره .
والصحيح الجواز ، فقد قرأ علقمة : ﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٦٥] ﴿ وَلَوْ رَدُّوا ﴾ [الأنعام : ٢٨] ﴿ وَمَا لِفَأْبَاغٍ ﴾ ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لَمَّا التَّيْنُ ثَلِي * في) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (أَحْتَازَ وَالْقَادَ وَشَبِهَ يَتَجَلَّى) فتقول اختور وانقود ، واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والإشمام وتحرك الهمة بحركتهما (وَقَابِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ * أَوْ) مجرور (حَرْفٌ جَرٌّ بِنِيَابَةٍ خَرَى) أى حقيق وما لأفلا : فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص : نحو صيم رمضان ، وجلس أمام الأمر : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٣] ، بخلاف اللازم منهما نحو عند وإذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع ، وأجاز الأخفش جلس عندك وبخلاف المبهم نحو صيم رمضان وجلس مكان وسير سير ، لعدم الفائدة ، فامتناع سير على

الضم هنا أفصح اللغات فالإشمام فالكسر وكان الأمر في باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن الفعل أو نفعلى) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فإن اللغات الثلاث تجرى في ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وإن أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو إشمام وإن أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لأنه أولا أن الفعل يضم أولا واقتصر هنا على جريان الأوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف إلخ) إسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدماميني وغيره . ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الرودانى فإنه حقق أن الإسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (قوله أَوْ مَجْرُورٌ حَرْفٌ جَرٌّ) أجرى المتن على مذهب البصريين من أن نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الأنسب إجراء كلامه هنا عليه ، لكن فى الرودانى ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بأنه لم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور معا هو النائب اهـ فى الجمع عن أى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع الاختصاص كالإضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية ويكون حيثنذ فى محل الرفع فليست الدال مضمومة كما توهم إذ الأخفش لا يقول بخروجه عن ملازمة الظرفية وإنما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف

إضمار السير أحق خلافاً لمن أجاز . فأما قوله :

[٣٩٨] وَقَالَتْ مَتَى يَخْلُ عَلَيَّ وَيُخَلُّ يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

فمعناه ويحتل هو أى الاعتلال المجهود ، أو اعتلال عليك ، فحذف عليك لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المخصصة وبذلك يوجه : ﴿ وحيل بينهم ﴾ [سبأ :

مع بقاءه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان وضما وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتاع سين) أى بالبناء للمجهول على إضمار السير أى إضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمتع من سير لأن الضمير أكثر إبهاما من الظاهر أما على إضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما فى الجمع ، ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافاً لمن أجازاه) يعنى ابن درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويحلل) أى يعتذر أو يتجنى لجىء الاعتلال بالمعنيين ، وقوله وإن يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصل تدرّب من باب فرح أى تعتد أى يصير لك ذلك عادة ، والمراد أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ، ولا تصلح دائما فيتعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العيني ومقتضاه أن تدرّب بالدال المهملة . وضبطه الدماميني والشمى بالدال المعجمة أى يحدّ لسانك (قوله أى الاعتلال المجهود) أى بين المتكلم المخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم إفادة النائب حيثئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمى : أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بأل المهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم . وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد إلى مصدر مختص بصفة محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم ، فالوصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى يرد ما قبل إن الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة (قوله كما هو) أى الحذف حواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى : ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ [الكهف : ١٠٥] ، أى نافعا بدليل : ﴿ ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم ﴾ [الأعراف : ٩ ، المؤمنون : ١٠٣] (قوله وبذلك) أى يكون الضمير عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المجهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة . ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيها دليل لمن

[٣٩٨] قاله امرؤ القيس. الكندى وهو الصحيح . ومن قال لمقمة بن عبدة فقد وهم وهما فاحشا . المعنى أن يخل عليك بالوصال واعتل ساءك ذلك ، وإن وصلت وكشف غرامك كان ذلك عادة لك ودرية . حاصلة إنها لا تقطع وصاله كل القطع فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصل كل الوصال فيتعود ذلك . الشاهد فى ويحلل فإن النائب عن الفاعل فيه هو ضمير المصدر أى يتحلل هو أى الاعتلال المجهود ، أو التقدير يتحلل اعتلال عليك ، فيقدر عليك وهنا لدلالة عليك الظاهر عليه . ويسؤك جواب متى : من ساءه إذا أحرزته . وتدرّب الشرط وحركت الباء للضرورة .

[٥٤] وقوله :

[٣٩٩] قَيَّا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دَوْلَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كـمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ، ونحو ذلك ، ولا دل على تعليل كاللام والباء وعن إذا جاءت للتعليل . فأما قوله :

[٤٠٠] يُفْضَى حَيَاءً وَيُفْضَى مِنْ مَهَائِيهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ

أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج إلى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وإن تأخرت الصفة ، أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفة ، أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه ، وإنما احتيج إلى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل . لا يصح كون الظرف نائبا لأن بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح . نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء على قول الأخفش بجواز إنابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العنى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كملد ومنذ إلخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لأنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لأجله والحال والتمييز . وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل فى المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على السؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ، ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو يقام لا جلال زيد ويهتر من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله إذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فإن لم نحىء له بأن كانت لغيره لم يمتنع إنابة مجرورها (قوله يفضى حياء) الضمير يرجع إلى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى

[٣٩٩] قاله طرفه بن العبد البكرى . وهو من قصيدة من الطويل الفاء للعطف ويا للتنبيه ليست للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة يتعلق بمحذوف . والشاهد فى حيل فإن النائب عن الفاعل فيه ضمير المصدر . والتقدير حيل هو أى الحول . وما الأولى للنفى ، والثانية موصولة ، فالعائد محذوف ، أى يهواه من هوى من باب علم يعلم . ونالته من نال إذا أصاب .

[٤٠٠] قاله الفرزدق . وهو من قصيدة طويلة من البسيط يمدح بها زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه (قوله يفضى) على صيغة المعلوم من الإغضاء وهو إدناء الجفون . والضمير فيه يرجع إلى زين العابدين فى محل الرفع ، على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو يفضى . وحياء نصب على التعليل . والشاهد فى يفضى الثانى فإنه مجهول . والنائب فيه عن الفاعل ضمير المصدر أى هو أى الإغضاء ومن للتعليل . والاستثناء من غير موجب ، فيجوز النصب على الاستثناء والرفع على البدلية فافهم .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر ، لا قوله من مهابته .
(تنبيهات) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من ، كقولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً . وفي هذا الثاني نظر ، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام .
 الثاني : ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي^(١) إلى أن النائب في

عنهما . والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض^(٢) . واستقر الرواى جعل النائب ضميراً عائداً على الطرف المفهوم التزاماً من يغضى لأن الأغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين . وقوله على ما مر أى على الوجه الذى مر فى ويتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله إذا كان معه من) مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقيد لكون الكلام فى الجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لأن مناقشته إنما هى فى المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز بالجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور إلخ) بل سيأتى فى قول الناظم :

واجر بمن إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كطب نفساً تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحوّل عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخه والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحوّل عن الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه إلخ) اعلم أنه لا خلاف فى إنابة الجرور بحرف زائد وأنه فى محل رفع كما فى ضرب من أحد . فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة : أحدها : وعليه الجمهور أن الجرور هو النائب فى محل رفع . ثانيها : وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ لا دليل على تعيين أحدها . ثالثها : وعليه القراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل المبني للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد . رابعها : وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندى أن النائب ضمير عائد عن المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والجرور على الفعل وامتناعه . فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز ادهم مع باختصار . ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالجرور

(١) الرندى : هو عمر بن عبد الحميد ، الرندى ، أبو على ، الأستاذ النحوى وهو من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على الجمل للزجاجى وهو أحد قراء كتاب سيويه [انظر البلية ٢/٢٢٠] .

(٢) وهذا يدل على شدة إلهاء عبد زين العابدين على بن الحسين رضى الله عنهما ، ويطلق عليه أهل البلاغة ، كتابة .

نحو مر يزيد ضمير المصدر ، لا المجرور ، لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم :
 نحو : ﴿ كان عنه مسؤولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل
 شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند .
 ولنا : سير يزيد سيرا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في الفصح ، نحو لست بقاتم ولا قاعدا
 بالنصب ، بخلاف مررت يزيد الفاضل بالنصب ، ومر يزيد الفاضل بالرفع ، لأنك تقول
 لست قائما ولا تقول في الفصح مررت زيدا ، ولا مر زيد ، على أن ابن جني أجاز
 أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان هو
 المكلف ، وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو لم يضرب من أحد ،
 مع امتناع من أحد لم يضرب . وقالوا في : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ [النساء : ١٦٦]
 أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند . الثالث : مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور

الظرف فاعله (قوله الرلدي) يضم الراء وسكون النون نسبة إلى رندة قرية من قرى الأندلس (قوله ضمير
 المصدر) أي الضمير الراجع إلى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا في التصريح فنائب الفاعل عند
 ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لأنه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير يزيد سيرا فهؤلاء
 المراد بمن في قول الشارح سابقا ، فامتناع سير على إضمار السير أحق خلافا لما أجازوه اهـ وبهذا يعرف ما
 في كلام البعض هنا من الخلل (قوله لأنه لا يتبع إلخ) فلا يقال مر يزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو
 برفع التابع فيهما مراعاة محل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد وبالمصدر المضاف (قوله ولأنه
 يتقدم) أي على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله . وفيه
 أنهم إن أرادوا أنه يتقدم مع كونه فاعل منع وإن أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لأن الفاعل نفسه يتقدم
 لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الأولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمل فإنه
 وجيه (قوله ولنا) أي المقوى لنا معشر الجمهور . وقوله سير يزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لأن العرب
 لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالأولى عدم إنابة ضميره . وقوله وإنه إنما يراعى إلخ رد أول للدليل
 الأول . وقوله على أن ابن جني رد ثان له ، وقوله يظهر في الفصح احتراز من نحو عمرو الديار . وقوله
 والنائب في الآية رد للدليل الثاني . وقوله ضميرا إلخ أي لا عنه بل المجرور في محل نصب على المفعولية . وقوله
 وهو المكلف أي المعلوم من السياق أي لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة . وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد
 أي من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث . وقوله وقد أجازوا أي هؤلاء رد ثان له وإنما أجازوا
 ذلك لأن من زائدة وهم إنما يمنعون نيابة المجرور بأصلي لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لأنهم لم يدعوا أن كل
 نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا إذا تقدم أي ضح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا
 في عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر . وقوله مع امتناع من أحد أي لأن من لا
 تزداد إلا بعد النفي لا لوقوع أحد في الإثبات لأن نفي ضمير مسوغ كقوله : * إذا أحد لم يعنه شأن طارق *

لا الحرف ولا المجموع ، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع (وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَذِي) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (إِنْ وَجَدَ * فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته . هذا مذهب سيويوه ومن تابعه ، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرُدُّ) ذلك كقراءة أبي جعفر : ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، وقوله : [٤٠١] لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا ذَا النُّفَى إِلَّا ذُو هُدًى وقوله :

[٤٠٢] وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُتَنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مَغْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ ووافقهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب كما في البيتين .

نص عليه ابن مالك كما في التصريح . وقوله وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وإنما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند إليه في صورة الفضلة وإنما قيل ﴿وما تسقط من ورقة﴾ [الأنعام : ٥٩] ﴿وما تحمل من أنثى﴾ [فاطر : ١١] لأن جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه في صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أي خلافا للفراء ومذهبه في غاية الغرابة إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً (قوله إن وجد في اللفظ) احتراز عما لو وجد في المعنى بأن كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع إنابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوباً بإسقاط الجار فيمتنع إنابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب بإسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع إنابة الثاني عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه في التسهيل (قوله مطلقاً) أي تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أي ورد ضرورة أو شذوذاً (قوله المتين) من الإنابة وهي الرجوع إلى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي (قوله كما في البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بأن النائب فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من يغفروا . وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة . قال في شرح الجامع : والحق أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى

[٤٠١] أصل الكلام لم يعن الله بالمرتبة العليا إلا سيِّداً ، أي لم يجعل الله أحد يعنى بالعليا إلا من له سيادة ، فحذف الفاعل وأنيب قوله بالعليا عنه . واستثنى السيد على جهة التفرغ فترك الاسم العام الذي هو أحد ، وقدر السيد مفعولاً وقد كان في الأصل بدلاً من أحد ومنصوباً على الاستثناء . وقيل يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً : أي لكن السيد عنى بالعليا الشاهد فيه في نيابة حرف الجر فيه عن الفاعل كما ذكرناه . وهذا لا يجوز عند البصرية فهذا وأمثاله ضرورة ، فإن عندهم لا يجوز نيابة الظرف ولا المصدر ولا حرف الجر مع وجود المفعول به ، خلافاً للأخفش والكوفية . والنفي - بفتح الغين المعجمة - : الضلال .

[٤٠٢] هو من الرجز ويرضى من الإرضاء والنتيب من الإنابة وهو الرجوع إلى الله تعالى بالتقوى وترك الذنوب وربه مفعوله ، والضمير فيما دام اسمه ، ومعنى خبره . وهو بفتح الميم وبسكون العين المهملة وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف من قولهم عنيت بما جئتك أعنى بها فإنما بها معنى أي اهتممت بها وهو اسم المفعول حكمه حكم ما لم يسم فاعله في رفعه نيابة عن الفاعل . ومعناه يعنى بذكر ربه ، وقوله بذكر جار ومجرور نائب عن الفاعل ، وترك المفعول به وهو قلبه . وفيه الشاهد حيث احتج الكوفية والأخفش على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده .

(تفنيبه) : إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء . قيل ولا أولوية لواحد منها . وقيل المصدر أولى وقيل المجرور . وقال أبو حيان^(١) : ظرف المكان (وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَتُوبُ) المفعول (الْثَّانِي مِنْ * بَابِ كَسَا فِيمَا أَلْتَبَّاسُهُ أَمِنْ) نحو كسى زيداً جبة ، وأعطى عمرًا درهم ، بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيداً عمرًا ، فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه أعطى زيداً عمرو ، بل يتعين فيه إنابة الأول لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً .

(تفنيبه) : فيما ذكره من الاتفاق نظر . فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ، حكى ذلك عن الكوفيين . وقيل بالمنع مطلقاً . وقوله وقد ينوب الإشارة إلى أن ذلك قليل

بالنيابة من المفعول به مثلاً إذا كان المقصود الأصل وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل المصدر أولى) لأنه أشرف جزأى مدلول العامل . وقول وقيل المجرور أى لأنه مفعول به بواسطة الجار . وقوله وقال أبو حيان إلخ أى لأن في إنابة المجرور خلافاً ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالاتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل ووضعا على الحدث والزمان كذا في الجمع . وبحث فيه سم بأن شرط إنابة المصدر وظرف الزمان اختصاصها والفعل لا يدل على الحديث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لأن غايته عدم دلالة الفعل أصلاً على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاماً على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منها (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو الخبر ولم ينصب أحدهما بإسقاط الجار في الأول خرج باب ظن وبالثاني خرج نحو اخترت الرجال زيداً (قوله فيما التباسه أَمِنْ) أى في تركيب أَمِنْ فيه التباس . قال سم : قد يترهم أنه لو كان المفعول الثاني مؤنثاً وأنيب مناب الفاعل وأنت الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لأن غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثاني لجواز أنه الأول (قوله فلا يجوز اتفاقاً) إن قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للتباس كما قيل بمثله في ضرب موسى عيسى وصديقي صديقك فأنهم احتزروا من اللبس بالرتبة . أجب بأنه هنا يمكن الاحتراز بالكلية بإقامة غير الثاني بخلاف الموضعين المذكورين فإنه لا طريق إلى دفع اللبس إلا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت إنابة الثاني توهم فاعليته معنى لكون الأصل إنابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لزوماً فضعفت دلالة على كون المتأخر بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع إذا كان إلخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند إليه كالفاعل والمعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة لكن هذا إنما يقتضى أولوية إنابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقاً) أى سواء كان الأول معرفة أو نكرة طرد الباب (قوله لما سلفه) أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذاً فيقال هنا

(١) أبو حيان : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الإمام فقيه الدين ، أبو حيان الأندلسي ، نحوي عصره ، ولهويه ، ومفسره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأدبه . ولد سنة ٦٥٤ هـ ، وأخذ العلم من أعلامه في المغرب وأخذ العلم عن أربعمائة وخمسين شيخاً ، وقد شرف كتب ابن مالك ووجه تلاميذه لنشرها ، ومن أجل مؤلفاته : البحر ، والنهر ، وشرح التسهيل . وتوفي سنة ٧٤٥ هـ (الهيئة ٢٨٠/١ إلى ٢٨٥) .

بالنسبة إلى إنابة الأول . أو أنها للتحقيق اهـ (في باب ظنّ و) باب (أَرَى الْمَنَعَ) من إقامة المفعول الثاني (أَشْتَهَى) عن النحاة وإن أمن اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيّدا قائم ، ولا أعلم زيّدا فرسك مسرجا (وَلَا أَرَى مَنَعًا) من ذلك (إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر القصد تعينت إنابة الأول اتفاقا ، فيقال في ظننت زيّدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ، ظن زيّد عمرا ، وأعلم بكر خالدا منطلقا . ولا يجوز ظن زيّدا عمرو ، ولا أعلم بكرا خالدا منطلقا لما سلف .

(تنبيهات) : الأول : يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة . فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا . الثاني : أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة . وقد صرح به في شرح الكافية . وأما الثالث : في باب أرى ، فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي^(١) وابن الناظم الاتفاق على منع إنابته . والحق أن الخلاف موجود ، فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل^(٢) : نحو أعلم زيّدا فرسك مسرج . الثالث : احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظ ورتبة

لأن كلا منهما يصلح لأن يكون مضمونا أنه الآخر في باب ظن ولأن يكون معلما ومعلما به في باب أرى (قوله يشترط لإنابة المفعول الثاني) أي لظن لأنه الذي يتصور وقوعه جملة بخلاف ثاني كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه . وكباب ظن في امتناع إنابة الجملة غيره على الصحيح إلا إذا كانت محكية بالقول لأنها لكون المقصود لفظها في حكم المفرد نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ١١] ، أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيّد . وفي إنابة المفعول إذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول للمذاهب الثلاثة في إنابة غير المفعول مع وجوده . وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال : وفي كلام الشاطبي ما يؤيده اهـ وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وأن هذا المتعلق هو النائب في الحقيقة كما أنه المفعول الثاني في الحقيقة على الأصح فتدبر (قوله مع ما ذكره) أي من أمن اللبس (قوله فالفهم كلامه) قيل وجه الإفهام أنه حكى خلافا في إنابة الثاني في بابي ظن وأرى والاتفاق على إنابته في باب كسا وسكت عن الأول في الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف في إنابته ، وفيه أنه سكت عن الثالث في باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على إنابته إلا أن يقال لم يسكت عنه لأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه أن المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصريح بأنه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع إلخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم . وقوله مطلقا أي من غير قيد ومن غير شرط .

(١) ابن هشام الخضراوي : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي .. العلامة أبو عبد الله الأنصاري ، الحنطري الأندلسي ، كان رأسا في العربية ، عاكفا على التعليم ، فقد أخذها عن ابن عروف ، ومصعب ، وابن الزبير ، والرندى ، وأخذ عن الشلوبين ، ومن مصنفاته الإصحاح بقوله الإصحاح ، وتولى سنة ٦٤٦ هـ (انظر : البنية ١/٢٦٧ ، ٢٦٨) .

(٢) انظر : تسهيل القوالة ص ٧٧ .

إن كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيداً ، لأن الغالب كونه مشتقاً . واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم ، وهم قوم معهم الخضيراوى والأبدى وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر ، شبهها بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإنابة الأول كقوله :

[٤٠٣] . وَلَبِثْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَيْمًا صَمِيمًا

الرابع : حكى ابن السراج أن قومًا يميزون إنابة خبر كان المفرد ، وهو فاسد لعدم الفائدة ، ولا استلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر ؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في

وقوله فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين : مثال الأول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ، ومثال الثاني ظننت صديقك زيداً (قوله ويعود الضمير إلخ) وذلك لأن رتبة نائب الفاعل التقديم والاتصال بالفعل فإذا قلت ظن قائم زيداً لزم عود الضمير في قائم على زيد المتأخر لفظاً وهو ظاهر ورتبة لأنه وإن كان مفعولاً أول ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثاني صار رتبة الأول التأخير وقد يقال هذه العلة تنفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول الأول ، فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولاً أول ورتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخيره لفظاً . وسكت عن القسم الرابع وهو ما إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدم (قوله بأن الأول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدأ أولاً خبراً بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الإعلام . وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح . وقوله والآخران مبتدأ وخبر أى في الأصل شبها أى في نصبيهما بمفعولى أعطى أى بإطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضى المنع بل أولوية إنابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع إنابة الثالث أيضاً قال الإسقاطى : ولا تجرى هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبت عهد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض الإمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقيد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الجمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولا استلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهور كما انسلخ عمرو في ضرب عمر

[٤٠٣] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . الشاهد في نبت حيث ناب عن الفاعل فيه المفعول الأول وهو التاء ، والثاني عهد الله وهو اسم قبيلة لا علم لمفرد ، والثالث أصبحت وهذا يفسر أن عبد الله اسم قبيلة ولهذا ذكره بالتأنيث ولم يقل أصبح . والجو بفتح الجيم وتشديد الواو جو الإمامة ، كانت جوائم سميت بالإمامة . وكراماً خير أصبحت ، وهو جمع كريم . ومواليها مرفوع به ، ولَيْمًا خبر بعد خبر . ويروى لئاما . وصميمها مرفوع به ، وصميم الشيء خالصة ، وأراد به رؤس عبد الله وأعيانها .

امتلاأت الدار رجالاً امتلأ رجال ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله^(١) :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْوِبُ الْخَبْرُ يَبَابُ كَانَ مُفْرَدًا لَا يُنْصَرُ
وَنَابٌ تَمَيَّزَ لَدَى الْكِسَانِ لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي
واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً (وَمَا سَوَى) ذلك (النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ * بِالرَّافِعِ) له (النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا) إما لفظاً إن لم يكن جازاً ومجروراً ، أو محلاً أن يكتنه .

(تنبيهه) : قال في الكافية^(٢) :

ورفعُ مفعولٍ به لا يُلتَبَسُ مع نصب فاعل زَوْوًا فَلَا تَقْسُ
أى قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ،
كقولهم خرق الثوب المسار . وقوله :
[٤٠٤] بِمِثْلِ الْقَنَافِدِ هَذَا جُوزٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيَهُمْ هَجَرَ
ولا يقاس على ذلك ا هـ .

وعن كونه مفعولاً وصار محدثاً عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وما سوى النائب) أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولاً وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصيب له أى لما سوى النائب مبتدأ أو خبر ونصبه برفع النائب على الصحيح فيكون متجدداً وقيل برفع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله إن لم يكن جازاً ومجروراً إلخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان أولى أن يقول لفظاً إن كان مما يظهر إعرابه أو محلاً أو تقديره إن لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر . وأجاب الروداني بأن المراد باللفظى أن يتوصل إليه العامل بنفسه وبالمحل أن يتوصل إليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلاً ظاهرة فى إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به إلخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً اصطلاحاً وإن كان المعنى على خلافه هذا . ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند

[٤٠٤] البيت من البسيط .

(١) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب من ٣٠ .

(٢) انظر : الكافية الشافية لابن الحاجب من ٣٠ .

(خاتمة) : إذا قلت : زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة ، فإن قدمت عمرا قلت : عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيد مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ . وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

[اشتغال العامل عن المفعول]

(إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل عنه ينصب لفظه أو المفعول) أى حقيقة باب

الجمهور المانعين إنباء غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أى على النيابة والرابط للخير المبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل وتائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين ، والعمران زيدوا في رزقهم عشرين وإن شئت حذف المجرور .

[اشتغال العامل عن المفعول]

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط^(١) فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا بما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولها عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتي وأن لا يفصل^(٢) بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي . ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذي شأنه أنه يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلب عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ أخيره الجملة قبله وأن يكون قابلا للإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بائذاء وإن تعين نصب لعارض^(٣) كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ﴾ [الحديد : ٢٧] بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغنى وأن يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتي قريبا . قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى : ﴿ وإياي فارهبون ﴾ [البقرة : ٤٠] ﴿ وإياي فاعبدون ﴾ [العنكبوت : ٥٦]

(١) (قوله يشترط) لا يظهر في الراجع ودعى أنه إن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرفع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمع الاشتغال في المصدر وما معه حيث .

(٢) (قوله وأن لا يفصل) أى بالنسبة للفعل دون الوصف .

(٣) (قوله لعارض) فيه أن ما انتع كونه مفسرا إما هو للعارض والظاهر أن المرفوع ضابطا آخر وتأمل في المقام .

الاشتغال أن يسبق اسم عاملاً مشتغلاً عنه بضميره أو ملابسه لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظاً أو محلاً ، فيضمير للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به

﴿ وإياى فاتقون ﴾ [البقرة : ٤١] ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله في الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير وإياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد في حواشى الكشف أنه ليس منه لمكان الفاء بل إياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر إلى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسماً متقدماً ما في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو وإياى فارهبون فإن تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فإياى ارهبوا ارهبون بالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قبل إن ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً هـ أى لأن الفاء إنما تمتع إذا كانت في محلها . ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول أو من تنمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه . ويجوز حذف الضمير الشاغل بفتح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة في سياق الإثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيداً درهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع وأجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر في أكثر من واحد كما في المثال . وعن الرضى أنه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيد أخاه غلامه ضربته أى لابتست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقاً زيداً وعمراً وبكراً ضربتهم إلا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلاً مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملاً وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوفى ذا الباب إلخ قوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابسه ضمير الاسم . وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل إذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو إن زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح في الحاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأنى حيان ويؤيده ما في شرح الجامع وهو المتجه وحيث قد ففى الضابط قصور فزيد في المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وإن كان لا يعمل في زيداً لو فرضناه فارغاً من الضمير لأن عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عند له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه . ونقل الأخفش عن العرب أزيداً جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراض لأن زيداً مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى أن المناسب أيضاً مشتغل وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح في حد ذاته لنصبه وإن لم يصلح

على ما سيأتى بيانه ، فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق ، والباء فى بنصب بمعنى عن ، وهو بدل اشتغال من ضمير عنه بإعادة العامل ، والألف واللام فى المحل بدل من الضمير^(١) ، والتقدير إن شغل مضمير اسم سابق فعلاً عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق : أى نحو زيداً ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق أنصبه) إما وجوباً وإما جوازاً راجحاً أو مرجوحاً أو مستويّاً ، لا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (يفعل أضمرًا * حتمًا) أى إضماراً حتمًا أى واجباً ، أو هو خال من الضمير فى أضمر أى محتوماً . وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك

باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لأن الراجع أنه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وإن منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف : إن لم يك مانع حصل * ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لأننا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعدم الاشتغال كما يعلم مما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب إلخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل إليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه بواسطته كزيدا مرتت به ولا يرد على هذا أنه يلزم التكرار فى قوله الآتى * وفصل مشغول بحرف جر * لأن ما يأتى أعم مما هنا لأنه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف إلى الضمير ولو بواسطه ولا تكرر مع ذكر الأعم قاله سم . (قوله بإعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وإن اختار للمصنف خلافه (قوله إما وجوباً إلخ) أشار بهذا التفصيل إلى أن الأمر فى كلام الناظم للإباحة المقابلة للمنع الصادقة بالإيجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد إذا الفجائية وليتأ (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف المحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوماً إضماره لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوماً فيه شيء لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلغظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لأن الجمع يناق العوضية وأما قوله تعالى : ﴿إلى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين﴾ [يوسف : ٤] ، فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للأول أو المفعول الثانى لرأيت الأول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير إلى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول محذوف

(١) وعبارة الشيخ خالد الأزهري : « وأن له خلف عن الضمير المضاف إليه ، والتقدير : إن شغل مضمير اسم سابق فعلا عن الاسم السابق بنصب لفظ المضمر ، أو بنصب محله » .

الفعل المضمر (لَمَّا قَدْ أَظْهَرَ) إما لفظاً ومعنى كما في نحو زيداً ضربته ، إذ تقديره ضربت زيداً ضربته ، وإما معنى دون لفظ كما في نحو زيداً مررت به ، إذ تقديره جاوزت زيداً مررت به .

يفسره المذكور بعد والجمع على هذا في رأيهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهر) ولا محل للجملة الظاهر على الصحيح لأنها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر في اشتغال منصوب الذي كلامنا الآن فيه وأما في اشتغال المرفوع فلا لأن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك . وقال الشلوين : جملة التفسير ما تفسره فهي في نحو زيداً ضربته لا محل لها وفي نحو : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [الفتح : ٢٩] في محل نصب إذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم إلخ لكان منصوباً وفي نحو : ﴿ إِنْ شَاءَ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] ، ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكله وقال : * فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن * يجوز نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا في تفسير الجملة بالجملة . قال ابن هشام : وكأن الجملة المفسرة عنده عطف ببيان أو بدل . ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان . واختلف في المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف في نحو قوله * لا تجزعي إن منفا أهلكته *^(١) مجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكريران : أى أن أهلكت منفا إن أهلكته وساغ إضمار أن وإن لم يسع إضمار لام الأمر إلا في ضرورة لاثتماعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها . واستغنى بجواب إن الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو أزيداً اظننته قائماً بثاني مفعولى ظننت المذكورة عن ثاني مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفي حاشية الدماميني عليه أنه لا يتعين كون قائماً ثاني مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز مفعولى المقدرة بل هو الأولى لأن المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية إنما أتت بها لضرورة التفسير (قوله وإما معنى) أى وأما موافقة له المعنى . قال سم : بقى أن لا يوافق لفظاً ولا معنى لكن يكون لازماً للمذكور كزيداً ضربت أخاه فإن ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفاً لإهانة زيد اهـ ويمكن أن يراد بالموافقة في المعنى أن يدل الملقوظ به وضعاً أو لزوماً عرفياً على معنى المقدر فالأول : كما في زيداً مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور والمتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعل فإنه بمعنى المخاذاة . والثاني : كما في زيد ضربت أخاه أو أهنت وزيداً ضربت عدوه أى أكرمت ، وكما في زيداً

(١) هذا صدر من البيت للشاعر امرئ بن توبل ، وهو من قصيدة من الكامل .

(تنبيهه) : يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت زيدا أنت تضربه به لم يجز للفعل بأن (وَأَلْتَصَبُ حَتَّى إِنْ ثَلَا) أى تبع الاسم (السَّابِقُ هَا) أى شيئاً (يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَإِنْ وَحَيْثَمَا) وأدوات التخصيص ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو إن زيدا لقيته فأكرمه وحيثما عمراً لقيته فأهنه ، وهلا بكرأضربته ، وأين

مررت بغلامه أى لا بست (قوله في الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضرب فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف وسأيت الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها إلا الهمزة يختص بالفعل إذا رأته في حيزها وإنما خصوا أهل يذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمني في وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة . أما الهمزة فتدخل على الاسم وإن كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في الأمهات ، ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على الثاني وواو العطف وفائه وثم والشرط وإن كما في الجمع . وأنا لا أرى بأساً بدخول هل أيضاً على الشرط . وإنما كانت إما لأن دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمن أو التطفل ، ولأنها أعم مورداً لأنها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ، ولطلب التصور نحو زيد قائم أم عمرو ، ونحو أقام زيد أم قائماً ، وهل لا تكون إلا لطلب التصديق وبقية الأدوات لا تكون إلا لطلب التصور ، فإن قلت : المسند إليه نحو أزيد قائم أم عمرو ، والمسند في نحو أقام زيد أم قائم متصوران للمتكلم قبل استفهامه ، فكيف يطلب تصورهما وإنما المطلوب له في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين على التعيين وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعمين إلى زيد لأن هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم إذ الحاصل عنده في الأول التصديق بنسبة القيام إلى أحد الشخصين لا بعينه وفي الثاني التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه إلى زيد . قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والأخيرين باعتبار تعيين المسند إليه أو المسند في الأولين وعدم التعمين في الآخرين وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا فحكموا بأن التصديق حاصل ، وأن المطلوب (١) صور المسند إليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر في محل آخر أن هل أنت لطلب التصور ندورا كما في قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » (٢) ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أن المنقطعة المقدرة بيل والهمزة أو الهمزة فقط فإنها لطلب التصديق ومن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكي في المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ، ثم قال لكنني أستشكل عددهم أو منها أما المتصلة فلا لأن مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له في كونه مستفهما عنه بقضية العطف ، ألا ترى أنك إذا أبدلت أم بأو كان ما يعد أو مستفهما عنه كما مع أم وإن كان المطلوب مع أم التعمين دون أو كما بسطه في المغنى في بحث أم ولم يقل أحد بأن أو من أدوات الاستفهام وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنيها هـ ببعض إيضاح . قال الشمني : لعلمهم إنما عدوا أم من أدوات الاستفهام لأن

(١) (قوله وأن المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضاً لأننا نقول لما كان الجواب بالمقدور أو بالتصور ولك أن تقول إن المطلوب تصور المعين من حيث إرادة تدبيراً .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الكناح . والحديث موجه لجابر رضي الله تعالى عنه عندما تزوج وذهب إلى النبي ﷺ ، مثاله : « هل تزوجت بكراً أم ثيباً » على سبيل الاستفهام أو التصديق هـ .

زيدًا وجدته . ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع الحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع^(١) للظاهر كقوله :

[٤٠٥] لا تجزئني إن متفسي أهلكته

المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازي سابقا عليها أو المنقطعة مصاحبة في الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعدها منها الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدماميني . فإن قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بأن أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بأن زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قبليس ما سبق في نحو أزيد قائم أم عمرو . قلت : فرق^(٢) بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فإذا أجيب يزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستأتي بقية مباحث الاستفهام في باب العطف (قوله وحيثما عمرا إلخ) التمثيل بهذه الأمثلة مجازاة لما يقتضيه ظاهر إطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجيء أنه لا يلحق في النثر إلا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الأولى فاء التفرع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم إلخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغي جواز الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتخصيص والاستفهام (قوله والحالة هذه) أي كونه مبتدأ (قوله نعم قد يجوز إلخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم إلخ أفاد به تقييده^(٣) بما إذا لم يقدر فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز إلخ تفرعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب . قال سم : يمكن أن يستفاد ذلك أي جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بأن يقال^(٤) المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفي لوجود المقصود اهـ (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما إذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزئني) أي لا تخاف الفقر إن متفسي بضم

[شواهد اشتغال العامل عن المفعول]

[٤٠٥] قاله النمر بن تولب من قصيدة من الكامل . الشاهد في أن متفسي حيث جاء مرفوعا بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير إن هلك متفسي بضم الميم وهو المال النفيس ، ويروى منصوبا على شريطة التفسير لأن أن تقديره أهلك متفسا أهلكته ، يصف نفسه بالكرم ، ولما لامته امرأته على إتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزئني إلى آخره . الفاء الأولى للعطف والثانية زائدة ، والثالثة جواب إذا . وسيبويه يجعل الثانية جواب الشرط ، والثالثة لعطف الإنشاء على الخبر فافهم .

(١) والفعل المطاوع هو الذي يقبل تأثير الأول فيه ، فعول كسرة فالكسر ، وعلته فسلم .

(٢) (قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهزة في مثاله التصور كامر .

(٣) (قوله تقييده) وإن كان الكلام في المنصوب تدبرا .

(٤) (قوله بأن يقال إلخ) لا يوافق ما مر .

وفي رواية منفس بالرفع . وقوله :

[٤٠٦] فَإِنْ أَنتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

التقدير إن هلك منك منفس أهلكته ، وإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .

(تنبيه) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر . وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماضٍ فيقع في الكلام فتسوية الناطم بين أن وحيثما مردودة (وإن ثلاً) الاسم (السابق ما بالابتداء

الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لما لا تجزعى إلخ . عيني (قوله فإن أنت إلخ) أى إن لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب إلى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ لفعل تعليية أفاده السيوطي في شرح شواهد المعنى (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال إلخ) قال الروداني أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدها في النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الممزة بقرينة ما تقدم إذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا . وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع أنها كأدوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر إلا على الفعل الصريح فكان الأولى ذكرها (قوله وأما في الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أى في باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائها الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل في حيزها نحو أين زيد . ويستثنى من كلامه أما فإن الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، ينصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أى وأما ثمود فهدينا فهديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبي حيان أفاده سم ويس (قوله إلا إذا كانت أداة الشرط إذا) أى لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا في ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو : « لو ذات سوار لطمتي » لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماضٍ) أى لفظا نحو أن زيدا لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره ، والفرق أنها لما جازمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي فإنها لم تجزمه لفظا إما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فليها غيره ظاهرا قاله المصريح (قوله فتسوية الناطم إلخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفي مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبرة الناطم لا تقتضى غير ذلك (قوله ما بالابتداء) أى بذي الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح

يَخْتَصُّ) كإِذَا الْفَجَائِيَّة وَلَيْتَا (فَالرَّفْعَ الْقَرْمَةُ أَبَدًا) على الابتداء ، وتخرج المسألة عن هذا الباب إلى باب المبتدأ والخبر ، نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتأ بشر زرقته ، فلو نصبت زيدًا وبشرًا لم يجوز لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل . ومما يختص بالابتداء أيضًا واو الحال في نحو خرجت وزيدًا يضربه عمرو فلا يجوز وزيدًا يضربه عمر وينصب زيد و (كَلَدًا) ألزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفَعْلُ) المشتغل عنه (فَلَا) أى تبع (مَا) أى شيئًا (لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكم الخبرية ، والحروف الناسخة ،

وللرد على المقابل أكيد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب إلخ) أى لأنه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحثية وقد تبع الشارح في ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لأن العالم صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتأ بشر زرقته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوز ابن أبى الربيع بناء على الإزالة . قال في المغنى والصواب أن انتصابه بليت لأن لم يسمع ليتا قام زيد مثلا (قوله إذا المفاجأة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفيا إلا بتكلف (قوله لا يليهما فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد أنه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس في جميع الأحوال بل في حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبًا (قوله في نحو خرجت إلخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز إلخ أى لما يأتى في الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا إذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترب بقدر نحو أنى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد إلخ) أى شيئاً لم يرد ما قبله معمولا لا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط إلخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيداً لا يضربه عمر ويرفع زيد لا غير كما في التسهيل وشروحه وكلا النافية في جواب القسم ولهذا قال سيويه في قول الشارح : * آليت حب العراق الدهر أطعمه * إن نصب حب بإسقاط على لا بالاشتغال وإن كان مقيسا دون إسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجع فيجوز النصب في نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما في المنع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية في قوله والاستفهام .

(لهائدة) : كم فى قوله تعالى : ﴿ سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية ﴾ [البقرة : ٢١١] ،

والموصول ، والموصوف ، تقول زيد إن زرتك يكرمك ، وهل رأيته ، وهلا كلمته ، وهكذا إلى آخرها بالرفع . ولا يجوز النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملاً فيه لأنه بدل من اللفظ به (وَأَخْتِيزَ نَصَبٌ) أى رجح على الرفع في ثلاثة أحوال : الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ) وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زيداً اضربه ، أو ليضربه عمرو ، أو لا تهنه واللهم عبدك ارحمه ، أو لا تؤاخذنه ، وبكراً غفر الله له . وإنما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير في محل رفع . وإنما

استفهامية فإن جعلت كناية عن جماعة مثلاً وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولاً ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لآتيناً مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن يمانية لم يميز واحد من الوجهين لعدم الراجع حيثئذ إلى كم وتعين كونها مفعولاً ثانياً مقدماً وجوز الزمخشري كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسؤول عنها المحذوفة والأصل سل بنى إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم . لحضته من المغنى والداميني (قوله وهكذا إلى آخرها) نحو زيد لأنا ضاربه ، زيد ما ضربه ، زيد كم ضربه ، زيد إني ضربه ، زيد الذى ضربه ، زيد رجل ضربه (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لما الصدر ولو عمل ما بعدها قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملاً فيه أى على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسألة من باب الاشتغال فالجمل مفعول دليلاً دون تعويض لا يلزم صلاحيته فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * يأبى الماتح دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع أن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم إيضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البديل موافقة المبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا إشكال في الاشتغال في نحو زيداً لتضربه أو لا تضربه لما في الروداني عن شرح المقرب أن لام الأمر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك في نحو لم ولما ولن فما يفيد كلام التصريح ومن تبعه كال بعض مما يخالف ذلك غير سديد وإنما اختير النصب لأن وقوع هذه الأشياء أخباراً للمبتدأ قليل بل قيل بمنع (قوله وإنما وجب الرفع إلخ) مقتضاه أى أحسن في التعجب دال على الطلب حتى احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جىء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب . وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة

اتفق السبعة عليه في نحو : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ [النور : ٢] لأن تقديره عند سيويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني . ثم استؤنف الحكم^(١) ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

[٤٠٧] وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَالْكَيْخُ قَتَائُهُمْ

إن التقدير هذه خولان . وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب في الشرط

الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالة على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالة على الطلب ومن قال كالتعشيري إنه أمر حقيقة وفيه ضمير مخاطب والباء للتعدي فامتاع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً (قوله لأن الضمير) أى المجرور بالباء في محل رفع أى وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع (قوله وإنما اتفق السبعة إلخ) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيويه مبتدأ خبره مخوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان . وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجر نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كالأية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى : ﴿ وجع الشمس والقمر ﴾ [القيامة : ٩] ، لأن المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه إشارة إلى أن استثنائية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقاً وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً تصريح (قوله في نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولاً بفعل أو ظرف أو موصوفاً بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائله) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء

[٤٠٧] قائلة مجهول ، وهو من الطويل ونمائه :

* وَأَكْرَوْمَةُ الْخَمِينِ خَلَوْ كَمَا جِئَا *

الواو وأورب أى رب امرأة قائلة . وخولان مبتدأ اسم قبيلة ، وفانكح فئاتهم خبره . وفيه الشاهد وهو أن الفاء لا تدخل على الخبر ولكنه أولى بتقدير هؤلاء خولان ، إذا كان كذلك فانكح فئاتهم . وفيه إشارة إلى ترتيب الحكم على الوصف . والأكرومة كالأعجوبة من الكرم ، وأراد بالخمين حى أبيها وحى أمها ، أراد أنها كريمة الطرفين . وهو مبتدأ وخلو خبره بكسر الخاء بمعنى خلية عن الأزواج ، والجملة حال . وما في كما أما موصولة مبتدأ محذوف الخبر : أى كالحال التى هى عليها ، وما كافة لحرف الجر والضمير مبتدأ محذوف الخبر أيضاً . وأما زائدة والضمير المرفوع وقع موضع الضمير المجرور نحو ما إذا كانت . وفيه عشرة أشياء ذكرناها في الأصل .

(١) انظر : كتاب سيويه ٧١/١ ، ٧٢ .

فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(١) . وقال ابن السيد^(٢) وابن بابشاذ^(٣) : يختار الرفع في العموم كآلية ، والنصب في الخصوص كزيدًا اضربه (و) الثاني : أن يقع (يَعْلَمُ مَا يُقَالُ لَهُ الْفَعْلُ غَلَبَ) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى . والذي يليه الفعل غالبًا أشياء : منها همزة الاستفهام نحو : ﴿ أبشر منا واحدًا تبعه ﴾ [القمر : ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فاختار الرفع نحو آنت زيدًا تضربه ، إلا في نحو أكل يوم زيدًا تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته ،

المعجمة قبيلة باليمن . والغنة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو المفعول فالعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط . ولهذا قال اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونها بالفاء وعدمها هـ ومثل إذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندى أن المراد في فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يميز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذلك لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه . وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب (قوله ابن السيد بكسر السين وسكون الياء ، وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح (قوله في العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه إشارة أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فإيلاؤه إلخ (قوله لأنه الفاعل في المعنى) أى لأنه الذى يلي الأشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فإن فصلت إلخ) أى هنا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ . وقوله فاختار الرفع أى لأن الاستفهام حيثئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حيثئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض اختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال (قوله إلا في نحو إلخ) أى بما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور (قوله فالرفع) أى وجب بدليل قوله وحكم بشذوذ إلخ وإنما وجب لأن الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم الوجوب لأن السؤال عن الاسم إنما يوجب دخول

(١) انظر المواضع العشرة التى استفهاها المعنى من البيت [٥٣١/٢ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣] .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) ابن بابشاذ : هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد ، البجلي موصى ، كان عالماً باللغات والآداب مجتهداً فيها ، انتصب لإقراء علوم النحو واجتمع إليه الناس .. وصنف أدب الكاتب ، وشرح الموطن ، إصلاح الخليل الواضع في الجمل . توفي سنة ٥٢١ هـ [البهجة ٥٥/٢ ، ٥٦] .

أم عمرو ، وحكم بشنوذ النصب في قوله :
 [٤٠٨] أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أُمُّ رِيَاخَا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخَشَابَا
 ومنها النفي بما أولاً أو إن : نحو ما زيداً رأيته ، لا عمراً كلمته ، وإن بكراً ضربته .
 وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع قول ابن الباذش^(١) وابن خروف^(٢) : يستويان .
 ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيداً ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عَاطِفٍ بلا

المهزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل أن السؤال في نحو أزيدنا ضربت أم عمراً بلا ضمير إنما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب إجماعاً (قوله أثعلبة إلخ) ثعلبة ورياحا وطهية والخشاب قبائل ، ومراده مدح الأولين وذم الآخرين . وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة إلخ . والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية . وطهية بضم الطاء المهملته منصوب على المفعولية إن كان عدلت بمعنى ساويت وبنزع الخافض والباء بدلثة إن كانت بمعنى ملت أى ملت بدلم إلى طهية . والخشابا بفتح معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفي بما إلخ) قيد بالثلاثة لأن لم ولما ولن لا يليها الاسم إلا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمراً كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيداً رأيته ولا عمراً كلمته لأن لا الداخلة على الماضي غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشري وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الإتيان بدل لا الأول بما النافية كما في المثال لأنها مثلاً في الدلالة على النفي وفي الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لأن مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل . وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الأسماء والأفعال على السواء فيرجع إلى مرجح عدم الإضمار فغير صحيح لأنه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصرّح (قوله يستويان) لأن لكل مرجحاً يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الواو كما في الشاطبي . وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لماعطف (قوله نحو قام زيد وعمراً أكرمته) الفرق بينه وبين

[٤٠٨] قاله جرير من قصيدة من الوافر . المهزة للاستفهام وثعلبة منصوب بفعل مضمر يفسره بعده . والتقدير أساويت ثعلبة بطهية . وإنما قدرنا ساويت لأن عدلت لا يتعدى إلا بالحرف فلا وجه . إلا أن يضرر فعل من معناه . وفيه الشاهد حيث نصب ثعلبة بعد بهزة الاستفهام . وحكم ابن الطراوة بشنوده لوجوب الرفع إذا . وكان الاستفهام عن اسم ثعلبة ورياحا بكسر الراء والياء آخر الحروف . وطهية بضم الطاء وفتح الهاء ، والخشاب بكسر الخاء والشين المعجمتين كلها قبائل الفوارس بالنصب صفة ثعلبة جمع فارس على غير قياس وأم متصلة ويروى أو رياخا والألف في الخشابا للإشباع .

(١) ابن الباذش : هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد ، الأنصاري القرواطي ، الإمام أبو الحسن بن الباذش ، أو حد زمانه إجمالاً ، ففرد بعلوم العربية ، كبير الفضل ، ومن مصنفاته شرح كتاب سيبويه ، والنصب ، شرح أصول ابن السراج ، والإيضاح ، والجمل .. مات سنة ٥٢٨ هـ . [البهجة ١٤٢ ، ١٤٣] .

(٢) سبق التعريف به .

فَصَلَّ عَلَى مَعْمُولٍ فَعَلَّ مُسْتَقَرًّا أَوَّلًا) سواء كان ذلك المعمول منصوبًا نحو لقيت زيدًا وعمراً كلمته ، أو مرفوعاً نحو قام زيد وعمراً أكرمته ، وإنما رجح النصب طلباً للمناسبة بين الجملتين ، لأن من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ، ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ، وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما . واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ، فإن الرفع فيه أجود لأن الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله فعل مستقر أولاً من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي .

(تنبيهان) : الأول : تجوز الناظم في قوله على معمول فعل إذ العطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية كما عرفت . الثاني : لترجيح النصب أسباب آخر لم يذكرها وهنا : أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالعطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت

عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجيح النصب فيه أيضاً أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته إذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لأن تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد أن كان يقول باستواء الصورتين في ترجيح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يرجح النصب لمشكلة جملة سابقة يرجح لمشكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمراً اهـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوي الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلباً للمناسبة إلخ) ولم يعارضه أن الأصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل في المغني عن الإمام الرازي أن التخالف قبيح . فاندفع ما قيل إن في الرفع تخلصاً من تقدير العامل فكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لأن التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتضي الحال تخالفهما كقصد إفادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى : ﴿سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون﴾ [الأعراف : ١٩٣] (قوله فإن الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كأكرم زيدا وأما عمراً فأهنته . قال الرضي : ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا مع أما لكونها في غير محلها أو إذا كانت زائدة . قال الدماميني : ويمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لأنه لا يفصل بينها وبين أما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف إلخ) يقال هذا حيثئذ خارج بقوله بعد عاطف لأن الواو حيثئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بأنه أتى به دفعا لتوهم أن المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح إنما أخرج هذا بقوله بلا فصل لأنه أصرح في إخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيهه بالعاطف) إعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم

القوم حتى زيدًا أكرمه ، وما قام بكر لكن عمرًا ضربته ، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبهها العاطفين ، فلو قلت أكرمت خالدًا حتى زيدًا أكرمه ، وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفى وشبهه . ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب كزيدًا ضربته جوابًا لمن قال أيهم ضربت أو مَنْ ضربت ، ومثل المنصوب المضاف إليه نحو غلام زيد ضربته جوابًا لمن قال غلام أيهم ضربت . ثالثها : أن يكون رفعه يوهم وصفًا مطلقًا بالمقصود ويكون نصبه نصًا في المقصود كما في : ﴿ إنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ [القمر : ٤٩] إذ النصب

العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبًا للمناسبة بين المتعاطفين . قال الشارح في شرح التوضيح وإنما لم تكن حتى ولكن في المثاليين الآتين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما إنما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعطف في حتى أن ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدًا أكرمه) محل كون زيدًا منصوبًا بفعل مقدر إذا لم يجعل معطوفًا على القوم وأكرمه تأكيد أي لأكرمت زيدًا الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدًا لا لأكرمت القوم وإن أوهمه كلام

بعضهم لاختلافهما مفعول (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيد قول المصنف الآتي * والرفع في غير الذي مر رجع * إذ لا وجه لتعينه غاية أنه حيثئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به إذ هو الموصوف بالنصب وإنما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده بس (قوله ومثل المنصوب المضاف إليه) أي إلى المنصوب وتسميته منصوبًا باعتبار ما كان وإلا فهو بعد الإضافة مجرور (قوله إذ النصب نص إلخ) اعترضه الرضى بأن المعنى على الوصف بالخلقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية لأن الخلق الإيجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقًا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرًا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان . وأجاب السعد بأن الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد أنه لم يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه لا على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهومًا بل وما صدقًا عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحيثئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لإيهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي

نص في عموم خلق الأشياء خيرا وشرها بقدر وهو المقصود ، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً وبقدر هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ، ولم يعتبر سيبويه مدل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في زياداً ضربته قال وهو عرى كثير ، وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ والجملة خبران وبقدر حال ، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ ﴾ [القمر : ٥٢] ، ﴿ وَإِنْ تَلَا الْقُرْآنَ فَمُعْظِظٌ ﴾ جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فَعَلًا مُخْبِرًا بِهِ) مع معموله (عَنِ اسْمٍ) غير ما التعجبية (فَاعْظِظْنِ مُخْبِرًا) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن

الرفع إيهام كون الفعل (فَعَلًا) إنما قال إيهام لأن الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفاً وبقدر خيراً يحتمل كون الفعل خيراً وبقدر الحال من الماء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب) أى لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر والوجه اعتباره مرجحاً وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل من النصب أيضاً لأنه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدراً لا من باب الاشتغال والأصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التي فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتماها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التي بها استقامة المعنى إذ النصب يقتضى أنهم فعلوا في الزبر أى صحف الأعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئاً إذ لم يوقعوا فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة . فإن قلت يستقيم المعنى على النصب إذا جعل الظرف نعتاً لكل شيء لأن المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم . قلت هو وإن كان مستقيماً خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يفادر صغيرة ولا كبيرة كما في آية ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَقَرٌ ﴾ [القمر : ٥٣] . (قوله وإن تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمه فاختار رفعه ما لم يرجح النصب ورجح كرفع الاسم قبل الطالب نظر ما في قوله الشارح الجواب (قوله)

يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرو أكرمه في داره ، أو فمراً أكرمه برفع عمرو ونصبه ، فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ، ولا ترجيح لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف ما أحسن زيداً وعمرو أكرمه عنده فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب ، والفارسي وجماعة منهم الناضم يميزونه . وقال هشام :

جملته حيثئذ تكون معطوفة على الخبر فلا بد فيها من رابط كالخبر . والتمثيل بما ذكر مبني على عود الضمير الثاني إلى الاسم الأول ولا يضر احتمال عوده إلى الثاني لأن المثال يكفي فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطفت بالفاء) في هذا العطف حرازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيماً وإنما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لا فائدة السسمة تربط

الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم .

(تنبيه) : شبه العاطف في هذا أيضًا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ، فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمراً ضربته ، والثاني نحو هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحاً أو مساوياً (رَجَحَ) على النصب ، لسلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عرى جيد خلافاً لمن منعه . وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله :

[٤٠٩] فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زَمِيلٍ وَلَا يَكْسِرُ وَكِلَ

ولا إلى بيان وجه استثنائه خلافاً لسم باطل مبنى على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كنتم (قوله الواو كالفاء) رد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل إطلاقه يقتضي أن ثم مثلاً كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبلى الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتى لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج إلى الرابط (قوله أيضاً) أي كما في للموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلاً هذا قائم الأب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الأب وعمراً يكرمه لأن مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه إلخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لأنه إذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمراً مفعول به الإكرام وإذا رفع أفاد أنه فاعل الإكرام إلا إذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيداً وعمرو يكرمه هو فعند عدم الإبراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحيث لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الإبراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيداً وعمراً أكرمه في دأره لكان أولى (قوله في غير) متعلق يرجع على ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر (قوله فارساً

[٤٠٩] قاله علقمة . وقيل امرأة من بلحارث بن كعب . وهو من الرمل . الشاهد في فارساً حيث اختير فيه النصب على الرفع والتقدير غادروا فارساً ما غادروه . والرفع أرجح لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وهو حجة على من منع مثل هذا ، وما زائدة وغادره تركوه . ومنه القدير لأنه ترك فيه الماء بعد ذهاب السيل . وملحماً مفعول ثان لغنوه بضم الميم وفتح الحاء المهملة من ألحم الرجل واستلحم إذا نشب في الحرب فلم يجد له مخلصاً ، وألحمه غيره . وقد ضبطه بعضهم بالجيم فما أظنه صحيحاً وغير زميل حال أي غير جبان بضم الزاي المعجمة وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره لام . ولا نكس عطف على المضاف إليه بكسر النون وسكون الكاف وفي آخره سين مهملة وهو الرجل الضعيف (قوله وكل) بفتح الواو وبالكاف وهو الذي يكل أمره إلى غيره لعجزه وضعف رأيه وقلة معرفته بالأمر . وهذه صفة النكس . واللام مجرورة ولكنها سكنت لأجل الضرورة .

ومنه قراءة بعضهم : ﴿ جنات عدن يدخلونها ﴾^(١) ، بنصب جنات . ثم إذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فَمَا أَيْبَحُ) لك فيما يرد عليك من الكلام أن تردده إليه وتخرجه عليه (أَفْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَيِّحْ) لك فيه ذلك (وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ) من ضمير الاسم السابق (بِخَرْفٍ جَرٍّ) مطلقاً (أَوْ بِإِضَافَةٍ) وإن تنابعت أو بهما معاً (كَوَصْلٍ يَخْرُجِي) في جميع ما تقدم . فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر . فيجب النصب في نحو إن زيداً مرت به أو بغلامه ، أو حبست عليه أو على غلامه ،

ما غادروه) أى تركوه وما زائدة ، ملحماً بالخاء المهيمنة المفتوحة أى غشبه الحرب فلم يجد له مخلصاً غير زميل بضم الزاى وتشديد الميم أى غير جبان ، ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أى ضعيف ، وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره إلى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل . فإن قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصاً كما مر وفارساً نكرة محضة . أجب بأن ما وإن كانت زائدة هى قائمة مقام الوصف أى فارساً أى فارس (قوله فما أيبح إلخ) فائدته دفع توهم أن يخالف ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد إلخ) حال من ما التى هى مفعول مقدم لا فعل وقول البعض حال من ما على رأى سيويه أو من ضميره فى الخبر على رأى غيره مبنى على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم إلى التعسف السقيم . وقوله أن تردده إليه نائب فاعل أيبح كما أشار إليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أيبح وهو لا يجوز فالذى ينبغى جعله بدل اشتغال من الضمير فى أيبح وضمير تردده وتخرجه إلى ما أيبح وإليه وعليه إلى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذى أيبح لك ردّه إلى ما أوردناه عليك من القواعد وتخرجه عليه حاله كون ذلك الحكم كائناً فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أيبح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم ييح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أى عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقاً أى غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو بإضافة أى بمضاف أو ذى إضافة وقوله أو بهما معافية إشارة إلى أن أو فى كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعتراض الشاطبي كلام المصنف بأن الفصل لا يتقيد بما ذكر إذ يجوز زهداً ضربت وراغباً فيه وزيداً أكرمت من أكرمه اهـ وحيثذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الأحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الأحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه إلخ) أى بهذا إشارة إلى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقاً (قوله بقية الأمثلة) الأولى بقية الأحكام إلا أن يكون اسم

(١) الآية ٢٣ : سورة الرعد ، والآية ٣١ : سورة النحل .

وقال أبو حيان : ... وقرأ زيد بن ثابت ، وأبو عبد الرحمن ﴿ جنات عدن ﴾ بالنصب على الاشتغال أى : يدخلون جنات عدن يدخلونها ... انظر : البحر المحيط [٤٨٨/٥] .

أو أكرمت أخاه ، أو غلام أخيه أكرمك ، كما يجب في نحو أن زيداً أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فإذا زيد مر به أو بغلامه ، أو حبس عليه أو على غلامه ، أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو ، كما وجب الرفع في نحو فإذا زيد يضربه عمرو ، وقس على ذلك بقية الأمثلة .

(تفصيله) : النصب في نحو زيداً ضربته أحسن منه في نحو زيداً ضربت أخاه . وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن منه في نحو زيداً مررت بأخيه (وَسَوَّى فِي ذَا أَلْبَابٍ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بِالْفِعْلِ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو أزيداً أنت ضاربه ، أو مكرم أخاه ، أو ماز به ، أو محبوس

الإشارة راجعا إلى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الأحكام أى ويختار النصب في نحو زيداً مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيداً اضربه ويستوى الأمران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمر وأكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه من نحو زيداً ضربت أخاه) لأن المقدّر في الأول من لفظ المذكور ومعناه . وفي الثانى من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى . وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيداً مررت بأخيه لانفهامه بالأولى كما ستعرفه (قوله وفي نحو زيداً ضربت أخاه أحسن إلخ) لأن الفصل فيه أقل من الفصل في الثانى ولم يتعرض لزيداً مررت به مع زيداً ضربت أخاه ، والمنقول عن أبى حيان أن النصب في الأول أحسن منه في الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدّر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الأول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسَوَّى ذَا أَلْبَابٍ وَصَفًا) أى في الجملة إذ لا يتأتى وجوب النصب لأنه لا يكون إلا إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل وإلى هنا الإشارة بقول الشارح في جواز إلخ ويرشد إليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم إلخ إذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمتنى والمجموع جمع تصحيح كزيداً أنتا ضارباه أو أنتم ضاربوه أو أنتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيداً أنتم ضارباه أو أنتن ضارباه (قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله في نحو أزيداً أنت ضاربه) قال سم ينبغى أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرغ المذكور لكونه مفسر للمحذوف المرفوع وقام مقامه هـ وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب زيد بإضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتاده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدّر خير لأنت مقدم وضاربه على هذا التقدير خير مبتدأ آخر هـ يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولأجل أولهما جىء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو إن نظر إلى

عليه ، تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول أزيداً تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به أو تحبس عليه . وإنما امتنع زيداً أنت تضربه بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه ، بخلاف الفعل فإن كان الوصف غير عامل لم يجوز أن يفسر عاملاً ، فلا يجوز أزيداً أنت ضاربه ، أو محبوس عليه أمس وإنما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (إن لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها .

الموصوف المحفوظ أى شخص محبوس أى مقصور وأنت إن نظر إلى المبتدأ الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المحرور بعلى وإلا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيداً أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحيث لا يرد على قوله لاحتياج الوصف إلى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اهـ وإيضاح وجه عدم وروده أن مراد الشارح توجيه منع زيداً أنت تضربه به وجواز زيداً أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وإنما امتنع زيداً أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سم لأن المعنى أن الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة . بقى شيء آخر وهو أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ أَهْلِ ﴾ [مريم : ٤٦] ، حيث لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه . ويجب أن المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لأن يعمل وإن عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذنا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْبَ أَنْتَ عَنْ أَهْلِ ﴾ [مريم : ٤٦] ، الفصل الممنوع وقوع الأجنبي بعد العامل مع تأخر المفعول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المفعول عليهما كما فى أزيداً أنت ضارب لأن المفعول وإن تقدم لفظاً متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله إن لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل إذ الفعل لا يكون مفسراً لناصر الاسم السابق إلا إذا فقد المانع . وأجيب بأنه صرح به اهتماماً بجانب الاسم لأنه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر^(١) عن سم أن قول المصنف : إن لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدده من اشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لأن ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وإن عرض مانع من ذلك وصلة أن عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتجاج إلى ما تكلفه فى الجواب بأن الصلة متممة للموصول فهى كالجاء منه فكان منع العمل للذات

(١) (قوله وقد مر) عبارة الشارح تقييد أنه شرط للتفسير إلا أن يقال للتفسير الناصب له .

وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة . فلا يجوز زيداً أنا الضاربه ، ولا وجه الأب زيد حسنة .

(تنبيهه) : يتعين الرفع في زيد عليك ، أو زيد ضرباً إياه لأنهما غير صفة . نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وإن جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على إخراجها من قول المصنف وصفاً ذا عمل لأن الكلام في الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الأصل في الباب ١ هـ سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليك) أى على أن زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قاله الفعل النائب إلخ^(١) سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بأنه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لأن اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب ١ هـ وهو ظاهر بالنسبة إلى المصدر أما بالنسبة إلى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لأن المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافي جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال أما فعل كالزم واضرب إذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط ، وإما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب إذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَصَّأْ لَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ، كون الذين مبتدأ وتمسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تمسهم الله تمسا ودخلت الفاء في الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج : ١٠] ، ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تمسا لوجود المانع وهو الفاء لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملاً قاله الدماميني . وتعليقه بوجود الفاء أولى من تعليل المعنى بأن اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لأنه لا يتعدى باللام وليست اللام التقوية لأنها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير التفسير فقد رد^(٢) الدماميني دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيداً ورعيًا إياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال في نحو زيداً سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وإن خالفهم في المعنى بناء على تعليقه السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيداً لست مثله أى باينت زهداً (قوله الذى لا يعمل إلخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا في المثال

(١) (قوله النائب إلخ) فيه أن اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نهاية اللهم إلا على بعض الأقوال .

(٢) (قوله ودإخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرده الباب ، فما للمعنى متجهه .

ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وَعَلَقَةً) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حَاصِلَةً بِتَابِعٍ) سببى له جار على متبوع أجنبى منه ، وهو الشاغل نعتاً أو عطفاً نسق بالواو أو عطفاً بيان (كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ) السببى (الْوَاقِعِ) شاغلاً ، فكما تقول زيداً أكرمت أخاه أو محبة فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله فى سببه ، وكذلك تقول زيداً أكرمت رجلاً يحبه ، أو أكرمت عمراً وأخاه أو عمراً أخاه فتكون العلة عمله فى متبوع سببه المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بالعلة الضمير الراجع إلى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى أن وجود الضمير وجود الضمير فى تابع الشاغل كافٍ فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالعامل أو منفصلاً عنه بحرف جر ونحو .

(تفصيلاً) : لو جعلت أخاه من قولك زيداً أكرمت عمراً بدلاً امتنعت المسألة نصبت

واحتزرت مما ينحل فإنه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقاً لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملاً قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلة بين العامل الظاهر إلخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجهاً للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافاً لضميره يحصل بتابع الشاغل الأجنبى لاشتغال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلة بمعنى الارتباط والباء فى قوله تعالى بتابع وبلاسم سببية لأن كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيدكر الشارح وجهاً آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتاً) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع ، وبقي البدل وسيدكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضاً لا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يكون رابطاً للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلاً نعم يرد عليه أن العلة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هذا ضربت الذى تبغضه أو يغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً والذى يحبه أى يحب زيداً وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيداً ضربت رجلاً وعمراً أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطفاً نسق بالواو) أى بشرط أن لا يعاد معه كما فى التسهيل وإلا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الأحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيد ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلة بين زيداً وأكرمت عمله) أى مسبب عمله وفى كلامه إشارة إلى أن فى كلام المصنف حذفاً أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعامل فى نفس الاسم ولا حاجة إلى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلة بين العامل الظاهر إلخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى لية تكرير

أو رفعت ، لأن البديل في نية تكرير العامل فتخلو الأولى عن الرابط . نعم يجوز ذلك إن قلنا إن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، وكذا تمتنع إذا كان العطف بغير الواو لإفادة الواو معنى الجمع ، بخلاف غيرها من حروف العطف .

(خاتمة) : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه ، أو ملابساً لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فإذا زيد قام ، ولتأمر عمرو قعد إذا قدرت ما كافة ، أو بالفاعلية نحو : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، وهلا زيد قام . وقد يكون راجع الابتدائية

العامل) يعني أن عامل البديل فعل مقدر فهو مع البديل جملة أخرى في الحقيقة وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبديل جملة واحدة اعتباراً بظاهر اللفظ . وقال الروداني عامل البديل وإن كان مقدرًا لكنه غير مقصود بالإسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فإن الفعل غير مقصود بالإسناد وعزا الدماميني القول بأن البديل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيويه والمبرد والسيوافي والزحشرى وابن الحاجب ومال إليه (قوله فتخلوا الأولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبراً إن وقعت لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ولا مفسرة لنائب الاسم السابق إن نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير ا هـ دماميني (قوله إذا رفع فعل ضمير اسم) أي على فاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثلين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون إلخ) كالصرح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب المعجم أيضاً الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع بإضمار فعل في نحو إن زيد قام ويترجح في نحو أزيد قام ويجب كونه بالابتداء إلخ ا هـ بتصرف . لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لأن العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لأن الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما . لأننا نقول المنع من العمل لعارض أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله إذا قدرت ما كافة) أما إذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزاً لا واجباً لجواز الإعمال والإلغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لأنه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة إلا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل في نحو إن زيد ضرب بالبناء للسفعول (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقاني أن أداة الشرط إنما تطلب فعلاً رافعاً أو نصباً وكون استجارك تفسيراً لا يتعين لجواز أن يكون نعتاً والتقدير إن وجدت أحداً . وأجاب

على الفاعلية نحو زيد قام ، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائية لعدم تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ، ونحو قام زيد وعمر وقعد ، ونحو : ﴿ أبشر يهدونا ﴾ [التغابن : ٦] ، و ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمر وقعد عنده ، والله أعلم .

[تعدى الفعل ولزومه]

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إلى مفعول به فأكبر ، ويسمى أيضًا واقعًا لوقوعه على المفعول به ، ومجاوزًا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أمران : الأول صحة (أَنْ تَصِلَ هَا) ضمير

يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال . وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد وجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغي أن يراى الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أيسر من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح إن ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحًا وفي نحو قام زيد وعمر وقعد ترجحت الفاعلية طلبًا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو ﴿ أبشر يهدونا ﴾ [التغابن : ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في : ﴿ أنتم تخلقونه ﴾ [الواقعة : ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمر وقعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منها مشكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتغال الثانية على ضمير الاسم السابق .

[تعدى الفعل ولزومه]

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة إسقاط الخافض . والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم . وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الأول إلخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف ، الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة إليه ولا دليل عليه (قوله إن تصل)

راجع إلى (غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ) والثاني : أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نَحْوُ عَمِلَ) فإنك تقول منه : الخير عمله زيد فهو معمول ، بخلاف نحو خرج فإنه لا يقال منه زيد خرج عمره ، ولا هو مخرج بل هو مخرج به أو إليه فلا يتم إلا بالحرف . والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرج زيد ، والضرب ضربه عمرو^(١) .

(تنبيه) : هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها ، والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ، ولعله جعلها من المتعدى نظراً إلى شبهها به ، وربما أطلق على خبرها المفعول (فَالصَّبُّ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذلك المفعول (عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ)

أى ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الأفعال اللازمة للبناء للمفعول لأنها صالحة لذلك بحسب الأصل فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني . والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها . وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس . وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء إذ لا تقبل النفس قمته بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير إلخ) الإضافة بيانية ، وخرج بها هاء السكت فإنها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو تمرّون الديار فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء المصدر (قوله والمعروف أنها) أى في حال نقصانها أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله إلى شبهها به) أى في عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة فتكون أى في الفعل في عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله إن لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم وإلا كان لازماً أو في حكم اللازم كما سيأتى في الخاتمة وكان الأول التنبيه على هذا لأن ما ذكره من عدم نصب المفعول إذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعتراض اللقاني كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدى إلى شيء نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوباً ولا محلاً وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل ومرفوعه منصوب بحسب الأصل بناء على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله إذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا

(١) انظر شرح الألفية لابن جابر في هذا الموضع .

فإن ناب عنه رفعته به كما سلف (وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره : أى ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ، ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل ، وغير واقع ، وغير مجاوز لذلك (وَحُجِّمَ * نُزُوْمُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وهى الطبائع . والمراد بأفعال السجايا ما دل على معنى قائم بالفعل لازم له (كَنَّهُمْ) بكسر الهاء الرجل إذا كشر أكله ، وشجع ، وجبن ، وحسن ، وقبح ، وطال ، وقصر ، وما أشبه ذلك و (كَدَّاهُ) ما وازن (افْعَلَلُ) نحو اقشعر واشمأز ، واطمأن ، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهده الفرج إذا

حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيها ثانيا متعد والحروف زائد . ثالثا : لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفرناه بمعنى فتحه . وفغرفوه بمعنى افتتح . وكتراد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى لل لازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للمقصود المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أى كان كثرة الأكل سجية فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس النهم حركة وسحابة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع . نعم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم ا هـ فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التثليل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه . بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشيء أى كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بالفعل فى الزنة واللاحاق جعل مثل أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة لللاحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بالفعل لزيادة حرف فيه الألف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ايضض (قوله اكوهده) أصله كهده أى أسرع ا هـ فارضى (قوله إذا ارتعد) يعنى لأمه لتزقه (قوله افعلل) أى أصل اللامين . وقوله وما ألحق به عطف على افعلل فيكون المشبه به افعلل أصل اللامين

ارتعد (و) كذا (المضاهي) أى المشابهة فى الوزن افعلنل نحو احرنجم ، يقال احرنجمت الإبل أى اجتمعت ، وما ألحق به وهو وزنًا افعلنل بزيادة إحدى اللامين نحو (أَقْنَسَا) يقال اقنسس البعير إذا امتنع من الانقياد ، وافعلنل نحو احرنبى الديك إذا انتفض للقتال ، واستلقى الرجل إذا نام على ظهره . وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى : أى علا وركب فى قول الراجز :

[٤١٠] قَدْ جَعَلَ الْقَعَسُ يَسْرُلْدِي أَدْفَعُ عَنِّي وَيَقْرُلْدِي

(تنبيهه) : يجوز فى اقنسس أن يكون مفعولًا للمضاهي ، الأولى أن يكون فاعلًا له والمفعول محذوف : أى والمضاهية اقنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم أيضًا لزوم (مَا أَقْنَى) من الأفعال (نَطَافَةٌ أَوْ دَنَسًا) نحو نظف ، وطهر ،

وافعلنل زائد احدهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعلنل والمشباهة الأفعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احر نجم واقنسس وحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعلنل فيكون من المشبه به وحينئذ فإين المشبه فكان الظاهر أن يوقل بدل قوله وما ألحق به والذي شابه افعلنل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهي فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الأخيرين بل تميل الشارح المضاهي افعلنل بنحو احر نجم والمضاهي افعلنل زائد إحدى اللامين بنحو اقنسس والمضاهي افعلنل نحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهي بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ الثلاث فى الوزن وإياك أن تتوهم أن كلام الشارح فى التنبيه يأباه فإن كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الأفعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعلنل) لو قال كافعلنل لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولًا للمضاهي) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقنسى) أى أفاد (قوله نحو نظف إغ) أى بضم العين فيما عدا دنس فإنه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقدر . هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى

ووضوئه ، ودنس ، ونجس ، وقذر (أو عَرَضًا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كمرض وكسل ، ونشط ، وفرح ، وحزن ، ونهم إذا شبع (أو طَاوَعُ الْمُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدُّهُ فَأَمْتَدًا) ودحرجت الشيء فتدحرج . أما مطاوع المتعدى

التي نحتاج إلى بيته (قوله أو عرضا) زاد في المعنى أو لونا كأحر وأخضر وأدم واحمار وسواد أو حلية كدعج وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما ليس إلا على فعل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغذ البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد . ويدخل في التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فإن أخرجهما منه يجعلهما ثابتين أو منزلتين منزلة السابت أشكلا على تعريف أفعال السجاياء أفاده الدنوشى أى لدخولهما فيها مع أنهما متعديان : وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر في تعريف السجاية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الأفعال أفعال السجاياء (قوله كمرض وكسل إلخ) وكلها بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طَاوَعُ إلخ) المطاوعة قبول فعل أثر فاعل آخر يلاقيه اشتياقا ، وإن شئت قلت حصول الأثر من الأول للثاني من التلاقى اشتياقا والقيد الأخير لإخراج نحو ضربته فتألم وقد يتخلف معنى الثاني عن معنى الأول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثاني لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرتة فلا يجوز أن يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لأنه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لأنه حينئذ مثل أضجعتة فنام مما يفضى فيه كثيرا الأول إلى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل أضجعتة فما نام لأن الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزما لها والإجماع على أن تعلم مطاوع علم إثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض في علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عاجلت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرتة فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرتة في صحة المعنى المجازى في النفي دون المعنى الحقيقي فاحفظه . وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معا إلى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور . وزعم أبو على أنهما جاءا لازمين سمع في شعرهم منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان وردّ بأنهما ضرورة وقيل مطاوعان لأهويته وأغويته وضعف بأن انفعل لأفعل شاذ ، وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استصحبته

لأكثر من واحد فإنه متعدد كما مر (وَعَدَ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ، وعجبت منه ، وغضبت عليه (وَأِنْ حُذِفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ) وجوباً وشذ إنقاؤه على جره في قوله :

[٤١١] أَشَارَتْ كَلْبٍ بِالْأَصَابِعِ

أى إلى كلب . وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف (نقلاً) لا قياساً مطرداً ،

فنصحنى ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما في المعنى (قوله وعد لازماً) المراد باللازم ولم بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدى إلى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه إشارة إلى أن الباء والمزة على حد سواء وهو الراجع وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف المزة واعترض بنحو : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] . وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء المزة وبها يصير الفاعل مفعولاً على التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التى هى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار . يس (قوله وشذا بقاؤه إلخ) وبطرد فى رب نحو : وليل كموج البحر (قوله أشارت إلخ) صدره * إذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت إلخ والأصل أشارت إلى كلب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الباء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كلب بالرفع على أنه خير لحذوف أى هى كلب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكتب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً (قوله فإنما يحذف نقلاً) جعل الشارح نقلاً متعلقاً بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعاً لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وإن قال شيخ الإسلام : الوجه رجوعه إليهما معا بقرينة

[شواهد تعدى الفعل ولزومه]

[٤١١] صدره :

* إذا قيل أى الناس شر قبيلة *

قال الفرزدق من قصيدة من الطويل يخاطب بها جريراً . وإذا للظرف فيه معنى الشرط ، وأشارت جوابه ، وأى الناس مبتدأ ، وشر قبيلة خبره والجملة مقول القول . والشاهد فى كلب حيث جاء بالجر وأصله إلى كلب فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصل النصب توسعاً وأراد به رهط جرير وهو كلب بن يربوع بن حنظلة . والأصابع مرفوع بأشارت والباء تتعلق به

وذلك على نوعين : الأول وارد في السعة نحو شكرته ، ونصحته ، وذهبت الشام ، والثاني مخصوص بالضرورة . كقوله :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الذَّهْرَ أَطْعَمَهُ [٤١٢]

وقوله :

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ [٤١٣]

قوله وفي أن وأن يطرد إلخ ولأن الحذف هو اللائق بأن يوصف بكونه سماعيا لأنه متبوع بالنصب ولصحة ما يفيد هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فإنه تابع للحذف ولا يصح ما يفيد وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الأول وارد في السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورد مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد في السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف : ١٦] ، أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع أن وأن قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه في نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فإن ذكر غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ، ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله في شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل إنه منصوب على الظرفية شلوا لأن الظرفية المكانية في المكان المبهم وكذا الخلاف في المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نرا ولو في منصوبه المسموع قاله الروداني (قوله أليت) بفتح التاء أى أقسمت خطابا لملك هجاء الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية

[٤١٢] قاله المتلمس جرير بن عهده المسيح ، وهو من البسيط . أليت أى حلفت على حب العراق ألى لا أطعمه الدهر ، مع أن الحب متمسر يأكله السوس وهو قمل القمح ونحوه . واختلف في حركة التاء فقبل بالضم يخبر عن نفسه . وقيل بالفتح يخاطب به ملك الحيرة . والشاهد في حب العراق حيث حذف منه حرف الجر للضرورة ونصبه . والدهر نصب على الظرف (قوله أطعمه) أى لا أطعمه . فحذف منه حرف لا النافية . والحب مبتدأ والجملة خبره في عمل النصب على الحال .

[٤١٣] البيت بتمامه :

لَدُنْ يَهْزُ الْكَفُّ يَخِيلُ مَقْنُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

قاله ساعدة بن جوية المذلي من قصيدة من الكامل (قوله لدن) خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن بفتح اللام وسكون الدال وفي آخره نون أى ناعم لين . ويروى لذ بمعنى لذيق من اللذة . والباء تعلق يعسل ، والمز مصدر مضاف إلى فاعله ومفعوله محذوف تقديره يهز الكف اباء يعنى الرمح . ويعسل بالعين والسين المهملتين من العسلان وهو اهتزاز الرمح . وأراد بالمثنى ظهر الرمح فيه أى في هزه والكاف للتشبيه وما مصدرية أى كعسلان الثعلب في الطريق . والثعلب فاعل عسل والشاهد في الطريق حيث نصب بتقدير في توسعا إجراء لازم مجرى المتعدى .

أى على حب العراق وفي الطريق (و) حذفه (فى أن وأن يطرُد) قياساً (مع أمن ليس كَقَعِيْثُ أَنْ يَذُوْا) ﴿أو عجبم أن جاءكم ذكر من ربكم﴾ [الأعراف : ٦٣ ، ٦٩] ، ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ [آل عمران : ١٨] ، أى من يدوا أى يعطوا الدية ، ومن جاءكم ، وبأنه ، فإن خيف اللبس امتنع الحذف كما في رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل لأشكال المراد بعد الحرف . وأما قوله تعالى : ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء : ١٢٧] ، فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت ، أو أن الحذف لأجل

عن عدم سكناه . قوله أطعمه بفتح الهمة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما غسل) بالإهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت * لدن بهز الكف يعسل متته * فيه كما غسل ، يصف رجلاً بأنه لدن أن لين والباء في بهز سببية وقوله يعسل متته أى يضطرب ويهتز صدره . وقوله فيه مع هز الكف (قوله وحذفه في أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك إذ منه كما في التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتكم أكراما ونحو : ﴿فلينظر أيها أركى طعاما﴾ [الكهف : ١٩] ، وليت شعري هل قام زيد بما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر في جواب أيها أركى إلخ وليت شعري بجواب هل إلخ حاصل وفي كلام شيخنا والبعض أن الحذف في القسم الأخير واجب وتقدم فيه إعراب آخر ومنه أيضا كما سنبه عليه الشارح نحو جئت كي تكرمنى على جعل كي مصدرية مقدرا قبلهما لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن . وفي الدماميني عن ابن عصفور أن الأخفش الأصغر وابن الطراوة ذهبا في الفعل المتعدي إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار إن تعين الجار وتعين موضوعه لطول الفصل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه : ﴿واختار موسى قومه سبعين رجلا﴾ [الأعراف : ١٥٥] ، قال ابن عصفور : ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى إسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذي في التسهيل عن الأخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل إلى مفعولين (قوله لأشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون إجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شعول اللبس للإجمال وأنه مانع كاللبس وكذا إيراد الآية الآتية مبنى على هذا أيضا لأنها من الإجمال وقد مر غيره مرة أن الحق أن بينهما فرقا وأن الإجمال ليس معيا ما لم يكن المقصود التحيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز إلخ) حاصل الجواب الأول أنه لا إجمال في الآية قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء في المقدّر هل هو في أو عن لأنه لا اختلافهم في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المنى . وحاصل الثاني أن الإجمال مقصود في الآية لعموم الفائدة وإنما يمتنع الإجمال

الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقهرهن . وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين .

(تنبيهان) : الأول إنما اطرده حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة . الثاني اختلفوا في محلها بعد الحذف : فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلها جر تمسكاً بقوله :

[٤١٤] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَيَّةً إِلَى وَلَا ذَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبٌ

إذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو في عند القائلين أن سبب النزول يدل على معنى في فقط وعن عند القائلين إنه يدل على معنى عن فقط وقيل أن القول في شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لم يكن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافي وجود القرينة إذ لا مانع من قيام قرينة في حق كل تناسبه (قوله لأجل الإبهام) أى لأجل قصد المتكلم الإبهام على السامع والبلغاء نقصد الإبهام إذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهمل أى قبهن ومنه ما وراء الخلق الدميم إلا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير في وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما في المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين إذ ليس هذا الجواب عن إيراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا إشكال في تعبيره بأجواب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد أن الموصول الاسمي طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا في الموصول الحرفي من دخول الحرف على الحرف في الظاهر بخلاف الاسمي (قوله فذهب الخليل إلخ) كذا في البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سبويه مكان الخليل والخليل مكان سبويه كما في المغنى والتصريح اهـ وبعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سبويه وأكثر النحويين وجوز سبويه أن يكون المحل جراً فقال بعد ما حكى قول الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولاً قوياً اهـ فليس في كلام سبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهباً له فافهم (قوله تمسكاً بقوله إلخ) أى حيث نجر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت وما زرت ليلى لأن تكون حية ولا لدين أنا طالبا به وإنما زرتها لضرورة نزلت في ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، أى دين عليها قاله الدماميني ويحتمل أنها معنى متعلقة بطالب

[٤١٤] قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل يمدح بها المطلب بن عبد الله الحزومي . المعنى ما زرت ليلى لتكون لى حية ولا لأجل طلب دين لى عليها ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . الشاهد في قوله إن تكون حية حيث حذف حرف الجر منه ، إذ أصله لأن تكون ، وفيه خلاف فادعى الخليل إن محله الجر بدليل عطف قوله ولا دين بالجر عليه أى ولا لأجل دين . ومذهب سبويه إنه النصب وتكون بمعنى كانت والباء في بها بمعنى من تتعلق بطالبا ، وأنا مبتدأ ، وطالبا خبره ، والجملة صفة لدين وقيل الباء بمعنى على كما في : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ .

بحر دين . وذهب سيوييه والقراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس . ومثل إن وأن في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو جئتكم كي تقوم أى لكى تقوم (وَالْأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدى إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبَقُ فَاعِلِي) أى أن سبق الفاعل (مَعْنَى) منهما المفعول معنى (كَمَنْ * مِنْ) قولك (أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ أَلَيْمَنْ) فإن من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ، ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى . ويجوز العدول عن هذا الأصل فيقدم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال أليس نسج اليمن من زاركم (وَقَدْ) (يَلْزَمُ الْأَصْلُ) المذكور (لِمُوجِبِ عَرَى) أى وجد ، وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً ، وكون الثانى محصوراً كما أعطيت زيدا إلا درهماً ، أو ظاهراً والأول ضمير متصل نحو : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر : ١] ، (وَلَزَكُ ذَلِكَ الْأَصْلُ) مانع وجد (حَتَمًا قَدْ يَرَى) أى قد يرى واجباً ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصوراً نحو ما أعطيت الدرهم إلا زيدا ،

(قوله وهو الأقيس) أى الأقوى قياساً لأن قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير أن وأن فإنه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً ، وقائل القول الأول قاس على مجرور رب مع النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا يرب فافعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجب عن البيت بأن جرّ دين بالعطف على توهم اللام (قوله كي المصدرية) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما في المعنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالأصل تقديم زيد لأن الفعل يتعدى إليه بنفسه بخلاف الرجال فإن الفعل قد يصل إليه بالحرف فنقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح يعنى ابن مالك في شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمايينى (قوله من أليس) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على أن اليم للتعظيم أو أن المأمور بالإلباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الأصل) التقليل بالنسبة إلى عدم اللزم (قوله نحو أعطيت زيدا عمراً) توقف سم في جواز تقديمهما مرتين على الفعل وفي جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلمه بعدم اللبس أى والحاصل في الصورة الثانية إجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الأصل امتناع تقديم الثانى على الأول متأخرين معاً عن الفعل أو متقدمين معاً عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والأول ضمير) اعتراضه حفيد الموضح بأنه يجوز تقديم الثانى على الفعل . وأجيب بأن لزوم الأصل إضافي بالنسبة إلى امتناع تقديم الثانى على الأول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجباً) إشارة إلى أن حتماً مفعول

أو ظاهرا والثاني ضميرًا متصلًا نحو الدرهم أعطيته زيدًا ، أو ملتبسًا بضمير الثاني نحو أسكنت الدار بانها . فلو كان الثاني ملتبسًا بضمير الأول كما في نحو أعطيت زيدًا ماله جاز وجاز ، على ما عرف في باب الفاعل .

(قنبيه) : حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة : فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدًا قائمًا ، ووجوبه في نحو ظننت زيدًا عمرًا ، وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها (وَحَذَفَ فَضْلُهُ) وهي المفعول من غير باب ظن (أَجْزَى) اختصارًا أو اقتصارًا (إِنْ لَمْ يَضُرْ) حذفها

ثان ليرى مقدم ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه حال من ضمير يرى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتم أو حالا من ترك على مذهب سيويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما في رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بأن رأى بمعنى اعتقد متعديا إلى واحد كما مر في محله (قوله كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه : انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه ما أعطيت عمرا إلا زيدا إذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فإنه إن قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وإن قدم عمر لأجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعية للبس أى كَأَنَّ يقال ما أعطيت عمرا عبدى إلا زيدا ويظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم إلا مع المحصور فيه كَأَنَّ يقال ما أعطيت إلا زيدا عمرا ، بقى ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أول من قول الروداني الظاهر أنه يعدل عن التركيب المؤدى إلى ذلك فيقال في هذا زوج الجارية أعطيته إياها ، وفيما قبله عمرو وما أعطيته إلا لزيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثاني وجاز تأخيره لأنه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل إلخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدأ والخبر (قوله وهي المفعول من غير باب ظن) لو قال وهي ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكان التخصيص بالمفعول لكون الكرم فيه أما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا لا اقتصارا كما تقدم في قوله * ولا تمز هنا بلا دليل * إلخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا) لا يقال هذا لا يأتى في المفعول به لأن الفعل المتعدي يدل عليه إجمالا فلا يكون حذفه إلا للدليل لأننا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالا ، وبهذا يعلم ما في كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف

كما هو الأصل ، ويكون ذلك لغرض : إما لفظي كتناسب الفواصل نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ونحو : ﴿ إلا تذكرة لمن يخشى ﴾ [طه : ٣] ، وكالإيجاز في نحو : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ [البقرة : ٢٤] ، وإما معنوي كاحتقاره في نحو : ﴿ كتب الله لأغلبن ﴾ [المجادلة : ٢١] ، أى الكافرين ، أو استهجانه كقول عائشة رضى الله عنها : ما رأيت منه ولا رأى منى ، أى العورة . فإن ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سبق جَوَابًا) لسؤال سائل كضربت زيدًا لمن قال من ضربت (أو حُصِرَ) نحو ما ضربت إلا زيدًا . وإنما ضربت زيدًا ، أو حذف عامله نحو إياك والأسد . (فتعبيه) وقوله يضر بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرًا . بمعنى ضر يضر ضرًا قال الله تعالى : ﴿ لا يضركم كيدهم شيئًا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] أى لم يضركم (ويُهْذَفُ النَّاصِبُهَا)

اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ، ورأى البيانين ووافقهم في المعنى أنه لا مفعول له أصلاً . وعبارة المعنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع فيجاء بمصدره مسنداً إليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب ، وتارة يتعلق بالاعلام بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوئ إذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه : ﴿ ربي الذي يحيى ويميت ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ [الضحى : ٣] ، ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولاً ﴾ [الفرقان : ٤١] هـ باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى . اسقاطي (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية . تصريح (قوله لمن يخشى) الأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف وأن المفعول تنزيلاً (قوله وكالإيجاز إلخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الإتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الأغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ما سبق) أى مفعول سبق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب للمفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول في الاشتغال نحو زيداً ضربته وفي التنازع نحو ضربته زيداً وكحذف مفعول أكرمه في نحو جاء الذى أكرمه في داره لأن حذفه يؤهم أن العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد إلخ) قال يس نقلاً عن ابن هشام : ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه في القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب هـ (قوله أى لم يضركم) المناسب لم يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالأصل تقديره في مكانه الأصلي إلا لما منع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأته إذ لا يعمل في الاستفهام ما

أى ناصب الفضلة (إن عَلِمَا) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزاً نحو قالوا خيراً (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء بشرطه ، وما كان مثلاً : نحو الكلاب على البقر ، أى أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى المثل نحو : ﴿ انتهىوا خيراً لكم ﴾ [النساء : ١٧١] .

قبله ونحو : ﴿ وأما ثمود فهديناهم ﴾ [فصلت : ١٧] ، فيمن نصب إذ لا يلي أما فعل ونحو الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد أن قدرته فعلاً لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا ونحو إن خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً أو فعلاً لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلاً لأن خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلاً إذ تلبس الجملة الاسمية بالفعلية . والثاني كتأخير متعلق باء البسطة الشريفة لإفادة الحصر كذا في المغنى وناقش الدماميني التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم وانفراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله ، فالالتباس حاصل بعده أيضاً ، على أن ابن عصفور رجع منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر في باب كان أنك إذا حذفها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر ولو أسقطتم في المثال لم يرجع إلى ذلك . وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد . وقد يقال ابن هشام لا يبنى الحمل على ضمير الشأن متى أمكن غيره ولا يخفى ما في قوله وكونه مبتدأ مؤخرًا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشتراط في حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركني الإسناد وعمدته فلا يستغنى الإسناد عنه حتى يحذف الفضلة (قوله قالوا خيراً) أى أنزل بدليل ماذا أنزل (قوله كما في باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كان من التحذير والإغراء فشرط التحذير أن يكون بإياك نحو إياك والأسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الإغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخطاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما في التصريح والمراد خل الناس جميعاً خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة . وقيل المراد إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشى أن المثل مستعمل في غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعملة فيما وضع له لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه في عدم التغيير (قوله انتهىوا خيراً لكم) أى انتهىوا عن التلث

(خاتمة): يصير المتعدى لازماً أو في حكم اللازم بخمسة أشياء : الأولى التضمين لمعنى لازم . والتضمين اشتراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين نحو : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ [النور : ٦٣] ، أى يخرجون : ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ [الكهف : ٢٨] ، أى تنب أذاعوا به أى تحدثوا ، ﴿ وأصلح لى فى ذريتى ﴾ [الأحقاف : ١٥] ، أى بارك لى . ومنه قول الفرزدق :

واتنوا خيرا لكم (قوله لازماً) بأن ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما في الثاني والثالث . وقوله أو في حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازماً وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما في الأول والرابع والخامس ، فإن المضمن باعتبار دلالة على معنى الفعل للمتعدى متعد ، والضعيف عن العمل متعد في المعنى للمفعول وطالب له ، وكذلك في الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم) بالإضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر في نحو قوله تعالى : ﴿ أحسن لى إذ أخرجنى من السجن ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، فإن تعدية أحسن بالباء لتضمنه معنى لطف والإحسان هو اللطف فالأولى أن يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اعتماد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة إلخ) فيكون اللفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر فيكون مجازاً لا في كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا . وانظر ما علاقة المجاز على هذا ، لا يقال العلاقة الجزئية لأننا نقول الناصر اللقائي في حواشيه على المحلى عن السعد التفتازاني أنه لا بد في اعتبار الجزئية من كون تركيب الكل من الأجزاء حقيقياً لا اعتبارياً كما هنا والأقرب عندي أنه مستعمل في كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها . ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدماميني وغيره أنه مستعمل في حقيقته ومجازه . وهذا هو التضمين النحوى وفي كونه مقيساً خلاف . ونقل أبو حيان في في ارتشافه عن الأكثرين أنه يتقاس . وأما البياني فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تعدى إليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقاً لكونه من حذف العامل للدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه . وقال ابن كمال باشا : الحق أن التضمين البياني هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارىء لأنه يحتاج للبيان وكذا ما بعده إلا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ، أى من تنزيل

[٤١٥] كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا^(١) مِجْنَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِي
أى صرفه بالقتل . ومنه قول الآخر :

ضَمِنْتُ بِرُزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحَنَا

أى تكلفت . وهو كثير جدًا . الثانى التحويل إلى فعل بالضم الغة والتعجب ، نحو
ضرب الرجل ، وفهم ، بمعنى أما أضربه وأفهمه : الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر .
الرابع الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣]
﴿ الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يُرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] ، أو بكونه فرعًا فى العمل نحو :
﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [آل عمران : ٣] ، ﴿ فَعَالٍ لِّمَا يَرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] ،

المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل بفعل الإعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد
ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورًا بـفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى دريتنى . دماينى
(قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعة متعدية صار بالتضمين لازما ،
ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لأن الفعل معه متعد
إلى واحد وصار بالتضمين متعديا إلى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترائى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح
الجيم أى فى أى حالة ترائى باغضا ترسى ، ثم أجاب بقوله وقد قتل الله إلخ أى ذلك فى حال قتل
الله زيادا عنى لأمنى حيثئذ . وقيل : المراد بالجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترائى باغضا محلى لست
قاليا له لأن الله قتل زيادا عنى ، فالاستفهام على هذا إنكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه
معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما
نحن ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل إلى فعل بالضم
لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء فى نحو قتله وطلته على قول سيبويه إن الأصل فعل يفتح
العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حوّل إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم
أن عينه واو كما حوّلوا نحو باع إلى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فإنه هذا التحويل لا يقضى
باللزم أما على قول ابن الحاجب أن الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع
(قوله الضعف عن العمل إلخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى إلى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب
الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر
مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله

[٤١٥] الرجز للفرزدق .

(١) صولبه (قاليا) بالوحدة : أى جعله أعلاه أسفله ، أو لاها إياه على غير الوجه الذى يلبسه عليه الناس .

البروج : ١٦] ، الخامس الضرورة كقوله :
 [٤١٦] تَبَلَّتْ قُؤَاذُكَ فِي أَلْتَامِ خَرِيدَةٍ تَسْقِي الضَّجِجَ بِيَارِدِ بَسَامِ
 ويصير اللازم متعدياً بسبعة أشياء : الأول همزة النقل كما أسلفته . الثاني تضعيف العين
 نحو فرح زيد وفرحت زيداً . وقد جتمعا في قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ
 مَصْدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾ [آل عمران : ٣] ، الثالث المفاعلة تقول
 في جلس زيد ومشى وصار جالست زيداً وماشيته وسأيرته . الرابع استفعل للطلب أو

تبلت بالفوقية فالوحدة أى أصابت . ويقال أتبل بالهمزة ، والخريدة المرأة الحسنة ، والضجيج بمعنى
 المضاجع ، يبارد أى يريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد في قوله يبارد فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه
 فجعله الشاعر لازماً بالنسبة إليه للضرورة ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفى فعلاه بالباء وجوز
 الدمايى أن يكون المراد تسقى الضجيج ريقها بغم بارد ريقه فيكون المفعول محلوفاً والباء للاستعانة
 (قوله ويصير اللام متعدياً) كان عليه أن يقول أو في حكم المتعدى رن السادس والسابع يصيرانه في
 حكم المتعدى لا متعدياً (قوله همزة النقل) قال في المغنى : الحق أن دخولها قياسى في اللازم دون
 المتعدى . وقيل قياسى فيه وفي المتعدى إلى واحد . وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اهـ (قوله كما أسلفته)
 أى في باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى
 فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدي إلى إدغام الهمزة أو الإدغام فيها ، وقُلْ في غيرها من باقى حروف الخلق
 كدنه وبعده كذا في التسهيل وشرحه . قال في المغنى : التضعيف سماعى في اللازم وفي المتعدى لواحد
 ولم يسمع في المتعدى لاثنين . وقيل قياسى في الأولين اهـ .

(ملاحظة) : قال الزمخشري والتسهيل وغيرهما : التضعيف يقتضى التكرار والتهميل بخلاف الهمزة
 وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهزة بدليل : ﴿ لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾ [الفرقان :
 ٣٢] ، والظاهر الأول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق . ثم رأيت في
 الكشف ما يصرح به حيث قال في تفسير هذه الآية نزل هما بمعنى أنزل لا غير كخير بمعنى أخير
 وإلا كان متناقضاً (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به في المعنى أو دلالة على المفاعلة
 أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المستق منها سهو عن كون المعلوم والأشياء التى يصير بها
 اللازم متعدياً لا الأفعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على
 استفعل كما عبر به في المغنى والشارح في الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للضرورة

النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسن زيدا ، واستقبحت الظلم . وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب . ومنه قوله :
أستغفر الله ذنبا لست أحصيه

وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة . الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه أى غلبته في الكرم . السادس التضمين نحو : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، أى لا تنووا لأن عزم لا يتعد إلا بعلى : تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا . ومنه رُحِبْتُمْ الطاعة ، وطلع بشر اليمن : أى وسعتمكم وبلغ اليمن . السابع إسقاط الجار توسعا نحو : ﴿ أعجلهم أمر ربكم ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، أى عن أمره ، ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ [التوبة : ٥] أى عليه . وقوله :

فإنه لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسن زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصار بنقلهما إلى استفعل متعدين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه . ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر وأما همزة النقل فتنتقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رنح الباب وأرنجه أى أغلقه لأن همزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته إلخ) الأصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل إلى التعدى لائتين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم في باب لا : إن هذا على معنى من ا هـ وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقله للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنين ويجوز أن لا تكون إذ لا يلزم من وجودهما نقله إليه كما أشار إليه الشارح بقدر فما هنا مبنى على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما في باب لا مبنى على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير إليه قول الشارح وإنما جاز إلخ فلا تنافي فتأمل . ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال في المعنى : ويختص التضمين عن بقية المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر همزة قصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلوكم نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك . وعدى أخير وخير وحديث وأنبا ونبا إلى ثلاثة تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجاء نحو : ﴿ أنبئهم بأسمائهم فلما أنبئهم بأسمائهم ﴾ ﴿ يتولى يعلم ﴾ ا هـ (قوله رُحِبْتُمْ الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فهما ، قال في المعنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين إلى

[٤١٧] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلْبُ

أى فى الطريق . وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافاً للفارسى فى الأول ، وابن الطراوة فى الثانى لعدم الإيهام . والله أعلم :

[التَّنَازُعُ فى العَمَلِ]

وإنَّ عامِلانِ فأكثر (أَقْضَيَا) أى طلبا (فى اسم عَمَلٍ) متفقاً أو مختلفاً (قوله قَبْلُ) أى

المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثلب) قال الفارضى فى إسناد العسلان إلى الثلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى الزهر (قوله لعدم الإيهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سبأنى وإنما كان الإيهام معدوماً لأن المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق . قاله فى المغنى .

[التَّنَازُعُ فى العَمَلِ]

التنازع لغة التجاذب^(١) واصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى . غزى (قوله إن عاملان) أى مذكوران كما صرح به فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه الرودائى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بأن^(٢) الجواب على سنن السؤال ، وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الأول وعمل الثانى فى ضميرها محذوفاً فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحيثئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الأوائل على الأواخر أو العكس لا من باب التنازع فأعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ، ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعطف مطلقاً^(٣) قال فى المغنى أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجن : ٧] اهـ وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جواباً للأول جواب السؤال أو الشرط نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ﴿ أَتَوَلَّى أَعْرَافًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوباً على ما ذهب إليه جماعة من أنه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَاقُولُ سَفِينًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ [الجن : ٤] ، لاحتمال عمل كان فى ضمير الشأن فلا تكون متوجهة إلى سفينها ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشأن وهذا هو الأظهر وإن استظهر الدمامينى الأول . نعم لا تنازع فى قام أظن زيد . لا على الأول لعدم

[٤١٧] البيت من الكامل .

(١) (قوله التجاذب) أى بالكلام . وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين إلخ .

(٢) (قوله بأن إلخ) أى لمطابقة الفرع لأصله إلا لدواع ولا دعى هنا يقال إذا لم يكن فى الجواب كقولك زيدا منكراً أو متعجباً بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله بطرد الباب .

(٣) (قوله مطلقاً) نقل لى لكنت أن شرطه أن لا يكون أحدهما مفروفاً بـ لا أو بل .

حال كونهما قبل ذلك الاسم (فَلْيَلَوَّاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) اتفاقاً والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ [٤١٨]

إذ الثاني تأكيد ، وإلا فسد اللفظ إذ حقه حينئذ أن يقول أتاكَ أتك أو أتك أتاكَ ، ومن نحو :

وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها إلى زيد ، ولا على الثاني لأنها إذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة إليه تعين إعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد إنما قام وقعد هو ، ونحو ما ضربت وأكرمت إلا إياك ، ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخيرين . وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد أنه الظاهر خلافاً لقول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقاً) أى ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا . إذا اتفاقاً في طلب المرفوع كما سيأتى (قوله أتاكَ أتاكَ اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لأن كتابتهما بلا ياء نص في أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ومفعول احبس محذوف احبس نفسك كما قاله العيني (قوله إذ الثاني تأكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلاً قال المرادى في شرح التسهيل : ويحتمل قوله أتاكَ أتاكَ أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفرداً كما حكى سيويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت ؛ وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله : * فهيات هيات العقيق وأهله * قال : لرتفع العقيق بهيات الثانية وأضمرت في الأولى أو بالأولى وأضمرت في الثانية . وأجاز ابن أبي الربيع في نحو قام زيد أن يكون زيد فاعلاً بالثاني وأضمر في الأول وأن يكون فاعلاً بالأول والثاني تأكيد لا فاعل له ، وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل لهما لكونهما شيئاً واحداً في اللفظ والمعنى فكان العامل واحد هـ مع زيادة من الدماميني (قوله وإلا فسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله وإلا فسد المعنى) أى المعنى المراد إذ المعنى المراد كفاً في إطل ومعنى فساده إفادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لأنه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفاً على كفاً

[شواهد التنازع في العمل]

[٤١٨] البيت بتمامه :

فَأَيْسَرَ إِلَى أَهْنِ النَّجَاءِ يَنْفَلِسُ أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحْقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ
هو من الطويل . الفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف : أى فأين تنهب . والنجاء بالمد الاسراع مبتدأ أو خبره
إلى أين مقدماً والشاهد في أتاكَ أتاكَ اللاحقون فإنهما عاملان في اللفظ ولكن الثاني منهما لا يقتضى إلا التأكيد ، إذ لو كان عاملاً
لقليل أتوك أتاكَ أو أتوك أتوك والنون في اللاحقون سقطت بالإضافة إلى كاف الخطاب ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

[٤١٩] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

فإن الثاني لم يطلب قليل ، وإلا فسد المعنى ، إذ المراد كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك ، ويكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فللقصور العلة لأن ذلك يقتضى أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما

ليحصل الربط المعبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفي إثبات والحال أنه نفاه أولا بقوله : * ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفي كما عرف والسعي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فلم من ذلك أن تجوز بعض النحاة كون البيت من التنازع إذا جعلت الواو استثنائية غير مسلم لفوات الربط المعبر هنا إذا جعلت الواو استثنائية أفاده الفارضى وصاحب المغنى . وقال الكوفيون والفارسي أن البيت من التنازع وإعمال الأول ووجهه جماعة منه ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فإنك لو قلت لو دعوته أجنبي غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ونظر فيه في المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده إلا أن يقال هذا أغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على المحذوف قوله :

ولكننا أسمى لجد موئسل وقد يدرك الجند المؤئل أمشال
هذا ولا يخفى أما ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فبإقحام ما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه إلا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لأن كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لأن يعمل فيه لأن الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا في اسم عمل (قوله فللقصور العلة) أى أفهامها ما لا يصح .

[٤١٩] قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي . وصدره :

* فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ *

وهو من قصيدة من الطويل (قوله كفاني) جواب لو . الشاهد فيه وفي لم أطلب حيث تنازعا في قليل . قالت الكوفية : اعمل الأول مع إمكان أعمال الثاني من غير ضرورة مع ارتكاب أمر محذور وهو حذف المفعول من الثاني فدل ذلك على أن أعمال الأول أولى . وأجيب بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى لأن كفاية المال منتفية بانتفاء سعيه لأدنى معيشة بناء على أن لو التي هي لامتناع الثاني لا امتناع الأول إذا دخلت على المنى يصير شيئا مثبتا والعكس بالعكس . وهذا يقتضى أن لا يكون طالبا لقليل من المال . وقوله ولم أطلب على تقدير كونه ما وجه إليه الأول يقتضى أن يكون طالبا له بناء على أن ما هو معطوف على جواب لو حكمه حكم ذلك الجواب فيكون . طالبا له وغير طالب ، وإنه يمتنع ، فإذا تعذر توجهه إلى قليل يكون مفعوله محذوفا وهو ملك أو مجد . فانهم .

إذا طلبا نصبا وعاملان في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا ، وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة .

(تنبيهات) : الأول مراده بالعاملين فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو اسم وفعل كذلك : فالأول نحو : ﴿ آتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، والثاني كقوله :

[٤٢٠] عَهَدْتُ مُفِيئًا مُفِيئًا مِّنْ أَجْرَتِهِ

والثالث نحو : ﴿ هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ [الحاقة : ١٩] ، وقوله :

وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل النزاع إذا طلبا نصبا كما في زيد اضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه النزاع لأخذ الأول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثاني طلبه كما قاله بعضهم ، أو لأنه يلزم عليه تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع في غير الحمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا إنما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلا يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضوي كما هو صريح عبارته لظاهرها وإن زعمه البعض إلى جواز النزاع في المتقدم المنصوب وأجازه الفارسي في المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض أن ثم قولاً بجواز النزاع في المتقدم ولو مرفوعاً مع كونها في غاية البعد تحتاج إلى سند فإن كان سنده فيها عبارة التوضيح لإيهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف في المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى في العمل لا في التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر : * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفي شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اهـ ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتوني أفرغ عليه قطرا) فاعمل الثاني ونوى الضمير في الأول وإنما حذفه لكونه فضلا يجب حذفه عند إهمال الأول كما سيأتي (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وناء الخطاب (قوله هاء اقرؤا كتابيه) هاء اسم فاعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع والأصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي إعراب القرآن للسمين زعم القتيبي أن الحمزة بدل من الكاف فإن عني أنها تحمل محلها فصحيح وإن عني البدل الصناعي فليس

[٤٢٠] تمامه : * فَلَمْ أَلْعَدْ إِلَّا قِتَاعَكَ مَوْتَلَا *

هو من الطويل . عهدت مجهول من العهد : بمعنى معرفة الشيء على ما كان عليه ، والشاهد في مفنيان من الإغاة . ومفنيان من الاغناء ، فإنهما حالان تنازعا في من أجرته من أجاره من فلان إذ أنقذه ، والقاء للتعليل : أى فلأجل ذلك لم أتخذ موتلا أى ملجأ إلا فتاة أى جوارك وقربك والمستثنى منصوب لأنه من غير موجب .

[٤٢١] لَقِيتُ وَلَمْ أُنْكَلْ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره .
وعن المبرد إجازته في فعل التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدًا ، وأحسن به وأجمل بعمرو

بصحيح ١ هـ (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعًا بكسر الميم الأول اسم رجل (قوله
ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الإضمار في المتنازعين إذ الحروف لا يضر
فيها وعندى فيه لأن المراد بالإضمار في هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذف كما في ضربت
وضربنى زيد وهذا يتأتى في الحروف كما في : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ [المزمل : ٢٠] ،
وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه : وقالوا في لعل وعسى زيد أن يخرج
أنه من على إعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة . وقالوا
لو أعمل الأول لقبل لعل وعسى زيدًا خارج وليس بواضح إذ لا يقال عسى زيد خارجًا وهذا أيضا
يستلزم حذف منصوب عسى ١ هـ قال اللدائمي : وانظر من الذى قال هذا من النحاة فإن المعروف
من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب إذا أعمل الأول أن يقال خارج مع أن خبر
لعل يقتضى بأن كثيرا ، وانظر أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر : * يا أبتا
علك أو عساكا * وقد وقع في المسائل الدمشقيات الدائرة بين أى على الفارسي وأنى الفتح بن جنى
ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف ١ هـ . قال يس : وأما فإن لم تفعلوا فالعامل لم ، ولم
والفعل في محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) أى فعلين جامدين . وقوله ولا جامد أى فعل جامد
فلا يرد هاؤم اقربوا كتابيه ولا البيت . قال الروداني : ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد لأنه حينئذ
يلزم الفصل بين الجامد ومعموله أما لو تأخر فلا مانع إذ لا فصل سواء أعملت الأول أو الثانى نحو
أعجبني ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد إجازته في فعل التعجب) أى سواء أعملت الثانى أو الأول
ويختص الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتناع الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ،
ورجح هذا القول الرضى . مع (قوله نحو ما أحسن إلخ) هذا في إعمال الثانى وتقول على إعمال
الأول ما أحسن وأجمله زيدًا وأحسن وأجمل به بعمرو ، وإنما جيء على إعمال الثانى مع الأول المهمل

[٤٢١] قاله المزار الأسدى . وصدره : * لقد غلثت أولى المغيرة أنى *

وهو من قصيدة من الطويل : أى الخيل المغيرة ولقيت خير أن . وروى لحقت . وعند الزخشرى كررت . وعند
البعلى ضربت . ولم أنكل عطف على لقيت . أى ولم أعجز ويروى بالفاء والشاهد في لقيت وعن الضرب حيث تنازعا
في قوله مسمعًا بكسر الأول اسم رجل . فالأول فعل والثانى اسم وعكسه نحو قوله تعالى : ﴿ هاؤم اقربوا كتابيه ﴾
وفيه شاهد آخر لم يورد له وهو نصب المصدر المعرف باللام . فانهم .

واختاره في التسهيل . الثاني قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين . وقد يتعدد التنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » وقول الشاعر :

[٤٢٢] طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيْتَنِي قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ الْتَدَى عِنْدَ سَائِبِ

الثالث اشترط في التسهيل في التنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قام وقعد أخوه . وقوله :

[٤٢٣] وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَتِهَا

بالضمير المجرور بالبناء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين أنه فضلة (قوله واختاره في التسهيل) شرط في شرحه للجواز إعمال الثاني تخلصاً من الفصل المذكور . دمايني (قوله من ذلك) أى ما تعدد فيه التنازع وهى الأفعال الثلاثة والتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثاً وثلاثين وأعمل الأخير إذ لو أعمل الأول لأضمر عقب الثاني والثالث فيه إياها ولو أعمل الثاني لأضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقاً كما اختاره في التسهيل قاله سم (قوله طلبت إطلع) التنازع طلبت وأدرك وأبغ والتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أى للزوم إسناد أحدهما إلى السببي والآخر ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطته بالمتبداً . واعتراض بأنه يكفى في الربط رفعه لضمير السببي المضاف إلى ضمير المتبداً كما اكتفى المصنف تبعاً للأخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالمتبداً في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة : ٢٣٤] ، أى أزواجهن وبأن الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأمنت أخاه ، مع أن التنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد أكرمه وأحسن إليه أخوه مع أن التنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المتبداً مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعاً أو منصوباً ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعاً كان السببي أو منصوباً وكوجود ضمير المتبداً مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتداً) أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما لأن

[٤٢٢] البيت للحماسة وهو من الطويل .

* قَضَى كُلُّ ذِي ذَنْبٍ لَوْفَى غَرِيمَةٍ *

[٤٢٣] صدره :

قاله كثير من قصيدة من الطويل . وكل ذي دين فاعل قضى . وفوفى عطف عليه ، وغريمه مفعول وفى . واحتجت به البصرية على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع ، فإن قضى ووفى تنازعا في غريمه وإعمال الثاني ، إذ لو أعمل الأول لقبل فوفاه وكذا غريمها للعامل الثاني ، وهو معنى من التعنية وهو الأسر ، إذ لو كان الممطول من المطل وهو التسوية لقبل معنى هو لأنه حيثئذ صفة جرت على غير من هى له وهو الغريم . وأجيب بأن معنى لو أعمل لكان ممطول جارياً على عزة لفظاً وهو الممطول ، وكان حقه أن يبرز الضمير فيقال ممطول هو وإنما لم يبرز لأنه إضمار على شريطة التفسير إذ الأصل ممطول غريمها فحذف اعتماداً على التفسير بعده وكأنه لم يجر على غير من هو له لذكر الفاعل بعده (قوله وعزة) مبتداً ، وغريمها مبتداً ثان ، وممطول معنى خبره ، والمبتداً الثاني مع خبره خبر المبتداً الأول . وقيل ممطول خبره ومعنى حال منه فالصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة . والتقدير وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى ، فعلى هذا لا تنازع فيه ، وهو محل الشاهد لأنه لا تنازع فيه بالتوجيه المذكور

معمول على أن السببي مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع (وَالثَّانِي) من المتنازعين (أُولَى) بالعمل من الأول (عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ) لقربه (وَالْأَخْتَارَ عَكْسًا) من هذا وهو أن الأول أولى لسبقه (غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ) أى غير البصريين وهم الكوفيون ، مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما .

الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة في المثال خبر المبتدأ الأول ويلزم على هذا الإعراب بالنسبة إلى المثال أى زيد إن لم تقدم الخبر الفعلي على المبتدأ والجمهور على منعه وقول البعض يلزم تقديم معمول الخبر الفعلي سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ، ومن الغير كون ممتول خبراً ومعنى حال من غريمها ، وغريمها نائب فاعل ممتول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بأنك إذا عملت الأول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح : الوجه امتناع التنازع في السببي مطلقاً (قوله كما مر) كان الأول حذفه لأنه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة لقربه) قال يس : ولو كان أضعف من الأول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعللة المذكورة وعللت أيضاً أولوية الثاني بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو أن الأول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقته للعللة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ، وعمل الخلاف ما لم يوجد مرجح لأحدهما ففى بل نحو ضربت بل أكرمت عمراً يجب إعمال الثاني وبالعكس في لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله في النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضاً أولوية الأول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن أعمل الثاني أضمر في الأول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين ، أو حذف الضمير من الأول إن أعمل الثاني وحذف من الأول ضمير الرفع كما هو الكسائي . أو عمل العاملين في معمول واحد إن اتفق العاملان في طلب المرفوع ، وتأخير ضمير الأول إن اختلفا كما هو رأى القراء كما سيأتى في الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمة وفسره الغزى بالجماعة القوية ، لكن في القاموس الأسرة بالضم الدرع الحصينة ، ومن الرجل الرهط الأدنون (قوله على جواز إعمال كل منهما) أى إذا لم يستلزم إعمال الثاني أن يضم في الأول ضمير رفع فإن الكوفيين يمنونه كما

(تنبية) : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها . ومن إعمال الأول قوله :

[٤٢٤] كَسَاكَ وَلَمْ تَسْكُكْ فَاشْكُرْ لَهُ أَلَمْ يَعْطِكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ
ومن إعمال الثالث قوله :

[٤٢٥] جِئْتُ ثُمَّ خَالِفَ وَقَفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لِمَنْ أَجَارُوا ذُوو عِزٍّ بِلَا هَوْنٍ
(وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلُ) منها وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه في المعنى (فِي ضَمِيرٍ مَا * تَنَازَعَاهُ وَالتَّرَمُّ) في ذلك (مَا أَتَرَمَّا) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة . في ذلك كان الأول هو المهمل (كَيْحَسْبَانِ وَيُسَيُّ أَبْنَاكَ) أم الثاني (و) ذلك نحو (قَدْ بَقِيَ وَأَعْتَدْنَا عَبْدًا كَا) وهذا المثال الثاني متفق على جوازه ، والأول منعه الكوفيون لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا

سياق فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن إعمال الأول) أي بدليل الإضمار في الثاني والثالث (قوله ومن إعمال الثالث) أي بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الأولين ولم يمثل لأعمال الثاني لأنه لم يحفظ إعماله في كلام العرب كما قاله المرادى (قوله في ذلك) أي في حال إعمال المهمل في الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل أن هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ذكر ، وسيدكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام في الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث وإلا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كَيْحَسْبَانِ) إلخ المثالان من تنازع الوصفين قولك أقامهما وذهب الزيدان ، أقام وذهب هما الزيدان ، وأقام أنتما ، وذهب أنتما وأقام وذهب أنتما أنتما ، فأنما الأول في المثال الأخير مضر الثاني المهمل وأنتما الثان فاعل الأول المعمل وبعبارة المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المعنى (قوله وهذا المثال الثاني) متفق على جوازه قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتي عن الفراء من إعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ ويجب بما قدمناه من أن المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والأول منعه الكوفيون) أي من حيث اشتتاله على إضمار ضمير الرفع في الأول قبل الذكر لا من حيث إعماله على إعمال

[٤٢٤] البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو من الطويل

[٤٢٥] البيت من البسيط .

الباب فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكاً بظاهر قوله :

[٤٢٦] تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ قَبَذَتْ تَبْلُهُمْ وَكَلَبَتْ^(١)

وقال الفراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ، نحو يحسن ويسىء ابناكا ، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا نحو ضربني وضربت زيدًا هو . والمعتمد ما عليه

الثاني بدليل كلامه بعد ، فلا ينافي في هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز إعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أي لفظاً ورتبة (قوله فذهب الكسائي إلخ) تفصيل لحذف أى واختلفوا في كيفية إعمال مع طلب الأول الرفع . قيل : ما وقع فيه أشنع مما فر منه لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدتين باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها قاله يس (قوله تمسكاً بظاهر قوله تعفّق) أي استتر . وضبطه الشارح في شرحه على التوضيح بالغين المعجمة ، وفي التصريح أنه بالغين المهملة بالأرطى شجر ، لها أى للبقرة الوحشية ، فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت ، والنبل السهام ، وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ، ووجه التمسك به أنه لم يضمم في واحد من تعفّق وأراد فلم يقل تعفّقوا على إعمال الثاني ولا أرادوها على إعمال الأول وإنما قال بظاهر لا مكان تأويله بما سيأتي في الشرح (قوله في طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد إليه عبارة ونصها وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لجمععهما كما في زيد وعمر وقائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاعمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا ضمما) أي على أحد نقلين عنه ، ونقل عنه أنه يجوز الإضمار مؤخرًا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرًا) أي إن كان الأول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فإن كان الأول الطالب للمنصوب فإن أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وإن أعملته فلا إضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء إذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب إعمال الأول حيثئذ كما في الجمع (قوله نحو ضربني وضربت زيدًا هو) فهو فاعل ضربني

(١) يصح عطف كلب على رجال . وفاعل ، بذت ، يعود على البقرة الوحشية . ومعنى بذت : سبقت وغلبت ، وعلى هذا يكون نبلهم منصوبا .

يعنى لسرعة البقرة الوحشية سبقت نبل الصائد . وهو أقوى في المعنى .

[٤٢٦] قاله علقمة بن عبيد . وهو من قصيدة طويلة من الطويل بل يمدح بها الحارث بن جبلة الفسائي . الشاهد في تعفّق أي استتر وأرادها حيث تنازعا في رجال . واحتج به الكسائي على وجوب حذف الفاعل لأنه أعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقليل تعفّق بالأرطى رجال ثم أرادوها لأنها عائد على جمع فيجب كونه على وفق الظاهر ، ولو أعمل الثاني لأبرز الضمير في تعفّق على وفق الظاهر لأنه ضمير جمع فعدم الإبراز دليل على حذف الفاعل . وأجيب بأنه يجوز أن لا يبرز الضمير المرفوع وإن لم يكن مفردا على مذهب البصرية بل ينوي مفردا في الأحوال كلها ، فتقول ضربني وضربت الزيدتين ، كأنك قلت ضربني من ثم فعل هذا كأنه قال تعفّق من ثم ، ولهذا قال سيويه أفرد وهو يريد الجمع ، والأرطى من الأشجار التي يذبح بها واحدها رطاة . والشمير في ما وأرادها للبقرة (قوله فبذت) بالباء المحوطة والذال المعجمة أي غلبت ونبلهم فاعله وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد . ويروى تعفّق بضم القاف يعنى البقرة أي تلوذ بالأرطى فيكون الفاعل فيه مضمرًا ، وأصله تعفّق فحذف إحدى التائين .

البصريون وهو ما سبق لأن العمدة يمتنع حذفها ، لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء غير هذا الباب نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً ، وقد سمع أيضاً في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيويه من قول بعضهم : ضربوني وضربت قومك . ومنه قوله :

[٤٢٧] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

لا توكيد لمستتر في الفعل لأنه يمنع أن فيه ضميراً مستتراً كما مر (قوله والمحمّد ما عليه البصريون) أى من وجوب إضمار ضمير الرفع في الأول عند إعمال الثاني (قوله لأن العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقائي هذا الدليل بأنه لا يفيد وجوب الإضمار بخصوصه بل هو أو الإظهار ، ويمكن أن يجاب بأنه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الإظهار وقد يقال التكرار لا يقتضى منع الإظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولأن الإضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثال فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب . وبحث فيه اللقائي أيضاً بأن جواز الإضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض إيراد الشيء مجملاً الشيء ثم مفصلاً ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضاً الإجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترقى من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب على الإضمار قبل الذكر في غيره إلى سماعه في هذا الباب فكأنه قال علي أنه قد سمع إلخ أى سمع كثيراً نظماً ونثراً وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضاً كما في قوله تعفّق إلخ على أن ما استدلل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده بـ (قوله وكمتا) أى ترى خيلاً كمتا جمع أكرمت من الكمّة وهي حمرة تضرب إلى سواد مذمّة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب أى جعلته شعاراً ولباساً لها . والمذهب بضم الميم الممّوه بالمذهب ووجه الاستشهاد أنه أعمل الثاني وأضمر في الأول ضميره قبل الذكر ، لكن هذا البيت لا يحتاج به على الكسائي لأن الضمير في الأول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى مخلوه منه ويحتج به على الرفاء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخراً (قوله لاحتمال أفراد ضمير الجمع) أى على تأوله بمن ذكر كما

[٤٢٧] هو من الطويل . الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ، وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الاخلاء جمع خليل ، وقد أعمل الثاني وأضمر الفاعل على شريطة التفسير وهو مذهب البصرية والرفاء ، ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر وهو حجة عليهم ، وهو في الباب ثابت عن العرب ، حكى سيويه ضربوني وضربت قومك ، ومهمّل خبراً من الأهمال وهو الترك .

وقوله :

[٤٢٨] هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْغَايَاتِ إِلَى أَنْ هِنْتُ فَالصَّرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

وقوله :

[٤٢٩] وَكُنَّا مُدْمَاةً كَأَنَّ مَوْتَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَامْتَشَعَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال أفراد ضمير الجمع . وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول ضربني وضربت الزيد ، كأنك قلت ضربني من ، على ما لا ينفي (وَلَا تَجِي مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا * بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ زَفْعٌ) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً) أى جعل أهلاً (بَلْ حَذَفَهُ أَلْزَمَ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَجَبٍ) في الأصل لأنه حيث لا حجة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر فتقول وضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتي عمرو .

سيشير إليه أو تأوله بالجمع واعتراض بأن الأفراد قبيح كما مر عن الدماميني فيكيف ينفي عن الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمراً جائزاً ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل ، وقد روى كما في العيني تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفته منه إحدى التائين مسنداً إلى ضمير الرجال لأنهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حيث قد وقول العيني ومن تبعه كال بعض الضمير على هذه الرواية راجع إلى البقرة لا يلام قوله لها إلا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الأفراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الأحوال كلها أى إسناده الفعل إلى الواحد والتائين والجماعة لكن الأفراد في التائين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظاً أو محلاً) مراده بالمنصوب لفظاً ما يصل إليه العامل بنفسه وبالنصوب محلاً ما يصل إليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن إعراب المضمرات على دائماً لبنائها (قوله أو هلاً) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأهلك أى جعلك أهلاً (قوله بل حذفه الزم) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه إلخ كما سيتضح (قوله إن يكون غير محير) حذف في الوضعين جواب أن التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة إلى إضمارها) أى لفظاً فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً

[٤٢٨] هو من البسيط . الشاهد في هويتني وهويت حيث تنازعا في الغائيات ، فاعمل الثاني وأضمر في الأول . وهو جمع غانية بالغين المعجمة وهي المرأة التي تستغنى بجمالها عن الخلق . وإن مصلرية والتقدير إلى شيبوتي . فانصرفت عطف على أن شبت ، وآمال فاعله جمع أمل وهو الرجا .

[٤٢٩] قاله طفيل بن عوف الغنوي من قصيدة من الطويل في وصف خباء وخيل . وكما عطف على قوله :

وَلَيْسَ رِبَاطُ الْخَيْلِ كُلِّ مَطْهَرٍ وَخَيْلٌ كَثِيرٌ حَانَ الْخُضَى الْقَاوِبِ

أى ترى فينا رباط الخيل وترى كمتا جمع أكمت ، وليس بجمع كميته من الكمية وهي حمرة تضرب إلى السواد ، وأراد بالمدمات شديدة الحمرة مثل الدم . والمتون جمع متن وهو الظاهر والشاهد في جرى واستشعرت حيث توجهها إلى معمول واحد ظاهر بعدها وهو قوله لون مذهب ، بناء على أن مذهب البصرية أعمال الأقرب وإضمار الفاعل في الأسبق تقديره جرى هو أى سال ، ومعنى استشعرت جعلت شعارها وهو علامتهم في الحرب كذا قيل . والصحيح جعلت شعاراً ولياساً . والمذهب للموه بالذهب تقديره لون شيء مذهب . وقيل المذهب اسم من أسماء الذهب ، فعلى هذا لا تقدير . فافهم .

ولا يجوز ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومر بي عمرو . وأما قوله :

[٤٣٠] إذا كنت ترضيه وترضيك صاحب

فضرورة (وأحرقه إن يكن هو الخبز) لأنه منصوب فلا يضمن قبل الذكر ، وعمدة في الأصل فلا يحذف ، فتقول كنت وكان زيد قائماً ، إياه وظننت زيداً عالماً إياه . أما امتناع الإضمار مقدماً فادعى الشارح الاتفاق عليه في دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالمرفوع . وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقاً مقدماً ، واحتج له وهو أيضاً كلام ظاهر كلام التسهيل . وأما الحذف فمنه البصريون وأجازوه الكوفيون لأنه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

به (قوله وأخبرته) أي أذكره مؤخراً فكلامه متضمن لشئيين ، ولهذا علل الشارح الأمرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الأصل فلا يحذف) يرد عليه أن خبر كان ومفعول ظن يجوز حذفها للدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الإضمار مقدماً كما قد يتوهم من عبارة الشارح ، وزاد في التوضيح رابعا وهو الإظهار (قوله أحدها جوازه) أي الإضمار للمنصوب مقدماً كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيرها وهو ما في النظم ، ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل إلى جواز إلخ) وقضيته تجوز إضماره مؤخراً بالأولى سم (قوله مطلقاً) أي عمدة كان في الأصل أو فضلة (قوله واحتج له) أي بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازوه الكوفيون) نقل المصريح عن أبي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت إفراداً وتذكيراً وفروعهما وإلا لم يجوز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين ، فلا بد أن يقول إياه متقدماً أو متأخراً ولا ينافي هذا ما سيأتي من وجوب الإظهار إذا لم يطابق الضمير المفسر وإن زعمه سم لأن ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الإظهار حينئذ (قوله لأنه مدلول بالمفسر) أي وحذف المفعول للدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الإضمار قبل الذكر) أي إذا أضمر مقدماً كما مال إليه في شرح الكافية ومن الفصل أي بين العامل الأول المهمل ومعموله إذا أضمر مؤخراً كما قال به هنا (قوله

[٤٣٠] تمامه : * جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود *

وأبلغ أحاديث الوشاة فقلنا يُحاول وأشر غير إفساد ذي عهد
هما من الطويل . الشاهد في ترضيه حيث أضمر فيه ضمير المفعول ، وأعمل يرضيك لما تنازعاني صاحب ، وكان القياس حذفه كما في ضربت وضربني زيد ، وهو عند الجمهور ضرورة (قوله جهاراً) أي عياناً نصب بتقدير في الغاء في فكن جواب إذا ، وأحفظ خير كن ، والود بالضم الحبة ، وفي الغيب حال من صاحب ، وألغ أمر من الالفاء ، وأحاديث الوشاة مفعوله ، وهو جمع وأشر كالقضاة جمع قاض : من وشى يشي وشاية إذا تم عليه . وقوله قلنا جواب الأمر فلذلك أتى بالفاء . وقل فعل دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشي غير إفساد العهد . يقال حاولت الشيء إذا أردته . وأراد بالمهد ما عليه المتحابان من المودة والقيام بموجباتها .

(تنبيهات): الأولى اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو :
 ضربني وضربته زيد ، ومربي وممرت بهما أخواك لدخوله تحت قوله :
 * وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعا . ولم يخرج منه قوله :
 [٤٣١] إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِ تَحُلْ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلْ
 وأنه يجوز حذفه لفهوم قوله والتزم ما التزم ، وهذا لم يلتزم ذكره لأنه فضلة . ومنه
 قوله :

[٤٣٢] بِعُكَاظٍ يُعْشَى الْقَاطِرُ سَنَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاعَةَ

إذا هي) أى المرأة والأراكة واحدة الأراك تنحل بالبناء للمجهول ، والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد
 أى اختير ، لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب إذا ، والإسحل بكسر
 الهزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل يتخذ منه أيضا السواك كذا
 فى المعنى . والذى فى القاموس والصحيح : الإسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ
 القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب إلى قولهم بالكسر . والشاهد فى تنحل واستاكت حيث تنازعا عودا
 سحل فأعمل الأول وأضمر فى الثانى ضمير عودا سحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت فى الجاهلية تجتمع
 فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاطون أى يتفاحرون ويتناشدون الشعر . قال فى الصحيح بناحية مكة شهرا ،
 وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمر عشرين يوما والباء فى بعكاظ
 ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل
 بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح . والشاهد فى يعشى ولحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الأول

[٤٣١] قاله عمر بن أبى ربيعة فيما زعمه الزمخشري وشرح الكتاب . وقال النحاس : قال الأصمعى قاله طليل الغنوى ونسبه
 الجرمي للمقعن الكندي ، والصواب مع الأصمعى . وهو من قصيدة الطويل يصف فيها امرأة تدعى سعدى ، وإذا للشرط ، وهى
 ضمير منفصل لتعذر اتاله ، فحذف عامله تقديره إذا لم تستك هى أى سعدى : من الاستياك والأراكة بالفتح واحدة الأراك ،
 وهو شجر مر يتخذ منه المساويك (قوله تنخل) مجهول وقع جزء الشرط أى اختير . والشاهد فيه وفى فاستاكت حيث تنازعا فى
 عودا سحل ، فأعمل الأول وأضمر الثانى . واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول ، وأجيب بأنه يدل على الجواز ولا
 خلاف فيه ، وأما أن يدل على الأولوية فلا (قوله به) فى عمل النصب على أنه مفعول فاستاكت ، والفاء للعطف ، والإسحل بكسر
 الهزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة وفتح الحاء المهملة : شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز يتخذ منه
 السواك .

[٤٣٢] قاله عائكة بنت عبد المطلب عمة النبى ﷺ . اختلف فى إسلامها . وهو من قصيدة من مربع الكامل وفيه الإضممار
 والترخيل الباء تتعلق بجميع فى قولها فيها قبله :

لَيْسًا وَمَا جُمِعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بِسَاقٍ شَتَاغَةَ

وعكاظ بضم العين المهملة تخفيف الكاف وفى آخره ظاء معجمة : موضع يقرب مكة كانت تقام به فى الجاهلية سوق ، فيقيمون
 فيه أياما . ويعشى من الإعشاء بالعين المهملة وقيل بالمعجمة . وشعاعه بالرفع فاعله ، والضمير يرجع إلى السلاح المذكور فيما
 قبله . والناظرين مفعوله وقد تنازع يعشى ولحوا فى شعاعه فاعمل الأول وأضمر فى الثانى إذ أصله لحوه وفيه الشاهد حيث حذف =

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لأن في حذفه تهيئة العامل وقطعه عنه لغیر معارض . الثاني كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثاني جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم . الثالث يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس ، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد ، لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه . الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان المفعول الأول في باب ظن يجب

وأضمر في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فإنه وبعضهم يجوز حذف غير المرفوع لأنه فضلة كقوله بعكاز إلخ . ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة أهـ (قوله تهيئة العامل) يعنى نحو العمل أى في الاسم الظاهر وقوله لغیر معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على إعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الإضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغیر لفصل العامل الأول من المعمول بالعامل الثاني في حال إعمال الثاني مع الحذف . قال سم وكأنهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند إعمال الأول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال إعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمل فإنه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما في الأصل أو فضلة فليس الإضراب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخيرا الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله الحذف الفضلة من الأول المهمل) وكذا يشترط لجواز من الثاني المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجوز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايضة على الأبواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز إن لم يضر * (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينه معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما إذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لأن المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لأنه مع الحذف لا يعلم إلخ) لو علله بما ألفناه لكان مناسباً لأن تعليقه إنما ينتج الإجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعلم الإجمال وإن كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف إلخ أى هل مدلول الضمير المحذوف الجبرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض . فاعترض بأن الأولى حذف مستعان إذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم إلخ) لأن من الغير المفعول الأول لأنه مبتدأ في الأصل (قوله

= الضمير ضرورة . واللمح سرعة إحصاء الشيء . والشماع ما يظهر من النور . وإذا للمفاجأة . وهم مبتدأ . ونحو خبره . والشماع القبح .

حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو :
ظننت منطلقة وظننتني منطلقاً هند إياها ، فإياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه ،
وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح لو قال بدله :

وَاحْذِفْهُ إِنْ لَمْ يَكْ مَفْعُولٌ حُسِبَ وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَأُخِرَ تَصِيبَ

لخلص من ذلك التوهم . لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول
حسب يجب حذفه وإن كان خبراً ، وليس كذلك لأن خبر كان لا يحذف أيضاً ، بل
يؤخر كمفعول حسب ، نحو زيد كان وكنت قائماً إياه . وهذا مندرج تحت قول المصنف
غير خبر . ولو قال :

بَلْ حَذَفْهُ إِنْ كَانَ فَضْلُهُ حُسِبَ وَغَيْرُهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ التَّسَرُّعُ

لأجاد . قلت : وعلى هذا أيضاً من المؤاخذه ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه
أمن اللبس كما أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَاحْذِفْهُ لَا إِنْ خِيفَ لَيْسَ أَوْ يَرَى لِعَمْدَةٍ فَجِئَ بِهِ مُؤَخَّرًا

الخامس قاس المازني وجماعة المتعدى إلى ثلاثة على المعتدى إلى اثنين وعليه مشى في
التسهيل : فتقول على هذا عند إعمال الأول ، أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرًا قائمًا ،
ويختار إعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا إياه إياه وأعلمت وأعلمني زيد

بل لا فرق بين المفعولين (إلخ) لأن كلا منهما عمدة في الأصل ويمكن الجواب عن المصنف
بأنه غير بالملزوم وهو الخبر وأوراد اللازم وهو العمدة وبأن المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم
بالأولى لأشرفيته والاتفاق على عمدته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ما سبق) أى
من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه
ويقول وفي حذفه وإضماره مقدما ما سبق لأن صنيعة يشعر بأنه لا خلاف في عدم جواز
إضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في إضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى
لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله لخلص من ذلك
التوهم دفع به توهم أن هذه العبارة لا يرد عليها شيء أصلا (قوله أو يرى لعمدة) بكسر
اللام أى منتسبا لعمدة أو يفتحها على أنها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس
المازني إلخ) أى في أنه إذا عمل الأول أضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه
لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا عمل الثاني أضمر في الأول ضميرهما مؤخرا لما تقدم
وأما المفعول الأول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الأول المهمل بل يجب حذفه
ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثاني) أى عند البصريين

عمرًا قائمًا إياه إياه (وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ حَبْرًا) أى في الأصل (لغير ما يُطَابِقُ الْمَفْسَرَا) أى في الأفراد والتذكير وفروعها ، لتعذر الحذف يكونه عمدة ، والإضمار بعدم المطابقة فتعين الإظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا * زَيْدًا وَعُمَرَا أَخَوَيْنِ فِي الرَّحَا) على إعمال الأول فزيدًا وعمرًا أخوين مفعولًا أظن ، وأخا ثانی مفعول يظناني ، وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ، لأنه لو أضمر فإما أن يضرر مفردًا مراعاة للمخبر عنه في الأصل وهو الياء من يظناني ، فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية وإما أن يشي مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممنوع عند البصريين . وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو : يظناني وأظن الزيدین أخوين أخا . وأجاز الكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه نحو : أظن ويظناني إياه الزيدین أخوين ، عند إعمال الأول وإهمال الثاني . وأجازوا أيضًا الحذف نحو أظن ويظناني الزيدین أخوين .

(تنبيه) : وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل أظن ويظنني الزيدین

لقربه كما مر (قوله وأعلمت وأعلمني زيد عمرًا قائمًا إياه إياه) لا يخفى أن إياه الأول ضمير المفعول الثاني وإياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الأول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى انت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدأ في الأصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه أن أتى به مطابقا للمفسر وللمفسران أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسألة من هذا الباب حيثخذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الأول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الأول وضممنا في الثاني ضميره وهو الألف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو أعلمت الثاني نحو إلخ) صوره في عكس المثال مع أنه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال أظن ويظنني زيد وعمر وأخا إياهما أخوين لأن ما ذكره أشبه في العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وإن خالف المفسر ويؤيده أن الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾ [النساء : ١١] ، مع أن الضمير فيها للأولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الأول وإهمال الثاني) فإن أعلمت الثاني وأهملت الأول . قلت على ما يظهر أظن ويظنني الزيدان أخا إياهما إياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكس عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو أن الأصل إلخ) ظاهره أن كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الأول لا الثاني وبه صرح الموضح ، واستظهر سم وغيره أنها منه بالنسبة إلى الثاني أيضا باعتبار كونه مطلوبًا لكل من

أخوين ، فتنازع العاملان الزيدان فالأول يطلبه مفعولاً والثاني يطلبه فاعلاً ، فأعملنا الأول فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدان وهو الألف ، وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضمماره ، فرأينا متعذراً لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار وقلنا أتحا فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

(خاتمة) : لا يتأتى التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطى ، وكذا نحو

العاملين على أنه مفعول ثان يقطع النظر عن كونه مثنى أو مفرداً وأطال في إيضاح ذلك (قوله فعد لنا به) أى الإضممار أى عنه (قوله لا يتأتى التنازع إلخ) لأن كلا من الحال والتمييز لا يضمير لوجوب تنكيره . وقوله خلافا لابن معطى حيث أجازه في الحال . قال الفارضى نحو زرنى أزرك راغبا ، على إعمال الثاني ، وزرنى أزرك في هذه الحالة راغبا ، على إعمال الأول اهـ وفيه أن هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام إلخ) لأنه إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي وإن أضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فإن أراد مع حذف إلا هو ورد أن البصرى لا يميز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسنوع وصرح الرضى وغيره بأن هذا المنع خاص بالمرفوع أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت إلا زيدا . وفرق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع . ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون إلا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع إلا . وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع إذا كان المنصوب عمدة في الأصل نحو ما علمت وظننت إلا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع أو الجواز لكان أحسن . ثم رأيت الروداني صحح تخرج التركيب على التنازع وسوى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بإلا والحصر بإنما فقال الذى يفهمه التأمل أن تخرج ذلك إنما هو على التنازع وبيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد إلا زيد هو لأن العاملين فرغا لما بعد إلا فيعمل أحدهما في الظاهر والآخر في ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملقى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظاً مؤخرا رتبة لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بإلا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الأصل دليل على إيجابه وحصره وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا مما بالأصل من الحصر ، وقولهم إذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير إنما هو في الضمير الذى جاء على أصله وهو التأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد إنما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لإفادة الحصر مع أنها مثل إلا ، قياس التنازع فيها أن يقال إنما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم أن الحصر مدلول التأخير

ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول . ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات . والله تعالى أعلم .

[المَفْعُولُ الْمُطْلَق]

زاد في شرح الكافية في الترجمة : وهو المصدر ، وذلك تفسيرا للشيء بما هو أعم منه مطلقاً ، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان إذ المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق ، لأن المصدر يكون مفعولاً لا مطلقاً ، وفاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ^١ باختصار (قوله وما ورد إلخ) كقوله :

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه إلا كواعب من ذهل بن شيانا
فيؤول بأنه من الحذف للدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل . وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له . قال بعضهم : وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بقى مقترنا باللام ، وفرق الورداني بتوسيعهم في الظروف دون غيرها ألا ترى أنه لو لم يقدر في ، وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول فلا يقال قمت وسرت خوفا إذ لا يجوز قمت أي الخوف لعدم التوسع فيه والنفس إلى جواز التنازع فيه أميل فنتبه .

[المفعول المطلق]

وقوله زاد في شرح الكافية (إلخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغي أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لأنه لا تصریح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق أى شيء هو وإن كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر إلخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بئله إلخ وقوله توكيدا إلخ ويحتمل أن مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته في شرح الكافية وهذا هو الظاهر وإن جزم البعض بالاحتمال الأول (قوله وذلك تفسيرا للشيء إلخ) جوزه المتقدمون بناء على أن المقصود التمييز في الجملة (قوله لا يكون) أى أصالة بدليل ما بعد (قوله نظرا إلى أن ما يقوم مقامه) أى المصدر أى محل محله ويوضع في مكانه مما يدل عليه كللفظ كل وبعض المضاعفين إلى المصدر وكالعدد خلف عنه في ذلك أى في المفعولية المطلقة وأنه أى المصدر

الأصل . واعلم أن المفاعيل خمسة : مفعول به وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه ؛ وهذا أول الكلام على هذه الأربعة : فالمفعول المطلق ما ليس خيبراً من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده فما ليس خيبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قوله ضربك ضرب أُم ، ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو : ﴿ ولي مدبراً ﴾ [التمل : ١ ، القصص : ٣١] ، ومفيد توكيد عامله إغ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك : أمرك سِر سِر ، وللمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو : عرفت قيامك ، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة نحو : ضربت ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، أو ضربتين ، ومرفوعاً

الأصل أى والاعتبار ليس إلا بالأصل . أما إذا نظرنا إلى أن القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً إلى أنه قد يرفع نائباً عن الفاعل كما سيذكره ما سياتى وإنما خص النفى بالخبر دون غيره كالابتداء والفاعل لأنه الذى قد يجيء مبيناً لنوع عامله كما في ضربك ضرب أُم أو عدده كما في ضربك ضربتان (قوله مفيد إغ) مما خرج به كراهتى في قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت إذ هو حيث لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد إذ ذلك شرط في التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضرباً أحدثت ضرباً ضرباً هذا ما أفاده الدمامينى والرضى . وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بأن التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه . والمراد إفادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد وإلا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان لا يقصد ، وأوفى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر إلى القسمين الأخيرين كما في ضربت وضربنى الأمير لا بالنظر إلى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله فما ليس خيبراً) لو قال : فليس خيراً لكان أحسن إذ لا دخل لما في إخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر إغ أى من كل ما هو خير ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئاً آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج إلا بقولنا من مصدر ولم نعر عليه فعله أشار بنحو إلى شيء آخر يخرج بقولنا من مصدر وإن خرج بما بعده أيضاً كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عالمه بل مثله ولا يبين نوعه لأن الذى يبين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعاً إغ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحاً مفعولاً مطلقاً بل نائب فاعل (قوله

لكونه نائبا عن الفاعل نحو : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ . وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن حمل المفعول عليه لا يجوز إلى صلة ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل . وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه . فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه ، وهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية . ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمته شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لأن معرفة المركب موقوفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال (المصدرُ اسمٌ ما سوى الزمانِ مِنْ * مَدْلُولِي الْفِعْلِ) أى اسم المحدث ، لأن الفعل يدل

لأن حمل المفعول عليه) أى إطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الإخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يجوز إلى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يجوز إلى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالإطلاق ولهذا قال في المعنى المفعول إذا أطلق في اصطلاح النحاة إنما ينصرف إلى المفعول به لأنه أكثر دورانا في الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور إلا مقيدا بقيد الإطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح إسناده إليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالإسناد ما يعم ما على جهة الإيجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فإنها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك أن تقول المراد مفعول الفاعل من حيث أنه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار إصاق الفعل به) وإن لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وإن كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله إلى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما في المفعول معه أو أراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرة ، والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمته شيء آخر) أى كونه غير خير ومفيد تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كلما أشار إلى ذلك المصنف بقوله توكيدا إلخ (قوله المصدر إلخ) لا يقال يدخل في هذا التعريف اسم المصدر لأننا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحديث بل لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم . وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالة على بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقييد الدلالة على الحدث في تعريفه بالأصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل)

على الحدث والزمان ، فما سوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأفني من) مدلولي
 صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير الفعل المذكور أى إيقاعه الذى
 معناه أمه اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى
 فى شرح العقائد المصنوع على كل منهما . وأنت خبير بأن ما قاله لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت
 مما ليس فيه تأثير فاعل المذكور وأنه يقتضى أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيراً وأوقعت
 إيقاعاً لا يسمى مفعولاً مطلقاً والوجه خلافه . والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراء وقيل بالحقيقة والمجاز
 على ثلاثة : على التأثير وهو متعلق بالفعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور
 منه ، وبالمفعول باعتبار الوقوف عليه ، وعلى نحو الضارية : أى الكون صارباً والكون مضروباً ،
 ويسمى نحو الضارية بالمصدر للبنى للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبنى للمفعول . والثانى أعنى الأثر
 هو المختلف فى كونه مخلوقاً للعباد أولاً يبتنا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى وهو المكلف
 به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته . ولى فيه بحث وهو أن الثانى
 يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضاً مكلفاً به لأن ما لا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن
 دفعه بأن مراده أن المكلف به أولاً وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل
 بالمعنى المصدرى ثانياً وبالتبع . وكونه أمراً اعتبارياً لا وجود له خارجاً لا يمنع التكليف به تبعاً فتأمل ج
 (قوله من مدلولي الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر ما لا فعل له وبالعكس . وأجيب بأن
 ما لم يوضع بقدر . يس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (قوله لأن الفعل يدل
 على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى
 مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمننا وعلى الفاعل والمكان التزاماً . وأما
 على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة إلى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث
 والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة
 فتكون دلالاته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف
 والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين . وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه
 مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى
 كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لأن دلالاته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على
 الحدث لما علمت من أن دلالاته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن
 دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرج عنها هـ وأنا أقول نختار أنها من دلالة
 التضمن ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فإن دلالاته على الذات وتعيينها
 ليست من جهة واحدة فتفطن . واعتراض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل

(أَمِنْ) وضرب من مدلولي ضرب (بمثله) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فَعَلَ أَوْ وَصَفَ نُصِبَ) نحو: ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣] ، ويعجبنى إيمانك تصديقًا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُوءًا﴾ [الذاريات: ١] ، (وَكَوْنُهُ) أى المصدر (أَصْلًا) فى الاشتقاق (لِهَذَيْنِ) أى للفعل والوصف (التَّخِيبِ) أى اختير ، وهو مذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقًا من الفعل فهو فرع الفرع . وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما . وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقًا من الآخر .

بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأننا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو رضى أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به . والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطًا بل الشرط صيغته المصدر أو الوصف فاعرفه .

(قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المطلق أو ضمير بمثله للمصدر من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا فقيه على هذا استخدام . قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدث كما يأتى (قوله ولو معنى دون لفظ) أى على الأصح عند المصنف لأن ما ذهب إليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينًا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا . وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى إيمانك تصديقًا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه إلخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص فخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا .

(قوله أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فإن جهنم إلخ) بحث فى التمثيل بالآية بأن الجزء بمعنى الجزى بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزء على مصدرية بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله إلى أن الفعل) أى المضارع على الأصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقته زمانا لأن الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه . وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الأول فإنه فرض الأزمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الأمر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الأصل من المضارع والماضى مشتق من الأصل منهما .

والصحيح مذهب البصريين لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة ، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيداً أو نوعاً يُبين) المصدر المسوق مفعولاً مطلقاً (أو عَدْدُ) أى لا يخرج المفعول المطلق على أن يكون لغرض من هذه الأغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيراً ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود ، كسرت (سَيَّرْتَيْنِ) و : ﴿ دَكْنَا دَكَّةً واحدة ﴾ [الحاققة : ١٤] ، ومبين النوع كسرت (سَيَّرَ ذِي رَشْدٍ) أو سيراً شديداً أو السير الذى تعرفه ، ويسمى المختص هكذا فسرهم بعضهم . والظاهر أى المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل . فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ومختص ، والمختص على قسمين : معدود وغير معدود (وَقَدْ يَنْتَوِبُ عَنْهُ) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (مَا عَلَيْهِ) أى ما على المصدر (ذَلْ) وذلك ستة عشر شيئاً فينوب عن المصدر المبين

(قوله إن كلا إلخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف .

(قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع . والزيادة فى الفعل دلالة على الزمن وفى الوصف دلالة على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لأننا نقول الفرع الممنوع مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى . هذا وقد ناقش سم قولهم إن من شأن الفرع الزيادة على الأصل بأنه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجع (قوله يبين المصدر المسوق إلخ) أشار إلى رجوع ضمير يبين إلى المصدر بقيد كونه مفعولاً مطلقاً ويصح إعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج إلخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المفعول (قوله كسرت سير ذى رشد إلخ) ذهب بعضهم كالدمامينى إلى أن المضاف من النيابة إذ يستحيل أن يفعل الإنسان فعل غيره ، وإنما يفعل مثاله فالأصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وإن رده البعض بما لا يسمع ، غير أن هذا لا يرد على المصنف لأن مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع سواء كان أصلياً أو نائباً والظاهر أن المعرفة بأل المهديّة كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديدده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينتوب عنه إلخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح . والأصح الأول لما مر .

(قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى أفرح الجندل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه

(للتوسع) ثلاثة عشر شيئاً : الأول كليته (كَجِدْ كُلَّ الْجِدِّ) ومنه : ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقوله :

[٤٣٣] يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَايَا

الثاني : بعضيته نحو : ضربته بعض الضرب . الثالث : نوعه نحو رجع القهقري ، وقعد القرفصا . الرابع : صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير . الخامس : هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء . السادس : مرادفه نحو قمت الوقوف (وَأَفْرَحُ الْجَدْلُ) ومنه قوله : [٤٣٤] يَعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

في الاشتقاق نحو ﴿وَأَنْبَتَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ واسم المصدر غير العلم نحو توضع وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة ، وكذا قوله أى بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر . (قوله كجده) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا في القاموس ، وبه يعلم أن الأمر أيضا بكسر الجيم وضمها . (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرها^(١) مقصورا ، أى يجلس على ألييه ويلصق فخذه ببطنه ويحسب يديه أو يجلس على ركبته منكبا ويلصق فخذه ببطنه ويتأبط كفيه ، وعد القهقري والقرفصا من التائب عن المصدر مع أنهما مصدران لفهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل . قاله سم وصحح الروداني أنهما إنما يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقري وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود .

(قوله نحو سرت أحسن السير إلخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير . ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الأمير وسرت سير ذى رشد على ما مر بيانه ، ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ، ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرتة أى السير حال كونه طويلا ومثله ﴿وَأَزَلَفْتُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [الشعراء : ٩٠] ، أى إزلافا غير بعيد أو زمانا غير بعيد أو أزلفتها الجنة أى الإزلاف حال كونه أى الأزلاف غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك . كذا في المغنى . (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعله . (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لأن الحب ليس مرادفا للإعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله . (قوله يعجبه السخون) ما

[شواهد المفعول المطلق]

[٤٣٣] قاله ليس بن الملوح المجنون . ومصدره :

* وَلَقَدْ يَجْفَعُ آفَهُ الشَّيْثَيْنِ بَغْلَفًا *

وهو من قصيدة من الطويل . الضمير في يظان يرجع إلى الشيتين . والشاهد في كل الظن حيث نصب بنبائه عن المصدر كآى ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ وإن غممة من المثقلة وهى مع اسمها وخبرها سدت مسد معمولي يظان والتقدير يظان أنه لا تلاق . وصير الشأن هو اسم إب . وتلايا اسم لا ، وحبرها محذوف .

[٤٣٤] قاله رؤبة . الضمير في يعجبه يرجع إلى معهود . والسخون بالفتح ما يسخن من المرق فاعله . والبرود بالفتح يعنى البارد والبر معطوفان عليه . والشاهد في حيا حيث نصب بقوله يعجبه من قبيل قولهم الفرح الحلال ، وفرحت جدلا ، وأحييته معه لأن في الإعجاب معنى المحبة . ويجوز أن ينتصب بفعل محذوف أى يحب ذلك حيا . وما له مزيد صفة حيا .

(١) في عبارة المحشى إتيان في المضبط . وعجابه القاموس : قعد القرفصى - مثقلة القاف والفاء - مقصورة . والقرفصاء بالضم . والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع .

السابع : ضميره نحو عبد الله أظنه جالساً ومنه : ﴿ لا أعذبه أحدًا من العالمين ﴾ [المائدة : ١١٥] . الثامن : المشار به إليه نحو ضربته ذلك الضرب . التاسع : وقته ، كقوله :
[٤٣٥] أَلَمْ تَلْقَئْهُمْ عِنَّاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

سخن من المرق والبرود ما يرد منه ، والسين والباء مفتوحتان . (قوله عبد الله أظنه جالساً) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فإن أرجع إلى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني : وكان الأولى التمثيل برفعهما على إلغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير علي رفعهما بخلاف نصبهما كما مر ١ هـ ويعارضه ما مر من اشتراط عدم إلغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل . ويرد على الشارح أن كلامه الآن في النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لأن مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدة والإضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم إن أرجع الضمير إلى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا إلى قوله لدلالة المقام عن قول البعض تبعاً لغيره لأن الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبيناً للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرفة بأل الجنسية ولا يبان فيه للنوع فتأمل . (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصيح كونه ضمير المصدر والمراد عذاباً عظيماً فصيح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ما قيل هنا . بقى شيء آخر وهو أنه لا بد في الآية من تقدير والأصل لا أعذب تعذيباً مثل التعذيب المذكور لأن نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الأول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواء حتى ينفي والذي يمكن وقوعه على سواء إنما هو مثله وحيث هذا الضمير في الحقيقة ليس نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة فتنبه . (قوله المشار به) أى وإن لم يكن متبوعاً بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك ، وذهب النازم إلى أن الاتباع شرط وإنما يكون اسم الإشارة نائباً عن المصدر الذي هو المفعول المطلق أصالة في مثل ما إذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص قلت ضربت ذلك الضرب فالإشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لأن فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والأصل ضربت ضرباً مثل ذلك الضرب (قوله إلا أنه قليل) أى ما نحن

[٤٣٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة من الطويل في مدح السيِّد عجلته . وكان قد خرج إليه في الهدنة يريد الإسلام . فردّه مشركو مكة ، فلما وصل إلى قرية من قرى اليمن رمى به بعيره قتله . وعجزه :
* وَغَاذَ كَمَا عَاذَ السَّلِيمُ مُسَهَّداً *

الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير . والشاهد في ليلة أرمدا حيث نصب ليلة بالنيابة عن المصدر . والتقدير اغتاضاً مثل اغتاض ليلة الأرمد . وليس انتصابها على الظرف . وأصله ليلة أرمد بجر الأرمد . ولكنه نصب للضرورة ليوافق مسهّداً ، لأن البيت مصرع وهو بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الهاء : المسهر الذي لا ينام لئلا يدب السم فيه والسليم . اللديع .

أى اغتياض ليلة أرمَد ، وهو عكس فعلته طلوع الشمس إلا أنه قليل . العاشر : ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدًا . الحادى عشر : ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس . الثاني عشر : آله نحو ضربته سوطًا ، وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز ضربته خشبة . الثالث عشر : عدده نحو : ﴿ فاجلدهم ثمانين جلدة ﴾ [النور : ٤] ، وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو : بريرة وفجر فجار . وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكّدًا ولا مبيّنًا . وينوب عن المصدر المؤكّد ثلاثة أشياء : الأول : مرادفه نحو شأنه بغضًا ، وأحبّيته مقة ، وفرحت جدلًا . الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿ وتبتل إليه تبتيلًا ﴾ [المزمل : ٨] ، والأصل إنباتًا وتبتلًا . الثالث اسم مصدر غير علم نحو : توضع وضوءًا ، واغتسل

فيه من إنابة الظرف عند المصدر أما عكسه فكثير كما يأتي .

(قوله نحو ما تضرب زيدًا) أى أى ضرب تضربه وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئت فاجلس . (قوله آله) أى اسم آله وقوله ضربته سوطًا أى ضربة سوط . (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له . (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم أن الأول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثاني للفظه لا باعتبار التعين أن قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الأول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثاني لها لا باعتبار التعين إن قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وإنما الفرق بين المصدر واسمه اشتغال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر . (قوله نحو بريرة وفجر فجار) يشكل على التثني لفرقهم بين المصدر واسمه بأن الأول ما جمع حروف الفعل والثاني ما لم يجمعها لجمع كل من بريرة وفجار حروف فعله إلا أن يدعى أن ذلك أغلبى أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كأبره وأفجره أى صيره بارًا وصيره فاجرًا ، لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبر بريرة وأفجر فجار فتأمل . (قوله أن اسم المصدر أى العلم كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكّد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر . وقوله لا يستعمل إلخ لا يرد عليه سبحانه لأن مذهب المصنف عدم علميته . (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الإشارة . (قوله شأنه بغضًا) فى القاموس شأنه كمنعه وسمعه شأنا ويثلى وشناة ومشنأ ومشنة وشنأنا أبغضه . (قوله ملاقيه فى الاشتقاق) أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء . فاندفع اعتراض شيخ الإسلام بأن الأولى مشاركته فى المادة لأن المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته . (قوله نباتًا) فيه أنه اسم مصدر غير علم لأنبت مثل عطاء لأعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة فى النجاة أو نظرا إلى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر . أفاده سم . لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمي به النبات كما سمي

غسلًا ، وأعطى عطاء (وَمَا) سبق من المصادر (لِتُؤَكِّدَ فَوْحًا أَبَدًا) لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع (وَلَنْ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ) أى غير المؤكد وهو المبين (وَأَفْرَدًا) لصلاحيته لذلك أما العددي فباتفاق نحو : ضربته ضربة ، وضربتني ، وضربات . واختلف في النوعي فالمشهور الجواز نظرًا إلى أنواعه نحو سرت سيرة زيد : الحسن والقيح ، وظاهر مذهب سيويه المنع ، واختاره الشلوين (وَحَذَفَ عَامِلٍ) المصدر (أَلْمُؤَكَّدُ امْتَنَعَ) لأنه إنما جرى به لتقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك . ونازع في ذلك الشارح (وَفِي)

بالنبت . (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لأن معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل . دماميني . (قوله نحو توضحاً وضوءاً إلخ) قال اللقاني : أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعل العامل فيه وإن كان جارياً على فعل آخر كما في ﴿ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل : ٨] ، فكان ينبغي أن يدخل فيه تبتيلاً وإن كان مراده ما ليس جارياً على فعل أصلاً فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلاً على غسل إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جارياً على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اهـ . وأجاب بعضهم أيضاً بأن المراد الأول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقاني ، وما أجيب به إنما ينفع في عدم إدخال تبتيلاً في اسم المصدر غير العلم لا في عدم إدخال نباتاً من قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] ، لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر أننا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه .

(قوله لأنه بمنزلة تكرير الفعل) كان الأول أن يقول لأن المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل . (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثاني وحذف مفعول أفرد لدلالة ما قبله . (قوله وأفرداً) دفع به ما يتوهم من ظاهر الأمر في قوله وثن إلخ ولا يغني عنه مفهوم فوحده أبداً لصدقه بكون السلب كلياً أى لا يوجد غيره دائماً ، ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الأمر المذكور اهـ سم فلا اعتراض بأن جواز الإفراد ظاهر لأنه الأصل . (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لأن الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده . (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُونَا ﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألف زائدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي . تصریح . (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيرها عن مؤكده بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخيرها عنهما . قاله الروداني . (قوله لتقوية عامله) أى تثبت معناه في النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم الجواز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في البحر المحيط في الأصول ونقض بقوله تعالى : ﴿ وَمَكْرُئًا مَكْرًا ﴾ [النمل : ٥٠] ، وقول الشاعر :

حذف عامل (مِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَسَعِّغٍ) عند الجميع كأن يقال ما ضربت ، فتقول بلى ضرباً مؤلماً ، أو بلى ضربتين . وكقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً ، ولمن أراد الحج أو فرغ منه : حجاً مبروراً ، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (وَالْحَذْفُ خَتَمٌ) أى واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا * مِنْ فِعْلِهِ)

* وعجت عجيجا من جذام المطارف *

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت ، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه . (قوله ونازع في ذلك الشارح) أى بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقريب معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعا وأنت سيرا سيرا . ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يميزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر . ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكيدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتى في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل . (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله . (قوله ما ضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات النفي قبلها .

(قوله حججا مبرورا) يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت . (قوله والحذف حتم إلخ) في

لأنه لا يجوز الجمع بين البذل والمبدل منه ، وهو على نوعين : واقع في الطلب . وواقع في الخير ، فالأول هو الواقع أمراً أو نهياً (كَتَدَلَا أَلَدَّ كَالْدَلَا) في قوله :
 [٤٣٦] عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ
 فتدلاً بدل من اللفظ باندل . والأصل اندل يا زريق المال : أى اختطفته . يقال
 ندل الشيء إذا اختطفه ومنه : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴾ [محمد : ٤] أى فاضربوا الرقاب .

قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع . (قوله بدلاً من فعله) أى عوضاً من اللفظ بفعله ولو المقدر في المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويج وويل . قال الدمامي : والعامل المحذوف في هذا المصدر إما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوساً عند الجمهور وإما فعله المهمل وإن لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملاً محذوفاً صحة النطق به وعلى الأول اقتصر الشارح في الحاشية . (قوله وواقع في الخير) المراد بالخير ما قابل الطلب فيشتمل الإنشاء^(١) الذى ليس من الطلب كحمداً وشكراً لا كفراً ، وصبراً لا جزعاً وعجباً ، وطاعة وسمعا ، نقله الدنوشى عن اللقائى . وفي الجمع عن الشلوين وابن مالك أن عجباً وحماً وشكراً لا كفراً إنشاء ، وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى . (قوله فالأول هو الواقع) أى المصدر الواقع وإن لم يكن متعلماً على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى في الجمع بخية خلافاً لما وقع في كلام الشاطبى وتبعه البعض . وهذا النوع الأول مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً منكراً بخلاف النوع الثانى الآتى فسماعى على الصحيح إلا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلاً ومكرراً وإذا حصر ومؤكداً للجملته وإذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الأول لا فعل له من لفظه كويجه وويله أو لم يكن مفرداً منكراً . (قوله والأصل اندل يا زريق) يقتضى أن زريقاً اسم رجل وفي العينية أنه اسم قبيلة وعليه فالأصل اندل أو أندلوا . ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلاً والجمع بأن الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها . (قوله إلخ) لو قال وكفولهم قياماً لا يعوداً لكان أنسب (أى قم ولا تقعد) فيه أن حذف

[٤٣٦] قبله :

يَمْسُرُونَ بِاللَّهْنِ خَفَافًا عِيَانُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرِ الْخَفَائِبِ
 قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاها الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنها لأعشى همدان بهجولصوصاً . وهما من الطويل ، يبرون أى اللصوص ، وقيل التجار لأنه في وصفهم . وبالدنهنا في محل النصب على المفعولية - وهى موضع بلاد تميم - ويمد ويقصر ، وههنا بالقصر . وخفافاً حال . وعيانيهم مرفوع به جمع عية - بالمهمل - وهو ما يجعل فيه الثياب . ويخرجن عطف على يبرون ، وأنه على تأويل الجماعة وهو غريب ، ودارين بكسر الراء موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الخفائب حال من يخرجن - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم وفي آخره راء - وهو جمع بجرء وهى المتلفة ، والخفائب جمع حقبة وهى وعاء يجعل الرجل فيها زاده ويختبئه الراكب حلفه في سفره . (قوله على حين) يروى بالإعراب والبناء . وألمى من الإلهاء وهو الإشغال . وجل أمورهم فاعله . والشاهد في فتدلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه اندل يا زريق ندلاً وهو النفل والاختطاف . وزريق بضم الزاى وضع الراء اسم قبيلة . والمال منصوب بالمقدر الذى ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض .

(١) وهو ما لا يحمل صدقاً ولا كذباً أما الخير فهو الذى يحتمل الصدق والكذب لذاته .

وتقول قيامًا لا قعودًا : أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله :

[٤٣٧] * فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

أو دعاء نحو : سقيًا ورعيًا وجدعًا وكيا ، أو مقرونًا باستفهام توييخى نحو : أتوانيا وقد جد قرناؤك . وقوله :

يجزوم لا الناهية ممنوع فالأول أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوفا عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من التخلص أى حيان منه بأن لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني إلى أن يقال إنه خبر بمعنى النهي . (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل . (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاءك أو عليه وقد مثل لهما . (قوله نحو سقيًا ورعيًا إلخ) اعلم أن من هذه المصادر نحوها ما سمع مضافا نحو : ويحك وويلك وبعذك وسحقك والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء . كذا فى الجمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة وهو الأقرب ولا نسلم أنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له إذ لا مانع من تقديره وعبرة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله :

* صبر جميل فكلانا مبستل *

أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخيرا المكرر نحو : سير سير والمحصور نحو ما زيد إلا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا إنشائيا كقوله : عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال عجب حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ وتلك خبر والمفيد خبرا غير إنشائى اهـ أى نحو : أفعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة . والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني : وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لأنه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اهـ وفيه نظر لأن جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الإطراء كما يفيد كلام ابن عصفور قال فى الجمع : ورفع المعرف بال أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن إدخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اهـ ويقولها أقول : والمجرور بعد نحو سقيًا ورعيًا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى

[٤٣٧] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وتماه :

* لَمَّا نِيلَ الْخُلُودِ بِمُتَطَاع *

وهو من قصيدة من الوافر . الشاهد فى قصيرا وصبرا حيث حذف منه فعله وهو الطلب ، أى اصبرى يا نفس صبرا ، وذلك لأنه وقع مكررا على ما زعم ابن عصفور ، لأنه شرط فى وجوب الحذف التكرار ، وابن مالك أطلقه . والفاء جواب الشرط ، لأن التقدير إذا لم تطاعى يا نفس فى سؤالك بقا يوم على الأجل الذى قدر لك فاصبرى فى مجال الموت بفتح الليم من جال يجول جولا وجولانا . وصبرا تأكيد للأول .

[٤٣٨] * أَلْزَمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابًا *

والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : حمداً وشكراً لا كفراً ، وعند تذكر الشدة : صبراً لا جزعاً ، وعند ظهور معجب : عجباً ، وعند الامتثال : سماعاً وطاعة ، وعند خطاب مريض عنه : أفعل ذلك وكرامة ومسرة ، وعند

أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحدوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطباً نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطباً نحو سقيا لزيد فالمتجه عندي أن يجعل معمولاً للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين إذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم في سقيا لك أن جعل سقيا نائباً عن اسق فإن جعل نائباً عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب فلا .

(قوله وجدعاً) بالدال المهملة يستعمل في قطع الأنف وفي قطع الأذن كما في يس . (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخي) في كلام غيره الاكتفاء في وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجرداً عن الاستفهام ونوقش في جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بأن الاستفهام مجازي لأنه خبر في المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألزماً إلخ) بضم اللام وسكون الهمزة أي أتلؤم لزوماً وتغترب اعتراباً وقوله : لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاعتراب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أي الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما في التوضيح الأول ما أشار إليه الشارح بقوله ما دل إلخ والأربعة ستأت في المتن (قوله حمداً وشكراً لا كفراً) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الأمثال فلا اتجاه للاعتراض بأنه يقال حمدت الله حمداً وشكرته شكراً مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبر إلا إنشاء وكلامنا عند قصد الإنشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين إذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلاً عن الشلوين (قوله وما سبق إلخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف إلخ^(١) خبره فيوهم أن هذا قسم للآتي بدلاً من فعله مع أنه قسم منه فإنه الآتي بدلاً من فعله إما واقع في الطلب كند لا وإما واقع

[٤٣٨] صدره : * أَعْبُدَا خَلَّ فِي شَعْنِي غَرِيبًا *

قاله جرير من قصيدة من الوافر يهجو بها خالد بن يزيد الكندي : أي ياعبد ، فيكون نصباً على النداء ، وقيل على الحال ، والتقدير اتفخر عبداً حال أي نزل في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والياء الموحدة اسم موضع ، وألفه للتأنيث ، فلا ينصرف وغريباً حال من الضمير الذي في حل . والشاهد في ألزماً واعتراباً حيث جاء المصدران بدلاً من اللفظ بفعله بمعنى أتلؤم لزوماً واعتراباً ، وهو من قبيل الطلب الذي هو استفهام على قصد التوبيخ (قوله لا أبالك) معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، تارة بذكر في المدح وتارة في الذم كما في لا أم لك ، وتارة في معرض التعجب وبمعنى جد في أمرك . وقد تحذف اللام .

(١) قوله ويحذف إلخ خبره ، هكذا في الأصل الذي بيدي ، ولعل صوابه وعامله يحذف إلخ خبره . تأمل اهـ .

خطاب مغضوب عليه : لا أفعل ذلك ولا كيذا ولا ههنا ، ولا فعلت ذلك ورغما وهو أنا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله (كإمامنا) من قوله تعالى : ﴿ فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء ﴾ [محمد : ٤] ، (عامله يُحذف حيث غثا) أي حيث عرض ، لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله ، والتقدير فإما تمون وإما تفادون (كذا مكرراً وذو خصم وزد) كل منهما (نائب فعل لاسم غيبي استند) نحو أنت سيراً سيراً ، وإنما أنت سيراً ، وما أنت إلا سيراً فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والخصم ينوب مناب التكرير ، فلو لم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أنت سيراً وأنت تسير سيراً . والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى ، نحو أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين لأنه

في الخبر وهذا الثاني إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلاً لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً إلخ فالأولى جعل قوله وما لتفصيل إلخ عطفاً على ند لا فيكون مثلاً ثانياً وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتي بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المرتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما لتفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فإما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فأما تمون إلخ) وفي بعض النسخ فأما تمونا إلخ يحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله وكذا) أى مثل ما سبق إلخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر إلا أن يقال لما كانت بديلة المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الإضمار إلخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل : * وحذف عامل المؤكد امتنع * وبهذا يعلم ما في تمثيل الشارح إلا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والإظهار) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الإضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أنت سيراً وأنت أكلا وشربا قاله المصريح (قوله والاحتراز باسم العين إلخ) الذي يتجه عندي أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند إلى معنى ، بل المصدر نفسه استند إلى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب أن يرفع إلخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا ، وهذا صادق بجواز الحذف وجوب الذكر مرفوعا إن جعل العامل مبتدأ أو منصوبا إن جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فإنه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية ، وقوله لأنه يؤمن معه إلخ علة المخلاف أي وإنما جاز

يؤمن معه اعتقاد الخبرية ، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

[٤٣٩] فَأَلَمَّا هِيَ إِقْبَالَ وَإِدْبَارَ

أى ذات إقبال وإدبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤكد (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَأَلْمَبْتَدَأًا) من النوعين ، وهو المؤكد لنفسه ، هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها (نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا) أى اعتراضاً ، ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِ) وهو المؤكد لغيره ، هو الواقع بعد جملة تحتل غير فتصير به نصاً . وسمى بذلك لأنه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لأن المؤثر غير المؤثر فيه (كَأَنِّي أَنتَ حَقًّا صِرْفًا) فحقاً رفع ما اجتمعه أنت ابني

حذف العامل بعد اسم العين لأنه يؤمن إلخ قال يسّ ومقتضى التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو أملك سيرا وحيثل ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله إلا مجازاً) مقتضى قوله أى ذات إقبال وإدبار أنه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازاً مرسلًا علاقته التعلق .

(قوله ومنه ما يدعونه مؤكداً) لا يشكل على قوله سابقاً :

* وحذف عامل المؤكد امتنع *

لأن الامتناع عنده فى غير الصور المشار إليها بقوله والحذف حتم إلخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزئيه . قال الدمامينى لأنها دليل العامل فيه فلا يفهم منها إلا بعد تمامها . (قوله هى نص فى معناه) إن أراد لا تحتل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للنهكم مجازاً . ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتل غيره ولو مجازاً احتمالاً قريباً .

(قوله فكأنه نفسها) الأنسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لأنه بمنزلة إعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد أن التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر فى الجملة) أى يرفع احتمال الغير . (قوله كأني أنت حقاً) الذى يظهر لى أن حقاً هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز ،

من إرادة المجاز و (كذلك) مما يلزم إضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذو آتشيه بعد جُمْلَة) حاوية معناه ، وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلى بكاء ذات

أما إذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنو العلم لكن هذا إنما ينتج على ما درج عليه الشارح من أن قولنا حقا لرفع احتمال المجازى . والذي فى الرضى والدمامى أنه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع . قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكدا لنفسه وإلا فليس مؤكدا لأن معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرر وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصل بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا . قال ويقوى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه . قال وإنما قيل مثل هذا المصدر مؤكدا لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التوكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الأمر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكدا لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه ١ هـ وقال الدمامى بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لأن يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولأن يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لأن الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى ١ هـ فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ، ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة ، والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للمهد أى القطعة المعلومة منى التى لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ ألبتة محقق لاستمراره . وأل فى ألبتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ، ولم يسمع فيها إلا قطع الهزمة والقياس وصلها^(١) . قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعت لحقا (قوله مما يلزم إغ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت . دمامى (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وإرجاع

(١) إذا احبروها ال المعرفة وهزمتا إنما هى همزة وصل ولكن لا فى من معنى البت قطعوها فأبترأ فيها الهزمة .

عُضْلَةً) أى ممنوعة من النكاح ، ولزيد ضرب ضرب الملوكة ، وله صوت صوت حمار ، فالمنصوب فى هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما فى نحو لزيد يد أسد لعدم كونه مصدرًا ، ونحو له علم علم الحكماء ، لعدم الإشعار بالحدوث ، ونحو له صوت صوت حسن ، لعدم التشبيه ، ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ، ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه ، فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها . وقد ينتصب فى هذا الأخير لكن على الحال وبخلاف ما فى نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة ، وزيد يضرب ضرب الملوكة حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه . وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى نحو لى بكاء ، ولزيد ضرب

المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لأن فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ، ولم تشتمل الجملة على شىء من الثلاثة . وبجواب بأن معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كل بكاء بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الأول للضرورة فلا يقال إن البكاء بالقصر إسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كل إلخ صفة لجملة أى بعد جملة فى هذا الكلام ليكون إشارة إلى بقية الشروط أفاده يسّ عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الإشعار بالحدوث) لأنه من قبيل الملكات . قال فى الجمع لم ينتصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء الحكماء لأن نصب صوت وشبهه إنما كان لسكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لأن ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الأمثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت الحمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد إلخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد إلخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والجرور فى التكت والدمامى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل .

العمل ، لأن شرط إعمال المصدر أن يكون لا من الفعل أو مقدراً بالحرف المصدرى والفعل . وهذا ليس واحداً منهما .

(تنبيه) : مثل له صوت صوت حمار قوله :

[٤٤٠] مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَخَرَفَ السَّاقِ طَى الْمَحْمَلِ

(قوله لأن شرط إلخ) ذهب الناظم في تسهيله إلى أنه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور في الجملة ، بل قال الدماميني بعد ذكره إن كون المصدر المذكور منصوباً بالفعل المقدر مذهب الأكثر ما نصه : قال الرضى وظاهر كلام سيويه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال ، وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة اهـ ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى إحداث ما يسمع إخراجاً لا نفس ما يسمع وإن زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجهور إلى تقدير الناصب وعدم جعله منصوباً بصوت لأنه بمعنى ما يسمع ليس مقدراً بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلاً من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني . قال البعض : وإنما لم يكن مقدراً بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والأصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اهـ وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل . (قوله ما أن يمس إلخ) ما نافية وإن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب . والمحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية علاقة السيف . والمعنى أن هذا القوس مدج الخلق كطى المحمل متجاف كتجاف المحمل وأنه بلغ في الضمور إلى أن لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منكبه وحرف ساقه . والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى . كذا في التصريح وغيره . (قوله تذر) أى السيف . والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الإنسان بتمامه مجازاً وهو ألبق بقوله هاماتها إذ هى جمع هامة وهى الرأس . وضاحيا من ضحا يضحو إذا برز عن محله . بله الأكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافاً إلى المفعول على أحد الأوجه الآتية في بله ، كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات .

[٤٤٠] قاله أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة : عامر بن الحليس الغدلى ، وهو من قصيدة من الكامل . يصف فرسه بخماسة البطن . معنى إذا اضطجع لم يندلق ، إنما يمس منكبه الأرض وهو خميص البطن . وأراد بطى المحمل أنه مدج الخلق كطى المحمل بكسر الميم الأولى وهو علاقة السيف . وما نافية وإن زائدة ، وحرف الساق بالرفع عطف على منكب ، والشاهد في طى المحمل حيث نصب بتقدير يطوى طى المحمل .

لأن ما قبله بمنزلة له طى . قاله سيبويه .

(خاتمة) : المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله على ضربين : الأول : ما له فعل وهو ما مر . والثاني : ما لا فعل له أصلاً كَبَلَةً إذا استعمل مضافاً كقوله :

[٤٤١] تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

في رواية خفض الأكف ، فبله حيثئذ منصوب نصب ضرب الرقاب . والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك ، لأن بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو سنأته بغضا ، وأحبته مقة . ويجوز أن ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتى في بابه . ومثل بله المضاف وبله ، وويجه ، وويسه ، ووييه ؛ وهي كنايات عن الويل ، وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ، ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن ييغض ، ونصبها بتقدير ألزمه الله ، وهو قليل ، ولذلك لم يتعرض له هنا .

والمعنى أن هذه السيوف ترك القوم بارزة رؤوسهم عن محالها منفصلة كأنتها لم تخلق على الأبدان فتركا لذكر الأكف لأنها سهلة القطع بالنسبة إلى الرؤوس .

(قوله فيكون اسم فعل إلخ) وعلى هذا ففتحته بنائية . وبقيت رواية ثالثة وهي رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لأنها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية . والمعنى عليه كيف الأكف لا ترك ضاحية عن الأبدى مع أنها أسهل من الرؤوس فعلى هذا بله في البيت للاستفهام التعجبي .

(قوله ومثل بله إلخ) أى في وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا في النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفي كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل احزن .

(قوله وهي كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهري أن ويج كلمة رحمة وويل كلمة عذاب . وذكر شيخنا أن ويس كويج وويب كويل ومراد الشارح أنها كنايات عن الويل بالنظر لأصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الإنسان لمن يحب ولمن ييغض . (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند إرادتهما . (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه .

[المَفْعُولُ لَهُ]

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله . وقُدِّمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرا . كما أشار إلى ذلك بقوله (يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ) أى القلبى (إِنْ * أَبَانَ تَغْلِيلًا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كَجَلْدِ شُكْرًا) أى لأجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً كان انتصابه على المصدرية (وَدِنْ) طاعة (وَهَوُ) أى المفعول له (بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّجِدٌ *)

[المفعول له]

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير إليها ، ومانع موصولية آل يرجع الضمير إلى الموصوف المحذوف . قال المرادى فى شرح التسهيل : ولا يجوز تعدده منصوباً أو مجروراً إلا بإبدال أو عطف . قال فى الهمع : ولذا امتنع فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضُرَارًا لِّلْعِتَّةِ ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، تعلق الجار بالفعل إن جعل ضراراً مفعولاً له وإنما يتعلق به إن جعل حالا . (قوله لأنه أدخل منه إلخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه . فقوله وأقرب إلخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علة بأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد من احتياجه إلى العلة . (قوله وأقرب إلى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون إنه مفعول مطلق . تصریح . (قوله كما أشار إلى ذلك) أى إلى أقربيته بكونه مصدرا . (قوله ينصب مفعولاً له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض . وقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتكم أكرمكم إكراماً وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه لأنه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوساً وعليه أيضاً فهو مفعول مطلق ، ولذا قال فى التصريح : قال الزجاج والكوفيون إنه أى المفعول له مفعول مطلق اهـ . (قوله إن أبان تعليلًا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له إلخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولاً له والجمهور على أنه حيثئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقيق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلًا أظهر علة الشيء أى الباعث على الفعل سواء كان غرضاً نحو : جئتكم جبراً لخطارك أو لا كقعدت عن الحرب جبنًا . (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويعنى عن هذا الشرط قول المصنف إن أبان تعليلًا . (قوله أى لأجل الشكر) أى لأجل أن تكون شاكرًا . سم . (قوله كحيل محيلاً) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمي . (قوله طاعة) أشار به إلى أن دن مثال ثان بمعنى اختضع حذف مفعوله ، قال البعض : لدلالة الأول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكراً آخر لكان الحذف للدليل . ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دل عليه دليل .

وَقَتًا وَفَاعِلًا) الجملة الحالية . ووقتًا وفاعلاً نصب بنزع الخافض : أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرًا قلبياً سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل . فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرًا فلا يجوز جنتك السمن والعسل . قاله الجمهور . وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد . وأنكره سيبويه . وكونه قلبياً : فلا يجوز جنتك قراءة للعلم ، ولا قتلاً للكافر . وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد : أى لتضرب زيداً . وكونه علة : فلا يجوز أحسنت إليك إحساناً إليك

(قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع^(١) متعلقة بمتحد خالد . (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجع وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى الخول عن الفاعل وهى أولى . (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بأن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجنتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجنتك خوفاً من فرارك أو بالعكس كجنتك إصلاحاً لحالك . قاله الرضى . (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة . سادسها ما ذكره الشارح سابقاً بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل . (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكاً بقولهم : أما العبيد فذو عبيد لأن هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب . وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد إلخ من المفعول لأجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولاً به لحذف أى مهما تذكر العبيد ولم يلزم هذا البعض كيونس تقدير إما بهما كمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به . وجعله الزجاج مفعولاً به بتقدير مضاف أى مهما تذكره لأجل تملك العبيد . (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكسر القياس عليه قائلاً إن رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبياً) قال فى التصريح : لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اهـ وعزا هذا الشرط السيوطى فى الجمع إلى بعض المتأخرين وعزا الرضى إلى بعضهم معللاً بما مر ، ثم رده فقال : إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع وإن أراد وجوب تقدمه إما وجوداً أو تصوراً فمسلّم ولا ينفعه وينتقض ما قاله يجوز جنتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً اتفاقاً ، فإن قال هو بتقدير مضاف أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا : فجوز أيضاً جنتك إكرامك لى وجنتك اليوم إكراماً لك غداً بل جوز جنتك سمناً ولبناً فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون فاعله نحو قمعدت جبناً فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصوراً أى يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً وجنته إصلاحاً اهـ . (قوله وأجاز الفارسي جنتك ضرب زيد) أى مع أن المصدر ليس قلبياً ولعله لا يقول باشتراط اتحاد

(١) إذ حروف الجر تتأوب .

لأن الشيء لا يعمل بنفسه . وكونه متحداً مع المعلن به في الوقت . فلا يجوز جئتكم أمس طمعاً غداً في معروفك ، ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور المناقاة ، وفي الفاعل فلا يجوز جئتكم محبتك أبداً خلافاً لابن خروف .

(تنبيه) : قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرية كقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الرعد : ١٢] ، لأن معنى يريكم يجعلكم ترون اهـ (وإن شرط) من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (فَقَدْ * فَاجْرُؤُهُ بِالْحَرْفِ) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها ، وفي بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها ، فقد الأول وهو

مع العامل فاعلاً أيضاً حتى يميز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضاً فيه وربما يفهم ذلك قول الجمع شرط الأعلّم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت ابني تأدياً ثم قال : ولم يشترط ذلك سيويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما في الوقت واختلافهما في الفاعل اهـ وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبياً . بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير إرادة لأننا نقول بصير المعنى حيث أديت ابني لإرادة التأديب أو ضربته لإرادة الضرب وفيه ركازة لا تخفى لأن الباعث على الشيء ليس بمجرد إرادته . والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأديب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتاً وفاعلاً أو على إرادة التأديب الذى هو هذا الأثر بناء على الاشتراط فاحفظه . (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطاً ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على ما مر . (قوله خلافاً لابن خروف) فإنه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ [الرعد : ١٢] وسيذكر الشارح جوابه وجواز ابن الضائع - بمعجمة ثم مهملة - تعدد الوقت بل قدمنا عن الجمع أن سيويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتاً ولا الاتحاد فاعلاً . (قوله تقديرية) أى باعتبار التقدير والمعنى . (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وأن العامل الذى تتعلق به الأحكام التحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله لأجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلّ ابن خروف قوى جلى فإن كان ولا بد من التأويل فالأقرب أن يؤول الخوف والطمع بالإخافة والإطماع أو يجعلان حالين من المخاطبين على إضمار ذوى أو على التأويل باسمي فاعل . (قوله ما عدا قصد التعليل) أى ما عدا كونه علة فإطلاق السبب وأراد المسبب^(١) فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وإنما استثناءه لأنه عند فقد التعليل

لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضاً إذ لا تعليل . (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفي ومن .

(٣) ليكون مجازاً مرسل .

كونه مصدرًا نحو : ﴿ والأرض وضعها للأنعام ﴾ [الرحمن : ١٠] . والثاني : وهو كونه
 قليلًا نحو : ﴿ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ [الأنعام : ١٥١] ، بخلاف خشية إملاق .
 والثالث : وهو الاتحاد في الوقت نحو قوله :

[٤٤٢] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِتَوْمٍ ثِيَابَهَا

والرابع : وهو الاتحاد في الفاعل نحو :

[٤٤٣] وَأَلَى تَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

وقد انتفى الاتحادان في : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ [الإسراء : ٧٨] ، (وَلَيْسَ
 يَمْتَنِعُ) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مَع) وجود (الشُّرُوطِ) المذكورة (كَتْلُوهُذَا قَبْعٌ*

زاد الشاطبي الكاف نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وفي شرح اللوحة
 لابن هشام أن حروف السب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك
 كى تكرمنى وأن الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون
 بالحرف المصدرى اهـ وينبئ زيادة على نحو : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [البقرة : ٢٨٥] ،
 الحج : ٣٧] . (قوله وفي بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لأنها الأصل . (قوله وقد نضت) بتخفيف
 الضاد أى خلعت . (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الإقامة المخاطب وفاعل الدلوك
 أى الليل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر
 وهو كون المصدر ليس قليلًا وفى المعنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون
 اللام لام التعليل . (قوله كتله هذا قبع) فيه تقدير معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر .

[شواهد المفعول له]

[٤٤٢] صدره : * لَدَى السَّيْرِ إِلاَّ لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل . الفاء للعطف . وقد نضت حال : من نضت الثوب
 إذا ألقته عنك ، والشاهد فى النوم حيث أبرز فيه لام التعليل وذلك لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابها . والشرط هو المقارنة .
 والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد . والمعنى جئت إليها فى حالة قد ألفت ثيابها عن جسدها لأجل النوم ، ولم يبق
 عليها إلا لبس - بكسر اللام - المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذى يتوشح به ، وانتصاب لبسة على الاستثناء .

[٤٤٣] تمامه : * كَمَا أَتَفَضَّلُ الْمُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْفَطْرِ *

قاله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل . الولو للعطف . ولتعروى حبر إن ، من عراه الشيء إذا غشيه ،
 واللام للتأكيد . والشاهد فى لذكراك حيث أبرزت فيه لام التعليل لعدم بعض شروط النصب باللام المقطرة ، وهو اتحاد
 بالفاعل ، وذلك لأن لذكراك فاعله للتكلم ، وفاعل تمرؤنى هزة . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . وبالله الفطر حال
 من المصفور بتقدير قد كما فى ﴿ أو جاءوكم حصرت ﴾ .

وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا) أى اللام (الْمَجْرُودُ) من أل والإضافة كهذا المثال ، حتى قال الجزولى إنه ممنوع ، والحقى جوازه ، ومنه قوله :

[٤٤٤] مَنْ أَمَكُّمَ لِرَغْبَةٍ فَيَكُنْ جُزْ

(وَالْعَكْسُ فِي مَصْنُوبِ أَل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وَأَشْدُوا) شاهدا لجوازه قول الراجز :

[٤٤٥] لَا أَقْعُدُ الْخَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ قَوَّالَتْ زُمَرُ الْأَغْدَاءِ

(تغنيهان) : الأول : أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو : جئتكم ابتغاء الخير ، ولا ابتغاء الخير . الثاني : أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على

(قوله أى اللام) فيه أن النسخة التي شرح عليها بالحرف وحيثذا فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيت الضمير حيثذا باعتبار الكلمة . (قوله أفهم كلامه أن المضاف إلخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل في قسميه ، فدل على استواء الأمرين فيه . (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما إفهامه جواز تقديم المجرور فظاهر ، وأما إفهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايضة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفا]

أى عند البصريين ، واعترضهم الكوفيون بأن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار ، وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصريح . وأجيب بأنهم تجوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح . قال المصريح : وسماه الفراء محلا ، والكسائي وأصحابه صفة اهـ ولعله باعتبار الكينونة فيه . (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزم ما له أى الظرف أى معناه في الواقع أى في نفس الأمر وإن لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف في الاصطلاح . (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزاع الخافض^(١) ، والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . إذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يتعدى إلى المفعول معه بواسطة حرف مقدر . هذا . وقال الرضى لم يصل إليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل إلى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ . (قوله بخلافه) فإنه يصل إليه العامل بواسطة الواو . (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما في أمس قبل اليوم فإن التقدير أمس في الزمان قبل اليوم . ومعلوم أن الزمان ليس

[٤٤٤] هذا أيضا راجز . ونعامة : * وَمَنْ لَكُلُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ *

المعنى من قصدكم لأجل رغبة في إحسانكم فقد ظفر بمقصوده ، ومن تكونوا أنتم ناصرين له فقد انتصر على عدوه . ومن موصولة - وأمكم أى قصدكم صلتها - في محل الرفع على الابتداء ، وخبره ظفر . والتقدير في الحقيقة فهو ظفر ، لأن المبتدأ يتضمن معنى الشرط . والشاهد في لرغبة فإنه مفعول له ، وقد برزت فيه اللام . وهذا حجة على من منع ذلك عند استكمال الشروط . فهذا وإن كان جائزا ولكن نصبه أرجح .

[٤٤٥] هذا راجز لم أدر راجزه ، والشاهد في الجيب حيث جاء بالآلف واللام ، وهو مفعول له وهو قليل ، والأكثر خلوه عهما . والهيحاء - تمد وتقصير - : الحرب . والمرر جمع زمرة . ولو هذه استغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه .

(١) وهناك فرق بين الحرف المقدر ونزع الخافض .

عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهذا ذا قنع ولزهد ذا قنع .

(خاتمة) : إذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرّف بأل أو بالإضافة خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة وإضافته غير محضة .

[المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً]

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ، إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه . (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى اسم وقت أو اسم مكان (ضَمَنًا) معنى (فِي) دون لفظها (بِاطْرَادٍ كَهُنَّا امْكُتْ أَرْمَنَّا) فهنا اسم مكان ، وأزمننا اسم زمان ، وهما مضمنان بمعنى في لأنهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث . والاحتراز بقيد ضمناً في من نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ [النور : ٣٧] ونحو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ

في زمان فكون أمس في زمان مجرد تخيل ، وكما في الله قبل العالم ، فإن من العالم الزمان فوجود الله تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجرد تخيل ، فتأمل . (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لأن المفعول فيه من صفات الألفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالة على أحدهما أو جرى مجراه . فالأول : نحو سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً . والثاني : نحو أحقا أنك ذاهب كما في التوضيح . ودخل في التعريف ما استعمل تارة زماناً وتارة مكاناً نحو أى وكل فإنهما بحسب ما يضافان إليه لأن المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه إما للزمان دائماً وإما للمكان دائماً قاله يس . وخرج ما ضمن معنى « في » باطراد وليس واحداً منهما نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ [النساء : ١٢٧] أى في أن تنكحوهن على أحد التقديرين فإن النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد . قال البيهقي : وأقره الإسقاطي وشيخنا والبعض . وقد يقال حيث ضمن هذا معنى « في » باطراد ينبغي أن يجعل ظرفاً لأنه مكان اعتباري وأنا أقول : معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسبأني : أن يتعدى إليه سائر الأفعال والاطراد في نحو : ﴿ وَتَرْغِبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ ﴾ ليس بهذا المعنى وحيث يكون خارجاً بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البيهقي . فتدبر . (قوله ضمناً معنى في) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند . (قوله باطراد) بأن يتعدى إليه سائر الأفعال وأورد عليه أنه مخرج لأسماء المقادير فإنها إنما ينصبها أفعال السير ، وما صيغ من الفعل فإنه إنما ينصبه ما اجتمع معه في مادته كما يأتي . وأجيب بأنهما مستثيان من شرط الاطراد بدليل ما سبأني . (قوله لأنهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما .

حيث يجعل رسالته ﴿ [الأنعام : ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً ، ومعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة ، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح على الأرجح ، وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار ، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الحافض ، هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل منصوب على المفعول به حقيقة ، وأن نحو دخل متعدي بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيهاً له

(قوله من نحو يخافون يوماً) إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لأن الحروف واقع فيه . (قوله ونحو الله أعلم إله) إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لأن العلم واقع فيه . (قوله فانتصابهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولاً به ضرباً من التصرف . وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحيث فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ، ولذا قال الدماميني : لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في عمل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية . (قوله وناصب حيث) أى محلاً . (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأننا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر . (قوله إجماعاً) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به . فقد قال المصريح : قال الموضح في الحواشي : قال محمد بن مسعود في كتابه البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى : ﴿ هو أهدي سبيلاً ﴾ [الإسراء : ٨٤] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهاً . وقول العباس بن مرداس :

* واضرب منا بالسيوف القوانسا *

١ هـ وقال أبو حيان في الارتشاف : قال محمد بن مسعود : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ﴾ [النجم : ٣٠] هـ . وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر . (قوله من نحو سرت في يوم الجمعة) فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فردّ على ابن الناظم كما سيأتى إيضاحه^(١) . (قوله فلا يقال نمت البيت) قال ابن قاسم : كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق ١ هـ ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى . (قوله بعد التوسع إله) أى فهو مفعول به مجازاً كما في تمرّون الديار^(٢) .

(١) قول الحمصي وهو أهدي سبيلاً التلاوة بلا وار ولذلك أخرجها خارج الدائرة .

(٢) راجع : شرح الألفية له من تحقيقنا .

(٣) وجاء مصرحاً به في قول الشاعر :

تمرّون الديار ولم تعرجوا كلامكم على إذا حرام

بالمبهم ، ونسبه الشلوين إلى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد ، وعلى الأول يحتاج إليه خلافاً للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين : الأول : يقتضي البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه وي طرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وإن الشرطية ، والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظورا إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني . الثاني : الألف في ضمنا يجوز أن تكون للإطلاق وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن أو على بابها وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو وهو الأحسن لأن كل واحد منهما ظرف لا أحدهما . انتهى

(قوله وأن نحو دخل متعده بنفسه) أى يتعدى بنفسه من غير توسع بإسقاط الجار لأنه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الأمرين فيه تدل على أصالتهما . (قوله وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد باطراد) بل لا يصبح على رأى الشلوين لأنه داخل في الظرف حقيقة غاية الأمر أنه من المبهم تنزيلا وإنما لم يحتاج إليه على رأى الأخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في . (قوله وعلى الأول) أى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج إليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى في بمعنى أنه مشير إلى معنى في لكونه في قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم في دعواه عدم الاحتياج إليه على الأول أيضا لخروجه بقوله ضمنا معنى في لأنه عليه مضمن لفظ في بناء منه على أن المراد بالتضمن اللفظي ما هو أعم من أن يكون لفظها في التركيب أو ملاحظا فيه بأن كان موجودا ثم حذف ، وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد « باطراد » محتاج إليه على القول الأول ، فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشيء عن عدم التدبر . (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بأن يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور إليه أى غير ملاحظ في نظم الكلام . (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا إليه) أى ملاحظا في نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير إليه فقط ، ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا . (قوله بناء على أن أو على بابها إلخ) فيه لف ونشر مرتب . وفيه أن أو إذا كانت على بابها فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالألف للتثنية مطلقا . (قوله وهو الأظهر) أى المتبادر إلى الذهن لأن الأصل بقاء « أو » على حالها . (قوله بالواقع فيه) أى في جميعه إن استغرقه الواقع فيه أو في بعضه إن لم يمتزقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثاني نحو صمت رمضان . وفي عبارة للمصنف تسمح وسينبه عليه الشارح .

(هافدة) : قال الدماميني : الزمان أربعة أقسام : مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ، ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ، ومعدود غير

(فَالصَّبَةُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ) من فعل وشبهه (مُظْهِراً * كَانَ) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك ، وأنا سائر غداً خلف الركب (وَالْأَيُّ) أي وإن لم يكن ظاهراً بل كان محذوفاً من اللفظ جوازاً أو وجوباً (فَأَنَّهُ مُقَدَّرًا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ،

مختص فيقع جواباً لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ، ومختص غير معدود فيقع جواباً لمنى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول ، فالذى يصلح جواباً لكم فقط أو لها ومنى معرفة كان أو نكرة يستفرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه إن لم يكن الحدث مختصاً ببعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت فقلت شهراً وجب أن يقع السير في جميع الشهر ليله ونهاره . إلا أن يقصد المبالغة والتجاوز ، وكذا إذا قلت في جوابه المحرم مثلاً فإن كان حدث الناصب مختصاً ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه دون ليلاته ، والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بال . وأما أبداً فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الأزمنة ، تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته ، ولا تقول صام أبداً وتقول لأصوم أبداً وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعض كالصوم واليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافاً إليها لفظ شهر كشهر رمضان ، بخلاف صورة عدم إضافته إليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصغار أن أسماء الشهور كالحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوماً ، فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوماً فيصلح جواباً لكم ، وكذا لفظ شهر بدون إضافته إلى اسم شهر من الشهور . وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاج فذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين . وقيل يختص ذلك بربيع الأول وربيع الثاني ورمضان اهـ باختصار . وفي الجمع أن ما صلح جواباً لكم أو متى يكون الفعل في جميعه تعميماً أو تقسيماً فإذا قلت سرت يومين فالسير واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط ، وكذا يحتمل الأمرين قولك سرت المحرم . ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكروا ورود جواب كم معرفة . (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلنا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو عند القتال ، فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لأنهما في تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان . (قوله مظهرًا كان) أى وإن كان مظهرًا فحذف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه . ويحتمل أن كان زائدة ومظهرًا حال والأول أنسب بقوله وإلا إلخ . (قوله مقدرًا) حال مؤكدة . (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى إلخ) الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما فهى أعم منها وقوعاً .

وفرسخين لمن قال كم سرت ؛ والوجوب فيما إذا وقع خبراً نحو زيد عندك ، أو صلة نحو رأيت الذى معك ، أو حالاً نحو رأيت الهلال بين السحاب^(١) ، أو صفة نحو رأيت طائراً فوق غصن ، أو مشتغلاً عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه ، أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم حيثئذ الآن : أى كان ذلك حيثئذ واسمع الآن .

(تنبيهان) : الأول : العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقرّ أو مستقر^(٢) ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقرار لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت . **الثانى :** الضمير فى فأنصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان ، وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان . وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لأن الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب . والأصل فأنصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الأول والثانى لوضوح المقام . انتهى . (وَكُلُّ) اسم (وَقْتُ قَابِلٌ ذَلِكَ) النصب على الظرفية : مبهماً كان أو مختصاً ، والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين

(قوله فيما إذا وقع خبراً إلخ) قال فى التصريح : لا يقع الظرف المقطوع عن الإضافة المبني على الضم صفة ولا صلة ولا حالاً ولا خبراً . لا يقال مررت برجل أمام ، ولا جاء الذى أمام ، ولا رأيت الهلال أمام ، ولا زيد أمام ، لقلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء : القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اهـ . قال يسن : محل المنع إذا لم يعلم المضاف إليه لعدم الفائدة حيثئذ . (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرت له لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصريح . وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع . (قوله كقولهم حيثئذ إلخ) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمراً تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له . (قوله الثالى الضمير إلخ) أشار به إلى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخره لا إلى أن فيه استخداماً كما زعمه البعض اغتراراً بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه . نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولاً على الظرف بمعنى اللفظ وثانياً على الظرف بمعنى مدلول اللفظ . (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلوله ليوافق صريح آخر عبارته . (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافى ما بعد ، إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع إلخ . (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه على ما صيغ على مفعول مراداً به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مراداً به زمان القعود فإنه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان إذا أريد به المكان . (قوله تقول سرت حيناً ومدة) فحيناً ومدة تأكيد معنى لزمن الفعل لأنه لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله ﴿أسرى بعده ليلاً﴾ [الأسراء : ١] ، لأن الأسراء لا يكون إلا ليلاً فالظرف يكون مؤكداً كالمفعول المطلق إلا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله .

(١) أى حالة كونه بين السحاب .

(٢) لاستقر جملة ومستقر مفرد .

ومدة ووقت ، تقول سرت حيناً ومدة ووقتاً . وبالمختص ما دل على مقدر معلوماً كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة ، أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام ، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً أو وقتاً طويلاً (وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا) في حالتين : الأولى أن يكون (مُبْهَماً) لا مختصاً والمراد هنا بالمختص ما له صورة وحدود محصورة : نحو الدار والمسجد والبلد . وبالمبهم ما ليس كذلك (نَحْوُ الْجِهَاتِ) الست وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ كناحية ومكان وجانب (و) نحو (الْمَقَادِيرِ) كفرسخ وبريد وغلوة ، تقول جلست أمامك ، وناحية المسجد ،

(قوله ما دل على مقدر) منه المعلوم كسرت يومين كما سيذكره الشارح . (قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم بمجموع يوم الجمعة والذي في كلام غيره أن العلم بالجمعة فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله أو بالإضافة) ولم تضاف العرب لفظ شهر إلا إلى رمضان والربيعين مع جواز ترك الإضافة أيضاً معها . والراجع جواز الإضافة إلى غير الثلاثة قياساً عليها . (قوله أو وقتاً طويلاً) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغي جعله من المبهم . (قوله وما يقبله المكان إلا مبهماً) وجه ابن الحاجب في أماليه عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية كما انتصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقاً بأمور : منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ، ألا ترى أنك تقول اشترت يوم الجمعة وبعث يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ، ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به . ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير في الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان إنما كثر منه في الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله . (قوله هنا) أى في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان كما مر . (قوله ما له صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحواس الظاهر ، وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة . (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وإنما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لأنها أمور اعتبارية أى باعتبار الكائن في المكان ، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولأنه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا . كذا في التصريح . (قوله وما أشبهها في الشياخ كناحية إلخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيد كلام الجمع ونقل الحفيد عن الرضى أنه قال : يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شيء منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف ا هـ . قال الحفيد : ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح ا هـ والذي في الدماميني نقلاً عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف ، قال لأن فيها اختصاصاً ما إذ لا تصلح لكل بقعة ا هـ وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر .

وسرت فرسخًا (و) الثانية (مَا * صِيغَ مِنْ) مادة (أَلْفَعْل) العامل فيه (كَمَرَمَى مِنْ) مادة (رَمَى) تقول : رميت مرمى زيد ، وذهبت مذهب عمرو ، وقعدت مقعد بكر ، ومنه : ﴿ وَإِنَّا كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْمَسْمُوعِ ﴾ [الجن : ٩] ، (وَضَرَطُ كُتُونِ ذَا) المصوغ من مادة الفعل (مَقِيَسًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته

(قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثاني : أنها من المختص لأن الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي ، والثالث : وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا معينا فى الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمه حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيدكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ . وظاهر إعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لما نحوا غير الجهات وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو ، وكلام المصنف يكفى فى صدقه وجود نحو بعض الأشياء التى ذكرها . (قوله كفروسخ إلخ) الفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع ، والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو ألف باع نقله شيخنا عن الشارح . وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم . (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان ، وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لأن الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى ، وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير إلا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل . (قوله من مادة الفعل) أى حروفه . قال سم : مما يدل على أن المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى أصله معه اجتمع ا هـ وإنما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر . (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد ، إذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بتقدير إذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد . (قوله تقول رميت إلخ) قال شيخنا : والبعض عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعدداده مثال المفرد الصحيح . (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة . وإنما أتى به ليعلق به قوله لما فى أصله إلخ وإنما كان زائدا لأن الظرفية مفهومة من اسم الإشارة الراجع إلى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام ، وبهذا يعلم ما فى كلام البعض .

كما مثل . وأما قولهم هو منى مزجر الكلب^(١) ومناطق الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار^(٢) ونحوه فشاذا ، إذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب . فعامله الاستقرار ، وليس بما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر زجر وفى المناطق ناط وفى المقعد قعد لم يكن شاذاً .

(تنبيهان) : الأول : ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره . وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسى أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم . وقال الشلوبين : ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم . الثانى :

(قوله فى أصل مادته) الإضافة للبيان فالأصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرتى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وإنما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكونه نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً . قاله فى المغنى . (قوله هو منى مزجر الكلب ومناطق الثريا) جعل الدمامينى من متعلقه بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وإذ المثالين الآتين قربه منى ، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب ما فى التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى فى مزجر الكلب ومناطق الثريا أى فى مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناطق الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص ، والأول ذم والثانى مدح كما قاله الدمامينى . (قوله وعمرو منى مقعد القابلة ومعقد الإزار) أى فى مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة ، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده . (قوله ولو أعمل إلخ) أى بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناطق وقعد ، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أى هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناطق مناطق الثريا إلخ ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضاً فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل . (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكماً كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدوداً أفاده سم . قال شيخنا : والذى فى غالب النسخ : تنبيه إنما استأثرت إلخ واسقاط التنبيه الأول . (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير . (قوله ليس داخلاً تحت المبهم) أى لاختصاصه بقدر معلوم .

(١) كتابة عن القرب .

(٢) كتابة عن البعد .

إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ، لأنه يدل على الزمان بصيغته ، وبالاتزام ، ويدل على المكان بالاتزام فقط ، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهى (وَمَا يُؤَيِّ) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفاً) تارة (وَحَيْثُ ظَرْف) أخرى (فَإِنَّكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعَرَفِ) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم

(قوله إنه شبه بالمبهم) أى من حيث إنه ليس شيئاً معينا في الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءً وانتهاءً وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ، ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم . (قوله بصيغته) أى بهيئته الموضوع له مطابقة . وقوله وبالاتزام أى لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوع له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانياً بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالته على الحدث فقط . (قوله فلم يتعد) أى بنفسه . (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الاتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من مكان ما . (قوله وإلى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولاً في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف . (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالاتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانياً . (قوله حينئذ) أى حين إذ صيغ من مادة العامل . (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف إلخ . (قوله فذاك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق ، وكذا يقال فيما بعد . واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما في التسهيل . قال الدماميني : وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما . والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب ، لكن وقع لبعض رواة البخارى : وفوقه عرش الرحمن يرفع فوق^(١) ، ويتوقد تحته ناراً يرفع تحت وإنما يخترجان على التصرف فتأملهما هـ ببعض اختصار . وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو نادره كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردىء ووسط يسكون السين ، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أى سقطت : « هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوى في النار الآن حين انتهى ، فالآن مبتدأ خبره حين انتهى ، وتصرف الثانى كقول الشاعر :

(١) راجع اللفظ لفتح الباري من تحقيقنا . وانظر الفهارس .

الجمعة ، وجلست مكانك ، فهما ظرفان . وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر ، وأعجبني اليوم ومكانك ، وشهدت يوم الجمل ، وأحببت مكان زيد ، فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلاً ، وفي الثالث مفعولاً به ، وكذا ما أشبهها (وَعَجِبْتُ ذِي التَّحْرِيفِ) منها هو (الَّذِي لَزِمَ * ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنَ الْكَلِمِ) أى غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين : ما لا يخرج عنها أصلاً كقط وعوض ، تقول ما فعلته قط

* لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم *

وتصرف الثالث كقوله :

ألم تريباً ألى حيت حقيتسى وياشرت حد الموت والموت دولها
برفع دون ، وتصرف الرابع كقوله :

وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ^(١) أَوْ سَرَجٍ الْمَجْمُوعِ سَدَلٌ ظَوْرًا يَخْبُو وَظَوْرًا يُبْزِرُ

برفع وسط على الابتداء ، ويروى بالنصب على الظرفية خبراً مقدماً والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا إذا صرح بفي فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب ، وقال الفراء : إذا حسنت في موضعه بين كان ظرفاً نحو قعدت وسط القوم وإن لم تحسن كان اسماً نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم . وقال ثعلب : يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة : الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أى في داخلها وضربت وسطه أى منتصفه . كذا في الجمع والداميني . (قوله في الأول) أى المقول الأول المشتمل على مثالي الزمان والمكان ، وكذا يقال فيما بعد . قاله سم . (قوله وكذا ما أشبهها) أى الأمثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أى اليوم والمكان . (قوله أى شبيهها) معطوف على محذوف كما يشير إليه الشارح أى أو لزم ظرفية أو شبيهها ، ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية إن جعلت أن تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها إن جعلت أو للأحد الدائر وال لزوم منصبا على الأحد الدائر . (قوله وهو الملازم للظرفية) أى الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه إلى النوعين بعده . (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان ، وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهه ، والأفصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أى قططته ، فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمرى ، وبنيت لتضمنها معنى من وإلى إذ المعنى من يوم خلقت إلى الآن ، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة تشبيهها بالغايات ، وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو إسكانها وعوض معرب إن أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبنى إن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح ، وسمى الزمان عوضاً لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر . أفاده في المغنى .

(١) البراع : ثياب يربى بالليل كأنه نار ، وسرج جمع سراج ، والمجدل : القصر . يجوز من حيث النار : طفت .

ولا أفعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو : قبل وبعد ولدن وعند . فيقتضى عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن ، إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبههما ، لأن الظرف والجار والمجرور ميان في التعلق بالاستقرار والوقوع خيرا وصلة وحالا وصفة . ثم الظرف المتصرف : منه متصرف نحو يوم وشهر وحول ، ومنه غير متصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهما الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد . قال

(قوله وهو الجر بالحرف) أى من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف . وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا . (قوله نحو قبل وبعد إلخ) سيأتي الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا وإذا وما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا يتصرف . (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضى : ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ﴿ ومن يتنا وبينك حجاب ﴾ [فصلت : ٥] وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا ابتداء الغاية ا هـ وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة . (قوله لأن الظرف والجار والمجرور إلخ) لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعى الذى هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا . (قوله ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ) أى ومنه مبنى على السكون كما ذع عند إضافة اسم الزمان إليها نحو : ﴿ بعد إذ هديتنا ﴾ [آل عمران : ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين . (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة . (قوله علمين لهما الوقتين) أى علمين جنسين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسين لهما الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أو لا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصى لا النوعى إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرتين . ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم : أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة . قال : وقد يخلو أن من العلمية فينصرفان ومنه ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ [مريم : ١٦٢] وحكى الخليل : جئت اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة . والتعيين في هذا لا يقتضى العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقاءهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع ، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما ا هـ ببعض اختصار . وقال في الجمع : ذكر أن غدوة (*) في الآية إنما نونت لمناسبة عشيا ا هـ .

(*) قوله : غدوة في الآية ، صوابه بكرة .

في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور : ضحوة فقال إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف . والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمتصرف نحو سحر ، وليل ، ونهار ، وعشاء ، وعتمة ، ومساء ، وعشية ، غير

(قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية . (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمد ولدن أو على غيره كمنذ وما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء ، فإن فقد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف ، والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم ، وكل صباح ومساء ، وخالف الحريري في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف ، وكين بين فإن فقد التركيب أعرب وتصرف ، ومنه ﴿ مودة بينكم ﴾ [العنكبوت : ٢٥] ، ﴿ لقد قطع بينكم ﴾ [الأنعام : ٩٤] ، ومن قرأه منصوباً مرفوع المحل فحملاً له على أغلب أحواله وهو كونه ظرفاً منصوباً كما قيل بذلك في ﴿ وما دون ذلك ﴾ [الجن : ١١] ، وقيل غير ذلك . ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية : نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة أى وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة أى وقتاً صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم . وأما خثعم فيخرجونها على الظرفية كما حكاه عنهم سيويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع ، وإنما منع غيرهم تصرفهما لقلة إضافة المسمى إلى الاسم واستقبح كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف ، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل أى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ، ومن غير المتصرف بالتاء أيضاً حوال وحوالى وحول وحولى وأحوال وأحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ، ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا أى مكانه ، أما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل إذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وإن استعمل في معنى الآخر لزم طريقة واحدة قاله الدماميني وغيره . قال صاحب ديوان الأدب : ويستعمل حواليك مصدراً كلبك لأن الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة . (قوله فالمتصرف نحو سحر إلخ) فيه أن سحراً وليلاً ونهاراً ونحوها متصرفة . ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى : ﴿ نجيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] ، فكيف جعلها من غير المتصرف . (قوله غير مقصود بها كلها التعمين) فإن قصد بها التعمين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف وإلا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض ، والعلة الأخرى في سحر العذل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حيثئذ إحدى لغتين كما يأتي .

مقصود بها كلها التعيين . وغير المنصرف نحو سحر مقصوداً به التعيين . ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَصْدَرٍ) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد ، أى مكان قربهِ . ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيتك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه . وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار : نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور وحلب ناقة ، والأصل وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(تنبيهه) : قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين ، نحو لا أكلمه القارظين ، ولا آتية الفرقدين ، والأصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضاً صفته وعدده ، وكليته أو جزئيته ، نحو

(قوله وغير المنصرف نحو سحر) أى وعشية وعتمة وإنما لم يذكرهما لأن صرفهما مع التعيين هو الفصح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدمامنى . وأشار إليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب إلخ قال الدمامنى : ولا يقدح في تنكيرهما وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية . وقوله ومن العرب إلخ إشارة إلى مثال آخر لغير المنصرف من غير المنصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت . وقوله عشية ، أى وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين إذ لا فرق ، وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون إشارة إلى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فانهم . (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة . (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم : لك أن تقول هذا من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم إذا كان المضاف إليه غير قابل لنسبة الحكم إليه كما هنا إذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم يحكم على هذا بأنه غير مقيس . (قوله يكثر) أى لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر . (قوله أو مقدار) أى من الزمن وإن لم يكن معيناً . (قوله خفوق النجم) أى غروب النجم . وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك : استخراج ما في الضرع من اللبن ، مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها . والحلب بالتحريك اللبن المخلوب كذا في القاموس . (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القُرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً . (قوله صفته وعدده إلخ) أى دوال هذه المذكورات . (فائدة) : هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه ؟ قال فى المغنى : أجاز الفارسي فى قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةَ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ أن يكون يوم القيامة عطفاً على محل هذه ١ هـ قال الدمامنى : إن أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا إشكال فى عطفه

جلست طويلاً من الدهر شرقي ومكان وسرت عشرين يوماً ثلاثين بريداً ، ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد أو نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد .

[المفعول معه]

(يُنْتَصَبُ) الاسم الفصلة (ثاني ألواو) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم

عليها لأن كلا منهما زمان ، وإن أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان . وفي الكشف ما يقتضي منعه فإنه لما تكلم في تفسير قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾ قال : فإن قلت : كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن ؟ قلت : معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ، ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين هـ ووجهه بعض الأفاضل بأن الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبأن ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فإنه يشترط فيه الإبهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يميز عطف أحدهما على الآخر ، وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة ، وعليه جرى جدى ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشف هـ باختصار .

[المفعول معه]

(قوله الاسم الفصلة) قدر الموصوف معرفة وإن كان تالي الواو اسم فاعل مضافا إلى معموله فلا تنفide الإضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لأن المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الخلو فتفide الإضافة تعريفا لعدم عمله حيثئذ فتكون إضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للأزمنة الثلاثة^(١) فتفide الإضافة تعريفا باعتبار دلالة على المضى لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ذكره يس في حواشي المختصر . (قوله تالي الواو) فيه إشارة إلى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وإن جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس . ويجب ذكر هذه الواو إذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغنى . (قوله التي بمعنى مع) أى التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أى مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجفت وزيدا أو لا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فإنها تقتضى المشاركة في الحكم ولا تقتضى المقارنة في الزمان وإن وجدت في نحو كل رجل وضعته^(٢) ذكره شارح الجامع ، فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا

(١) المغنى والحال والاستقبال .

(٢) أى مفرنان وقد حذف الخير وجوبا . وراجع في هذا الموضوع الإمام السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر البحرية من تحقيقاتنا .

يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَفْعُولًا مَعَهُ) كما (في نحو سِيرَى وَالطَّرِيقُ مُسْرِعَةٌ) وأنا سائر والنيل ، وأعجبنى سيرك والنيل ، فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه . وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، ونحو سرت والشمس طالعة ، فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة ، وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو ، وبالواو نحو جئت مع

كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني . ومما خرج بالتى بمعنى مع بالمعنى السابق نحو أشركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعر فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لأن المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فإنها مجرد العطف فتدبر . (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل إلخ . سم . (قوله أو اسم يشبهه) أى فى العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتى . واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فليتنظر وجهه . ثم رأيت فى المعنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال : وقد أجزى فى حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل فى المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به . (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكّل عليه تمثيله فيما يأتى « بقدرى » فتأمل وقد أشار المصنف إلى هذه الشروط بالمثال . (قوله كما فى نحو) أى كالتالى للواو فى نحو إلخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وأن الإشارة بنحو إلى غير سىرى من بقية العوامل ، وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بقاء إعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الأظهر عدم زيادة كما ، ويكون الظرف وهو قوله فى نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من إعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا إلى بقية القيود التى ذكرها الشارح . (قوله سىرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه وهو كذلك خلافا لابن جنى اهـ سم . ومما لا يصح فيه العطف استواء الماء والخشبة إن كان استوى بمعنى ارتفع فإن كان بمعنى تساوى أى تساوى الماء والخشبة فى العلو فهو مما يصح فيه العطف . (قوله بالمفعول معه) أى بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لأن المصدر يخبر به عن الواحد وغيره . (قوله وتشرب اللبن) أى بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك فى غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلا فينبغى أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اهـ والأول ظاهر صنيع الشارح لأن ظاهره أن الواو فى المثال بمعنى مع وهى إنما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا . (قوله فإن تالى الواو فى الأول فعل إلخ) فيه أن تالى الواو فى الأول جملة أيضا وققد يقال لما كان أحد ركنى الجملة فى الأول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال إن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة وبأن المراد بالاسم فى التعريف الاسم الصريح كما مر .

عمرو ، وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، وبكونها تالية للجملة نحو كل رجل وضيعة ، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيرى^(١) ، وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي ، وأما قولهم ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وما أشبهه فسيأتى بيانه (بما من الفعل وشبهه مثنى * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الأول وهو بما ، وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق : أى نصب المفعول معه إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الآخر) خلافاً للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو ، إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حيثن حرف مختص بالاسم

(قوله وفي الثاني جملة) أى وإن كانت الواو الحالية تفيد المقارنة . (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصرح : هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى . ويرد بأن المراد بالفضلة كما هو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعاً كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمراً بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر . (قوله نحو رجل وضيعة) أى إذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعة مقترنان ، أما إذا قدر مفرداً معطوفاً على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعة لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حيثن مفعولاً معه . (قوله فلا يجوز فيه النصب) أى في هذا المثال الأخير . (قوله للصيرى) بفتح الميم وضمها . (قوله فلا يتكلم به) أى لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتى في محله . (قوله خلافاً لأبي علي) فإنه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله :

* هذا ردائي مطويا وسربالا *

أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتى . (قوله فسيأتى بيانه) أى في قوله وبعدما استفهام إلخ . (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسأحة إذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان . (قوله متعلق بسبق إلخ) أى بمفعول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أى حال كونه كائناً من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها . (قوله إنما هو بما تقدم إلخ) أى بواسطة الواو فهي معدية العامل إلى المفعول معه . دماينى . (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير إذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن إن واللام مثلاً بدخلان على الظاهر والضمير ، ولا ترد إلا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء .

(١) عبد الله بن إسحاق صاحب كتاب البصرة مشهور عند أهل المغرب .

غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها . وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل ، والمقدر كقوله :

[٤٤٦] هَذَا لَكَ وَآتَلَدُّ حَوْلَ نَجْدٍ [وَقَدْ ضَاغَتْ نَهَامَةُ بِالرَّجَالِ]

أى ما تصنع والتلدد . ومن أعمال شبه الفعل قوله :

[٤٤٧] فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيِّفٌ مُهْنَدٌ

(قوله فهى حيثئذ) أى حين إذ عملت . (قوله ولا بالخلاف) أى مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين^(١) . وكان الأولى تأخير ذكره قبيل قوله وتناول لأن ما بعده مرتبط بما قبله ومما ردّ به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعانى ولم يثبت النصب بالمعنى وإنما ثبت الرفع بها كالاتداء والتجرد^(٢) ، وأن الخلاف لو نصب لقيام ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقاً . وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه مفعول به لفعل محذوف أى سرت ولاست النيل . (قوله خلافاً للكوفيين) تبع فى حكايته عنهم المصنف فى التسهيل . قال الدمامي : ما حكاها المصنف عن الكوفيين إنما هو قول بعضهم . وقال معظمهم : والأخفش انتصابه على الظرف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو فى الأصل حرف لا يحتل النصب أعطى ما بعده إعرابه عارية كما أعطى ما بعد إلا التى بمعنى غير إعراب غير ولو كان الأمر كما قاله هؤلاء لجاز النصب فى كل رجل وضيعته مطرداً وليس كذلك (وتناول إطلاق الفعل) وتناول أيضاً الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافاً لمن شرط اللزوم لتلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تلى على معنى سوى الزمان . سم . (قوله أى ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذى يقول إليه معنى الكلام فإن تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفاً فى هذا التركيب لأنه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفاً وهذا ما ذكره المصنف فى التسهيل ويمكن إجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما تصنع بياناً لحاصل المعنى لا للفعل المقدر . فإن قلت : لم اكتف بتقدير الفعل

[٤٤٦] البيت من الوافر ، وهو لمسكين الدارمي .

[٤٤٧] البيت من الطويل ، وهو لجريز .

(١) راجع ما اعطى فيه البصريون مع الكوفيين فى كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطى من تحقيقنا .

(٢) أى رفع الجداً بالاتداء كما قاله البعض ورفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم .

وقوله :

[٤٤٨] فَقَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلْقَى بَعْضُهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّامِ الْمُسْرَهْدِ

وقوله :

[٤٤٩] لَا تَحْبِسُكَ أَتْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرِّيًّا

فسر بالآ : نصب على المفعول معه والفاعل فيه مطوياً لا هذا ، خلافاً لأبي على في تجويزه الأمرين .

(تقنيته) : أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق . فلا يجوز والطريق سرت ، وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع . وأجاز ذلك ابن جنى تمسكاً بقوله :

فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب ؟ أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الأصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فإن الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط . ذكره الفاكهي . (قوله فحسبك إلخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كان في مبتدأ وسيف خبره والضحاك مفعول به مخدوف أي وبحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب إذا كفى وفاعل بحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لأن الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الأول بنائية وعلى الثاني إعرابية له . وروى كما في المغني جر الضحاك ورفع أيضاً فالجر قيل بإضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الأصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف إليه . (قوله فقدني) أي يكفيني . كتعجيل خبر يكونوا أي كنوى تعجيل . والمسرهد : السمين . (قوله في تجويزه الأمرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي . (قوله وهو اتفاق) أي عمل اتفاق وفيه أن الرضى جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت .

[شواهد للمفعول معه]

[٤٤٨] قاله أسيد بن دبير الهذلي . وهو من الطويل . الفاء للعطف إن تقدمه شيء . وقدني يكفيني . والشاهد في إياهم فإنه مفعول معه . ولم يتقدم عليه فعل ، بل تقدم عليه ما تضمن معنى الفعل كما في حسبك وزهدا درهم . وفيه اختلاف : فالجمهور على أن العامل في هذا الباب الفعل أو معناه . وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو . وقال الجرجاني : هو منصوب بنفس الواو على ما عرف في موضعه . والفاء في فإن للتعليل ويكونوا جواب الشرط . وكتعجيل السام خبر يكونوا . ويحتمل أمرين : أن يكون مصلواً فيكون المضاف مخدوفاً أي كنوى تعجيل السام ، وأن يكون اسماً . والمسرهد بالجر صفة السام : أي السمين وربما يقال الشحم السام المسترهد .

[٤٤٩] هو من البسيط . وأتوابعي فاعل لا تحبسك . والفاء للاستئناف : أي فهي قد جمعت . وهذا مبتدأ وردائي خبره ومطويًا حال من ردائي . والشاهد في سربالاً حيث نصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه الفعل بل ما يتضمن معناه وهو مطوياً وأجاز أبو على أن يكون العامل هذا .

[٤٥٠] جَمَعْتُ وَفَحَشًا غِيَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغُورٍ
وقوله :

[٤٥١] أَكْبِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ أَلْقَبَا
على رواية من نصب السوأة واللقب . يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة
مع فحش . وفى الثانى ولا ألقبه اللقب مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة
ولا حجة له فيها لإمكان جعل الراو فيها عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك فى البيت
الأول ظاهر . وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ،
ثم حذف ناصب السوأة (وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ) الاسم على المعية (بِفَعْلٍ كَوْنٍ
مُضْمَرٍ) وجوبا (بَعْضُ الْعَرَبِ) فقالوا ما أنت وزيدا . ومنه قوله :
[٤٥٢] فَمَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مَثَلِ

(قوله أكبيه) بفتح الهمزة أى أدعوه بكنيته . (قوله قدمت هى ومعطوفها) أى ضرورة كما سيأتى فى باب
العطف . (قوله فعل أن يكون إلخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل . وأما اللقب فمفعول به
ثان للقب ، تقول لقيته لقباً وبلقب كسميته اسماً وباسم . ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا
مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لإحواج المفعولية المطلقة إلى تأويل اللقب بالتلقيب . (قوله بفعل كون)
أى بفعل مشتق من لفظ الكون لكن إذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلبس جاز تقديره . فإن قلت
لم اكفى بتقدير الفعل فى نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به فى نحو هذا لك وأباك . أجيب بقوة الداعى للفعل فى نحو ما
أنت وزيدا لوجود مقتضيين له : تقدم الاستفهام الذى هو أولى بالفعل ، والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على
أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فإن فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا . (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا
فى شرح التوضيح بأنه جوازاً وهو الحق . (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أى ما يكون شأنك .

[٤٥٠] قاله يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى من قصيدة من الطويل . التاء فى جمعت لخطاب المذكر . والشاهد فى فحشا حيث ذهب ابن جنى
إلى أنه مفعول معه . والتقدير جمعت مع فحش غيبة . والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة .
والتقدير جمعت غيبة ونميمة وفحشا . وهذه ضرورة قبيحة . وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث . ويجوز الرفع على أنه خير مبتدأ
محذوف : أى هى ثلاث . ولست عنها بمرغورى صفة لثلاث . والباء زائدة . وهو من الإرعاء وهو الكف عن القبيح .

[٤٥١] قاله بعض النصارى . وهو من البسيط . وأكبيه من كنى بكنى : أى أكنى ذلك الرجل . واللام فى لأكرمه للتعليل . وإن المصدرية مقلدة
فيه أى لأجل إكرامه . ولا ألقبه بالرفع عطفا على أكبيه . والشاهد فى والسوأة فإنه مفعول معه عند ابن جنى مع تقديمه على مصحوبه . والتقدير ولا
ألقبه اللقب والسوأة أى مع السوأة لأن من اللقب ما يكون لغير سوأة كتلقيب الصديق عتيقا لعنافة وجهه أى حسنه أو لكونه عتيقا من النار . والمعنى
أن لقبته لقبته بغير سوء . وعند الجمهور الواو للعطف قدمت هى ومعطوفها والتقدير لا ألقبه اللقب . وأسوء السوأة . فاللقب مفعول به ، والسوأة
مفعول مطلق ، ثم حذف ناصب السوأة وقدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف .

[٤٥٢] غامه :
* تَرْجُحُ بِالذِّكْرِ الْخَضَائِبُ *

وقالوا كيف أنت وقصعة من ثريد ، والأصل ما تكون وزيدًا ، وكيف تكون وقصعة ، فاسم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير .

(تنبيهان) : الأول : من ذلك أيضًا قوله :

[٤٥٣] أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَجِيلَ مَجِيلًا

فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضر ، والتقدير أزمان كان قومي والجماعة ، كذا قدره سيبويه . الثاني : في قوله بعض العرب إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرفع بالمطف (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ (أَحَقُّ) وأرجح من النصب على المعية ، كما في نحو جاء زيد وعمرو ، وجئت أنا وزيد ﴿ اسكن أنت

(قوله ما أنت والسير في مطف) بفتح الميم اسم مكان أي

طريق قفر يتلف فيه سالكه . وهو شطرييت من المتقارب المثلوم^(١) وأنشده في الجمع وما أنت ولا ثلم عليه . (قوله فاسم مكان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق . ذكره يس . (قوله من ذلك) أي من إضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله . (قوله أزمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحنوفة أو فاعلها كالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي . والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل . والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ، ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب . ومجمل مصدر بمعنى ميلا . ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الأمور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اهـ . (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين ، وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجع تقديرها في باقي الأمثلة ولأنها أعم الأفعال . اهـ دماميني . وفيه أنه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل . (قوله وأرجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب إذ القائل سماعي كما

= قاله أسامة بن الحارث الهذلي من قصيدة من الوافر . الفاء لترزين الكلام مع إقامة الوزن . لأنه أول القصيدة ولم يسبقه شيء . وما استفهام على وجه الإنكار ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المطف - بفتح الميم - وهو القفر الذي يتلف فيه من سلكه ، وذلك لأن أصحابه كانوا سألوه أن يسافر معهم حين سافروا إلى الشام فأبى وقال هذا الشعر . ويروى فما أنا . والشاهد في السير حيث انتصب بالفعل المحنوف . أي ما تصنع والسير . ويجوز الرفع على أن تكون الواو عاطفة . ويروح من يروح به الأمر تريح إذا أجهدته . وبالدكر مفعوله أي الذكر من الإبل ، فإذا يروح بالذكور وهو أقوى كان أحرى أن يروح بالناقة . والضابط بالجر صفته أي القوى .

[٤٥٣] قاله الراعي عبيد بن حصين شاعر فحل إسلامي ، حتى كان يعين بين جرير والفرزدق حكما . وهو من الكامل . (قوله أزمان قومي) أي أزمان كان قومي . وفيه الشاهد حيث حذف كان . وليست هي بعد إن المصدرية لأن كثرة حذفها بعدها وبدونها قليل . والجماعة منصوب على المعية . (قوله كالذي) أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء وتخفيف الحاء : سرج من جلود ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد . والباء السببية مقدرة على أن تميل : أي بسبب ميلها . فأن مصدرية ومجمل بفتح الميم الأول نصب على المصدر بمعنى ميلا .

(١) الظم عند العروحين حذف الفاء من (فقولن) .

وزوجك الجنة ﴿ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف ، ويجوز النصب على المعية في مثله (وَالنَّصَبُ) على المعية (مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْبِ) إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأّم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها ، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف ، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها . ونحو قوله :

[٤٥٤] إِذَا أُعْجِبْتَكَ الدَّهْرَ خَالَ مِنْ أَمْرِيءِ فَدَعُهُ وَوَائِلِ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا وقوله :

[٤٥٥] فَكُولُوا أَثْمُ وَيْنِي أَيْكُمْ مَكَانَ الْكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

سياق في الخاتمة لا يميزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولأن الأصل في الواو العطف وحمل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فإن قصد التنصيص على المعية تعين النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع . أفاده الدماميني . (قوله وزوجك) عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمخوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ . (قوله لأنه الأصل) أي الغالب في الواو . (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لفاء التفریع (قوله على تقدير لو تركت إن) أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها بخلاف تركها ترأّم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعها إياها بالفعل . (قوله وتكثير عبارة) أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب . (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أي معية في الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن . (قوله إذا أعجبتك) أي أوقعتك في عجب . ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف أترك أمره لليالي وأترك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره .

[٤٥٤] هو من الطويل . والدهر منصوب على الظرفية . وحال بالرفع فاعل أعجبتك . والفاء جواب الشرط . وواكل أمر من واكلت فلانا مواكلة إذا اتكلت عليه واتكل هو عليك . والشاهد في والليالي حيث نصب لأنه معول معه وهذا أرجح على قول من يقول إنه منصوب باعتبار العطف لأن فيه تمسقا .

[٤٥٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . واسم كونوا مستتر فيه . وأنتم تأكيد له . والشاهد في ويني أَيْكُمْ فإن فيه وجهين : النصب على المعية والمعامل في الفعل الظاهر وهو الراجع ، والرفع عطفا على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى . وأراد بهم الإخوة . المعنى كونوا أنتم مع أخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكلبين وقربهما من الطحال . وأراد بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب . وضرب لهم مثلا بقرب الكلبين من الطحال .

لأن في العطف تعسفاً في الأول وتوهيناً للمعنى في الثاني . وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى . وإما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمرا ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل . فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة (وَالنَّصْبُ) على المعية (إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ) لمانع معنوي أو لفظي (يَجِبُ) فللمانع المعنوي كما في سرت والنيل ، ومشيت والحائط ، ومات زيد وطلوع الشمس ، مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لأن العطف على

(قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو لهما حمان حمراوان لاصقان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد . (قوله تعسفاً في الأول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن^(١) . (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى في الثاني وجهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط وإلى تعين النصب مال أبو البقاء^(٢) وتبعه المصريح . (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد . وفيه أن محل كونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً بلم وإلا جاز حذف الجواب كما سيأتي لكونه ماضياً في المعنى . واعلم أن عبارة المصنف تحتل أمرين . الأول : كون أو للتخيير والمعنى إذا امتنع العطف كما في سرت والنيل وجب أحد أمرين : إما النصب على المعية وإما النصب بإضمار عامل . الثاني : كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان : نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب بإضمار عامل نحو :

* علفتها تبنا وماء باردا *

وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها إلخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولا يست النيل . (قوله مما لا يصح) أى من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه ﴿ فَأَجْعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ [يوسف: ٧١] ، إذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ، ويقال أجمع أمره وعلى أمره أى عزم ، فنصب شركاء كم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجمعوا بوصل همزة^(٣) ومنه ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩] ، إذ الإيمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولاً معه أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل تبوؤا بلزموا .

(١) تعبيراً للكلام لعدم التكرار الذي يجبه للال .

(٢) يهصد أباً البقاء المكي صاحب إعراب القرآن المعروف بإملاء ما غن به الرحمن .

(٣) أي جعلها همزة وصل من جمع الثلاثي لا أجمع .

الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ، فيتعين النصب على المعية . هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت : فأما إذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك كما في نحو قوله :

عَلَفْتُهَا تَبَا وَمَاءً بَارِدًا [٤٥٦]

وقوله :

إِذَا مَا الْغَايَاثُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّحْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا [٤٥٧]

(قوله كما في نحو مالك وزيدا) أى بناء على غير مذهب المصنف أما على مذهبه فيصح العطف لأنه لا يقول بوجود إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وإنما لم يمتنعوا النصب كما منعه في : هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه : والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شأنك وزيدا ، أو بمصدر لا بس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملاستك زيدا وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه إلى كونه مفعولا به . فإن قلت : ويلزم عليه إعمال المصدر منويا . قلت : قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز إعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه ، وإذا قدر التناصب مصدرا منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك ، فالمعنى ما ملاستك زيدا إذ المعطوف على الخبر خير وهو معنى صحيح اهـ مع حذف . ومنه يعلم أن في تعيين نصب زيدا في المثال على المعية نظرا إلا أن يجاب بما يأتي قريبا . (قوله وما شأنك وعمرا) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وإبقاء المضاف إليه على جره كما في قوله : أكل امسرىء تحسين اممرا ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فدعوى تعيين النصب فيه على المعية ممنوعة . ويجاب بأن تعيين النصب فيه إضافي أى بالنسبة إلى الجر على العطف على الضمير . (قوله ممتنع عند الجمهور) أى جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون إعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدماميني أن أهل الأمصار انضموا في المنع إلى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت إرادة جمهور النحويين . (قوله هذا) أى ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الإشارة للقسم الأخير والأول أولى .

[٤٥٦] رجز لم يعلم قائله . والضمير في علفتها يرجع إلى الدابة المهودة . والشاهد في وماء حيث عطفه على تبنا فلا يصح أن يقال الواو بمعنى مع لاتعدام معنى المصاحبة ، فيتعين أن ينصب بفعل مضمير يدل عليه سياق الكلام وهو سقيتها ماء ، ويروى حتى بدت ، ويروى حتى غدت ، ومعناها واحد ، وعيناها فاعله ، وهما لا تميز من هملت العين إذا صبت دمعها . [٤٥٧] قاله الراعي عبيد . وهو من الوافر . وكلمة ما زائدة ، والغايات مرفوع بفعل محذوف يفصره الظاهر ، وهو جمع =

فإن العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع ، لانتفاء المصاحبة في الأول ، وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول علفتها بأنلتها ، وزججن بزین كما ذهب إليه الجرمي والملازني والميرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أو اعتقد إضمار عامل) ملائما لما بعد الواو ناصب له . (كصب) أي وسقيتها ماء^(١) وكحلن العيون . وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما .

(تنبيه) : بقي من الأقسام قسم خامس وهو تعيين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيئته ، واشترك زيد وعمرو ، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده . انتهى .

(خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي . وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه إيراد الناظم وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتين في العلف والعيون للحواجب في الترجيع الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره^(٢) . (قوله وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني) قال سم : فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم : وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المرججة لا لمطلق الحواجب وفي الإعلام بها فائدة اهـ . وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع إلا بعد إفادة ترجيع الحواجب فلا يحصل له إلا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المرججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للإعلام به . (قوله فأول العامل إلخ) أي ويكون ذلك مجازاً مرسلًا لا من باب التضمن كما زعمه البعض . (قوله أو اعتقد إلخ) عطف على يجب من عطف الإنشاء على الإخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرباط لجملة اعتقد إلخ بالمبتدأ على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له . (قوله نحو كل رجل إلخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة . (قوله وهو ما اقتضاه إيراد الناظم) حيث بوب له مع الأبواب القياسية ولم يبنه على كونه سماعياً . (فائدة) : قال الفارسي : إذا اجتمعت المقاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضرباً زيداً بسوط نهاراً هنا تأدياً وطلوع الشمس اهـ باختصار . والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب .

= غانية وهي المرأة التي نستغنى بجمالها عن الحل . وزججن عطف على برزن من زججت حاجبها دفتته وطولته . والزجج دقة في الحاجبين وطول . والشاهد في العيوننا حيث نصب بفعل مضر أي وكحلن العيوننا . ولا يجوز بالعطف لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون للحواجب .

(١) إذ الماء لا يعطف وإنما يسقى والعيون لا ترجع وإنما تكحل .

(٢) إذ الماء لا يعطف وإنما يشرب والعيون لا ترجع ولكنها تكحل وظلها قول الشاعر :

ورلئت زوجك في الوغى مقلداً سفيهاً ورمحا

والرمح لا يتقلد وإنما يحمل .

[الاستثناء]

الاستثناء هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل . فالإخراج جنس . وبإلا إلى آخره يخرج التخصيص ونحوه . وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرًا وهو المفرغ . والقيد الأخير لإدخال المنقطع على ما ستره (مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ) كلام (كَمَام) أى غير مفرغ موجبًا كان أو غير موجب (يَنْتَصِبُ) إلا

[الاستثناء]

السين والتاء زائدتان وهو من الثنى بمعنى العطف لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه . (قوله الاستثناء هو الإخراج إلخ) أظهر لأن الاستثناء فى الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره فى المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدري . (قوله لما كان داخلا) أى فى مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجا من أول الأمر فى النية أو المراد بإخراج مكان داخلا إظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه أنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه ، والكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله . (قوله فالإخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالإخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ أكلت الرغيف ثلثة اقلل الذمى إن حارب ﴿ وأقموا الصيام إلى الليل ﴾ قاله المصريح . (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والإضافة لشيوعه فيهما ونحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال إن الاستثناء من التخصيص . (قوله يشمل الداخل حقيقة إلخ) قال سم : الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديرا فإن المستثنى فى الاستثناء للمفرغ داخل حقيقة إلا أن الدخول تقديري من حيث إن المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ . (قوله ما استثنى إلا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى فى الشرح . (فائدة) : قال فى الهمع : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى إلا عليها فيمتنع ما أنا زيدا إلا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب إلا زيدا عمرا ، وما ضرب إلا عمرا زيدا ، وما مر إلا زيدا بعمرو إلا على إضمار عامل يفسره ما قبله ، ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام إلا زيدا أحد ، وما مرت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ، وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ، واستدل بقوله :
* فما زادنى إلا غراما كلامها *

أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقاً ، سواء كان المستثنى متصلاً وهو ما كان بعضاً من

وقوله : * وما كف الأماجد ضرّ بئس *

وقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ﴾ [يوسف : ١٠٩ ، النحل : ٤٣] ، إلى قوله : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ [آل عمران : ١٨٤ ، النحل : ٤٤] ، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع والأخفش في الظرف والمجرور والحال نحو : ما جلس إلا زيد عندك ، وما مر إلا عمرو بك ، وما جاء إلا زيد راكباً واختاره أبو حيان اهـ باختصار ، وقوله : ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو : ما ضرب إلا زيد . (قوله مع تمام أى غير مفرغ) في تفسير الشارح إشارة إلى أن تمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة إلى ذلك إذ يصبح إبقاء التمام على مصدرته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر . (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتي وبعد نفى إلخ تفصيلاً لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالإيجاب بقرينة ما يأتي فيكون مقابلاً له وهو أظهر ، والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز ، وعلى الثاني الواجب . (قوله متحتم اتفاقاً) فيه نظر فإن الاتباع جائز في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذاً فشرّبوا منه إلا قليل منهم ، وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل : ﴿ فمن شرب منه فليس منى ﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، قال شيخنا : الظاهر أن الوجوب إضافي بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز في الاسم بعد إلا في التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حيثئذ الجملة كما قاله الفارضى وغيره اهـ وظاهر إطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده ، وعبرة الدماميني : اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو : ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ إلا من تولى وكفر . فيعذبه الله العذاب الأكبر ﴾ [الفاشية : ٢٣] ، قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قلت : وأهل الأكترون عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب وينبى أن تعد على هذا اهـ . أقول : ممن عدها منها صاحب المغنى فإنه قال : والحق أنها تسع والذي أهلوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ومثل الأولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها بقراءة بعضهم : ﴿ فشرّبوا منه إلا قليل ﴾ على قول الفراء أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشرّبوا ثم قال : وأما الثانية فنحو : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦ ، يس : ١٠] ، إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعدي خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : ﴿ ويوم نسير الجبال ﴾ [الكهف : ٤٧] ، وفى نحو : ﴿ أأنذرتهم ﴾ [البقرة : ٦] ، في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابق اهـ ومتى كان ما بعد إلا جملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلاً كما في الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالي إلا فهى كلكن المشددة وإن رفع فكأخففة . (قوله سواء كان المستثنى متصلاً) هكذا في نسخ وعليه تعريفه للمتصل والمنقطع ظاهران

المستثنى منه أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك . وسواء كان متقدماً على المستثنى منه أو متأخراً عنه ، تقول : قام القوم إلا زيداً ، وخرج القوم إلا بغيراً ، وقام إلا زيداً القوم . وخرج إلا بغيراً القوم . وهكذا تقول مع عامل النصب والجر .

(تنبيهه) : ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى

لا تحتاج صحتها إلى تقدير ، لكن الأشهر جعل الانصال والانقطاع وصفين للاستثناء لا المستثنى . وفي نسخ : سواء كان الاستثناء متصلاً وهو الموافق للأشهر ، لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل إلى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضاً أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضاً وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي . (قوله ما كان بعضاً من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم إلا حماراً وجاء بنوك إلا ابن زيد مع أنهما من المنقطع . وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول لا الثاني ولأنه يخرج عنه نحو : أحرقت زيدا إلا يده مما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه مع أنه من المتصل ، ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء . واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ [البقرة : ١٨٨] ، فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغي أن يقال إن الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد إلا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فإن فقد أحد القيد كان منقطعاً ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حماراً وفقد الثاني نحو الآتين فإنه لم يحكم على الموتة الأولى بنوقهم لما في الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لما فيها ، ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافي ، وأسهل منه أن يقال في تعريف المتصل إخراج شيء دخل فيما قبل الامثلاً بها . (قوله أو منقطعاً) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم إلا ثعباناً وأن لا يسبق ما هو نص في خروجه فلا يجوز سهلت الخيل إلا الإبل بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل نقل شيخنا الأول عن الحلبي والثاني عن الشارح ، وصرح به الدماميني . (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره إلى سيويه والفارسي وجماعة من البصريين . وقال الشلوين : هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لأن التعدية إنما هي معروفة في الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو : قولك القوم إختوتك إلا زيداً كذا في الدماميني وإنما قال بحسب الظاهر لأنه إذا أول إختوتك بالمتنسبين لك بالإخوة كان من شبه الفعل . وقوله ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال .

مضمراً ، خلافاً لزامي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره في غير هذا الكتاب . وقال إنه مذهب سيوييه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء . وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ، فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازاً إن كان مقدراً نحو : ما قام أحد إلا زيد فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل

(قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال : ما استثنيت إلا وسيقول وألغ إلا بناء على أن المراد إلغاؤها عن العمل ، وظاهر كلامه أن الخلاف في عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله إلا بالاتفاق فإنه قال بعد ذكر الأقوال : وهذا كله في المتصل ، وأما المنقطع فإن العامل فيه إلا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ، ومنهم من يميز إظهاره ، ومنهم من يقول إنه حيثئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا ما نصه : وقال الرضى أما المنقطع فمذهب سيوييه أنه أيضاً منتصب بما قبل إلا من الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد إلا عنده مفرد سواء كان متصلاً أو منقطعاً فهي وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلها وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقى . والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الأغلب محذوف نحو : جاءني القوم إلا حمارة أي لكن حمارة لم يبيء قالوا : وقد يبيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ [يونس : ٩٨] ، وقال الكوفيون : إلا في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني ، وذلك إذا كان صفة وأيضاً لكن للاستدراك وإلا في المنقطع كذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف . (قوله مختص بالأسماء) اعترض بأنها دخلت على الفعل في نحو : نشدتك الله إلا فعلت كذا . وأجيب بأنها داخلية على الاسم تأويلاً ، إذ المعنى لا أسألك إلا فعلك كذا . (قوله فيجب في إلا إلغ) لو قال : فهي عاملة لاتضحنت نتيجة القياس الذي ركبه من الكل الأول التي أشار إليها بقوله فيجب في إلا إلغ . (قوله ما لم تتوسط) أي لأن العامل حيثئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها فقدم عليها . سم . (قوله إن كان التفريغ محققاً) لعدم شيء في اللفظ يشتغل به العامل . (قوله وجوازاً إلغ) أي لأن ما يشتغل به العامل في نية الطرح كما سيأتي فالرفع باعتبار التفريغ

الجبر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها . وإنما لم يجز اتصال الضمير بها لأن الانفصال ملتزم في التفريغ المحقق والمقدر ، فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اهـ (وَيَعْلَمُ نَفْيُ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ كُنْفِي) وهو النفي والاستفهام المؤول بالنفي وهو الإنكارى (أَكْتَحِبُ) أى

المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشتغل به لفظاً ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغاً إلا على القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه ، والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولا مقدر ، وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان عامل البديل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالباً في المعنى للبديل وكان المبدل منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البديل وكون المبدل منه في نية الطرح مفرغاً للبديل . (قوله وتنسبها إليها) عطف تفسير على تضيف . (قوله تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير في حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافاً لبعضهم والصحيح الثانى وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان . (قوله فلما خالفت الحروف الجارة إلخ) يرد عليه الجبر بخلاف وعدا فكان الأولى أن يقول ما في شرحه على التوضيح وإنما لم تعمل الجبر لموافقتها الفعل معنى كما . (قوله وإنما لم يجز اتصال الضمير بها إلخ) دفع لما يقال لو كانت إلا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لأن الضمير يتصل بعامله . (قوله لأن الانفصال ملتزم إلخ) أى لعدم عملها في حال التفريغ . (قوله ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفي لفظاً ومعنى والنفي معنى فقط ولم يذكر النفي لفظاً فقط نحو : ﴿ لا يمسّه إلا المطهرون ﴾ [الواقعة : ٧٩] ، لأنه نهي في المعنى ويمكن إدراجه في النهي بأن يراد به النهي ولو معنى فقط كما في الآية فإن النفي فيها بمعنى النهي وكما في قوله تعالى : ﴿ ومن يؤمهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال ﴾ [الأنفال : ١٦] ، فإنه شرط في معنى النهي أى لا تولوا الأدبار إلا متحرفين فتأمل . ومن النفي معنى فقط ﴿ ويأتى الله إلا أن يم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، أى لا يريد الله إلا ذلك ﴿ وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾ أى لا تسهل إلا عليهم لكن هذه الأمثلة من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقيل رجل يقول ذلك إلا زيد أى لا رجل يقول ذلك إلا زيد . وأما لو فالنفي فيها ضمنى لا قصدى فإذا قلت لو جاءنى إحتوتك إلا زيدا لأكرمتهم تعين النصب ﴿ وأما لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فالأى بمعنى غير كما نقله يسن عن ابن هشام وسيجىء في الشرح . (قوله وهو الإنكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع ومدعية كاذب ، وفي الثانى واقع ومدعية صادق وإن كان ملوما فالمراد بكون الثانى في معنى النفي أنه في معنى نفي الابتغاء واللياقة ، ويقال للأول الإبطال أيضاً .

اختير (إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) لما قبل إلا في إعرابه فمثاله بعد النفي لفظاً ومعنى : ما قام أحد إلا زيد ، وما رأيت أحداً إلا زيداً ، وما مررت بأحد إلا زيد . ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله : [٤٥٨] وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ حَلَقٌ عَافٍ تَغْيِرُ إِلَّا التَّوْنَى وَالْوَتْدُ فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله . ومثاله شبه النفي لا يقيم أحد إلا زيد ، وهل قام أحد إلا زيد ، ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذَّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] .

(تفجيهات) : الأول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى

(قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى إن لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رداً للكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى في المتن ، وإلا كان المختار النصب نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً لأن اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ، ونحو ما قاموا إلا زيداً رداً لقول قائل قاموا إلا زيداً ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامي بل نازع أبو حيان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الجمع ونحو ما قام إلا زيداً أحد . وإذا انتفض النفي أو النهي بإلا كانا في حكم الإثبات فينصب ما بعد إلا الثانية نحو : ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً ، ولا تأكلوا إلا اللحم إلا عمراً ، وما مررت بأحد إلا قائماً إلا بكراً ، فهذا ونحوه بمنزلة ما لا نفي فيه ولا نهى إذ المعنى شربوا الماء إلا زيداً واكلوا اللحم إلا عمراً ومررت بهم قائمين إلا بكراً . قاله الدمامي ، وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية في صورة نصب المستثنى منه أيضاً نحو : ما ضربت أحداً إلا زيداً وبه صرح في المغنى قال الدمامي : ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلي والنصب على الاستثناء في هذه الصورة . (قوله وبالصرامة) أى في الرملة المنصرمة من معظم الرمل . والخلق بفتح الحاء البالي ، والعاقى الدارس ، والنوى بنون مضمومة وهزمة ساكنة حفرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر . والوئد معروف . (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود ، أى ليس موجود يغفر الذنوب إلا الله فاندفع ما قيل إن الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الآية مفرغ . (قوله الأول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع إلا لأن البلد محل محل الأول فيقال ما قام إلا زيد ولا يقال ما قام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لأن

[شواهد الاستثناء]

[٤٥٨] قاله الأخطل غوث بن غوث . وهو من البسيط الواو للعطف . والباء للظرف . والصرامة كل رملة انصرفت من معظم الرمل ، يقال أفعى صريمة . ومحلها الرفع على أنه خبر للمبتدأ المؤخر وهو منزل . ومنهم حال منه . وخلق بفتح الحاء أى بال صفة . وعاف صفة أخرى أى دارس من عفا المنزل يعفو دوس ، يتعدى ولا يتعدى ، وتغير صفة أخرى . والشاهد في إلا النوى فإنه استثناء من الضمير المستتر الذى في تغير على طريق الإبدال مع أن التغير موجب ، فلا يجوز الإبدال في الموجب ، فلا يقال قام القوم إلا زيد بالرفع على الإبدال . وإنما جاز هنا نظراً إلى معنى تغير فإن معناه لم يبق على حاله ، فهو وإن كان موجبا لفظاً ولكنه منفي معنى وإذا تقدم النفي لفظاً أو معنى يختار الإبدال : أما لفظاً فنحو ما قام أحد إلا زيد ، وأما معنى فهذا . والنوى بضم النون وسكون الهمة وفي آخره ياء : حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر .

منه . وعند الكوفيين عطف نسق . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفى . وأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفاً في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه . وقد يتخالف الموصوف والصفة نفياً وإثباتاً نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . الثاني : إذا تعذر البديل على اللفظ أبدل على الموضع نحو : ما جاءني من أحد إلا زيد ولا أحد فيها إلا

إلا زيد بمعنى غير زيد ، وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الأظهر . ونقل شيخنا عن الشارح ما يفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام في الواقع وإن كان بعض مدلول لفظ أحد لغة . (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لأن الإقربنة على أن الثاني كان بعض ما يتناوله الأول لولاها . قاله الدماميني . (قوله عطف نسق) أى لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة . تصريح ورد الجمهور مذهبهما باطراد نحو : ما قام إلا زيد وليس لنا حرف عطف على العامل باطراد . وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد . قال الدماميني : لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد . (قوله قال أبو العباس إلخ) اعتراض على مذهب البصريين واعتراض أيضاً بأن بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود في نحو ما قام أحد إلا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب إنما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل في المثال بإلا لدلالاتها على إخراج الثاني من الأول وكونه بعضاً منه كما مر عن الدماميني . (قوله وهو موجب ومتبوعه منفى) أى ويجب تطابق البديل والمبدل منه إثباتاً ونفياً ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بأن البديل هو المستثنى وحده دون القول بأنه هو مع إلا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز في نحو : مررت برجل لا ظريف ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والإعراب على الاسم ، كذلك يجوز في ما جاء القوم إلا زيد أن يجعل قولنا إلا زيد بدلاً والإعراب على الاسم . ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده . (قوله في عمل العامل) أى مماثل العامل لما عرفت أى يقطع النظر عن النفي والإثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أى نسبة مثل العامل يقطع النظر عن النفي والإثبات . (قوله كأنه لم يذكر) أى ولا تعلق للنفي والإثبات بذلك . (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تأييد لمنع وجوب توافق البديل والمبدل منه بأن لتخالفهما في ذلك نظيراً وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو : قام زيد لا عمرو . (قوله إذا تعذر البديل على اللفظ إلخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها إلا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فإن النفي في المثال التبعية للنصب محلاً لا لفظاً قاله سم . (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ومثلوا له بنحو قوله تعالى : ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ كما مر بيانه أى فهلا جاز جر ما بعد إلا في المثال الأول والآخر ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بأن ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر إلخ .

زيد ، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد إلا فيهن ، ونحو : ليس زيد بشيء إلا شيئاً ، بنصبه ، لأن من والباء لا يزدان في الإيجاب ، وما ولا لا يقدران عاملتين بعده كما

(قوله ولا أحد فيها إلا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الأول فمال إليه في المغنى ووجهه بأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ويصح إحلال البديل محلها فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني ، وأسلفنا في باب « لا » تأويل كلام سيويه بما يرجعه إلى الثاني وأما الثاني فنقله في المغنى عن الأكثرين واستشكل بعدم صحة إحلال البديل محل المبدل منه وأجاب الشلوين بأن هذا الكلام على توهم ما فيها أحد إلا زيد وهذا يمكن فيه الإحلال بأن يقال ما فيها إلا زيد وهذا القول الثاني إنما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير إلى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والأقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال فيقال الله موجود كما في المغنى وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المغنى ما في الوجود إله إلا الله وهذا يمكن فيه الإحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغنى بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر .
(ملاحظة) : قال في المغنى : يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه . ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلا كواكبها

أه وقوله وهو المختار أى لأن الإبدال من صاحب الضمير أرجح لأنه الأصل ولأنه لا يجوز إلى التأويل الذي في الإبدال من الضمير وهو أن صحة الإبدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لأن معنى ما أحد يقول ذلك ، ما يقول أحد ذلك ، ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيويه جواز الإبدال من الضمير يكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الأصل . وقال الرضى : أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو : ما كلمت أحدا ينصفني إلا زيد لأن المغنى ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد بخلاف لا أؤذى أحدا يوحد الله إلا زيدا فلا يجوز الإبدال من ضمير يوحد لأن التوحيد ليس بمنفى بل الأذى فقط . أه دماميني وشمى . (قوله إلا شيء) بالرفع مراعاة محل شيئا قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه يجعل شيء خبر مبتدأ محذوف أى هو شيء لا يعبأ به وإلا حيثئذ مبنى لكن . (قوله لا يزدان في الإيجاب) أى على غير مذهب الأخفش والمراد لا يزدان قياسا فلا يرد بحسبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع .

تقدم في موضعه . الثالث : أفهم قوله انتخب أن النصب جائز ، وقد قرىء في السبع : ﴿ ما فعلوه إلا قليلا منهم ﴾ [النساء : ٦٦] ، ﴿ ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ﴾ [هود : ٨١] ، بالنصب ا هـ . (وَأَلْصَبَ) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ما أَلْقَطَعُ) تقول ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا ، هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة : ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ [النساء : ١٥٧] ، (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ) كالتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمارًا ، وما مررت بأحد إلا حمارًا . ومنه قوله :

(قوله إلا امرأتك بالنصب) كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفسر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لأن الالتفات بعد الإساءة . ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها والتفت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها . وقال في المغنى : الذى أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع سقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾ . (قوله تقول ما قام أحد إلا حمارًا) نقل عن القرائ أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع . واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه . (قوله وعن تميم فيه إبدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ﴿ ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴾ بالرفع وجعل منها الزمخشري ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ﴾ [النمل : ٦٥] ، فأعرب « من » فاعلا والله بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع ، واعتراض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتغال منه والله فاعلا . (قوله كالتصل) التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان مرجحان في المتصل ومرجوحة في المنقطع . (قوله فيجيزون ما قام أحد إلا حمارًا) فحمار بدل غلط ضرح به الرضى ، وقال سم : بدل كل بملاحظة معنى إلا ، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحاد ا هـ وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر . (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الإبل التى يخالط بياضها صفرة .

[٤٥٩] وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَرُ وَالْأَلْمَيْسُ

وقوله :

[٤٦٠] عَشِيَّةٌ لَا تُلْعَى الرِّمَاحُ مَكَائِهَا وَلَا التَّبَلُّ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمَصْمَمُ

وقوله :

[٤٦١] وَبَنَتْ كِرَامٌ قَدْ نَكَحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا عَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلَةٌ

(تقريبه) : شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلمه على المستثنى كما في الأمثلة والشواهد . فإن لم يمكن تسلمه وجب النصب اتفاقاً نحو

(قوله عشيّة) منصوب على الظرفية بأجاهد في البيت السابق مكانها أي مكان الحرب والمشرقي نسبة إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه لا يقال جعافري قاله العيني . وفي المصباح : مشارف الأرض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اهـ . فعلم أن المنسوب إليه جمع واقع على القرى المذكورة وأن القياس في النسبة إلى مشارف مشرق لأن القياس في النسبة إلى الجمع أن تنسب إلى مفردة فقول البعض نسبة إلى مشارف على غير قياس فاسد . والمصمم اسم فاعل الماضي حده . (قوله وعامله) أي السنان وهو ما يليه . (قوله شرط جواز الإبدال إلخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه إبدال لأن من شأن البديل أن يصح وقوعه موقع البديل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم . (قوله يمكن تسلمه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله إن كان المراد مع الإبان يقال ما قام إلا حمار وليس بها إلا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وإن كان المراد به بدون إلا أشكل علينا البيت إذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختصار الشق الثاني وأن المراد إمكان التسلط ولو في مادة أخرى فافهم .

[٤٥٩] قاله جبران العود . واسمه العامر بن الحارث . الواو فيه واو رب . وبلدة مجرورة بها . وأنيس اسم ليس أي مؤانس وبها مقدما خبره . والشاهد في إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بني تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب وهو جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية . والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الإبل البيض يخالط يياضها شيء من الشقرة . [٤٦٠] قاله ضرار بن الأزور رضي الله عنه . وهو من الطويل وعشيّة نصب على الظرف ، والعامل فيه أجاهد في البيت الذي قبله وهو :

أَجَاهِدُ إِذَا كَانَ الْجِهَادُ غَيْمَةً وَلَهُ بِالْعَبْدِ الْجَاهِدِ أَعْلَمُ

ومكانها أي مكان الحرب ولا التبل أي ولا يغنى التبل أي السهام . والشاهد في إلا المشرقي فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة بني تميم أي السيف المشرق . قال أبو عبيد : المشرقية سيوف تنسب إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف . يقال سيف مشرق ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن . لا يقال جعافري ولا مهالي . والمصمم الماضي من صمم السيف إذا مضى في العظم فقطعه .

[٤٦١] قاله الفرزدق . وهو من الطويل . وبنت منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر . والواو في ولم يكن للحال . وخاطب اسم كان ولنا خبره . والشاهد في إلا السنان بالرفع فإنه استثناء منقطع على البديل من مخاطب على لغة بني تميم . وعامله عطف عليه وهو ما يلي السنان .

ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، وما نفع زيد إلا ما ضر ، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضر ، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب ا هـ . (وَعَيَّرَ لِنَصْبِ) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فِي الثَّقَفِ قَدْ * يَأْتِي) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله :

(قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل إلا كهذا المال وزيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوين لأنه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل . وبحث فيه الدماميني بأن مراتب النقص متفاوتة فإذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الأخرى يزيد فى النقص على المرة الأولى قال : وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره ا هـ أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الإبدال فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب . (قوله نحو ما زاد إغ) ونحو ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ فمن رحم فى محل نصب لأنك لو حذف المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدماميني وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله بعصمه وقيل متصل أى إلا الراحم وهو الله تعالى أو لا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة . (قوله إلا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد . (قوله إذ لا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدي وأنه يقال إذا كانت لازمة فتأمل . (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله :

* وبعد نفى أو كفى اتخب *

اتباع ما اتصل . (قوله مستثنى سابق إغ) قال سم : انظر ولو منقطعا نحو ما جاء إلا حمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصبح البدلية ونحو ما جاء إلا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره ا هـ بأدنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم . (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالى ضربة من عيالك

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجاء نحو جاء إلا زيدا القوم والقوم إلا زيدا ضربت نعم إن قدم عليهما وتوسط بين جزءى الكلام نحو القوم إلا زيدا جاءوا إذا جعل زيدا مستثنى من الضمير

[٤٦٢] لَأَلَهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعُ

قال سيويه : وحدثنى يونس أن قوماً يوثق بعريتهم يقولون ما لى إلا أبوك ناصر .
(فتنبية) : المستثنى منه حيثُ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ، ونظيره فى أن المتبوع آخر فصار تابعاً ما مررت بمثلك أحد اهـ .
(ولكن نصبه) على الاستثناء (أحترز إن ورد) لأنه الفصح الشائع . ومنه قوله :
[٤٦٣] وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ
بنصب آل ومذهب الأول . واحترز بقوله فى النفى عن الإيجاب فإنه يتعين النصب كما تقدم .

(فتنبية) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان : أحدهما : لا يكثرث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم تذكر الصفة . وذلك كما فى نحو ما فيها أحداً إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً . وهذا رأى سيويه . والثانى :

فى جاءوا فقيل بمنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل إن كان العامل متصرفاً وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام . دماينى . (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كفى إلخ . (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أو لا قولان وإلى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى . (قوله بدل كل) أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، والمؤخر عام أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى . (قوله إن ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد إن ورد من العرب . وحيثُ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح وإلا فما ورد عن العرب يتبع نصباً أو اتباعاً . (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس إلا أن يكون مبنياً على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع . قاله الدنوشى .

[٤٦٢] قاله حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه . وهو من الطويل . اللام للتعليل . والضمير فى منه يرجع إلى النبى ﷺ . ولم يكن تامة : أى إذا لم يوجد . الشاهد فى إلا النبيون ، فإنه استثناء مقدم على المستثنى منه . وكان النصب متعيناً إلا أنه رفع على تفرغ العامل . وحكى يونس ما لى إلا أبوك ناصر . وشافع بالرفع بدل كل . فافهم .
[٤٦٣] قاله كميث بن زيد الأمدى من قصيدة من الطويل يمدح بها بنى هاشم . الراو للعطف . وما بمعنى ليس . وشيعة اسمه وخبره لى . والشاهد فى إلا آل أحمد حيثُ تعين فيه النصب لتقدمه على المستثنى منه . وكان قبله يجوز الوجهان النصب والبدل ، والكلام فى الشطر الثانى كالأول

أن لا يكثر بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحاً وهو اختيار المبرد والمازني . قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبذل مستويان لأن لكل مرجحاً فتكافأ هـ . (وإن يُفَرِّغُ سَابِقُ إِلَّا) من ذكر المستثنى منه (لَمَّا * بَعْدُ) أى لما بعد إلا وهو الاستثناء من غير التمام قسم قوله أولاً ما استثنت إلا مع تمام . (يَكُنْ كَمَا لَوْ إِلَّا عَلِيّاً) فأجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من إعراب ، ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ إلا بعد نفى أو شبهه . فالنفي نحو ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، ﴿وما على الرسول إلا البلاغ المبين﴾ [المائدة : ٩٩] ، وشبه النفي نحو : ﴿ولا تقولوا على الله إلا الحق﴾ [النساء : ١٧١] ، ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾ [العنكبوت : ٤٦] ،

(قوله لأن لكل مرجحاً) فمرجح البذل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة . (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالإضافة فتجوز الشيخ خالد لها سهو وقوله إلا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفاً للسابق فكيف يفرغ منه فكان ينبغي أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظاً ويمكن الجواب بجعل كلامه من إطلاق المألوم وإرادة اللازم^(١) وقوله وهو أى تفرغ العامل السابق . (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو إلا عدماً أى غير الكسائي أما هو فيجيز النصب في نحو ما قام إلا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجروراً إلخ وما في قوله كما لو إلا عدماً يجوز أن تكون مصدرية لوزائده ويجوز العكس أى يكن كعدم إلا أى كذى عدم إلا في الحكم . وقول البعض أن الكلا على تقدير مضاف أى كحكم عدم إلا ليس بشيء . قال الشيخ خالد وإلا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم هـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى السابق أو ما بعد فلا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل . (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر في نحو ﴿ما على الرسول إلا البلاغ﴾ [المائدة : ٩٩] ، فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضى رفع ما بعد إلا مبتدأ وكالفعل في نحو ما قام إلا زيد فحال هذا اللفظ وهى كونه فعلاً لم يذكر له فاعل قبل إلا تقتضى رفع ما بعده إلا فاعلاً وقس : وقوله من إعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب . ثم لا تنافي بين كون تالى إلا في التفرغ مستثنى وكونه فاعلاً أو مبتدأ مثلاً في نحو ما قام إلا زيد وما زيد إلا قام لأن الأول بالنظر إلى المعنى لأن تالى إلا مستثنى من مقدر في المعنى إذ المعنى ما قام أحد إلا زيد وما زيد شيء إلا قائم . والثاني بالنظر إلى اللفظ . نقله الدماميني عن الشاويين . (قوله وما على الرسول إلا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما في نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التى فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المبين فإنها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين .

(١) فيكون من المجاز الرسل .

﴿ فهل يهلك إلا القوم الفاسقون ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، ولا يقع ذلك في إيجاب ، فلا يجوز قام إلا زيد . وأما : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [التوبة : ٣٢] ، فمحمول على المعنى أى لا يريد .

(تنبيهات) : الأول : الضمير فى يمكن يجوز أن يكون عائداً على سابق : أى يكون السابق فى طلبه لما بعد إلا كما لو عدم إلا ، وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد إلا فى تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدم إلا . الثانى : يصح التفريغ لجميع المعمولات إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز ما ضربت إلا ضرباً . وأما : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ [الجاثية : ٣٢] ، فمتأول . الثالث : قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملاً وغير عامل كما فى الأمثلة ١ هـ (وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ) وهى التى يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعاً لما بعد إلا قبلها بدلاً منه وذلك

(قوله ولا يقع ذلك فى إيجاب) جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فصلة وحصلت فائدة نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام إلا يوم كذا بخلاف ضربت إلا زيدا إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . (قوله فلا يجوز قام إلا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على إرادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات إلا زيد . وأجيب بأنه قليل فأجرى الحكم فيه طردا للباب . وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز إذا قامت قرينة على إرادة جماعة مخصوصة بأن يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت إليه طردا للباب نظير ما مر . (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالأصالة أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البديل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضي فى الصفات أيضا قاله سم . (قوله إلا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والإثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت إلا والنيل . (قوله فمتأول) أى يكونه مصدرا نوعيا أى لا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض . (قوله كما فى الأمثلة) فإنه عامل فيما عدا ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ وغير عامل فى ﴿ ما على الرسول إلا البلاغ ﴾ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدأ على الراجع نعم إن جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتاده على النفى كان عاملا . (قوله وألغ إلا إلخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الإيجاب والنفى وشبهه . (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم . (قوله بدلا منه) أى بدل كل من كل كمثل الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني إلا زيدا لا وجهه أو اشتال نحو ما أعجبني إلا زيدا لا علمه أو إضراب نحو ما أعجبني إلا زيدا لا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح . فقول الشارح أن توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضى .

أن توافقا في المعنى ، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه فالأول (كَلَّا * نَمُرُّز بِهِمْ إِلَّا أَلْفَتَى إِلَّا أَلْعَلَّ) فالعلا بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى العلا . والثاني نحو قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً ، فعمراً عطف على زيد وإلا الثانية لغو ، والتقدير قام القوم إلا زيداً وعمراً . ومن هذا قوله :

[٤٦٤] وَمَا أَلْذِفُرُ^(*) إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَلَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَاؤُهَا

أى وطلوع الشمس . وقد اجتمع البذل والعطف في قوله :

[٤٦٥] مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

أى إلا عمله رسيمة ورمله . فرسيمة بدل ورمله معطوف ، وإلا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وَأَنْ لِّكَ زَكَاةً) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(قوله ومعطوفاً عليه) أى بالواو خاصة كما في التسهيل . (قوله إن اختلفا فيه) إلا إذا كنت غالطاً أو أردت الإضراب أهديس . أى فلا عطف بل يجب الإبدال . (قوله فالعلا بدل كل من الفتى) والفتى نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الماء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتى مبنى على جواز الإبدال من البذل . واستشكل سم كون العلا بدلا إذا نصبنا الفتى على الاستثناء بأن الصحيح أن العامل في البذل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون إلا مؤكدة للاحتياج إليها للعمل في البذل والفرض أنها مؤكدة ، فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان إذا نصبنا الفتى على الاستثناء ليندفع هذا الإشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان إذا جررنا الفتى بدلا من الماء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الإبدال من البذل . والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني على نصب الفتى على الاستثناء . (قوله والتقدير إلا الفتى العلا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعل أن العامل في البذل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل في العلا حيث لا مقدرة . فلم أن إلا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف إلا مزيد كلام . (قوله ثم غياؤها) بكسر الغين للمعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت . (قوله مالك من شيخك) أى جملك . والرسم والرمل نوعان من السير . (قوله فرسيمة بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل مطلق السير .

(*) رواية العيني : هل الدهر .

[٤٦٤] قاله أبو ذؤيب عويلد بن خالد اللؤلؤ من قصيدة من الطويل يرقى بها نشبة بن محرت . وهل نافية . والدهر مبتدأ وليلة خبره . والشاهد في وإلا طلوع الشمس حيث لا عمل لها هنا لأنها زائدة مؤكدة لما قبلها ، ولم تعمل إلا فيما قبلها لأن الاستثناء مفرغ ، وثم غياؤها بالرفع عطف على إلا طلوع الشمس وهو بكسر الغين المعجمة وبالياء آخر الحروف من غارت الشمس إذا غربت . [٤٦٥] رجز لم أدر راجزه . وما للنفي وانتقض عملها بالإلا . والشاهد في تكرر إلا زيادة مؤكدة للتي قبلها ، ودخولها كخروجها ، ولا تعمل شيئا فيما تدخل عليه إلا أن هنا تابعين : أحدهما بدل وهو رسيمة فإن الرسم نوع من السير وهو نفس العمل والآخر معطوف بالواو وهو رمله وهو نوع آخر من السير . وقال النحاس : رسيمة ورمله تفسيران لعمله .

مع تفرغ أو لا . (فَمَعَ * تَفْرِغُ التَّأْيِيرَ بِالْعَامِلِ) المفرغ (دَع) أى اتركه باقياً (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِالْأَسْتِثْنَى * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ) أى سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل

(قوله وإن تكرر إلخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما إذا لم تكرر وتعدد المستثنى . قال الدماميني ما ملخصه مع الإيضاح : لا ينصب على الاستثناء بأداة واحدة دون عطف شيكان وموهم ذلك : إن كان في الإيجاب فالأول مستثنى والثاني معمول عامل مضمّر ، وإن كان في غيره فكذلك أو الأول بدل مثال الإيجاب أعطيت القوم الدراهم إلا زيدا الدنانير فزيد منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول مخذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ، ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيئا إلا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول مخذوف ، وما ضرب أحد إلا بكر خالدا فبكر إن رفعته كان بدلا من أحد وإن نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول مخذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاد وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين في نحو ما أعطيت أحدا أحدا إلا زيدا عمرا وما ضرب أحد أحدا إلا زيد بكرا ورده للمصنف بأن البديل لم يبعد تكررهما إلا في بدل البداء وبأن حق بدل البعض أن يقرن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء اقترانه بالألف مغنيا عن الضمير . والاسم الثاني غير مقترن بالألفاظ ومن الناحية من لا يميز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما في الأمثلة المتقدمة لأن العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما في ما جاء على أحد إلا زيد وعمرو فالعطف في هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمّر أى وجاءنى عمرو اهـ . وفي حاشية المعنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين بأداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشف في مواضع منها ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ، الآية . فقال : إن المستثنى الظرف والحال معا وأن الحصر في كل منهما مقصود أى لا تدخلوا في وقت من الأوقات على حال من الأحوال إلا في هذا الوقت على هذا الحال اهـ . (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار إليه الشارح بالإضراب . (قوله بالعامل المفرغ) حمل العامل على ما قبل إلا تبعا للموضح وحمله المرادى على إلا أى اترك تأثير إلا النصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة في واحد ويؤيد الأول قوله مما بالا إذ لو كان العامل هو إلا لكان القياس أن يقول بما به وإن أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرة هنا حكم الواحد بخلافه على الثاني فإنه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير إلا فيه وإن كان يعلم من قوله فيما مر وأن يفرغ سابق إلا إلخ ويؤيد الثاني عدم إحواله إلى تقدير في دع . (قوله باقيا في واحد) دفع به لإيهام المتن أن المراد ترك التأثير في واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا إن أريد بالعامل ما قبل إلا كما مشى عليه الشارح فإن أريد به إلا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير إلا النصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب في واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية .

(مُغْنَى) فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا بكرًا . وما ضربت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وما مررت إلا بزيد إلا عمرًا إلا بكرًا ، ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلت به جاز ، والأول أولى (وَقَدْ وَفَّرَ مَعَ التَّقْدِيمِ) على المستثنى منه (نَصَبُ الْجَمِيعِ) على الاستثناء (أَحْكُمُ بِهِ وَالتَّزِمُ) نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القوم ، وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا أحد (وَالْهَيْبُ لِتَأْخِيرِ) عنه ، أما في الإيجاب فمطلقًا نحو قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا ، وأما في غير الإيجاب فكذلك (و) لكن (جِيءَ بِوَاحِدٍ * مِنْهَا) معربًا بما يقتضيه الحال (كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ) عليه . ففى الاتصال تبدل واحدًا

(قوله وليس عن نصب إلخ) معنى اسم ليس والخبر مخلوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع إلى الواحد أو إلى التأنيث ومعنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لأنا نقول إلا في هذه الحالة مجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها . (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح . (قوله ودون تفريغ مع التقديم) قال جماعة كالغض الطرفان تنازعهما الفعلان بعدهما اهـ وهو إنما يصح على مذهب من يميز التنازع في المفعول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمخلوف يفسره المذكور أى امض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم . (قوله وما قام إلا زيدًا إلخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق إلخ لأن ما مر في غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز إعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في مالى إلا أبوك ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء . قال : وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع إلخ ينهى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعتراض بأنه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والتبوع بأجنبى واستعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذى ثبتت فيه . (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا إذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا بمرجحان في واحد وجوبا في البقية إذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح في تقرير المتن . (قوله أما في الإيجاب فمطلقا) أى في جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الإيجاب وصورة النفي فيكون قوله وجيء بواحد بيانا للراجع في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الإيجاب فيكون قوله وجيء بواحد مقابلا له تأمل . (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الأهدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البديل بدون عطف . (قوله كما لو كان) قال المكودي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة^(١)

(١) والفة للفاعل .

على الراجع وتنصب ما سواه (كَلِمَ يَقْوَا إِلَّا أَمَرُوا إِلَّا عَلَى) إلا بكراً فعلى بدل من الواو فإنه لا يتعين للإبدال واحد لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون أمرؤ هو البديل وعلى منصوب ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام أحد إلا حماراً إلا فرساً إلا جملاً ويجوز الإبدال على لغة نعيم . (وَحَكْمُهَا) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول . (فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ) فإن كان مخرجاً لوروده على موجب فهمى مخرجة ، وإن كان مدخلاً لوروده على غير موجب فهمى أيضاً مدخلة .

(فتنبه) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت . أما إذا أمكن ذلك كما فى نحو : له على عشر إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً ، فقليل الحكم كذلك ، وأن الجميع مستثنى من أصل العدد . والصحيح أن كل عدد مستثنى متلوه فعلى

ودون زائد حال من الضمير فى كان والكلام على تقدير مضاف أى وجيء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكردى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالأولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيئاً كوجوده إلخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة . (قوله تبدل واحداً على الراجع) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع . (قوله كلم يقوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والأصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة فصار يقوا نقلت ضمة الياء إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . (قوله ويجوز الإبدال) أى فى واحد فقط . (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من إدخال وإخراج كما بينه الشارح . فإن قلت : مقتضى الاستثناء بالإخراج أنه دائماً إخراج ومقتضى ما هنا أنه قد يكون إدخالاً . قلت : لا منافاة لأن كل استثناء إخراج مما قبله من الإثبات والنفي لكن إذا كان ما قبله نفياً كان هو مستلزماً للإدخال فى النسبة الثبوتية أى مستلزماً لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل إلى إخراج وإدخال باعتبار هذا اللازم فافهم . (قوله محل ما ذكر) أى من أن حكمها فى القصد حكم الأول هذا ما يفيد ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف فى تسهيله عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيدها فيما ذكر من التفصيل فى الإلزام المتكررة لا للتوكيد . (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو : له على عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الإخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة . وزعم الفراء أن المقر به فى هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك إلا أربعة جرباً على قاعدة أن الاستثناء الأول إخراج والثانى إدخال . ورد بأن هذه القاعدة فيما إذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقاً ولهذا قال بعضهم أن قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب . ويمكن أن يتكلف له وجه يجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة إلا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها إلا أربعة فتأمل .

الأول يكون مقرًا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية أو تسقط

(قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرًا بسبعة في المثال . (قوله في المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسألة المذكورة وهو تعدد ما يصلح للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب : أحدها : وهو الأصح أنه يعود للكل إلا لدليل يخصه ببعض كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية فقوله : ﴿إلا الذين تابوا﴾ [البقرة : ١٦٠] ، عائد إلى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى هو إلا لا الأفعال السابقة وسواء سبقت الجمل لغرض واحد أو لا كان عطفها بالواو أو بغيرها . ثانيا : إن اتحد العامل للكل أو اختلف فلأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الأفعال السابقة دون إلا . ثالثها : إن سبقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى إلا أن يسافروا فللكل وإلا فلأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك إلا الفاسق منهم . رابعها : إن عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بتم فلأخيرة فقط . خامسها : للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح للكل منهما فإنه للثاني فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر إلا اثنين فإن تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو ﴿قم الليل إلا قليلا﴾ [المزمل : ٣] ، فإذا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لأن الأصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو : استبدلت إلا زيدا أصحابنا بأصحابكم فإن كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا نحو : ضرب إلا زيدا أصحابنا أصحابكم وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا ، وضرب إلا زيدا أصحابكم أصحابنا وملكت إلا الأصاغر عبيدنا أبناءنا ، فالأبناء في المثالين فاعل معنى لأنهم المالكون فإن لم يصلح إلا لأحدهما فقط تعين له نحو : طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأصبى الزيدون نساءهم إلا ذوى النہى واستبدلت إلا زيدا إماءنا بعبيدنا اهد مع ببعض تصرف . وقوله كما في قوله تعالى : ﴿والذين يرمون المحصنات﴾ [النور : ٤] ، الآية أى وكما في قوله تعالى : ﴿إلا من اغترف غرفة بيده﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، فإنه استثناء من جملة ﴿فمن شرب منه فليس منى﴾ [البقرة : ٢٤٩] ، لا من جملة ﴿ومن لم يطعمه فإنه منى﴾ لاقتضائه أى من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لإباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرعى فى الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الأولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدامينى عليه وما ذكره فى الوارد بعد مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدمامينى بنحو : أهرج بنى زيد وبنى عمرو إلا من صلح ، فمن صلح مستثنى من بنى زيد وبنى عمرو جميعا .

آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد^(١) ١ هـ (وَاسْتَنْ مَجْرُورًا

(فائدة) : يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو : ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو : ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه ، وجعل منه نحو : ﴿ ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني : وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتيب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختصار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حيثئذ ما أراده المتكلم من استعقاب إنعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليا صفة لما قبلها نحو : ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم . وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أى إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني . ومما جعله الزمخشري من التفرغ في الصفات نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ﴾ [النساء : ١٥٩] فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب . وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة . وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بغير ورده الشمي بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره . (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه : المختار عندي أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني . وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأني بمعنى من أجل أيضا كما في حديث : « أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قرش واسترضعت في بني سعد بن بكر » وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله :

ولا عيب فيهم غير أن سيفهم بين فلول من قراع الكتاب

كذا في المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم^(٢) كما بسطه الدماميني . قال السيوطي : هذا حديث

غريب لا يعرف له سند فتأمل .

(١) راجع ل هذا الموضع كتاب تلخيص الفصول للفراف وإرشاد المحول للشوكال وبداية المجتهد لابن رشد كلها من تحقيقات .

(٢) فقد أكد شعاعهم بأن سيفهم تلم حدها وهذا يوحى بالنقص إلا أن هذا كان سببه كثرة محاربة الأبطال .

يغير مُعَرَّبًا * بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِإِلَّا لُسِيَا) مجرورًا مفعول باستثنى ، وبغير متعلق باستثنى ، ومعرَّبًا حال من غير ، وبما متعلق بمعرَّبًا ، وما موصول صلته نسب ، ولمسْتَشْنَى متعلق بنسب ، وبإِلَّا متعلق بمسْتَشْنَى . والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرورًا بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما نسب للمسْتَشْنَى بِإِلَّا من الإعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد . وما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع ، وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند غير تميم ، وفي نحو : ما قام غير زيد أحد عند الأكثر . ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو : ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو : ما قام أحد غير زيد ، ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد .

(تفصيلها) : الأول أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو : ﴿صالحًا غير الذي كنا نعمل﴾ [فاطر : ٣٦] ، أو شبهها نحو : ﴿غير المعضوب عليهم﴾ [الفاتحة : ٧] ،

وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار إلا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال في غير بالإلغاء إذا تكررت لتوكيد فإذا قلت : قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم . (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ومجروراً هـ سم . (قوله معرباً) وقد بنى على الفتح في الأحوال كلها عند إضافتها إلى مبنى كما في التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح في نحو : ما قام غير زيد لتضمنها معنى إلا قاله الفارسي . وفي التصريح : تفارق غير إلا في خمس مسائل : أحدها : أن إلا تقع بعدها الجمل دون غير . الثانية : أنه يجوز أن يقال عندي درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد . الثالثة : أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد . الرابعة : أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفع حملاً على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ولا يجوز مع إلا مراعاة المعنى . الخامسة : أنه يجوز ما جئتكم إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو : ما جئتكم لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع إلا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع إلا أيضاً كما سيأتي . (قوله فيجب نصبها في نحو : قام القوم غير زيد) أي على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الإيجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم . (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق إلخ . (قوله وفي نحو : ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله في هذا المثال . (قوله ويمتنع في نحو : ما قام غير زيد) أي عند غير الكسائي فإنه أجاز في نحو : ما قام إلا زيد النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم . (قوله أصل غير إلخ) أي وضعها الأصلي على أن يوصف بها لأنها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو : مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو : دخلت بوجه غير الذي خرجت به . قال الرضي والأصل الأول والثاني مجاز . (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول في المثال فإنه مبهم باعتبار عينه .

فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، فلما ضمنت معنى إلا حملت عليها في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن

(قوله فإن الذين جنس إلخ) حاصله أن غير متوغلة في الإبهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة في الآية من تأويل فإما أن يراعى أصلها من التوغل في الإبهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة في المعنى فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التنكير وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فإن الذين إلخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه إلى النكرة وإما أن يراعى ضعف إبهامها في هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حيثئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً إلخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريبها إلى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح . وأما قول البعض : مراده بقوله وأيضاً فهي إذا وقعت إلخ أفاد أن غير إذا وقعت بين ضدين تتعرف بالإضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف إبهامها دون أن يقول زال إبهامها فافهم . بقى شيء آخر وهو أن في غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقاً . وقيل تتعرف مطلقاً . وقيل تتعرف إذا وقعت بين ضدين كما في ﴿ صراط الذين أنعمت ﴾ [الفاتحة : ٧] ، الآية فعلى هذين القولين تكون في الآية صفة وعلى الأول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحيثئذ لا تحتاج إلى التأويل الذي ذكره الشارح إلا لو قيل إنها لا تتعرف مطلقاً وأنها في الآية صفة ولم نعر عليه . (قوله فلما ضمنت معنى إلا) مرتبط بقوله أصل غير إلخ وأعربت حيثئذ لمعارضة الشبه بالإضافة للمفرد على أن بعضهم يبنينا حيثئذ كما تقدم . وعبارة الرضى في توجيه حمل غير على إلا وحمل إلا على غير نصها : أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل إلا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا أو إثباتاً ، فلما اجتمع ما بعد إلا وما بعد غير في معنى المغايرة حملت إلا على غير في الصفة فصار ما بعد إلا مغايراً لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيًا أو إثباتاً وحملت غير على إلا في الاستثناء فصار ما بعدها مغايراً لما قبلها نفيًا أو إثباتاً من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة إلا أن حمل غير على إلا أكثر من حمل إلا على غير لأن غير اسم والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع إلا انتهت . وبها يتضح كلام الشارح . (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد في حاشية الكشاف الإجماع كما قاله الدماميني قال : ولو ذهب ذاهب إلى أنها تصير حيثئذ اسماً لكن لا يظهر إعرابها إلا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك : زيد لا قائم ولا قاعد إنه بمعنى غير وجعل إعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوى اهـ ونظير ذلك أيضاً أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافاً إليه مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلا الظاهر فيه وبنينا على ذلك كما قاله الدماميني أن الوصف بمجموع إلا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة .

يكون الموصوف جمعا أو شبهه ، وأن يكون نكرة أو شبهها ، فالجمع نحو : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، وشبه الجمع كقوله :

[٤٦٦] لَوْ كَانَ غَيْرِي سَلِيمِي الدَّهْرُ غَيْرُهُ وَقَعَ الْخَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فالصارم صفة لغيري . ومثال شبه النكرة قوله :

[٤٦٧] أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلْدَةٍ فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَائِمُهَا

فالأصوات شبه بالنكرة لأن تعريفه بأل الجنسية ، لكن تفارق إلا هذه غيرا من

(قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا إلخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي وشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية . وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير .

(قوله سليمي) أى يا سليمي والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية مخذوف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع . والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذاماء وروثق كما قاله الشمني .

(قوله صفة لغيري) فيه تسمح إذ الصفة إلا لكن لما ظهر إعرابها فيما بعدها صار كأنه هي وفى النكت عن التسهيل أن الوصف إلا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله .

(قوله أنيخت) أى الناقة والمراد بالبلدة الأولى صدرها وبالثانية الأرض التى أتاخها فيها . والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة . فإن قلت : الصفة فى البيت مخصصة مع أن ما بعد إلا يخالف لما قبلها إذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتى عن المغنى أن الصفة عند التخالف مؤكدة . قلت : أجاب الدماميني بأن البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا يخالف . واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور : أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما فى الآية . وأن يكون شبهها بالجمع ونكرة حقيقية كما فى البيت الأول والعكس كما فى البيت الثانى وأن يكون شبهها بالجمع شبهها بالنكرة كالمفرد المعرف بأل الجنسية ولم يمثل له الشارح . (قوله لكن تفارق إلخ) استدراك على قوله وقد تحمل إلا عليها .

[٤٦٦] البيت من البسيط ، وهو للبيد بن ربيعة .

[٤٦٧] البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة .

وجهين : أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال : جاءني إلا زيد ، ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها . ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم إلا دائق لأنه يجوز إلا دائقاً ، ويمتنع إلا جيد لأنه يمتنع إلا جيداً . ويجوز عندي درهم غير جيد ، هكذا قال جماعات . وقد يقال إنه مخالف لقولهم في : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾

(قوله ولا يجوز حذف موصوفها) أى لأن الوصف بها خلاف الأصل بخلاف غير . (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها . (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أى إلا فيما إذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كفولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتى في النعت . (قوله إلا حيث يصح الاستثناء) قال سم : يمكن أن يوجه بأن غيراً إنما حملت على إلا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل إلا عليها إلا حيث يصح الاستثناء . (قوله إلا دائق) بكسر النون وفتحها ويقال أيضاً دائق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم إلا سدساً . ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتراكه على الدوائق وصفه بالإلا وبهذا يجب أيضاً عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكداً وسيأتى عن المعنى أن الوصف عند مطابقة ما بعد إلا لما قبلها في الأفراد مثلاً مخصص . قاله الدماميني . (قوله لأنه يجوز إلا دائقاً) أى بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو المراجع ومنعه ابن هشام ومن تبعه . (قوله لأنه يمتنع إلا جيداً) أى لأن درهم نكرة في سياق الإثبات فعمومه للجيد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكفى شموله للمستثنى شمولاً بدلياً فلا يقال عندي رجل إلا زيداً وإن أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة إذا حصلت الفائدة . (قوله وقد يقال إلخ) أشار بقدر إلى إمكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وإنما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع . قال الدماميني : وهذا يقتضى إلغاء الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين . وما أوجب به عنه من أن ذلك لا يضر لأن الأصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه . (قوله في لو كان فيهما آلهة إلا الله إلخ) أى فإنه لا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء وما بعدها بدلاً لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ : أما الأول فلأن التقدير حيث لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدنا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ، ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص نحو : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكداً كالأية ويؤخذ هذا من قول النحاة إذا قيل

لفسدنا ﴿ [الأنبياء : ٢٢] ، ومن أمثلة سيبويه : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا .
 وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء . وجعل من الشاذ قوله :
 [٤٦٨] وَكُلُّ أَخٍ يُفَارِقُهُ أَخْوَهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ
 الثاني : انتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة واختاره

له عندى عشرة إلا درهما فقد أقر له بنسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم . وأما الثاني فلأن آله جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المعنى ، وبمثل هذا التالى يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعنى لو كان معنا رجل إنلج كما قاله سم . فإن قلت : لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم . قلت : قال الدماميني : العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه ، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد . فإن قلت : جَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ مَجْرَمِينَ * إِلَّا آلَ لُوطٍ ﴾ [الحجر : ٥٩] أَنْ آلَ لُوطٍ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ مِنْ قَوْمِ مَجْرَمِينَ وَهُوَ نَكْرَةٌ فِي الْإِثْبَاتِ . قلت : أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم ، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [لوط : ٧٠] والقصة واحدة . (قوله ومن أمثلة سيبويه) أى ل « إلا » الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله : وشرط ابن الحاجب إنلج لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات . قال الشمني : قال الرضى : مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء . قال : ويجوز في قولك ما أتاني أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إنلج . (قوله وجعل من الشاذ قوله وكل أخ إنلج) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء . وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثني الألف^(١) وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخير وهو قليل .

[٤٦٨] البيت من الوافر ، وهو لعمرو بن معد يكرب .

(٣) أى في حالات الإعراب الثلاث .

ابن عصفور ، وعلى الحال عند الفارسي واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش . الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً ، فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد إلا زيداً وتقول ما قام أحد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد . وظاهر كلام سيويه أنه من العطف على المحل . وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم (وَلَيْسَ) بالكسر و (سَوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاءً) بالفتح والمد

(قوله كالتصائب الاسم بعد إلا) أى فى أن نصب كل منهما على الاستثناء وإن كان العامل فيما بعد إلا هو إلا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وإنما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لأنه لما كان مشغولاً بالجر لكونه مضافاً إليه جعل ما كان يستحقه من الإعراب المخصوص لولا ذلك على غير سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى . قاله الدمامينى . وانظر إذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدراً فتكون غير مفعولاً به أو الجملة بتامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا إذا جراً كما سيأتى كل محتمل . (قوله وعلى الحال عند الفارسي) فتزول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حيثئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحل . وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وإن لم يكن له محل لا فى الأصل ولا فى الحال . (قوله وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الإيهام فى كل . (قوله ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على إلا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل . (قوله ما قام أحد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع فى عمرو وإن جاز فيه النصب أيضاً نظراً إلى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بإلا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح إليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب على اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه أن يقول وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك . (قوله أنه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الأصل وما كان يستحقه بواسطة حمل غير على إلا لما تقدم من أن الأصل فى مجرور غير . والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الإضافة أن يجرى عليه الإعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على إلا فسقط ما قاله البعض وعلم أن مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الإعراب فى الحال أو بحسب الأصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما .

(أَجْعَلَا * عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعَلَا) من الأحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان . والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تنصرف ، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرّف قوله عليه الصلّاة والسّلام : « دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدوّ من سوى أنفسها » وقوله ﷺ : « ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقول الشاعر :

[٤٦٩] وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
وقوله :

[٤٧٠] وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ مُغَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

(قوله إلى أنه من باب التوهم) مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذي هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولاً : ومراعاة المعنى ، ثم قابله بقوله وظاهر إلخ هذا ما قاله سم . وقال الإسقاطي : الذي يظهر من كلام الشارح أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وأن قوله وظاهر إلخ بيان للمراد من القسمين اهـ . والإنصاف أن كلام الشارح محتمل لتقارب الثلاثة وللبيان بعد الإجمال^(١) . وفي الجمع أن العطف على المعنى هو العطف على التوهم إلا أنه إذا جاء في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدباً . واعلم أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بإلا مراعاة لكونه لا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك في إلا . (قوله من الأحكام) كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ . قاله الدماميني . (قوله وأنه لا أحد منهم إلخ) عطف على إجماع عطف لازم على ملزوم . (قوله أن من حكم بظرفيتها) أي من النحاة فلا ينافي ما قبله والمراد الخليل وسيبويه وأتباعهما لا ما يشمل الرماني والعكبري إذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها . وقوله بظرفيتها أي يكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتي . (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما حكم به من اللزوم . (قوله ولا ينطق الفحشاء) أي نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف

[٤٦٩] قاله المرار بن سلامة العجلي . وهو من الطويل . الواو للعطف إن تقدمه شيء . والفحشاء هي الفاحشة وهي كل سوء جاوز حده ، وانتصابها إما على أنها مفعول لا ينطق لأن النطق بالفحشاء فحشاء ، وإما بنزع حرف الجر أي بالفحشاء ، وإما بحذف المضاف أي نطق الفحشاء ، وإما بتضمين ينطق يذكر أي لا يذكر الفحشاء ومن فاعل ينطق موصولة وكان منهم صلتها ، والعامل في إذا ينطق ومنها يتعلق بمحذوف في موضع الحال من هم ، والتقدير ولا ينطق الفحشاء من كان منهم منا ولا من سوانا إذا جلسوا . فقدم وأخر ، وقيل معناه من أجلنا ، فيتعلق بإذا جلسوا ، أي لا ينطق الفحشاء إذا جلسوا من أجلنا ، والشاهد من سوانا حيث احتج به سيبويه أن سوى ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في الضرورة . وعروضت بعد فإنه ظرف ويدخل عليه من . فافهم .

(١) وهو ما يحجبه البلاغون جهالا في اللغة .

وبالإضافة قوله :

[٤٧١] فَأَتَيْتُ وَالَّذِي يَخُجُّ لَهُ النَّاسُ سُبُوحًا يَجْدُونَ سِوَاكَ لَمْ أَتِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

[٤٧٢] وَإِذَا تَبَاغَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَاتِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومرفوعة بالناسخ قوله :

[٤٧٣] أَتُرْكُ لَيْلَى لَيْسَ يَتْنِي وَيَتْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورٌ

وبالفاعلية قوله :

[٤٧٤] وَلَمْ يَتْنِ سِوَى الْعُتْدُوا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وحكى الفراء : أتاني سواك . ومنصوبة بأن قوله :

أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعدها بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن في قوله منا ولا من سوائنا بمعنى في متعلقة ينطق . (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل أن تكون في البيت خبرا مقدما . (قوله كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما في العيني . وقال بعضهم : لا مانع من إبقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله : وإذا تباع وقوله : وأنت المشتري راجعا لقوله : أو تُشْتَرَى . والمعنى إذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك وإذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك . (قوله إلى إذا) أى إذا تركتها في هذه الحالة فحذف الجملة المضافة إليها وعرض عنها التنوين وليست إذا الناصبة كما قد يتوهم . أفاده يس . (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما في البيت قبله .

[٤٧١] البيت من المنسرح .

[٤٧٢] قاله ابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى ، يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المطلب . وهو من قصيدة من الكامل . الواو للاستفتاح وإذا للشرط وخبره فسواك . وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء . وخرج عن النصب على الظرفية . وأراد بكريمة فعلة كريمة أى حسنة . وأو بمعنى الواو .

[٤٧٣] البيت من الطويل .

[٤٧٤] قاله الفند الزمانى واسمه شهل بن شيان ، وليس في العرب شهل بالشين المعجمة غيره . وهو من قصيدة من المزج قالها في حرب البسوس . ولم يبق عطف على قوله :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَافْتَى وَهُوَ غَرِيَانُ

وسوى العدوان فاعله بضم العين وهو الظلم الصريح . من عدا عليه . والشاهد فيه فإن سوى وقع هنا فاعلا فدل على أنه لا يلزم الظرفية ولكن قالوا إنه لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كما في هذا الموضع . (قوله دناهم) أى جازيناهم من الدين بالكسر وهو الجزاء ، يقال دانه دينا أى جازه وهو جواب فلما . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والجملة في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف أى دناهم دينا كدينهم : أى جازيناهم جزاء كجزائهم ، ومفعول داتوا محذوف أى كادناونا . فلفهم .

[٤٧٥] لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَعْنَى لِتَوْمِلَ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْتَقِي

هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم . وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول نحو : جاء الذي سواك . قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر . وقال الرماني والعكبري^(١) : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، وبعضه قابل للتأويل اهـ .

(قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد . وقوله : يشقى أى ينجب أمه (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض ، فمعنى جاء الذي سواك فى الأصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ولهذا لم يتصرفا . أفاده فى الجمع . (قوله لأنها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا بدل إلا على كونها تقع ظرفاً لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه أيضاً أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لظولها بالإضافة أو حالاً معمولاً لثبت مضمرها . (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لأن كثيراً من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أى بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكتة لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم . (قوله إلا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة . (قوله وهذا أعدل) أى لأنه لا يجوز إلى تكلف فى موضع من المواضع . (قوله لأن كثيراً من ذلك أو بعضه إلخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولاً به أن بعضهم عبر به فأق به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه . وأما قول البعض المراد كثرتة فى نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم . وأما قوله : لعله أنى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جداً بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقاً هذا تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر . (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذاً أو ضرورة .

[٤٧٥] هو من الطويل . وكفيل مبتدأ أى ضامن ولديك مقدماً خبره . والباء تتعلق به . ولتؤمل بكسر الميم الثانية حال والشاهد فى سواك حيث نصب على أنه اسم إن لا على أنه ظرف . ومن يؤمله يشقى خبرها . ومن موصولة . ويؤمله صلتها . ويشقى خبر من .

(١) عبد الله بن حسين أبو البقاء صاحب إعراب القرآن المعروف (بإجملاء ما فى به الرحمن) تولى سنة ٦١٦ هـ .

(تنبيهات): الأول : حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر . الثانى : أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير . الثالث : تفارق سوى غيراً فى أمرين :

(قوله حكى الفاسى) لا حاجة لإسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم . (قوله أفهم كلامه) أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وإن لم يذكره المصنف هنا . (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بإلا . (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلاً قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالخلاف ما أضيف إليه غير لا المستثنى إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره ، هذا ملخص ما قاله البعض . وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال : يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء إلا أو غيراً وتقديم ليس عليهما . قال الأخفش : والمصنف أولاً يكون تقول قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيئاً إلا إياها أو غيرها فأضمر اسم ليس عائداً على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اهـ باختصار . نعم هذا الدفع إنما يتم فى غير على أن فى ليس ضميراً هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسأتى ذلك . بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد إلا زيد أنه من باب الحذف لا التنازع خلافاً لبعضهم والتقدير ما قام إلا زيد . وما قعد إلا زيد وقال فى المعنى : قال السهيلي فى قوله تعالى : ﴿ ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا ﴾ [الكهف : ٢٣] ، الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل إذ لم يمتنع عن أن يصل ﴿ إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٢٣] ، بقوله ذلك ولا بالنهى لأنك كما إذا قلت أنت منبى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك . وتأويل ذلك أن الأصل إلا قاتلاً إلا أن يشاء الله وحذف القول كثير اهـ فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وأن المستثنى مصدر تقديره إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله أو حال تقديرها إلا ملتبساً بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله . وقد علم أن ذكره لا يكون إلا مع إلا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن . وقال بعضهم : يجوز أن يكون إلا أن يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقولنه أبداً كما قيل فى : ﴿ وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ﴾ [الأعراف : ٨٩] ، لأن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله ﴿ إني فاعل ذلك غدا ﴾ قيده بالمشيئة أولاً ، وبهذا يرد أيضاً قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجوز الزمخشري رجوع الاستثناء إلى النهى على أن المعنى إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهى يستمر إلى إثبات نقيضه اهـ كلام المعنى ببعض تصرف . فعل ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ما ذكره بعد كلام السهيلي سبقه

أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى . ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير . الرابع تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتند فيهما مع الفتح نحو : ﴿ في سواء الجحيم ﴾ [الصافات : ٥٥] ، وهذا درهم سواء . وتأتي بمعنى مستوفتقصير مع الكسر نحو : ﴿ مكانا سوى ﴾ [طه : ٥٨] ، وتند مع الفتح نحو : مررت برجل سواء والعدم ،

إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال : الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال : وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أي إلا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله هـ وهذا أولى وأسهل . (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون : هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها . وقال الأخفش : ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف إليه ونوى لفظه . قاله الدماميني . (قوله وبالفتح) ظاهره أنه فتح بناء . ووجهه أن الأسماء المتوعدة في الإبهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبنى كالضمير ، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية ، ويصح جعله فتح إعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تنعين للخبرية . (قوله وبالتنوين) أي في شبهي الحالتين المذكورتين وشبههما الرفع والنصب والحركة عند التنوين إعرابية . (قوله تقع صلة الموصول) أي في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبلها ثبت . كذا قال الدماميني . (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام . (قوله بخلاف غير) فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة^(١) بالإضافة كذا قال بعضهم . وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه : وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أي بلا شرط نحو : جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو : جاء الذي غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين هـ وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولك أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا . (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه يتأى ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان . وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط . (قوله فتقصير مع الكسر) أي أو الضم وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ لا تخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى ﴾ . (قوله مكانا سوى) أي مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذي يقتضيه الاستواء .

(١) لطول إلخ قد يقال إن سوى ملازمة للإضافة لفظا . بخلاف غير لإضافتها اللفظية كلا إضافة فلم تعد طولا ، وهذا كاف في الفرق ، وهو مراد الشارح ، ويكون جاريا على رأى المصنف . وبهذا يعلم ما في كلامه أخرا .

ويخبر بها حيثُذ عن الواحد فما فوقه نحو : ﴿ ليسوا سواء ﴾ [آل عمران : ١١٣] ، لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ (وَأَسْتَوَيْنَا صِيًّا) للمستثنى (بَلَيْسَ وَخَلَا * وَيَعْدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا) النافية نحو : قاموا ليس زيدًا ، وخلا عمرًا ، وعدا بكرًا ، ولا يكون خالداً . أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيدًا ليس

(قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار في العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظاً لعدم الفصل كذا قالوا ويشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعدداً فيكون العطف واجبا كما في اشترك زيد وعمر وأما قولهم استوى الماء والخشب بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل . (قوله عن الواحد فما فوقه) أى ويعطف على ضميرها في الأول شيء يتحقق به التعدد إذ الاستواء لا يعقل إلا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر . (فائدة) : أجزى فى قوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ [البقرة : ٦] ، كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها في تأويل المصدر فاعل لها لأن باب التسوية مما لا يحتاج إلى سابق أو خبرا عما بعدها فما بعدها في تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها في تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لأن هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية . فإن قيل أم لأحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون إلا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الأحد وجردت للعطف والتشريك . فإن قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء . فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع . وذهب الرضى إلى رأى آخر فى المسألة وهو أن سواء خبر مبتدأ محذوف أى الأمر أن سواء وما بعد سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى إن الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى إن أنذرتهم أم لم تنذرهم . فالأمران سواء قال : وإنما أفادت الهمزة فائدة أن لا استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله ، وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالهما فى الأحد كذا فى شرح الدمامينى على المغنى (قوله بليس وخلا إلخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون إلا مع إتمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك فيها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا ولذلك التزموا إضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه وعن معناه جاوز وترك كما فى القاموس والأولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر . (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعد ولا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضى قاموا سم . (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى .

هو أى بعضهم ، فهو نظير : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء : ١١] ، بعد ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ [النساء : ١١] ، وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم . وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو : القوم أخوتك ليس زيدا . وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع إلا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مرجعه الخلاف المذكور .

(قوله فهو نظير فإن كن نساء إلخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كلامه السابق إذ التون عائد على الإناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فإن كانت الإناث نساء . قاله المصريح وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر . (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك : أكرمت القوم ليس زيدا إذ المرجع فيه اسم مفعول . (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح . (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم إلخ) عبارة الدمامينى : والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه ثم قال : وما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو إخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك . (قوله لأنه قد لا يكون إلخ) أجاب الدمامينى بأن قائل ذلك إنما خصصوا الفعل بالذكر لأنهم إنما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخرج فى غيره فإذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو : القوم إخوانك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب إليك بالأخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد . (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان إلخ لحسنت المقابلة وسلم من إيهام أن ليس ولا يكون متصرفان . (قوله على المفعولية) لأنها متعلقان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا . (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والأصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكلمة السابق ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد المقصود لأن مجاوزة البعض لزيد فى قولك : قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل . وأجيب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق إلا بمجاوزة الكل وبأن المراد بالبعض ما عدا المستثنى . ولى ههنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق ، لكن التزم فيه التذكير والأفراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بإلا والجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تغير كما قالوه فى حبذا زيد ، حيث التزم تذكير اسم الإشارة وإفراده لذلك ولا يرد على هذا تنظير الرضى فاعرفه .

(تنبيهان) : الأول : قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال . وقيل مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور . الثاني : لا تستعمل يكون في الاستثناء مع غير « لا » ، من أدوات النفي « هـ (وَأَجْرُزٌ بِسَائِقِي يَكُونُ) وهما خلا وعدا (إِنْ لَرُدُّ) الجر فإنه جائز وإن كان قليلا ، فمن الجر بخلا قوله :

[٤٧٦] عَدَا اللَّهُ لَا أَرْجُو مِوَالِكَ وَإِنَّمَا أَغْدُو عِيَالِي شَعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجر بعدا قوله :

[٤٧٧] أَبْهَنَّا حَيْهَمَ قَتَلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطَّقْلِي الصَّغِيرِ

(تنبيهان) : الأول : لم يحفظ سبويه الجر بعدا ، قيل ولا بخلا وليس كذلك ، بل ذكر الجر بخلا . الثاني : قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر . وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الأول ،

(قوله نصب على الحال) ولم تفتن بقدر ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب في الحال إذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء ، أو يقال محل ذلك الأفعال المتصرفة . (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها في الإعراب وإن تعلقت به في المعنى . قال المصريح . (قوله وصححه ابن عصفور) علله بعدم الربط للحال ثم قال فإن قيل إذا عاد الضمير على البعض المضاف للضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب أن ذلك غير منقاس . (قوله لا تستعمل يكون إلخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصارييف الكون ككان . (قوله شعبة) أى فرقة . (قوله أبهنا حيم إلخ) يحتمل أن حيم نصب بنزع الخافض أى في حيم وقتلا مفعول به ، ويحتمل أن حيم مفعول به وقتلا تمييز محوّل عنه . والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها المعجوز . (قوله حينئذ) أى حين إذ جر بهما ، وقوله مما قبلهما أى في الرتبة وإن تأخر في اللفظ كما في الشاهد الأول . (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه . (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا .

[٤٧٦] هو من الطويل . الشاهد في خلا الله حيث جر خلا لفظه الله . وشعبة مفعول ثان لاعد : أى طائفة . ومن عيالكا في محل نصب صفة لشعبة . وفيه نوع غلو .

[٤٧٧] قبله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُجُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

هما من الوافر . وإنما أتشد هما مع أن الأول لا شاهد فيه ليعلم أن القوافي مخفوضة . وأراد بالحضيض الموضع المعين وإن كان هو القرار من الأرض عند منقطع الجبل . وبنات عوج مفعول تركنا . أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج . وهو فرس مشهور في العرب . وعواكف مفعول ثان - جمع عاكفة - من عكف على الشيء إذ أقبل عليه مواظبا . وقد خضعن حال وإلى النسور يتعلق به . وهو جمع نسر . وإنما من الإباحة . وحيم مفعول وقتلا وأسرا منصوبان على التمييز . والشاهد في عدا الشمطاء حيث جر عدا ما بعده وهو قليل لم يحفظ فيه سبويه إلا أن يكون فعلا . والشمطاء المعجوزة . والرجل أطمط ، وهو الذى يخالط سواد شعره بياض . والطفل بالجر عطف على الشمطاء .

ولأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يزيلان معناها عنها ، فأشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلا وهى غير متعلقة ١ هـ (وَبَعْدَ مَا) المصدرية (النصب) حتماً لأنهما تعينا بها للفعلية كقوله :

[٤٧٨] أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وقوله :

[٤٧٩] تَمَلُّ التَّدَامَى مَا عَدَانِي قَابَتْنِي بِكُلِّ الذِّى يَهْوَى تَدِيمَتِي مُوَلِّعٌ

(قوله لعدم اطراد الأول) لأنه لا يأتى فى نحو : القوم إختوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدمايى فاعرفه .

(قوله لا يعديان الأفعال إلخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم أن يكون معنى التعدية إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم على وجه الثبوت ، بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولاً لذلك الفعل وإيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ، ألا ترى أن المفعول به فى النفى نحو : لم أضرب زيدا لم يخرج انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولاً .

(قوله ولأنهما بمنزلة إلا) أى فى المعنى ورد بأن ذلك لا يقتضى مساواتهما لها فى جميع الأحكام ألا ترى أنهما يجران بخلاف إلا .

(قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد إلا أن يقال هما فى الأصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعاً من الوصل ، أو يقال هما مستثنيان . وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة .

(قوله حتماً) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد إلا أن يجعل جرياً على مذهب من لا يميز الجر بهما بعد ما لأنه الراجع عند الشارح كما يشير إليه فتأمل .

(قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة . والتدأى جمع ندیم .

[٤٧٨] قد مر الكلام فيه مستوفى فى أول الكلام . والشاهد فى خلا حيث نصب ما بعده على أنه فعل .

[٤٧٩] تقدم الكلام فيه مستوفى فى شواهد النكرة والمعرفة . والشاهد فيه فى عدا حيث دخلت عليه ما المصدرية فتعين النصب حيثئذ لتعين الفعلية .

وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق : فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً كما يقع المصدر الصريح في نحو : أرسلها العراك^(١) ، وقيل على الظرف ، وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت ، فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيداً ، وعلى الثاني قاموا وقت مجاوزتهم زيداً . وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير في : قاموا غير زيد (وَأَلْجَرَاءُ) بهما حيثئذ (قَدْ يَرُدُّ) أجاز ذلكم الجرمي والرُّبْعِي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية ، فإن قالوه بالقياس ففساد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحوه : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فَمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وَكَخَلَا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حَاشَا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً ، فإذا جرت كانت

(قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء . تصریح . (قوله لا يقع حالاً) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول : جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة . وأما تعرف نحو العراك في قولهم أرسلها العراك ففى معنى التكرير لأنه بأل الجنسية . قاله الدماميني . ثم رأيت في المغنى ما يدفع الإيراد عن السيرافي فإنه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا ، وعلى قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال : قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة هـ والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيداً هـ . (قوله كما يقع) راجع للمغنى . (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذى في محل النصب على الظرفية مجموعة الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافاً لمن قال هو ما فقط . (قوله كانتصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه . (قوله حيثئذ) أى حين إذ وقعا بعد ما . (قوله بالقياس) أى على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو : ﴿فَمَا رَحِمَهُ﴾ ، وقد بين الفرق بين للمقيس والمقيس عليه بقوله لأن ما إلخ . (قوله بل بعده) أى بعد الجار . (قوله فهو من الشذوذ بحيث إلخ) أى فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به . (قوله وحيث جراً فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ لَمْ يَتَدُواْ بِهِ فُسِقُواْ﴾ . (قوله وسواء في الحالين إلخ) التعميم مبنى على مذهب من يميز الجر بهما مع ما المشار إليه بقول المصنف وانجرار قد يرد . (قوله وكخلا حاشا) إذا جررت بالثلاثة قلت خلاى وحاشاى وعداى بدون نون الوقاية . وإن نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك كون الضمير منصوباً ومجروراً .

(١) أى معاركة .

حرف جر . وفيما يتعلق به ما سبق في خلا وإذا نصبت كانت فعلاً والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا .

(تنبيهان) : الأول : الجر بحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمر والشيئاني^(١) والأخفش وابن خروف ، وأجازوه المازني والمبرد والزجاج . ومنه قوله :

[٤٨٠] حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ
وقوله :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَغِ
وقوله :

[٤٨١] حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكُفَّةٍ قَدَمِ

(قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وعدما إذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها تتعلق أولا ما سبق لكان أوضح . وقوله في فاعلها أي في مرجع فاعلها إذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها . وقوله : وفي محل الجملة أي وجودا وعدما إذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان : أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها . (قوله اللهم اغفر لي إلخ) هذا نثر وأبو الأصبغ بفتح الهمة وإهمال الصاد وإعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد . قال في التصريح : وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الحسة وقبح الفعل . فإن قلت : سيأتي أن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه ، والغفران لا ينزه منه . قلت : بولغ في قبح الشيطان وأبى الأصبغ وخستها حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتها في القبح والخسة .

(قوله حاشا أبا ثوبان) قيل : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى لُغَةِ الْقَصْرِ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ لَكِنْ إِنْ عَلِمَ أَنَّ قَائِلَهُ لَيْسَ مِنْ

[٤٨٠] هو من البسيط . الشاهد في حاشا قریشا حيث وقع هنا فعلا فلذلك نصب قریشا .

[٤٨١] قاله الجميع واسمه المنقذ بن الطماح الأسدي من قصيدة من الكامل ، هذا هو أصل البيت فيها . وأكثر النحاة يركب صدر البيت على عجز بيت آخر منها فينشدونه هكذا :

حَاشَا أَيْ ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ هُتَا عَنْ الْمَلْحَاةِ وَالشُّتْمِ

وليس بصواب . والشاهد في حاشي أبو ثوبان حيث جر حاشي ما بعده . وروى أبا ثوبان بالنصب فدل أنه يأتي حرفا وفعلا . وهو حجة على سيبويه في التزامه حرفيته . والبكمة بضم الباء الموحدة وسكون الكاف من البكم وهو الخرس . وفدم صفة لبكمة بفتح الفاء وسكون الدال أي عى ثقيل . والضم بكسر الصاد : البخل . والملاحاة بفتح الميم مصدر ميمي كالملاحاة وهي المنازعة .

(١) هو إسحاق بن مراد الكوفي راوية أهل بغداد له كتاب (الجيم) توفي سنة ٢٠٦ .

قال المرزوقي^(١) في رواية الضبي : حاشا أبا ثوبان بالنصب . الثاني : الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ (وَلَا تُصْحَبْ مَا) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا . وأما قوله :

[٤٨٢] رَأَيْتَ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

فشاذ (وَقِيلَ) في حاشا (حَاشَ وَحَاشَا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول : ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني : ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب .

(تفصيله) : حاشا على ثلاثة أوجه : الأول : تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها . والثاني : تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفاً . قال في التسهيل : بلا خلاف ، بل

أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر . والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذى بكمة . والفدم بفتح الفاء وسكون الدال المعى الثقيل . (قوله لكن لا فاعل له) أى ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أى فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده . (قوله على أنه يمكن) أى مع أنه يمكن . (قوله ولا تصحب ما) أى مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد ، وحملت الزائدة على المصدرية . وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم . (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أى دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الأخفش في مثل زيد قائم . وقوله فعلاً بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد . وقال الدماميني وغيره : الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل . واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس . (قوله وهو الأقرب) أى لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم .

(قوله تنزيهية) أى مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء . قال الرضوي : وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه اهـ . فإن قلت : إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرف أيضاً فلم

[٤٨٢] قاله الأخطل . وهو من الوافر . ورأيت من رأى قلها اكتفى بمفعول واحد . ويروى فأما الناس وهو الأصح ، والشاهد في ما حاشى حيث دخلت ما على حاشى وهو قليل والفاء في فإننا على توهم دخول أما في أول الكلام على هذه الرواية . وفعلاً بفتح الفاء تمييز : أى أفضلهم كرمًا .

(١) أحمد بن محمد أبو علي من أصحابان تلمذ على الفارسي له شرح الفصح والفضليات مات سنة ٤٢١ هـ .

هي عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل . قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيها على الحرف . وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية . قالوا : والمعنى في الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿ حاش الله ما هذا بشراً ﴾ [يوسف : ٣١] ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، بدليل قراءة ابن مسعود : حاش لله بالإضافة ، كمعاذ الله ، وسبحان الله ، وقراءة أبي السَّمَّال : حاشاً لله بالتنوين أى تنزيهاً لله ، كما يقال رعيًا لزيد ،

خصوا هذه باسم التنزيه . قلت : قال الشمنى : التنزيهية هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الآخران لأنهما يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر ا هـ يعنى الاستثناء ، ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية إنما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى ، نحو : ضربت القوم حاشاً زيدا نقله الشمنى عن الرضى وأقره وذكره الدمامينى أيضاً لكن قال عقب ما تقدم : ولذلك لا يحسن : صلى الناس حاشاً زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب ا هـ . وظاهر قوله لا يحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل . (قوله بالحذف) أى حذف ألفها الأولى تارة والثانية أخرى . (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو : حاش لله . (قوله ينفيان الحرفية) أى لأن شأن الحرف عدم التصرف أى ما لم يقيم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف . (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلهم قاصران . (قوله في الآية) يعنى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ [يوسف : ٥١] . (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل إلخ) إذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لأجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما في الكشف . (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هو مصدر لفعل لم ينطق به كما في بله ووج أو اسم مصدر انظره . ثم رأيت في الدمامينى قال : إذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال : ومعنى حاش لله يرى الله فاللام زائدة في الفاعل كما في : ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ﴾ [المؤمنون : ٣٦] وفسرها الزمخشري ببراءة الله فتكون مصدراً وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامينى في كونه خلاف الظاهر . وأيضاً هي على تفسير الزمخشري يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل . هذا وتنوين حاشاً في قراءة من نونه تنوين تنكير إن قلنا إنه اسم فعل وتنوين تمكين إن قلنا إنه مصدر أو اسم مصدر قاله الدمامينى في شرح المغنى . وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح . (قوله منصوبة انتصاب المصدر إلخ) والعامل فيها فعل من معناها . (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أى وكل من الإضافة والتنوين يمتنع في الحرف والفعل . (قوله بالإضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لا اختصاص ذلك بالاستثنائية خلافاً لابن عطية في زعمه أنها في قراءة ابن مسعود حرف جر قاله في المغنى . ويظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الإضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله . (قوله أبى السَّمَّال) باللام كشداد .

والوجه في قراءة من ترك التنوين أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى . الثالث : أنها تكون فعلاً متعدياً متصرفاً ، تقول : حاشيته بمعنى استثنائه . ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة » ما نافية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة . وتوهم الشارح أنها المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ما حاشا زيداً ، ويرده أن في معجم الطبراني : ما حاشي فاطمة ولا غيرها . ودليل تصرفه قوله :

[٤٨٣] وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل لتضمنه معنى الحرف كما مر اهـ .

(خاتمة) : جرت عادة النحويين أن يذكروا لا سيما مع أدوات الاستثناء مع ، أن الذي بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبلها ، ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر

(قوله لفظاً ومعنى) أما لفظاً فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الإبعاد والحرفية الإخراج وهما متقاربان . (قوله حاشيته إلخ) قال الدماميني : يجوز أن يكون مأخوذاً من لفظ حاشا حرفاً أو اسماً كقولهم : لوليت أي قلت لولا ، ولوليت أي قلت لا لا ، وسوف أي قلت سوف وسبحت وسبحت أي قلت سبحان الله ، ولييت أي قلت لييك ، وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا . (قوله والمعنى إلخ) مبنى على أنه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبراني الآتية . (قوله وتوهم الشارح أنها) أي ما حاشا التي في الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمخوف أي ما المصدرية . وخير إن مجموع المتعاطفين . ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير . (قوله بناء على أنه إلخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس إلي إلا فاطمة فليس أحب إلي منها فيحتمل أن تكون هي أحب إليه ويحتمل أن يتساويان في الحب . دماميني . (قوله ويرده إلخ) وجه الرد أن لا في قوله ولا غيرها زائدة لتأكيد النفي فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفاً فيكون من كلام النبي بعيد لا يؤثر في الأدلة الظنية . (قوله وإنما تلك إلخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد . (قوله لتضمنه معنى الحرف) أي الاستثنائي وهو إلا . (قوله لا سيما) سى كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء . قاله الدماميني .

والرفع مطلقاً . والنصب أيضاً إذا كان نكرة . وقد روى ابن قول :

[٤٨٤] وَلَا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها في ﴿ أَيُّهَا الْأَجْلِينَ ﴾ [القصص : ٢٨] ، والرفع على أنه خبر لمضمحل محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ولا مثل الذي هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو : ولا سيما زيد ، حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق ما على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سى إعراب لأنه مضاف ، والنصب على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في

(قوله مع أن الذي بعدها منه على أوليته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لأنه إخراج وما بعد لا سيما داخل بالأول ، وقد وجه ذكرها هنا بأنه لما كان ما بعدها مخالفاً بالأولية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها .

(قوله مطلقاً) أى نكرة أو معرفة . (قوله يوم بدارة جلجل) هى غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر عنيزة وعقره مظية للمذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعده على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه فأين ذلك حتى تعالى النهار ، فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجمعنا فذبح لمن ناقته . قاله الشمني . (قوله وهو على الإضافة وما زائدة بينهما) وهل هى لازمة أو يجوز حذفها نحو : لا سى زيد زعم ابن هشام الخضراوى الأول ونص سيبويه على الثانى كذا فى الجمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان . (قوله لمضمحل محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة إلا وهى لا تقع بعدها الجملة غالباً . (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة . دمامبى . (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو : ولا سيما زيد المتقدم على أفرانه لوجود الطول^(١) . (قوله لفتحة سى إعراب) لأنه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما ولما على الوجه الثانى باحتياله لكنه لا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام كمثله فلماذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود .

(قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد . ومقتضى كلامه أن التمييز لسى . وفى كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم . وما نقله عن بعضهم رجع

[٤٨٤] البيت من الطويل .

(١) قوله لوجود الطول : سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كأى .

نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] ، وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء^(١) مثلها في لا رجل . وأما انتصاب المعرفة نحو : ولا سيما زيدًا فمنعه الجمهور ، وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم فهو مخطيء . وذكر غيره أنها قد تخفف وقد تحذف الواو كقوله :

[٤٨٥] فِةً بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمًا عَقِيدَ وَفَاءَ بِهِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ

بأنه لو كان تمييزا لسي لكان معمولاً لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته إعرابية وبأن الشيخ في قولنا مثلاً أكرم العلماء وسيما شيخاً لنا ليس نفس السي المنفى حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ما وسى مضافة إليها . (قوله وما كافة عن الإضافة) وعليه فتحة سى بتائية وأما على قول غيره أنها نكرة تامة فأعرابية كما في الوجهين السابقين . (قوله وأما انتصاب المعرفة إلخ) مقابل قوله سابقاً والنصب أيضاً إذا كان نكرة . (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجهها بأن ما كان وأن لا سيما بمنزلة إلا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لإخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن إلا لا تقترب بالواو . لا يقال : جاء القوم وإلا زيداً ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعني أي ولا مثل شيء أعني زيداً . (قوله ودخول الواو) أي الاعتراضية كما في الرضى . (قوله من استعمله على خلاف ما جاء إلخ) اعلم أن لا سيما تستعمل أيضاً بمعنى خصوصاً فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضى وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سى على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو : ألا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله . قال الدماميني : وما على هذا كافة أهـ نحو : أحب زيداً ولا سيما راكباً فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أي أخصه بزيادة المحبة في هذه الحال ونحو : أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما إن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أي اختصاصاً فيكون معنى لا سيما راكباً يختص بزيادة محبة راكباً . فقول المصنفين ولا سيما والأمر كذا تركيب عرني خلافاً للمرادى . قال الدماميني : ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصاً منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سى على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء إلى الاختصاص مع بقاءه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل . (قوله قد تخفف) أي بحذف عينها وهى ياؤها الأولى على ما اختاره أبو حيان . وقال ابن جني : المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا في الجمع . وفيه أيضاً أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا لا سيما كما قرئ : « قل أعوذ برب الفات » ولامها كذلك فقالوا لا سيما .

(قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني : حكى الرضى أنه يقال سيما بالثقل

(٢) أي لا حركة إعراب .

وهي عند الفارسي نصب على الحال ، وعند غيره اسم لل التبرئة وهو المختار . والله أعلم .

[الْحَال]

(الحال) يذكر ويؤنث . ومن التأنيث قوله :

[٤٨٦] إِذَا أَغْجَبَتْكَ الدُّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَائِلُ أَمْرُهُ وَالْيَالِيا
وسياق الاستعمالان في النظم وهو اصطلاح النحاة (الحال وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ *)

والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهة بل في كلام الشارح يعني المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد إلا في كلام من لا يحتاج بكلامه اهـ باختصار .

(قوله فه) فعل أمر من وفي يفي ، والماء للسكت . قال الدماميني والشمي فينطق بها وقفا ولا ينطق وتكتب بها وصلا اهـ وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا إجراء للوصول مجرى الوقف .
(قوله وهي عند الفارسي) أى إذا تجردت عن الواو وإلا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني .

(قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لا سيما زيدا قاموا غير مماثلين لزيد في القيام . والفارسي يكتفى بالتكرير المعنوي في لا المهملة الداخلة على الحال ، وهو موجود هنا لأن معنى قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه . فلا يقال إذ أهملت لا وجب تكرارها قاله الدماميني .

[الحال]

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه ، وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر . وألفها منقبلة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة . واشتقاقها من التحول . (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الأرجح في الأول التذكير بأن يقال حال بلا تاء وفي غيره التأنيث . (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصريح . (قوله منتصب) أى أصالة وقد يجز لفظه* بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الأصح ، نحو :

فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رَكَابَ حَكِيمُ بْنُ الْمَسِيبِ مَتَاهَا

مَفْهِمٌ فِي حَالٍ كَقَرْدًا أَذْهَبُ) فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو القهقري في قولك : رجعت القهقري ، فإنه ليس بوصف إذ المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل ، وفضلة يخرج العمدة كالمبتدأ في نحو : أقامم الزيدان^(١) ، والخبر في نحو : زيد قائم ، ومتنصب يخرج النعت لأنه ليس بلازم النصب ، ومفهم في حال كذا يخرج التمييز في نحو : لله دره فارساً .

ونحو قراءة زيد بن ثابت : ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان : ١٨] ، بضم النون وفتح الحاء ، فمن أولياء حال بزيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني عليه ثم قال : قال ابن هشام : ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية فتأمله اهـ . وفي تفسير البيضاوي : وقرئ تتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذي له مفعولان كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذْ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] ، ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اهـ . وإنما قال الذي له مفعولان لأنه قد يتعدى لواحد نحو : ﴿ أَمْ اتَّخَفُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء : ٢١] ، ولم يجعل من زائدة في المفعول الثاني لأنها لا تزداد فيه . (قوله مفهم في حال) أي في حال كذا فهو على نية الإضافة فيقرأ بلا تنوين كذا في شرح السندوني نقلا عن البصير . (قوله ويخرج نحو القهقري) لأنه اسم للرجوع إلى خلف لا وصف ، وقد مشى في الإخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس إذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الإخراج بالجنس الدلالة به على عدم إرادة نحو القهقري مثلا . (قوله ما صيغ من المصدر إلخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل المشتق حتى في المسائل الست الآتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام المصنف في شرح الكافية وصرح به ولده . نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الأولى كما أفاده سم أن يقول هو ما دل على معنى في متبوعه . (قوله يخرج النعت) أي لكون المتبادر منه والمراد متنصب وجوبا . (قوله ويخرج التمييز) أي لأنه على معنى من لا في لأنه لبيان جنس المتعجب منه وقوله في نحو : لله دره فارساً أي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا . (قوله من حيث هو هو) الأقرب في هذه العبارة وإن لم ينتبه له البعض أن الضمير الأول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خبر أي من حيث

(١) في المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر .

(تنبيهان): الأول: المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو . وقد يجب ذكره لتعارض كونه ساداً مسد عمدة ، كضربى العبد مسيقاً ، أو لتوقف المعنى عليه كقوله :

[٤٨٧] إِمَّا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا كَامِفًا بِأَلْهٍ قَلِيلِ الرَّجَاءِ^(١)
 الثاني : الأولى أن يكون قوله كفرداً أذهب تسميماً للتعريف لأن فيه خللين : الأول : أن في قوله منتصب تعريفاً للشيء بحكمه ، والثاني : أنه لم يقيد منتصب باللزوم وإن كان مراده ليخرج النعت المنسوب كرايت رجلاً ركباً ، فإنه يفهم في حال ركوبه وإن كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد ، فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت (وَكَوْثُهُ) أى الحال (مُنْتَقِلاً) عن صاحبه غير لازم له (مُسْتَحَقًّا) من المصدر ليدل على متصف (يَغْلِبُ) ، لَكِنْ لَيْسَ) ذلك (مُسْتَحَقًّا) له ، فقد جاء غير منتقل كما في الحال المؤكدة نحو : زيد أبوك عطوفاً ، ﴿ وَيَوْمَ أَهْبَثَ حَيًّا ﴾ [مريم : ٣٣] ، والمشعر عاملها بتجدد صاحبها

ذلك اللفظ حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح . وإنما لم يقتصر على هو الأولى لأن قولك من حيث هو حيثية إطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر إلى الذات . (قوله لأن فيه خللين) أى يزولان بجعله تسميماً للتعريف هذا مقتضى كلامه . ولا يخفى أن الخلل الأول لا يزول بذلك لأنه لا ينفى كون منتصب جزءاً من التعريف فكان على الشارح أن يقول الأول أن يكون منتصب خبر مبتدئ محذوف والجملة معترضة ، وكفرداً أذهب تسميماً للتعريف لأن فيه خللين إلخ وإنما قال : الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لأن الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بأنه يكفى في الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثاني بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب وجوباً ، وبأن المتبادر من قولنا مفهم في حال كذا كون الإفهام مقصوداً واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور . (قوله ليخرج إلخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفي منصبا عليه أيضاً . (قوله وإن كان ذلك) أى الإفهام . (قوله لكن ليس مستحقاً) دفع به توهم أن يكون الغائب واجبا في الفصيح كما قاله سم وضمير ليس إما للكون فمستحقاً بفتح الحاء وإما للحال فمستحقاً بكسرها كما قال خالد . (قوله كما في الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالثال الأول أو لعاملها كالثاني أو لصاحبها في نحو : ﴿ لَا آمَنُ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] لا في نحو : جاءني القوم جميعاً لأن اجتماعهم في الجيء ينتقل .

[٤٨٧] البيت من الخفيف ، وهو لعدي بن الرعاء النسائي .

(١) وقوله : ليس من مات فاستراح ميت . إنما البيت مسهب الأحمساء

نحو : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، وقولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

[٤٨٨] وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِسَاءِ

وغيرهما نحو : دعوت الله سميعًا . ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] . وجاء جامدًا (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِيهِ) الحال الدالة على (سِعْفٍ) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وَفِيهِ) كل (مُبْدَى تَأْوِيلَ بَلَا تَكْلِفَ . كَيْفَهُ) البر (مُثَدًّا بِكَذَا) أى مسعرًا ، وبمع (يَدًا يَدًا) أى

(قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن وما أخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الإيجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الإنسان طفلاً لأن انتقاله من طور إلى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانى لازمة للخلق المتجدد . (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها ويديها بدل بعض وأطول حال . وبعضهم قال بداها أطول على المبتدأ والخبر فالحال الجملة . (قوله وجاءت به) أى جاءت أم المملوح به سبط العظام بفتح السين وشكون الموحدة وإن جاز فى غير هذا البيت كسرهما أى حسن القد ، وقوله :

* كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِسَاءِ *

أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرعوس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه . (قوله وغيرها) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع . (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم ، وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الإلباس فلا يرد أنه لا يجوز : جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزجاج شرى ، وسكت عن نكتة تأخيرها عن المعطوفين . قال التفتازانى : كأنها الدلالة على علو مرتبتهما ويجوز إعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم . (قوله ويكثر الجمود إلخ) أى ويقبل فى غير المذكورات . (قوله أو مفاعلة إلخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله : « ولى * مبدى تأويل بلا تكلف » ويقول كالدال على مفاعلة إلخ . (قوله مدا بكذا) مدا حال وبكذا صفة لمدا أكائنات بكذا هذا مقتضى قانون الإعراب وإن كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى بدا بيد أى مع يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة إلا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ ويجوز رفع مد على الابتداء وبكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مدمنه .

[شواهد الحال]

(٣٦١) قاله رجل من بنى خباب بن بلقين . وهو من الطويل . الضمير فى جاءت يرجع إلى أم جندح المذكورة فيما قبله . وفى به يرجع إلى جندح . وهو فى محل النصب على المفعولية . والشاهد فى سبط العظام فإنه حال غير منتقلة بمعنى وصف لازم وهو قليل . يقال هو سبط العظام إذا كان حسن القد . والاستواء واللواء بكسر اللام دون العلم ، أراد به طول جندح وعظم جسمه .

مقابضه (وَكَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ) أى مشبهاً لأسد . وأدخلوا رجلاً رجلاً : أى مترتين .

(تفسيهان) : الأول : قد ظهر أن قوله : « وفي * مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ، إذ ما قبله من ذلك خلافاً لما في التوضيح . الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل وهى : أن تكون موصوفة نحو : ﴿ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ، وتسمى حالاً موطئة أو دالة على عدد نحو : ﴿ فَمِمَّ مِيقَاتٍ رُبِهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، أو طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسرّاً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا

(قوله مسعراً) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة إلى البر بناء على رجوع الهاء إلى البر كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ كعبه أى البر . ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء إلى المشتري المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على ما فى نسخ أخرى كعبه البر ، وبالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر . (قوله أى مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير الراجع إلى المشتري المعلوم من السياق ، أو بلفظ المصدر كما فى غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل . (قوله أى كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملاً فى حقيقته والتجوز إنما هو بالحذف ، وعلى قول التوضيح كر زيد أسداً أى شجاعاً يكون الأسد مستعملاً فى غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغوياً بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما إذا وقع اسم المشبه به خبراً عن اسم المشبه أو حالاً منه مثلاً والأمران صحيحان . (قوله وأدخلوا رجلاً رجلاً) أى أو رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً ، وضابطه أن يأتى بعد ذكر المجموع تفصيل ببعضه مكرراً واختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض . وقال ابن جنى : الثانى صفة للأول بتقدير مضاف أى ذا رجل أو مفارق رجل أى متميزاً عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثانى بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما إلا الفاء . قال الرضى : وثم ، وجوز بعضهم الرفع على البدلية . (قوله قد ظهر) أى من قوله أى مسعراً فإنه تأويل للحال الدالة على سعر . (قوله خلافاً لما فى التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذى لا يؤول ، وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة . (قوله غير مؤولة بالمشتق) أى تأويلاً بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة . وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق إلى أن قال وفيه تكلف . (قوله فتتمثل لها بشراً سوياً) إن كان معنى تمثل تشخيص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغى جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء إذ التصور ليس فى حال البشرية بل فى حال الملكية كما قاله اللقائى ، قيل : تمثل لها فى صورة شاب أمرد سوى الخلق لنستأنس به وتبيح شهوتها فتتحدر نطقها إلى رحمها كما فى البيضاوى^(١) . (قوله موطئة) بكسر الطاء أى مهيأة لها بعدها فهو المقصود بالذات . (قوله طور) أى حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أى تفضيل له أو عليه .

(١) تفسر عليه اعتراضات كثيرة فأين إذا المعجزة .

مالك ذهباً ، أو فرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ﴿ وتحتون الجبال بيوتا ﴾ [الأعراف : ١٧٤] ، أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديدًا . و ﴿ أسجد لمن خلقت طيناً ﴾ [الإسراء : ٦١] ، وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية وفيه تكلف اهـ (وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ * تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْنِ خَلْقِكَ أَجْهَدَ) وكلمته فاه إلى فئ . وأرسلها العراك ، وجاعوا الجماء الغفير : فوحده ، وفاه ، والعراك ، والجماء : أحوال ، وهى معرفة لفظاً لكنها مؤول بنكرة ، والتقدير اجتهد منفرداً ، وكلمته مشافهة ، وأرسلها معتركة ، وجاعوا جميعاً . وإنما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً

(قوله طيناً) حال من منصوب خلقت المخلوف لا من من ، والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوباً بنزع الخافض أى من طين لأن طينته غير مقارنة لخلقه بشراً . (قوله من المؤول بالمشتق) أى مقروءاً عرياً ومتصفاً بصفات بشر سوى معدودا ومطورا بطور البشر أو الرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً . (قوله إن عرف لفظاً) أى فى لسان العرب فالإتيان بها معرفة لفظاً مقصور على السماع كما قاله الشاطبى . (قوله فاه إلى فئ) فناه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه إلى فى . قال الدمامينى : وإلى فى تبين مثل لك بعد سقيا اهـ . والأظهر عندى قياساً على ما مر فى مدا بكذا أن إلى فئ صفة لفاه أى الكائن إلى فى أى الموجه إلى فئ وما ذكره الشارح أحد أقوال : منها : أن فاه معمول جاعلاً ناب منابه فى الحالية ويروى كلمته فوه إلى فى فالحال جملة المبتدأ والخبر ، قال الدمامينى : ويجب الرفع إن قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اهـ . ثم نقل عن سيويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه إلى فى على كلمته وعن الكوفيين ، وبعض البصريين الننع ، قال فى التسهيل : ولا يقاس عليه خلافاً لهشام . قال الدمامينى : لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً إذ الحال فى الحقيقة مجموع فاه إلى فئ وأجاز هشام أن يقال قياساً عليه جاورته منزله إلى منزلى وناضلته قومه عن قوسى ونحو ذلك وينبغى لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولاً لمخلوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اهـ باختصار . (قوله وأرسلها) أى الإيل وقوله معتركة أى مزدحمة ، ولو قال أى معاركة كما قال ابن الحجاز لكان أحسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك . وقيل العراك مفعول مطلق لمخلوف هو الحال أى تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أى إرسال العراك . (قوله الجماء) أى الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر أى ساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذفت التاء من الغفير وإن كان بمعنى غافر حملاً له على فعيل بمعنى مفعول^(١) ، أو التذكير باعتبار معنى الجمع . (قوله مشافهة) بلفظ اسم الفاعل المضاف إلى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء .

(١) كما يقال للمؤنث فعل وجزم لكن بشروط .

بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو : عبد الله المحسن أفضل منه المسىء ، فالمحسن والمسىء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ، فلا يجوز جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

(تقريبه) : إذا قلت : رأيت زيدا وحده ، فمذهب سيوييه أن وحده حال من الفاعل . وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول . وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالاً من المفعول لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيت زيدا وحدي . وصحة مررت برجل وحده - وبه مثل سيوييه - تدل على أنه حال من الفاعل ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل . وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ * بِكَرَّةٍ كَبْلَةً زَيْدٌ طَلَعَ) وجاء زيد ركضاً ، وقتله صبراً . وهو عند سيوييه والجمهور على التأويل بالوصف . أى باغتاً وراكضاً ومصبوراً : أى محبوساً . وذهب الأخفش والمبرد

(قوله لئلا يتوهم كونه نعتاً) أى ولو مقطوعاً عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر إلا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها ، أو يقال حملت حالة الاختلاف في الحركة على حالة الاتفاق فيها طرداً للباب . (قوله فالمحسن والمسىء إلخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير إذ كان أو إذا كان . (قوله إن وحده حال من الفاعل) أى حالة كونه موحده أى مفردة بالرؤية فهو اسم مصدر أو حد مؤول باسم الفاعل أو حالة كونه متوحده أى متوحداً به أى منفرداً برؤيته . فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . فعلم أنه إذا كان حالاً من الفاعل جاز كونه مصدراً أو اسم مصدر نائباً عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضاً إلخ ، وعلم ما في كلام البعض من التسميح والقصور فتنبه . (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفرداً فهو مصدر وحد يحد وحداً بمعنى انفرد . (قوله يقول رأيت زيدا وحدي) أى ليطابق ما قبله في التكلم ويدفع بعدم تعيين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع إلى المفعول في الحالية من الفاعل أيضاً على أنه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله الحقيقي أو المصدر إلى مفعوله بعد التوسع بخذف باء الجر كما مرت الإشارة إليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر إلى فاعله . (قوله وبه مثل سيوييه) جملة معترضة . (قوله قد دل إلخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنوائى بأن مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتى فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر . ويمكن دفعه بأن المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطرداً عند الجميع لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى . (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين . (قوله على الظرفية) أى المكانية . (قوله صبراً) هو أن يجلس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس .

إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير طلع زيد بغت بغتة ، وجاء ركض ركضًا ، وقتلته يصبر صبرًا ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه ، لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة . وجاء ركضًا في تأويل ركض ركضًا ، وقتلته صبرًا في تأويل صبرته صبرًا . وقيل هي مصادر على حذف مصادر ، والتقدير طلع زيد طلوع بغتة ، وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر . وقيل هي مصادر على حذف مضاف . والتقدير طلع ذا بغتة ، وجاء ذا ركض ، وقتلته ذا صبر .

(تنبيهان) : الأول : مع كون المصدر المنكر يقع حالًا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع . وقاسه المبرد : فقيلاً مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو : جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه . وقاسه الناطم وابنه في ثلاثة^(١) : الأول : قولهم أنت

(قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الأخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الأخير . وحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال في المصدر المنصوب في نحو : زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعًا لشيخنا . (قوله وذهب الأخفش والمبرد إلخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد . (قوله على حذف مصادر) أى نابت المذكورات عنها في المفعولية المطلقة . (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ، ذلك المضاف هو الحال في الأصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية كما تفيد عبارة المرادى . ونصها : وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتيت ذار ركض إلخ . (قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه . وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز . (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بأنه منصوب على الحال وهو يناق قوله قبل : وذهب الأخفش والمبرد إلخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر في هذا الموضع وإن لم يكن نصبه على الحال عنده . (قوله فقيلاً مطلقًا إلخ) قال ابن هشام : الذى يظهر أنه مطرد في النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرًا فإن الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك . قال الدماميني : إنما كان شبه الحال بالخبر أقوى لأن حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع الخبر عنه أبدًا فإنك إذا طرحت هو وجاء وضربت مثلاً من قولك : هو الحق بينا ، وجاء زيد راكباً وضربت اللص مكتوفاً ، بقى الحق بين ، وزيد راكب واللس مكتوف ، ولا يمكن اعتبار مثل ذلكم في الشبه النعتى . (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله .

(١) راجع : شرح الألفية لابن الناطم من تحقيقنا .

الرجل علماً فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلًا ، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل . وفي الارتشاف^(١) : يحتمل عندى أن يكون تمييزاً . الثاني : نحو زيد زهير شعراً . قال في الارتشاف : والأظهر أن يكون تمييزاً . الثالث : نحو : أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم . والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف . وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر إنسان في حال علم فالمذكور عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه ، وهى على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم . فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو : أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول . فلو كان المصدر التالى لأما معرفاً بآل فهو عند سيبويه مفعول له . وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق . وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول

(قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بآل الدالة على الكمال فعلمنا بمعنى عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق إذ معناه الكامل ، والعامل فيها الرجل لما ذكر . أفاده المصريح . (قوله ونبلًا) بالضم الفضل كالتبالة . (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزاً) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما في الذى بعده ، بل يحتمل في الثالث أيضا ، ونقل الشارح في شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكدة بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما . (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه ، فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق إذ معناه مجيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه . قاله المصريح . (قوله أن يكون تمييزاً) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد . وقال في التصريح : أى تمييزا لما اتبهم في مثل المحذوفة وهى العاملة فيه وفيه نظر لأن تمييز المفرد عين مميزة ألا ترى أن المثل في قولك على القمرة مثلها زيدا نفس الزبد وليس المثل في المثال السابق نفس الشعر ثم رأيت في الدماميني . (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما في مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر . (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضى وغيره من أن ذلك في غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها من حلقة عن مكانها فلا تغفل . (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف إليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف إليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم . وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف في هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب . (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر إنسان لأجل علم ولعل المعنى لأجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر . وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكى عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين . قاله الدماميني .

(١) راجع : (ارتشاف الضرب من كلام العرب) لأبي حبان الغرناطى ويقصد بالضرب العسل الأبيض الغليظ .

به بفعل مقدر ، والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال في شرح التسهيل : وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب . الثانى : أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل وهو كذلك ، وذلك ضربان : علم جنس نحو قولهم : جاءت الخيل بداد ، ومعرف بأل نحو : أرسلها العراك . والصحيح أنه على التأويل بمبتددة ومعتركة كما مر (وَلَمْ يُنْكَرْ غَايِبًا ذُو الْحَالِ) لأنه كالمبتدأ في المعنى فحقه أن يكون معرفة (إِنْ * لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوغاً لجيشه نكرة نحو : فيها قائماً رجل . وقوله :

[٤٨٩] لِمَيْة مُوَجِّشًا طَلَّلُ

(قوله مفعول مطلق) أى منصوب بهما أى مهما يذكر شيء فالذكر عالم علما . وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للأصل . قاله زكريا . (قوله وهذا القول عندى أولى إلخ) وجه أوليته وأحقيته من القول بالحالية اطراده في التعريف والتنكير ومن القول بأنه مفعول له قلة نصب المحلى بأل مفعولا له . ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل ومن هذين القولين مجيئه تارة غير مصدر نحو : أما قرىشا فأنا أفضلها . (قوله بداد) علم جنس للتبديد بمعنى التفرق مبنى على الكسر كحذام^(١) ، ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أى مبتددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح . (قوله والصحيح أنه على التأويل إلخ) مقابله على ما أفاده أربعة أقوال : بقية الأقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر . (قوله لأنه كالمبتدأ في المعنى) أى لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضا محكوم عليه لأن شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل . (قوله كان ذلك مسوغا لجيشه نكرة) أى قياسا على المبتدأ إذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسوية ، وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حيثئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدأ ، ولا يناسب أيضا جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال

[٤٨٩] قاله كثير . ونعامة : * يَلُوحُ كَأَلَّةٍ يَخْلُلُ *

وهو من مجزؤ الكامل من العروض الثالثة . وطلل مبتدأ .

وهو ما شخص من آثار الديار . ولمية خبره . والشاهد في موحشا حيث وقع حالا من طلل ، وهو نكرة فلذلك تقدمت عليه . وقيل الحق أنه حال من الضمير في الخبر وهو معرفة . وفيه نظر لأن الضمير لا يعمل . والابتداء أيضا لا يعمل في الفضلات . (قوله يلوح) أى يلمح . وخلل بكسر الحاء المعجمة جمع خلة بالكسر وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب . وسيور أيضا تلبس ظهور القسى .

(١) ورقاتى ومطليهما .

وقوله :

[٤٩٠] وَبِالْجِسْمِ ^(١) مَنَى نَيْتًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِي
(أَوْ يُخَصِّصْنَ) إما بوصف كقراءة بعضهم : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقاً ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وقوله :

[٤٩١] تَجَنَّبْتُ يَارَبِّ تُوحًا وَاسْتَجَبْتُ لَهُ فِي قُلُوبِ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْخُونًا
وإما بإضافة ، نحو : ﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾ [فصلت : ١٠] ، وأما
بمعمول . نحو : عجبت من ضرب أخوك شديداً (أَوْ يَمِين) أى يظهر الحال (مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ

النكرة عليها مسوغا لجميء الحال منها ، وإنما يناسب ما في المغنى والرضى من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوباً وطرد الباب في غير هذه الحالة . قال المصريح : وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت معنى لمية إلخ الوصف اهـ . وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثانى مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغنى والرضى أنه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها : رأيت غلاماً راجلاً قائماً مع حصول اللبس فيه فتدبر . (قوله لمية موحشاً طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحيث لا شاهد فيه ، وكذا يقال في البيت بعده . وتماه :

* يلوح كأنه خلل *

بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجناف السيوف كما في التصريح والعينى . قال يسن : وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيدا له اهـ . ونقل حفيد السعد في حواشى المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعل قابل للتقيد . (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أى تغير . وأما شحب بضم عين الماضى فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام . وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أى لرحمتى . (قوله كقراءة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور . (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أى شاق للبحر . (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذو الحال لأن الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ .

[٤٩٠] هو من الطويل . ويرى بالجسم وهو في تقدير الرفع على أنه خبر عن قوله شحوب من شحب جسمه إذا تغير . ومنى صفة للجسم على تقدير زيادة الألف واللام ، أو حال منه على الأصل . والشاهد في بيانه حيث وقع حالا مقدما على ذهاب الحال لكونه نكرة وهو شحوب . ولو علمته معترضة . ويرى أن نظراته والخطاب للمؤنث . (قوله وأن تستشهد العين) أى وأن تطالب الشهادة من العين تشهدك بأن في جسمي شحوبا بينا أى ظاهرا . [٤٩١] هو من البسيط . ويارب معترض بين الفاعل والمفعول وهو نوحا . وماخر صفة فلك بالخاء المعجمة وهو الذى يشق الماء . واليم البحر . والشاهد في مشحونا أى مملو بما حيث وقع حالا من فلك ، وهو بكرة ولكنه نخص بالصفة . وفيه دلالة على بطلان قول من يقول الواو للترتيب .

(١) رواية العينى : « والجسم » .

مُضَاهِيهِ) أى مشابهه وهو النهى والاستفهام : فالنفي نحو : ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ [الحجر : ٤] ، وقوله :

* مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ جَمَى وَإِقْيَا

والنهى (كَلا * نَيْغ * أَمُرُّ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَهْلَا) وقوله :

[٤٩٢] لَا يَزْكُنْ أَحَدٌ إِلَى الْأَحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
والاستفهام كقوله :

[٤٩٣] يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيَا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا
واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ ، من ذلك قولهم :
مررت بماء قَعْدَةٍ رجل .

(قوله والاستفهام) هل المراد الإنكارى أو الأعم قياساً على ما سبق فى المبتدأ قيل وقيل . والأظهر الثانى .
(قوله نحو وما أهلكنا إلخ) فجملة ﴿ولها كتاب معلوم﴾ حال من قرية الواقعة بعد النفى على المشهور . وفيه
مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتى ولا ينافى ذلك قول المصريح إنما يحتاج إلى هذا المسوغ فى
الإيجاب نحو : ﴿أو كالذى مرَّ على قرية وهى خاوية على عروشها﴾ [البقرة : ٢٥٩] فعلم ما فى كلام البعض .
ومقابل المشهور قول الزمخشري أن الجملة فى نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها فى
أصلها للجمع المناسب للإلصاق وإن لم تكن الآن عاطفة . والاعتراض عليه بأن الواو فصلت بينهما فكيف
أكدت التصاقهما دفع بأن المراد اللصوق المعنوى لا اللفظى . (قوله ما حم) أى قدر ، ومن موت متعلق بحمى
أو واقيا ، والحمى الشئ المحمى المحفوظ كما فى القاموس وغيره وبه يعلم ما فى قول البعض . والحمى ما به الحماية
والحفظ ، وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقاً بحمى . (قوله
الإحجام)

أى التأخر . والوعى الحرب والحمام بالكسر الموت . (قوله باقيا) حال من عيش . وقوله فترى جواب الاستفهام
الإنكارى . (قوله مما ورد فيه صاحب الحال إلخ) أى قياساً عند سيبويه ومما عند الخليل ويونس قاله المصريح .

[٤٩٢] قاله قطرى بن الفجاءة الخارجى . وما وقع فى نسخة ابن النازم من عزوه إلى الطرماع غلط فاحش . وهو من قصيدة
من الكامل . لا يركن فعل نهي مؤكد بالنون الخفيفة . واحد فاعله . والإحجام بكسر الهمزة : الكوص والتأخر . والوعى
- بالفين المعجمة - الحرب . والشاهد فى متخوفا حيث وقع حالا من أحد وهو نكرة ، ولكنه وقع فى سياق النفي ، ولحمام يتعلق
به أى لأجل حمام ، وهو الموت .

[٤٩٣] قاله رجل من طيء . وهو من البسيط أى يا صاحب فرخم . وهل للاستفهام على وجه الإنكار . وحجم بضم الحاء أى
قدر . والشاهد فى باقيا حيث وقع حالا من عيش وهو نكرة . ولكنه وقع فى سياق الاستفهام . (قوله فترى) أى فأتت ترى جواب
الاستفهام . والعنر مفعوله . والأملا مفعول المصدر المضاف إلى فاعله . وألّفه للإشباع .

وقولهم : عليه مائة بيضا . وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما . وفي الحديث : « وصل وراءه رجال قياما » وذلك قليل .

(تفصيله) : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة : أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : ﴿ أو كالذي مرَّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، لأن الواو ترفع توهم النعتية . ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل . نحو : هذا خاتم حديد . ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وَسَبَقَ خَالَ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَلَمُهُ * أَبَوَا) سبق مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله ، والموصول في موضع النصب على المفعولية : أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ، فلا يجيزون في نحو : مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند . وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير . قال الناطم : (وَلَا أَمْتَعُهُ) أى بل أجيزه وفاقا لأبى على وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى . فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول

(قوله قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته . (قوله لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضى أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذي قدمه أنه لشبهه بالمبتدأ . وأجيب بأنه أشار إلى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر . (قوله على خلاف الأصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية . (قوله مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو : هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني . (قوله ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتى . وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأق قريبا في الشرح حاصله أن الإضافة إن كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنسوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال في نحو : لقيت هنذا راكبة لأن تقديمها يؤهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا . (قوله في موضع النصب) أى إن نون حال وإلا كان في موضع جر بالإضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل إلا التقدم على صاحب . (قوله أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من إرادة جميع النحاة ، ويجاب عن تعبيره بذلك بأنه نزل الأكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم . (قوله بأن تعلق العامل بالحال) أى في المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه في ذلك . (قوله لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين) أى مع التصريح بالوساطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم . (قوله التزام التأخير) أى ليكون الحال في حيز الجار .

به ، وأيضا (فَقَدْ وَرَدَ) السماع به من ذلك قوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ [سبا : ٢٨] ، وقول الشاعر :

[٤٩٤] تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
وقوله : [٤٩٥] لَيْنَ كَانَ يَزُدُ الْمَاءَ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَيْبَا إِنَّهَا لَحَبِيبُ
وقوله : [٤٩٦] غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَيْتَةَ لِلْمَرْءِ عِ قَيْدَعِي وَلَا تَحِينَ إِبَاءَ

(قوله وأيضا فقد ورد إلخ) أورد عليه أن ما استدلل به من الآيات والأبيات محتمل للتأويل ، وأجيب بأنه يمكن في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يرد لها صريح لا سيما مع مساعدة القياس . أفاده المرادى . (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدي أرسل باللام والكثير تعديته بإلى . وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلّا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلّا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق إن قصد ظهر ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحيث فكل من المحصور والمحصور فيه في محله . وعن الثاني بأن التخرج على القليل إذا كان قياسيا فصيحيا كما هنا سائغ . قاله سم بقى أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف ، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أى إرساله كافة للناس ، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطية . وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر ابن الخطاب أنه قال : قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهب البريزا كنية عمر بن الخطاب . ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر . قال : وهذا الخط موجود في آل بنى كاكلة إلى الآن اهـ . وقد يقال هذا شاذ . قال التفتازانى : كافة في نحو : جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد . دماينى وشمى . (قوله بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية . (قوله هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من بقاء المتكلم ، أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والترادفة على الأول .

[٤٩٤] هو من الطويل . الشاهد في طرا حيث وقع حالا من المجرور في عنكم وقد تقدم عليه ومعناه جميعا ، وهو من المشتقات . والبيان القراق . والباء في ذكر كرا كم تتعلق بتسليت . وهو على وزن فعل بالكسر مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل مطوى . وحتى ابتدائية فافهم . [٤٩٥] قاله كثير عزة من قصيدة من الطويل . اللام للتأكيد في الأصل ، ولكنها تسمى ههنا مؤذنة لإيذانها بأن الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على شرط ، وموظفة لأنها وطأت الجواب للقسم أى مهدته . وإنما لحبيب جواب الشرط وحييا خبر كان . والشاهد في هيمان حيث وقع حالا عن الباء إلى وتقدمت عليه مع كونه مجرورا . والتقدير لئن كان يزد الماء حبيبا إلى حال كوني هيمان صاديا إنها لحبيب . والهيمان بفتح الهاء وسكون الباء آخر الحروف العطشان . ويروى حيران بمعناه أيضا . وصاديا أيضا حال إيمان المترادفة أو من المتداخلة : من الصدى وهو العطش . وقد خرج على أن يرد مصدر ، وهيمان منصوب به على أنه مفعول به ، على تقدير لئن كان يزد الماء جوفا هيمان صاديا إلى حبيبا إنها لحبيب ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه وأراد بالجوف جوف نفسه . وقيل يجوز أن يكون حالا من الماء أى في حال هيام الماء على حد المبالغة . وفيه بعد . وكل هذا هروب من وقوع الحال من المجرور متقدمة عليه . ولكن الشعر فيه يسوغ ما لا يسوغ في غيره . [٤٩٦] هو من الخفيف . الشاهد في غافلا حيث وقع حالا من المرء هو مجرور في محل نصب على أنه مفعول تعرض . والنية فاعله وهو الموت . (قوله قيدعى) عطفى على تعرض ، أى فيطلب المرء . ولات بمعنى ليس . وحين إباء كلاما ضالى خبره . واسمه محذوف أى ليس الحين حين إباء أى امتناع ، والواو للحال .

وقوله: [٤٩٧] فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْغًا يَقْتُلَ حِبَالُ

وقوله: [٤٩٨] مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَغِفْتُ وَإِنَّمَا حُمُّ الْفِرَاقِ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

وقوله: [٤٩٩] إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ

والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر . وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف ،
والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .

(تنبيهات) : الأول : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان المجرور ضميراً نحو :
مررت ضاحكة بها ، أو كانت الحال فعلا نحو : تضحك مررت بهند جاز ، وإلا امتنع .

(قوله فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ) جمع ذود وهو من الإبل ما بين الثلاثة والعشرة ، وأصبن خيرتك ، وحبال اسم ابن أخي
طليحة قاتل هذا البيت ، وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما في شيخ الإسلام وإن اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر
أى هدرا حال من قتل . (قوله إِذَا الْمَرْءُ) ينصب المرء على تقدير إذا أعيت المرءة المرء ، وبالرفع على تقدير إذا
ععى المرء . وعلى كل هو من باب الاشتغال إلا أن العامل في المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى
الرفع يقدر مطاوعا للمذكور على حد :

* لا تجزعي إن منفس أهلكته * (١)

أى هلك منفس ، وناشأ شابا . (قوله وحمل الآية إلخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضی فلا يرد
على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح في الأدلة الظنية . قاله سم ونقل في التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم
نقل رده عن المصنف فانظره . (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى إلا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك
ونحوه . وقال الزمخشري : إلا إرساله كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف . ويعارضه نقل ابن برهان أن كافة
لا تستعمل إلا حالا . قاله المصريح . قال شيخنا : ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين .

[٤٩٧] قاله طليحة بن خويلد الأسدي من قصيدة من الطويل . وأذواد بالرفع - اسم تك - جمع ذود بفتح الذال المعجمة وسكون
الواو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ، وأصبن خيره . (قوله فَلَنْ يَذْهَبُوا) جواب إن ويقتل يتعلق به وحبال بكسر الحاء المهملة
وبالباء الموحدة اسم ابن طليحة . والشاهد في فرغا بكسر الفاء وسكون الراء وبالفين المعجمة حيث وقع حالا من قوله يقتل حبال
متقدما مع كون ذى الحال مجرورا ، فدل على جواز مررت جالسة بهند . يقال ذهب دمه فرغا : أى هدرا لم يطلبه به . وفيه قصة
مذكورة في الأصل .

[٤٩٨] هو من الكامل . الشاهد في مشغوفة حيث وقع حالا من المجرور وهو الكاف في بك : من شغفه الحب أى بلغ شغفه .
وهو غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحيجاب . ويجوز بالعين المهملة من شغفه الحب إذا أحرق قلبه . وقيل أمرضه . والتقدير قد
شغفت به حال كوني مشغوفة . وحمل مجهول أى قدر . والفاء للتعليل . وما بمعنى ليس . وسبيل اسمه . وإليك خبره مقدما .
[٤٩٩] البيت من الطويل ، وهو لطليحة بن بن خويلد .

(١) صدرت وعجزه : * فإذا هلكت فقد ذلك فاجزعي *

الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد ، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجل . الثالث : بقى من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران : الأول أن يكون مجروراً بالإضافة نحو : عرفت قيام زيد مسرعاً ، وأعجبنى وجه هند مسفرة ، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف ، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت ، أما غير المحضة نحو : هذا شارب السوق ملتوثاً الآن أو غدا فيجوز ، قاله في شرح التسهيل . لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضى التسوية في المنع^(١) . الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو : ﴿ وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين ﴾ [الأنعام : ٤٨] . الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو : ما جاء راكباً إلا زيد (وَلَا تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)

(قوله جاز) قال شيخنا : والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعريض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل . (قوله فإن كان زائداً جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليلة نحو : أحسن بزيد مقبلاً وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما . (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميراً متصلاً بصلة أل نحو : القاصدك سائلاً زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو : أعجبنى أن ضربت زيدا مؤدباً . (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة . (قوله فيجوز) لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز . قال الدماميني : وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو : مثلك مفقود فاعتراض أى حيان بامتناع التقديم في نحو : هذا مثلك متكلماً مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو . (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصوراً فيها ويستثنى منه المحصور بالإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر . (قوله كما إذا كان محصوراً) أى فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافاً إلى ضمير ما يلابسها نحو : جاء زائر هند أخوها . (قوله ولا تجز حالاً إلخ) دخل عليه السندوني بقوله : وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدأ على مذهب سيويه ولا تأتى من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله : ولا تجز حالاً إلخ . (قوله لوجوب كون العامل إلخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره المصنف في تسهيله فقال : وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع .

لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك ياباه (الأ إذا اقتضى المضاف عملة) أى عمل الحال وهو نصبه نحو : ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ [يونس : ٤] ، وقوله : [٥٠٠] **تَقُولُ ابْتِئَىٰ إِنَّ الطَّلَاقَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَايَا** ونحو : هذا شارب السويق ملتوثاً . وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءٌ مَالُهُ أَضْيَفًا) نحو : ﴿ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً﴾ [الحجر : ٤٧] ، ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات : ١٢] ، (أَوْ) **مِثْلُ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا** والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ [النحل : ١٢٣] ، وإنما جاز مجيء الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور ، أما في الأولى فواضح ، وأما في

(قوله وذلك ياباه) أى الوجوب المذكور يأتى جواز مجيء الحال من المضاف إليه لأن المضاف من حيث إنه مضاف لا يعمل النصب . (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف إليه أى العمل فيه من حيث إنه كالفعل لا من حيث إنه مضاف بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وإلا فغلام مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف إليه لكن عمل الحرف المتوئى لا عمل الفعل . وقيل : المراد عمل المضاف بناء على أن اقتضاء العمل إنما هو إذا دل على الحدث كالمصدر بناء على أن المتبادر من اقتضائه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك إلا فيما فيه معنى الحدث قاله سم . ومآل الأوجه الثلاثة واحد . (قوله إليه مرجعكم جميعاً) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب . (قوله إلى الروع) بفتح الراء وهو الحرف والمراد سببه وهو الحرب . (قوله وهذا اتفاق) أى مجيء الحال من المضاف إليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور . (قوله فلا تحيفاً) أى لا تمل عن ذلك إلى زيادة عليه أو نقص عنه . (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) إشارة لوجه الشبه المقتضى لصحة مجيء الحال من المضاف إليه . (قوله ونحوها) قيل : الصواب إسقاطه إذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف إليه . وأجاب البيهقي بأنه تجوز باسم المسألة عن المثال تسمية للجزئ باسم كلي ويره وصف المسائل بالثلاث لأن الأمثلة السابقة أكثر من ثلاثة إلا أن يقال نزل الأمثلة التي ذكرها لكل مسألة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعاً وفيه بعد . (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله لوجوب كون العامل في الحال إلخ .

[٥٠٠] قاله مالك بن الذئب التميمي من قصيدة من الطويل . وابتنى فاعل ، والجملة بعده مقول القول . والشاهد في واحداً حيث نصب على الحال من الكاف الذى أضيف إليها الانطلاق لأنه فاعل له . وأراد بالروع بالفتح الحرب . وتاركى خبر لأن . ولا أباياء في محل النصب على المفعولية ، وأصله لا أب لى موجود حيث . وزيدت فيه الألف كما يقال يا غلاميا في يا غلامى .

الأخويتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً ، إذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف إليه .

(تفجييه) : ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه . وفيما ادعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر . فالحال (إِنْ يَنْصُبُ يَفْعَلُ صَرَفًا * أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ) الفعل (المُصَرَّفًا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية ، وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له وهذا هو الأصل . فالصفة (كَمُسْرَعًا * ذَا زَاجِلٍ) وبجراً زيد مضروب . وهذا تحمليين طليق^(١) . فتحملين في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) و ﴿حُشَّعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر : ٧] . وقولهم : شتى تزوب الحلية والاحتراز بقوله صرفاً وأشبهت المصرفاً مما كان العامل فيه فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه مقبلاً ، أو صفة تشبه

(قوله وفيما ادعيه نظر إلخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لأن تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع . (قوله بفعل صرفاً) أي إن لم يقع صلة لحرف مصدرى ولا تالياً للام الابتداء أو القسم ولا امتنع التقديم كما سيأتي . (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لآل أي أو مصدر نائب عن فعله فإنه يجوز تقديم حاله عليه أيضاً . (قوله وقيل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالثنوية والجمع والتانيث والمراد قبلها قبولاً مطلقاً فلا يرد أفعل التفضيل فإنه إنما يقبلها إذا عرّف بأل أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعيل كقتيل فإنه إنما يقبلها إذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى . (قوله فجائز تقديمه) أي وإن كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافاً لمن منع فيها . (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سبباً مؤخر الأنا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل . قاله المصريح . (قوله ومخلصاً زيد دعاً) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جرياً على القول بجوازه ورجحه الرضى . (قوله شتى) جمع شتيت تزوب الحلية بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين . (قوله نحو ما أحسنه مقبلاً) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسماً ظاهراً كما في شرح العمدة . (قوله تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كتنعم وبش وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء .

(١) قول الشاعر :

علم ما لعماد عليك إشارة أمست وهذا تحمليين طليق

الجامد وهو اسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً، أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً، أو عاملاً معنوياً هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: (وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا * حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَغْمَلًا. كَيْلَكَ) و(لَيْتَ وَكَأَنَّ) والظرف والمجرور والخبر بهما، تقول: تلك هند مجردة، وليت زيداً أميراً أخوك. وكأن زيداً راكباً أسد، وزيد عندك أو في الدار جالساً. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي

(قوله خطيباً) هو حال من الضمير في أفصح. (قوله أو اسم فعل) عطف على قوله فعلاً جامداً، وظاهره أن هذا خارج بالقيد. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلاً ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملاً معنوياً. (قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو: الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو:

* يا أيها الربع فبكيا بساحته *

لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الجمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضاً في الحال. وفي الأشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كأن وأخواتها وعسى في الحال فنستثنى من العوامل اللفظية. (قوله مؤخراً) أى ولا محذوفاً كما صرح به في المغنى غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائماً جواباً لمن قال: من في الدار أى زيد فيها قائماً لقوة الدلالة على المحذوف. (قوله الخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتاً مثلاً كذلك نحو: مررت برجل عندك قائماً. (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير. (قوله وليت زيد أميراً أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالاً من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالاً من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول الناسخ لا به، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إن وأن ولكن كذلك. (قوله كحرف التنبيه) نحو: ها أنت زيد راكباً فراكباً حال من زيد أو من أنت على رأى سيويه فالعامل في راكباً حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو: هذا زيد قائماً فالعامل في قائمة حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا: العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائماً ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن بابشاذ. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك. وأنت خبر

والاستفهام المقصود به التعظيم نحو : يا جارتا ما أنت جارة . وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثاني (وَلَدَر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا) عندك أو (فِي هَجَرَ) فما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يقاس عليه . هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء

بأن المراد العامل ولو في الحال فقط . وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه . نعم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب إليه بعضهم . وفي التصريح وشرح الجامع أن إسناد العمل إلى الأشياء العشرة ظاهري وأن العامل في الحقيقة الفعل للدول عليه بها كأشهر وأنبه وفعل الشرط في أما علما فعالم إذ التقدير مهما يذكر إنسان في حال علم ، وحيث أن فيتحد العامل في الحال وصاحبها بلا إشكال . وفي المغنى : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بلام عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فإن عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله :

* لَمِيسَةٌ مَوْحِشًا طَلَّلَ *

فإن عامل الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة ﴾ [المؤمنون : ٥٢] فإن عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة وعامل صاحبها إن ومثله : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيما ﴾ [الأنعام : ١٥٣] ، وقوله :

* ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له *

فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ، ولك أن تقول : لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لأن الحال حيثئذ من المعرفة . وأما البراق فاتحاد العامل فيها موجود تقديرًا إذ المعنى أشير إلى أمتكم وإلى صراطي وتنبيه لصريح النصح . وأما مثالا للإضافة فصلاحيه المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا هـ باختصار . وقال الرضى في باب المبتدأ : التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي هـ . (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه . (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه . (قوله هو القسم الثاني) أى ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل . (قوله وتندر) أى شد بدليل قول الشارح فما ورد إلخ وقال الموضح : قل . (قوله مستقرا) قال سم : حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره : أى ثابتا غير متزلزل فهو خاص إذ لو كان عاما لم يظهر . قال بعض المتأخرين : قد يقال محل عدم ظهوره إذا كان له معمول يقع بدلا عنه وإلا جاز ظهوره وعندى أن هذا متعين إذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا .

والأخفش مطلقاً. وأجازوه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو: أنت قائماً في الدار. وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفاً. أو حرف جر. ويضعف إن كان غيرهما. وهو مذهبه في التسهيل. واستدل المجيز بقراءة من قرأ: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(١) [الزمر: ٦٧]، ﴿وَمَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب مطويات وخالصة. وبقوله: [٥٠١] رَهْطُ آبْنِ كُوزٍ مُخَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ قِيَهُمْ وَرَهْطُ رَيْبَعَةِ آبْنِ حَذَارٍ وقوله:

[٥٠٢] بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِيءٌ ذِلَّةٌ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا يَنْصَرَا وتناول ذلك المانع^(٢).

(قوله فيما كانت الحال فيه من مضمير) أي من مضمير مرجعه مضمير كما في المثال فإن قائماً حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وإن شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمير بفتح السين والمال واحد. ولعل وجه مذهبه أنه لما كان مرجع صاحب الحال مماثلاً له وكان متقدماً كان كأن صاحب الحال متقدماً فكان العامل متقدماً، بخلاف ما إذا لم يكن صاحب الحال ضميراً نحو: أنت قائماً في الدار أبوك، وما إذا لم يكن مرجعه ضميراً نحو: زيد قائماً في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين. وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال: فقائماً حال من أنت عند الكوفيين القائلين بأن المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اهـ وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا. (قوله إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر) أي مع مجروره نحو: زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله إن كان غيرهما كمثال المتن. (قوله واستدل المجيز) أي مطلقاً. (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذاً. (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم. ومحقبي أذراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أذراعهم في حقائبهم جمع درع. ورهط الثاني معطوف على رهط الأول. وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة. والرهط ما دون العشرة من الرجال. (قوله بنا عاذ عوف إلخ) فقدم الحال وهو بادئ ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو. (قوله وتناول ذلك المانع) أي بأن البيتين ضرورة وأن السموات عطفت على الضمير المستتر في قبضته

[٥٠١] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرع بن عمرو واستوفى ذكره في الأصل في شواهد العلم. ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هو رهط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف وفي آخره زاي معجمة. ورهط الرجل قوم وقبيلته مادون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة. والشاهد في محقبي أذراعهم حيث وقع حالاً من فيهم، وهو ضمير مجرور وهو شاذ لا يقاس عليه. وقيل هو نصب على المدح فلا شذوذ فيه ولا شاهد، وهو من أحقب زاده خلفه إذا جعله وراءه حقيبة. والأذراع جمع درع: الحديد. ورهط ربيعة عطفت على رهط الأول. وحذار بضم الحاء المهملة وتخفيف الذال المعجمة.

[٥٠٢] هو من الطويل. الباء تتعلق بماذا. وعوف اسم رجل فاعله. والشاهد في بادئ ذلة حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف وهو لديكم، وتقدم عليه وهو شاذ. والبادئ من البدء هو الظهور. فلم يعد عطفت على عاد. وولاء مفعوله من الموالاة ضد المعادة.

(١) أي في نصب مطويات بالكسرة على الحال.

(٢) كما سذكر ذلك المحققي العلامة الصبان.

(تنبيهات) : الأول : محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت . فإن تقدم على الجملة نحو : قائما زيد في الدار امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله في شرح الكافية . لكن أجاز الأخفش في قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالاً والعامل فيه لك ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو : ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ ﴾ [الكهف : ٤٤] ، فهنالِكَ ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والله الخبر . الثاني : أنهم كلامه جواز نحو : في الدار قائماً زيد وهو اتفاق . الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرًا مقدراً بالحرف المصدرى نحو : سرى ذهابك غازياً ، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو : لأصبر محتسباً ولأقومن طائعاً أو صلة لأل ، أو الحرف مصدرى نحو : أنت المصل فذاً ولك أن تتنفل قاعداً . قال الناظم وولده : أو نعتاً نحو : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها . قال في المغنى : وهو وهم منها فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوتة فتقول : مررت برجل مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه . الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهى الحال الواجبة التقديم وذلك نحو : كيف جاء زيد (وَنَحْوُ زَيْدٍ مُّقْرَداً أُلْفَعُ مِنْ * غَمْرِ مُعَاتِلَا) وبكر

لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات . والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة . وأن خالصة حال من المستتر في صلة ما فهى العاملة في الحال وتانيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة . (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره ويكون الحال ظرفاً وغيره وكانت حكاية الإجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفاً استدرك على حكاية الإجماع فقال لكن إلخ . (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ . (قوله مقدراً بالحرف) أى مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فإن كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو : قائماً ضرباً زيدا . (قوله أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء) أى في غير باب إن لتصريحهم هناك بجواز نحو : إن زيدا مخلصاً ليعبد ربه . قاله الدماميني . (قوله أو صلة لأل) بخلاف غير أل فيجوز من الذى خائفاً جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول . (قوله أو لحرف مصدرى) أى ولو غير عامل نحو : سرى ما فعلت محسناً . (قوله فإنه يجوز أن يتقدم عليه إلخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غير ما من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور . (قوله مكسوراً سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظاً متقدماً رتبة فبطل ما قيل بتقديم الحال في المثال وإن لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على ما يفسره فاعرف ذلك . (قوله نحو كيف جاء زيد) أى في أى حال سواء قلنا إنه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر إلى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقاً على معنى في . هذا ما ظهر لى وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعاً للتصريح فتدبر .

قائماً أحسن منه قاعداً ، مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطاً بين حالين من اسمين ، يختلفي المعنى أو متحديه ، مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مُسْتَجَارٌ لَنْ يَهْنُ) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه . وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية ، فله مزية على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويقوّه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقاً للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين نحو : هو أكفؤهم ناصرًا . وجعل موافقاً لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور . وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضرة مع إذ في الماضي وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء . وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فر منه^(١) .

(تفصيله) : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تأخيرهما عنه ، فلا تقول :

(قوله مفرداً) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع . (قوله يختلفي المعنى) أي كالمثال الأول وقوله أو متحديه أي كالمثال الثاني . (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب إلى الجواز ومعدود من الجائز . واعلم أن ما جاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بأن اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة . (قوله على العامل الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده . (قوله فجعل موافقاً للعامل الجامد إلخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه . هذا ما قاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى . والأولى عندى أن يقال خصت موافقته للجامد بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في إظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر . (قوله خبران لكان مضرة) صريح في أن كان ناقصة . والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان خبران لها إلى بعض المغاربة . (قوله إضمار ستة أشياء) هي إذ أو إذا وكان واسمها مع الأول والثاني . (قوله فيكون واقعاً في مثل ما فر منه) الذي فر منه هو عمل أفعال النصب في حال متقدمة عليه ، وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه . وقد يقال يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره . (قوله لا يجوز تقديم إلخ) أي دفعا للبس . فإن قلت : يندفع اللبس بجعل أحدهما تالياً لأفعل والآخر للضمير في منه . قلت : يلزم الفصل بين أفعال ومن ولم يغتفروه إلا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب . ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائماً منه قاعداً . قال : واختاره الرضي .

(١) سوف يذكر ذلك العلامة الصبان في الحاشية .

زيد قائماً قاعداً أحسن منه ، ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً (وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعت (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعْدِدٍ * لِمُفْرَدٍ فَاَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) فالأولى نحو : جاء زيد راكباً ضاحكاً وقوله :

[٥٠٣] عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ زِيَارَةً يَبْتَ اللَّهُ رَجُلَانِ خَالِفَا

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل . نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً . ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ، فالثاني عندهم نعت للأول أو حال من الضمير

(قوله لشبهها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وإن كان الحكم فى الخبر قصدياً وفى الحال تبعياً والنعت أى فى إفهام الانحصاف بصفة وإن كان قصدياً فى النعت وتبعياً فى الحال إذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه، وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت. قال فى المغنى: ومن ثم اختلف فى تعددهما وافترق على تعدد النعت وعلل الدماميني الأشدية بأنك لو حذف العامل من نحو: جاء زيد راكباً انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول: زيد راكب ولا ينتظم منهما منعت ونعت. (قوله قد يجيء ذَا تعدد) أى جوازاً ووجوباً، فالثانى بعد إما ولا نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ونحو: جاء زيد لا خائفاً ولا أسفاً. وجاء أفرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله:

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

والأول فيما عدا ذلك. (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتى. شاطبي. (قوله فالأولى) هى المتعددة لمفرد، وتكون بعطف نحو: ﴿إِن اللَّهَ يَشْرِكُ بِحَبِي مُصَدِّقًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، الآية وبغير عطف كأمثلة الشارح. (قوله رجلان) أى ماشياً حافياً أى غير منتعل، والحالان قال المصريح إما من فاعل الزيارة المخوف والتقدير زيارتي بيت الله أو من ياء المتكلم المجرورة بعلى اهـ والأنسب الأول. (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أى قياساً على الظرف. قال ابن الناطم: وليس بشيء أى للفرق الظاهر بينهما لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به. (قوله ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من إخوته متكلماً ضاحكاً. وإنما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد فى نحو: هذا بسراً إلخ لأن صاحب الحال وإن كان واحداً فى المعنى متعدد فى اللفظ والتعدد اللفظى يكفى عنده هذا ما ظهر لى. (قوله نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سمس أن الحالين لمفرد فى المعنى وإن تعدد فى اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح.

فيه . والثانية قد يكون بجمع نحو : ﴿وسخر لكم الشمس والقمر ذابيين﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، ونحو : ﴿وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات﴾ [الأعراف : ٥٤] ، وقد يكون بتفريق نحو : لقيت هنذا مصعدا منحدره . وقوله :

[٥٠٤] لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْتَمًا

فعند ظهور المعنى يرد كل حال إلى ما يليق به كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للأول ، نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرًا . فمصعدا

(قوله نعت للأول) أى بناء على الأصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالة على الذات . (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة . (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملازمة والمراد بالجمع ما قابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لأن الجمع حيثئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو : جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو : ضرب زيد عمرا راكبين ، أو كان العامل متعددا وعمله كذلك نحو : جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو : جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ، ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل بمجموع العاملين أو العوامل لثلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أو لا استظهر العلوى الوجوب ثم نقل عن الرضى أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا . (قوله ذابيين) أى دائمين بتغليب المذكر . (قوله وقد يكون بتفريق) أى مع إيلاء كل حال صاحبها نحو : لقيت مصعدا زيدا منحدرًا أو تأخير الأحوال كما مثله الشارح . (قوله يجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أى ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور . وذهب قوم إلى عكسه واختاره السيوطى مراعاة للترتيب . قال الدمامينى : وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اهـ أى عند محققهم لانسباق الذهن إلى الترتيب . ونقل الدمامينى عن ابن هشام في حواشى التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بأن النشر إنما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الأمور المتعددة إليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الأقرب إلا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذى ذكره واجبا أو أولى والذى في المغنى وجوبه . قال الشمنى أى بالنسبة إلى عكسه فلا ينافى ما فى الرضى أنه ضعيف أى بالنسبة إلى جعل كل حال بجنب صاحبها اهـ باختصار . والأجود عدم العطف هنا لأنه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات . ومن العطف بلا إيهام قول عمرو بن كلثوم :

[٥٠٤] هو من المديد . الشاهد في خائفا منجديه حيث وقع خائفا حالا من ابني ، ومنجديه من أخويه ، والعامل فيها لقي . وهذا مثال لتعدد الحال مع تعدد صاحبها . وهو تثنية منجد من النجدة إذا أعانه . فأصابوا مغنا نالوا غنيمة عطف على لقي .
تمامه : * وَالزَّمْ قَوْلِي خَلَطَ الْجَدُّ بِاللَّعِبِ *

حال من زيد ، ومنحدرًا حال من التاء .

(تقنيته) : الظاهر أن قد في قوله قد يعيىء للتحقيق لا للتقليل (وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ) أى الحال على ضريين : مؤسسة وتسمى مُبَيَّنَةٌ وهى التى لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبًا . ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى على ثلاثة أضرب : إما مؤكدة لعاملها وهى كل وصف وافق عامله إما معنى دون لفظ (فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا) ﴿ ثم وليم مدبرين ﴾ [التوبة : ٢٥] ، أو معنى ولفظًا نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقوله :

[٥٠٥] أَصْبَحَ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

ومؤكدة لصاحبها نحو : ﴿ لَا أَمِنْ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] . ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار إليها بقوله (وَأِنْ تَوَكَّلْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ * عَامِلُهَا) أى

وإنما سوف تتركبنا المنايا مقسدة لنا ومقدرينا

أى لما بقى . ما إذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو : لقيت زيدا راكبًا فالأقرب كونها للأقرب كما أشار إليه فى التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة .

(قوله الظاهر أن قد إلخ) مقابله أن قد للتقليل النسبى . (قوله أى الحال على ضريين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيد منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر فى كلامه .

(قوله إما معنى دون لفظ) قدمه على قسميه لكثرة وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم . (قوله فى نحو لا تعث) يقال عثا عثوا وعثى عثى . وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين . قاله الشاطبى .

(قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظًا ونقل فتحة الهزمة إلى اللام . (قوله أصخ) أى استمع .

(قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هو معنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا إلى المسند إليه فيها إن كان المسند مشتقًا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف إلى المسند إليه مخبرا عنه بالمسند إن كان المسند جامدا . وهذا هو الممكن هنا لما سأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للآزم الكون أخا كما قاله الشنوائى وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للآزم مضمون جملة .

(قوله فمضمون عاملها) أى وصاحبها .

[٥٠٥] هو من البسيط . وأصخ أمر من أصاخ أى استمع . والشاهد فى مصيخا حيث وقع حالاً من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى . واللام يعلق بأصخ . والزم أمر عطف عليه . والتوقى التحفظ والتحرز . والجد بالكسر ضد الهزل .

عامل الحال وجوباً (وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ) عن الجملة وجوباً أيضاً . ويشترط في الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو : زيد أخوك عطوفاً . وقوله :
[٥٠٦] أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ غَارٍ
والتقدير أحقه عطوفاً وأحق معروفاً .

(تفنييه) : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط تعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف ، وجمودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيد أبوك عطوفاً ، وهو الحق بينا ، من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لأن الأب والحق صالحيان

(قوله وجوباً) لأن الجملة كالعرض من العامل ولا يجمع بين العرض والمعرض . (قوله يؤخر عن الجملة وجوباً) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعرض منه وهو الجملة . (قوله جامدين) أى جموداً محضاً ليخرج الجامد الذى في حكم المشتق كما في أنا الأسد مقدماً وزيد أبوك عطوفاً كما سنبه عليه الشارح . (قوله أنا ابن دارة) هى اسم أمه ويا للاستغاثة . (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققت أو أثبتته ، أو بمعنى أثبتته . وعمل تقدير ما ذكر إن لم يكن المبتدأ أنا وإلا قدر نحو حقنى أمراً أو أحتى مبنياً للمفعول . قاله يس . (قوله قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط إلخ) لم يتعرض الشارح لمأخذ اسمية الجزئين ولعله كون عاملها مضمراً أو كون الحال مؤكدة للجملة لأنه إذا كان أحد الجزئين فعلاً كان عاملاً في الحال فلا يكون عاملها مضمراً ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ما سيذكره في الجمود فتدبر . (قوله لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف) أى على مذهب البصريين ، وما قيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ إلخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند إليه وتنكيره . (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقاً حقيقة أو حكماً لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وإنما يستلزمه اشتغال العامل على معنى الحال فكان الأولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملاً للمؤسسة والمؤكدة لعاملها أو صاحبها . (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزئين إذا كان مشتقاً أو في حكم المشتق كان عاملاً جعل في شرح التسهيل إلخ .

[٥٠٦] قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة . الشاهد في معروفاً فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعنى أنا ابن دارة . وبها نائب عن الفاعل . ويروى لها . ونسبى فاعل معروفاً . وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة . والتقدير هل غار بدارة . وبها للناس معترض بين المبتدأ والخبر . ويا مجرد التنبيه أو النداء والنادى محذوف أى يا قوم . واللام مفتوحة للتعجب .

للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار (وَمَوْضِعُ الْحَالِ نَجِيءٌ جُمْلَةٌ) كما نجىء موضع الخبر والنعت وإن كان الأصل فيها الأفراد ، ولذلك ثلاثة شروط : أحدها : أن تكون خبرية . وغلط من قال في قوله :
* اَطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ *

[٥٠٧]

(قوله من قيل المؤكدة لعاملها) هو في المثال الأول أبوك المتأول بالعاطف وفي الثاني الحق المتأول بالبين . (قوله لأن الأب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثاني صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ، ولم يجعل الأخ كالأب لضعف دلالة على العطف والحنو بالنسبة إلى الأب . (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضى صنيعة أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب إضمار عاملها . (قوله من كونها تأكيداً) رد بأن المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها . (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا يناق أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال إلى مفرد وجملة كالخبر والنعت . (فائدة) : يجوز فى قوله تعالى ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيُونٌ ﴾^(١) أن يكون ريون نائب فعل قتل وأن يكون ريون فاعلاً بالظرف لاعتداده على ذى الحال وهو ضمير النبی المستتر في قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال . ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل وإذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع ريون بالفعل لأن قتل الواحد لا تكثير فيه ويرد بأن النبی هنا متعد لا واحد بدليل وكأين وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى . (قوله أن تكون خبرية) تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية كبرت واشترت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والإيقاعية غير منظور فيها إلى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها إنما هو مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع . كذا في الدماميني نقلاً عن الرضى نعم إن جعلت الإنشائية مقولاً لقول مقدر هو الحال صح كالنعت إذ ليست الإنشائية حالاً حيث نقله الشمني عن السيد وغيره . قال أبو حيان : ويستثنى من الخبرية التعجبية إن قلنا إن التعجب خبر فلا تقع حالاً فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه . (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب بعده :

وَأَفْهَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ * أما ترى الحبل بتكراره * في الصخرة الصماء قد أثرا

[٥٠٧] هو من شعر المحدثين فلا يحتاج به إلى تمثيل ، ونماه :

* وَأَفْهَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَ *

والتمثيل فيه في الواو فإن بعضهم ادعى أنه للحال ولا ناهية . وغلط في هذا . والصواب أنه للعطف كما في ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران : ١٤٦] وحركة الراء إعراب كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وليست بيناء بأن يكون أصله ولا تضجرن حلفت منه التون .

أن لا ناهية والواو للحال . والصواب أنها عاطفة ، مثل : ﴿ وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] ، الثاني : أن تكون غير مصدرة بعلم استقبال . وغلط من أعرب سيهدين من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّ سَيِّدِينَ ﴾ [الصافات : ٩٩] حالاً . الثالث : أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي (كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍوَ رِحْلَةً) مثال لما استكملت الشروط (وَذَاتٌ بَدَأَ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ * حَوْتُ ضَمِيرًا) يربطها (وَمِنْ أَلْوَاوٍ خَلَّتْ) وجوباً لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير

(قوله أن لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى ، فحضر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنو التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً ، وكذا على أن لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيد قوله عاطفة مثل : ﴿ وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، ويحتمل أن تكون لا ناهية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة إعراب والعطف كالعطف في قولك اتنتى ولا أجفوك بالنصب . أفاده في التصريح . (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لأنها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وإن لم يكن هناك تناف يحسب المعنى لأن النافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا . ويرد على التعليل الأول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالاً منتظرة فتأمل . وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال إن الجملة الشرطية تقع حالاً . قال المطرزي : لا تقع جملة الشرط حالاً لأنها مستقبلة فلا تقول : جاء زيد إن يسأل يعط . فإن أردت صحة ذلك قلت وهو إن يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضاً وجه اشتكال الناس قول سيبويه أن لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله إن المضارع المنفى بلا يقع حالاً اهـ دمايني باختصار . وتصحيح بعضهم وقوع الشرط حالاً في نحو : ﴿ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، بانسلاخ الشرط حيثئذ عن أصله إذ معنى الآية فمثل كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب في الآية فتأمل . (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده في الحال المفردة والخير والنعمة . قاله الدمايني (قوله وذات بدء بمضارع) فإن بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوي إعراب وإليك نستعين حالاً من فاعل نعد . (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه به شديداً لأنه وإن أشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالاً يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكلامى الجملة الاسمية .

تقاد الجنائب بين يديه . ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد (وَذَاتٌ وَاوٍ بَعْدَهَا
أَلُو مُبْتَدَأ * لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْمَعُونَ مُسْتَدًا) أى إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال
المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك
قولهم : قمت وأصك عينه : أى وأنا أصك . وقوله :

[٥٠٨] فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا
وقوله :

[٥٠٩] * غَلَقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

أى وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومها . وقيل : الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها
مؤول بالماضى .

(تنبيهان) : الأول : تمتنع الواو فى سبع مسائل : الأولى : ما سبق . الثانية :
الواقعة بعد عاطف نحو : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بِيَاثَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ،

(قوله وذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف أى انو فيها . وأما الضمير فى بعدها فعائد على الواو
ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو إن جوزناه مع حذف
الشاغل . (قوله حمل على أن المضارع) أى جملة المضارع . (قوله فلما خشيت إلخ) أى لما خفت سيوفهم
نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا . (قوله غلقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقاً عرضا أى
عارضاً أى غير مقصود لى . (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الأولوية لمناسبة المتعاطفين
فقط ولا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى
وقت الحاجة . (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة إلخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف
صورة . قاله المصريح . (قوله أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ) من القيلولة وهى نصف النهار .

[٥٠٨] قاله عبد الله بن ممام السلولى . وهو من المتقارب المعنى لما خشيت حملة عبد الله بن زياد وانشاب أظفاره نجوت وخليت
مالكا فى يده . الفاء للعطف . ونجوت جواب لما . والشاهد فى وأرهنهم مالكا حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت ، والأصل
فيه عدم الواو وهو كما قلنا ضرورة أو مؤول بالاسمية . فافهم .

[٥٠٩] تمامه : * زَعَمًا لَعَمْرُؤُا أَيْلِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

قاله عنتره من قصيدة المشهورة من الكامل . غلقتها مجهول من غلق الرجل امرأة من علاقة الحب . يقال غلق حبها
بقلبه علوقاً إذا هوى . والتاء مفعول نائب عن الفاعل . والماء مفعول ثان . وعرضاً تميز : أى من جهة ما يعرض للإنسان
لا من حيث القصد . والشاهد فى وأقتل قومها حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت والأصل فيه ترك الواو ، وتأول بالجملة
الاسمية أى وأنا أقتل ، وقيل هو ضرورة . وقيل الواو للعطف والمضارع مؤول بالماضى . وزعمًا منصوب على المصدرية أى
طمعًا : من زعم بالكسر إذا طمع . ويجوز أن يكون حالا بمعنى زاعما ولعمركم أيلك مبتدأ قسم واللام فيه للتأكيد وخبره محذوف
أى يمينى أو قسمى . وليس بمزعم جملة وقعت صفة لزعماء . والمزعم المطمع .

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة نحو : هو الحق لا شك فيه ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ [البقرة : ٢] ، الرابعة : الماضي التالى إلا ، نحو : ما تكلم زيد إلا قال خيراً . ومنه : ﴿ إلا كانوا به يستهزئون ﴾ [الحجر : ١١] ، الخامسة : الماضي المتلّو بأو نحو : لأضربنه ذهب أو مكث . ومنه قوله :

[٥١٠] كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلًا وَلَا تُشِيعْ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلًا
السادسة : المضارع المنفى بلا نحو : ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] ، ﴿ ما لى لا أرى الهدهد ﴾ [النمل : ٢٠] ، وقوله :

[٥١١] وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخْلُهَا لَا أُخْبِتُ
فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولا

(قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لأن المؤكدة عين المؤكدة فلو قرن بالواو لزم عطف الشئ على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بأن المؤكدة لمضمون الجملة لا تكون إلا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو : هو الحق لا شك فيه . (قوله لا ريب فيه) فى كونه مؤكداً نظراً إلى إذا جعلت أَل فى الكتاب للكمال . والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فإن هذا يستلزم انتفاء كونه محلاً للريب والشك كافى البيضاوى . (قوله الماضى التالى إلا) أى لأن ما بعد إلا مفرد حكماً كامراً وذهب بعضهم إلى جواز إقراره بالواو تمسكاً بقوله :

نعم امرؤ هرم لم تغر نائبة إلا وكان لغر تساع بها وززا
وحكم الأول بشذوذه . (قوله الماضى المتلّو بأو) أى لأنه فى تقدير فعل الشرط إذ المعنى أن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقتصر بالواو فكذا المقدريه . (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى : وإنما امتنع الواو فى المضارع المنفى بما أو لأنه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أو لما فوجه صحة الواو فيها دون لا وما . ويمكن دفعه بأن مضى المنفى بلم أو لما فى المعنى قربه من الفعل الماضى الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أو لا فتدبره فإنه نفيس . (قوله وما لنا لا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ) أى شئ ثبت لنا حالة كونا غير مؤمنين . (قوله أول على إضمار مبتدأ على الأصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع شذوذاً وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجر جاني ويرد على الأول وروده فى التنزيل والثانى لزم عطف الخبر على الإنشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو : ﴿ فاستقيما ولا تبغيا ﴾ [يوسف : ٨٩] ، بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم كلام ما فى شيخنا والبعض من القصور .

[٥١٠] هو من البسيط والخليل صاحب والصدىق والصير بمعنى الناصر . والشاهد فى جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو لكونه قد عطف بأو . وكذا إذا وقع بعد إلا كما فى قوله تعالى : ﴿ ما يأتينهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون ﴾ وكذا الكلام فى قوله جاد . (قوله ولا تشيع) عطف على كن ، وفى عطف النهى على الأمر خلاف مشهور ، وألف عدلاً وبخلاً للإطلاق .

[٥١١] هو من الكامل . الواو للعطف . ولو للشرط فى المستقبل لأنها لا تجزم ، وتقع أن بعدها كثيراً وموقعها الرفع إما على الابتداء والخبر محذوف كما فى قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا ﴾ أى ولو أن إيمانهم ثابت . وقال سيويه : لا يحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمُسند إليه . وأما على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أى ولو ثبت أن قوماً . (قوله دخلتها) جواب لو . والشاهد فى لأحجب حيث وقع حالا من ضمير دخلت مجردة عن الواو . وقد علم أن الحال إذا كان مضارعاً مثبتاً أو متفياً بلا استغنت عن الواو .

تبعان ﴿ [يونس : ٨٩] ، وقوله :

وَكُنْتُ وَلَا يَنْهِنِي الْوَعِيدُ [٥١٢]

وقوله :

[٥١٣] اُكْسِبْتَ الْوَرِقَ أَلْبِضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافة . السابعة : المضارع المنفى بما كقوله :

[٥١٤] عَهْدُكَ مَا تُصَبِّرُ وَفَيْكَ شَيْئَةً فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مَيْمًا

الثاني : تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بقدر نحو : ﴿ وقد تعلمون أرى رسول

الله إليكم ﴾ [الصف : ٥] ، ذكره في التسهيل . (وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ) يجوز ربطها (بِوَإِ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سيبويه والأقدمون

(قوله ولا تبعان) أى بتخفيف النون . (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهني أى يزجرنى .

(قوله أكسبته الورق إلخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت تامة .

(قوله المضارع المنفى بما) كذا في التوضيح وغيره وجزم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران .

قال أبو حيان : والقياس كون إن بمنزلة ما قاله الدمامينى . (قوله عهدك ما تصبو) أى تميل إلى الجهل ،

والتميم من تيمم الحب أى استعبده وأذله . (قوله تلزم الواو مع المضارع إلخ) تقييد لإطلاق المتن وإنما

تلزم مع ذلك قيل لأن قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه إنما ينتج الجواز

كما أفاده سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال : التقدير في الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ما ذكر

في لزوم الواو الجملة الفاعلة للضمير نحو : جاء زيد وما طلعت الشمس . (قوله يجوز ربطها بواو إلخ)

الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا . قال الدمامينى :

هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط

وإنما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل .

[٥١٢] صدره : * أمثالوا من دمي وقوغلوني *

قاله مالك بن رقية . وهو من الوافر ، وكنت من كان التامة فلا يحتاج إلى غير أى وجدت غوي منه بالوعيد

أى غير منزجر به من نهت الرجل عن الشيء أى كفته وزجرته . فنهه أى كف ، والشاهد في ولا ينهني الوعيد

فإنه مضارع منفى وقع حالا . وقد جاء بالضمير والواو وهو قليل .

[٥١٣] قاله مسكين الدارمي . الورق بفتح الواو وكسر الراء الدراهم المضروبة ، هو فاعل أكسبته . والضمير للمفعول

يرجع إلى الذى يذمه . المعنى أنه كان مجهول النسب ولم يكن يعرف له أب ينسب إليه . فلما أعطى مالا ظهر له نسب

واشتهر له أب يدعى إليه . والبيض بكسر الباء جمع أبيض صفة للورق وأبها مفعول ثان لا كسبت . والواو في ولقد للحال .

واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، وكان تامة . والشاهد في ولا يدعى لأب حيث وقع حالا ، وهو مضارع منفى بالواو

وهو قليل والأكثر مجيئه بلا واو .

بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها إذ لا يرادف الحرف الاسم بل إنها وما بعدها قيد للعامل السابق (أَوْ بِمُضْمَرٍ) يرجع إلى صاحب الحال (أَوْ بِهِمَا) معاً وسوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضى مثبتتين كانتا أو منفيتين وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد ، وجملة الماضى التالى إلا ، والمخلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم أو لما . وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جاء زيد والشمس طالعة ، ومنه : ﴿لَنْ أَكُلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ﴾ [يوسف : ١٤] ، جاء زيد يده على رأسه . ومنه : ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة : ٣٨] ، أى متعادين . وقوله :

[٥١٥] * ثُمَّ زَاخُوا عَنِ الْمَسْكِ بِهِمْ *

(قوله واو الابتداء) لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال . (قوله بل إنها) (إخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال بإذ فيما ذكر لا بيان معناها . (قوله على ما مر) أى من الخلاف في امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود في المنفى بما أيضاً كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقاً فيه . (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو ما أنه ماضى في المعنى لأن كلا من لم ولما يقبله إلى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظاً . (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال . (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معاً . (قوله غير ما تقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون جملة . (قوله والشمس طالعة) فإن قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال . قلت : التقدير موافقاً طلوع الشمس مثلاً . (قوله ونحن عصية) حال من الذنب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لأن الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذنب أو ضمير يوسف . (قوله ومنه قلنا اهبطوا إلخ) قيل : الخطاب لآدم وحواء وإبليس والحية والأمر عليه ظاهر . وقيل : لآدم وحواء فقط بدليل آية : ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا﴾ وصححه الزمخشري ، وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيهما من الذرية التي كالذر كنّا قيل ، وفيه أن تعادي الذرية ليس مقارناً للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولا هما مقدران التعادي ولا ذريتهما مقدرون التعادي حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ما ذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو حال

[٥١٥] تمامه : * يُلْحَقُونَ الْأَرْضَ هَدَابِ الْأُزْرِ *

قاله طرفة بن العبد البكري من قصيدة من الرمل . الشاهد في عقب المسك بهم حيث وقع حالا ، وهي جملة اسمية بدون الواو . والعقب بفتحين مصدر عقب به الطيب بالكسر إذا لزم به . أراد أن رائحة المسك لازمة لهم لاصقة بهم . ويلحفون يروى مجهولاً ومعلوم ما من لحفت الرجل لحفا إذا طرحت عليه اللحاف . قال : الأعلام أى يجرون أزهرهم على الأرض من الخلاء ويفطونها بها وهو أيضاً حال . وهداب الأزر نصب على المفعولية بضم الهاء وتشديد الدال وهو الهدب . وأراد به طرة الأزر بضم الحزرة جمع إزلة .

وقوله :

[٥١٦] وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَبَ غَامِرٌ إِلَى جَفَعَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُعْزَقِ

وجاء زيد ويده على رأسه . ومنه : ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ﴾ [البقرة: ٢٢] ، وهكذا النفي وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جاء زيد وقد طلعت الشمس ، ومنه قوله : نَجُوتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفُهُ

جاء زيد قد علته سكينه ، ومنه : ﴿ أو جاءوكم حصرت صدورهم ﴾ [النساء: ٩٠] ، ﴿ وجاءوا أباهم عشاء يبكون ﴾ قالوا ﴿ يوسف: ١٦] ، أى قائلين وقوله :

[٥١٧] وَقَفْتُ بِرِنْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاثَ الْهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينه . ومنه : ﴿ وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾ [آل عمران: ١٦٨] ، وهكذا النفي ، وأمثله مع المضارع المنفي بلم أو لما : جاء زيد ولم يقم عمرو . ومنه قوله :

صاحبها وقد أسلفنا في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى ، وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا إشكال أى ابطوا حال كونكم مقدر انعادكم من الله تعالى فتأمل . (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به . (قوله جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه ، وآب رجع . (قوله وأمثله) أى الربط بأقسامه الثلاثة . (قوله غير ما تقدم) أى الماضي التالى إلا والتلو بأو . (قوله نجوت) وقد بل المرادى سيفه تمامه :

* من ابن أبى شيخ الأباطح طالب *

والمرادى بضم الميم نسبة إلى مراد قبيلة كما قاله بسّ في آخر باب الآضافة وهو عبد الرحمن ابن ملجم قاتل على رضى الله تعالى عنه وكرم الله وجهه . (قوله برنع الدار) الربع المنزل فالإضافة للبيان ومعارفها ما يعرف منها عامراً أهلاً ، والساريات عطف على البلى وهى السحب التى تسرى ليلاً ، والهواطل المتابعة المطر وأنت الحال من المضاف إليه لأن المضاف كجزء المضاف إليه فى صحة الإسقاط . (قوله المنفى بلم أو لما) كان المناسب إسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك أنه أخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسموا واحداً مقابلاً لبقية الأقسام فجمع بينهما هنا .

[٥١٦] قاله سلامة بن جندل . وهو من الطويل . وأنشده الفارسي في الأغفال هكذا :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آلَ جَفَعَرٌ إِلَى غَامِرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُعْزَقِ

وجنان الليل ظلمته ويروى ولولا جنون الليل أى ما أستر من ظلمته . وما أب عامر جواب لولاً أى لما رجع . والشاهد في سرباله لم يعزق حيث وقعت حالا وهى جملة اسمية بدون الواو .

[٥١٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل يربى بها النعمان بن الحارث . والربع المنزل والشاهد في قد غير البلا حيث وقع حالا ، وهو ماضٍ مقرون بقد دون الواو وهو قليل بالنسبة إلى مجيئه بهما . وأقل منهما تجريده منهما . والبلا بكسر الباء الموحدة من بلى الثوب إذا خلق . ويروى معالها ، والساريات جمع سارية وهى السحابة التى تأتى ليلاً . والهواطل جمع هاطلة من الهطل وهو تتابع المطر وسيلاته .

[٥١٨] وَلَقَدْ عَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تُكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى أَيْتَى ضَمَضَمٍ

جاء زيد لم يضحك . ومنه قوله :

[٥١٩] كَأَنَّ فَتَاتَ الْعَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَّا لَمْ يُحْطَمِ

جاء زيد لم يضحك . ومنه : ﴿أَوْ قَالَ أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وقوله :

[٥٢٠] سَقَطَ التَّصْيِفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ

وهكذا النفي بلما ومنه : ﴿أَمْ حَسِبَ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران : ١٤٢] .

(تنبيهات) : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخفش - لزوم قد مع الماضي

المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة ، والمختار وفقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط

(قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العيني الباء للسببية غير ظاهر . (قوله كأن فتات العهن) يضم الفاء أى ما فتئت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق بهوداج نسوتهم ، وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى نزلن لنسوتهم . لم يحطم أى لم يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه إذا حطم ظهر لون غير الحمرة . (قوله سقط التصيف) هو الحمار . (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أى لأنها تقر به إلى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتفوت المقارنة . هذا ملخص ما قاله الدماميني . وقد ينازع فى ذلك الإشعار إذ لا يلزم من تقيده إلى الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيت فى حاشيته على المغنى ناقش بمثل ذلك ثم قال : وإنما المفهم للمقارنة جعله قيماً للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب إليه الكوفيون وخرج بالثبت المنفى فلا يقترب بقدر فيما يظهر . (قوله مطلقاً) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما .

[٥١٨] قاله عنترة من قصيدته المشهورة من الكامل . الواو للعطف ، واللام للتأكيد ، وقد للتحقيق ، والباء للسببية ، وأن مصدرية . والمعنى عشت بسبب موتى والحال لم تكن دائرة للحرب . والشاهد فى ولم تكن حيث وقع المضارع المنفى بلم حالاً مقرونة بالواو . وأبنا ضمضم حصين ومرة من ذبيان من بنى مرة . ويروى الشطر الثانى : * جَزَزُوا لَهَايِفَةً وَتَسَرَّ قَشْعُهُمْ * وكذا رواه الأعلام . والجزر بفتح الجيم والزأى المعجمة : اللحم الذى تأكله السباع . والحامعة بالخاء المعجمة الضبع ، لأنها تجمع . والقشع من النسور والرجال : المسن .

[٥١٩] قاله زهير بن أبى سلمى من قصيدته المشهورة من الطويل يمدح بها الحارث بن عوف وهدم بن سنان ويروى تحت العهن بكسر العين وهو الصوف . (قوله به) أى فيه ، وحب الفنا خبر كان بفتح الفاء والنون مقصور وهو شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء ويسمى عنب الذئب . والشاهد فى لم يحطم حيث وقع حالاً مجردة عن الواو أى لم يكسر . والمعنى إنما يفتت من العهن الذى علق بالهودج إذا نزلن فى منزل كحب الفنا الصحيح الذى لم ينكسر ، لأنه إذا كسر ظهر لون غير حمرة ، وهو تشبيه لما فتئت منه بحب الفنا الصحيح .

[٥٢٠] تمامه : * فَتَاوَلْتُهُ وَالْفَنَّا بِالْيَدِ *

قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الكامل . التصيف بفتح النون وكسر الصاد المهملة هو الحمار الذى تنخم به المرأة ، أى سقط نصيفها أى نصيف تلك المرأة الممهودة . والشاهد فيه ولم ترد حيث وقع حالاً وهو مضارع منفى بلم مقرون بالواو كما فى قوله تعالى : ﴿أَوْحَى إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ . (قوله فتاولته) عطف على لم ترد ، وانفتا من اتقى إذا حفظ .

بالواو فقط . وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة . نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه . وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل . الثاني : تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو . ونذر قوله : [٥٢١] مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلَفِّ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا الثالث : قد يحذف الرابط لفظاً فينوي نحو : مررت بالبرّ قفيز بدرهم : أى منه . وقوله :

* نَصَفَ الْتَهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ

أى والماء غامره . الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة : الربط بالواو والضمير معاً ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزحشرى لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع

(قوله بظاهر ما سبق) أى من قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْهُم﴾ [النساء : ٩٠] ، ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف : ١٦] ، ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران : ١٦٨] . (قوله نعم في ذلك إغ) استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إغ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالاً . (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال ابنهشام : هو الصواب ولعله وجه احتمال العطف في الثالثة احتمالاً قريباً . (قوله الثاني تمتنع قد إغ) في الرضى أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو : ما لقيته إلا وقد أكرمنى . (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد . (قوله نصف النهار) أى انتصف ، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله ، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطاً . (قوله أى والماء غامره) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل ، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميراً أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم ، ويظهر لى أيضاً أن تقدير الواو أرجح حملاً على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك . ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لى أولاً للدماميى وما يؤيد ما ظهر لى ثانياً للشمنى . (قوله الجائز فيها إغ) هى ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد لضمون الجملة . (قوله ثم الضمير وحده) قال سم : هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف . (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير . وقوله بنادر أى بقليل جداً في نفسه .

[٥٢١] قاله قيس بن الخطيم من قصيدة من الطويل متى للشرط وبأت مجزوم به ولا تلف حاجة جوابه أى لا توجد من الفى إذا وجد والشاهد في قد قضيت فإنها جملة وقعت حالاً مصدرة بقى وفيها ضمير يرجع إلى ذى الحال وقد علم أن الجملة الماضية المثبتة التالية لا لا إذا وقعت حالاً لايد أن يكون معها ضمير وأن تكون خالية عن الواو وعن قد فافهم .

المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة . الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضاً ظرفاً نحو : رأيت الهلال بين السحاب وجازاً ومجروراً نحو : ﴿ فخرج على قومه ﴾ [مريم : ١١] في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوباً ، وأما : ﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ [النمل : ٤٠] ، فليس مستقراً فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ * وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ) أى منع ، يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازاً للدليل حالى ، نحو : راشداً للقاصد سفراً ، ومأجوراً للقدام من حج . أو مقالى نحو : ﴿ بلى قادرين ﴾ [القيامة : ٤] ، ﴿ فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] ، أى تسافر : ورجعت ، ونجمها ، وصلوا . ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو : ضربى زيداً قائماً . ونحو : زيد أبوك عطوفاً وقد مضت ، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو : تصدق بدينهم فصاعداً ، واشتر بدينار فسافلاً ، وما ذكر لتوبيخ نحو : أقالماً وقد قعد الناس ، وأتيمياً مرة وقيسياً أخرى ، أى أتوجد ؟

(قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى : ﴿ قلنا اهبطوا ﴾ [البقرة : ٣٨] الآية والبيتين بعده . (قوله جملة المضارع المنفى الجائز إلخ) هو المضارع المنفى بلم أو لا . (قوله يقع ظرفاً) أى تاماً وكذا الجار والمجرور . (قوله ويتعلقان إلخ) قال سم : حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصاً وحيث لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه في الخبر . (قوله فليس مستقراً فيه هو المتعلق) أى متعلق الظرف الواقع حالاً عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب . (قوله وذلك) أى المتعلق . (قوله والحال قد يحذف إلخ) قيل منه فيما في قوله تعالى : ﴿ ولم يجعل له عوجاً ﴾ [الكهف : ١] ، والتقدير أنزله فيما فجمله النفى معطوفة على ﴿ أنزل على عبده الكتاب ﴾ [الكهف : ١] ، وقيل : حال من الكتاب فجمله النفى معترضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفراداً لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل : حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب . وقيل : المنفية حال وقيماً بدل منها عكس عرفت زيداً أبو من هو . ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه قيماً صفة لعوجا ، ونظيره إعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر ﴿ مدهامتان ﴾ [الرحمن : ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل ، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المغنى . والغناء بتخفيف المثناة وتشديدها ما يحذف به السيل على جانب الوادى من الحشيش ونحوه . شئنى . (قوله وبعض ما يحذف إلخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنوياً لضعفه كاسم الإشارة والظرف . (قوله وقد مضت) الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب .

(قوله فصاعداً) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية

وَأَتَحَوَّلَ ؟ وسامعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك : أى ثبت لك الخير هنيئًا أو هنأك هنيئًا .
(تنبيه) : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولًا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ﴾ [الرعد : ٢٣] ، أى قائلين ذلك ﴿ وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، أى قائلين ذلك .

(خاتمة) : تنقسم الحال باعتبارات : الأول : باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له إلى المتقلة وهو الغالب والملازمة ، والثاني : باعتبار قصدتها لذاتها وعدمه إلى المقصود وهو الغالب ، والموطقة وهى الجمادة الموصوفة . والثالث : باعتبار التبيين والتوكيد إلى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكد وهى التى يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام . والرابع : باعتبار جريانها على من هى له وغيره إلى الحقيقة وهو الغالب ، والسببية نحو : مررت بالدار قائمًا سكانها . والخامس : باعتبار الزمان إلى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلية نحو : مررت برجل معه على جملة إنشائية أى فذهب العدد صاعدًا مع أن فيه الخلاف . ويحتمل عندى أن المقدر إنشاء أى فذهب بالعدد صاعدًا فتكون عاطفة إنشائية على إنشائية .

(قوله وما ذكر لتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولاً . وصرح كلامه لا ظاهره فقط وإن زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيوييه وقيل سماعى . (قوله وأتحوّل) راجع لقوله أتميمًا إلخ ونظر فيه بأنه ليس المراد أنه يتحوّل حالة كونه تميمًا إلخ بل إنه يتخلق تارة بأخلاق التميمى وأخرى بأخلاق القيسى ، فالأولى تقدير عامل الحال توجد . واستظهر جماعة كونه مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف والأصل أتخلق تخلق تميمى مرة إلخ . (قوله هنيئًا) من هنئ بكسر النون وضمها يهنا بثلاث النون هنا وهناءة أى ساغ . كذا فى القاموس . (قوله أى ثبت لكم الخير هنيئًا) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هناك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة . (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليها كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو : ﴿ أهذا الذى بعث الله رسولاً ﴾ [الفرقان : ٤١] ، أى بعثه . (قوله إلى المبينة إلخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيئًا ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض . (قوله وهى المستقبلية) قال فى شرح الجامع : علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لأنك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اهـ ولمن مثل بذلك التخلص بأن العلامة لا يجب انعكاسها .

(قوله أى مقدراً ذلك) أنت خير بأنه إذا نظر إلى أن معنى صائداً به غدا مقدراً ذلك كانت

صقر صائداً به غداً : أى مقدراً ذلك . ومنه : ﴿ ادخلوها خالدين ﴾^(١) ، ﴿ لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين ﴾ [الفتح : ٢٧] ، أى ناوين ذلك قيل : وماضية ومثل لها فى المعنى بجاء زيد أمس راكباً وسماًها محكية وفيه نظر .

[التمييز]

يقال تمييز ومميز ، وتبيين ومبين ، وتفسير ومفسر . وهو فى الاصطلاح (اسمٌ يَمَعْنَى مِنْ

الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة إنما هو بالنظر إلى الصيد نفسه لا إلى تقديره ، وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولاً ؟ جرى على الأول صاحب المعنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامى . (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامى على المعنى مبسوطاً . (قوله لتدخلن) (إخ) عمل الاستشهاد محلقين ومقصرين ، لأن الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنة له ، لا آمنين إذ هى مقارنة للدخول . (قوله وفيه نظر) أى فى إثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال لزمان العامل وهى موجودة لا لزمان التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازاً .

[التمييز]

(قوله اسم) أى صريح . (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كاليان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى إليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو : ذنباً كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضاً وإن لم تكن للإخراج هكذا ينبغى تقرير المقام . (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لإبهام اسم قبله بجمل الحقيقة أو إبهام نسبة فى جملة أو شبهها هـ توضيح وشرحه للشارح . والأوفق بما يأتى عن ابن الحاجب أن يقال أى مزيل لإبهام ما قبله بإيضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فإنه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل إليه ، مثلاً طاب زيد نفساً مؤول بطاب شئ زيد أى شئ يتعلق بزيد ، وهذا الشئ مبهم يفسره نفساً واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكداً وهو رأى سيبويه وأما شهراً من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثني عشر شهراً ﴾ [التوبة : ٣٦] ، فهو وإن كان مؤكداً لما استفيد من قوله تعالى : ﴿ إن عدة الشهور ﴾ مبين لعامله وهو اثنا عشر . قاله فى المعنى .

(١) الآية ٧٣ : سورة الزمر . والتلاوة ، فادخلوها ، بالفاء ، ولكن الفاء هنا جائز كما قاله الدمامى فى حاشيته على المعنى .

مُيِّنْ نَكْرَةً) فاسم جنس وبمعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فإنه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ، ونحو ذنباً من قوله :

[٥٢٢] أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصِهِ

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه . ثم ما استكمل هذه القيود (يَنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَ) من المبهات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان : جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة : رفع إبهام ما تضمنته . من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجراه : من مصدر

(قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنباً إلخ) فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها في الأول للاستفراق . وفي الثاني للابتداء أى استغفاراً مبتدأ من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى . قاله في التصريح . ولك أن تجعلها في الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر . وإنما عدى بمن تضمنه معنى استتيب وإلا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنباً مفعولاً به كما مر بيان ذلك . (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ، ولا يرد وطبت النفس لأن أَل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة . (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح . (قوله جملة) كان الأول أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة في غير الجملة كالتى في عجب من طيب زيد نفساً إلا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً كما يقتضيه كلامه بعد ولأن المقابل في الاصطلاح تمييز المفرد تمييز النسبة ، وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقاً مفسر الإبهام الذات ، غاية الأمر أن الذات إما مذكورة أو مقدرة . وإنما عبروا عن الثاني بتمييز النسبة نظراً للظاهر . قاله الدماميني لأن النسبة في الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم إنما الإبهام في التعلق الذى ينسب إليه الطيب في الحقيقة إذ يحتمل أن يكون داراً أو علماً أو غيرهما فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه . (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو : ذنوب ماء ، ونحو : لنا مثلها إبلاً وغيرها شاء ، ونحو : خاتم حديد كما سيأتى فلا قصور .

(قوله فتمييز الجملة إلخ) قال الدماميني : تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق إن كان الثانى عين الأول نحو : كرم زيد رجلاً وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالاً ، وكذا إن كان غيره وهو مصدر

[شواهد للتمييز]

* رَبُّ الْعِبَادِ إِلَهُ الْوَجْهِ وَالْعَمَلِ * [٥٢٢] تمامه :

هو من أبيات الكتاب من البسيط . الشاهد في ذنباً . فإنه منصوب بنزع الخافض ، وليس بتمييز ، لأنه وإن كان نكرة يتضمن معنى من ولكنه ليس ليبيان ما قبله من الإبهام والتمييز نكرة يتضمن معنى من وهى ليبيان ما قبله من إبهام . ولما قيدوه بقولهم ليبيان ما قبله من إبهام خرج عن حده مثل ذنباً فإنه ليس ليبيان ما قبله لعدم الإبهام ، ولست محصيه صفة لذنباً . ورب العباد لأنه صفة قوله الله . ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف : أى هو رب العباد . (قوله الوجه) أى التوجه .

أو وصف أو اسم فعل إلى معموله : من فاعل أو مفعول ، نحو : طاب نفساً ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾ [مريم : ٤] ، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل . والأصل طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجراً ﴿ وفجّرنا الأرض عيوناً ﴾ [القمر : ١٢] ، والتمييز فيه محوّل عن المفعول والأصل غرست شجر الأرض وفجّرنا عيون الأرض . وتقول : عجبت من طيب زيد نفساً وزيد طيب نفساً ، وسرعان ذا إهالة وناسب التمييز في هذا النوع عند سيويه والمبرد والمازني ومن وافقهم هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور

قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو : خسر الأشقياء أعمالاً ، أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو : كرم الزيدون أباه إذا كان لكل منهم أب ويجب تركها إن كان معنى التمييز في الواقع واحداً والاسم السابق متعدداً نحو : كرم الزيدون أباه إذا كان أبوهم واحداً أو بالعكس وخيف اللبس نحو : نظف زيد أتواها وكرم أباه ، أو كان التمييز مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه نحو : الأتقياء جادوا سعياً . وترجع في نحو : حسن زيد عينا ولميت هند شفة وترجع تركها في نحو : حسن الزيدان أو الزيدون وجهاً هـ بتصرف وزيادة . (قوله من نسبة) بيان لما وقوله إلى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضى أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلاً . (قوله والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل) التحويل في تمييز النسبة ليس بلامزم فقد يكون غير محوّل نحو امتلأ الإناء ماء ولله دره فارساً بناءً على أن الثاني من تمييز النسبة وسأني الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً . (قوله والأصل إلخ) وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب . (قوله والتمييز فيه) أى في مثله فهو من الحذف من الثاني للدلالة الأول . (قوله وتقول) غير الأسلوب لأن هذا مما أجرى مجرى الفعل . (قوله عجبت من طيب زيد نفساً) أى من طيب نفس زيد فهو محوّل عن المضاف إليه الذي هو في الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الأوفق بما يأتي للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وإن جاز أن يكون محوّلًا عن المبتدأ وعليه اقتصر البعض تبعاً لشيخنا . (قوله وسرعان ذا إهالة) سرعان بتلث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماضى أى سرع وذا فاعله وإهالة تمييز محوّل عن الفاعل أى إخافة^(١) وإفزاعاً . ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالاً . قال في القاموس : وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخرها فزأها فليل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها فقال السائل ذلك ونصب إهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه إهالة . أو تمييز كقولهم تصيب زيد عرفاً وهو مثل يضرب لمن يخير بكيونة الشيء قبل وقته هـ . (قوله وهو الذي يقتضيه إلخ) أى حيث قال : وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سبقاً

(١) (قوله أى إخافة إلخ) لا يناسب معنى للكل الإخافة ، بل الإهالة ، وهى الودك هـ .

ونسبه للمحققين . ويصح تخرج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع إبهام نسبه إلى معموله ، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة . وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلى أو وزنى (كشِيرَ أَرْضًا وَقَفِيزُ بُرًّا وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَلَمَرًّا) وناسب التمييز في هذا النوع بميزه بلا

(قوله فلا اعتراض إلخ) تفريع على قوله ويصح إلخ لكن كان الأوضح تأخير عن قوله لأنه إلخ وفي نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول . وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالإبهام من حيث نسبه لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالإبهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة ، فعلم أن قول البعض أن قول الشارح وأنه فسر الجملة إلخ تتميم للفائدة ولا دخل له في دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام . (قوله إبهام ما دل عليه) ضمير دل يرجع إلى المفرد وضمير عليه إلى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفي قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدار مقدار إذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بأن الجمل الذى بينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الأولى أن يقول لأنه رفع إبهام ما دل عليه المفرد من مقدار به وف اكفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور . (قوله مساحي) نسبة إلى المساح بكسر الميم وهى الذرع . كذا في القاموس . (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكايك والمكوك مكياسع صاعا ، ومن الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا ، جمعه أقدرة وققران . (قوا ومنوين) تنية منا كمصا ويقال فيه من وهو رطلان . (قوله ممزه بلا خلاف) وإنما عمل مع جموده لشبه اسم الفاعل في الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصريح . (فائدة) : إذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء : لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان. حلو حامض ، وقال غيره : يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الأمرين . كذا فى الهمع . (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحي والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى المثل لتلك المقدرات بشير وقفيز ومنوين ، والمتباحر من المتن أن المشار إليه الأمثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا بأحد المقادير الثلاثة أولا . وظاهر صنيع الشارح إرجاع الإشارة إلى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الأنواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وإرجاع الإشارة إليها مرادا بها الكليات فتأمل .

خلاف (وَبَعْدَ ذِي) المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء ، وحب عسلًا ، ونحى سمًا ، وراقود خلًا ، وما حمل على ذلك من نحو : لنا مثلها إبلًا ، وغيرها شاء ، وما كان فرعًا للتمييز نحو : خاتم حديدًا ، وباب ساجًا ، وجبة خزًا (أَجْرُزُهُ إِذَا أَضْفَتْهَا إِلَيْهِ كَمُدُّ حِنْطَةٍ غَدًا) وشير أرض ، ومنوا تمر ، وذنوب ماء ، وحُب عسل . وخاتم حديد ، وباب ساج .

(قوله لما أجرته العرب مجراها) إنما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وإنما لم تكن مقدرة بمقدار كيلي حقيقة لأن هذه الأوعية لا تختص بقدر معين . (قوله وهي الأوعية) أى أسماء الأوعية . (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الرعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القرية من الامتلاء كذا فى القاموس ، والحب بضم الحاء المهملة الخاية ، والنحى بكسر النون وسكون الحاء المهملة : الزق أو زق السمن خاصة كالنحى بفتح فسكون والنحى كفتى . كذا فى القاموس . والراقود دن كبير يطل داخله بالقار . (قوله وما حمل على ذلك) أى على ما أجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا يحمل الحقيقة مرفوع إجماله بما بعده . (قوله من نحو لنا مثلها إبلًا وغيرها شاء) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتى فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتى الجر وقد يعتذر بجعل ذكرهما من حيث أنهما نحو المقدرات فى أن المنصوب بعدهما تميز فتأمل . (قوله وما كان فرعًا) معطوف على نحو لنا إلخ . (قوله نحو خاتم حديدًا إلخ) اعلم أن جر نحو : خاتم حديدًا أرجح من نصبه كما سيأتى وإذا نصب فقال المبرد والمصنف : كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها . وقال سيويه وأتباعه : تتعين الحالية لأنه ليس بعد مقدار ولا شبهة واستظهر ابن هشام رجحانيتها فقط أما نحو : هذا خاتمك حديدًا بتعريف الاسم فتعين فيه الحالية كما قاله المصنف . أفاده الدماميني . (قوله اجرره) أى جوازا ، نعم إن أريد نفس الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الإضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزًا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن الجورور المذكور يسمى تمييزًا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزًا . (قوله إذا أضفتها) إنما قيد لأنه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وإن جره بمن مقدرة كما فى تمييز كم أو ظاهرة كما يأتى فى قوله واجرر بمن إلخ فيفوت المعنى الذى أراده سم . (قوله كمد حنطة غدا) مد مبتدأ وغدا خير . هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غدا بدلًا أو حالًا والخبر محذوف أى عندى وقول الشارح : وشير أرض برفع شير كما يرشد إليه ومنوا تمر والظاهر على إعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعد والخبر محذوف أى كالمدة فى جواز الجر بالإضافة ويجوز تقديره عندى . وأما على الإعراب الثانى فهو معطوف على مد حنطة .

(تنبيهان): الأول: النصب في نحو: ذنوب ماء وحب عسلأ أولى من الجر ، لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور . وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني: إنما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات لأن له باباً يذكره فيه ، ولأنفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهين المذكورين . وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهما ، أو واجب الجر بالإضافة كمائتي درهم ، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتى . ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له نحو: عشرين مدّاً برّاً ، وثلاثين رطلاً عسلأ ، وأربعين شبراً أرضاً (والتنصّب) للتمييز (بَعْدَ مَا أُضِيفَ) من هذه المقدرات لغير التمييز (وَجَبَا * إِنْ كَانَ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه (مِثْلُ) ﴿فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ، «ما في السماء قدر راحة سحاباً» إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز وجره

(قوله في نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو: خاتم حديد فإن جرّه أكثر كما صرح به الرضى وغيره لأن في جرّه تخفيفاً بخذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو: شبر أرض فإن أظهر عدم أكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جرّه أكثر لما مر . تأمل . (قوله لأن النصب يدل) أى فهو نص في المقصود بخلاف الجر . (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنعة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشيء الذى يمسح به . (قوله إنما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد . (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزاً له أى العدد فبرّاً وعسلأ وأرضاً تميزات تمييز العدد وهو مدّاً ورطلاً وشبراً . (قوله والنصب إلخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى أجره إذا أضفتها أى إلى التمييز كما قاله الشارح سابقاً بخلاف ما إذا كانت مضافة إلى غيره والمراد الإضافة ولو تقدير فدخل نحو: الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحمًا إذ التقدير ممتلئ الأقطار ماء ومتفقئ الأعضاء شحمًا فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم . (قوله من هذه المقدرات) بشكل على هذا التقييد محترز قوله إن كان إلخ وهو قوله أشجع الناس رجلاً إذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله إن كان إلخ وأيضاً فعله وقدر من الشبيه بمقدرات لأنهما كالمقدار المساحى لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى . (قوله لا يصح إغناؤه إلخ) إشارة إلى وجه الشبه في قوله إن كان مثل إلخ . (قوله ملء الأرض) برفع ملء على الحكاية كما أشار إليه الشارح . (قوله الأرض) بنقل حركة الهزمة إلى اللام .

(قوله فإن صح إغناء المضاف إلخ) قد يقال الذى يقنى عن المضاف إليه هو التمييز لأنه الذى يقع

بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل .

(تنبيه) : محل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثل ١ هـ (وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى الصِّبْنِ) على التمييز (بِأَفْعَالٍ * مُفَضَّلًا) له على غيره . والفاعل في المعنى هو السببي ، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعال فعلاً (كَأَنَّكَ أَغْلَى مَنْزِلًا) وأكثر مالا إذ يصح أن يقال : أنت علا منزلك وأكثر مالك ، أما ما ليس فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه ، وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف إلى جمع قائم مقامه نحو : زيد أفضل فقيه ، فإنه

في محله لا المضاف ويدل له قول الجمع ولا يحذف عند جر التمييز بالإضافة شيء غير التنوين أو النون إلا مضاف إليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو : زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل بخلاف نحو : لله دره رجلاً ويوجه رجلاً فلا يقال : در رجل ولا ويح رجل ١ هـ . (قوله وجاز جره بالإضافة إلخ) ناقش فيه بعضهم بأنه بعد الإضافة لم يبق تمييزاً بدليل صحة قولك : هو أشجع رجل قلباً فتميزه ، وقد يمنع عدم بقاءه تمييزاً وتميزه لا ينافي كونه تمييزاً لما مر في كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الأعداد . (قوله محل ما ذكره إلخ) قد يقال الوجوب إضافي والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالإضافة فلا ينافي جواز جره بمن . سم (قوله والفاعل المعنى) ينصب الفاعل بالنصب والمعنى بإسقاط الخافض ١ هـ سنلوي . والظاهر أنه يصح جر المعنى بالإضافة الفاعل إليه ومعنى كونه فاعل المعنى أنه المتصف بالمعنى في الحقيقة إذ المتصف بالأحسنية في الحقيقة هو الوجه في قولك مثلاً : زيد أحسن وجهاً وفي آخر ما منتقله عن نكت السيوطي إشارة إلى هذا تنبيه . (قوله وهو السببي) أي المتصف في المعنى بالشئ الجاري في اللفظ على غيره أي غير ذلك المتصف فإن المنزل مثلاً هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جار في اللفظ على المخاطب . (قوله إذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وأكثر مالك) أي ولا يضر فوات التفضيل إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علواً زائداً وأكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محوياً عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد . وقال السيوطي في نكته نقلاً عن ابن هشام : التحقيق أن التمييز في هذا النوع محول عن مبتدأ مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن ، فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فأنفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لأنك إذا قلت : حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محوياً عن حسن وجهك وإنما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب إليه ذلك المعنى ١ هـ ملخصاً وقد علمت الجواب . (قوله أما ما ليس فاعلاً في المعنى إلخ) والضابط أن تمييز أفعل التفضيل إذا كان من جنس ما قبله جر نحو : زيد أفضل رجل وإن لم يكن من جنس ما قبله نصب نحو : زيد أكثر مالا . (قوله قائم مقامه) أي مقام التمييز .

يصح فيه أن يقال : زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعَل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكرم الناس رجلاً (وَيَعْدُ كُلُّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا * مَيَّزَ كَأَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ) رضى الله تعالى عنه (أبًا) وما أكرمه أبا ؟ والله دره فارساً ، وحسبك به كافلاً ، وكفى بالله عالماً . ويا جارتاً ما أثرتِ جارةً (وَأَجْرُزُ بِعَيْنٍ) لفظاً كل تمييز صالح لمباشرتها (إِنْ شِئْتَ) لأنها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها ، وكل تمييز فإنه صالح لمباشرة من (غَيْرِ ذِي أَلْعَدَدِ * وَالْفَاعِلِ) في (أَلْمَعْنَى) المحوّل

(قوله وبعد كل ما اقتضى تعجباً) إما وضماً وهو ما أفعله وأفعل به أولاً نحو : الله دره فارساً وما بعده . فإن قلت : لا فائدة في هذا البيت لأن الإتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله . أجب بأن المقصود إفادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالإضافة كما يشعر به المثال . (قوله والله دره فارساً) يقال در اللين يدر ويدر درأ ودروراً كثر ويسمى اللين نفسه درأ والأقرب أن المراد هنا اللين الذى ارتضعه من ثدى أمه وأضيف إلى الله تعالى تشريعاً يعنى أن اللين الذى تغذى به مما يلقى أن يضاف وينسب إلى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية . والمقصود التعجب كأنه قيل : ما أفرس هذا الرجل ، ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو : الله دره فارساً ويا لها قصة من تمييز النسبة إن كان الضمير معلوم المرجع نحو : لقيت زيداً فلله دره فارساً وجاءني زيد فيأله رجلاً ، وزيد حسبك به ناصراً ، والله درك عالماً ، وكذا بعد الاسم الظاهر نحو : الله در زيد رجلاً ويا لزيد رجلاً ، ومن تمييز المفرد إن كان مجهولاً . ثم رأيت في الرضى أيضاً ثم قال ما ملخصه : فتمييز النسبة قد يكون نفس النسب إليه كما في نحو : الله در زيد رجلاً وكفى بزيد رجلاً إذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما في نحو : طاب زيد علماً . (قوله لفظاً) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقاً بقوله اجرر لأن الجر قد يكون تقديرية . (قوله وكل تمييز إلخ) فيه تغيير وجه نصب غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجرر . (قوله غير ذى العدد) أى الصريح

فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وإنما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو : ﴿أَسَاوِرُ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف : ٣١] وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعدداً والتمييز مفرد وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول كذلك لأن ما بعد من وهو التمييز مبين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح . وعندى في هذا التعليل نظر : أما أولاً : فلأنه لا يتم على جميع الأقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى . وأما ثانياً : فلأنه يقتضى امتناع من في نحو : امتلأ الإناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الإناء ومقتضى المتن

عن الفاعل في الصناعة (كَطِبْتُ نَفْسًا ثَقُلًا) إذ أصله لتطب نفسك . فهذا لا يصلحان لمباشرتها ، فلا يقال عندي عشرون من عبيد ، ولا طاب زيد من نفس . ومنه نحو : أنت أعلى منزلاً . ويجوز فيما سواهما نحو : عندي ققيز من بر ، وشبر من أرض ومنوان من عسل ، وما أحسنه من رجل .

(تنبيهات) : الأول : كان ينبغي أن يستثنى مع ما استثناه التمييز المحول عن المفعول نحو : غرست الأرض شجرة ﴿١﴾ وفجروا الأرض عيوناً ﴿٢﴾ [القمر : ١٢] ، وما أحسن زيذا أدباً ، فإنه يمتنع فيه الجر بمن . الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً

الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلاً في المعنى ولا مفعولاً وقد يدفع بأن الكلام في من المعبودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعبودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر . (قوله عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو : زيد أطيب نفساً لأن التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل زيد أطيب نفسه وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره ، أو عن المبتدأ . (قوله ومنه) أى من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلاً فمتمزلاً محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والأصل أنت أعلى منزلك وإن كان رفعه الظاهر قليلاً أو عن فاعل الفعل والأصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أى علواً زائداً على علو منزل غيرك فلا يرد أنه إذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والأصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزاً والمضاف إليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد أن كان متصلًا مجروراً وهو أيضاً صحيح وقد أسلفناه . قال شارح الجامع : لا منافاة بين كونه فاعلاً في المعنى ومحولاً عن المبتدأ في الصناعة لأن ما صلح لأن يخبر بالتفضيل عنه صلح لأن يكون فاعلاً في المعنى . (قوله وأبرحت جازاً) أى أعجبت . ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جازاً في قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حين يتعين الكسر كما قيل . نعم الأولى أن يكون مراده ذلك ليكون جازاً في المثال متعيناً لعدم التحويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بأنها نفسها جارة معجبة لا بأن جازها معجب حتى يكون محولاً عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج إلى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبنى على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال . ونظيره كرم زيد ضيفاً . قال في المعنى : إن قدر أن الضيف

عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : لله دره فارسًا ، وأبرحت جازًا ، فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسًا وعظمت جازًا إلا أنهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ، ومن ذلك : نعم رجلًا زيد يجوز فيه نعم من رجل . ومنه قوله :
 [٥٢٣] * قَنِعَمَ الْغُرَّةُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي *

الثالث : أشار بقوله : إن شئت إلى أن ذلك جائز لا واجب . الرابع : اختلف في معنى من هذه . فقليل للتمييز وقال الشلوين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو : ما جاءني من رجل ، قال : إلا أن المشهور من

غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل بمتنع أن تدخل عليه من وإن قدر نفسه احتمال الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من أهـ أي للتخصيص على المقصود والتمييز على التقدير . الثاني : من تمييز الجملة غير المحول . قاله الدماميني . (قوله إذ المعنى عظمت فارسًا إلخ) ففارسًا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلًا في المعنى . (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في المعنى غير المحول عن الفاعل في الصناعة . (قوله نعم رجلًا زيد) مثله : حبذا رجلًا زيد . قال الشاعر :

* يا حبذا جبل الريان من جبل *

دماميني . (تهامي) بكسر التاء إن كان تخفيف ياء النسبة لأجل الروي وفتحها إن كان لأجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون كيمان نسبة إلى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وإن وهم فيه الجوهري ، هذا ما يفيد كلام القاموس والمصباح وقد نقل الدماميني فيه الضبطين وبه يعرف ما في كلام البعض . وتميز باب نعم من تمييز المفرد على ما صرح به الرضوي وغيره . وأيده الدماميني بأن الضمير في نحو : نعم رجلًا زيد وزيد نعم رجلًا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وإنما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدأ والخبر العموم أهـ أي وتميز العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر في نحو : لله دره فارسًا ، والمبهم العام هو رجلًا كما يصرح به جعلهم ضمير نعم مما يعود على متأخر لفظًا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدماميني عن المصنف . (قوله فقليل للتمييز إلخ) بقى قول ثالث وهو واضح أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصريح عن الموضح في الحواشي وقال هو ظاهر .

[٥٢٣] صدره : * فَعِثْرُهُ فَلَمْ يَقْبَلْ مِيوَاهُ *

قاله أبو بكر بن الأسود . وهو من الوافر . الفاء للتعليل ، ويعدل من العدل بالكسر بمعنى المثل أي فلم يجعل غيره مثلهم . الشاهد في من رجل فإنه تمييز مجرور بمن وقد علم أن كل ما ينصب على التمييز يجوز جره بمن ظاهرة إلا تمييز العدد والفاعل في المعنى إلا في تعجب وشبهه نحو : لله دره من فارس . والذي في البيت المذكور تمام بفتح التاء نسبة إلى تهامة فلأجل الفتح لم تشدد الياء كما تقول : رجل يمان وشام فانهم .

مذاهب النحاة ما عدا الأخفش أنها لا تزداد إلا في غير الإيجاب . قال في الارتشاف :
ويدل لذلك معنى الزيادة العطف بالنصب على موضعها . قال الخطيئة :

[٥٢٤] طَأَفْتُ أَمَامَةً بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

بنصب منتقبا على محل قوام . الخامس : إذا قلت : عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضا فهو معروف هـ . (وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا) أى ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل . وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه من

(قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه . (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لأنه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد إذا كان يظهر في الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الأصل لظهوره في الفصيح عند حذفها فتأمل . (قوله آوَنَةً) بمد الهزلة جمع أوان . من قوام بفتح القاف أى قامه وما زائدة . ومنتقبا بفتح القاف موضع النقب . (قوله لا يكون ذلك من جر إلخ) أى بل قوله من الرجال صفة لعشرون . (قوله لأن تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا يرد أن تمييز العشرة إلى الثلاثة جمع . (قوله شرطه الأفراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١١٦] أن أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة . (قوله وعامل التمييز قدم) وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو : طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الإجماع على جوازه . (قوله كونه فاعلا في الأصل) أى وأعطى غير الفاعل في الأصل حكم الفاعل إجراء للباب على وثيرة واحدة . (قوله لقصد المبالغة) أى في إسناد الطيب لزيد فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول الكلام . وقيل : لقصد الإجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الإجمال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا . على أن النظر إلى الأصل والغالب فلا إشكال . (قوله فلا يغير عما كان يستحقه إلخ) لا يقال قد يخرج الشيء عن أصله ككتاب الفاعل فإنه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممنعه ، فأى مانع من إعطاء التمييز بصيرورته فضلا حكم المفعول من جواز التقديم لأننا نقول الأصل عدم الخروج عن الأصل .

[٥٢٤] قاله الخطيئة من قصيدة من البسيط . وأمامة بضم الهزلة اسم امرأة . والركبان جمع ركب أصحاب الإبل في السفر دون الدواب العشرة فما فوقها : والباء في محل النصب على المفعولية ، وآوَنَةً بالمد نصب على الظرف . قال يعقوب : يقال فلان يصنع ذلك الأمر آوَنَةً إذا كان يصعه مرارا ويدعه مرارا والآوَنَةُ جمع أوان أيضا وبها حسنة في موضع التعجب وحرف النداء لجرّد التنبيه . والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الواجب . ولهذا عطف على موضعها بالنصب وهو منتقبا بفتح القاف : موضع النقب منها . وكلمة ما صلة للتأكيد .

وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل . أما غير المتصرف فبالإجماع . وأما قوله :
[٥٢٥] * وَنَارُنَا لَمْ يَرْ نَارًا مِثْلَهَا *

فضرورة . وقيل : الرؤية قلبية وناراً مفعول ثان (وَالْفِعْلُ ذُو الْقَصْرِيفِ نَزَرًا صَبَقًا) هو مبني للمفعول ، ونزراً حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل أى مجيء عامل التمييز الذى هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز نزر أى قليل . من ذلك قوله :

[٥٢٦] أَنْفَسَا تَطِيبُ بَنِي الْمَتَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يَتَادِي جَهَارًا
وقوله :

[٥٢٧] * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وقوله :

(قوله ونارنا إله) فناراً تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لأنه تمييز مفرد . (قوله ونزراً حال إله) قال سم : فيه نظر والوجه كونه مفعولاً مطلقاً أى سبقنا نزرًا هـ ووجه النظر أن جعله حالاً من ضمير سبق يقتضى أن النظر وصف للفعل مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالاً سماعى . (قوله وما كان نفساً) كان زائدة وضمير تطيب يرجع إلى ليلى فى صدر البيت وهو :
* أتهجر ليلى بالفراق حبيبها *

[٥٢٥] تمامه : * لَقَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَدَّ كُلِّهَا *

رجز لم يدر قائله . الواو للمعطف . ونارنا مبتدأ ولم ير ناراً مثلها خبره . والشاهد فى ناراً فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو مثلها ، وهو مختص بالضرورة . وارتفاع مثلها على أنه مفعول للم يرناب عن الفاعل . واقتصر على مفعول واحد لأنه من رؤية البصر . وقد يجوز أن يكون من رؤية القلب فيكون ناراً أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد . ومعد بالفتح أبو العرب ابن عدنان . وادعى سيويه أصالة ميمه لتعدد ، وخولف فيه .

[٥٢٦] هو من المتقارب . الهمة للاستفهام . والشاهد فى نفساً فإنه تمييز قُدِّم على عامله وهو فى تطيب أنت فاعله ، والباء تتعلق به والمنى جمع منية . وداعى النون أى الموت مبتدأ . وينادى خبره . وجهاراً إما صفة مصدر مخوف أى نداء جهاراً وإما حال أى مجاهرًا .

[٥٢٧] صدره : * أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *

قاله الخليل السعدى وعزاه شارح اللب شيخ شيوخى إلى أعشى همدان ناقلًا عن ديوانه ، وابن سيده إلى قيس بن معاذ من قصيدة من الطويل . الهمة للاستفهام . وليلى فاعل تهجر ، وحبيبها مفعوله أى محبوبها وعاشقها . واللام فى للفراق للتعليل ، ويجوز أن تكون بمعنى الباء والشاهد فى نفساً فإنه تمييز عن تطيب وتقدم عليه . وقد ذهب إليه الكوفية والمالزنى والمبرد وبعهم ابن مالك . والجمهور على أنه ضرورة فلا يقاس عليه . وعن الزجاج أن الرواية الصحيحة : * وَمَا كَانَ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ * فحينئذ لا شاهد فيه . وقيل : روى كاد وكان وسلمى وليلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفساً ونفسى وتطيب بضم التاء من الإطابة فعلى هذا نفساً مفعوله وفاعله ضمير ليلى ، وفى كان أو كاد ضمير الشأن . ونقل أبو الحسن أنه فى ديوانه هكذا :

أَسْرُودَنَ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكْ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

[٥٢٨] ضَيِّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْغَوَيْتُ وَشَيْبَا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف . ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب .

(تفصيهاً) : الأول : مما استدل به الناظم على الجواز قوله :

[٥٢٩] رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِي مُقْلَصِرَ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحْلُبَا

وقوله :

[٥٣٠] إِذَا الْمَرْءُ عَيْنَا قَرَّ بِالْعَيْشِ مَثَرِيَا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمَا

وهو سهو منه لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصب للتمييز هو المحذوف . الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو : كفى بزيد رجلاً ، لأن كفى وإن كان فعلاً متصرفاً إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما أكفأه رجلاً .

(قوله ضيعت حزمي إلخ) الحزم ضبط الأمور وإتقانها والارغواء الانزجار . (قوله بما ذكر) أي من الأبيات . وأجيب بأنه ضرورة . (قوله وقياساً على غيره من الفضلات) أجيب بالفرق فإن تقديم التمييز محل بالعرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات . قاله الدماميني ويرد عليه أن توسط التمييز أيضاً محل بالعرض مع أنه جائز قدبر . (قوله رددت بمثل السيد) أي بفرس مثل السيد بكسر السين أي الذئب . نهد بفتح النون أي ضخم مقص بكسر اللام المشددة أي طويل القوائم . كميشر بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أي سريع العدو والثلاثة صفات لمثل . والشاهد في ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلباً أي سال . (قوله عينا قر) قال في القاموس : قرّت عينه تقر بالكسر والفتح قرّة وقد تضم . وقروراً : بردت وانقطع بكاؤها ، أو رأت ما كانت متشوقة إليه اهـ ومثرياً حال أي كثير المال كما في القاموس وتفسير البعض له بمعطياً لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت . (قوله وهو سهو منه إلخ) نظر فيه سم بأن عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففي التسهيل : وقد تغنى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل اهـ فكان الأولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بأن التعبير بالسهو نظراً إلى قوله في الخلاصة :

[٥٢٨] هو من البسيط . والحزم أخذ الأمور بالثقة . وما ارعويت ما رجعت : من ارعوى فلان عن فعله القبيح إذا رجع عنه رجوعاً حسناً . والشاهد في وشيباً فإنه تمييز قدم على عامله . ورأسى مبتدأ . واشتعلأ خبره . وألفه للإطلاق من اشتعال النار وهو اضطرامها . [٥٢٩] قبله :

وَوَارِدَةٌ كَأَنَّهَا غَضِبُ الْقَطَا تُبْرِغُ عَجَاجًا بِالسُّنَابِكِ أَصْهَبَا

فالهما ربعة بن مقروم من قصيدة من الطويل . الواو في وواردة وإو رب ملهنا جرت ، وأراد بها القطع من الخيل . والعصب بضمين جمع عصبة وهي الجماعة ، شبه الخيل في سرعتها بالقطا . وتبْرِغُ من الإثارة . وعجاجة مفعوله وهو الفجار . وأصهبها صفته . والسُنَابِك جمع سنبك بالضم وهو طرف مقدم الحافر . والباء فيها تعلق بتبْرِغ . (قوله رددت) جواب رب المضمره . والباء في بمثل =

(خاتمة): يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور، ويفترقان في سبعة أمور. فأما أمور الاتفاق فإنهما: اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأما أمور الافتراق فالأول: أن الحال تجيء جملة وظرفاً ومجروراً كما مرّ والتمييز لا يكون إلا اسماً. الثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال، ولا كذلك التمييز. الثالث: أن الحال مبنية للهيئات والتمييز مبين للذوات. الرابع: أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز. الخامس: أن الحال تنقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. السادس: أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتأتى الحال جامدة كهذا مالك ذهباً، ويأتى التمييز مشتقاً نحو: لله دره فارساً وقد مرّ. السابع: الحال تأتى مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ عُدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فشهرًا مؤكد لما فهم من إن عدة الشهور. وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين؛ وأما إجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلاً زيد فمردودة. وأما قوله: [٥٣١] تَزَوَّدَ بِمِثْلِ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا فالصحيح أن زادا معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود، أو مفعول به

* وألزوا إذا إضافة إلى *

جمل الأفعال. (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى الكلام على التمييز نحو: ما طاب زيد إلا نفساً. شئني. (قوله مبنية للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة المحسوسة كما يتبادر منها وإلا خرج نحو: تكلم صادقاً، ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء مقارناً لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبنية للصفة. قاله الدماميني. (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق ما مشى عليه سابقاً وإن التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضاً في الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر بيانه. (قوله بخلاف التمييز) أى فإنه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد. (قوله لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل. (قوله فمردودة) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة للتمييز. (قوله إما مفعول مطلق إلخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالاً مؤكدة من الزاد على قياس ما فعله في قول الشاعر: نعم الفتاة إلخ.

= السيد تعلق به: أى رددت بفرس مثل السيد بكسر السين المهملة وهو الذئب. ونهد بالجر صفة أى ضخم. ومقلص بكسر اللام للشدة صفة أخرى: أى طويل القوائم. وكميش صفة أخرى: أى يفتح الكاف وكسر الميم وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شين معجمة أى حاد في عدوه مسرع. ويروى جهيز يفتح الجيم وكسر الميم وفي آخره زاي معجمة أى شديد الجري. (قوله إذا عطفاه) أى إذا تغلب عطفاه أى جائاه، فهو مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر. والشاهد في ماء حيث انتصب على التمييز فتعلق به ابن مالك على جواز تقديم التمييز على عامله لكونه فعلاً متصرفاً. ولا دليل فيه لأن عطفاه مرفوع بمحذوف كما ذكرنا. وما مفعول لذلك المحذوف لا الفعل المذكور التأخر. وألف تحلياً للتنبيه أى سالا ماء.

[٥٣١] البيت من الوافر.

إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر ، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً .
وأما قوله :

[٥٣٢] نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ الثَّجِيَّةِ لَطَقًا أَوْ بِإِمْسَاءِ
فتاة حال مؤكدة والله أعلم .

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

(هَٰكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا)

(قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه . (قوله فصار حالاً) أى كما هو شأن
صفة النكرة إذا تقدمت نحو :

* لَمِية مَوْحِشًا طَلَّلُ *

[حُرُوفُ الْجَرِّ]

قدمها على الإضافة لما قيل أن العمل فيها للحرف المقدر . وإنما سميت حروف الجر إما لأنها
تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أى توصلها إليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم
سمّاها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أى توصلها إلى الأسماء . وإما لأنها
تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم
ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية
معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله إليه لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه
به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوته له أو انتفائه عنه . قاله الدمامينى .

(قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى : ﴿ هَاؤُم اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ [الحاقة :
١٩] ، اسم فعل بمعنى خذ والكاف حرف خطاب تنصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال
المخاطب من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف فى رويدك ومع اسم الإشارة وأرأيتك بمعنى
أعبرنى ونحو : إياك . قاله بسّ وغيره .

(قوله وهى من إلخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالمعطف ملحوظ قبل الإخبار ويقال فى من منا
كألى ، بل قيل أنها الأصل فخفف لكثرة الاستعمال بحذف الألف وسكون النون .

و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُدَّ) و(مُنْدُ) و(رَبُّ) و(الَّلَامُ) و(كَيْ) و(وَأَوْ) وَا *
وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي . وقد تقدم
الكلام على خلا وحاشا وعدا في الاستثناء . وقل من ذكر كى ولعل ومتى في حروف
الجر لغرابية الجر بهن . أما كى فتجر ثلاثة أشياء : الأول : ما الاستفهامية المستفهم بها
عن علة الشيء نحو : كيـمه بمعنى له . والثاني : ما المصدرية مع صلتها كقوله :
* يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَع * [٥٣٣]

(قوله ورب) ويقال رب يفتح الراء ورب بضم الراء والباء ، وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء ،
وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء ، وربت بفتح الثلاثة ، وربت بفتح الأولين وسكون التاء ،
وبتخفيف الباء من هذه السبعة ، وربنا بالضم وفتح الباء المشددة ، ورب بالضم فالسكون ، ورب بالفتح
فالسكون ، فهذه سبع عشرة لغة ا هـ مع . (فائدة) : ما مشى عليه المصنف من حرفية رب هو
مذهب البصريين وذهب الأحفش والكوفيون إلى اسميتها وأيده الرضـي بأنها في التقليل أو التكثير مثل
كم الخبرية في التكثير إذ معنى رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من
هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم . ثم استشكل حرفية رب بأمور فراجع . وجنح إليه الدماميني
أيضاً . قال : ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الإنشاء الذي
حقه أن يؤدي بالحرف أو مشابهتها الحرف وضماً في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل التشديد
عليه . (قوله على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالكرات وبعضها بالظواهر
إلى غير ذلك . (قوله وقد تقدم الكلام إلخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي .
(قوله كيـمه) أصلها كيما فحذفت ألف ما وجوباً لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفاً
حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية .
قاله المصريح وغيره .

(قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الأولى أن يقول المصدر : المسبك من صلة ما وكذا يقال
فيا بعده ، يدل على ذلك قوله بعد في تأويل المصدر مجرور بها كذا قال البعض والأوجه أن مجموع الحرف

[٥٣٣] صدره : * إِذَا أَلْتَ ثُمَّ تَنْفَعُ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *

قاله النابغة : قيل الذبياني وقيل الجمعدى من الطويل : أى إذا لم تنفع أنت ، لأن إذا لا تدخل إلا على الجمل
العملية . وفضر جواب الشرط ، ويجوز فيه التثنية : الفتح لأنه أخف ، والضم لأجل الضمة . والكسر لأنه الأصل .
والفاء للتعليل . ويروى يرجى الفتى والشاهد في كيما حيث دخلت كى على ما المصدرية وهو نادر . وقيل كافة . والمعنى
يضر من يستحق الضر وينفع من يستحق النفع .

أى للضر والنفع قاله الأخفش . وقيل ما كافة . الثالث : أن المصدرية وصلتها نحو : جئت كى أكرم زيداً إذا قدرت أن بعدها ، فإن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أن أن تضر بعدها ظهورها فى الضرورة كقوله :

[٥٣٤] فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَائِحًا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُفَرَّ وَتُخَدَعَا

والأولى أن تقدر كى مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الأول ومخوفاً مفتوحة الآخر ومكسورة . ومنه قوله :

[٥٣٥] لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنَّ أَمَّكُمْ شَرِيحُمْ

وقوله :

[٥٣٦] لَعَلَّ أُنْبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وصلته مجرور محلاً بالحرف لأنه الذى تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح فى تأويل مصدر مجرور بها إنما يظهر إذا قرئ مجرور بالجر فإن قرئ بالرفع خير ثان لقوله فإن والفعل فلا ولم يقل على هذا مجرور إن لأن المراد مجموع أن والفعل فتأمل . (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع . (قوله وقيل ما كافة) أى لكى عن عملها الجر مثلها فى ربما . (قوله فقالت أكل الناس إلخ) كل مفعول أول لما نحا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثانى كما فى التصريح وغيره وإن عكس البعض وعطف تخدع تفسرى والخدع إرادة المكر بالغير من حيث لا يعلم . (قوله والأولى) أى فى الموضع الثالث . (قوله ثابتة الأول إلخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز فى غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح . (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرًا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد ،

[شواهد حرف الجر]

[٥٣٤] قاله جميل بن عبد الله ، وهو أصبح مما قاله الرمخشى أنه لحسان . وهو من الطويل . الهمة للاستفهام وكل الناس مصوب بمائحا من المتع وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له . والشاهد فى كَيْمَا أَنْ حيث ظهرت فيه أن للضرورة . وألف تخدعا للإطلاق .

[٥٣٥] هو من الوافر . الشاهد فى لعل فإنه حرف جر ههنا . ولهذا جر لفظة الله وهى لغة عقيل . وعليها فى محل النصب على المفعولية . وشريم بفتح الشين المعجمة هى المرأة المفوضة ، وكذلك الشروم .

[٥٣٦] قاله كعب بن سعد الغنوى . وصدره : * فَقُلْتُ ادْغُ أُخْرَى وَارْفَعْ أَلْصَوْتَ دَعْوَةً *

وهو من الطويل . الشاهد فى لعل حيث جر أى المغوار بكسر الميم وسكون الفين المعجمة كنية رجل . ويروى أبا المغوار على أصله اسم لعل . وقريب خبره .

وأما متى فالجر بها لغة هذيل وهى بمعنى من الابتدائية . سمع من كلامهم أخرجها متى كمه أى من كمه . وقوله :

[٥٣٧] شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفُّعْتَ مَتَى لَجَجَ لَحْضَرُ لَهُنَّ لَيْجُ

وأما الأربعة عشرة الباقية فسيأتى الكلام عليها .

(تنبيهان) : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو : من عندك . الثانى : عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه

وفضلكم خبر وإن أمكم شريم أى مفضضة بدل من شىء .

(قوله وهو بمعنى من الابتدائية) قال فى الجمع : وتأتى اسماً بمعنى وسط . حكى وضعها متى كمه : أى وسطه .

(قوله شرين) أى السحب وضمن شرين معنى روين فعدها بالباء أو هى بمعنى من وقوله : لمن نبيج أى صوت حال من النون فى شرين وهذا على قول العرب والحكماء إن السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يطره . قال فى التصريح : يقال إن السحاب فى بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اهـ .

(قوله لأنها أقوى حروف الجر) ولأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها .

(قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية .

(قوله ها التنبيه) أى صورة لا معنى إذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله إذا جعلت أى كلتاهما .

[٥٣٧] قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب من قصيدة من الطويل . الضمير فى شرين يرجع إلى السحب وضمن معنى روين فلذلك وصلت بالباء . وقيل شاذ وترفعت أى توسعت . والشاهد فى متى ليج فإنها حرف جر ههنا بمعنى من ، وهى لغة هذيل . وليج جمع لجة وهى معظم الماء . ونتيج مبتدأ . ولهن خبره : من نأجت الريح تنأج نتيجاً تحركت ولها نتيج ، أى مر سريع مع صوت .

وهمة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم . قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض خلافاً للأخفش ومن وافقه . وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو : م الله . وجعله في التسهيل بقية أيمن قال : وليست بدلاً من الواو ولا أصلها من خلافاً لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان . وقرئ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [ص : ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم . وذهب

(قوله في التعويض) أي صورة تعويضها التنبيه وهمة الاستفهام عن باء القسم يقال : ما الله بقطع الهمة ووصلها مدّاً وقصرًا فاللغات أربع والله بالمد مع الوصل والله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء . كذا في الجمع . قال الدماميني : وأضعف اللغات الأربع في ما الله حذف ألفها مع قطع همة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمي . (قوله بالعوض) أي بل بالعوض عنه المخدوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم . (قوله خلافاً للأخفش ومن وافقه) أي حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وثاته مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياسها التنبيه وهمة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمر قياسي مع الفارق لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلافها التنبيه والهمة فافهم . (قوله إلى أن أيمن) بفتح الهمة وضم الميم هذا هو الأفصح ، وبالكسر فالضم ، وبالكسر فالفتح ، وبفتحتين . ويقال ايم بكسر فضم ، وأيم بفتح فضم ، وإيم بكسرتين ، وإيم بفتح الهاء المبدلة من الهمة فضم . قال أبو حيان : وهي أغرب لغاتها . وإم بكسرتين ، وأم بفتحتين ، وأم بفتح فضم ، وأم بفتح فكسر ، وأم بكسر فضم ، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ، وم مثلاً ، فهذه عشرون لغة . كذا في الجمع . (قوله وشذا في ذلك) لأنها اسم بمعنى البركة . (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره . وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الإعراب على النون المخدوفة تخفيفاً . (قوله وليست بدلاً من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلاً لوجب فتحها كما في التاء . قاله الدماميني . وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفناها للتخفيف . (قوله ولا أصلها من) أي التي هي حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافاً إلى الباء نحو : من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرهما مع سكون النون فيهما وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بربى وأما رواية الأخفش من الله فشاذاً بخلاف م . وأما من التي هي لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر . قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة وبعضه في مبحث أيمن . (قوله والصحيح أنها اسم) أي مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول المطلق .

سيبويه إلى أن لولا حرف جر إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر . وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله :

[٥٣٨] أَطْطِيعُ قَيْنَا مَنْ أَرَأَى دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ وَقوله :

[٥٣٩] وَكَمْ مَوْطِنٌ لَوْلَايَ طُحِتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَتَّةِ آلَيْتِي مَنَهَوَى

(قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشئ كرب ولعل الجارة تنزيلاً للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا في المغنى وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصل لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الأخفش أنها في موضع رفع أى فقط . (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وإن كان غالب نيابة الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد وجدت في المتصلة كما في عساه وعساك وعسانى على قول تقدم في أفعال المقاربة . وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والماء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون في محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون في محل رفع وجر كما في عجبت من ضربك زيداً . واعلم أنك إذا عطفت على مدخول لولا اسماً ظاهراً تعين رفعه إجماعاً لأنها لا تجر الظاهر . نبه عليه الدمامينى . (قوله حسن) قال العيني : أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما ويروى عيسى بسكون الموحدة اسم قبيلة . ويروى جبن . (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاي طحت والرائط محذوف أى طحت فيه . وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك . وقوله : كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الولا سقط وفاعله منهوى أى ساقط .

[٥٣٨] قاله عمرو بن العاص من قصيدة نونية من الطويل . والهمزة للاستفهام وتطمع بالضم من الإطماع . وفتنا في محل نصب على المفعولية . ومن أراق كذلك مفعول من الإراقة . والشاهد في لولاك فإنه حجة على المبرد حيث أنكر مجىء نحوه في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع . فلولاك ولولاه ولولاي قليل . وأنكره المبرد أصلاً وقال : لا يوجد في كلام من يحتاج به . والأحساب جمع حسب : الرجل وهو ما بعد من المآثر . وقيل الفعل الحسن . وأراد بالحسن حسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهما . [٥٣٩] قاله يزيد بن الحكم من قصيدة من الطويل . وكم خبرية بمعنى كثير . وموطن بميزة والشاهد في لولاي فإنه حجة على المبرد كما ذكرنا آنفاً وطحت بفتح التاء جوابه أى هلكت من طاح يطوح ويطيح والكاف للتشبيه وما مصدرية أو موصولة . وهوى سقط من باب ضرب يضرب . والأجرام جمع جرم الشئ وهو جثته ، والباء فيه في محل نصب . والقنة بضم القاف وتشديد النون مثل القلة أو هى : أعلى الجبل . والنيق بكسر النون وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره قاف : أرفع موضع في الجبل . ومنهو بضم الميم المفاوى وهو فاعل هوى .

انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و(مذ وحتى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَزُبَّ وَالْثَا) وكى
ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على
ما سيأتى بيانه (وَالْأَخْصَصُ بِمُذٍّ وَمُنْذٌ وَقْتًا) وأما قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه فتقديره
منذ زمن أن الله خلقه أى منذ زمن خلق الله إياه .

(تفصيله) : ويشترط فى مجرورهما مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهماً ، ماضياً
أو حاضراً لا مستقبلاً ؛ تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ،
ولا أراه مذ غد وكذا فى منذ اهـ (و) اخصص (بِرُبٍّ * مُنْكَرًا) نحو : رب رجل ولا يجوز

والأجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة . والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل وكذا
النيق بكسر النون وبالقف آخره فالإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم . (قوله بالظاهر اخصص)
الباء داخله على المقصور عليه على عكس قوله الآتى واخصص بمذ ومنذ وإنما اختصت المذكورات
بالظاهر لضعف غالبا باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون
بعضها عوضاً عن باء القسم لا أصلاً فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية إدخال الكاف على الضمير
إلى اجتماع كافين فى نحو : كك وطردنا المنع . (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتاً) قال ابن عصفور :
ما يسأل به عن الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفاً فتقول منذ كم ومذ متى ومذ
أى وقت ، ولا تقول مذ ما لأن ما لا تكون ظرفاً . فإن قلت : سينص على دخولهما على الأفعال
فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت . أجيب بأنهما حيثئذ ليسا حرفى جر باتفاق والكلام . فيما
إذا كانا جارين اهـ يس . على أن منهم من يرى أنهما حيثئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة
وعليه لا إشكال . (قوله منذ أن الله خلقه) أى على رواية فتح الهمة أما على رواية الكسر فمنذ
اسم لدخولها على الجملة . (قوله ويشترط فى مجرورهما) وكذا فى مرفوعهما وبقي شرط رابع وهو
أن يكون منصرفاً فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط فى عاملهما أن يكون فعلاً ماضياً
منفياً نحو : ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولاً نحو : سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتله منذ
يوم الخميس . قاله يس . (قوله واخصص برُبٍّ منْكَرًا) أى فى الكثير فلا يرد قوله الآتى وما روى
إلخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزحشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على واجب
التنكير وقال جماعة كالفارسي : معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره
نحو : رب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديرًا إذ التقدير وأخ له وإنما لم يجر رب أخى الرجل لأنه يفتر
فى التابع ما لا يفتر فى المتبوع أما رب رجل وزيد مثلاً فلا يجوز . قال فى التسهيل : ولا يلزم
وصفه أى المنكر المجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه .

رب الرجل (وَالَّذَاءُ لِلَّهِ وَرَبِّ) مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء : ٥٧] ، وترب الكعبة ، وترى لأفعلن ، ونذر تا الرحمن ونحياتك (وَمَا زَوَّوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنُي) وقوله :

[٥٤٠] * وَرَبُّهُ عَطْبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبَةٍ

(نَزَّرَ) أى قليل .

(تنبيهه) : يلزم هذا الضمير المجرور بها الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : ربه رجلاً وربه امرأة . قال الشاعر :

[٥٤١] رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل (كَذَّ كَهَا وَنَحْوُهُ أُنَى) أى قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله :

(قوله والذاء لله ورب) يؤهم التسوية فى الدخول عليهما وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة . (قوله ربه فتي) قال الجامى : هذا الضمير عائد على مبهم فى الذهن يعنى قبل ذكره مؤخراً تمييزاً فلا ينافى عدم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر . (قوله وربه عطبا) أى مشرفاً على العطب أى الهلاك . قاله المعنى . ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لأن المراد أبعدته عن العطب وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة . (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً فى الاستعمال . (قوله الإفراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو : ربه امرأة وربها رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع . (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف يميز نعم وبئس ، ولعل الفرق قوة العامل فى باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه فى ربه رجلاً فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز فى باب نعم وبئس وعدم إشعار شيء به فى رب فتيته .

[٥٤٠] صدره : * وَاهِ زَأْبَتْ وَشِيكَا صَدَعُ أَعْظُوهِ *

هو من البسيط أى رب واه من وهى الحائط إذا هم بالسقوط . ورأبت أصلحت . ومادته راء وهزة وباء موحدة . وقد صحفه كثير منهم فظفه من الرؤية البصرية . وصدع أعظمه كلام إضافى مفعوله . وشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى رأبا وشيكا أى سريعا والشاهد فى وربه عطبا حيث دخلت رب على الضمير وهو مجهول عند البصرية فلا يعود على ظاهر . وعطبا تمييز بحسب الضمير . ويروى عطب بالجر على نية من وهو شاذ . وانقذت فعل وفاعل أى خلصت والمفعول محذوف أى أنقذته . والعطب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء . والثانى مصدر بفتح التين أى ربه من عطب أى مشرف على الهلاك أنقذته من عطبه أى من هلاكه . فافهم . [٥٤١] هو من الخفيف . الشاهد فى ربه فتيه حيث جاء الضمير فيه مفردا والمميز جمعا . فإن فتيه جمع فتي والمشهور أن الضمير يفرّد دائما والمميز بحسب القصد ، وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديرافيتنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه . وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالياء الموحدة أى دائما صفة لمصدر محذوف أى إيراا دائبا . فافهم .

[٥٤٢] * وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا *

وقوله :

[٥٤٣] وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كِه وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

(تفصيله) : قوله : ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله : كه ولا كهن . الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا . وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله :

(قوله دائبا) أى إرثا دائبا أى دائما . (قوله وأم أو عال كهأ أو أقربا) صدره :

* خلى الذنابات شملا كنبأ *

وضمير خلى الحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشملا ظرف أى ناحية شماله وكتبأ بفتح الكاف والمثناة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلق إما شملا أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كهأ أى كالذنابات وأقربا على الأول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور . (قوله ولا ترى بعلا) أى زوجا ولا حلالا أى زوجات كه أى كالحمار الوحشى ولا كهن أى الأتني إلا حاظلا استثناء من بعلا والحافظ المانع من التزويج كالمعاصل وكانت عادة الجاهلية إذا طلقوا المرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنه . (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه بربه مع أنه قليل جدا وضرورة ويجاب بأن التشبيه فى أصل القلة . (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة . (قوله وقد شذ) أى غرضه التورك على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى

[٥٤٢] صدره : * خلى الذنابات شملا كنبأ *

قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى . والضمير فى خلى يرجع إليه . والذنابات بفتح الذال المعجمة والتون وبعد الألف باء موحدة وبعد الألف الأخرى تاء مثناة من فوق اسم موضع بعينه . ويروى نعى الذنابات . وشملا مفعول ثان وكتبأ صفة بفتح الكاف والتاء المثناة والباء الموحدة أى قريبا . والمعنى جعل الذنابات ناحية شماله قريبة منه فى عدوه كأنه نحاها عن طريقه وهى شماله بالقرب من الموضع الذى عدا فيه . (قوله وأم أو عال) مبتدأ وخبره قوله كهأ أى كالذنابات . وفيه الشاهد حيث أدخل فيه كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . وأم أو عال اسم هضبة بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى . (قوله أو أقربا) عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار . ويجوز نصب أم أو عال عطفا على الذنابات على معنى جعل أم أو عال كالذنابات أو أقرب فيكون أقرب عطفا على محل المجرور . فافهم .

[٥٤٣] قاله رؤبة من قصيدة مرجزة . الفاء للعطف . والبعل الزوج . والحلال جمع حليلة الرجل وهى امرأته . والشاهد فى كه وكهن حيث أدخل الكاف على الضمير أى كالحمار الوحشى ولا كالأتني . والحافظ بالحاء المهملة والطاء المعجمة وهو المانع من التزويج كالمعاصل إلا أنه بالضاد ، وهو استثناء من بعلا .

[٥٤٤] وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي

وكقول الحسن : أنا كك وأنت كى . وأما دخولها على ضمير الرفع نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كأنت ، وما أنت كأنا ، وعلى ضمير النصب نحو : ما أنا كإياك وما أنت كإياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المردى : وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله :

[٥٤٥] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أَنْفَاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي زَيْدٍ وقوله :

بإيهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة لأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا .

(قوله وإذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدمامينى عن سيبويه . (قوله وأما دخولها) مقابل لمخدوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ . (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الأقلية من حيث القياس وحيث لا يرد عليه نظر المردى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقلية أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميراً وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فإن شذوذه من الجهة الأولى فاعرفه فإنه فى غاية النفاسة . (قوله قال المردى وفيه نظر إلخ) حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساوياً . (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى إياك . وقال ابن هشام الحضراوى : لا تعطف إلا الظاهر كالجارة هـ فارضى . (قوله فلا والله إلخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيداً لا الثانية دون الأولى فيكون القسم مقحماً بين النافى والمنفى إلا أن يراد التوكيد اللغوى ولا يلقى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتناك أى إليك أى إلى لقيك والمعنى لا يجدون فتى إلى أن يلقوك فحيث يجدون الفتى . هذا ما ظهر لى .

[٥٤٤] هو من الخفيف . وتماه : * جين تلغو الكمات فيها لزال *

التقدير وإذا شمرت الحرب أى نهضت وقامت على ساقها ولم يكن جواب الشرط . والشاهد فى كى حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم على معنى لم تكن أنت مثل وهذا شاذ لا يستعمل إلا فى ضرورة . والكماء بالضم جمع كى وهو الشجاع المتكى فى سلاحه .

[٥٤٥] هو من الوافر . الفاء للعطف . ولا لتأكيد القسم . ولا يلقى جوابه : أى لا يجد . وفتى مفعول . والشاهد فى حتناك حيث جر حتى الضمير . والأصل أن نجر المظهر وهو شاذ ويروى يا ابن أبى زيد .

[٥٤٦] أَثَّ حَتَّكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَحَجٍ تُرْجِي مِنْكَ أَلْهًا لَا تُخَيِّبُ
وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بَعْضٌ وَيَيْنُ وَأَبْتَدَىءُ فِي الْأَمَكِنَةِ *
بِئْسَ) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى . الأول : التبويض

(قوله في ذكر معاني إلخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شلوذ النيابة فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشلوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياساً كما في التصريح والمغنى وإن اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم في الحرف . قال في المغنى : وهذا المذهب أقل تعسفاً . (قوله بمن) قال في المصنع : الغالب في نون من إذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها . قال ابن مالك : قليل وابن عصفور : ضرورة وأبو حيان : كثير حسن فإن كانت اللام مدغمة لم يجوز حذف النون فلا يقال في من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فإنهم لا يحذفونها إلا إذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقاً مع اللام وغيرها وحكى الأخفش ضمها مع اللام . قال أبو حيان : وليس له وجه من القياس اه باختصار . (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به إلى أن الأمر في كلام المصنف ليس على حقيقته إذ المراد الإخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام الشارح أن المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وأن الزيادة وما عدا التعليل من الخمسة الأخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة . (قوله على الخمسة الأولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلاً . (قوله التبويض) إن أريد به التبويض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبارة وإن أريد به مطلق التبويض كان في العبارة مسامحة لأن معنى من ليس مطلق التبويض بل التبويض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف . قال في المطول والمختصر : قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف وإلا لما كانت حروفاً بل أسماء لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار المعنى وإنما هى متعلقات لمعانيها أى إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام اه . وكتب سم على قوله معاني الحروف ما نصه : كالاتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص . وكتب على قوله بنوع استلزام

نحو: ﴿حتى تنفقوا مما تحبون﴾ [آل عمران: ٩٢] وعلامتها أن يصح أن يخلفها بغض ولهذا قرىء بعض ما تحبون. الثاني: بيان الجنس نحو: ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ [الحج: ٣٠]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول. الثالث: ابتداء الغاية في الأمكنة باتفاق نحو: ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ [الإسراء: ١]، (وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْ) الغاية في (الْأُزْمَنَةِ) أيضا خلافاً لأكثر البصريين نحو: ﴿لمسجد أسس على من أول يوم﴾ [التوبة: ١٠٨]،

ما نصه: لأن الخواص تستلزم العوام اهـ وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتساع فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئياً ملحوظاً للغير وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئ هو الموضوع له أو لا، ذهب إلى الأول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالاً، فمن مثلاً موضوعة لكل فرد من الابتداءات الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكل معيها. وذهب إلى الثاني الأوائل^(١) فقالوا هي كليات وضعا جزئيات استعمالاً. قال عبد الحكيم في حاشية المطول: ذهب الأوائل إلى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلها شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلاً هو الابتداء لكن من حيث أنه آلة لتعرف حال غيره فلها وجب ذكر الغير وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اهـ يعني التفتازاني. وما قيل يلزم حينئذ أن لا تستعمل إلا في معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لا حقائق لها مع أنهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولاً مدفوع بأن هذا إنما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما إذا كان من حيث أنها أفرادها المعاني الكلية فلا. اهـ باختصار. وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانية. (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ما قبلها لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو: ﴿من أساور من ذهب﴾ [الكهف: ٣١] أى هى ذهب ولو قال أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن. واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية إن كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما قبلها في إعرابه إن كان نكرة. (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لا معناها الحقيقي الذى هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأن معنى أعوذ بالله ألتجئ إليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء. نقله الشمنى عن الرضى. (قوله في الأمكنة) الأولى أن يراد بها ما عدا الأزمنة فيشمل ما ليس زماناً ولا مكاناً نحو: ﴿إنه من سليمان﴾ [النمل: ٣٠]. (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) إن أريد

(١) الأوائل إلخ. اعلم أن الواضع رأى وضعها للكل، لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئ الذى هو آلة، ولا كذلك الأعماء. تأمل.

وقوله :

[٥٤٧] تُخَيَّرَنَ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْنَيْنَ كُلَّ الثَّجَارِبِ

الرابع : التخصيص على العموم أو تأكيد التخصيص عليه وهي الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشِبْهِهِ فَجَزَّ * نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لَبَاغٌ مِنْ مَقَرٍّ) أو فاعلاً نحو : لا يقم من أحد ، أو مفعولاً به نحو : ﴿هل ترى من فطور﴾ [الملك : ٣]

بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر أو مجرد وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال : ومن في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو : جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾ [فصلت : ٥] .
(قوله تخيرون) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع إلى السيوف ، ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة ، وحليمة بنت الحرث بن أبى شمر ملك غسان وجّه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء فأخرجت لهم طيباً وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه . ويقال إنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج ما غطى عين الشمس . والتجارب كمساجد جمع تجربه . كذا في المصباح . (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أى أو مفعولاً مطلقاً على ما جنح إليه ابن هشام ومثل له تبعاً لأبى البقاء بقوله تعالى : ﴿ما قرطنا في الكتاب من شيء﴾ [الأنعام : ٣٨] ، أى من تفریط فلا تزداد مع غير هذه الأربعة عند الجمهور وقبل ترادف قبل الحال كقراءة من قرأ : ﴿ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء﴾ [الفرقان : ١٨] ، بناءً نتخذ للمفعول وتقدم في باب الحال عن ابن هشام رده بأنه يلزم على الحالية إثبات الملائكة لأنفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التى لا تنصرف زائدة كما مر في محله . (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزداد في الإثبات ويستثنى منه تميز كم الخبرية إذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو : ﴿كم تركوا من جنات﴾ [الدخان : ٢٥] ، كما نقله التفتازانى عن القوم . (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهزمة على الأوجه فلا تزداد مع غيرها لعدم السماع ولأن غيرها لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فإن هل لطلب التصديق فقط والهزمة له ولطلب التصور . (قوله إلا مبتدأ) أى ولو في الأصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثانى مفاعيل أعلم كما قاله الدمامينى . (قوله أو مفعولاً به) أى حقيقة فخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لأنهما خبران في الأصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافاً إلى أولهما إذ المظنون في ظننت زيداً قائماً قيام زيد . قاله الدمامينى .

[٥٤٧] قاله النابغة الذبياني من قصيدة من الطويل ، يصف بهذا البيت السيوف ، والضمير في تخيرون يرجع إليها . والشاهد في من أزمان فإن من ههنا جاء لابتداء الغاية في الزمان ، كما أن أكثر مجيئها لابتداء الغاية في المكان ، وهو حجة على من ينكر ذلك . ويوم حليلة من أشهر أيام العرب ، وهو اليوم الذى سافر فيه المنذر بن المنذر بالعرب إلى الحارث الأعرج العسافى وهو بفتح الحاء المهملة وكسر اللام . إلى اليوم أى إلى يومنا هذا . وكل التجارب منصوب بطريق النية عن المصدر .

والتي لتنصيب العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تختص به كأحد وديار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطر . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ [الأحقاف : ٣١] . الخامس : أن تكون بمعنى بدل نحو : ﴿ أرضيعم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ [التوبة : ٣٨] ، وقوله :

[٥٤٨] أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيَكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

(قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لأنها قبل دخول من تحتل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منحصص على الثانى فيمتنع أن يقال ما جاءى من رجل بل رجلان . فإن قلت : إذا أفادت التنصيب فكيف تكون زائدة ؟ قلت : المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها محلاً بالمقصود قاله المصرح . (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو شبهه وإنما كانت لتأكيد لأن النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصاً فزيادة من تأكيد لذلك .

(قوله وذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائى وهشام منهم فيوافقان الأخفش في عدم اشتراط الشرطين معاً واختاره في التسهيل كذا في الجمع .

(قوله وجعلوها زائدة إلخ) أجيب بأن من تبعية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شيء من مطر . واعترض بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما إذا كان الموصوف فاعلاً . وأجيب أيضاً بأن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبأن زيادتها في ذلك حكاية كأنه سئل هل كان من مطر . فأجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان . كذا في الدمامينى .

(قوله وجعل من ذلك قوله تعالى إلخ) أجيب بأن من للتبعية ولا ينافيه قوله تعالى : ﴿ إن الله يغفر الذنوب جميعاً ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، لأن الذنوب في الأول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام . وفي الثانى ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على أنه لا يناقض الموجبة الجزئية إلا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية .

(قوله أخذوا إلخ) أى عمال الزكاة والخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفه .

السادس : الظرفية نحو : ﴿ ماذا خلقوا من الأرض ﴾ [الأحقاف : ٤] ، ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [الجمعة : ٩] . السابع : التعليل نحو : ﴿ مما خطيئتهم أغرقوا ﴾ [نوح : ٢٥] ، وقوله :

* يُلْغِضِي حَيَاءً وَيُلْغِضِي مِنْ مَهَابَتِهِ * [٥٤٩]

الثامن : موافقة عن نحو : ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة عن هذا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] . التاسع : موافقة الباء نحو : ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى : ٤٥] . العاشر : موافقة على نحو : ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، ﴿ للأنبياء حتى ولآلهم وإلى أى تكون هذه الثلاثة لانتفاء الغاية في الزمان والمكان ، وإلى أمكن في ذلك من حتى لأنك

والفصيل ولد الناقة إذا فصل عنها . والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة ، والأفيل صغير الإبل لأفوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلًا . (قوله ماذا خلقوا من الأرض إلخ) كونها للظرفية ، أو بمعنى عن . أو على مذهب الكوفيين ، وللبصريين أن يجعلوها في هذه الآية لبيان الجنس وفي : ﴿ يا ويلنا قد كنا في غفلة عن هذا ﴾ [الأنبياء : ٩٧] ، للابتداء لإفادة أن ما بعد ذلك من العذاب أشد . قال الدماميني قال ابن هشام : وعلى هذا تكون متعلقة بهويل كما في : ﴿ هويل للذين كفروا من النار ﴾ [ص : ٢٧] ، لكن التعلق في آية : ﴿ يا ويلنا ﴾ [الأنبياء : ١٤] ، معنوي لا صناعي للفصل ١ هـ ملخصًا . وكذا ﴿ ينظرون من طرف خفي ﴾ [الشورى : ٤٥] ، وفي ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ [الأنبياء : ٧٧] ، على تضمين نصر بمعنى نجى كما قيل بكل ذلك . وقال الدماميني والشمسي : إن أريد كون الظرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهي للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل . (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهى المجاوزة وكذا يقال في نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه في الجمع الداخلة على ثانی المتضادين نحو : ﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾ [البقرة : ٢٢٠] ، ﴿ حتى يميز الحيث من الطيب ﴾ [آل عمران : ١٧٩] . (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة . دماميني . (قوله وإلى أمكن في ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولأنه يجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمر وأى هو غايته وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لإفادة تقضى الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية وليس ما قبل حتى في المثالين مقصودا به

[٥٤٩] غامه : * لَمَّا يَكَلِّمْ إِلَّا جِئَ يَتَسَبَّمُ *

ذكر مستوى في شواهد النائب عن الفاعل والشاهد فيه ههنا في « من مهابة » حيث جاء من للتعليل .

تقول : سرت البارحة إلى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لأن مجرور حتى يلزم أن يكون آخرًا أو متصلًا بالآخر نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ونحو : ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ [القدر : ٥] ، واستعمال اللام للانتفاء قليل نحو : ﴿ كل يجري لأجل مسمى ﴾ [الرعد : ٢] ، وسيأتي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى في باب إعراب الفعل . وأما إلى فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني : المصاحبة نحو : ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ [النساء : ٢] . الثالث : التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو : ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ [يوسف : ٣٣] . الرابع : موافقة اللام نحو : ﴿ والأمر إليك ﴾ [النمل : ٣٣] ، وقيل لانتفاء الغاية أي منته إليك . الخامس : موافقة في نحو : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ [النساء : ٨٧] ، [الأنعام : ١٢] ،

التفضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية . ذكره في المغنى ولا يتنافى أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه إلى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو : سرت حتى أدخلها لأنه قد يلتزم أن ما انفردت به إلى أكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتفاء دائما ومحل ما لم تدخل على المضارع المنصوب بأن المضمرة وإلا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللإستثناء كما سيأتي . قاله الدماميني . (قوله لأن مجرور حتى إلخ) خالفه في التسهيل فقال : لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق آخر جزء خلافا لزاعم ذلك . (قوله أن يكون آخر إلخ) أي وأن يكون ظاهرا لا ضميرا إلا ما شذ كما سيأتي . قيل لأنها لو دخلت على الضمير قلبت. ألها ياء كما في إلى وعلى ولدى وهي فرع عن إلى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . (قوله نحو أكلت السمكة إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله ونحو سلام هي إلخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي . (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في الزمان والمكان في الآخر والتصل بالآخر وغيرها . (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح للانتفاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة إلى أموالكم . دماميني . (قوله نحو ولا تأكلوا إلخ) أي من كل تركيب اشتمل على ضم شيء إلى آخر في كونه محكوما به على شيء أو محكوما عليه بشيء أو متعلقا بشيء كان من جنسه أو لا فلا يجوز إلى زيد مال بمعنى مع زيد مال إذ ليس فيه ضم شيء إلى آخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغنى والشمسي . (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من لفظي الحب والبغض كذا قاله الشمسي وأقره شيخنا والبعض ويظهر لي أن المشتق مما في معناها كالمشتق منها نحو : ودّ وكره ويشير إليه قول الشارح بعدما يفيد حبا أو بغضا فتدبر . ثم رأيت في الدماميني ما يؤيده وسيأتي .

وقوله :

[٥٥٠] فَلَا تَرْكُنِي بِالْوَعِيدِ كَأَيْسَى إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة من كقوله : -

[٥٥١] تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ قَوْفَهَا أَيْسَقَى فَلَا يَرَوَى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع : موافقة عند كقوله :

[٥٥٢] أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَرُ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السَّنَسِلِ

الثامن : التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أَفْتَدَ مِنْ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، بفتح الواو. وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل.

(قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية . (قوله نحو ليجمعنكم إلخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم .

(قوله وقوله) مآى النابغة الذبياني يخاطب النعمان ابن المنذر .

(قوله مطلقى) أى جمل مطلق به القار أى الزفت فيه قلب نكته الإشارة إلى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم . واعترض جعل إلى بمعنى فى بأنه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد إلى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل إلى متعلقة بمحذوف أى مضافا إلى الناس وفيه نظر إذ الظاهر جواز زيد إلى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عد هذه المعانى عليه كما علم مما مر .

(قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع روى من باب رضى أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السامة من الركوب وابن أحر هو عمرو بن أحر قائل البيت . وكل من إلى وابن أحر معمول ليسقى أو تنازعهما الفعلان .

[٥٥٠] البيت من الطويل .

[٥٥١] البيت من الطويل .

[٥٥٢] البيت من الكامل .

(تنبيهه) : إن دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو : قرأت القرآن من أوله إلى آخره . ونحو قوله :
 [٥٥٣] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
 أو على عدم دخوله نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، ونحو قوله :

(قوله وذكره إلخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر . والسلسل السهل الدخول في الحلق ويظهر لي أنه لا مانع من جعل إلى في البيت للتبيين كهي في زيد أحب إلى لوجود ضابطها . تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فله الحمد .
 (قوله نحو قرأت القرآن إلخ) قال سم : كأن القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مفعولا لقرأت اهـ وفيه إشارة إلى أن القرآن قد يستعمل في القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقبل القرينة ظهور إرادة الاستيفاء .

(قوله ألقى الصحيفة) الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئا ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا إلى عامله بالحيرة وأوهم أنه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة إنا هجوناك ولعلها اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فسلم ندفع الكتابين إلى من يقرؤهما فإن كان خيرا وإلا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس إلى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم ، فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه قتله ، فألقاه في النهر وفر إلى الشام وأتى طرفة إلى عامل الحيرة بالكتاب فقتله . وقوله حتى نعله بالجر لأن الكلام في حتى الجارة كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على الاشتغال فحتى ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاهما بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذي قبل حتى الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعا . وأجيب بتأويلهما بالثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتى نعله . ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتى .

(قوله ثم أتموا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد والمغيا لابد أن يكون ممتدا .

[٥٥٤] سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ غُرَيْثَ لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَحْدُودًا
عمل بها، وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب
فيهما عند القرينة. وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى، وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة.
والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو. انتهى. (وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا) أى تأتى من والباء بمعنى
بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسياق الكلام عليها قريباً إن شاء الله تعالى
(وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَضَيْهِهِ وَفِي * تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَقَطْلِيلٌ قُفَى. وَزَيْدٌ) أى تأتى اللام الجارة لمعان
جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية وقد مر . الثانى : الملك نحو المال لزيد .
الثالث : شبه الملك نحو : الجبل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غاير بينهما
في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، و﴿ ويل
للمطففين ﴾ [المطففين : ١] وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ،

(قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير
عنه . وقوله محذودا بحاء ودالين مهملات أى ممنوعا ، أو بجم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا .
قوله الدمامينى ولا أعلم الرواية . (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أو لا وهو
راجع إلى الدخول في حتى وعدمه في إلى والمقابل في الأول القول بعدم الدخول مطلقا والقول بأن ما
بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل نحو : سرت بالنهار حتى وقت العصر وإلا فلا نحو : سرت بالنهار
حتى الليل والمقابل في الثانى القول بالدخول مطلقا والقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل من إلى وحتى
على الصحيح خلافا للقرافي هذا ما تفيدته عبارة الفارضى وانظر حكم اللام إذا كانت للغاية والأقرب
أنها كإلى . (قوله للملك) وهى الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك . (قوله نحو الجبل للدابة) الجبل بالضم
والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به . قاموس . (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك
هى الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص . أقول : أو بين ذاتين ومصاحب
مدخولها لا يملك نحو : أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الجمع للام الاختصاص بنحو :
﴿ إن له أبا ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فإن كان له إخوة ﴾ [النساء : ١١] فتدبر . (قوله وويل
للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا اسم
ذات . (قوله وقد يعبر عن الثلاث إلخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا
يملك نحو : الجبل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو : لزيد ابن كما مر .

ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم : ٥] لكنه قال في شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك قال في المغنى والأولى عندي أن يمثل للتعدي بما أضرب زيذا لعمرى وما أحبه ليكر . الخامس : التعليل نحو : ﴿ لتحكم بين الناس ﴾ [النساء : ١٠٥] ، وقوله :

﴿ وَأَتَى لَتَعْرُونِي لِلذِّكْرَاكِ هِزَّةً ﴾ * [٥٥٥]

السادس : الزائد وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

[٥٥٦] وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَتْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاجِدِ
وإما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً عن غيره نحو : ﴿ للذين هم لربهم

(قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر . (قوله الرابع التعدي) أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدي لكن مع إفادة شئ آخر . قاله الحفيد . (قوله بما أضرب زيذا لعمرى إلخ) أى لأن ضرب وحب مثلاً متعديان فى الأصل وبيناهما للتعجب نقلاً إلى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو . وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيا على تعديتهما إلى المفعول كعمرو وبكر وأنهما لم ينقلأ فليست اللام للتعدي وإنما هى مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى . كذا فى التصريح . واعلم أنه سيأتى فى باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون التعدي المجردة اللهم إلا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل . (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام فى عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقاً ولاحقاً السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كأن الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً إذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم . (قوله إما لمجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله وبين المتضايين نحو : لا أبالك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت الزيادة لتقوية العامل . (قوله وملكت) بناء الخطاب . قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان . (قوله وإما لتقوية إلخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشئ . أفاده فى التصريح .

[٥٥٦] قاله ابن ميادة الرماح من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان . ويترى مدينة النبى ﷺ وأجار معناه عدى مسلماً ومعانداً أى ذمياً . والشاهد فى لمسلم حيث جاءت فيه اللام زائدة للتأكيد .

(١) ذكر مستوفى فى ضوابط المفعول له .

برهون ﴿ [الأعراف : ١٥٤] ، ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [يوسف : ٤٣] ، ونحو : ﴿ مصداقاً لما معهم ﴾ [البقرة : ٩١] ، ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧] ، هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التملك نحو : وهبت لزيد ديناراً . الثامن : شبه التملك نحو : ﴿ جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ﴾ [النحل : ٧٢] . التاسع : النسب نحو : لزيد أب ولعمرو عم . العاشر : القسم والتعجب معاً كقوله :

* اللَّهُ يَتَّقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ *

(فائدة) : قال في المغنى : قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد وإن زيدت في إحداهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ بإضافة كل إنه من هذا وإن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى . والضمير في موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وإنما لم يستغن عن تقدير المضاف ويجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله : * هذا سراققة للقرآن يدرسه * أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اهـ بإيضاح وبعض تصرف . وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى في حاشية الكشف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل إلى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها . نقله الشمنى . (قوله نحو وهبت لزيد ديناراً) فيه أن التملك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا ديناراً كان الكلام صحيحاً دالاً على التملك ولو مثل بجعلت لزيد ديناراً لكان أحسن . (قوله شبه التملك إلخ) قد يقال المفيد لشبه التملك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التملك على التمثيل له بجعلت لزيد ديناراً كما هو التحقيق في التمثيل اللهم إلا أن يقال لما توقف فهم شبه التملك والنسب والتملك من التركيب على اللام نسبت إليها فتأمل . (قوله نحو لزيد أب) جعل في الجمع من أمثلة لام الاختصاص ﴿ إن له أباً ﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿ فإن كان له أخوة ﴾ [النساء : ١١] . (قوله القسم والتعجب معا) قولهم في باب التعجب أن المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على أن نسبة الدلالة على التعجب هنا إلى اللام كنسبتهم الطلب إلى السين والتاء على ما حققه السيد من أنها مجاز من نسبة ما للكل إلى الجزء . اهـ دنوشرى .

ونحو : لله لا يؤخر الأجل . ونختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهم . وقوله :

[٥٥٧] فَيَا لَكَ مِنْ تَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلِ شَدَّتْ يَذْبُلُ

وفى غيره كقولهم : لله دره فارسا . والله أنت . وقوله :

[٥٥٨] شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْقَارٌ وَثَرَوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الذُّهْرُ كَيْفَ تَرُدُّدَا

الثانى عشر : الصيرورة نحو : ﴿ فَالْقَطْعَةُ آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾

(قوله لله) بكسر اللام يبقى أى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتماه :

* بمشخر به الظيان والآس *

بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى . والظيان بالطاء المشالة والنتحية المشددة ياسمين البر . والآس شجر معروف . كذا فى الشمنى والدامينى . وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدره وبدر وإن كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على ما يفيد قول المصنف فى جمع التكسير وفعلته فعل . والذى فى القاموس أن اسم العقدة فى قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال : والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب ا ه فعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه . والمعنى أنه هذا الوعل لا يحتاج إلى الخروج إلى موضع يمكن أن يصاد فيه لأن عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى . (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى يا ماء ويا عشب أقبلا فهذا وقتكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو : يا لزيد لعمرى معنى ألتجىء على خلاف سيأتى وبكسرها على أنهما مستغاث لأجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتى . (قوله فيا لك) الأظهر جعل ما بعدها مستغاثا به مجازا والمغاز اسم مفعول من أغرت الجبل فتلته فإضافته إلى القتل للمبالغة وقوله : شَدَّتْ أى ربطت والباء فى يذبل بمعنى فى ويذبل علم جبل لا ينصرف وإنما جره لأجل الروى والمعنى كأن نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة فى يذبل فلا تسير . هذا ما ظهر لى . (قوله وثروة) أى غنى . (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطعهم بترتب الحبة والتبنى واستعيرت له اللام .

[٥٥٧] البيت من الطويل .

[٥٥٨] البيت من الطويل .

[القصص : ٨] وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ وهى الجارة لاسم السامع نحو : قلت له كذا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى نحو : ﴿ ويجزؤون للأذقان ﴾ [الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩] ، وقوله :

* فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدِينِ وَلِلْقَمِ *

والمجازى نحو : ﴿ وإن أسأتم فلها ﴾ [الإسراء : ٧] ، واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد نحو : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ [الإسراء : ٧٨] . السابع عشر : موافقة عند نحو : كتبه لحمس خلون ، وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدري : ﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى نحو : ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ [الأنبياء : ٤٧] ، ﴿ لا يجليها لوقتها إلا هو ﴾ [الأعراف : ١٨٧] وقولهم : مضى لسبيله . التاسع عشر : موافقة من كقوله :

(قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه : ﴿ ولقد وصلنا لهم القول ﴾ [القصص : ٥١] ، دماينى . (قوله التبيين على ما سبق فى إلى) اعلم أن ما بعد إلى التبيين فاعل وما قبلها مفعول واللام التبيينية بعكس ذلك فإذا قلت زيد أحب إلى كنت أنت المحب وزيد المحبوب وإذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب إذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يومهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام فى نحو : تبا لزيد واللام فى نحو : سقيا لعمرو وجعلوا الأولى لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهى ومجرورها خبر لمخوف أى إرادنى لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والأولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالمصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل . ثم رأيت الدماينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك ما يوافقه نعم يتعين ما قالوه فى نحو : سقيا لك أن جعل سقيا نائب عن إسقى إذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فإن جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الأولى فيه أيضا ما قلنا فتدبر . (قوله ويجزؤون للأذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحين من أسفلهما كما فى القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوى للسجود . (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الأظهر الثانى وعبارة المغنى ، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة : « اشترطى لهم الولاء » . وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم اهد . (قوله نحو كتبه لحمس خلون) الأظهر ما نقله الدماينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها فى قولك كتبه لليلة بقيت بمعنى قبل وفى قولك كتبه لفرقة كذا بمعنى فى . (قوله قراءة الجحدري) فى القاموس : الجحدري القصير ثم قال : وجحدري كجعفر رجل .

[٥٥٩] لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَآثُفَكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْفَضْلُ

المتسم عشرين موافقة عن نحو : ﴿ قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضْلُونَا ﴾ [الأعراف : ٣٨] ، وقوله :

[٥٦٠] كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لَوَجْهَهَا حَسَدًا وَبُغْضًا إِلَهُ لَدَمِيمٍ

الحادى والعشرون : موافقة مع كقوله :

(قوله لا يجليها لوقتها إلا هو) أى فى وقتها إن قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشيء فى نفسه . أوجب بأنه يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل أو المراد لا يجلى ما فيها . (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف بأتى فى أفعل التفضيل .

(قوله راغم) أى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار . (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] ، ولولا ذلك لقل ما سبقتونا معنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمور : أحدها : أن يكون فى الكلام التفات عن الخطاب إلى الغيبة . الثانى : أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا : أى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأحقاف : ١١] ، عن طائفة أخرى أسلمت : ﴿ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف : ١١] . الثالث : أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى فى المحكى بالقول فلك فى حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال المحكاية فإن زيدا غائب حال المحكاية وكذا إذا خاطبت شخصا بأنت بخيل وأردت المحكاية فلك أن تقول قلت لعمرى أنت بخيل وقلت لعمرى هو بخيل . قاله الرضى .

(قوله نحو قالت أخراهم لأولاهم) يحتمل أن المعنى فى شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيها . (قوله لديميم) بالبدال المهملة من الدمامة وهى القبح أو معناه مطلقا بالدمام ككتاب وهو ما يطل به الوجه لتحسينه .

(فائدة) : كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور

[٥٥٩] البيت من الطويل .

[٥٦٠] البيت من الكامل .

[٥٦١] فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ أَجْتِمَاعِ لَمْ يَبْتَ ثَلَّةَ مَعَا

(وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِنَا * وَى وَقَدْ يُتَنَانِ السَّبَا . بِأَلْبَا اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوْضُ الصَّبِي * وَمِثْلُ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَلْطَقِي) أى تأتى كل واحدة من الباء وفى المعان . أما فى فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقة ومجازاً نحو : زيد فى المسجد ، ونحو : ﴿وَلَكُمْ فِى الْقَصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة : ١٨٩] . الثانى : السببية نحو : ﴿لِمَسْكَمٍ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾

وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرهما خزاعة مع الضمير . وكسر الباء مطلقاً هو المشهور . قال أبو حيان : وحكى أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر . كذا فى الممع . (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر . (قوله وقد يُتَنَانِ السَّبَا) قد للتحقيق بالنسبة إلى الباء وللتقليل بالنسبة إلى فى فهمى من المشترك المستعمل فى معنييه أو هى للتحقيق فقط فلا اعتراض بأن يبان السبب بالباء كثير لا قليل . (قوله ومثل مع [ع] حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية فى أصل المصاحبة فلا ينافى أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على ما اشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه . (قوله حقيقة) أى بأن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فإن فقدنا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء نحو : زيد فى سعة أو التحيز نحو فى صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو : زيد فى يوم كذا أفاده يس . وقضية كلام المغنى والممع أن الزمانية حقيقة فتدبر . فإن قلت : الظرفية فى قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِى جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر : ٤٥] ، الذاريات : ١٥ ، حقيقة بالنسبة إلى الجنات مجازية بالنسبة إلى العيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازاً فما وجهه عند مانع ذلك . أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل فى مستعملة فى ظرفية مجازية تناسبها وهى مطلق الملابس ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسى إلا أن فيهما قلباً لأنه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما فى القلب عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض ليس له اختيار وإنما الاختيار للمعروض عليه فقد يقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والأمر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لا قلب فى واحد منهما من الدمايني والشميني .

[الأنفال : ٦٨] ، وفي الحديث : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها » وتسمى التعليية أيضا . الثالث : المصاحبة نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف : ٣٨] . الرابع : الاستعلاء نحو : ﴿ لِأَصْلَبِكُمْ فِي جَذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] ، وقوله :
 * بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ *

الخامس : المقايسة نحو : ﴿ لِمَا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة : ٣٨] . السادس : موافقة إلى نحو : ﴿ فَرُدُّوهُمُ إِلَى أَيْدِيهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم : ٩] .
 السابع : موافقة من كقوله :

[٥٦٢] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظُّلُّ الْبَاقِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي
 [٥٦٣] وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ

(قوله دخلت امرأة إلخ) المرأة من بنى إسرائيل والتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة .

(قوله لأصلبكم في جذوع النخل) أى عليها فشبّه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالمرابطة لفظية فى معنى على وهو استعلاء جزئى . هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيهه المصلوب لتمكنه من الجذوع بالخال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى كل الوجهين تخيل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل .
 (قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة .

(قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس إلى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا .

(قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الأول فى الموصول .

(قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد ظلل كان أقل زمن مضى من تأنسه بأهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا .

[٥٦٢] البيت من الطويل .

[٥٦٣] البيت من الطويل .

أى من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء كقوله :
 [٥٦٤] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مِنَّا قَوَارِسٌ يَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْآبَاهِرِ وَالْكَلا
 التاسع : التعويض وهى الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : ضربت فيمن
 رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله :
 [٥٦٥] وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا الْخَوْثِقَةُ فَانْظُرْ بِمَنْ تَتَّقِي
 أى فانظر من تتق به . العاشر : التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك
 الفارسي فى مضرورة كقوله :
 [٥٦٦] أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْلَدَجَا
 وأجاز بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [هود : ٤١] .
 وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل نحو : ما يسرنى بها حمر
 النعم .

(قوله موافقة الباء) أى التى للإلصاق حقيقة أو مجازاً . شمنى .
 (قوله يوم الروع) بفتح الراء والفرع والفوارس جمع فارس على غير قياس . والآباهر جمع أبهر
 وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه . قال الجوهري : وهما أبهران يخرجان من القلب . والكلا جمع كلية
 أو كلوة بضمهما .
 (قوله قياساً إلخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية
 لا موصولة وأن الكلام تم بقوله فانظر ثما ابتداءً مستفهما استفهما إنكارياً بقوله بمن تتق على أن زيادة
 الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره . وفى الجمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضاً فى الباء
 وعن وعلى وقاسها فى إلى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت وإلى من أويت وفيمن
 رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع .
 (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك إبدال الهززة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك .
 (قوله دجا) أى أظلم ، يخال بالبناء للمجهول . يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا
 أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الأرندج ويكسر أوله جلد أسود ، ثم قال : واليرندج السواد
 يسود به الخلف أو هو الزاج اهـ . ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه .

[٥٦٥] البيت من البسيط .

[٥٦٦] الرجز لمؤيد بن أبى كاهل البشكري .

وقوله :

[٥٦٧] فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا لِإِغَارَةِ قُرْسَالَا وَرُكْبَانَا
الثاني : الظرفية نحو : ﴿ ولقد نصركم الله ييدر ﴾ [آل عمران : ١٢٣] ،
و﴿ فحيناهم بسحر ﴾ [القمر : ٣٤] . الثالث : السببية نحو : ﴿ فكلأ أخذنا بذنبه ﴾
[العنكبوت : ٤٠] . الرابع : التعليل نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
أحلت لهم ﴾ [النساء : ١٦٠] . الخامس : الاستعانة نحو : كتبت بالقلم . السادس : التعدية

(قوله شتوا) أى فرقوا ، والإغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الأعداء ، والإغارة
مفعول له ، والفرسان ركاب الخيل ، والركبان ركاب الإبل . (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية
ولهذا مثل بمثلين .

(قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو : لقيت يزيد أسداً أى بسبب لقاء زيد فهو
على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل إنها ظرفية وقيل للمعية والتجريد أن يتترع من ذى صفة
آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة . كذا فى الدمامينى والشمى .

(قوله الرابع التعليل) ينبغى إسقاطه كما فى المعنى وغيره لأن التعليلية والسببية شئ واحد كما
قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضاً .
وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بأن العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الزمن وهى العلة الغائية
والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنياً وخارجاً لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل
وبسبب متقدم وكان الموافق له أن يمثله بنحو حفرت البئر بالماء .

(قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية أن باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو :
مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الوسطة بين الفاعل ومفعوله نحو : برت
القلم بالسكين . قاله سم .

(قوله التعدية) أى الخاصة كما يفيد ما بعده . (قوله وهى المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى الاسم فمشاركة بين حروف الجر التى ليست
بزائدة ولا فى حكم الزائدة . شمنى ودمامينى .

(قوله فى تصيير الفاعل مفعولاً) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة .
(قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أى تعدى كما جزم به الدمامينى وقوله الفعل القاصر
خير أكثر ، وجعل البهوتى وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية
وخير أكثر محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل .

(٤١٦) ذكر مستوفى فى شواهد المفعول له . والشاهد فى بهم فإن الباء فيه للبدل . والإغارة نصب على التعليل .

وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً وأكثر تعدى الفعل القاصر نحو : ذهب بزيد بمعنى أذهبته . ومنه : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وقرئ : أذهب الله نورهم . السابع : التعويض نحو : بعث هذا بألف ، وتسمى باء المقابلة أيضاً . الثامن : الإلصاق حقيقة ومجازاً نحو : أمسكت بزيد ، ونحو : مررت به . وهذا المعنى لا يفارقها ، ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحبة نحو : ﴿ اهبط بسلام ﴾ [هود : ٤٨] ، أى معه . العاشر : التبعية نحو : ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾

قال في المغني : ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والأصل دفع بعض الناس بعضاً وصك الحجر الحجر . قال الدماميني : ويرد عليه أنه إذا كان الأصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلاً بل على ما كان مفعولاً فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الأصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اهـ . (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافاً لمن فرق باقتضاء ذهب بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف أذهب بزيداً وما يردده قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ [البقرة : ١٧] ، وإن أجيب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالجيء في قوله تعالى : ﴿ وجاء ربك ﴾ [الفجر : ٢٢] ، لأنه ظاهر البعد . نعم ممن فرق صاحب الكشف حيث قال : والفرق بين أذهب وذهب به أن معنى أذهب أزاله وجعله ذاهباً ويقال ذهب به إذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه . ثم قال : والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه اهـ . قال الشمني : ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى إغ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته إلى الله تعالى أصلاً . (قوله التعويض إغ) المناسب لقوله باء البذل أن يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البذل كما قاله سم أن في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين . ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البذل اختيار أحد الشئيين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البذل أعم مطلقاً وهو ما استظهره في الجمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أو لا والأول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد إغ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت بزيد لأن معناه المنع من الانصراف بأي وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه . قاله في المغني ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو : الثوب حقيقي واستظهر أنه مجاز يجعل الإصاق الإمساك بالثوب إصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازي كأن المارَّ بمجاوزته المرور به استعلى عليه . (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الأماكن إلى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لأفعلن . (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو : فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أى مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أى بما حمد الرب به نفسه . قاله في المغني .

[الإنسان : ٦] ، وقوله :

[٥٦٨] شَرَبْنَاهُ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خَضِرٍ لَهُنَّ نَيْجٌ
الحادى عشر : المجاوزة كمن نحو : ﴿ فَاَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ،
بدليل ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله :

(قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ، فنقل صاحب الكشف عن مالك أنها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال : وهو وإن كان عملاً بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه : هى للإصاق فيجب أيضا الاستيعاب إذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكلمة لا لبعضه . وقال بعض : من لم يوجب الاستيعاب كاماما الشافعى هى للتبعيض نحو : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] ، لما فى صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بناصرته وعلى عمامته ، وما فى سنن أبى داود وغيرها من أنه ﷺ مسح مقدم رأسه بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو : كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الأول والأصل وامسحوا أيديكم برؤوسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الرأس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد .
دماينى ملخصا .

(قوله نحو عينا إلخ) وقيل ضمن يشرب معنى يروى . وقال الزمخشري : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالغسل فجعلها للمصاحبة .

(قوله المجاوزة) قال بعضهم : يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : ﴿ يَسْمَعُ نَوْحَهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ [الحديد : ١٢] ، ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان : ٢٥] ، وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حيث لا يفيد أن المجرور هو المستول عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لأن أصل النور فيها لأن بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لأن الغمام كالألة ، وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] هـ .

[٥٦٨] والشاهد فى بماء البحر ، فإن الباء فيه بمعنى من للتبعيض ، وإذا ضمن شرين معنى روين يكون على حالة . فانهم .

* ومثل مع ومن وعن بها انطق *

هذا ما ذكره في هذا الكتاب . الثاني عشر : موافقة على نحو : ﴿ من إن تأمنه بقنطار ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، بدليل ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ [يوسف : ٦٤] . الثالث عشر : القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله . والدخول على الضمير نحو : بلا لأفعلن . الرابع عشر : موافقة إلى نحو : ﴿ وقد أحسن لي ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، أي إلى وقيل ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد وهي الزائدة نحو : ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ [البقرة : ١٩٥] ، بحسبك درهم ليس زيد بquam (على الاستغناء ومعنى في وعن) أي تجيء على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة : الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقة ومجازا نحو :

(قوله هذا ما ذكره في الكتاب) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره إلخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره إلخ . ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وإنما عد أولا ما ذكره المصنف عشرة نظرا لاتحادهما معنى وثانيا أحد عشر نظرا إلى اختلافهما عبارة . (قوله ولذلك خصت إلخ) بقي خاصة ثلاثة وهي استعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما جوابه إنشائي نحو : بالله هل قام زيد ، وزاد بعضهم رابعة وهي جرها في القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك أه دمايني . ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محنونا لا باقسم . (قوله نحو كفى بالله شهيدا إلخ) عدد الأمثلة إشارة إلى أنها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل في ما ولا إلخ والزائد مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل أفعل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتي في باب وجائزة في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة في الضرورة نحو :

ألم يأتيك والأنباء تسمى بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وإن كان مفعول كفى نحو : كفى المرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع . كذا في الجنى الداني وقاسها الرضى في مفعول عرف وعلم الذي بمعناه وجهل وسمع وأحسن وكذا مع المبتدأ نحو : كيف بك إذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو :

* ومنعكها بشيء استطاع *

فلا قياس معها . والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة . دمايني ملخصا . (قوله أن تحيء على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجيء كل اسما لبعده تنبيه المصنف الآتي على الاسمية في على وقربه في الكاف وعن .

﴿ وعليها وعلى الفلك تحملون ﴾ [المؤمنون : ٢٢] ، ونحو : ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، الثاني : الظرفية كفى نحو : ﴿ على حين غفلة ﴾ [القصص : ١٥] . الثالث : المجاوزة كمن كقوله :

[٥٦٩] * إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُوا قُشَيْرَ *

الرابع : التعليل كاللام نحو : ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقوله :

* علام تقول الرمح يثقل عاتقى *

الخامس : المصاحبة كمع نحو : ﴿ وآتى المال على حبه ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ﴿ وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾ [الرعد : ٦] . السادس : موافقة من نحو : ﴿ إذا اكثالوا على الناس يستوفون ﴾ [المطففين : ٢] . السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾ [الأعراف : ١٠٥] وقد قرأ أبى بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

(قوله ويكون حقيقة ومجازاً) قال الفارضى : وأما نحو : توكلت على الله ، فهو بمعنى الإضافة والإسناد أى أضفت توكلت وأسندته إلى الله إذ لا يعلمو على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازاً هـ . (قوله ونحو فضلنا إلخ) جعل الدمامينى الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو : ﴿ أو أجد على النار هدى ﴾ [طه : ١٠] ، أى هادياً وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو : ﴿ فضلنا ﴾ إلخ ونحو : ﴿ ولهم على ذنب ﴾ [الشعراء : ١٤] حقيقياً . (قوله كقوله إذا رضيت على) وقيل : ضمن رضى معنى عطف . (قوله على حبه) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله .

(قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « بنى الإسلام على خمس » أى منها ، وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هى الإسلام فكيف يكون مبنيها عليها وأجيب بأنها من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف .

[٥٦٩] تمامه : * لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

قاله قحيف العامرى من الوافر . والشاهد فى على فإن على فيه بمعنى عن . ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف . وبنو قشير بضم الفاف قبيلة . وخير لعمر الله محذوف أى يبنى . وأعجبنى رضاهما جواب إذا . والضمير فى رضاهما يرجع إلى بنى قشير .

[٥٧٠] إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبْنِكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

أى من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله :

[٥٧١] أَيْبَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَةً مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِضَاهُ تَرْوُقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب كقوله :

[٥٧٢] بِكُلِّ ثَدَاوَتِنَا فَلَمْ يُشَفِّ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(قوله يحتمل) أى يعمل بالأجرة وقيل إن مفعول يجد محذوف أى إن لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهما إنكاريا فقال على من يتكل .

(قوله أفئان العضاه) جمع فنن وهو الغصن ، والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما فى الشمسى وغيره جمع عضه كعنب ، أو عضه كعنب ، أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها . كذا فى القاموس . وتروق أى تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أى أعجبه كما فى القاموس وإيقاع الإعجاب على الأفئان على طريق المجاز وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالأفئان عن بقية النسوة وعليه فالإيقاع حقيقى .

(قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما فى القاموس هذا ما ظهر لى فى وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا .

(قوله والإضراب) أى عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو إضراب إبطالى فإن قوله على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يؤوله قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التى بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب كما قيل بذلك فى حاشا الجارة ويحتمل أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف أى والتحقيق كائن على أن إلخ لأن ما قبلها وقع لأعلى وجه التحقيق .

[٥٧٠] البيت من الرجز ، وهو بلا نسبة .

[٥٧١] البيت من الطويل ، وهو لحميد بن ثور .

[٥٧٢] البيتان من الطويل ، وهما ليزيد بن الطثرية .

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِدَى وَدَّ
(بَعْنُ تَجَاوَزًا عَنْ مَن قَدْ فَطَنَ. وَقَدْ تَجَمَّى) عَنْ (مَوْضِعٍ بَعْدَ وَ) مَوْضِع (عَلَى
* كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ) كما رأيت. وجملة معاني عن عشرة أيضًا اقتصر منها
الناظم على هذه الثلاثة: الأول: المجاوزة وهي الأصل فيها. ولم يذكر البصريون سواه،
نحو: سافرت عن البلد ورغبت عن كذا. الثاني: البعدية وهي المشار إليه بقوله: وقد تجمى
موضع بعد، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿لَتَرْكِبُنَّ طَبَقًا عَنْ
طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أى حالاً بعد حال. الثالث: الاستعلاء كعملى نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَمُخِلُ
عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله:

[٥٧٣] لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي

(قوله وقد تجمى عن موضع بعد) قال أبو حيان: يلزم أن تكون حيث ظرفاً ولا أعلم أحداً قال إنها اسم إلا
إذا دخل عليها حرف الجر. مع. (قوله كما على إلخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وإن كان قليلاً.
(قوله كما رأيت) أى فى قوله:

* إذا رَضِيبَ عَلَى بَنُو قَشِيرَ *

(قوله المجاوزة) هى بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالأول نحو: رميت
السهم عن القوس أى جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني نحو: رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخذه
بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو: أخذت العلم عن عمرو كأنه
لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ. هذا ملخص ما أفاده سم. ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه
لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال. وأنت خير بأن هذا إنما يظهر إذا أفاد المسئول
المسئول عنه لا إذا لم يفده وأن المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشيء لا جعل البعد للشيء عن المجرور
فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك. (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا لها في الحال التي لا
تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبه في غيرها من الحروف. (قوله
أى حالاً بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها وقيل غير ذلك. قال في شرح الباب:
والأولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه.

[٥٧٣] قاله ذو الأصبع العدواني، واسمه الحرثان بن الحرث بن محرث من قصيدة طويلة من البسيط أى لله در ابن عمك يقال هذا
في المدح، وابن عمك مبتدأ والله خير. والشاهد في عنى فإن عن بمعنى على، وأنت مبتدأ، وديان خبره، وأصلحه ديانى حدثت نون
الوقاية للتخفيف: أى ولأنت مالك أمرى فتحزوني أى تنسوسنى من خزاها يحزوه إذا ساسه وقهره، خزوا، والحزى مصدر خزى
يحزى إذا ذل والمعنى فما أنت ديانى فما تحزوني وهو مرفوع لأن شرط النصب بعد الفاء التي تقع جواب النفي أن يكون خالصاً من
معنى الإثبات، فإن لم يكن خالصاً تعين الرفع نحو: ما أنت إلا تأتينا فحدثنا.

الرابع : التعليل نحو : ﴿ وما نحن بباركي آلهتنا عن قولك ﴾ [هود : ٥٣] ، ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ﴾ [التوبة : ١١٤] . الخامس : الظرفية كقوله :

[٥٧٤] وَأَمِنْ سَرَاةٍ أَلْحَىٰ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنَّا

السادس : موافقة من نحو : ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾ [الأحقاف : ١٦] . ﴿ أولئك الذين يتقبل الله عنهم أحسن ما عملوا ﴾ [الأحقاف : ١٦] .

السابع : موافقة الباء نحو : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ [النجم : ٣] ، والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو : رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت بالقوس ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البديل نحو : ﴿ واتقوا يوما لا

(قوله لاه ابن عمك) أى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الأولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف للمضاف وأتاب عنه المضاف إليه ، ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف : أفضلت أى زدت . ديانى أى مالكى . فتخزوني أى تسوسنى وتقهرنى وهو بسكون الواو إما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وإما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما أنت ديانى فما أنت تخزونى .

(قوله نحو وما نحن إلخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة . (قوله وآس سرافة إلخ) من آسائه بمد الهزة أى واسائه أى أعطى أشرفهم . والرابعة بالكسر نجوم الحمالة أى أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها فمن بمعنى فى بدليل : ﴿ ولا تنيا فى ذكرى ﴾ [طه : ٤٢] ، قال فى المعنى : والظاهر أن معنى وى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه ووى فيه دخل فيه وفتر اه أى والمراد فى البيت المعنى الأول فكيف تجعل عن فيه ظرفية . (قوله عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده .

(قوله بنحو رميت عن القوس) أى إن أريد جعل القوس آلة للرمى ومستعانا بها فيه . (قوله فى إنكاره أن يقال ذلك إلخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر .

تجزى نفس عن نفس شيئاً ﴿ [البقرة : ٤٨] . وفي الحديث : « صومي عن أمك » .
 العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

[٥٧٥] أَتَجَزَّعُ أَنْ نَفْسَ أَثَاها جِماها فَهَلَّا أَلْتِي عَنْ يَمِينِ جَنِيكَ تَدْفَعُ

(شبهة بكاف وبها التعليل قد * يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ) أى تجيء الكاف لمعان
 وجعلتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه وهو الأصل فيها نحو : زيد
 كالأسد . الثاني : التعليل نحو : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، أى
 لهدايتكم . وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، لكنه قال في شرح الكافية :
 ودالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد وهى الزائدة نحو : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾

(قوله أتجزع أن نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرهما على أنها
 شرطية داخلية على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى إن هلكت نفس والحمام
 الموت . وقوله فهلا إلخ الأصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد
 بعده عوضاً عنه . قال الدماميني : ظاهر كلام المغنى والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير
 الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ يستلونك عن الأنفال ﴾ [الأنفال : ١] فقيل عن علمها ،
 وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على أن السؤال هل هو سؤال استخبار
 أو سؤال استعطاء فقد حكى قولاً بالزيادة ولا تعويض . (قوله أربعة) زاد في المغنى خامساً وهو
 المبادرة ، قال : وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل ، وصل كما يدخل الوقت ، ذكره ابن
 الحجاز والسيوطي وغيرهما وهو غريب جداً هـ ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية
 وقتية أى سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فستفاد المبادرة . (قوله الثاني التعليل) جعل
 قوم منه قوله تعالى : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ [القصص : ٨٢] ، أى أعجب لعدم فلاح
 الكافرين . (قوله تقتضى أن ذلك قليل) أى بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال
 التقليل بالنسبة إلى التشبيه فلا ينافى كثرته في نفسه . (قوله ليس كمثله شيء) أى بناء على رأى
 عزاء في المغنى إلى الأكثرين قالوا إذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو إثبات المثل . قال التفتازاني
 في حاشية المضد لأن النفي يعود إلى الحكم لا إلى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهراً
 على أن لزيد ابناً وإن كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع إثبات مثله
 تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي هـ .

[الشورى : ١١] ، أى ليس شيء مثله . وقوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَى * [٥٧٦]

أى فيها المقق أى الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت قال : كخير أى على خير وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله وقد توافق على (وَأَسْتَعْمِلُ) الكاف (أَسْمًا) بمعنى مثل كما فى قوله :

* يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ * [٥٧٧]

ومنع كثيرون زيادتها فى الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة فى التنزيه فهى باقية على حقيقتها من نفى مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفى مثله وإنما كان لازماً لأنه لو كان له مثل لكان هو مثلاً. مثله فلا يصح نفى مثله ولأن مثل الشيء من يكون على أوصافه فإذا نفوه عمن يماثله فقد نفوه عنه ، ونظيره مثلك لا ييخل فلنهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفية عنه ، فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفى مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يضر استحالة المعنى الحقيقى للكناية فضلاً عن استحالة لازمها لأن المعنى الحقيقى لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه . (قوله لواحق الأقارب) قاله رؤية يصف خيلاً أى ضوامر الأقارب جمع قرب بضمين وضم فسكون الحاصرة أو من الشاكلة إلى مراق البطن كما فى القاموس . والضمير فى فيها يرجع إلى الخيل الموصوفة . والمقق الطول الفاحش مع رقة . (قوله على خيى) وقيل الكاف بمعنى الباء أى بخير وقد قيل فى قولهم كن كما أنت أن المعنى كن على الحال الذى أنت عليه وقيل إن المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى . (قوله واستعمل اسمها) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسماً دائماً كما فى الجمع . (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر .

[٥٧٦] قاله رؤية يصف به خيلاً : أى هى لواحق الأقارب وهى الضوامر من الخيل . والأقارب جمع قرب بضم القاف والراء وفى آخره باء موحدة وهو من الشاكلة إلى مراق البطن . والمقق بفتح الميم وبالقافين الطول الفاحش فيه رقة . والشاهد فى زيادة الكاف فيه فإن التقدير فيها مقق .

[٥٧٧] قاله المعجاج . وصدرة : * يَبِضُّ ثَلَاثَ كَيْعَاجٍ جُمُ *

والبيض جمع يضاء . والنعاج جمع نعجة وهى البقرة . ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج . والجمل بضم الجيم جمع جماء وهى التى لا قرن لها ، وبالفصح الكثير ، ويضحكن خير عن يبض . والشاهد فى كالبرد فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل . والدليل عليه دخول عن عليها . والمنهم الذائب يعنى السرة يضحكن عن أسنان كالبرد كالبرد لطافة ونظافة .

أى عن مثل البرد . وقوله :

[٥٧٨] بِكَا لِقْوَةُ الشَّوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَزْلَعِ إِلَّا بِالْكَمِيِّ الْمُقْسَعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار (وَكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعمالا اسمين : الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا) في قوله :

[٥٧٩] وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيْسَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي ثَارَةً وَأَمَانِي

وبحث سم في الاستشهاد بالبيت باحتيال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حيثئذ يضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع . (قوله بكاللقوة) أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كإلى القاموس وهى العقاب . والشوواء بمعجمتين المعوجة المنقار . وجلت من الجولان . والكمى الشجاع المتكى سلاحه أى المتغطى به . والمنقع المغطى رأسه بالبيضة . قاله زكريا . (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد كالأسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . معنى (قوله استعمالا اسمين) وهما حيثئذ مبيان لمشابهة الحرف فى اللفظ . وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما مريان كذا فى الجمع والقول بإعراب عن الاسمى مع التزام سكونها لا يظهر له وجه . وفى الجمع عن ابن الطراوة والفارسي والشلوين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا ، تقول علا يعلو علوا وعلى يعلو علا كبقى يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لأنها ترسم بالألف لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ، ومقتضى هذا أن على الاسمى ترسم بالياء وهو إنما يظهر إذا كانت من على يعلو أما إذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالألف لأنها حيثئذ وأوية لكن يكفى فى نكته ذكر على الاسمى دون الفعلية موافقة الاسمى الحرفية لفظا ورسمًا على أحد الوجهين . بخلاف الفعلية فإنها لا توافق الحرفية رسمًا فى وجه أصلاً فاعرفه . ولم يتعرض المصنف إلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة . (قوله من أجل ذَا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالها اسمين لا تنقيد ولذا خصص من لأنها المسموع بدخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعل نادرا فعلم أن اسميتها لا تنقيد بدخول من ، نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فإذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمى والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتها .

[٥٧٨] هو من الطويل . الشاهد فى بكاللقوة حيث جاءت الكاف فيه اسما لأنه مجرور بالياء . والمعنى بمثل اللقوة الشوواء جلّت . وهو بفتح اللام وسكون القاف العقاب . والشوواء بالمعجمتين سميت بذلك لاعوجاج منقارها . والغارة الشوواء بالعين المهملة وهى التى تأتى من كل جانب . وجلت من الجولان ولا ولع منصوب بأن المقدرة من أولع بالشئ فهو مولع به بفتح اللام أى مغرى به . والكمى الشجاع المتكى فى سلاحه أى المستتر بالدرع والبيضة . والمنقع الذى على رأسه بيضة . [٥٧٩] قاله فطرى الخارجى من قصيدة من الكامل . الراو للعطف واللام للتأكيد وقد للتحقيق ، وفاعل أراى مستتر =

وكقوله :

[٥٨٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلٍ
(وَمُذٌّ وَمُنْذٌ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فهما (أَسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعًا) اسمًا مفردًا
(أو أوليًا) جملة كما إذا أوليا (أَلْفَعْلُ) مع فاعله وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ،
أو المبتدأ مع خبره : فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة ، وهما حيثُ مبتدآن

(قوله دريقة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثانٍ لأرى وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطعن.
قاله العيني والمصرح وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جواز ياء بدل الهززة . (قوله غدت) أى سارت القطاة
من عليه أى الفرخ والظم بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صيرها عن الماء وتصل بفتح
الفوقية وكسر المهملة أى تصبوت أحشاؤها من العطش ، وقوله وعن قَيْضٍ عطف على قوله من عليه ، والقَيْض
بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة . قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض وزيزاء بزياء
معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطي أرض غليظة ، مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من
مفعل أى محل للجهل السائر وتوهانه^(١) قال في التصريح نقلا عن ابن السيد : وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه
ولا يجوز أن يكون نعتا لزياء عند البصريين اهـ . ولك أن تجعله بدلا . (قوله ومذ ومُنْذٌ) وكسر ميمهما لغة .
همع . (قوله اصمين وحرفين) قال الشاطبي : قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه
بفتح الهززة أما إن كسرت فالاسمية متعينة . (قوله كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا
لا قيذا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز مذ يقوم لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم
يمييزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لأنه مضاف إليه واستعماله في الماضي .
نقله يسن عن ابن هشام ، وينبغي جواز ذلك عند من جَوَزَ اجتماع مجازين في الكلمة . فتدبر . (قوله فالأول)
أى ما إذا رفعا اسمًا مفردًا .

= يرجع إلى يوم الوغا فيما قبله . واللام للتعليل . ودريقة مفعول ثانٍ لأرى بفتح الدال وكسر الراء المهملتين بعدهما همزة ،
وهي الحلقة التي يتعلم عليها الطعن والرمي . والشاهد في من عن يميني فإن عن ههنا اسم بمعنى بجانب بدليل دخول حرف
الجر عليها . وتارة نصب على المصدر .

[٥٨٠] قاله مزاحم بن الحرث العقيلي . الصحيح أنه إسلامي من قصيدة من الطويل في وصف القطا . واسم غدت مستر
فيه يعود على القطا والشاهد في من عليه فإن على ههنا اسم فلذلك دخل عليه من ، معناه من فوقه أى فوق الفرخ وما مصدرية
أى بعد تمام ظمئها وهو مدة صيرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب ، ويروى خمسه بكسر الخاء وهو ورود الماء
في كل خمسة أيام ، وتصل بالصاد المهملة خبر غدت أى تصبوت أحشاؤها من العطش . وعن قَيْضٍ عطف على من عليه بفتح
القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة ، وأراد به الفرخ ههنا ، وببيداء صفة لقَيْض وهي الفلاة التي تبعد
من سكناها أى تهلك . ويروى بزياء وهي الغليظة من الأرض . ومجهل صفتها أما مصدر ميمي للمبالغة واسم مكان .

(١) (قوله وتوهانه) كنا بالأصل ، وصوله وتبهانه بالياء اهـ .

وما بعدهما خبر ، والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا . وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان . وقيل

(قوله وهما حيث مبتدآن) أى حين إذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لأنهما معرفتان لفظاً ومعنى أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية ، وأورد على ابتدائيهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك ، وأجيب بأنهما أجروها رافعين مجراها خافضين في أنهما لا يدخلان إلا على اسم الزمان . أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدماميني . (قوله والتقدير أمد إلخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعلوم كما في المغنى الحاضر نحو : مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر . (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وإن كان أى الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة ، فاقترن البعض على الاعتراض بأن ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير . (قوله وقد أشعر إلخ) أى لأن المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار . (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح : وهو مذهب الأخفش وأبى إسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيه مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اهـ قال ابن الحاجب : وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ يأباه : أما الأول فلأنك تجر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الإعراب . وأما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبراً ظرفاً للمبتدأ حتى يكون تقديمه مسوغاً إذ لو كان ظرفاً لكان زائداً عليه وهو مناف للمراد إذ المراد أنه هو اهـ . وأنا أقول : فى كل من توجيهه للأول وتوجيهه للثانى نظراً : أما النظر فى توجيهه للأول فلأن هذا التركيب على هذا الإعراب وإن لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لأن كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرهما أيضاً لكن يفيد اعتبار العرف إذ لا يقال مثلاً بينى وبين لقائه يومان عرفاً إلا إذا لم يكن إلا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغاً بأن الظرف المجهول خبراً ليس ظرفاً للمبتدأ إذ لو كان ظرفاً إلخ مردود لبطلان الملازمة إذ لا يجب كون ظرف الشئ زائداً عليه بل يجوز كونه مساوياً له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح ولت شعري كيف يحكم على إعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على إعرابه بهذا الإعراب إذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كأن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامع الشائع فى إعراب نحو : زيد فى الدار يقوم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحيث لا يرد ما قيل إذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين إلى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقتان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بإعصاف

طرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان ، وإليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والثاني : (كَجِثْتُ مُذَّ دَعَا) وقوله :
 [٥٨١] * مَا زَالَ مُذَّ عَقَّدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ
 وقوله :
 [٥٨٢] * وَمَا زِلْتُ أَبْغَى الْخَيْرَ مُذَّ أَنَا يَافِعْ *

فإنه متين . قال الدماميني : واعترض على جعل مذ ومنذ خبراً بأن المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك وهو قد أسلفنا في أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه . (قوله والمعنى بينى إلخ) أورد عليه عدم اطراده لأنه لا يأتي في نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة إلا أن يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده إلى الآن وفيه تكلف . (قوله وقيل طرفان إلخ) على هذا القول يكون التركيب كلاماً واحداً مشتقاً على جملتين بخلافه على الأولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافاً بيانياً كما قاله الدماميني . (قوله مذ كان) أى وقت وجد . (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا إذا قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم إلا أن يقدر مضاف ، ويلاحظ استمرار الانتفاء إلى أن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أى واستمر الانتفاء إلى الآن فتأمل . (قوله والثاني) أى ما إذا أوليا الجملة الاسمية أو الفعلية . (قوله يافع) أى ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أبفع العلام فهو يافع ولا يقال موفع وإن كان هو القياس .

[٥٨١] تمامه : * فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ أَشْيَارٍ *
 وبعده : يَلْبِسِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ لِنَفْسِي فِى ظِلِّ مُخْرَكِ الْقَبْحَاجِ مُكَارِ
 قالهما الفرزدق من قصيدة من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب . واسم ما زال مستتر فيه يرجع إلى يزيد وخبره بدنى . (قوله فسما) أى علا وارتفع عطف على عقدت ، وفادرك عطف عليه . والشاهد في قوله مذ عقدت حيث أضيف مذ إلى الجملة الفعلية . وفيه شاهد آخر في خمسة الأشبار حيث جرد المضاف من حرف التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف ما يراه الكوفية نحو الثلاثة الأتواب . وكنى به عن الارتفاع والحق بحد الصبي على زعم الفلاسفة أن المولود تمام مدة الحمل السالم عن طرو الآفة في الرحم يكون في قدر ثمانية أشبار من شبر نفسه ، فإذا جاوز الصبي أربعة أشبار فقد أخذ في الترقى إلى غاية الكمال . وقيل : أراد بها السيف لأن الأغلب فيه خمسة أشبار . ومن قال أراد به أنه لم يزل منذ نشأ مهيباً فائزاً بالمعالي حتى مات فأقبر في اللحد وهو خمسة أشبار فقد أبعد الصواب وأغرب في الاغتراب ، والكتائب جمع كنية وهو الجيش . ويروى بدنى خوفاً من خوفاً جمع خافقه وهى الراية . والمعترك موضع المعركة . والمعجاج العيار . ومثار بضم الميم من آثار العيار صفة للمعجاج بزيادة أل فيه . فافهم .
 [٥٨٢] تمامه : * وَلَيْدًا وَكَهْلًا حَيْثُ شَيْتُ وَأَمَرَقَا *

قاله الأعشى ميمون من قصيدة من الطويل وأبغى أطلب والوليد الصبي . والشاهد فيه في قوله مذ أنا يافع حيث أضيف مذ إلى الجملة الاسمية كما في البيت السابق وفيه شاهد آخر وهو قوله وليداً حيث نصب على أنه خير كان للقدر تقديره ومد كنى وليداً المعنى ما زلت مكسباً في حالاق هذه . والكهل بعد الثلاثين وقيل : بعد الأربعين إلى خمسين أو ستين ، والأمرد الذى ليس على وجهه شيء من الشعر . وقوله وكهلاً : عطف في التقدير على أمرد لأن الكهولة بعد الأمردية .

والمشهور أنهما حيثُ ظرفان مضافان إلى الجملة . وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة . وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (وإن يجزأ) فهما حرفا جر ثم إن كان ذلك (في مَضَى فَكَمَنْ * هَمَا) في المعنى نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أى من يوم الجمعة (وَفِي الْحَضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْن) بهما نحو : ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أى في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان الجرور بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى كما في المعداد ، نحو : ما رأيته مذ أو منذ يومين ، وكونهما إذا جرا حرفي جر هو ما ذهب إليه الأكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله :

[٥٨٣] وَزَنَعَ عَفَتْ أَقَارُهُ مَنذُ أَرْمَانٍ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيها قوله :

[٥٨٤] لِمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الْحَجَرِ أَقْوَيْنَ مَذُ حَجَجٍ وَمَذُ دَهْرٍ

(قوله وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين . (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفاً على قبل الذي قبله . شئني . (قوله يكون هو الخبر) أى لتوقف صحة الإخبار عليه حيثُ . (قوله فكمن) أى الابتدائية . (قوله معنى في استبن) أى اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما . (قوله نكرة) أى معدودة إذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لأنه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعداد استقصائية وفي نسخ فإن كان الجرور بهما نكرة معدوداً كانا بمعنى من وإلى معاً نحو مذ يومين وهو واضح . (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (قوله وريع عفت آثاره) أى ومنزل اندرست علاماته . وقوله : منذ أزمان قال سم : لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من وإلى معاً . (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود . وأقوين أى خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون .

[٥٨٣] صدره : * فَمَا تَبْلُكُ مِنْ ذِكْرِي خَيْبٍ وَعِزِّيَانِ *

قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدة من الطويل . وهو مصرع ، ولهذا عروضه قبضت ، وفقاً لخطاب الاثنين والمراد واحد ، وهو من عادتهم يخاطبون الواحد بذلك . وأصله قن فابدل من التون ألف . ونبك مجزوم لأنه جواب الأمر ، والذكرى مصدر ذكر . وعرفان الديار أى معرفتها . والربع ربع الدار يعنيها والمحلة أيضاً . وروى ورسم عفت أى اندرست . والشاهد في منذ أزمان حيث وقع منذ لا ابتداء الغاية وجر الأزمان ، وهو مرجع على رفعه في مثل هذا الموضع . [٥٨٤] قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدة من الكامل يمدح بها هرم بن سنان . الديار مبتدأ وخبره لمن مقدماً ، ومن استهامية =

الثاني : أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الدال من مذ عند ملاقة الساكن نحو مذ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولأن بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن . وقال ابن مُلْكُون : هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن ولكن ورب . وقال المالقي : إذا كان مذ اسمًا فأصلها منذ أو حرفًا فهي أصل . الثالث : بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا : فالأول كقوله ^{عليه السلام} : « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » وقول بعض العرب عند انقضاء

(قوله رجوعهم إلى ضم الدال) أى على الأشهر وجاء كسرهما عند ملاقة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لأننا نقول هذا الكسر عارض مثل : ﴿ قم الليل ﴾ [المزمل : ٢] ، فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع إلى الأصل . (قوله ولأن بعضهم يقول مذ إغ) قد يقال الضم اتباع . (قوله ملكون) قال شيخنا السيد : بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف . (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف :

* حرف وشبهه من الصرف برى *

ما نصه : المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود اهـ . (قوله ويرده تخفيفهم أن إغ) أى وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذًا كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل . (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام . (قوله بقي من الحروف رب) أى بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقليل التكثير دائمًا وقيل : التقليل دائمًا وعزى إلى الأكثرين وقيل : التكثير كثيرًا والتقليل قليلًا وقيل العكس . (قوله يا رب كاسية) أى مكسية يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو كان ويا للتنبية أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهيه أما الأول فلأن جعل في الدنيا ظرفًا مستقرًا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذى هو المراد وأما الثاني فلأن المقصود من الحديث الإخبار عن الكاسية في الدنيا بأنها عارية يوم القيامة لا الإخبار عن الكاسية بأنها في الدنيا كما لا يخفى على أحد وجوز البعض

= ومتعلق اللام والباء محذوف أى الكاتبة بقنة الحجر بضم القاف وتشديد النون وهو أعلى الجبل . والحجر بكسر الحاء وسكون الجيم حجر ثمود ، وأقوين حال بتقدير قد أى خلون . والشاهد في مذ في الموضعين فإنها لا ابتداء الغاية في الزمن الماضى وجرها الماضى وهو قليل ، لأن الأكثر على جرها للحاضر . وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه .

رمضان : يا رب صائمه. لن يصومه وقائمه لن يقومه . والثاني : كقوله :
 [٥٨٥] أَلَا رُبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ
 (وَيَعْلَمُ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدٌ مَا * فَلَمْ يَحْقِ عَنْ عَمَلٍ عَلِمًا) لعدم إزالتها الاختصاص
 نحو : ﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾ [نوح : ٢٥] ، ﴿عما قليل﴾ [المؤمنون : ٤٠] ،
 ﴿فبها رحمة من الله﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، (وزيد بعقد والكاف فكف) عن الجر

في عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من
 الضمير في كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفي الأخير نظر لأن صاحب الحال لا يقدر
 العرى فكيف تكون عارية حالاً منتظرة إلا أن يجعل المعنى مقدراً عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها
 بزنة الفاعل . وإنما كانت ربّ في الحديث للتكثير لأنه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا
 قول بعض العرب . (قوله يا رب صائمه إلخ) استدلل به الكسائي على إعمال اسم الفاعل ماضياً
 إذ لو لم يكن عاملاً النصب في ضمير رمضان لكانت إضافته إليه محضة لأنها إضافة وصف إلى غير
 معموله فتفيد التعريف مع أن رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بأنه حكاية حال ماضية بلفظ حكايتها
 قبل مضيتها فاسم الفاعل غير ماضٍ تنزيلاً وقوله : لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لأن
 المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش إلى صيام مثله وقيامه . (قوله ألا رب
 مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله : وذى ولد إلخ هو آدم عليه الصلاة
 والسلام ، وضمير لم يلد له ذى ولد ، وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام
 تشبيهاً بتاء كفف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً للياء أو بالضم اتباعاً للهاء كذا في
 التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين . (قوله
 فلم يعق إلخ) نقل في الجمع أن ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حيثئذ على الفعل . (قوله نحو
 مما خطاياهم إلخ) فخطاياهم مجروره بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاياهم ولو
 مثل بها لكان أظهر ولا يقدح في هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها
 بدلاً لأن المثال يكفيه الاحتمال .

[٥٨٥] قاله رجل من أزد الشراه . وعن الفارسي أن عمر الخيش لقي امرؤ القيس فأنشده . فأجاب امرؤ القيس
 بأن المولود من غير أب عيسى ، وذو الولد من غير الأبوين آدم عليه السلام ولا للتنيه . والشاهد في رب فإنه
 هنا للتعليل . والواو في وليس للحال ، وذى ولد عطف على مولود . ولم يلد أبوان في محل الجر صفته وهو يسكون
 اللام وفتح الدال وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً بكفف فالتقى ساكنان فحرك الدال
 بالفتح . واستوفيت الكلام فيه في الأصل .

غالبًا وحيثُ يدخلان على الجمل كقوله :
[٥٨٦] رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ يَتَهَنَّ الْمِهَارُ
وكقوله :

[٥٨٧] * كَمَا الْحَبَطَاتُ شَرُّ بَنَى تَمِيمِ *

(وقد تليهما وَجَرُّ لَمْ يَكْفِ) كقوله :

[٥٨٨] رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ يَتَنَ بُصْرَى وَطَقَةٍ نَجْلَاءِ
وكقوله :

(قوله وزيد بعد رب إلخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بأن اختصاصها بالأسماء أقوى لجرها كل اسم بخلاف رب والكاف فإنهما إنما يجران بعض الأسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلافها . سم . (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجمل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية . مع . (قوله وبما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الإبل ، والمؤبل بالموحدة المعد للقتية . والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد . والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة وفيهم خير الجامل وحذف خير عناجيج لعلمه من خير الجامل . (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لأكله نباتًا بالبادية يسمى الذرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتححتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك .

[٥٨٦] قاله أبو داود لحارثة بن الحجاج . وهو من قصيدة من الحفيف الشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافة فكفتها عن العمل ودخلت على الجملة الاسمية وهو نادر . والجامل بالجيم جماعة من الإبل لا واحد له من لفظه وقيل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه . والمؤبل بضم الميم وفتح الهززة والباء الموحدة المشددة يقال إبل مؤبل إذا كانت للقتية . والعناجيج جمع عنجوج بالضم وهو الجمل الطويل الأعناق . والمهار بكسر الميم جمع مهر .
[٥٨٧] صدره : * فَإِنَّ الْحَمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَانِيَا *

قاله زياد الأعجم من أبيات من الوافر . الفاء للعطف والحرمر بضم الحاء المهملة جمع حمار هكذا وجدته في نسخة صحيحة لأبي علي . وفي غيرها فإن الحرمر بفتح الحاء المعجمة وهي التي تشرب وهذا أقرب وإن كان ذلك أصوب . وقد شبه الحرمر بالمطية التي لا خير فيها ووجه الشبه حصول الشر من كل منهما . والشاهد في كذا الحبطات فإن الكاف للتشبيه دخلت عليها ما فكفتها عن العمل . والحبطات مرفوع بالابتداء . وشر بني تميم خيره . وكان الحارث بن عمرو بن تميم يسمى الحبط لأنه كان في سفر فأكل من الرق وهو الخندقوق فانتفخ بطنه فلقب حبطًا ثم سُمي أولاده كلهم حبطات .

[٥٨٨] قاله عدى بن الرغلاء الغساني من قصيدة من الحفيف . الشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن العمل وهو قليل . بين بصرى أى بين جهات بصرى فاكتفى بالمفرد إذ كان مشتتملا على أمكنة ، وهي بضم الباء بلدة بالشام كرمى حوران . ونجلاء صفة لطمة : أى واسعة .

[٥٨٩] وَلَنَنْصُرَنَّ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا آتَاكَ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

(تنبئيه) : الغالب على رب المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضى كقوله :

[٥٩٠] * رَبَّنَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ *

وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقيق وقوعه نحو : ﴿ربما يود الذين كفروا﴾

من القاموس والعينى . وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطأ . (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله : وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة .

(قوله ونصير مولانا) لعل المراد به مولى الموالاته وقوله مجرور عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم .

(قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فإن الغالب فى العامل بعدها كونه فعلاً ماضياً كما فى المغنى وقال فى الجمع : والأصح أن رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً فى موضعه أو مفسراً له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضياً معنى . قاله المبرد والفارسي وابن عصفور . وقال أبو حيان : أنه المشهور عند الأكثرين . وقيل : يأتى حالاً أيضاً قاله ابن السراج قيل : ويأتى مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك اهـ مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسراً له فيه نظر إذ الظاهر أن تعلقها فى صورة الاشتغال بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له .

(قوله على فعل ماضى) أى حقيقة لا تنزيلاً لأن دخولها على الماضى تنزيلاً من جملة المقابيل للغالب كما سيصنع الشارح . (قوله ربما أوفيت فى علم) أى نزلت على جبل .

[٥٨٩] قاله عمرو بن البراءة النهى بكسر النون من قصيدة من الطويل . والشاهد فى كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلماذا جرت الناس . والمجرور من الجرم بالجيم والراء ويروى مظلوم عليه وظالم . [٥٩٠] تمامه : * تَرْفَعَنَّ نَوَى شَمَالًا * *

قاله جذيمة الأبرش . ومن نسه إلى تأبط شراً فقد غلط . وهو من المديد . الشاهد فى قوله ربما فإن ما دخلت على رب وكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الفعلية وأوفيت أى نزلت . والعلم الجبل وفى بمعنى على . وترفعن أصله ترفع زيدت فيه نون التأكيد الخفيفة للضرورة . وشمالاً فاعله . ونوى مفعوله وهو بفتح الشين جمع شمال وهو الرخ التى تهب من ناحية القطب .

[الحجر : ٢] ، وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله :

* رَبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدّر ما اسماً مجروراً بمعنى شيء ، والجميل خبر لضمير محذوف ، والجملة صفة ما : أى رب شيء هو الجمال المؤبل (وَحَدِثْتُ رَبُّ) لفظاً (فَجَرْتُ) منوبة (بَعْدَ بَلْ * وَالْقَا) لكن على قلة كقوله :

[٥٩١] بَلْ بَلَدٍ مِلءِ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ
وقوله :

* بَلْ بَلَدٍ ذِي صَعْدٍ وَأَضْبَابِ * [٥٩٢]

(قوله نزل منزلته إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن يؤد مستقبل حقيقة لأنه في يوم القيامة لكن لما كان معلوماً لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق في كل . واعلم أن عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها ، فزعم البعض أنه لم يعتد بقيد التنزيل في التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة إلا بالله . (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله ونذر . (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجمال المؤبل كائنا فيهم وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف . تصرع .

(قوله أى رب شيء إلخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فإنها تكتب موصولة . (قوله بعد بل والقَا) قيل : وبعد ثم . مع .

(قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع . والقَم بفتحين والقَم بفتح وسكون والقَم كسحاب الغبار . وقوله : لا يشتري كتانه وجهرمه أى جهرميه بخذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل : الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت في بيت بعد . من شرح شواهد المفتى للسيوطي .

(قوله ذو صعد) بضمين جمع صعود بفتح الصاد العقبية ، وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويًا في هذا البيت يجب إسكانها كما لا يخفى على من له إلمام بفن العروض .

[٥٩١] البيت من الرجز .

[٥٩٢] قاله رؤية : أى بل رب بلد ملء الطرق . والقَم الغبار . والشاهد فيه حيث أضمرت رب وبقي عملها . (قوله جهرمه) أى جهرميه بياء النسب وهو بسط من الشعر تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم . وجعل الجهرم اسماً بإخراج ياء النسبة عنه .

وقوله :

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعُ [٥٩٣]

وقوله :

* فَحَوْرٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنْ عَيْنِ * [٥٩٤]

(وَيَعْدُ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) بكثرة كقوله :

وَلَيْلَ كَمْزَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ [٥٩٥]

(تنبيهان) : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله :

[٥٩٦] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كَذْتُ أَقْصَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَّةٍ

(قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لأنهما أزهد النساء في الرجال . وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلاً . (قوله فحور) جمع حوراء وهى شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهى الواسعة العين . (قوله وليل كمزج البحر) أى فى كثافته وظلمته . والسدول الستور والابتلاء والاختبار .

[٥٩٣] تمامه : * فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي لَمَائِمٍ مُقْبِلِ *

قاله امرؤ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل : أى رب مثلك . وفيه الشاهد حيث حذف رب والعرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما فى العطف . ومعنى طرقت أتيتها ليلاً . ويروى فمثلك بكراً قد طرقت وثياً ويروى ومرضعاً فألميتها ، أى شغلها . والقائم التعاوب واحدتها تيممة . والمقبِل يضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذى يرضع وأمه نجامع . وأما المقبل بكسر الغين وسكون الياء فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل . ويروى محول على الأصل والقياس محيل .

[٥٩٤] قاله المتنخل مالك بن عويمر . وتمامه : * نَوَاعِمُ فِي الْمَرْوِطِ وَفِي الرِّبَاطِ *

من قصيدة من الوافر الشاهد فى فحور حيث أضمر رب بعد الفاء أى قرب حور بضم الحاء المهملة وهى الشديدة بياض العين الشديدة سوادها . وعين بالجذر صفة ، جمع عيناء وهى الواسعة العين . وقد طوت بين معترض من طوت بالشئ الموهو إذا لعبت به . والنواعم جمع ناعمة . والمروط جمع مرط بكسر الميم وهو إزار له علم . والرباط جمع ربطة بكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وهى الملاية التى لم تلتق .

[٥٩٥] تمامه : * غَلَى بِالْوَاوِ الْهُمُومُ لَيْتَلَى *

قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة أيضاً . الشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كمزج البحر فى كثافته وظلمته . وأرخصى سدوله صفة لليل أى ستوره . (قوله لبيتلى) أى ليطر ما عندى من الصبر والجزع أو ليختبرنى أو ليعذبنى وأصله لبيتلبنى فحذف المفعول .

[٥٩٦] قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف ، أى رب رسم دار . وفيه الشاهد حيث جر رسم يرب المضمر ولم يتقدمها لا واو ولا فاء ولا بى وهو قليل جلتا . ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه . والطلل ما شخص من آثارها . (قوله من جللة) بفتح الجيم أى من أجله وقيل من عظمه فى عيني .

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثير بالنسبة إلى بل . الثانى : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل باتفاق . وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر يرب المضمره وهو مذهب البصريين (وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رُبِّ) من الحروف (لَدَى * حَذَفِ) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله . التقدير على خير وقوله :

[٥٩٧] *أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ*

وقوله :

(قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض كالرماد والطفل ما شخص من آثارها كالوند والأثاق ، وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أى من أجله أو من عظيم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم وحقيق وأما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المعنى وشرح شواهد للسيوطى .

(قوله وهو نادر) أى جذاً كما يدل عليه ما بعده .

(قوله كثير بالنسبة إلى بل) أى وإن كان قليلاً بالنسبة إلى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقاً لكن على قلة .

(قوله لكن في الارتشاف إلخ) يجاب بأن المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق .

(قوله والصحيح أن الجر يرب المضمره) لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلاً ولا بالواو إلا في القسم .

(قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهزلة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب .

[٤٩٧] صدره :

* إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ *

ذكر مستوفى في شواهد تعدى الفعل ولزومه . والشاهد هنا في كليب حيث جر بإلى المقدره تقديره أشارت إلى كليب ولا خلاف في شذوذ هذا الجر .

* حَتَّى تَبْدُخَ فَازْتَقَى الْأَعْلَامَ

[٥٩٨]

أى إلى كليب وإلى الأعلام (وَبَعْضُهُ يُرَى مَطَرًا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا :
 الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو : الله لأفعلن . الثانى : بعدكم الاستفهامية
 إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره
 الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها . الثالث : فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو : زيد
 فى جواب بمن مررت . الرابع : فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل
 نحو : ﴿ وفى خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون ﴾ واختلاف الليل والنهار ﴿
 [الجائىة : ٤] ، أى وفى اختلاف الليل . وقوله :

[٥٩٩] أَخْلَقَ يَذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

(قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح . (قوله حتى تبدخ) أى تكبر والأعلام الجبال .
 (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطرا من الجر بسوى رب لدى الحذف . (قوله دون عوض) أى
 من حرف القسم المحذوف وقيد بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لأنه مع العوض قيل : هو الجار كما
 مر ذلك . (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف .
 (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة ولا
 المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على مفعولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح . المعمولان خلق وآيات
 والعاملان فى والابتداء فعلى ما ذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل . (قوله أن يحظى) قال فى
 القاموس : الحظوة بالضم والكسر والحظة كمدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحطاء . وحظى
 كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية هـ ولم أجد فيه ولا فى غيره حظى
 متعديا بالباء فلعله على تضمنين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله : ومدمن أى مديم والولوج الدخول . (قوله
 أى ويحمد من) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وأن يحظى والعاملان
 الباء وأخلى لكن قد يقال إن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء إلا أن يقال العمل
 فى البذل باء أخرى مقدرة على ما رجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود .

* وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتَى *

[٥٩٨] صدره :

هو من الكامل . وفيه تعسفات ثلاثة : إدخال الهاء فى كريمة وهو صفة مذكر أى رب رجل كريم ، وحذف التنوين
 من قيس للضرورة وحذف إلى فى قوله الأعلام أى إلى الأعلام وهو الشاهد . وألفته بفتح الهمزة واللام أى أعطيته ألفا من
 باب ضرب يضرب . وأما ألف من الألف فهو من باب علم يعلم وحتى ابتدائية . وتبدخ تكبر وعلا من البدخ بفتحيتين
 وهو الكبر . والأعلام جمع علم وهو الجبل .

[٥٩٩] البيت من البسيط ، وهو لمحمد بن يسر .

أى وبمد من . الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله :
[٦٠٠] مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَهْجُرَا
السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله :

[٦٠١] مَتَى عَذَّبْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِثْلًا كُفَيْتُمْ وَلَمْ تَحْشُوا هَوَانًا وَلَا وَهْنًا
السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمر
واستفهامًا لمن قال مررت بزيد . الثامن : فى المقرون بهلا بعده ، نحو : هلا دينار لمن قال :
جئت بدرهم . التاسع : فى المقرون بأن بعده ، نحو : امرر بأبيهم أفضل أن زيد وإن
عمرو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد أن أسهل من إضمار رب بعد الواو فعلم
بذلك اطراده . العاشر : فى المقرون بقاء الجزاء بعده . حكى يونس : مررت برجل صالح
إلا صالح فطالغ : أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالغ ، والذي حكاه سيبويه إلا صالحًا
فطالغ ، وإلا صالحًا فطالغًا ، وقدره إلا يكن صالحًا فهو طالغ ، وإلا يكن صالحًا يكن

(قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف . (قوله ما لى حب جلد أن يهجر) أى قوة للهجر
والشاهد فى قوله : ولا حبيب وقوله : فيجبر بالنصب على إضمار أن . (قوله ولو فتنة) أى ولو بفتنة أى ولو
عذمت بفتنة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لأن لو لا تدخل إلا على الجملة دون المفرد والغالب فى
مثل هذا النصب كقولهم اتنى بدابة ولو حمرا كما فى الجمع . (قوله بعده) أى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا
الضمير فى نظائره الآتية . (قوله أسهل من إضمار رب إلخ) أى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكر
ووجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالأفعال وهى قوة الطلب للجار . (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادي
وقوله إلا صالح أى فى نفس الأمر فطالغ أى فى نفس الأمر فلا تنافى ، وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى
والأمر عليها ظاهر . (قوله إلا صالح فطالغ) الشاهد فى فطالغ وأما جر صالح فمن الموضع التاسع لأنه لم يقيد
فيه المقرون بأن بالتكرار ولا بعدم الفصل . أفاده شيخنا . (قوله أى إلا أمرر بصالح فقد مررت بطالغ) قال
فى التصريح : هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه إلا أكن مررت بصالح فبطالغ قيل : وتقدير سيبويه هو
الصواب لأنك إذا قلت : إلا أمرر نقضت أخبارك أولا بالمرور فيما مضى لأن إلا أمرر معناه إلا أمرر فيما
يستقبل فلا بد من تقدير الكون أى إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً بكونى مررت فيما مضى بصالح فأنا قد مررت
بطالغ ا هـ ملخصاً . ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بأن يجعل معنى إلا أمرر إلا أكن مررت .

[٦٠٠] رجز لم أدر قائله . جلد بفتح اللام قوة من جلد بالضم فهو جلد بالسكون وجليد . وإن مصدرية واللام فيه مقدرة
أى ما لى حب قوة للهجران ، والشاهد فى ولا حبيب حيث جر لكونه عطفاً على لى حب بحرف منفصل وهو لا أى ولا لى حب رافة
أى رحمة وشفقة وفيجبر بالنصب بتقدير إن أى فإن يجبر ، والمفعول محذوف أى فيجبره . والألف فى الموضعين للإشباع .
[٦٠١] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

طالحا . الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يميزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها . الثانى عشر : مع أن . وأن نحو : عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب إليه الخليل والكسائى . وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه . الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار . أجاز سيويه فى قوله :

[٦٠٢] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ، ولم يحزه جماعة من النحاة . ومنه قوله :

[٦٠٣] أَحَقُّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وَلَا مَالِكٍ وَخِدَى وَلَا فِى جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مَرِئِبٌ

وقوله :

[٦٠٤] مَشَانِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

(قوله على ما ذهب إليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو أن وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب إليه سيويه فموضعها نصب بنزع الخافض .
(قوله الصالح لدخول الجار) أى بأن يكون اسما لم ينقض نفيه .

(قوله ولم يحزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو : هذا حجر ضب خرب فأثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول ، وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسبأى بسطه فى أول النعت .

(قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول .

[٦٠٢] ذكر مستوفى فى شواهد إن وأخواتها . والشاهد هنا فى ولا سابق فإنه مجرور بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء فيه . وقد روى بالنصب عطفا على اللفظ فلا شاهد فيه .
[٦٠٣] البيتان من الطويل . وهما لابن الدمنية .
[٦٠٤] البيت من الطويل ، وهو للأخوص - أو الأحوص - الرياحي .

وقوله :

[٦٠٥] وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا ذَنْبٌ بِهَا أَنَا طَالِيَةٌ

(تنبيهه) : لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

* إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو *

وقوله :

[٦٠٦]

* وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا التَّزْوِيلُ سَبِيلُ *

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشتريته بوالله درهم .

(خاتمة) : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما

(قوله مشائيم) جمع مشثوم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما في المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك للمشائيم .

(قوله وما زرت ليلى إلخ) يبنى إسقاط هذا البيت إذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلاً بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون ، لأن محله جر باللام المقدرة على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن أنه مراد الشارح ويكون قوله سابقاً ومنه قوله إلخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أو لا فتبه .

(قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لأن الحرف موضوع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم والظرف لأبد له من شيء يقع فيه فالواصل معناه والواقع هو المتعلق . والتحقق أن ذلك المتعلق إنما يعمل في المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعدياً إليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عملى ، وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق إليه مسامحة أو مرادهم تعلق الإيصال لأن الحرف

[٦٠٥] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

[٦٠٦] البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة .

يشبهه أو ما يشير إلى معناه نحو : ﴿ أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، ﴿ وهو الله في السموات وفي الأرض ﴾ [الأنعام : ٣] ، أى وهو المسمى بهذا الاسم : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ [القلم : ٢] ، أى انتفى ذلك بنعمة ربك ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قدر الكون المطلق متعلقًا كما تقدم في الخبر والصلة . ويستثنى من ذلك خمسة أحرف : الأول : الزائد كالباء ومن في نحو : ﴿ كفى بالله شهيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ [فاطر : ٣] . الثاني : لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث : لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيويه لولا جارة فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء . الرابع : رب في نحو : رب رجل صالح لقيت أو لقيته ، لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضًا على حد زيدًا ضربته . ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن

يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا إذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف وإلا حكم على محل مجموعهما بإعراب العامل رفعا نحو : زيدا في الدار أو نصبا نحو : خرج زيد بشيابه أو جرا نحو : مررت برجل من الكرام . أفاده الدمامي وغيره . (قوله أو ما يشبهه) أى في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وإن لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فإنه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود . (قوله أو ما يشير إلى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما في قوله تعالى : ﴿ ما أنت بنعمة ربك بمجنون ﴾ وظاهره أن ما هو المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعاني ومذهب الجمهور المنع فعل مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يسير إليه الناقى كما في المعنى . (قوله نحو أنعمت عليهم إلخ) فيه لف ونشر مرتب . (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه الناقى وإلا لنا في آخر كلامه أوله . (قوله الأول الزائد) لأنه إما أنى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه إليه في الربط . نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فإنه لا مانع من تعليقها بالعامل المقوى لأن زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام . (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح . (قوله لأن مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى إليه بنفسه من غير احتياج إلى توسط الحرف وإلا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول في المعنى فلا يتم التعليل . أفاده سم . (قوله لا قبل الجار إلخ) أى ولا بين الجار والمجرور لأن الفعل لا يقع بعد رب إلا مكفوفة بما كما مر .

رب لها الصدر من بين حروف الجر وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثر أو التقليل لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر . وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر معد ، فإن قالوا إنها عدت الفعل المذكور فخطأ لأنه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني . وإن قالوا : عدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة إليه ولم يلفظ به في وقت . الخامس : حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفضن لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى أعلم .

[الإضافة]

(نونا تلي الأعراب) وهي نون المثني والجمع على حده وما ألحق بهما . (قوله أو ثوبنا) ظاهراً أو مقدراً (مما تضيف أخذف) كتبت يدا أبي لب ، فيه ثنتا حنظل ، وكالمقيمي الصلاة وهذه عشر وزيد و(كطوّر سيناً) ومفاتح الغيب . أما النون التي تليها

(قوله لأن رب لها الصدر) أي صدر جملتها فلا ينافي جواز نحو : زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدماميني . (قوله وإنما دخلت إغ) دفع لما يومه كون مجرورها مفعولاً من أنها معدية . (قوله فإن قالوا إغ) وأيضا فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح ، وقد جاء العطف تقول : رب رجل وأخاه أكرمت ، فيجعلون لها حكم الزائد في الإعراب وإن لم تكن زائدة ، ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاه مررت . دماميني . (قوله فخطأ لأنه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر إذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فإنه لو عدى بنفسه لقات معنى التقليل والتكثر ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لإفادة التبعض وإن كان متعديا بنفسه ، على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصبح وشكر . (قوله ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لثله كما في زيدا ضربته .

[الإضافة]

هي لغة الإسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبدا . قال يس : وعيها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده إلى من ينزل عليه . وقال في شرح الجامع : يكفي في إضافة الشيء إلى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ [النازعات : ٤٦] لما كانت العشية والضحي طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر . (قوله نونا) أي نطق بها أو لم ينطق بها كما في لبيك وذوى مال وذوى مال . (قوله تل الإعراب) أي حرف الإعراب . (قوله أو مقدرا) وذلك في الاسم الممنوع من الصرف والممنوع من ظهوره مشابهة الفعل : (قوله مما تضيف) أي تريد إضافته . (قوله اخذف) أي إن كان فيه ما ذكر وإلا فلا حذف كما في لدن زيد إلا أن يقدر فيه التنوين وإن كان مبنيا والحسن الوجه إلا أن يدعى أن الإضافة قبل دخول أل . قاله زكريا .

علامة الإعراب فإنها لا تحذف نحو : بساتين زيد وشياطين الإنس .

(تنبيهه) : قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله :

[٦٠٧] * وَأَحْلَفُوا عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا *

أى عدة الأمر ، وقراءة بعضهم : ﴿لأعدوا له عدة﴾ [التوبة : ٤٦] ، أى عدته وجعل الفراء منه : ﴿وهم من بعد غلبهم سيفلون﴾ [الروم : ٣] ، وإقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة أقام ولا فى الغلبة غلب . انتهى . (والتأني) من المتضاهين وهو المضاف إليه (أَجْرَزَ) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وَأَلُو) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا لَمْ يَصْلَحْ) ثم (إِلَّا ذَلِكَ) المعنى

(قوله التى تليها علامة الإعراب) قال البعض تبعا للمصرح : هذا مبنى على أن الإعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له . وقد يقال مراده بتلو علامة الإعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض للمعروض لا تبعيتها له فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبة لا زمانية فليس كلامه مبنيا على خلاف الأصح . (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أى جوازاً فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس وإلا لم يجر حذفها كما فى تمرة وخمسة . ثم هو سماعى وقيل قياسى . كذا فى النكت . ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر :

* لا يزالون ضارين القباب *

لما مر أول الكتاب . (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير إنما يتصل بمعامله . (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالإضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهـ وهى تقتضى أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح . (قوله وانو معنى من) أى البيانية كما نقله الإسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب ببعض وهو صحيح وزاد لفظ معنى إشارة إلى أن المراد أن الإضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر إذ قد لا يصلح الكلام لتقديره . واعلم أنه يصح فى الإضافة التى على معنى من اتباع المضاف إليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز . قال يسّ والأنباع : أقل الأوجه وفى التى على معنى فى نصب المضاف إليه على الظرفية .

فانو معنى من فيما إذا كان المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثوب خز ، وخاتم فضة ، التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ، ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة ، وانو معنى في إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو : مكر الليل أى في الليل (وَاللَّامُ مُخَذَّاءٌ . لِمَا

(قوله إذا لم يصلح إلا ذاك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص . وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ما ذكر وبه يعلم أن مثل حصر المسجد يجوز أن يكون على معنى في إن أريد معنى الظرفية وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية . قاله يـ . (قوله فيما إذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول وإذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف . (قوله بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئ والجزء الخارج بقوله مع صحة إلخ وإنما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة إلخ . قاله سم . (قوله مع صحة إلخ) فإن فقد الشرطان كثوب زيد وحصر المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثانى فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هى فى هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة فى قوله نحو : ثوب زيد إلخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل فى الجمع عن ابن كيسان والسيرائى أنهما لم يشترطا صحة الإخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً . (قوله ظرفاً للمضاف) أى زمانياً أو مكانياً حقيقياً أو مجازياً نحو : ﴿ مكر الليل ﴾ ، ﴿ يا صاحبي السجن ﴾ ، ﴿ ألد الخصم ﴾ . قاله شارح الجامع . (قوله واللام مخذأ) أى اجعل منى اللام ملحوظاً فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة فى نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرهما نحو : كل رجل فإن معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ، ففى الجامى لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفى إفادة مدلولها فقولك : يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح إظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكاليف البعيدة هـ . (قوله لما سوى ذينك) دخل فى عموم الإضافة اللفظية فقد صرح بعضهم كابن جنى بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو : زيد حسن الوجه إذ ليس حسن مضافاً إلى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى ومن ثم صرح السيوطى فى جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الأول بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام فى الفطر أيضاً وظهورها فى نحو : ﴿ فعال لما يريد ﴾ [هود : ١٠٧ ، البروج : ١٦] ، لا يدل للأول وإن استدلل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التى الإضافة على معناها كما عرف .

مَبْرُؤٌ ذَيْنَكَ) إذ هي الأصل نحو : ثوب زيد ، وحصير المسجد ، ويوم الخميس ، ويد زيد .
(تتبعيهان) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف
ما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب
سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة
بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً . الثاني : اختلف في إضافة الأعداد
إلى المعدودات ، فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى
من ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف
إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير
إلى المقدرات ، وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى
من اهـ (وَأَخْصَصُ أَوْلَا) من المتضامين (أَوْ أُعْطِيَ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي ثَلَا) يعني أن المضاف

(قوله إذ هي الأصل) قال في الجمع : ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو : يد زيد يعني
إذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو : عنده ومعه اهـ . (قوله ليست على
تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليس كذلك إذ معنى المعرفة
غير معنى النكرة . وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الإضافة على معنى اللام مثلاً أنها ملحوظ فيها معنى
اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أى من
حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك أو
الاختصاص . (قوله ولا نيته) عطف تفسير . (قوله إلى أن الإضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلا من الظرف
والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية . (قوله على كل حال) أى سواء كان المضاف ظرفاً أو بعضاً
أو غيرهما . (قوله لا تعدو) أى لا تتجاوز . (قوله وموهم الإضافة بمعنى إلخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام
الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية وأجيب بأن التي
بمعنى في قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقيلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسماً
مستقلاً . (قوله توسعاً) لا حاجة إليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف . (قوله في إضافة الأعداد)
أى كعشرة رجال وتسع نسوة . (قوله أنها بمعنى اللام) أى الاختصاصية . سم . (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى
أنه أظهر ، وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر . (قوله والمقادير إلى المقدرات)
أى كغفير بر ورطل زيت . (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة إطلاق سم المضاف إليه على المضاف فيما ذكر
إلى تأويل مائة بمئات لا يضر . (قوله على أنها بمعنى من) قيل : أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا
أيضاً . (قوله وأخصص أولاً) أى احكم بخصوصه أى قلة اشتراكه فليس المراد بالتخصيص هنا ما يشمل
التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشيء قسماً له .

يتخصص بالثاني إن كان نكرة نحو غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة نحو غلام زيد
(وإن يشابه المضاف بفعل) أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفاً) بمعنى الحال أو

(قوله أو أعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف إلى الجملة على الصحيح
كما قاله المرادى لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر إن كان الفاعل أو المبتدأ
معرفة فإن كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الأول والمراد بالتعريف الكون معرفة . فإن قلت :
وقوع الجمل صفات للنكرات ينافي تعريف المضاف إليها . قلت : أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار
ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها كذلك لا يتوقف على تأويل بخلاف وقوعها مضافاً
إليها لأن المضاف إليه لا يكون إلا اسماً على المختار فاحتيج إلى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف
إليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل . (قوله يعنى أن المضاف إلخ)
لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف إليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال : يعنى
إلخ وإنما ترك المصنف القيدين لشهرتهما . (قوله وإن يشابه المضاف بفعل) كنى بفعل عن مطلق الفعل
المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل . (قوله وصفاً) حال من المضاف فكلام الشارح
حل معنى وهو حال لازمة لأن المضاف لا يشابه بفعل إلا إذا كان وصفاً والمراد الوصف ولو باعتبار
التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه . (قوله بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق
الزمن فإن إضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى
فيما سنقله عنه . ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية
نظراً للماضى وكونها لفظية نظراً للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد
الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيهه ، ثم رأيت الدمامي ذكره نقلاً عن شرح الكشاف
لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضى فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته
المضارع التى هى العلة فى عمله وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة تمام
المشابهة وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففى إضافته اعتباران : اعتبار الماضى فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة
ولا يعمل ، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه ١ هـ
باختصار ، ورأيت الشمني ذكره نقلاً عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال : الاستمرار يحتوى على
الأزمنة الماضى والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الإضافة حقيقية كما فى ﴿ مالك يوم
الدين ﴾ [الفاتحة : ٤] ، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما فى ﴿ جاعل
الليل سكناً ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، لتلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية
ويجعل سكناً منصوباً بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات ، هذا ما ذكره فى توجيه التوفيق
بين كلامي الزمخشري فى الآيتين ١ هـ . ثم نقل الشمني عن السيد الجرجاني أنه اختار فى توجيه التوفيق أن

الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فَعَنْ تَكْبِيرِهِ . لَا يُعْزَلُ) بالإضافة لأنه في قوة المنفصل (كَرْبٌ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ * مَرَوْعَ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ) فراجي

الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوت وفي ﴿جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكْنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] تجددى بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول وهذا وقوله بمعنى إلخ لا يناسب قوله الآتي أو صفة مشبهة إذ هي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً كما في الرضى والتصريح لأنها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك إذا أعاد الاستمرار نحو: زيد يعطى كذا علل غير واحد. ويرد عليه أن الاستمرار في الصفة المشبهة ثبوتى وفي المضارع تجددى كما مر في كلام السيد فلا تشبه فإن اكتفوا بالمشابهة في أصل الاستمرار أشكل^[١] الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على ما مر عن السيد أن إضافته معنوية وعلى إطلاق ما مر عن غيره أن اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالأولى التحليل بما يأتي عن الرضى أنها دائماً عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً وإضافة الوصف إلى معموله لفظية ثم قول^[٢] صاحب التوضيح أن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكّل على ما مر عن السيد وعلى إطلاق ما مر عن غيره فتأمل. وعبارة الرضى كون إضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً فالصفة المشبهة جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً وأما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع جائز مطلقاً لأن أدنى راتحة فعل يكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فإضافتهما إلى فاعلها معنى لفظية دائماً نحو: ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما في المفعول به ونحوه فيحتاج إلى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لأنهما إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إذن لفظية. (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة. (قوله فعن تكبيره) أشار بإضافة تكبير إلى ضمير المضاف إلى أن تكبيره حال الإضافة هو الذى كان قبلها فأفاد أن إضافته لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف. قاله يس. (قوله لأنه في قوة المنفصل) أى عن الإضافة بالضمير فاعل الوصف لأن ضارب زيد في قوة ضارب هو زيداً كما سيأتى. (قوله كرب راجينا) قيل: هذا المثال مشكل لأن رب تصرف ما بعدها إلى المضى فتكون إضافته محضة وفيه نظر فإن المذكور في جمع الهوامع إنما هو أن الأكثرين يقولون بوجوب مضى ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وأن ابن السراج يجوز كونه حالاً وابن مالك يجوز كونه حالاً أو مستقبلاً، وقد قال في التسهيل: ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به. (قوله فأنت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده، مبطناً بفتح الطاء المشددة كما في القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور. سُهْداً بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم. والهوجل بالجيم الأحمق وإسناد نام إلى ليل مجاز عقلى من إسناد الفعل إلى زمنه والأصل إذا نام الهوجل في الليل.

[١] (قوله أشكل إلخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد الحكم بدليل علم القلبية والعرفانية. وأيضاً لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة، وأيضاً فليسا من واد واحد.

[٢] (قوله ثم قول إلخ) في اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل: أنه صفة مشبهة وقيل: لا فكلام السيد مبنى على الثاني فلا إشكال اهـ.

اسم فاعل ، ومروّع اسم مفعول ، وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف إلى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب . ومثله قوله :

[٦٠٨] يَأْرُبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو : ﴿ هَدِيَا بِالْغِيبَةِ ﴾

[المائة : ٩٥] وانتصابه على الحال نحو : ﴿ ثَلَاثُ عَظْفَةٍ ﴾ [الحج : ٩] . وقوله :

[٦٠٩] فَأَثَّ بِهْ حَوْشُ الْفَوَادِ مِطْنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوَجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيداً ،

فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح أما

التخفيف فحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه ، أو

المقدر كما في ضوارب زيد ، وحواج بيت الله ، أو نون التثنية كما في ضارباً زيد ، والجمع

كما في ضاربو زيد . وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة

عن ضمير الموصوف وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفي الجر

تخلص منهما ، ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود

(قوله التخفيف) أى في اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله : أو رفع القبح

أى إزالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب . (قوله في حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن

الوجه مثلاً . واعلم أن ما سموه هنا قبيحاً سموه في باب الصفة المشبهة ضعيفاً فلا تنافي بين الموضعين .

(قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهراً وضميراً معاً . (قوله إجراء

وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى^{١١} أى الفعل المتعدى أى في نصبه المعرفة على المفعولية .

(قوله ولي الجر تخلص منهما) أى من الإجراء والخلو المذكورين فلا قبح .

[٦٠٨] قاله جرير من قصيدة من البسيط بهجر فيها الأخطل . وبما لجرر التنبيه أو يقدر المادى . والشاهد في غابطينا فإن

الإضافة فيه غير محضة فلهذا دخلت عليه رب من غبطته بما نال أغبطه غبطة . وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير

إرادة زوالها عنه عكس الحسد ولاق جواب لو . والحرمان من حرمة الشيء يحرمه من باب ضرب يضرب .

[٦٠٩] قاله أبو كثير الهذلي من قصيدة من الكامل قالها في تأبط شراً وكان روج أمه . والضمير في به يرجع إلى تأبط

شراً . يعنى ولدته حال كونه حوش الفؤاد أى حديثه . والشاهد فيه فإن الإضافة لم تقدر فيه شيئاً من التعريف والتخصيص

فلذلك وقع حالاً ، إذ الحال لا تكون إلا نكرة . ومِطْنًا حال أيضاً أى ظاهر البطن وكذا سُهْدًا بالضميتين أى قليل النوم ،

وما زائدة أو مصدرية وجعل الفعل لليل لوقوعه فيه أى نام المهوَجَل فيه وهو الوخم الثقيل .

[١] (قوله مجرى المتعدى) الأولى مجرى وصف المتعدى كما هي عبارة الشارح هـ .

الضمير ، ونحو : الحسن وجه أى بالجر أيضاً لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز (وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ) وغير محضة ومجازية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ) وحقيقية لأنها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة إلى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة .

(تنبيهات) : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ، والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله :

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن الإضافة فيما ذكر إنما هي لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما . واعترض بأن الإضافة في الضارب الرجل لم تعد تخفيفاً لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبح لأن المضاف وصف متعدد مضاف لمفعوله فلا قبح في نصبه . وأجيب بأن العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزئين بأل كما عكسوا في النصب وإن كان نصب المشبه في العكس قبيحاً كما علم . (قوله لأن النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر . (قوله وذى الإضافة) أى إضافة الوصف إلى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فمن تنكيره لا يعزل ليدخل في كلامه إضافة نحو : الضارب الرجل فإنها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريباً ، وصرح به سم فيما كتبه بهامش الجمع (قوله لأن فائدتها إلخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة . وأما تسميتها مجازية فعملها في شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الأصلي من الإضافة . كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير إليه تعليله هنا تسمية الأولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة . وقال شيخنا السيد : اعلم أن تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها إضافة في الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اهـ . وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهي في تقدير الانفصال . (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله : أو تحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر . (قوله وتلك) أى الإضافة المغايرة لإضافة الوصف إلى معموله . (قوله لأنها خالصة إلخ) علة لتسميتها محضة وقوله : وفائدتها إلخ علة لتسميتها معنوية وقوله : وذلك هو الغرض إلخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لأنها خالصة إلخ علة لتسميتها حقيقية أيضاً على ما يؤخذ مما بحثناه سابقاً بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وإن وقع البعض في خلافه فتدبر . وقوله كما رأيت أى من إفادتها التخصيص أو التعريف . (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه إلا حال إضافته لمنصوبه لأنها في تقدير الانفصال بقاغل المصدر بخلافه حال إضافته لمرفوعه .

[٦١٠] إِنَّ وَجِدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة ، والصحيح أنها محضة نص عليه سيويه لأنه ينعت بالمعرفة . الثاني : ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي المشبهة المحضة وحصر ذلك في سبع إضافات : الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة نحو : مسجد الجامع ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة . الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم نحو :

(قوله بنعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة كأي الشاهد . (قوله عاذراً) مفعول ثالث مقدم والأول الباء والثاني من عهدت والعائد محذوف أي عهدته وعذولاً حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولاً مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد أنه مفعول عهد سهو . (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض : لا وجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى . هـ وفيه عندي نظر لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر كقامم الآن ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحيث أن يوجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أي أنها متفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الريح وابن عصفور ونسبه إلى سيويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة فإن خرجها المخالف على البديل أبطلناه بأن البديل بالمشتق قليل . هـ . (قوله لأنه ينعت بالمعرفة) أي إذا أضيف إلى معرفة . (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً) قال لأن للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالاً من حيث أن الأول غير مفصول بضمير متوًى وانفصالاً من حيث إن المعنى لا يصح إلا بتكليف خروجهما عن ظاهرهما . كذا في المجمع . والذي يظهر أنه ليس زائداً في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبهة بالمحضة وحيث لا يجوز تسميته مشبهة بغير المحضة ، لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجوز البعض تبعاً لشيخنا تسميته مشبهة بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه . (قوله إضافة الاسم إلى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتى واعلم أنه سيأتى عند قول الناظم :

ولا يضاف اسم لما به انحد معنى وأول موها إذا ورد

[٦١٠] هو من الخفيف . الشاهد في وجدي فإنه مصدر مضاف إلى فاعله واكتسب التعريف فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد . وبك في محل نصب مفعوله ، وأراني خيران في محل الرفع . وأراني يستدعي ثلاثة مفاعيل : الأول : الباء . والثاني : قوله من عهدت ومن موصولة في محل نصب . والثالث : قوله عاذراً وعذولاً مفعول ثانٍ لعهدت ومفعوله الأول محذوف وهو الضمير العائد إلى الموصول أعنى عهدته وفيك حال من عذولاً .

﴿ شهر رمضان ﴾ [البقرة : ١٨٥] . الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف نحو : سحق عمامة . الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله :
 * عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ *

[٦١١] أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة . الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو : يومئذ وحينئذ وعامئذ . وقد يكون في غيرها كقوله :
 [٦١٢] فَقُلْتُ الْجَوَّاءُ عَنْهَا نَجَا الْجَلْدُ إِنَّهُ سَيَرْضِيكُمَا فِيهَا سَتَامَ وَغَارِبَةُ

أن هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتى تفصيله وباعتبار التأويل تكون الإضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل . (قوله إنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع . وأصل صلاة الأولى مثلاً الصلاة الأولى عن التعت فأزيل عن حده . مع . (قوله أنها محضة) اختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا يعت بنكرة ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلاً . مع . (قوله إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها قوم البيانية وقرئ غيرهم بأن التي للبيان بين جزأها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا إلخ) المتجه أن البيت ونحوه من إضافة الشيء إلى ملابسه بعد تنكير العلم وإضافته إلى الضمير إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني . (قوله في الإضافة) أى إلى الضمير وقوله سابقاً القائم مقام الصفة أى في الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفي كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه أن خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف . (قوله في أسماء الزمان) أى المبهمة . (قوله نحو يومئذ إلخ) استظهر غير واحد أنه من إضافة العام إلى الخاص لتخصيص الطرف الثاني بالجملة المضاف إليها القائم مقامها التنوين وهو إنما يصح على إطلاقه إذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفي النهار والإلا كان فيه تفصيل قدمناه في أول الكتاب في الكلام على التنوين فراجع . (قوله فقللت الجواء) بالجمع يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته . والضمير في عنها يرجع إلى الناقة التي ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا إنها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر . والشاهد في نجا الجلد فإن النجا بالجمع مقصوراً بالجلد والسام بالفتح معروف والعارب أعلى الظاهر .

[٦١١] قاله رجل من طي وتماه : * بَأْيَيْضُ قَاهِي الشُّقْرِ زَيْنَ يَمَانِي *

وهو من الطويل . الشاهد في زيدنا فإن فيه إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوفين خلفاً عنهما في الإضافة . وقال الرخشي : أجرى زيداً مجرى النكرات فأصافه . ويوم النقي بالون والقاف : أى يوم الحرب عند النقي وهو الكتيب من الرمل ، كما يقال يوم أحد أى يوم الحرب عند أحد .

[٦١٢] قاله أبو الجراح ، قاله القتال ، وقال الصاغاني أبو العمر الكلاني وقد نزل عنه ضيفان فحرفهما ناقة فقالا إنها مهزولة ، فقال معتدراً لهما : أى اغوا عن الناقة من نجوت جلد البعير عنه إذا سلخته وكذلك أنجيته . والشاهد في نجا الجلد حيث أضاف المؤكد إلى المؤكد لأن النجا مقصور هو الجلد . والأحسن ما قاله الفراء أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله حق اليقين . وسنام فاعل لسير ضيكمما ، و غاربه عطف عليه وهو بالقرين المعجمة أعلى الظاهر .

السادسة : إضافة الملقى إلى المعتبر كقوله :

[٦١٣] * إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا *

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملقى نحو : اضرب أيهم أساء . وقوله :

[٦١٤] أَقَامَ بِلَهْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مَبْرُوحِ

الثالث : أهمل هنا بما لا يتعرف بالإضافة شيئين : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل

(قوله إضافة الملقى إلى المعتبر) معنى كونه ملقى أن المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه : ﴿كمن مظه في الظلمات﴾ [الأنعام : ١٢٢] ، أى كمن هو في الظلمات ﴿مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار﴾ [محمد : ١٥] ، الآية أى الجنة التي وعد المتقون . (قوله إلى الحول) أى ابكيا على إلى الحول والخطاب لبيتية . (قوله نحو اضرب أيهم أساء) إنما كان المضاف إليه ملقى لأن تعرف أى إنما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالإضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد . كذا نقل الدماميني عن المصنف ويشكل على هذا ما مر في باب الموصول وسيأتى أيضاً من أن لها إبهاماً من جهة الجنس وإبهاماً من جهة الشخص وأن إضافتها إلى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فإنه يقتضى اعتبار المضاف إليه إلا أن يقال إلغاء المضاف إليه من حيث تعيين الشخص فتأمل . (قوله ببغداد العراق إلخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام ، وإنما لم يجعل الأول هو الملقى لوقوعه في مركزه . والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الإضافة في البيت كالإضافة في نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة . (قوله أهمل هنا إلخ) قال سم : قد يقال لا إهمال لإمكان دخولهما في قوله واخصص أولاً فإنه لم يضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك .

[٦١٣] قاله لبيد ونجاشي : * وَمَنْ يَتْلِكَ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَزَلْ *

وهو من أبيات من الطويل . وإلى الحول متعلق بقوله وقولاً في البيت الذى قبله وهو :

فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالْهَدَى ثَقَلَمَانِهِ وَلَا تَحْمِشَا وَجْهًا وَلَا تُخْلِقَا شَعْرًا

والخطاب لبيتية . والمعنى اذكرانى بعدى بالذى تعلمانه فنى من الشفقة والإحسان إليكما ثم ابكيا على إلى الحول ولابد من تقدير ابكيا بقرينة قوله ولا تخمشا لأن النهى عن الخمش وحلق الشعر لا يكون إلا في البكا فأمرهما بالبكا عليه بدون هذين . ثم اسم السلام عليكما كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به من القول بما فيه والبكا عليه إلى سعة . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام وهو إضافة الملقى إلى المعتبر . ولما كان الحول نهاية الزمان المشتمل على الساعات والأيام والجمع والشهور خصه بالذكر . وما قيل لأنه كان مدة عزاء الجاهلية غير صحيح لأنه لم يقل هذا إلا في الإسلام عند موته وقد كان الشرع أبطل ذلك . ولقد حيط ها شراح هذا البيت تخاطب كثيرة سيما بعض من شرح أبيات المفصل حيث قدروا قبل إلى الحول بكيت ، وقالوا يخاطب الشاعر حليليه بقوله بكيت إلى حول من فراقكما ، ثم سلمت عليكما ، ومن يك سعة فهو معلوم لو ترك البكا . وهذا كما ترى حبط ، والصحيح ما ذكرته لك . فافهم .

[٦١٤] قاله بعض الطائيين من الطويل . الشاهد في بغداد العراق ودمشق الشام فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملقى عكس البيت السابق . وبغداد لا ينصرف في الإضافة دخلها الجر . وشوقه مبتدأ . وشوق الثالث خبره ، والواو للحال . ومبرح بالتشديد شديد مؤلم .

التعريف نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ، لأن رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه . قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل : رأيت الصعب غير الهين ، ومررت بالكريم غير البخل وكقوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وكقول أبي طالب :

[٦١٥] يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَائِسِي فِي مِقْتَبٍ مِنْ تِلْكَمُ الْمَقَابِ

(قوله ما وقع موقع نكرة إلخ) لكن إضافته محضة مفيدة للتخصيص كما في الدماميني والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا من سم . (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهداً ومطيقاً . (قوله لأن رب وكم إلخ) علة لمخوف أى وإنما كان المعطوف في هذه الأمثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لأن إلخ وجعل بعضهم المعطوف في الأولين معرفة وقال إنه يغتفر في الثانى ما لا يغتفر في الأوائل . (قوله كمثل وغير وشبه) إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف نقله الدماميني عن سيويه والمبرد . وهذا كصنيع المجمع يقتضى أن إضافته لفظية لا تفيد تخصيصاً أيضاً وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لأن غير زيد يشمل كل موجود سواء ، ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعاً غير مضبوط وفيه أن إضافة ما ذكر إن كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مراداً به العهد أو استغرافية أو جنسية فهو كالضارب مراداً به الاستغراق أو الجنس مع أن الضارب معرفة بكل حال والكاف في عبارة الشارح لإدخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافى ونحوهما . وأم شبيهك فمعرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر . هذا وقال سم : ينبغي أن هذه الكلمات كما لا تتعرف بالإضافة إلا فيما استثنى لا تتعرف بأل أيضاً لأن المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل اهـ ونقل الشنوائى عن السيد أنه صرح في حواشى الكشف بأن غيراً لا تدخل عليها أل إلا في كلام المولدين . (قوله لا تزيل إبهامه) أى إزالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالإضافة وتسمى إضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه ما مر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتى على ما مر عن سيويه والمبرد أن إضافة نحو مثل للتخفيف . (قوله يا رب إما تخرجن إلخ) إن شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط ، والمقنب كمنبر المراد به ها جماعة الخيل كما قاله حفيد السيد ، ويطلق على مخالب الأسد والذئب .

فَلْيَكُنِ الْمَمْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ
 فبقولك غير بين ضدين يرتفع إبهامه لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك
 كقولك مررت برجل غيرك ، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة
 خاصة فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة
 خاصة تعرف هذا كله . وقال أيضا في شرح التسهيل : وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة
 ومائلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في غير إذا وقع بين متضادين .
 وهذا الذى قاله في غير هو مذهب ابن السراج والسيراف ويشكل عليه نحو : ﴿ صَالِحًا
 غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرف بالإضافة
 لأنها وصف النكرة (وَوَصَلَ آلَ يَدَا الْمُضَافِ) أى المشابه بفعل (مُتَقَفَّرٌ *) إِنَّ وَصَلْتَ بِالثَّانِ
 كالتجفد الشَّعْرَ وقوله :

[٦١٦] * وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْحَوَائِمُ *

(قوله لأن جهة المغايرة) أى ما به المغايرة . (قوله وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم
 فإن القرينة وهى اشتها حاتم بالجود تدل على أن المراد المائلة في ذلك الوصف المخصوص . (قوله وقال أيضا
 في شرح التسهيل) تقوية لما قبله . (قوله هو مذهب ابن السراج والسيراف) وذهب المبرد إلى أن غيرا لا تعرف
 أبداً وذهب بعضهم إلى أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً كما تقدم حكاية ذلك في باب الاستثناء . (قوله لأنها وصف
 النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هى على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا . (قوله بهذا
 المضاف أى المشابه بفعل) خرج المضاف إضافة محضة فلا تدخل عليه أل لأن المضاف فيها إلى معرفة تعرف
 بالإضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها إلى نكرة تخصص بالإضافة
 ولو أدخلت عليه أل لزم إضافة المعرفة إلى النكرة وهى ممنوعة . (قوله إن وصلت بالثان) قال بس : إنما اشترطت
 أل في المضاف إليه مع الصفة المشبهة التى هى أصل المسألة لأن رفع قبح نصب ما بعدها بالإضافة لا يحصل إلا
 حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اهـ بإيضاح .
 وأيضاً ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الأصل كالمشاكله . واختلف في تابع المضاف إليه فسيبويه
 يجوز عدم وصله بأل نحو : جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد

[٦١٦] البيت بتمامه :

أَبَانَا بِهَا قَلْبِي وَمَا لِي دِمَائِهَا شِفَاءَ وَهْنِ الشَّافِيَّاتِ الْحَوَائِمِ

قاله الفرزدق من قصيدة من الطويل قالها في قتل قتيبة بن مسلم ومدح سليمان بن عبد الملك : أى قلنا بالسيوف . وفى ديوانه
 أبانا بهم أى بأهل الوقعة . يقول : ليس الشفاء فى الدماء التى يهرقها السيوف وإنما هى أى هى الشافيات لأنه لو لاها لما سفكت
 الدماء . والشاهد فى قوله الشافيات الحوائم حيث دخلت الألف واللام على الشافيات التى هى مضافة إلى الحوائم لأن الإضافة لفظية
 كما فى الجعد الشعر . والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة ، من الحوم وهو الطواف حول الشيء .

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيِفَ الثَّانِي * كَزَيْدَ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي) وقوله :
[٦١٧] * لَقَدْ ظَهَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَا

أو بما أضيف إلى ضميره الثاني كقوله :

[٦١٨] * أَلَوُدُ أَلَّتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوَهُ *

ومنع المبرد هذه (وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ * مُثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ الْكَيْفُ) أي وكون أل أي وجودها في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا

لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الأول بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع . قاله الرضى .

(قوله وهن) أي السيوف الشافيات الحوام أي العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وإنما كانت السيوف شافيات لأنها آلة السفك . وأصل الحوام العطاش التي تحوم حول الماء ثم سُمِّي كل عطشان حائما كما في القاموس . (قوله أو بالذى له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف وما فيه أل أكثر من مضاف واحد . أفاده في التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني .

(قوله أقفيه العدا) جمع قفا . (قوله أو بما أضيف إلى ضميره) نائب فاعل أضيف قوله الثاني . (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والأفصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل . قاله الشارح في شرح التوضيح . (قوله مثنى أو جمعا) أي أو ملحقا بهما . (قوله أي وجودها) أشار به إلى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة وفي الوصف خبره . (قوله كاف إلخ) لأنه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف إليه . (قوله في اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر .

[٦١٧] تمامه : * بما جاوزَ الآمالَ مِلَّ أَسْرَ وَالْقَتْلَ *

هو من الطويل . والشاهد في الزوار أقفية العدى ، فإن الزوار الذى هو جمع زائر بالألف واللام مضاف إلى أقفية التى هى جمع قفا التى هى مضافة إلى العدا بالألف واللام جمع عملو كما في الضارب رأس الجاني ، لكون الإضافة لفظية والباء تتعلق بظفر الزوار . والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجا . ومل أسر أصله من الأسر على لغة أهل اليمن .

[٦١٨] تمامه : * مِثْنًى وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا *

هو من الكامل . الود مبتدأ . وأنت بالكسر مبتدأ ثان . والمستحقة صفوه خبره . والجملة خير الأول وفيه الشاهد فإن المستحقة مضاف إلى صفوه وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بأل وهو الود . وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب والصحيح جواز الجر كما في الشاهد وهو حجة عليه وإن واصله بما قبله وصدر الكلام أغنى عن الجواب .

اتباع سبيل المثني وهو جمع المذكر السالم كقوله :

[٦١٩] إِنْ يَغْنِيَا عَنْيَ الْمُسْتَوِطُنَا عَدْنِ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي
وقوله :

★ الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمَهُمَا ★

وكقوله :

[٦٢٠] ★ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا ★

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصل أل بهذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً نحو : الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل . وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض . وقال الأخفش وهشام نصب . وعند سيويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في

(قوله أن يغنيا) بفتح النون مضارع غنى بكسرها أي استغنى وإثبات الألف مع أنه مسند إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن . (قوله الشائمي عرضي) قد يبحث فيه باحتال عدم الإضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي . (قوله فإن انتفت الشروط) أي وصل أل بالثاني أو بما أضيف إليه الثاني أو بما أضيف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثني أو جمعاً على حده بأن لم يوجد واحد من الأحوال الخمسة وسماها شروطاً باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل . (قوله ذلك) أي وصل أل . (قوله مضافاً إلى المعارف) حال من الضمير المحرور بنى العائد إلى المضاف وهو داخل في حيز الإجازة بدليل قول التوضيح : وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها . فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر إذا أضيف الوصف المحلى بأل إلى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضاً بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقاً أي سواء كان المضاف إليه علماً أو اسم إشارة أو ضمير كاً أو غيرها . (قوله بخلاف الضارب رجل) أي فإنه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة . (قوله وقال المبرد والرماني إلخ) أي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز . (قوله وعند سيويه الضمير إلخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم . (قوله كالظاهر) أي غير المحلى بأل بدليل التفريع بعده . (قوله فهو منصوب في الضاربك) أي لانتفاء شرط إضافة الوصف المحلى بأل .

[٦١٩] هو من البسيط . غنى بغنى من باب علم يعلم أي استغنى . والشاهد في المستوطنا عدن حيث دخلت الألف واللام في المضاف للمثنى لكون الإضافة لفظية . والباء في بغنى رائدة . وتخفيف الباء ضرورة . [٦٢٠] البيت من المنسرح .

الضاربك والضاربوك الوجهان لأنه يجوز الضاربا زيّدا والضاربو عمرا . وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ومنه قوله :

[٦٢١] الْخَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ زَرَائِهِمْ وَكَفَّ
وقوله :

[٦٢٢] أَلْعَارِفُو الْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا
في رواية من نصب الحق وكثير . نعم الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة لأنه الممهور والنصب ليس بضعيف لأن الوصف صلة فهو في قوّة الفعل فطلب معه التخفيف

(فائدة) : قال في المغنى : مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لى بالأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه إلا أن ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا يصب المفعول به إجماعا وليست مضافا إليها والأخفص أوضع بالكسرة وعلى هذا فإذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وإن كسرتها فهي مجرورة اهـ .

(قوله مخفوض في ضاربك) أى محلا لعدم تنوين الوصف وعدم نخلته بأل .

(قوله الوجهان) أى الخفض بناء على أن النون حذفت للإضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيويه . وقال الجرمي والملازى والمبرد وجماعة : هو في موضع جر فقط إذ الأصل سقوط التنوين للإضافة فلا يعدل عنه إلا إذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيّدا . قاله الشارح في شرح التوضيح .

(قوله ومنه) أى من حذف النون للتخفيف لا للإضافة .

(قوله عورة العشيرة) هى كل ما يستحيا منه . والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وإن جاوزت العرية الجر . فتأمل .

(قوله للمدل به) قال شيخنا السيد : بكسر الدال اهـ ولعله على هذا اسم فاعل من أدل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على .

واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .
(تفصيله) : قوله أن وقع هو بفتح أن ، وموضعه رفع على أنه فاعل كاف على ما تبين أولاً . وقال الشارح : هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول يعني كونها . وقال المكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثني أو مجموعاً على حده ويجوز في همز إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ (وَرُبَّمَا أُكْسِبَ ثَانٍ) من المتضايين وهو المضاف إليه (أَوَّلًا) منها وهو المضاف (ثَانِيًا) إن كَانَ لِحَذْفِ مُوَهَّلًا) أي صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن

(قوله نعم الأحسن إلخ) استدراك على قوله ويجوز في الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين .
 (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فإن حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر . (قوله والجملة خبر الأول) أي والرباط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر . (قوله وقال المكودي : في موضع نصب إلخ) فيه عندي نظر لأن وجود أل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود أل في المضاف إليه وإنما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثني أو مجموعاً لأن وجود أل في المضاف خلاف حقه فيحتاج إلى مسوغ له من وجود أل في المضاف إليه أو فيما أضيف إليه المضاف إليه أو كون المضاف مثني أو جمعاً أو نحو ذلك مما مر . فتدبر . (قوله ويجوز في همز إن الكسر) أي على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف للدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودي . فافهم . (قوله أو تكثيراً) ففي كلام المصنف اكتفاء . وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب ، ويكتسب المضاف من المضاف إليه غيرهما أيضاً ، كالأمر المتقدم من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح ، وكالظرفية في نحو كل حين ، والمصدرية في نحو كل الميل ، ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك ، والإعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه ، والبناء في نحو : ﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، والتعظيم في نحو بيت الله . والتحقيق في نحو بيت العنكبوت . والجمع في نحو :

لَمَّا حَبَّ الدِّيَارُ شَفَقْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حَبَّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارِ

كذا في يس . ويرد على قوله والإعراب إلخ أن الإعراب في مثاله لمعارضة الإضافة سبب البناء لا لاكتساب الإعراب من المضاف إليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر . كما قاله الدماميني . (قوله أي صالحاً للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلاً وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه أهلاً للحذف فسر تفسير مراد بقوله أي صالحاً للحذف فهو من إطلاق المسبب وإرادة السبب . وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فإن لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وإن صلح للحذف فلا يجوز أعجبتني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس و :

الأول : ﴿ يوم تجد كل نفس ﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله :

* جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَةً * [٦٢٣]

وقولهم : قطعت بعض أصابعه . وقراءة بعضهم : ﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾ [يوسف : ١٠] ، وقوله :

* طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَفْضِي * [٦٢٤]

وقوله :

* كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنْ الدَّمِ * [٦٢٥]

وقوله :

* جادت عليه كل عين ثرة *

ولهذا قال الدماميني بعد قول التسهيل :

أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه : وزاد الفارسي قسمًا آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله كقول عنترة :

* جادت عليه كل عين ثرة *

إلى أن قال : قال الشارح يعني المرادى : والأفصح في هذا القسم التأنيث بخلاف ما سبق . (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور قبله كل عين ثرة بفتح المثناة أى كثيرة الماء .

[٦٢٣] قاله عنترة وتماه : * فَتَرَكْنَ كُلَّ حَلِيفَةٍ كَالَّذِي هُنَّ *

من قصيدته المشهورة من الكامل . الشاهد في جادت حيث أتت مع إسناده إلى لفظة كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف إليه والضمير في عليه يرجع إلى النبت في البيت السابق وهو :

أَوْ رَوْضَةً أَلْفَا هُتْمُنْ تَبْتَهَا غَيْثٌ قَلِيلُ أَلْذَمْنِي لَيْسَ بِمُغْلَمٍ
وثره بفتح التاء المثناة وتشديد الراء أى كثيرة الماء . يقال سحاب ثر وناقة ثرة واسعة الإحليل .

[٦٢٤] تهاه : * نَفَضْنُ كُلِّي وَنَفَضْنُ بَعْضِي *

قاله الأغلب المجلى كان من المعمرين . الشاهد في أسرع فإنه خبر عن المدكر وهو طول الليالي والقياس أسرع ولكن المبتدأ اكتسب التأنيث من المضاف إليه فلذلك أتت الخبر .

[٦٢٥] قاله الأعشى ميمون بن قيس . وصدره : * وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ أَلْدَى قَدْ أَدْعُهُ *

من قصيدة من الطويل . الكاف للتشبيه وما مصدرية والشاهد في شرقت حيث أتت مع أن فاعله مذكر وهو الصدر والقياس شرق ولكن لما كان الصدر الذى هو مضاف بعض المضاف إليه أعطى له حكمه . والقناة الرمح . وشرق بريقه إذا غص من باب علم يعلم . والإذاعة الإفشاء .

[٦٢٦] أُنِيَ الْفَوَاحِشُ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَنِيهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلُ جَمِيلٌ
وقوله :

[٦٢٧] مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
ومن الثاني قوله :

[٦٢٨] إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ يَطْوَعُ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزَادُ تَنَوُّنًا
وقوله :

[٦٢٩] رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَزُولُ لَهُ الْأَمْنُ — سُرٌّ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّنَوُّنِ
ويحتمله : ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، ولا يجوز قامت

(قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح . (قوله أنى الفواحش) بفتح الهمة مصدر أنى بمعنى الإتيان . (قوله مشين) أى النسوة كما اهتزت أى مشيًا كاهتزاز رماح تسفهت أى أملت أعاليها مَرُّ الرياح النواسم . (قوله رؤية الفكر إلخ) قد يقال الأول هنا ليس صالحًا للحذف فلم يوجد الشرط إلا أن يقال المراد حذفه مع متعلقاته وإذا حذف الأول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام إذ يصح أن يقال الفكر معين إلخ . (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير وعبر بالاحتمال لما في إطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الأدب كذا قال البعض كغيره وفيه أن التذكير وصف للفظ الجلالة لأنه المضاف إليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الأدب فتأمل . ولأنه يعمده التذكير حيث لا إضافة في ﴿ لعل الساعة قريب ﴾ [الشورى : ١٧] ولأن فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فاعيل

[٦٢٦] قاله الفرزدق يذم به قوم الأخطل : أى إتيان الفواحش عند قوم الأخطل معروف . والشاهد في معروفة حيث أنها مع أنها حبر لقوله أنى الفواحش لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

[٦٢٧] قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة من الطويل يمدح بها الملازم بن حريث الحنفي . مشين أى النسوة والكاف للتنبيه وما مصدرية أى كاهتزاز الرماح . والشاهد في تسفهت حيث أنه مع أن فاعله مذكر وهو مَرُّ الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه أى مالت بأعاليها مَرُّ الرياح . والنواسم جمع ناسمة من نسمت الريح نسيمًا ونسمانًا وهو أول الريح حين تهب بلى قبل أن تشتد .

[٦٢٨] هو من البسيط وفيه معنى رائق وموعظة حسنة . والشاهد فيه عكس الشاهد في البيت السابق لأن فيه تذكير المؤنث وهو مكسوف ، والقياس مكسوفة لأنه خير عن المؤنث وهو إنارة العقل لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه . ويزاد خير لقوله وعقل عاصي الهوى وتنويرًا نصب على التمييز .

[٦٢٩] هو من الخفيف والشاهد فيه عكس ما ذكره في البيتين السابقين حيث قال له الأمر ، ولم يقل لما على تأويل الفكر الذى يزول أى يرجع له الأمر . وحيث قال معين ولم يقل معينة لأنه خير لقوله رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر . والتواني التكاثر . ويروى على اكتساب الثواب .

غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور .

(تنبيهه) : أفهم قوله وربما أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي أى قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ * مَعْنَى) كالمترادف مع مرادفه والموصوف مع صفته لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره فى المعنى ، فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ، ولا فاضل رجل (وَأَوَّلُ مُوْهِمًا إِذَا وَزَدَ) أى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه

وهو وإن كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل : أنه بمعنى مفعول أى مقربة . ومنها : أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران . ومنها : ما ذكره الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق . (قوله أفهم قوله وربما إلخ) فيه أنها تحتل أن تكون للتكثير فلا إفهام . (قوله فإنه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم . (قوله نعم الثانى) أى اكتساب التذكير . (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وأبو الأب فإنه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل المترادف كما فى الليث والأسد والتساوى كما فى الإنسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال أو بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف ١ هـ سم . والمترادف الاتحاد ما صدقاً ومفهوماً والتساوى الاتحاد ما صدقاً فقط . ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظاً ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالإضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الإضافة وخرج منه ما غاير معنى وإن اتحد لفظاً فتجوز فيه الإضافة نحو عين العين . (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل . (قوله لأن المضاف يتخصص بالمضاف إليه) أى يتخصص به على نسبه إليه وكونه بعضاً أو مظهروفاً أو مملوكاً أو مختصاً كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى إلا إذا تغير المتضايفان معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز إضافته إليها للتخصيص كما جاز نعتها بها للتخصيص وعلل بعضهم مع إضافة الموصوف إلى الصفة بأن الصفة تابعة لموصوفها فى الإعراب فلو أضيف إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفى الإضافة لا يمكن ذلك وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الإضافة فتكون لغواً لا يقال هى مفيدة للتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغواً لأننا نقول ترك الإضافة بالكلية أخف لأن فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضى امتناع ذكر المترادف الآخر أو المساوى الآخر على وجه الاتباع أيضاً وليس كذلك . أفاده سم .

قولهم جاءني سعيد كرز ، وتأويله أن يراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم أى جاءني مسمى هذا الاسم . ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم حبة الحمقاء ، وصلاة الأولى . ومسجد الجامع . وتأويله أن يقدر موصوف أى حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة لأولى ، ومسجد المكان الجامع ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة . وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها أى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة .

(تفصيلاً) : أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو : ﴿ ولدار الآخرة ﴾

(قوله أن يراد بالأول إلخ) هذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز . واعلم أن هذه الإضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الإضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها . أفاده سم . وإنما أضيف سعيد إلى كرز ولم يضاف أسد إلى سبع لأن الأعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجر في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب . (قوله ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته إلخ) قال الدماميني : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته والصفة في موصوفها لا تنقاس اهـ ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الإضافة . وإنما هو تخرج للمسوغ على وجه جائز . (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهي المسماة بالرجلة وإنما وصفت بالحق مجازاً لأنها تنبت في مجارى السيول فتمر بها فتقطعها فتطرحها الأقدام وعندى فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول . أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا . والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر . (قوله أن يقدر موصوف) أى يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثانى أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل . (قوله وصلاة الساعة الأولى) أى من الزوال أو المراد أول ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة . (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع . (قوله جرد قطيفة إلخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية . (قوله أن يقدر موصوف أيضاً) أى كما يقدر فيما قبلها وإن اختلف المحل . (قوله وإضافة الصفة إلى جنسها) أى جنس موصوفها أى فالإضافة حيثئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة . (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الإضافة على معنى من .

[يوسف : ١٠٩] ، ﴿ وَحَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة : ٩٥] ، ﴿ وَحِجْلُ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] ، ﴿ وَحِبُّ الْحَصِيدِ ﴾ [ق : ٩] ، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفردًا بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدًا (قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا) أى يأتى مفردًا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو : كل وبعض وأى . قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٣] ، ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

(تنبيهه) : أشعر قوله : وبعض الأسماء وقوله : وبعض ذا قد يأت لفظًا مفردًا أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد وإن الأصل فى كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ . واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين ما يختص

(قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الإضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الإضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص . قال سم : تمتنع إضافة الخاص إلى العام كأحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الأحد . (قوله تمتنع إضافته) أى لأنه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف . (قوله وكغير أى إلخ) بخلاف أى فإنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا المضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها إلى ما تضاف إليه لتوغلها فى الإبهام . (قوله نحو كل) أى إذا لم يقع توكيدًا أو نعتًا وإلا تعينت الإضافة لفظًا نحو : جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى . واعلم أن كلا وبعضًا عند قطعهما لفظًا عن الإضافة إلى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة . وقال الفارسي : نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيويه والجمهور متعوا إدخال أل عليهما . (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتًا أو حالًا فمتعينة الإضافة لفظًا . (قوله وكل فى فللك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف إليه والضمير للشموس والأقمار فإن اختلاف الأحوال يوجب تعدد إما فى الذات أو للكواكب فإن ذكرهما مشعر بها . قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيد كلام البعض لأنهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلا فعله من السباحة والجري ، وأفرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف إليه المخنوف . فلا يقال الآية تقتضى تحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الأول وفلك الكواكب على الثانى . (قوله واعلم أن اللازم إلخ) غرضه الدخول على المتن وتبيين أقسام ما يضاف بذكر ما فات المصنف وهو ما يختص بالظاهر . واعلم أن جملة أقسام الاسم باعتبار الإضافة وعلمها تسعة : ما تجوز إضافته ، وما تمتنع ، وما تجب إضافته لجملة فعلية فقط ، وما تجب إضافته للجملة مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا أو نية للمفرد مطلقًا ، وما تجب إضافته لفظًا للمفرد مطلقًا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقًا أو للضمير المخاطب .

بالإضافة إلى الجمل وسيأتي وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو : كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشيء وحماذاه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو : أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر وإليه الإشارة بقوله (وَيَقْضُ مَا يَضَافُ حَتْمًا) أى وجوبًا (أَمْتَنَغ * إِيْلَاوُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو : جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده ، وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لَبِّي وَذَوَالِي) و(سَعْدَتِي) وحناني وهذا ذى ، تقول لييك بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من ألب بالمكان إذا أقام به

(قوله كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة . (قوله قصارى الشيء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الباء . وقصارى بحذف الألف الأخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الألفين مع فتح القاف وسكون الصاد . كذا فى القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور . (قوله وحماذاه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما . (قوله وذى وذات) أى وفروعهما ونذر إنما بصطبع المعروف من الناس ذووه . (قوله كوحد) قال فى الجمع : هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكى الأصمعي وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل : لم يلفظ بفعله كالأبوة والختولة وقيل : محذوف الزوائد من إحداد وقيل : نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل : على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولزم الأفراد والتذكير لأنه مصدر وقد يثنى شذوذًا أو يجر بعل ، سمع جلسا على وحديهما ، وقتلنا ذلك وحدينا ، وجلس على وحده أو إضافة نسيج وقريع على وزن كرم وجحيش وغير مصغرين إليه ملحقات بالعلامات على الأصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده إذا قصد قلة نظيره فى الخير وأصله فى الثوب لأنه إذا كان رفيعًا لم ينسج على منواله . والقريع السيد وهو جحيش وحده غير وحده إذا قصد قلة نظيره فى الشر وهما مصغرا غير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهى نسيجة وحدهما وهكذا . وقيل : لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي : رجيل وحده اهـ ببعض اختصار . (قوله تقول لييك) أصله ألب لك إلباين أى أقيم لطاعتك إلباين كثيرًا لأن التشبيه للتكرير نحو : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر إليه كل ذلك ليسرع المحبب إلى التفرغ لاستماع الأمر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد . قاله الرضى ومثله فى حذف الزوائد الباقي .

ودواليك بمعنى تداولاً لك بعد تداول ، وسعديك بمعنى إسعاداً لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لييك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن . وهذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشَدُّ إِيلَاءُ يَدْنِي لَيْلَى) في قوله :

[٦٣٠] دَعَوْتُ لِمَا نَأْتِي مِسْوَرًا فَلَبِي فَلَبِي يَدْنِي مِسْوَرٍ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

[٦٣١] * لَقُلْتُ لَيْلَى لَعَنَ يَدْعُونِي

(تفتحيه) : مذهب سيبويه أن لييك وأخواته مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تنصب على المصدرية بموامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولييك فمن معناها .

(قوله بمعنى تداولاً لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والأمران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى إدالة بعد إدالة لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفي الكلام حذف مضاف أى تداولاً لطاعتك فاحفظه . (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حناناً عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك . (قوله دعوت إلخ) أى طلبت مسوراً للأمر الذى أصابنى وهو غرم دية لزمته فلبى أى قال لييك وقوله فلبى يدى مسور أى إقامة على إجابته بعد إقامة إذا سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص اليدين لأن العطاء بهما ففيه إشعار بأن مسوراً أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل : ذكر اليدين مقحم والفاء الأولى تعقيبية والثانية سببية . (قوله لقلت ليه) كان مقتضى الظاهر لييك لكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة وحكى بالمعنى . (قوله مصادر) قال شيخنا : والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر هـ وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر . (قوله ومعناها التكثير) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح .

[٦٣٠] قاله أعرابى من بنى أسد من سدس المتقارب : أى طلبت مسوراً اسم رجل لما أصابنى من النائية فلبى : أى قال لييك ، تقديره فلبانى ، فحذف المفعول . والشاهد فى فلبى يدى مسور حيث جاء لى مضافاً إلى ظاهر وهو نادر شاذ لأن هذا من الأسماء التى تلزم الإضافة إلى المضمر نحو : دواليك وحنانيك وهذا ذيك ، ومعناه فإجابة منى بعد إجابة له إذ سألتنى فى أمر نابه جزاء لصنعه . وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال . وقيل هذا مقحم والفاء الأولى للعطف المؤذن بالتعقيب والثانية سببية . فانهم

[٦٣١] قبله :

إِنَّكَ لَو دَعَوْنِي وَقُونِي زَوَّاءَ ذَاتَ مَشْرَعٍ يُسْـوِنِ

رجز لم يدر قائله . ودونى زواء جملة حالية وهى الأرض البعيدة . ودات مترع صفتها من قولهم حوض ترع بالناء المثناة من فوق وتحريك الراء ممتلئة . وقيل : منزع بالنون والراء المعجمة من قولهم يثر نزوع ونزيع . إذا كالت قرية القمر والأول أصح . ويون بفتح الباء الموحدة وضم الياء آخر الحروف : أى واسعة بعيدة الأطراف . والشاهد فى ليه حيث أضيف إلى ضمير الغائب وهو شاذ ، وهو مقول القول .

وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله :

[٦٣٢] * ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَحَضَا *

وفي دواليك في قوله :

[٦٣٣] إِذَا شَقَّ بُرْدٌ شَقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرٌ لِأَبْسِ

الحالية بتقدير نفعه مداولين وهاذين أى مسرعين وهو ضعيف للتعريف . ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعلام في هذاذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولأنه معرفة وضربا نكرة . وذهب يونس إلى أن ليك اسم

(قوله من ألفاظها) فيقدر في دواليك أدول ، وفي سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما في القاموس . وفي حنانيك أتحين على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا إلخ أو أحن على ما هو الأنسب بلفظ حنانيك . (قوله فمن معناه) فيقدر أسرع وأقيم لأن فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألَب بالمكان لأن أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يقتضى أن ما ذكر فعله كذا قالوا وكان الحامل لهم على ذلك أن ليك تثنية ثلاثى وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك في سعديك مع فعله وهو أسعد على أنه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه . نعم ذكر قوم أن معنى ليك إجابة بعد إجابة وعليه فالنائب فعل من معناه إذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه . (قوله وخضنا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل . (قوله إذا شق برد إلخ) الباء في بالبرد بدلية . قال في التصريح : قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة بينهما . (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد . (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداول لا لك بعد تداول أن يقول متداولين . (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر . (قوله للتعريف) أى وحق الحال التذكير وقوله ولأن المصدر إلخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وإن كان منكرا معنى .

[٦٣٢] قاله المعجاج من قصيدة مرجزة يمدح بها المعجاج ويذكر فيها ابن الأشعث وأصحابه . وضربا نصب على المصدر . أى يضرب ضربا . والشاهد في هذاذيك فإنه مصدر قصد من تثنيته التكرار . وليس المراد منه شيئين فقط ، من هذا وهو الإسراع في القطع . ووحضنا صفة لطينا نفتح الواو وسكون الحاء وبالضاد المعجمتين وهو الطعن الجائف . [٦٣٣] قاله مسجع عبد بن الحسحاس من قصيدة من الطويل . والشاهد في دواليك فإنه مصدر مثني مضاف إلى ضمير مخاطب مخصوص به . ومعناه التكرار وهو من المداولة وهى المتلوبة . كانت عادة العرب أن يلبس كل من الزوجين برد الآخر ثم يتداولان على تخريفه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتأكيد المودة . وشن الثاني جواب إذا .

مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى . ورد عليه سيويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله : فلبى يدي مسور . وقول ابن الناطم : إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم . وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك . ورد عليه بقولهم لبيه ولبي يدي مسور ، وبخذفهم النون لأجلها ولم يحدفوها في ذاك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف هـ . النوع الثاني من اللازم للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتي ، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله (وَالزُّمُّوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ * حَيْثُ وَادَّ) فشمل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية ، فالاسمية نحو جلست حيث زيد

(قوله الوصفية) أى لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذيك . (قوله بما ذكر) أى من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . (قوله ولأنه معرفة) في الرد بهذا على الأعلام بحث لأنه سيذكر الشارح عنه أنه يقول بخرفية الكاف في لبيك وأخواته وحيث لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذاذيك مثني ولا يوصف المفرد بالمتنى . (قوله أصله لبي) أى بوزن فعل بسكون العين كما في التصريح . وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل . (قوله كما في على إلخ) أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك . (قوله ورد عليه سيويه إلخ) ليونس أن يجب بأن قوله فلبى يدي مسور شاذاً فلا يصلح للرد فتأمل . (قوله وهم) أى بل خلافه في لبيك فقط . (قوله مثلها في ذلك) أى في هذا اللفظ . (قوله ورد عليه بقولهم إلخ) أى لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبي يدي مسور شاذان فلا يصلحان للرد . وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة وكما في اثني عشر ، وإنما لم يحدف من ذاك للإلباس . (قوله لأجلها) أى لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها . (قوله إلى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف . دماميني . (قوله حيث وإذ) الأول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياءه وأوا بل قال ابن سيده هي الأصل كما في الدماميني . وهو فقص يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغنى . والثاني : ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ . قال جماعة منهم الناطم : أو وقع مفعولاً به نحو : ﴿ واذكروا إذ كنتم قليلاً ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلاً منه نحو : ﴿ واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت ﴾ [مريم : ١٦] ، فإذا انتبذت بدل اشتال

جالس ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ [الأنفال : ٢٦] ، والفعلية نحو : جلست حيث

من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي ، وترد للتعليل فتكون حرفاً وقيل : ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى إذا اختلف زما العلة والمعلل نحو : ﴿ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم﴾ [الزخرف : ٣٩] ، الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم في العذاب لظلمكم في الدنيا . ولصاحب هذا القول أن يجعل إذ في الآية لمجرد الظرفية بدلاً من اليوم على معنى إذ ثبت ظلمكم عندهم وعلى هذا الوجه يجوز أن تكون أن معمولاً لها تعليلًا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع إلى قولهم ﴿يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين﴾ [الزخرف : ٣٨] ، أو إلى القرين ويؤيدهما قراءة بعضهم بكسر إن على استئناف العلة كما في المعنى . وللمفاجأة بعد بيننا وبيننا وهل هي حيثنظ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال . فإذا قلت : بينا أو بيننا أنا قائم إذ أقبل عمرو فعل القول بزيادة إذ يكون الفعل بعدها هو العامل في بينا أو بيننا كما يكون ذلك لو لم توجد إذ بعد بينا أو بيننا وهو الأكثر ، وعلى القول بأنها حرف مفاجأة فالعامل في بينا أو بيننا فعل محذوف يفسره ما بعد إذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش : عاملها الفعل الذى بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا أو بيننا محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو في زمن بين أوقات قيامي . وقال الشلوبي : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا أو بيننا لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما أى بين أوقات قيامي حين أقبل عمرو وافقت إقبال عمرو . واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرًا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتبين أن بين المضافة إلى المفرد تستعمل في الزمان والمكان فلما قصدوا إضافتها إلى الجملة اسمية أو فعلية والإضافة إلى الجملة كلا إضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لأنها تكفي المقتضى عن اقتضائه وأشبهوا تارة أخرى الفتحة فتولدت ألف لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه لأنه حيثنظ كالموقوف عليه لأن الألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنوننا وتعين حيثنظ أن لا تكون إلا للزمان لما تقرر أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وإضافة بيننا أو بينا في الحقيقة إلى زمان مضاف إلى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف بينا إلى مفرد مصدر دون بينا على الصحيح . كذا في الدماميني والجمع . وتقدير أوقات لأن بين إنما تضاف لتعدد وناقش فيه أبو حيان بأن بينا قد تضاف للمصدر المتجزئ كالقيام مع أنهم لا يحذفون المضاف إلى الجملة في مثل هذا . قال في الجمع : وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبيننا مضاف إليها قول الجمهور . وقيل : ما والألف كافتان فلا محل للجملة بعدها وقيل : ما كافة دون الألف بل هي مجرد إشباع اهـ وعلى عدم إضافتهما عاملهما ما في الجملة التي تليهما كما في المعنى .

جلست واجلس حيث أجلس ، ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، ﴿واذ يكر بك الذين كفروا﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ومعنى هذا المضارع المضى حيث . وأما نحو قوله :

* أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا * [٦٣٤]

وقوله :

(قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن إضافة حيث إلى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيدا أراه . كذا في المغنى . قال في الجمع : وتقبح إضافة إذ إلى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما في جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو : إذ زيد يقوم فإنه حسن اهـ . وقال في التصريح : شرط الاسمية بعد إذ أن لا يكون خير المبتدأ فيها فعلاً ماضياً نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً نحو : ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأنفال : ٢٦] ، أو معنى لفظاً نحو : ﴿واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ [البقرة : ١٢٧] ، ثم قال : وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلاً نص على ذلك سيبويه اهـ ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد إذ شرط حسننها فلا ينافي كلام الجمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي ما مر عن المغنى أن النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الجمع يعرف ما في كلام البعض وغيره من الخلل . (قوله واذكروا إذ أنتم قليل) إذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور : ظرف لمفعول محذوف أى ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم واذ كنتم﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ﴿واذ يكر﴾ [الأنفال : ٣٠] ، اهـ . تصريح . وقالوا في : ﴿واذكروا في الكتاب مريم إذ انتبهت﴾ [مريم : ١٦] ، أن إذ انتبهت ظرف لمحذوف أى قصة مريم إذ انتبهت وعلى مذهبهم يتعين في ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء﴾ [المائدة : ٢٠] ، كون إذ ظرفاً لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة . (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع في الجملة المضاف إليها إذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لتصريح ابن هشام في المغنى بأن إذ قد تستعمل في المستقبل كما أن إذ قد تستعمل في الماضي . والجواب أن المحجوز موافقة الواقع ، لأن نزول الآية بعد وقوع المكر مع أن الجمهور لا يثبتون مجيء إذ للاستقبال ويجعلون ما يؤممه من تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المغنى .

[٦٣٤] فائله مجهول : وتماه : * نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَأَمِعًا *

الهمزة للاستفهام . وترى من رؤية البصر فلذلك لتصر على مفعول واحد وهو طالعاً . والشاهد في حيث سهيل حيث أضيف إلى مفرد وهو شاذ لأن حقه أن يضاف إلى الجملة ، فعل هذا يكون حيث معرباً لأن الموجب لبنائه إضافته إلى الجمل إما منصوب على الظرفية أو على المفعولية إذا جعل ترى من رؤية القلب . وقيل : هو مبنى دائماً . وقيل : مضاف إلى الجملة تقديراً لأن سهيلاً مرفوع بالابتداء وغيره محذوف أى مستقر وظاهر في حال طلوعه .

[٦٣٥] حَيْثُ لَيْسَ الْعَمَائِمُ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للكسائي

(تنبيهه) : قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك (وَإِنْ يُتَوَّنَ يُحْتَمَلُ . إِفْرَادُهُ إِذْ) أى وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظاً . وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو : يومئذ وحينئذ . ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب . وأما نحو : وأنت إذ صحيح فنادر (وَمَا كَأَذْ مَقْتَى) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو : حين ووقت

(قوله أما ترى) هي بصرية مفعولها طالماً وحيث ظرف مكان مبني . وقيل : إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني . وقيل : مفعولها حيث وطالماً حال من سهيل . وقيل : من حيث على معنى طالماً فيه . وقيل : علمية مفعولها حيث وطالماً أى طالماً فيه . أقول : أو طالماً مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان . قال زكريا : والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد . وقيل : سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالماً . (قوله حيث لى العمام) قال شيخنا : أى شد العمام على الرعوس ويؤيده قول العيني : أراد بمكان لى العمام الرعوس . (قوله إذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك . (قوله وأن ينون إلخ) ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ لَأَكُنَّ مِنْكُمْ إِذَا أَخْسَرْتُمْ ﴾ [المؤمنون : ٣٤] هـ . نكت . (قوله أى وأن ينون إذ إلخ) أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله إفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ . (قوله وأما نحو وأنت إذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعال التفضيل في أكثر على غير بابه وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ . (قوله وما كاذ إلخ) الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جوازا استئناف في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى إضافة كاذ إضافة إذ في كونها إلى الجملة . (قوله ظرفاً مبهماً) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا كما في المعنى وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد يوم هم بارزون ، ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] . إذ الأول بدل من المفعول به في ﴿ لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ [غافر : ١٥] .

[٦٣٥] البيت تمامه :

وَيُظَنُّهُمْ لَحْتُ الْعَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضُ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْسَ الْعَمَائِمُ

هو من الطويل . طعنه بالرمح يطعنه بالفتح فيهما وطعن في السن يطعن بالضم في العابر . والجا بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة جمع حبة بكسر الحاء . أراد به أوساطهم كما أراد من لى العمام رعوهم : أى نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم بحديد السيوف في رعوس . والبيض بفتح الباء : الحديد وبالكسر جمع أبيض وهو السيف . والمواضي السيوف والإضافة فيه نحوها في جرد قطيفة . والشاهد في حيث لم تنصف فيه إلى جملة فيكون معرباً . وعله النصب على الحال .

وزمان ويوم إذا أريد بها الماضي (كإِذْ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أضف) هذه (جَوَازًا) لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبًا (نحو حين جَاءَ لِيْذُ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وجاء زيد يوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد . فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة

والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن أوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا ، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت ، شئني . وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل . ومن ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة . ثم رأيت في المقني شاهدا على إضافة العام فإنه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله : * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اهـ وسبقه إلى ذلك الناظم وعلمه بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها . قال الدماميني : وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى . (قوله ويوم) أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود . أفاده سم . (فائدة) : إذا قلت : أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حرّ وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا . وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايقين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جثت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل التجر على أن لا اسم بمعنى غير لكن أوضح فتأمل . (قوله أضف هذه) أي الألفاظ المشبهة ، إذ ولو قال هذا أي ما كاذ لكان أحسن . (قوله لما سبق) اللام للتعديّة متعلقة بأضف لا للتعليل . (قوله ونحو حين مجيئك إلخ) ظاهر صنيعة أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كاذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول ومثال إضافة ما كاذ إلى المفرد نحو حين إلخ . (قوله مستقبل المعنى) بقى ما إذا كان حالا فانظره . (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه إذا كاذًا فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ حيث أعطى حكم إذ في الإضافة . (قوله بظاهر ما سبق) أي من الآية والبيت . (قوله فلا يضاف إلى جملة) لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع .

الاسمية بل إلى الفعلية كما سيأتي. وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله: [٦٣٦] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ يَمْلِكُ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ
فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه. هذا مذهب سيويه وأجاز ذلك
الناظم على قلة تمسكًا بظاهر ما سبق. وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف إلى جملة وذلك
نحو شهر وحول، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا (وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَادَ قَدْ أُجْرِيَا)
مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازًا، أما الإعراب فعلى الأصل، وأما البناء فحملًا على إذ (وَأَحْزَرَ
بَنَاتُ قَتْلُو فِعْلٍ يُنْبِئَا) أى أن الأرجح واختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله:
[٦٣٧] * عَلَى جَنِّ عَائِثُ الْمَشِيبِ عَلَى الصَّبَا *

(قوله ما كاد قد أجرياً) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ما ذكر بما إذا لم يشن وإلا
وجب إعرابه ولا يتفقد جواز بناء ما ذكر بحال الإضافة إلى الجملة بل يجوز بناؤه إذا أضيف إلى مفرد مبنى كيو مفرد
وحيثه ومثله كل اسم ناقص الدلالة لإبهامه كغير ومثل ودون وبين. وذهب الناظم إلى أنه لا يبنى مضاف إلى
مبنى بسبب إضافته إليه أصلاً لا ظرف ولا غيره لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه
فكيف تكون داعية إليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات إعراب فمثل في ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾
[الذاريات: ٢٣]، حال من ضمير لحن وبين ودون في ﴿لَقَدْ قَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، ﴿وَمَنْ دُونَ
ذَلِكَ﴾ [الحج: ١١] منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل وبينكم حال منه
ومبتدأ من محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك. قال سم: ويشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ إلا
أن يوجه بالحمل على شبهه وهو إذا هـ وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة
على التفصيل المذكور. قال ابن هشام: لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر. قال في النكت: وقد صرح به
الشاطبي جازماً به. (قوله فحملًا على إذ) اعترض بأن شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء إذ
مشابهاً الحرف في الافتقار إلى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال إنما اشترط ذلك في القياس الموجب
للحكم لا المجوز له فتأمل. (قوله فيما تلاه فعل مبنى) أى بناء أصلياً أو عارضاً ولذا مثل بمثالين.

[٦٣٦] قاله سواد بن قارب الأزدي الصحابي رضى الله عنه. ذكر مستوفى في شواهد ما ولا وإن المشبهات بليس. والشاهد في
يوم فإنه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لما يأتي فلذلك نزل منزلته فيما أضيف إليه. فهذا ونحوه نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه
بمنزلة ما قد وقع ومضى.

[٦٣٧] قال النابغة الذبياني. وتماه: * وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْبَحَ وَالْغَيْبُ وَازْغ *

من قصيدة من الطويل. الشاهد في حين حيث بنى على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم. ويجوز كسره للإعراب. وعلى
الأول ظرف كفى كافى ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ أى في وقت غفلة والمعنى في وقت غائبة، وعلى الثاني للتعليل أى لأجل
الصبا كافى ﴿وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ والهمزة للاستفهام. ولما من الجوازم. وأصبح مجزوم به، والواو للحال، ووزاع من
وزعت الرجل إذا كفته.

وقوله:

[٦٣٨] * عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلُّ حَلِيمٍ *

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُّغَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ * أَغْرَبْتُ) نحو : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ ﴾
[المائدة : ١١٩] ، وكفوله :

[٦٣٩] أَلَمْ تَعْلَمِ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَلْبَنَى كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ

(قوله على حين عاتبت إغ) أى فى حين عاتبت على حد قوله تعالى : ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾ [القصص : ١٥] ، وكذا فيما يأتى . (قوله على حين يستصين) أى النسوة من استصيت فلاناً أى عدته صيباً كذا قيل ، والأنسب أنه من استصياه أى طلب أن يصير إليه أى يميل . (قوله وقيل فعل معرب) صريح فى جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى إذ وهو إنما يتم إذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضى ولو تنزيلاً كما فى إذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقاً ، ولا يخفى أن الأقرب فى الظرف قبل المضارع المجرول بمعنى الماضى تنزيلاً أن يجعل بمعنى إذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضى تنزيلاً . (قوله يا عمرك الله) يا للنتية أو للنداء والنبأى مخوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ويرفع بالابتداء إذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والأصل عمرتك يا لله عمراً أى ذكرتك به تذكيراً يعمر قلبك وحكى رفعه على الفاعلية للمصدر .

[٦٣٨] هو من الطويل . وصدده : * لَأَجْتَلِيَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحُلُمًا *

والشاهد فى على حين حيث جاء مبنيًا لإضافته إلى الجملة . وهذا البيت حجة على من ذهب إلى أن المضارع المتصل به نون الإناء باق على إعرابه . يقال استصيت فلاناً إذا عدته صيباً بمعنى جعلته فى عداد الصبيان . (قوله لاجتليين) بنون التأكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الأناة .

[٦٣٩] قاله مويال بن جهم المذبحى من قصيدة من الطويل . الهمة للاستفهام وإن مع اسمها وخبرها مدت مسد مفعول تعلمى . وبأى عمرك الله معترض . وبأى مجرد التنبيه . وعمرك منصوب نصب المصادر فإذا دخلت عليه اللام يرفع بالابتداء . ومعناه بتعميرك الله أى بإقرارك له بالبقاء . وظاهره القسم وليس مراداً ههنا على المعنى الذى ذكرناه ويقال مراده سألت الله أن يطيل عمرك يا فلانة فعل هذا يكون دعاء . وتكون الجلالة الشريفة مرفوعة على الفاعلية يطيل وبأى على أصلها فى النداء . والشاهد فى على حين حيث أعرب لأنه وقع قبل مبتدأ وهو الكرام وقيل خبره . وكذا يعرب إذا وقع قبل المعرب كما فى ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ ففى هذين الموضعين الإعراب جائز بلا خلاف . وأما البناء فمنعه البصرية وأجازته الكوفية واختاره ابن مالك ولهذا روى البناء على الفتح ههنا .

ولم يجوز البصريون حيثث غير الإعراب . وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَدَا) أى لن يغلط . واحتجوا لذلك بقراءة نافع : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾ بالفتح . وقد روى بهما قوله :
 * عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلٌ * [٦٤٠]

وقوله :

[٦٤١] تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلَمِي عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرَ ذَانِ
 (وَالزُّمُومَا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ) خاصة نظراً إلى ما تضمنته من معنى

(قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضى : لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حيثث لقراءة الرفع والأصل عدمها . (قوله ما تذكر من سليمي) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيماً له وتفخيماً والدانى القريب . (قوله الظرفية) احترازاً عن إذا الفجائية لأنها حرف على الأصح والحرف لا يضاف . ومن أحسن ما استدلل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو : ﴿ ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ﴾ [الروم : ٢٥] ، فلو كانت ظرفاً للزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لأنها اسمية وقال جماعة : هى ظرف زمان والتقدير فى خرجت فإذا زيد خرجت فى الوقت زيد أى حضوره إذ لا يجوز بالزمان عن الجثة . هذا إن قدرت خبراً فإن قدرت متعلقة بجرح محذوف أى فى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فإذا زيد حاضر فلا إشكال فى الإخبار ومقتضاه أن لا تكون إذا مضافة للجملة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى إذا الظرفية . ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أو فزيد حاضر فى زمن خرجت ، فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة . وقال جماعة : ظرف مكان والتقدير فى فإذا زيد فى المكان زيد أو فى الحضرة زيد ومقتضاه كالتقول قبله وجعل إذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافية أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كما مر ويجوز فإذا زيد جالسا بالنصب حالاً والخبر إذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ، ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين . وجوز الأخفش أن يليها الفعل المقرون بقدر دون المجرد منها . وقد تقع بعد بينا وبينها وتلزم الفاء إذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال .

[٦٤١] هو من الوافر . وصدرة : * تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلَمِي (١) *

والشاهد فى على حين حيث يجوز فيه الإعراب والبناء ولكن البناء على الفتح أرحح من الإعراب ، ولم يجوز البصرية غيره . والتواصل مبتدأ وغير داني خبره . ويروى على حين التراجع .

(١) انقصر المعنى فى الاستشهاد على ذكر الشطرة الأخيرة فلذلك ذكر صدره .

الشرط غالباً (كَهْنٌ إِذَا أَغْتَلَى) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [النصر : ١] ، فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الرحمن : ٣٧] ، فمثل : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ، وقوله :

[٦٤٢] إِذَا بَاهِلِي لَحْتَ خَنْظِيَّةَ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ

واعلم أن إذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولاً به كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها : «إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي» وأوله غيره بجعل إذا ظرفاً لمحدوف هو المفعول أي لأعلم شأنك إذا كنت إلخ وبجرورة بحتى نحو : ﴿حتى إذا جاءوها﴾ [الزمر : ٧١ ، ٧٢] ، الآية والغاية في الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتباً على فعل الشرط ، فالمعنى : ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً﴾ إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو : إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضى عن بعضهم ثم قال : ولم أعر له على شاهد من كلام العرب كذا في الدماميني مع زيادة من الجمع . (قوله إلى جمل الأفعال) بنقل حركة الهزة إلى اللام أي للماضوية كثيراً والمضارعية قليلاً وقد اجتمعا كثيراً في قوله :

والنفس راغبة إذا رغبتها وإذا تُرِدُّ إلى قليل تقنعُ

(قوله ما تضمنته إلخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقيق وقوع تاليها قاله يس . وعبرة الجمع : ولكون إذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف إن لم تجزم إلا في الضرورة . (قوله غالباً) سيأتى مقابلة في كلام الشارح . (قوله كهن إذا اعتلى) أي كن متواضعا حيناً إذا تكبر غيرك . (قوله فإذا ظرف) أي للحدث المستقبل وقد نجيء للماضي نحو : ﴿وإذا رأوا تجارة﴾ الآية على ما ذكره جماعة وللحال في القسم نحو : ﴿والليل إذا يغشى﴾ على ما ذكره جماعة لأن إذا متعلق بفعل القسم وهو إنشاء والإنشاء حال أو بكائنا حال من الليل لأن عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والأصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمهما كون الإقسام في وقت غشيان الليل . قال الرضى : وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته والتقدير وعظمة الليل إذا يغشى اهـ . (قوله على المشهور) مقابلة أن العامل تاليه لا جوابه لاقران جوابه بالفاء وإذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما . وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبأن قولهم بعاملية الجواب إذا لم يمنع منها مانع وإلا كان العامل محذوفاً يدل عليه الجواب ،

[٦٤٢] قاله الفرزدق وهو من الطويل ، أي إذا كان باهلي ، فلا بد من هذا التقدير لأن إذا الشرطية لا تدخل على الاسمية وهو الشاهد بخلافاً للأخفش والكوفية . حيث حوزوا دخولها على الاسمية محتجين به وورد ما ذكرنا . والباهل نسبة إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان . وله ولد جملة في محل الرفع صفة لباهل ، ويجوز أن يكون نصباً على الحال بدون الواو على القلة . وقوله فذاك المذروع جواب الشرط وهو بضم الميم وضع الذال المعجمة ، وتشديد الراء وفي آخره عين مهملة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه .

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله :

* فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلًا شَفِيعُهَا * [٦٤٣]

هذا مذهب سيويه . وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكاً بظاهر ما سبق . واختاره في شرح التسهيل . والاحتراز بقول غالباً عن نحو : ﴿ وإذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ﴾ [الشورى : ٣٧] ، فإذا فيها ظرف خبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المعنى وأن يفرقوا بين إذا وإذا حيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأنى وأما إذ وحيث فلولاً الإضافة ما حصل ربط . يس بزيادة . (قوله إذا باهلى إلخ) نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس . وحنظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها . فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ . والمدرك بذلك معجمة من أمه أشرف من أبيه . وقيل بالدال المهملة أى المتأهل للبس الدرع . (قوله الشانية) لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها . (قوله كما أضمرت إلخ) أى لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل . (قوله وأجاز الأخفش) أى تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية . وفصل ابن أبى الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم . (قوله لكان يجب إلخ) وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء رد بأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة أو نادر من الكلام . وقول بعضهم أن الضمير توكيد لا مبتدأ وأن ما بعده الجواب تصف ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ والنهار إذا تجلى ﴾ [الليل : ١] ، ﴿ والنجم إذا هوى ﴾ [النجم : ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع اهـ معنى . وقوله : وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فإنه جواز في الآيتين كون هم تأكيداً للواو في غضبوا وللضمير المنصوب في أصابعهم جملة اسمية

[٦٤٣] قاله قيس بن الملوح . وقيل ابن الدعية . وقال ابن عصفور : العمه بن عبد الله القشيري . وصدده :

* وَلَيْسَتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ *

لَيْلَى . وهو من الطويل أى أخبرت . فالتاء مفعوله الأول نابت عن الفاعل . وليلى مفعول ثان . وأرسلت بشفاعة مفعول ثالث . وهلا حرف تحضيض يختص بالجملة الفعلية الخبرية . فلذلك يقال ههنا عنونف : أى فهلا كان هو أى الشأن وهو الشاهد . ونفس ليلى كلام إضافي . وشفيها خبره .

(تفصيله) : مثل إذا هذه لما الظرفية فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية نحو : ﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله ﴾ [البقرة : ٨٩] ، وأما قوله : [٦٤٤] أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَتَحْنُ يَوَادِي عَبْدٍ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ فمثل : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ [التوبة : ٦] ، لأن وها في البيت فعل بمعنى سقط . وشم أمر من قولك شمته إذا نظرت إليه . والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لِمَفْهِمٍ أَتَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا * تَفَرَّقُ أَضْيَفٌ كِلْتَا وَكِيلَا) أى مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة

بغير فاء قال لعدم عراقة إذا في الشرطية اهـ وقوله تعسف أى لأن المقام لا يقتضى تأكيد المسند إليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم . (قوله لما الظرفية) جرى على القول بأنها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى إذ واستحسنه في المغنى لاختصاصها بالماضى ، وذهب سيويه إلى أنها حرف وجود لوجود . (قوله وتلزم الإضافة إلى الفعلية) أى الماضوية كما في التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية نحو : ﴿ فلما نجاهم إلى البر أعرضهم ﴾ ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر لعنهم مقتصد ﴾ ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا ، وانقسموا قسمين فمنهم إلخ وتبع الشارح في كون لما الظرفية مضافة إلى الجملة بعدها ابن هشام في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغنى في إذا بأنها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جازمت . (قوله أقول لعبد الله إلخ) قد بلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ يكتب وهى بالالف لأجل الإلغاز وإن كان حقه أن يكتب بالياء . (قوله والمعنى لما سقط إلخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وأن تقديره قلت إلخ وهو ما صرح به في المغنى . قال الدمامينى : إنما يحتاج إليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بأقول الملفوظ به لأن الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اهـ وقد يمنع . ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط . (قوله لمفهم التين) متعلق بأضيف والمراد شعين ليشمل المذكرين والمؤنثين وإلا لقال أو اثنتين . قاله يـ . (قوله أى مما يلزم إلخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام في واجب الإضافة .

نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل . الثانى : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما وكلتا الجنتين ، أو بالاشتراك كقوله :

[٦٤٥] * كِلَانَا غَيَّبُ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ *

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

[٦٤٦] إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهَةٌ وَقَبْلُ
لأن ذا مشاة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : ﴿ لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ﴾

(قوله إلى النكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال :

* وإن يفد توكيد منكور قبل *

فاشترط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره . قاله سم .

(قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الأول المعنى فتنى الخير وفى الثانى اللفظ فأفرده .

(قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيوضح .

(قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما فى الجمع المراد به اثنان نحو : كلا رؤوس الكباشين والمفرد المراد به اثنين نحو :

* وكلا ذلك وجه وقبل *

وإلى هذا القسم أشار بقوله وإنما صح إلخ . (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحيتين الوجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف إليها .

(قوله لأن ذا مشاة فى المعنى) لأن العرب اتسعت فى اسم الإشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو : ﴿ وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا ﴾ . شاطبى .

[٦٤٥] هو من الطويل . ونعامة : * وَلَنَعْنُ إِذَا مَتَا أَشَدُّ نَعَامًا

[٦٤٦] قاله عبد الله بن الزبيرى من قصيدة من الرمل ، قالها يوم أحد وهو مشرك ثم أسلم . مدى بفتح الميم أى غاية . والشاهد فى كلا حيث أضيف إلى ذلك ، وهو وإن كان مفردا فى اللفظ ولكنه يرجع إلى شيئين فى المعنى لأن المذكور هو الخير والشر ، فكان المعنى وكلا ما ذكر من الخير والشر كما فى عوان بين ذلك . وقبل بفتحيتين أى جهة .

[البقرة : ٦٨] ، أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق ، فلا يجوز كلا زيد وعمرو . وأما قوله :
[٦٤٧] **كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي الثَّائِبَاتِ وَالْمَمَاتِ**
وقوله :

[٦٤٨] **كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْتَوَى وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْغُرَى الْيَسْرِ**
فمن الضرورات النادرة (وَلَا تُضَيَّفُ لِمُفْرَدٍ مُعْرَفٍ * أَيًا) المفردة مطلقاً لأنها بمعنى بعض (وَأَنْ كَرَّرْتُهَا) بالعطف (فَأُضَيَّفَ) إليه كقوله :
[٦٤٩] **فَلَتَيْنِ لَقَيْتُكَ عَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَنِّي وَأَيْتُكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ**
وقوله :

[٦٥٠] **أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَنِّي وَأَيْتُكُمْ غَدَاةَ التَّقِيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا**
لأن المعنى حيثئذ أنا (أو ثنوي) بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى (الْأَجْزَاءُ) نحو : أَيْ

(قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض : المسنة . والبكر : الفتية . والعوان : النصف . (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لأن كلا موضوع لتأكيد المثني كما نقله يس عن ابن الحاجب . (قوله الضيفين المشتو) أى الطفيل الميغوض . (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده . وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم يتوبه الأجزاء أخذاً مما بعده أيضاً . (قوله مطلقاً) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتاً أو حالاً . (قوله لأنها بمعنى بعض) أى حيث أضيفت للمعرف أى والمفرد المعرف شئ واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا أضيفت للمتكسر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم . (قوله وإن كررتها) أى سواء كان المجرور بها أو لا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أو لا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أى لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يبيىء في الوصفية والحالية . (قوله بالعطف) أى بالواو كما في التسهيل . (قوله فأضيف) أى أجزأ إضافتها إلى ما ذكر .

[٦٤٧] هو من البسيط ، الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ، ولا يجوز ذلك فلا يقال كلا زيد وعمرو قانما . وهذا ضرورة نادرة . وكلا أخى مبتدأ ، واخللى عطف عليه ، وواجدى خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا فالباء مفعول أول لواجدى وعضداً مفعول ثان . والثائبات المصائب . والإلزام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

[٦٤٨] هو من الطويل . والشاهد فيه أن كلا أضيف إلى مفرد معطوف عليه آخر ، ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة . والضيفين تابع الضيف وهو الطفيل . والنون فيه زائدة فوزنه فعلاً لا فيعل . والمشتو الميغض من شئ الرجل . وواجد خير لكلا الضيفين . والمثني مفعوله . والأمن عطف عليه . وفي اليسر حال . والعسر عطف عليه . وفيه لف وبشر .

[٦٤٩] هو من الكامل . الشاهد في أبى وأيتك وذلك أن أياً لا يضاف إلى مفرد معر فه لإدناكرت ، ولا يأتى ذلك إلا في الشعر . فأبى مبتدأ . وأيتك عطف عليه . وفارس الأحزاب خبره جمع حزب وهو الطائفة من شئ . والجملة مفعول لتعلمن . فافهم .

[٦٥٠] هو من الطويل . والشاهد فيه كالشاهد فيما قبله . وألا للتبعية . وغداة نصب على الطرف أضيف إلى الجملة ، وكان خير أخير مبتدأ أعنى أبى . وخير أخير كان . وأكرم ما عطف عليه .

زيد أحسن يعني أى أجزائه أحسن (وَأَحْصَيْنَ بِالْمَعْرِفَةِ * مَوْصُولَةٌ أَيًّا) أى مفعول باخصص وبالمعرفة متعلقة به وموصولة حال من أى متقدم عليها : أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصفة) وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارس أى فارس وبزيد أى فتى . ومنه قوله :

[٦٥١] فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبِطَتْ أَيَّمَا فَتَى

(وَأِنْ تُكُنْ) أى (شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا قَمُطْلَقًا كَمُلْ بِهَا الْكَلَامًا) أى تضاف إلى النكرة

(قوله لأن المعنى حينئذ أينما إلخ) أشار به إلى أن أياً الثانية مؤكدة للأولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الباء والكاف قائمان مقام نا الدالة على التعدد . (قوله أو تنو الاجزاء) عطف على كررها فلهاذا حذف الباء للجرم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لأنه شرط وهو لا يكون إلا مستقبلاً فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأصف لأنه جواب الشرط فليس بأجنى . لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لأننا نقول يغتفر كثيراً في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . قاله يـ . (قوله الجميع) أى أو الجنس نحو : أى الدينار دينارك ، أو يعطف عليه بالواو نحو : أى زيد وعمرو قام . صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكرير أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد . (قوله وبالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه . (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتى مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استثناء هنا يكون المستثنى هو المعرفة . (قوله وبالعكس من الموصولة الصفة) أى فى للمعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول وبالضد الصفة لأن العكس لفة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا . قاله الشاطبى . (قوله فلا تضاف إلا إلى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه . ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو : مررت برجل أى رجل وبرجل أى إنسان . ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه . قاله الدماميني وغيره (قوله قمطلقاً) أى تكميلاً مطلقاً إلخ أو مطلقاً حال من ضمير بها . وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنى منه . وقضيته جواز إضافة الشرطية للمفرد المعروف المنوى به الأجزاء نحو أى زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الأجزاء يدل على الجواز فى الشرطية والاستفهامية

[٦٥١] صدره : * فَأَوْفَاتُ إِيمَاءَ خَيْبٍ لِيَحْتَرَّ *

قاله الراعى عبيد من قصيدة من الطويل . أى أشرت إشارة . وحبر بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة وفتح التاء المثناة من فوق وفى آخره راء اسم رجل . واللام فى فله للتعجب . وعينا حتر مبتدأ وخبره لله . والشاهد فى أيما فتى حيث وقع أياً صفة أى كامل ، كما مررت برجل أيما رجل . وأنشده ابن مالك مثلاً لوقوع أى حالا لمعرفة . وقال أبو حيان : أنشده أصحابنا بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدره أى فتى هو . ولم يذكروا كون أى يقع حالا . قلت : لا يلزم من عدم ذكرهم عدم الوقوع .

والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو : أى رجل يأتنى فله درهم ﴿ أيا الأجلين قضيت ﴾ [القصص : ٢٨] ، ﴿ أيكم يأتينى بعرشها ﴾ [النمل : ٣٨] ، ﴿ فبأى حديث ﴾ [الجاثية : ٦] ، فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

(تفصيله) : إذا كانت أى نعتاً أو حالاً وهى المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى . وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استهتاماً فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر (وَالزُّمُّوا إِضَافَةً لِّدُنِّ فَجَزَّ) ما بعده بالإضافة لفظاً إن كان معرباً ومحللاً إن كان مبنياً أو جملة ، فالأول نحو : ﴿ من لدن حكيم عليم ﴾ [النمل : ٦] . وقوله : [٦٥٢] تَنْهَضُ الرُّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ والثانى نحو : ﴿ وعلمناه من لدنا علماً ﴾ [الكهف : ٦٥] ، ﴿ لينذر بأساً شديداً من لدنه ﴾ [الكهف : ٢] . والثالث كقوله :

لأن كلامه هناك فى أى مطلقاً أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم ويؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك فى أى مطلقاً جواز إضافة أى الموصولة والاستهتامية والشرطية إلى المفرد المعرفة إذا كررت أو نوى به الأجزاء وحيث يكون استثناء الشارح المفرد المعرفة مما تضاف إليه أى الموصولة والاستهتامية والشرطية محله بقرينة ما مر إذا لم تكرر أو تنو الأجزاء فتأمل . (قوله إلى النكرة والمعرفة) بيان للإطلاق فى كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد فى الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثني أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق إلخ . (قوله ثلاثة أحوال) الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستهتامية . الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة وذلك فى الوصفية والحالية . الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة . (قوله إذا كانت أى إلخ) بقى قسم ثالث لا تجوز إضافته وهو أى المفعولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو : ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الانفطار : ٦ ، الانشطار : ٦] ، ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف . (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون ويقال فيه لدن كجبر ولدن كخفن فعل أمر الإناث من الخوف ، ولدن كفلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ، ولدن كهل ولدن كهم : ويقال فيها غير ذلك أيضاً كما فى الجمع والقاموس . وفى باب التثنية الساكنين من الجمع أن نون لدن تحذف لساكن ولها ، وشذ كسرها فى قوله : من لدن الظهر إلى العصر . (قوله فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستند إلا من هذا ، وقوله فى إعمال المصدر :

[٦٥٢] راجزه طائى لم يدر اسمه . والرعدة من الارتعاد . وظهري تصغير ظهر يعنى يقوم على الارتعاد من عند الظهر إلى العصر والشاهد فى من لدن حيث جاءت معربة وهى لغة قيس .

* وَتَذَكَّرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَعُ *

وقوله :

[٦٥٣] صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهْنُ وَرُقْسُهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ
ولم يضيف من ظروف المكان إلى الجملة إلا لدن وحيث . وقال ابن برهان حيث
فقط هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب (وَنَصَبُ غُدُوَّةٍ بِهَا غَنَّهُمْ لَدُنْ) كما في قوله :
[٦٥٤] فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ . لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِلْغُرُوبِ

* وبعد جره الذي أضيف له *

قاله سم وتبعه غيره . أقول : ومن قوله في إعمال اسم الفاعل :

* وانصب بذي الأعمال تلوا واخفض *

ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل :

* فإرفــــــــــــــــع بها وانصب وجــــــــــــــــر مــــــــــــــــع أل *

فاحفظه . (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النماء بالفتح والمد . واحتمل
أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة إليه . واليافع الشاب . (قوله صريح غوان) أى
مصروعهن . راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبته . وفى العينية تفسير رقه بأصبته . لا حراك به أى لا
حركة به . (قوله إلا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها إلى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها
دائما ظرف مكان ويمنع الأمرين نصريح الرضى بأن لدن اسم لبدل غاية زمان أو مكان وعند إضافتها
إلى الجملة مطلقا تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق . (قوله هذا هو الأصل)
الإشارة إلى قول الناظم وألزموا إلخ فهو دخول على قوله ونصب إلخ . (قوله ونصب غدوة بها) هذا
شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فإن جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب بإضمار
فعل أيضا . سم . (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خير زال فإن قدر من مادته كمزجورا
كان نصبه على الظرفية قياسيا وإلا ككائنا كان سماعيا كما مر في محله .

[٦٥٣] قاله القطامي من قصيدة من الطويل . الشاهد في جوار إضافة لدن إلى الجملة . ومعناه عند شيبه . وحتى للعاية .
والدواب جمع دؤابة الشعر . وغوان جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بجمالها عن الحلى . وراقهن أعجبهن . ورقنه أعجبته
حتى لا حراك به . كذا غسره في ديوانه .

[٦٥٤] هو من الطويل . ومزجر الكلب خير ما زال . ومنهم في محل النصب على الحال . والشاهد في لدن غدوة حيث
نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول . ومنهم من يرفعها تشبيها بالفاعل . ومنهم من جرها على القياس . ولم يقع غدوة
بعد لدن إلا مصروفة . واحتار ابن مالك نصبها على التمييز . وقيل هو خير لكان المقدر . والتقدير لدن كانت الساعة
غدوة . وقوله لغروب أى لوقت غروب .

فلدن حيثل منقطعة عن الإضافة لفظاً ومعنى . وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفه مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة . ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال إنه بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقليل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة . وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل . قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .
(قنبيه) : لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور : أحدها أنها ملازمة لمبتدأ

(قوله نصب على التمييز) أى للذن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة . قاله الدماميني . (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع إلخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التوئين ولا يرد الضارب زيدا والضارباً عمراً والضاربو بكراً لأن أَل كالمعروض من التوئين في الأول والنون في الأخيرين . (قوله أو خبراً) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة إلى الجملة وعلى الأولين لا إضافة ولهذا استحسّن الناظم هذا الوجه لما فيه من إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة . (قوله مراعاة للأصل) أى الغالب في تالي لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير في الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا في مكان اسم مجرور غالباً لا كونه في محل جر حتى يرد اعتراض أن حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس في محل جر حتى يراعى هذا المحل . (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ إلا فيها لأننا نقول يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . (قوله واستبعد الناظم إلخ) أى للزوم نصب غير غدوة بعد لدن . (قوله بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس . (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة إلى مفرد معنوى وهذا هو الظاهر وإن استظهر البعض هنا قطعها عن الإضافة في هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة إلى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتى فغير مضافة أصلاً . (قوله على التشبيه بالفاعل) قال في التصريح : ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل فيما مر .

الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه . وفي التنزيل : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] ، بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا . ثانيها : أن الغالب استعمالها بجرورة بمن . ثالثها : أنها مبنية إلا في لغة قيس وبلغتهم قرىء من لدنه . رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل كما سبق . خامسها : جواز إفرادها قبل غدوة على ما مر . سادسها : أنها لا تقع إلا فضلة تقول : السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة . وأما لدى فهي مثل عند مطلقا إلا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضا عند أمكن منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع

(قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما في الجمع وهي للمكان كثيرا وللزمان قليلا ومنه كما في الدماميني عن المصنف : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » ولا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن . (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فسمماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارتقت من فإنها لا ابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسما . أفاده سم . (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك إذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان في نحو إنغ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه . (قوله وعلمناه) أى الخضر . (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست في مكان قريب منه . (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع . (قوله أنها مبنية) أى على السكون في بعض لغاتها على ما علم مما مر وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل : لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه . (قوله إلا في لغة قيس) قال المصريح : أى فإنها معربة عندهم تشبيها بعند اه وخص في التسهيل والجمع إعرابها عندهم ببلغتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون . (قوله وبلغتهم قرىء من لدنه) قال المصريح : أى بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون وهي قراءة ألى بكر عن عاصم . وحكى ابن السجري عن الفارسي أن الكسرة في هذه القراءة ليست إعرابا وإنما هي للتخلص من التقاء الساكنين اه وفيه منافاة لما في القولة السابقة عن التسهيل والجمع إلا أن يقال إسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والأصل ضمها كما يرشد إليه إشمامها للضم في هذه القراءة تنبيها على أصلها . ثم رأيت في الجمع التصريح بما ذكر من أن الأصل على هذه القراءة ضم الدال . (قوله جواز إفرادها) أى قطعها عن الإضافة لفظا ومعنى . (قوله على ما مر) أى على التفصيل الذي مر من أنها مفردة على أن غدوة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبرا لكان أو مرفوعة خبرا لمبتدأ محذوف أو فاعلا لفعل محذوف . (قوله لا تقع إلا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ما سد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فأعطى العمدة . (قوله فهي مثل عند مطلقا) يقتضى أنها معربة وبه صرح في المغنى لكن في شيخ الإسلام أن المصريح به خلافه وفي شرح المغنى للدماميني حكاية القول بينائها عن ابن الحاجب . (قوله إلا أن جرها) أى جر الحرف إياها . (قوله تقول هذا القول إنغ) اقتصر على التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق .

ذلك في لدى . قاله ابن الشجرى في أماليه . الثانى : أنك تقول عندى مال وإن كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال إلا إذا كان حاضراً . قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند . وقول غيره أولى (و) ألزموا إضافة أيضاً (مع) وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته ، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله :

[٦٥٥] فَرِيْشِي مِنْكُمْ وَهُوَ اِي مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَسَا

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون . وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف ، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها

(قوله ويمتنع ذلك في لدى) استظهر البعض أنه نادر لا يمتنع وقد يوجه بأنهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه . ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى : ﴿ مَا يَدُلُّ الْقَوْلَ لَدَى ﴾ . (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثانى فقط الأقرب الأول فتأمل . (قوله وألزموا إضافة أيضاً مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصریح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتى تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفاً وهى في الأفراد حال على ما سبتضح . (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في : ﴿ إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسِرَا ﴾ . (قوله وهو فتح إعراب) لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودالاً على حضور نحو : ﴿ نَجْنِي وَمَنْ مَعِي ﴾ أو على قرب نحو : ﴿ إِنْ مَعَ الْعَسْرِ يَسِرَا ﴾ نقله سم عن المصنف . (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال . لما بكسر اللام أى وقتاً بعد وقت . (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون . (قوله فإنها مبنية عندهم) قيل : لجمودها للزومها الظرفية وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة وهى من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة . (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل .

[٦٥٥] قاله جرير من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك . الريش بكسر الراء المال والخشب والمعاش . والشاهد في معكم حيث بنى على السكون وهى لغة ربيعة وتميم . وعند الجمهور عينها مفتوحة معربة . وقوله لاما بكسر اللام وتخفيف الميم يقال فلان يزور لاما أى في الأحيان .

إذا اتصل بها متحرك (وَلَقِيلَ) فيها (فَتَحَّ وَكَسَّرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للرخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

(تفنيبه) : تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعًا نحو : جاء الزيدان معًا وتستعمل للجمع كما تستعمل للثنيين كقوله :

وَأَقْبَى رَجَالِي قَبَادُزًا مَعًا

وقوله :

(قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون وإلا فينبأها على السكون ثابت لما في حال اتصالها بساكن أيضا غاية الأمر أنه حيثذ مقدر لا ظاهر فالضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للرخفة والكسر على الأصل في التقاء الساكنين . ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف في الساكنة العين وهو أقرب إلى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لأن الفتح لا يكون لأجل السكون المتصل إلا في الساكنة إلا أن يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم في نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للرخفة إلخ ما نصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين اهـ وهو ظاهر في جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الإشارة في قول الشارح هذا راجعا إلى ما قدمه المصنف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة ، وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة إلى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقي فتح العين . هذا إيضاح المقام . (قوله تفرد مع) أى عن الإضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الإضافة جبرا لما فاتها من الإضافة فأصل مع من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به ما فعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والإعراب مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا ما اختاره ابن مالك . وذهب الخليل إلى أن الفتحة فتحة إعراب وليس من باب المقصور واختاره أبو حيان فعلى الأول تكون ناقصة في الإضافة تامة في الأفراد عكس أب وأخ ، وأما يد فناقصة فيهما وغالب الأسماء تامة فيهما فالأقسام أربعة . واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم . واعتراض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر . قاله الدماميني . (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد تكون ظرفا مخبرا به . (قوله بمعنى جميعًا) كذا قال المصنف ومال إليه في المغنى وفرق ثعلب بينهما بأن جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا . (قوله وأقنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمني . وقوله فبادوا أى هلكوا .

* إِذَا حُتَّ الْأَوَّلَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا *

[٦٥٦]

وقد ترادف عند فتحجر بمن ، حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم : ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ [الأنبياء : ٢٤] ، (وَأَضْمُ بِنَاءً غَيْرًا أَنْ عَدِمَتْ مَا * لَهُ أَضِيفَ) لفظاً (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنى : أى من الكلمات الملازمة للإضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده : وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظاً فيضم بغير تنوين . ثم اختلف حيث قيل المبرد ضمة بناء لأنها كقبل فى الإبهام فهى اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه . وقال

(قوله الأولى) أى الحماسة الأولى وسجمن هدرن . شمنى . (قوله وقد ترادف) أى مع الملازمة للإضافة . (قوله واضمم إلخ) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة فى غير كقبل وبعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه .

(قوله ما له أضيف) أى الاسم الذى أضيف إليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لأمن اللبس . (قوله معنى) تمييز محوّل عن ما . (قوله أى من الكلمات إلخ) أخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الإضافة نعم لو قال المصنف :

* وغير واضمها إذا عدمت ما *

لكان أصرح لاستفادة لزوم إضافتها صريحاً من عطف غير على لدن . (قوله الملازمة للإضافة) أى غالباً فلا يرد أنها تقطع عنها لفظاً ومعنى كما سيأتى . (قوله على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وإتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الأولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه . (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف إليه على البناء وللتخفيف على الإعراب . (قوله ثم اختلف حيثل) أى حين إذ ضم لفظ غير من غير تنوين . (قوله ضمة بناء) خبر مبتدأ محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم . (قوله لأنها كقبل فى الإبهام) أى لأن معناها غير مختص إذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلاً غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلّة بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ، ولعله أثر ما علل به لأنه أخصر . (قوله فهى اسم) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضاً وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها .

الأخفش : إعراب لأنها اسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر وجوزها ابن خروف . ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهو خبر والحركة إعراب باتفاق كالضم مع التنوين .

(تنبيهان) : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال في التوضيح : فهي خبر والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظا تضم وتفتح فإن ضمت تعينت للاسمية وإن فتحت لا تعين للمخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى . الثاني : قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير وليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون . قال في القاموس : وقولهم لا غير لحن غير جيد ، لأن لا غير مسموع في قول الشاعر :
[٦٥٧] جَوَابًا بِهِ تُجْجُو اِغْتِمِدَ قَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتُ لَا غَيْرَ تُسْأَلُ

(قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء . (قوله وقال الأخفش إعراب) أى ضمة إعراب ليلا ما قبله وحذف التنوين حيث قيل للتخفيف . وقال المصريح للإضافة تقديرا لأن المضاف إليه ثابت في التقدير اهـ ويرد عليه كما في المعنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بإطراد إلا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها . **(قوله لأنها اسم) مراده به ما عدا الظرف** بدليل قوله بعد لا ظرف . **(قوله ككل وبعض) أى في جواز القطع عن الإضافة وإن كان المنظر غير منون والمنظر به متونا . (قوله وجوزها) أى الإعراب والبناء . (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لنية لفظ المضاف إليه . وفي نسخ إسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين . (قوله والحركة إعراب باتفاق) نقل البعض عن البهوتي عن السيوطي أنه يجوز كون الحركة حيث بناء أى لإضافته تقديرا إلى المبنى قال : وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجوز ذلك بعيد مع التنوين لأن التنوين إما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكثر به الشارح ، على أنه يحتمل أنه قائل بما سنقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين في الحركة عند الضم . **(قوله كالضم مع التنوين) أى في كون الحركة إعرابا وإلا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها . (قوله لأن المضافة لفظا تضم) أى ضمة إعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج إليه في توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظا حيث فتحت لا تعين إلخ (قوله لإضافتها إلى المبنى) قال الشارح على الأوضح اللهم إلا أن تكون الإضافة إلى المبنى إنما تؤثر البناء إذا كان المضاف إليه ملفوظا به أى لا محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف .****

وقد احتج ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت . وكان قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافي الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد ليس ، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجوز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع . كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس ، والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللباب عن الكوفيين ، وبناء مصدر نصب على الحال ، أى بانيا . وغير مفعول باضمم (قَبْلَ كَفَيْرٍ) و(بَعْدُ) و(حَسْبُ) و(أَوَّلُ * وَدُونَ وَآلِجِهَاتٍ) الست

(قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى إذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف إليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غير إلخ . (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديرا بل هى مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديرا والفتحة فتحة إعراب على نية لفظ المضاف إليه . ومقتضاه أيضا أن لا الواقعة بعدها غير إذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضى لا يحذف منها أى من غير المضاف إليه إلا مع لا التبرئة وليس ، بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف إليه نافية للجنس سواء فتحت أو ضمت ، ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام في القطر^(١) بالشعر ، لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمه غير حيثث إعراب إذا نَوَتْ وقطعت عن الإضافة بالكلية أو لم تنَوَ ونوى لفظ المضاف إليه ، وبناء إذا لم تنَوَ ونوى معنى المضاف إليه ولا جواز كونها عاطفة في نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف إليه أو بتنوين للقطع عن الإضافة أو بالضم لنية معناه ، ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف . (قوله وبناء مصدر إلخ) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا أولى لأن حالية المصدر سماعية . (قوله قبل كفير إلخ) يجوز في قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد إرادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك . وما وقع في كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا فخطأ . (قوله وحسب) أى المشربة معنى « لا غير » لأنها التى تقطع عن الإضافة لفظا كما سيأتى . (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الأولى . وقيل : ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الأولى همزة وإنما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أو لا قال في الجمع : الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعد شيئا وقد لا ، وقيل : يستلزم فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الأول دون الثاني اهـ .

(١) يقصد كتابه الصغير قطر الندى وبآل الصدى .

(أيضاً وعل) في أنها ملازمة للإضافة وتقطع عنها لفظاً دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستثناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو : ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾ [الروم : ٤] ، في قراءة الجماعة ونحو :

ويستعمل اسمها بمعنى مبدأ الشيء نحو ما له أول ولا آخر ومعنى السابق نحو لقيته عاماً أولاً فيصرف . وقد تلحقه تاء التأنيث ، ووصفاً بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل تفضيل لا فعل له من لفظه أو جارياً مجراه على الخلاف ، وظرفاً نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام : وهذا هو الذى إذا قطع عن الإضافة بنى على الضم . قال يس وغيره . (قوله ودون) هو اسم للمكان الأدنى من مكان المضاف إليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيهاً للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلاً ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء إلى شيء كفعلت بزيد الإكرام دون الإهانة وأكرمت زيدا دون عمرو . (قوله والجهات) أى أسمائها وهى فوق وتحت وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا يمين وشمال على ما فى الجمع وغيره . وخالف الرضى فلم يجوز قطعهما عن الإضافة لفظاً مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين . (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سياتى ، ومثلها علو كما فى الرضى وقوله فى أنها ملازمة للإضافة أى غالباً فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظاً ومعنى بل بعضها لا تجوز إضافته لفظاً على الصحيح وهو عل كما سياتى . لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للإضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لأننا نقول قد علمت سابقاً أنها تؤخذ من سياقه . (قوله لفظاً دون معنى) أى فينبى معنى المضاف إليه . والذى يظهر لى أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ، ومسماه معبراً عنه بأى عبارة كانت وأى لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه . وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه . (قوله فتبنى على الضم) هذا إشارة إلى أول الأحوال الأربعة وقوله أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه إشارة إلى ثانيها . وقوله كما لو تلفظ به إشارة إلى ثالثها . وقوله فإن قطعت إلخ إشارة إلى رابعها . (قوله لشبهها إلخ) علة لأصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقاً فى الإعراب ، وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة إعرابها . (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى وإى . (قوله فى الجمود) أى لزومها استعمالاً واحداً وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم الثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى يمين وشمال لتصرفهما كثيراً وتثنيتهما وجمعهما بل فى الجمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط . فتدبر . (قوله والافتقار) أى إلى المضاف إليه . فإن قلت : الافتقار يقتضى للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر قلت ذلك فى المقتضى للبناء الأصلى أما المقتضى للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار إلى المفرد هذا ما ظهر لى ولما كان وجود هذا الافتقار حال الإضافة لفظاً معارضاً بظهورها لم يؤثر البناء حالها .

قبضت عشرة فحسب ، أى فحسبى ذلك . وحكى أبو على الفارسي : ابدأ بهذا من أول بالضم . ومنه قوله :

[٦٥٨] * عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ *

وتقول : سرت مع القوم ودون ، أى ودونهم ، وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أى خلفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

[٦٥٩] لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ
وقوله :

[٦٦٠] * أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ *

وإنما بنيت حيث وإدخال إضافتها لفظاً لأن الإضافة إلى الجمل كلا إضافة لأنها في الحقيقة إلى مصادر الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف إليه لم يبنيا لقيام البديل مقام البديل منه وإنما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لأنها غير متصرفة فناسبها البناء إذ هو عدم التصرف الإعرابي . قاله الرضى . (قوله في قراءة الجماعة) أى السبعة . (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحسبى ذلك إشارة إلى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لأن حسب بمعنى اسم الفاعل أى كافى فلا يتعرف بالإضافة كما سيذكره الشارح فالأولى جعله خيراً عن المعرفة . وإنما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالإضافة . أفاده المصريح . (قوله من أول) أى من أول الأمر . (قوله تعدو) بالعين المهملة أى تسطو ويروى بالمعجمة أى تصبح . (قوله تعلق ابن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام . (قوله يشن) أى يصب . (قوله أقب من تحت) خير لمحذوف كما يفيد كلام العيني أى هو أى الفرس على - في المغنى وشراهد العيني ، لكن نقل السيوطى عن الرعمشورى أن البيت في وصف بعير أقب من القعب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني . وقوله عريض من عل أى واسع الظهر . وما جرى عليه الشارح من ضم عل في البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى أنه مجرور لأن قوافى الأرجوزة كما علمت من الأبيات التى ذكرناها منها .

[٦٥٨] قاله معن بن أوس من فصيدة من الطويل ، وصدره : * لَعْمَرُ مَا أَذْرَى وَإِلَى لَاؤُجَلُ *

وعلى يتعلق بتعدو . والنية الموت فاعله ، والشاهد في أول حيث بنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة .

[٦٥٩] قاله رجل من بنى تميم من الكامل . وتعلق بفتح التاء المثناة من فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام اسم رجل . ويروى ابن مزاحم . ولعنا نصب على المصدر . وقوله يشن أى يصب . ويروى يصب ، والجملة صفة للما : والشاهد في من قدام فإن أصله من قدامه ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها بناء على الضم .

[٦٦٠] قاله أبو النجم العجلي من فصيدة مر جرة يصف فيها أشياء وبهذا الشطر يصف الفرس : أى هو أقب أى ضامر البطن ، من القعب وهو رقة الخصر ، ومن تحت في محل الرفع على الوصفية . والشاهد في من عل كما ذكرنا آنفاً . والجملة صفة عريض وهو خير بعد خير .

أما إذا نوى ثبوت لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ [٦٦١]

أى ومن قبل ذلك . وقرئ : ﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [الروم : ٤] ،
 بالجذر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابدأ بهذا من أول
 الجذر من غير تنوين أيضاً . فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف
 إليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها جار كما أشار إليه بقوله : (وَأَعْرَبُوا
 نَصَبًا إِذَا مَا لُكِّرَا * قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا) كقوله :
 [٦٦٢] فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَاذُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَسْرَاتِ

(قوله كل مولى) أى ابن عم وقربة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف إليه والمفعول
 محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجذر . (قوله نصبا) أى أو جراً بمن واقتصر على النصب لأنه الأصل
 في الظروف . (قوله إذا ما لُكِّرَا) ما زائدة وضمير نكراً عائداً إلى قبل ، وما ذكره بعده لأنه وإن
 تأخر لفظاً متقدماً رتبة لأنه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا . (قوله وما من بعده قد ذُكِرَا)
 اعترض بأن هذا يخرج غيراً لأنها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم . وأجيب بأن
 المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وإن أقره شيخنا والبعض إنما يتم على
 أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه . ولك أن تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه
 العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل في قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب
 على الظرفية ومع هذا فالأولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف
 بحسب وعمل كما سيتضح .

[٦٦١] تمامه : * فَمَا عَطَفْتُ مَوْلَى عَلَيْهِ الْقَرَابَةُ *

هو من الطويل . الشاهد في من قبل فإنه معرب لأن المضاف إليه منوى تقديره من قبل ذلك . والمولى يأتى
 لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم . وقوله مولى بدل من الضمير في عليه ولكنه قدم للضرورة . والمعنى نادى كل
 ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يمينه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به ، فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه .
 [٦٦٢] قاله عبد الله بن عرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده . من الوافر أى استمرأ لى الشراب . والواو في وكنت
 للحال والشاهد في قبل فإنه حذف المضاف إليه منه ولم ينو فذلك أعربه ولو كان منوياً لبنى على الضم . وأغص
 من غصص يفصص من باب علم يعلم . ويروى بالماء الفرات أى العذب السائغ وهذا أقرب ، والأول أشهر^(١) .
 وقد قبل الحميم البارد من الأضداد .

(١) قوله والأول أشهر . يعنى كلمة « القراح » التى جاءت في رواية العيني بدل « الفرات » .

وكفوله :

فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةٍ عَمْرًا

[٦٦٣]

وكفوله :

كَجَلْمُودٍ صَخِرَ عَطَةُ السَّيْلِ مِنْ غُلْ

[٦٦٤]

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجاء والتنوين . وحكى أبو علي : ابدأ بهذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .
(تنبيهات) : الأول : اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أى لفظاً أو نوى معناها أو

(قوله أغص) بفتح الهزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهزة فيقال أغصمته . كذا في المصباح . فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهزة والفرات العذب . ويروى الحميم أى البارد من أسماء الأضداد . (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما في العينى وهو الحجر العظيم الصلب . والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت ، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظاً ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروى فلا يصلح شاهداً على القطع فاستفده . (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر . (قوله تنبيهات إلخ) اعترض الشارح على المصنف في التنبيه الأول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين .

[٦٦٣] صدره : * ونَحْنُ قُلْنَا الْأَسَدَ أَسَدٌ خَفِيَّةٌ *

هو من الطويل . والأسد بضم الهزة جمع أسد . وأسد خفية بدل منه بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف . قال ابن سيده : اسم علم لموضع . والشاهد في بعدا حيث أعرب لأنه لم ينو فيه الإضافة . وعلى لذة صفة لقوله خمرًا .

[٦٦٤] صدره : * يَكْرُ مَفْرُ مَقْبِلُ مَدْبِرُ مَقَا *

قاله امرئ القيس الكندى من قصيدته المشهورة من الطويل ومكر بكسر الميم لا يسبق في الكر ، مجرور لأنه صفة لمجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله . ومفر بالكسر أيضاً لا يسبق في الفرار صفة أخرى ، وكذا مقبل مدبر صفتان ، يعنى إذا استقبلته حسن وإذا استدبرته حسن ، ومعا بمعنى جميعاً نصب على الحال . والجلمود بالضم الصخرة اللساء . وحطه السيل صفة : أى حذره ، والإضافة فيه إضافة الخالص إلى العام . والشاهد في من عل حيث أعرب لأنه أريد به الكرة : أى من مكان عال .

لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أى لفظاً ومعنى ، إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال ، فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتاً لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل ، وحالاً لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو : ﴿ حسبهم جهنم ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فَإِنْ حسبك الله ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، بحسبك درهم . وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال ، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالا على النفي ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلاً حسب ورأيت زيداً حسب قال الجوهري : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت

(قوله اقضى كلامه) أى منطوقاً ومفهوماً فإن كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب في حال قطعها عن الإضافة رأساً كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها في غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير إليه الشارح . (قوله أن حسب إلخ) لم يمنع الشارح التعريف في غير حالة القطع إلا بالنسبة إلى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك . (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسناً . (قوله إذ هي بمعنى كافيك) تعليل لمخدوف تقديره وليس كونها معرفة مسلماً إذ هي إلخ وكان ينبغي التصريح به . (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظراً إلى كونها بمعنى كافى ، والاستعمال الثانى نظراً إلى لفظها الجامد . (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن . (قوله وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة) فتقع مبتدأ أو خبراً وحالاً أو قبل دخول الناسخ بقرينة التثنية وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الأولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الأسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح . (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ و جهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر . ويتعين في بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم . قاله المصرح . (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الآخرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبراً لا أن جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حيثئذ ويصح رجوع اسم الإشارة إلى ما يعم مثالى استعمال حسب استعمال الصفات . (قوله فإن العوامل اللفظية لا تدخل إلخ) أى باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الأصح من أقوال تأتى في بابها . (قوله وتقطع عن الإضافة) أى مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الأسماء الجامدة في الابتداء . (قوله إشرابها معنى دالا على النفي) يعنى معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر وأحسن . (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أى وملازمتها للبناء على الضم أى فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأساً خلافاً لما يقتضيه كلام الناظم . (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أى فيجوز تقدير المضاف إليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب . (قوله فأضمرت ذلك) أى حلفته ونويت معناه .

ذلك ولم تنوّن ا هـ وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك . الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن عل تجوز إضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالالية ، وتوافق فوق في معناها ، وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك . وأما قوله :

[٦٦٥] يَأْرُبُ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضَ مِنْ ثَخَتْ وَأَضْحَى مِنْ عُلَّةٍ
فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً انتهى . الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله وكنت قبلاً معرفة بنية

(قوله اقتضى كلامه أيضاً) أى منطوقاً ومفهوماً فاقضاه الأمر الأول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصبا إلخ (قوله على الظرفية أو الحالالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضى إلا النصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا . (قوله وتوافق فوق إلخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق إلخ لكان واضحاً . قال شيخنا : والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبى بكر الشنوائى التي بهوامشها خطه .

(تقريبه) : قال في شرح الكافية إلخ : وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل ما فيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على التحرير ا هـ . (قوله وأتمّ لا تستعمل مضافة) أى لفظاً بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو منونة لقطعه عن الإضافة رأساً وقد مر الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعماله في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضاً سابقاً . وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف إليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر :

* كجلمود صخر حطه السيل من عل *

كما أسلفناه . (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفلى . (قوله لا أظلل) أى لا أظلل فيه . أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضاً كفرح يفرح فرحاً أى أصابه حر الرمضاء وهي الحجارة الحامية من حر الشمس ، وأضحى من علّه أى بصيبنى حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضى يرضى وسعى يسعى أى برز للشمس فأصابه حرها . (قوله لو كان مضافاً) لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضى الإعراب لا البناء . لا يقال الإضافة إلى المبنى مما يجوز البناء لأننا نقول البناء الجائز بالإضافة إلى المبنى على الفتح والكلام في البناء على الضم .

الإضافة . إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندي حسن (وَمَا يَلِي الْمُضَافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي مُحَلَفًا * عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ) غالبا (إِذَا مَا حُدِفَا) لقيام قرينة تدل عليه نحو : ﴿وجاء ربك﴾ [الفجر : ٢٢] ، أى أمر ربك (واسأل القرية) [يوسف : ٨٢] ، أى أهل القرية .

(تنبيهان) : الأول كما قام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

[٦٦٦] يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

(قوله معرفة بنية الإضافة) أى نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتذار عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب .
 إلخ وهذا القول مقابل لما فى النظم إلا أن يراد بالتنكير بحسب اللفظ فقط . (قوله وهذا القول عندي حسن) لاقتضاء القياس على النظر المذكور إياه . (قوله وهو المضاف إليه) أى الصالح لإعراب المضاف فلو كان المضاف إليه جملة لم يجر حذف المضاف لأنها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا إذا كان على بآل والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أى يا مثل الخليفة ، والمراد المضاف إليه ولو بواسطة فيشمل ما إذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الأصح أن الحذف تدريجى كما يأتى وحيث لا حاجة إلى هذه الغاية . (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده . (قوله إذا ما حذفنا) اعلم أن المضاف إذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا إليه ، ويعلم هذا بعود الضمير إليه وقد اجتمعا فى قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، فأرجع الضمير أولا إلى القرية طرحا للمضاف وثانيا إلى المضاف الثفتا إليه . قاله بس . ولا تناقض لاختلاف الوقت . (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فإن لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافية ما قالوه فى نحو جاء زيد نفسه من أن نفسه لدفع توهم نية المضاف وإن اعترض بذلك الدمامينى لأن باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولأن عقل السامع ربما يجوّز وجود قرينة خفيت عليه . (قوله نحو وجاء ربك إلخ) ونحو : ﴿الحج أشهر معلومات﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ﴿ولكن البر من اتقى﴾ [البقرة : ١٨٩] ، أى حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الأول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لأن الحذف أليق بالأواخر ولأن التقدير مع الآخر فى وقت الحاجة إليه .

بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالثناء ، لكنه أراد ماء بردى . وفي التأنيث كقوله :

[٦٦٧] مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أُرْدَانِهَا نَافِثَةٌ
أى رائحة المسك . وفي حكمه نحو : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » أى استعمال
هذين : ﴿ وتلك القرى أهلكناهم ﴾ [الكهف : ٥٩] ، أى أهل القرى وفي الحالية نحو :
تفرقوا أيادى سبا أى مثل أيادى سبا لأن الحال لا تكون معرفة . الثانى : قد يكون

(قوله كما قام المضاف إليه إلخ) قال سم : وإنما اقتصر المصنف على الإعراب لأنه المقصود
بالذات في هذا الفن . وقال يس : لم يتعرض لغير الإعراب لأنه مبنى على مراعاة المحذوف وهو
خلاف الأكثر . (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم واد ويردى بفتحات نهر بدمشق وألفه
للتأنيث كما في الجمع . والرحيق الخمر ، والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا
في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض . ويصفق حال من بردى ، وقوله بالرحيق السلسل تشبيه
بليغ أى بماء كالرحيق السلسل في اللذة . (قوله لكنه أراد ماء بردى) أى فحذف المضاف وأقام
المضاف إليه مقامه . (قوله خولة) بفتح الخاء للمعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم
امرأة . والأردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس . نافثة بالحاء المهملة أى فائثة .
(قوله ولي حكمه) أى الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والملاك في المثال الثانى . (قوله
أى أهل القرى) كان الأحسن أى أهل تلك القرى لأن المضاف إليه تلك لا القرى لكن لما كانت
تلك إشارة إلى القرى تسامح في التعبير . قال في المغنى وأما ﴿ وكَم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
بياتا ﴾ [الأعراف : ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في
الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في فجاء لأجل ﴿ أو هم قائلون ﴾ [الأعراف : ٤] اهـ هذا
وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر قليل : لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار
لفظها وقيل : اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو : مررت
بقوم أيادى سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما . ويؤخذ من كلام الشارح
أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أى الحال بالأصالة . (قوله أيادى
سبا) أى أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الأبناء بالأيادى بجامع المعاونة . (قوله قد يكون
الأول إلخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو : ﴿ فكان قاب قوسين ﴾ [النجم : ٩] ، أى فكان
مقدار مسافة قرية مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خيرها كذا قدر الزمخشري

[٦٦٧] البيت من السريع ، وهو بلا نسبة .

الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو : ﴿وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون﴾ [الواقعة : ٨٢] ، أى وتعملون بدل شكر رزقكم تكذيبكم و ﴿تدور أعينهم كالذى يغشى عليه من الموت﴾ [الأحزاب : ١٩] ، أى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

[٦٦٨] فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلَعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا
أى ذا مسافة أصبع (وَرُبَّمَا جَرُّوا أَلَدَى أَبْقُوا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كَانَ
قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ * مُمَثِّلًا لِمَا عَلَيْهِ
قَدْ غُطِفَ) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله :
[٦٦٩] أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارِ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فإن فسر بما بين مقبض القوس و طرفها احتيج في الخبر إلى تقدير مضاف ثان أى مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والأصل قاي قوس . (قوله فيحذف الأول والثاني) أى تدرجاً على الراجح كافي الدمايى وإن كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الأول يميل إلى أنه دفعى . (قوله فأذرك إزقال إغ) الإرقال بكسر الهزة لإسراع السير وهو مفعول مقدم والعردة بكسر العين^(١) المهملة اسم فرس الشاعر . وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها فى مشيها وهو فاعل مؤخر . وجملة وقد جعلتني إغ حال من العردة . وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار على إبل الشاعر . والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمته لم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمته . (قوله ورمما جرّوا) أى استدأمو أجرة . (قوله كما قد كان) أى كالجر الذى قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين . ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان إغ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف . (قوله بشرط إغ) أى ليكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف . (قوله ممثلاً) أى لفظاً ومعنى . (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هى له (قوله توقد) مضارع أصله تنوقد (قوله مثل الحين) مفعول أول ويتر كذا الفتى مفعول ثان

[٦٦٨] قاله كلجبة بن عبد الله البربوعى . وهذا أصبح مما قاله الرغشرى أن قاله هو الأسود يصف فرساً ، من قصيدة من الطويل . الفاء للعطف . وظلعها فاعل أدرك بفتح الظاء المعجمة أى غمزها فى مشيها . والإرقال بكسر الهزة نوع من السير . والعردة اسم فرس كلجبة . وقد جعلتني حال وحزيمته بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى المعجمة هو ابن طارق الذى أغار على إبله كذا ضبطه ابن دريد فى الجمهرة . وضبطه ابن سيدة فى المحكم بالراء المهملة . والشاهد فى الشطر الثانى حيث حذف فيه المضاف والمضاف إليه جميعاً أقيم المضاف إليه الثانى الذى هو الثالث مقامهما لأن التقدير جعلتني من حزيمته قدر مسافة أصبع . فالحاصل أنه لما تبعه لحقه لم يبق بينهما إلا قدر مسافة أصبع حتى أدرك فرسه الظلع فقصرت ففاته حزيمته . ولقد غلط من فسر حزيمته بالقبيلة . فافهم .

[٦٦٩] قاله ابن أبى داود جارية بن الحجاج وهو من المقارب . المعنى أكل رجل تحسينه جلاً وكل نار تحسينها ناراً . يعنى ليس كل من له صورة =

(١) قوله : والعردة بكسر العين . الذى فى القاموس أنها بفتحات كسحابه .

أى وكل نار وقوله :

[٦٧٠] وَلَمْ أَرْ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرَأَةٌ وَهُوَ طَائِعٌ
أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين ، بأن يجعل قوله
نار بالجذر معطوفاً على امرئ والعامل فيه كل ، ونار الثانى معطوفاً على امرأ والعامل فيه
تحسين .

(تنبيهه) : الجذر والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفى أو استفهام
كما ظن بعضهم . والجذر فيما خلا من الشروط محفوظاً لا يقاس عليه كالجر بدون
عطف فى قوله : رأيت التيمى تيم عدى : أى أحد تيم عدى ، ومع العاطف المفصول
بغير لا كقراءة ابن جمار ﴿ توريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ﴾ [الأنفال :
٦٧] ، أى عرض الآخرة . كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثواب الآخرة
أو عمل الآخرة ، وبه قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح وعلى هذا فالمحذوف ليس

(قوله لئلا يلزم إلخ) علة لمحذوف أى وإنما جعل الجور مجروراً بالمضاف المحذوف لا معطوفاً
على امرئ أو الخير لئلا إلخ . (قوله العطف على مولى إلخ) أى وذلك ممنوع عند سيويه ومن واقفه
والعاملان فى البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر
وعلى يتركه الفتى يتأنيه امرؤ . (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه
وعدم الانفصال إلا بلا . وبه يعلم أن الإضافة فى قول المصنف بشرط إلخ للجنس . (قوله كالجر
بدون عطف) قاسه الكوفيون . (قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون
التيمى نفس القبيلة إذ هو واحد منهم . (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس
عند الأكثرين . (قوله كقراءة ابن جمار) قال فى التوضيح : هى مخالفة للقياس من وجه آخر وهو
أن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضاف . (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض
بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث وإن كان باقياً وإثارة التعبير به للمشكلة فيكون المذكور دليل
المحذوف .

= امرئ بامرئ كامل ، بل المرء الكامل من له خصال سنية وأوصاف جيدة وليس كل نار توقد بالليل بنار ، إنما
النار نار توقد لقرى الزوار . الهمة للاستفهام وكل امرئ مفعول تحسين وامراً مفعوله الثانى . والشاهد فى ونار
حيث حذف فيه المضاف وترك المضاف إليه بإعرابه إذ تقديره وكل نار أى وتحسين كل نار . ويرى بالنصب على
إقامته مقام المضاف . وتوقد أصله تتوقد فحذفت إحدى التاءين صفة للنار . وناراً مفعول ثانٍ لتحسين المقدر .
[٦٧٠] البيت من الطويل ، وهو لبشر القشيري .

مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له . انتهى (وَيُحَذِّفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه (فَيَقْبِي الْأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا ينون ، ولا ترد إليه النون إن كان مثني أو مجموعاً ، لكن لا يكون ذلك في الغالب إلا (بشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْنَفَتُ الْأَوَّلِ) لأن بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، الأصل قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه . وكقوله : [٦٧١] يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أُسْرَ بِهِ يَبْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
أى بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

[٦٧٢] سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثَ سَهْلًا وَحَزَنَهَا

(قوله فيبقى الأول) أى حال الأول وقوله كحاله في المغايرة بين المشبه والمشبّه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف . (قوله إذا به يتصل) أى إذا يتصل الأول بالثاني أو العكس . (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الأول ولو بغير الواو وسنعرّفك وجهها آخر . (قوله وإضافة) أى إضافة للمعطوف ومثل الإضافة عمل المعطوف في مثل ما أضيف إليه الأول كقوله : * بمثل أو أحسن من شمس الضحى *
(قوله إلى مثل) أى لفظاً ومعنى . (قوله لأن بذلك) اسم إن ضمير الشأن . (قوله يا من رأى) المنادى محذوف أى يا قوم ومن استفهامية . ويحتمل أن تكون موصولة وهى المنادى فلا حذف . ا هـ دما ميني . وقوله غارضا أى سحاباً معترضا . وقوله أسره أى لو توفى بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لغارضا . والأسد مجموع كواكب على صورة الأسد . والذراع كوكبان نيران ينزلهما القمر . والجهة أربعة أنجم ينزلها أيضاً القمر . قال السيوطي : قال ابن يعيش يصف الشاعر سحاباً اعترض بين نوء الذراع ونوء الجهة وهما من أنواء الأسد وأنواءه أحمد الأنواء . وذكر الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما في الأسد وفي التسمية كقوله : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْزُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] ، وإنما يخرج من أحدهما ا هـ .

[٦٧١] قاله الفرزدق وصدره : * يَا مَنْ رَأَى غَارِضًا أُسْرَ بِهِ ^(١)

من المنسرح . والمعارض السحاب . أسره . ويروى اكفكفه . ويروى أرقته وبين نصب على الظرف معمول الرؤية دون السرور لفساد المعنى . والشاهد في ذراعى وجبهة الأسد حيث فصل بين المضاف أعنى ذراعى - والمضاف إليه أعنى الأسد - بما ليس بظرف أعنى وجبة ، وأصله بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد .
[٦٧٢] تمامه : * فَيَهْبُطُ عَزَى الْأَمَالِ بِالزُّرْعِ وَالضَّرْعِ *

هو من الطويل الغيث : المطر فاعل سقى . والشاهد في سهل وحزنها حيث حذف منه المضاف إليه إذ أصله سهلها بالنصب بدل من الأرضين بدل اليمض من الكل . وهو تقيض الجبل . والحزن بالفتح ما غلظ من الأرض . الفاء للسببية ونيطت تعلقت . والعزى جمع عروة . والأمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء . والضرع كل ذات ظلف أو خف .

(١) انقصر المعنى في الاستشهاد على الشطر الثاني ، فلذلك ذكر صدر البيت .

أى سهلها وحزنها . وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله :
 * وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ *

وقد قرئ شذوذًا : ﴿ فلا خوف عليهم ﴾ [البقرة : ٣٨ ، ٦٢] ، أى فلا خوف شيء عليهم .

(تنبيهان) : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد . وذهب سيويه إلى أن

ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل إن قصد وصف ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدًا وقلبه بالسماحة حيث سماه سحابًا . (قوله وحزنها) ضد السهل . (قوله ومن قبل) أى من قبل ذلك وقبل الأصل ومن قبل فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلًا عليها ، وعليه فلا شاهد فيه لأن حذف ياء المتكلم المضاف إليها جائز كثيرًا بدون الشروط المذكورة . (قوله فلا خوف عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح الهاء من غير تنوين مع ضم الهاء فإن قدرت بالفتحة فتحة إعراب فقبحا شاهد أيضًا أو فتحة بناء فلا وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل إن . (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعًا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياسًا ١ هـ وقد ينافيه قول الشارح سابقًا الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضى أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عامل التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانها والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر . (قوله وذهب سيويه إلخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالتوائى لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر :

بنو وبناتنا كرام فمن نسوى مصاهرة فليئاً إن لم يكن كفاً
 وقول الآخر :

* بمثل أو أحسن من شمس الضحى *

إذ لا يفصل بين المتضايين إذا كان الثاني ضميرًا ولأن مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب . مثل مضاف إليه . كذا في الدماميني . وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه أن سيويه لا يسلم الحصر في الثلاثة . ولك أن يجعل كلام المصنف صالحًا لمذهب سيويه أيضًا بأن تجعل معنى قوله وإضافة إلى مثل إلخ أى إلى مضاف إليه مذكور مماثل لمخوف أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو إلى مضاف إليه مخدوف مماثل للمذكور أضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيويه نعم المتبادر من كلامه هو الأول .

الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار قطع الله يد من قالها ورجل ، ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف إليه الذى هو من قالها . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام . الثاني : قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أى برزة الأسلمى رضى الله تعالى عنه : « غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات وثماني » بفتح الياء دون تنوين ، والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى (فصل مضاف شبيه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجز) فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالاً من ما أو من الضمير المحذوف . وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

(قوله ثم أقحم إلخ) قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايقين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب . اهـ معنى . وإنما احتيج إلى ذلك لأن تمام الاسم الذى ليس بأل بالتثنية أو الإضافة ، ولعدم الخوج إلى الاعتراض بين المبتدأ والخبر في نحو : زيد وعمرو قائم جعله سيويه من باب الحذف من الأول ، إذ لو كان قائم خيراً عنه لقدم على العطف إذ لا حاجة إلى تأخيرها لعدم القبح في زيد قائم وعمرو . (قوله وعند الفراء الاسمان إلخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والرابع والنصف ، وقبل وبعد لأنهما كالشيء الواحد فكأن المضاف العامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار و غلام . (قوله وهو عكس الأول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا به صلاحية النظم لمذهب سيويه . (قوله فصل مضاف) أى من المضاف إليه بشرط أن لا يكون ضميراً . اهـ يس . (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل . (قوله ما نصب) خرج المرفوع فإن الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لأنه متمكن في موضعه بخلاف المنصوب فإنه في نية التأخير فالفصل به كلا فصل . (قوله مفعولاً إلخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبني قول عبد الله منطلق زيد للطول . قال سم : انظر هل يجوز الفصل بمجموع الأمور التى جاز الفصل بكل منها ؟ قال البعض : القياس على ما تقدم في قوله ولم يتفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضى جواز الفصل بالمجموع إلا أن يفرق . وأنا أقول : مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز . والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايقين لكونهما كالشيء الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنه . (قوله في موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط .

والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضايين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً . فالجائز في السعة ثلاثة مسائل : الأولى : أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً . والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر : ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . وقول الشاعر :

[٦٧٣] *فَسَقَنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ*

وقوله :

[٦٧٤] *فَدَاسَهُمْ دُوسَ الْغَصِيَّةِ الدَّائِسِ*

وقوله :

[٦٧٥] فَرَجَجَتْهَا بِمَرْجَسَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَيْ مَرَادَةً

وأما ظرفه كقول بعضهم : ترك يوماً نفسك وهواها سعى لها في رداها . الثانية : أن

(قوله خلافاً للبصريين إلخ) ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر . (قوله مطلقاً) أى سواء كان ذلك بالأمور الثلاثة أو غيرها . (قوله مصدرًا) أى مقدرًا بأن والفعل . شاطبي . (قوله والمضاف إليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه وبين مفعوله بالظرف . وجعل بعضهم منه ترك يوماً نفسك وهواها أى ترك يوماً نفسك ، وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها . (قوله قتل أولادهم شركائهم) أى رفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به . (قوله سوق البغاث) بتثنية الموحدة وغين معجمة وناء مثناة : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . والأجادل جمع أجدل وهو الصقر . (قوله فرججتها) أى طعنتها . والمرجة بكسر الميم رمح قصير . والقלוص الناقة الشابة .

[٦٧٣] صدره : *عَتَرَا إِذْ أَجْتَنَاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً*

وبعده : وَمَنْ يُلْغِ أَغْصَابَ الْأُمُورِ فَأَيْسُهُ جَدِيدٌ بِهَذَا أَجَلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ
هم من الطويل . عتوا أفسدوا . وإذ بمعنى حين . والسلام بالكسر الصلح . والشاهد في سوق البغاث الأجادل حيث فصل بين المضاف وهو السوق والمضاف إليه وهو الأجادل جمع أجدل طائر بقوله البغاث بتثنية الباء الموحدة والعين المعجمة وفي آخره ناء مثناة ، وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد . ومن شرطية ويبلغ من الإلقاء ، وفإنه جواب الشرط . والهلك بالضم الهلاك .

[٦٧٤] صدره : *وَخَلَقَ الْمَآذِيَّ وَالْقَوَائِسِ*

قاله عمرو بن كلثوم من الرجز المسلس . وخلق مجرور بالعطف على ما قبله من المجرور . والمآذى بالذال المعجمة وتشديد الباء من الدروع البيضاء . والقوائس جمع قونس وهو أعلا البيضاء من الحديد . والشاهد في دوس الحصاد الدائس فإن الحصاد منصوب لأنه مفعول وقع بين المضاف وهو دوس والمضاف إليه وهو الدائس . والدوس نصب على المصدر .

[٦٧٥] هو من الكامل يقال رججت الرجل أزه زجافه مزجوج إذا طعنته بالرمح . والمرجة بكسر الميم رمح قصير كالزراق . ولقد لحن من فتح ميمها . وأبو مزادة كنية رجل . والقلوص بفتح القاف : الشابة من النوق . والشاهد في زج القلوص أي مزادة حيث فصل بين المضاف أعنى زج والمضاف إليه أعنى أى مزادة بقوله القلوص . وقال الزمخشري : سيويه يرى من نحو هذا وليس لقاتله عذر سوى مس الضرورة .

يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم : ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مَخْلُوفٌ وَعَدَهُ رَسُولُهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ، وقول الشاعر :

[٦٧٦] * وَسِوَاكَ مَا نَعِيَ فَضْلُهُ أَلْحَاجُ *

أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » وقوله :

[٦٧٧] * كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ *

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك . الثالثة : أن يكون الفاصل القسم . وقد أشار إليه بقوله (وَلَمْ يُعَبِّ . فَهَلْ يَمِينُ) نحو : هذا غلام والله زيد . حكى ذلك الكسائي . وحكى أبو عبيدة : إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها .

(تفصيله) : زاد في الكافية الفصل بإما كقوله :

[٦٧٨] هُمَا لُحْطَتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِثَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْخَرِّ أَجْدَرُ

(قوله وصفاً) أى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول . (قوله أما مفعوله الأول) الصواب تأخير أما بعد قوله الفاصل لأن التنوين إنما هو في الفاصل . (قوله هل أنتم تاركو لي صاحبي) قال الدماميني : يحتمل عدم الإضافة بأن تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد . (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون . (قوله هما) أى الخطبتان المعلومتان من السياق . والخطبة بالضم : الخصلة ، والإسار بالكسر : الأسر وعد الأسر والمثنة بعده بالإطلاق خطبة واحدة لتلازمهما في الجملة .

[٦٧٦] صدره : * مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمَلُكَ بِالْغَى *

هو من الوافر . من يؤمك من يقصدك فاعل يوقن . والشاهد في مانع فضله المحتاج ، فإن فضله فصل بين المضاف وهو مانع والمضاف إليه وهو المحتاج للضرورة .

[٦٧٧] من الطويل وصدره : * قَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَبِلَحْيِي *

أى أصلح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . والواو في ومدحتى بمعنى مع والشاهد في كناحت يوما صخرة حيث فصل بين المضاف وهو ناحى والمضاف إليه وهو صخرة بقوله يوما . والعسيل بفتح العين وكسر السين المهملتين مكنسة العطر التي يجمع بها العطر وهو كتابة عن كون سعيه فيها لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

[٦٧٨] قاله تأبط شراً من قصيدة من الطويل . والشاهد في فصل إما بين المضاف وهو خطبتا والمضاف إليه وهو إسر . وأصله خطبتان حذف النون للإضافة وهو بالضم القصص والحالة . والإسار بالكسر الأسر . والتقدير خطبتا أسر . والمعنى ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم أما أسر والتزام منكم إن رأيتم العفو وإما قتل وهو بالخمر أجدر مما يكسبه الذل . فهاتان الخصلتان هما اللتان أشار إليهما بقوله هما ، وقد تلتتهما بخطبة أخرى فيما بعد وهذا كله تهكم واستهزاء .

١ هـ . وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (وَاضْطَرَّازًا وَجِدًا) أى الفصل والألف للإطلاق (بَأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنْتِيٍّ أَوْ نِدَا) أى الأول من هذه الثلاث الفصل بأجنى ، والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله : [٦٧٩] أَلْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . أو مفعولاً كقوله :

[٦٨٠] تَسْقَى آمِنِيَا خَانْدَى الْمَسَاوِكَ رِيْقَتَهَا

أى تسقى ندى ريقتها المسواك . أو ظرفاً كقوله :

[٦٨١] كَمَا لَحَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

(قوله بأجنى) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أى وجد المضاف مفصلاً بأجنى ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنى به على رأى من أجاز إعمال ضمير المصدر لأن ضميره الذى أجزى أعماله على هذا الرأى بارز وهذا مستتر . أفاده الشاطبي . (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الأجنى على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلاً كان إلخ . سم . (قوله فاعلاً) أى لغير المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنياً وإن كان الفصل به أيضاً ضرورة كما سيذكره الشارح . (قوله أنجب أيام والداه به) أى ولدوا ولدًا نجيبًا . ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل والجار والمجرور أيضاً لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل بـ (قوله كما خط) ما مصدرية يهودى يقارب أى بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أى يباعد بينها ، والجملة صفة لليهودى كافي العنى والتصریح بالضمير في الفعلين له .

[٦٧٩] قاله الأعشى ميمون بن قيس مدح به سلامة ذافيس . وأنجب فعل . ووالداه فاعله . والشاهد في أيام فإنه ظرف منصوب فصل به بينهما إذ التقدير أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . وأنجب الرجل إذا ولد نجيباً وإذ ظرف . ونجلاه من النجل وهو النسل والمخصوص بالمدح محذوف أى نعم ما نجلاه .

[٦٨٠] تمامه : * كَأَتَضَمَّنْ مَاءَ الْمَرْزَةِ الرُّصْفُ *

قاله جرير من قصيدة من البسيط مدح بها يزيد بن عبد الملك وهجو آل المهلب . الضمير في تسقى يرجع إلى أم عمرو المذكورة فيما قبله . والشاهد في المسواك فإنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ لتسقى فصل به بين المضاف وهو ندى والمضاف إليه وهو ريقتها ، إذ التقدير تسقى ندى ريقتها المسواك . وندى مفعول أول . وامتياحا حال بمعنى ممتحة أى متسوكة ، أو منصوب بنزع الخافض أى عند الامتياح أى الاستياك . والكاف للتشبيه . وما مصدرية . والرصف فاعل تضمن . وماء المزة مفعوله وهى السحابة . والرصف بفتحيتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض . وماء الرصف أرق وأصفى .

[٦٨١] قاله أبو حية الهيرى . ويروى كتجبر الكتاب . والكاف للتشبيه . وما مصدرية في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب . والشاهد في بكف يوم ما يهودى حيث فصل بين المضاف - وهو بكف - والمضاف إليه وهو يهودى بقوله يوماً وهو أجنى ، فلا يجوز إلا في الضرورة . وخص اليهودى بالذكر لأنه من أهل الكتاب . ويقارب أى الخط صفة لليهودى ، أو يزيل عطف عليه أى يفرق فيما بينه ويباعد .

الثانية : الفصل بنعت المضاف كقوله :

[٦٨٢] وَلَكِنْ خَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لِأَخْلِقَنْ يَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى يمين مقسم أصدق من يمينك . وقوله :

[٦٨٣] * مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ *

أى من ابن أبي طالب شيخ الأباطح . الثالثة : الفصل بالنداء كقوله :

[٦٨٤] كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ

أى كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :

[٦٨٥] وَفَاقَ كَعْبٌ بُجَيْرٌ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرَا

وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ . وخص اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب . (قوله من ابن إلخ) صدره : * نجوت وقد بل المرادى سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهم فسلم الأولان وقتل على : قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادى بفتح الميم^(١) نسبة إلى مراد قبيلة . قاله يس . ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الأول جعل النعت له . (قوله كأن بردون إلخ) قال ابن هشام : يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصر . وزيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه .

[٦٨٢] قاله الفرزدق من الكامل واللام في ثن للتأكيد وفي لأخلفن جواب الشرط . والشاهد في أصدق من يمينك حيث

فصل بين المضاف وهو يمين والمضاف إليه وهو مقسم .

[٦٨٣] صدره : * نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفُهُ *

قاله معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما لما اتفق ثلاث من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من على بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ، فسلم الاثنان وقتل على رضى الله عنه . والواو في وقد للحال والمرادى هو عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم لعنه الله . والشاهد في - من ابن أبي شيخ الأباطح طالب - إذ التقدير من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهلها وأشرفها .

[٦٨٤] رجز لم يدر راجزه . والشاهد في أبا عصام حيث فصل به بين المضاف - وهو بردون - والمضاف إليه وهو زيد . والتقدير يا أبا عصام كأن بردون زيد . وحمار بالرفع خير كأن . ودق باللجام صفة .

[٦٨٥] قاله بجير بن زهر بن أبي سلمى أخو كعب صاحب بانت سعاد ، إخوان صحابييان ، من قصيدة من البسيط يخرض بها أخاه كعباً على الإسلام . قوله وفاق مبتدأ مضاف إلى بجير . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . وفيه الشاهد حيث فصل بين المضافين . ومنقذ خير المبتدأ . وتهلكة الملاك . وسقرا اسم جهنم ، والمدة فيه لأجل القافية .

(١) (قوله المرادى) ضبطه في أول الباب بالضم ، وهو المرفوع لما في القاموس حيث قال : ومراد - كمراب - أبو قبيلة لأنه نمرذ ، وكسحاب وكتاب العنق اهـ .

أى وفاق بغير يا كعب .

(تفصيله) : من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله :

[٦٨٦] نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصْبِي وَلَا تَمِي وَلَا تَرْغَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤِنَا الْعَزَمِ

وقوله :

[٦٨٧] مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرٍ وَجَدْ صَبَّ

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله : * أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهِ

به * البيت . ويحتمل أن يكون منه . وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

[٦٨٨] * فَإِنْ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ *

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعها ، والتقدير فإن نكاح مطر إياها أو هي . ومنه

(قوله وفاق كعب بغير إغ) بغير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بغير قبل أخيه كعب

وصار يدعو إلى الإسلام إلى أن أسلم . وكعب منادى حذف منه حرف النداء . (قوله نرى) بالنون كما قاله

الداميني : تصمى من أصمته إذا رميته فقتله بحيث تراه . ولا تنمى من أقيته إذا رميته فغاب عنك ثم مات .

والمعنى نرى أسهما للموت تقتل ولا تبطىء والإرعواء الكف عن القبيح . (قوله فإن نكاحها مطر حرام)

أى في رواية خفض مطر بإضافة نكاح إليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعل

الفاعلية يكون من إنابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وإن لم تعهد النياية إلا في الضمائر المنفصلة ، وبهذا

التقرير يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضاً أن الهاء ليست في موضع جر بالإضافة حتى يتوجه استحكال

صاحب التوضيح خفض مطر بالإضافة بأن المضاف لا يضاف لشئيين . ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس

وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . وصدر البيت :

* لئن كان النكاح أحل شيء *

[٦٨٦] هو من الطويل . ونرى من رؤية البصر . واسمها مفعوله . وتصمى من الإصماء من أصميت الصيد إذا رميته فقتلته

بحيث تراه صفة لاسهما . ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لنرى إذا جعلت من رؤية القلب . ولا تنمى من الإنماء من أقيمت الصيد

إذا رميته فغاب عنك ثم مات . ويجوز عطف المنفى على المبت كما بالعكس . والإرعواء الكف عن القبيح . والشاهد في عن

نقض أهواؤنا العزم حيث فصل أهواؤنا المرفوع بالمصدر بين المضاف وهو نقض والمضاف إليه وهو العزم مع أن الفاعل متعلق

بالمضاف وهو ضعيف والتقدير عن نقض العزم أهواؤنا أى عن أن ينقض أهواؤنا العزم .

[٦٨٧] هو من الرجز . ويروى ما أن عرفنا للهوى . ولا جهلنا موضع ولا عدنا . ومن زائدة . والشاهد في قهر وجد صب

حيث فصل بين قهر المضاف مفعول عدنا وبين صب المضاف إليه بقوله وجد بالرفع فاعل المضاف . والصب العاشق .

[٦٨٨] وصدره : * لئن كان النكاح أحل شيء *

قاله الأحوص من قصيدة من الوافر يصف فيها أحوال مطر . اسم رجل كان أقبح الناس وكانت امرأته من أجمل النساء ،

وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك . الفاء جواب الشرط . والشاهد في مطر بالجر فإنه فصل بين المتضامتين وليس بضرورة .

فإنه يمكن الرفع ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله والنصب عكس ذلك .

الفصل بالفعل الملقى كقوله :

[٦٨٩] * بَأَى تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلُوا *

أى بَأَى الأرضين زاده فى التسهيل . وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله :
[٦٩٠] مُعَاوِدُ جُرْأَةِ وَقْتِ الْهُوَادَى أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ
أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هذا غلام إن شاء الله أخيك
ففصل بأن شاء الله ا هـ .

(خاتمة) : قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكامل بما أضيف إليه
تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف
إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز فى نحو : أنا مثل ضارب زيداً أن
يتقدم زيداً على مثل وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول
ما أضيفت إليه كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً

(قوله بالفعل الملقى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى المصطلح لأن ترى
فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشى . (قوله معاود جرأة وقت الهوادي)
فى شواهد العينية أن صدره :

* أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ *

وكذا فى المصحح . وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً . والأشْمُ من الشمم وهو التكبر . يصف الشاعر
رجلاً بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي جمع هاد : أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب .
والجرأة بضم الجيم . (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل إلخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم إذا كان المضاف
لفظ أول أو حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فإن كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقاً .
أفاده الدماينى . (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ونحوضها . (قوله
معمول ما أضيفت إليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل .

[٦٨٩] هو من الوافر . ونماه : * الدَّابِرَانِ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا *

والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفار بكسر الكاف موضعان . والهمزة للاستفهام . وفيه إضمار . والتقدير هل
حلوا الدابران أم عسفوا أى أم توجهوا نحو الكفار . وأم متصلة لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية . والباء فى بَأَى تتعلق بحلوا . وفيه
الشاهد حيث فصل بينه وبين الأرضين الذى هو مضاف إليه بقوله تراهم .
[٦٩٠] هو من الوافر . وصدره : * أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عُيُوسٌ ^(١) *

قوله : أشْمُ من الشمم وهو التكبر يصف به الشاعر رجلاً يظهر بالتكبر والامتناع ، ولكنه يعاود الحرب وقت ظهور أعناق
الخيل لأجل جرأته فى الحروب . والشاهد فى قوله جرأة حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله معاود ، والمضاف إليه الذى هو
قوله وقت الهوادي [جمع هاد وهو] اللعن . يقال أقبلت هوادى الخيل إذا بدت أعناقها .

(١) جعله الأنصاري عجزاً البيت . وقد به الصبان على هذا الاختلاف .

لا أضرب . ومنه قوله :

[٦٩١] إِنَّ أَفْرَأَ عَصِيئِي عَمْدًا مَوْدَّةُ عَلَى الثَّائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

فقدم لعندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى ، فكأنه قال لعندي لا يكفر . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر : ١٠] ، فإن لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمولي ما أضيفت إليه فلا يجوز في قولك قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

إنما أفرد بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله أشار إلى ذلك بقوله (أَجَزَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِينِ) أى وجوبًا (إِذَا * لَمْ يَكْ مُعْتَلًا) منقوصًا أو مقصورًا (كَرَامِ وَقَدْ * أَوْ يَكْ) مثني أو مجموعًا على حده (كَائِنِينَ وَزَيْدِينَ فَلَدِي) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرها

هذا مذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك وقال ابن السراج : يمتنع تقدمه مطلقًا وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفًا أو جارًا ومجرورًا . قاله الدماميني . (قوله ومنه قوله تعالى إِنْغ) أى على الكافرين متعلق بيسير ويضغ تعلقه بيسير فلا يكون فيه شاهد . (قوله غير ضارب زيدًا) أى إلا شخصًا ضرب زيدًا . (قوله لعدم قصد النفي بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفي والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدًا لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف إليه غير لو كان جمعًا نحو : قاموا غير ضاربين زيدًا جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور إذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيدًا فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال حالا .

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(قوله لأن فيه أحكامًا إِنْغ) وذلك ككسر آخره وجوبًا إذا لم يكن معتلًا ولا مثني ولا جمعًا على حده . (قوله أشار إلى ذلك) أى إلى أن فيه أحكامًا ليست في الباب الذى قبله . (قوله إذا لم يَكْ معتلًا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو : دلو وظبى كما أشار إليه الشارح بقوله منقوصًا أو مقصورًا . (قوله أو يَكْ) أى ولم يَكْ .

واجب السكون و(آلِيا بَعْدُ) أى بعدها (فَتَحَّهَا أَخْذِي) أى اتبع (وَتَلَدَّعُمُ آلِيا) من المنقوص والمتنى والمجموع على حده فى حالتى جرهما ونصبهما (فِيهِ) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه فتقول : هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ، ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى . والأصل فى المتنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدى لى فحذفت النون واللام للإضافة ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياء ثم قلت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « أو مخرجى هم » وقول الشاعر :

[٦٩٢] أَوْدَى بَنَى وَأَعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَجْرَةً لَا تَقْلَعُ
هذا إذا كان ما قبل الواو مضمومًا كما رأيته وإليه أشار بقوله (وَإِنْ * مَا قَبْلَ وَاوٍ
صُمُّ فَكَسِرَةٌ يَهْنُ) فَإِنْ لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفىون فتقول جاء مصطفى

(قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيًا . (قوله آخرها واجب السكون) إنما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولاً فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم الياء فيه والواو ، وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر . (قوله وكذا الواو إلخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وإن ما قبل واو إلخ . (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الإدغام . (قوله فحذفت النون واللام للإضافة) هذا هو التحقيق عندى وإن اشتهر أن اللام إنما حذفت للتخفيف خلافاً لمن جعل فى كلام الشارح مسامحة كالبعض . (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الإضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله . (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس . (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة إليها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب . (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع . (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة . (قوله بين) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة . قاله الشاطبى .

[شواهد المضاف إلى ياء المتكلم]

[٦٩٢] قاله أبو ذؤيب من الأبيات التى فيها الياء السابق . ونسائه : * بَعْدَ الرَّقَادِ وَعَجْرَةً مَا تَقْلَعُ *
أودى : هلك . والشاهد فى بنى حيث قلب فيه واو الجمع ياء ثم أدغمت الياء ، فى الياء إذ أصله بنوى بإسقاط النون للإضافة . وأعقبونى أى أورثونى حسرة وتلهفاً .

(وَأَلْفًا سَلَمًا) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو للمحمول على التثنية نحو ثناتى بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هَذِيلِ أَلْقَابُهَا يَاءٌ حَسَنٌ) نحو عصى . ومنه قوله :

[٦٩٣] سَبَقُوا هَوًى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلَكُلَّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن يا بشرى .

(تنبيهان) : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص ياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو : لديه وعليه ولدينا وعلينا . الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى

(قوله انقلابها ياء) أى عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين . نقله يسّ عن ابن هشام .

(قوله سبقوا) الضمير يرجع إلى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى إلخ . (وقوله وأعتقوا هواهم) أى تبع بعضهم بعضاً فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبيّناً للمجهول أى اخترتهم النية . كذا فى العينية فمراد الشاعر بالهوى الموت .

(قوله يستثنى مما تقدم) أى من إطلاق قوله وألفاً سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك . (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء وإلا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية إلى الاسمية على ما قاله أبو حيان . سم .

(قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصريح بأن بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل . (قوله وهو ما سوى الأربع المستثنيات) لا يرد عليه نحو : فى وأنى وأخى على لغة رد اللام وقلبها ياء وإدغامها فى ياء المتكلم وإعرابها بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للإدغام لأن الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الأربع المذكورة .

[٦٩٣] قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة من الكامل يرثى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعاً فى طاعون . والضمير فى سبقوا يرجع إليهم . والشاهد فى هوى حيث قلب فيه ألف المقصور ياء وأدغمت الياء فى الياء ، فإن أصله هوى وهذه لغة هذيل . وأعتقوا أى تبع بعضهم بعضاً . قوله فتخرموا مجهول أى أخذوا واحداً واحداً ، ونخرمهم النية . ولكل جنب مصرع حال .

الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح نحو : غلامى وفرسى ، والمعل الجارى مجراه نحو : ظيى ودلوى ، وجمع التكسير نحو : رجالى وهنودى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو : مسلماتى . واختلف فى الأصل منهما ف قيل الإسكان وقيل الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد ، وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلاً عليها وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . فالأول : كقوله :

[٦٩٤] عَحْلِي أَمَلَكُ مِني لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَا لِي فِيما يَقْتِي طَمَعُ

والثاني : كقوله :

[٦٩٥] أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَتَوَرَّيى التَّقِيْعُ

أزاد إلى أمى . والثالث : كقوله :

[٦٩٦] وَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْثٍ وَلَا لَوْ أَلَى

وقول البعض تبعاً لسم : إذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط إعرابها بالحروف إضافتها لغير ياء المتكلم . ودفع سم المنافة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الأسماء عند الإضافة فيه أن هذا الحمل لا داعى إليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعليه البيان .

(قوله والمعل الجارى إلخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وإن كان هذا مصطلحهم والذى فى أكثر النسخ والمعتل وهو واضح . (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى إن لم تكن الإضافة للتخفيف كإضافة الوصف الحالى أو الاستقبال وإلا فلا حذف ولا قلب لأنها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به . (قوله فتقلب ألفاً) أى لتحركها وانفتاح ما قبلها . قال سم : الظاهر أن هذه الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم فهى مضاف إليه فى موضع جرّ بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الأمر أن صفتها تغيرت . (قوله بلهف) أى بقولى يا لهف إلخ فالأصل يا لهفا . (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره .

[٦٩٤] البيت من البسيط .

[٦٩٥] البيت من الوافر ، وهو لتقيع بن جرموز .

[٦٩٦] البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة .

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ مَا أَنَا بِمَصْرُوحِكُمْ وَمَا أَنَا بِمَصْرُوحِي ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ، وكسر ياء عصاى : الحسن وأبو عمرو في شاذّه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

(خاتمة) : في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب : أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور . والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل . والثالث : أنه مبنى وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب . والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى وإليه ذهب ابن جني . وكلا هذين المذهبين بين الضعف . والله أعلم .

[إعمال المصدر]

(بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ) تعدّيًا ولزومًا ، فإن كان فعله المشتق منه لازمًا فهو

(قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظى . (قوله وهو أضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة في عصاى تالية للألف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخى تالية للياء وهي تناسب الكسرة . (قوله بكسرة ظاهرة) أى خالفت كسرة المناسبة وردّ بأن الأصل بقاء ما كان . قاله الدماميني . (قوله مبنى) ردّ بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبنى إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام . قاله يس . (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا إذا قلت : غلامى حاضر فغلام مبتدأ في عمل رفع إذ ليس الإعراب المحل مخصوصًا بالمبنى . هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض .

[إعمال المصدر]

(قوله بفعله المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضى أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرّح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل . (قوله فإن كان فعله المشتق منه لازمًا إلخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازمًا ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم يحدث وعرض وردّه شيخ الإسلام بأنه يقال حدث لقفلان وعرض له كذا فالأولى التمثيل بنحو ظرف وشرف .

لازم ، وإن كان متعدياً فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر .
(تفصيله) : يخالف المصدر فعله في أمرين : الأول : أن في رفعه النائب عن
 الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه ، وإليه ذهب في التسهيل . الثاني : أن فاعل
 المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم .
 واعلم أنه لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مُضَافاً أَوْ مَجْرُداً أَوْ مَعَ أَلٍ)
 لكن إعمال الأول أكثر نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [الحج : ٤٠] ، والثاني : أقيس
 نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤] ، وقوله :
 * بِضَرْبٍ بِالسَّيْفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ * [٦٩٧]

ورد أيضاً بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضى أيضاً أن المتعدى بحرف الجر يسمى
 متعدياً بالإطلاق مع أن المتعدى بالإطلاق إنما ينصرف إلى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الإطلاق المتعدى
 بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم في باب تعدى الفعل ولزومه . (قوله أن في رفعه النائب
 عن الفاعل خلافاً) وجه المنع وهو مذهب الأخفش والشلوين وغيرهما ما فيه من الألباس لأنك إذا قلت
 مثلاً عجبت من ضرب عمرو تبادر إلى الذهن المبنى للفاعل . وقال أبو حيان : يجوز إذا كان فله ملازماً
 للبناء للمجهول كترك لمعدم الإلباس حيث لا يجوز أعجبنى زكّام زيد فالأقوال ثلاثة حكاهما في الجمع .
 زاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز إذا لم يقع لبس نحو : أعجبنى قراءة في الحمام
 القرآن وأكل الخبز وشرب الماء . ويضاف المصدر إليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيويه في
 قولهم : عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض أن التقدير أن التقدير من أن أوقعت أنيابه . (قوله
 بخلاف فاعل الفعل) أي فإنه لا يجوز حذفه إلا في مسائل مرت في باب الفاعل . (قوله وإذا حذف
 إلخ) استئناف مسألة لا أنه من جملة الفرق الثال بين المصدر والفعل لأن الفعل أيضاً إذا حذف فاعله
 لا يتحمل ضميره لأن ضمير الفاعل الذي يتحملة مستتر لا محذوف . (قوله لا يتحمل ضميره) أي
 في غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضرباً زيداً فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي . (قوله أو
 مجرّداً) أي من أَلٍ والإضافة . (قوله أقيس) أي أوفق بالقياس على الفعل في العمل لأنه لتكثيره أشبه بالفعل
 من المضاف والمحلى الموجود فيهما ما أبعد شيهما بالفعل وهو الإضافة وأل اللتان هما من خصائص الأسماء .
 (قوله ذي مسغبة) أي مجاعة . (قوله بضرب إلخ) تمامه كما في بعض النسخ :

[شواهد إعمال المصدر]

* أَرْزَأْنَا هَامَهُنَّ عَنْ الْمَقِيلِ *

[٦٩٧] تمامه :

قاله المرار بن منقذ التميمي من الوافر . الباء في بضرب تتعلق بآزلنا وفي بالسبوطى بضرب . والشاهد في رعوس
 قوم حيث نصب بضرب وهو مصدر منون منكر . قوله هامن أي هام رعوس وهو جمع هامة وهي الرأس . وليست
 بإضافة الشيء إلى نفسه لاختلاف اللفظين ومثل هذا تأكيد وأراد بالمقيل بفتح الميم الإعتاق لأنها مقيل الرأس .

وإعمال الثالث قليل كقوله :

[٦٩٨] * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَغْدَاءُهُ *

وقوله :

[٦٩٩] لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَثْنَى كَرَزْتُ فَلَمْ أَكَلْ عَنِ الصَّرَبِ مِسْمَعًا

وقوله :

[٧٠٠] فَأَيْتُكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةً بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِيَنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

* أزلنا هامهن عن المقييل *

والهام جمع هامة وهى الرأس فإضافته إلى ضمير الرؤوس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والإضافة عليه من إضافة الجزء إلى الكل وأراد بالمقييل العنق لأنها مقييل الرأس أى مستقره .
(قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة أى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول . كذا فى القاموس . ومسجع كمنبر اسم رجل .

(قوله فأيتك والتائبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهزمة فتحية فنون وفسره البعض تبعاً لبعض نسخ شواهد العيني بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الإنسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة . وفى بعض نسخ شواهد العيني رسمه بالنون بعد الهزمة فتحية فموحدة وتفسيره بالتمنيف فليحرر .

قال البعض : وهو منصوب على أنه مفعول معه وعروة مفعول التائبين وخير إن فى البيت اللاحق ويروى البيت :

* فمالك والتائب عروة بعد ما

[٦٩٨] تمامه : * يَخَالُ الْفَرَارُ يُرَاحِي الْأَجَلَ *

هو من أبيات الكتاب من المضارب أى هو ضعيف النكاية . والشاهد فيه فإن النكاية مصدر معرف باللام وقد عمل عمل فعله فنصب أعداءه . ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراحى الأجل جملة مفعوله الثانى أى يحسب أن الفرار عن الموت يباعد الأجل .

[٦٩٩] قاله المرادى الأسدى . ذكر مستوى فى شواهد التنازع . والشاهد فيه أن قوله الضرب مصدر معرف باللام نصب مسبقاً بكسر الميم اسم رجل .

[٧٠٠] هو من الطويل . الشاهد فى والتائبين عروة حيث نصب التائبين من أبنت الرجل رقبته : أى فأيتك عروة وهو مصدر معرف بال . ودعاك من الدعاء . وقيل بالواو من الوعى وهو الحفظ . والولو فى وأيدينا للحال . وشوارع جمع شارعة .

وقد أشار إلى ذلك في النظم بالترتيب .

(تفنييه) : لا خلاف في إعمال المضاف ، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف . والثاني : أجازة البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث : فأجازة سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (إن كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ * مَحَلُّهُ) أى المصدر إنما يعمل في موضعين : الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو : ضرباً زيداً . وقوله :

* قَدْ دَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدْلَ الثَّعَالِبِ [٧٠١]

وقوله :

[٧٠٢] يَا قَابِلَ الْقَتَبِ غُفَرَانَا مَا نَمَّ قَدْ أَسْلَفَتْهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلٌ

إلخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك . وشوارع ممتدة . (قوله وقد أشار إلى ذلك) أى إلى كون الأول أكثر والثاني كثيراً والثالث قليلاً لا إلى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بأن كلام المصنف لا يشير إلى الأقيسة .

(قوله أى المصدر إنما يعمل إلخ) لا يخفى أن الأول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها . (قوله في موضعين) أى لا في غيرها كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الأمثلة لأن المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيداً ضرب عمرو بكراً . (قوله بدلاً من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل : لا ينقاس عمله وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط وقيل : والإنشاء نحو : حمداً الله والوعد نحو :

* قَالَتْ نَعَمْ وَبَلُوغًا بَغِيَّةٍ وَمَنَى *

[٧٠١] قبله :

يَمْسُرُونَ بِالذَّنْبِ خِفَالًا عِيَانِهِمْ وَتَرْجَمَنَ مِنْ ذَارِسٍ يُجَزُّ الْحَقَائِبِ
عَلَى جِينِ الْهَى الثَّامِ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَدْ دَلَّ

ذكر البحث فيهما مستوفى في شواهد المفعول المطلق . والشاهد فيه هما في فندلاً فإنه بدل من اندل ، أمر من ندل يندل إذا اختلس . والمصدر إذا كان بدلاً من اللفظ بالفعل يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلدلك احتمل فيه ضمير الفاعل ونصب المفعول به وهو المال التقدير اندل يا زريق المال كندل الثعالب .

زيدًا والمال ومآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثاني : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون مقدرًا بأن والفعل أو بما والفعل ، وهو المراد هنا فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا ، والتقدير من أن ضربت زيدًا أمس أو من أن تضربه غدًا . ويقدر بما إذا أريد الحال نحو : عجبت من ضربك زيدًا الآن أى مما تضربه .

(تنبيهات) : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو : علمت ضربك زيدًا ، فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدًا فأن مخففة لأنها واقعة بعد علم ، والموضع غير صالح للمصدرية . **الثاني :** ظاهر قوله إن كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبًا . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطًا فى عمله ،

والتوبيخ نحو : * وفقًا بنى الأهواء والفى والهوى *

(قوله وجل) أى خائف فهو تأكيد لما قبله . (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر فى الإيضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضربًا وغيره يراه منصوبًا باضرب اهـ دماينى ومنه يعلم أن كون هذا المصدر بدلًا من اللفظ بفعله إنما يظهر على مذهب غير سيبويه . (قوله ويقدر بما إلخ) إنما خص تقدير ما بإرادة الحال مع صحة تقديرها عند إرادة الماضى والاستقبال أيضًا إثباتًا للأدل على الماضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لأنها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فإنها صالحة للأزمنة الثلاثة مطلقًا كما أفاده شارح الجامع . فاندفع اعتراض الدماينى وتبعه البعض بأن مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضى والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة . (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها الذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسمة لما على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم . (قوله نحو علمت ضربك زيدًا) أما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وإما أن تكون المتعدية إلى مفعولين فيكون الثانى محنوقًا تقديره حاصلًا مثلًا أو يقال المصدر المقدر بأن المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر . (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لأنها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اهـ سم . (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبًا) عبارته فيه والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة والمصدرية أو ما أختها اهـ . (قوله وليس تقديره إلخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك فى نحو ضربى زيدًا قائمًا وإن إكرامك زيدًا حسن ، وكان تعظيمك زيدًا حسنًا ولا إعراض عن أحد إلا أن يقال التقدير سائغ فى الأصل وإن امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التى التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لأنهم كما قاله الدماينى لا يقولون إن أضرب

ولكن الغالب أن يكون كذلك . ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : سمع أذنى أخاك يقول ذلك لثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب . أحدها : أن يكون مظهرًا فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين وأجاز ابن جنى في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف . ثانيها : أن يكون مكبراً فلو صغر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل . وأما قوله :

[٧٠٣] يُحَايِي بِهِ الْجَلْدَ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفِّهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ فَشَاذٌ . رابعها : أن يكون غير منعت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبني ضربك المبرح

زيد قائماً ولا يوقعون أن وصلتها بعد إن إلا مفصولة بالخبر ونحوه نحو : ﴿ إِنْ لَكَ إِلَّا تَجُوعٌ فِيهَا وَلَا تَعْرِى ﴾ [طه : ١١٨] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع . (قوله سمع أذنى أخاك يقول ذلك) حال كالحال في ضربى العبد مسيئاً فالتقدير سمع أذنى أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المخدوف لا الأخ وإن زعمه البعض . وإنما لم يكن المصدر هنا مقدراً بما أو أن الخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد ، وإنما لم يكن مقدراً بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض ، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضى لا يقتضى أن السمع سيحصل فتدبر . (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مرورى بزيد حسن وهو بعمره قبيح . وتوقف البهوت هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضاً نحو : مكرم زيداً عالم وهو بكر جاهل أو يعمل اتفاقاً أو لا يعمل اتفاقاً . وقول الدماميني : لم أر أحداً حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرًا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث . (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التى هى أصل الفعل وقيل : يعمل مصترفاً ويوافقه رويداً زيداً . (قوله غير محدود) أى دال على المرة . (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حيثئذ ليست الصيغة التى هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبى لعدم الوحدة حيثئذ فلا يكون محدوداً . (قوله يحايى) أى يحى به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل ، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب . والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحايى يصف الشاعر مسافراً معه ماء فقيم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشاً . (قوله أن يكون غير منعت إلخ) أى لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل .

[٧٠٣] هو من الطويل . يحايى أى يحى . والجلد بالفتح القوى فاعله . والباء فى به للاستعانة أو السببية والضمير يرجع إلى الماء يصف به مسافراً معه ماء فقيم وأحيا به وأحياه نفس راكب كاد يموت عطشاً . والشاهد فى بضربة كفيه الملا فإن ضربة مصدر محدود وأضيف إلى فاعله . ونصب الملا بفتح الميم مقصور وهو التراب . وهو شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل . ونفس راكب مفعول يحايى .

زيّداً لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر . فلو نعت بعد تمامه لم يمنع . والأولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك . خامساً : أن يكون مفرداً . وأمّا قوله : [٧٠٤] **قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَتَا** فشاذاً . وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشتراط كونه حالاً أو مستقبلاً لأنهما مدلولوا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله ،

(قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته . (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) إنما قال بمنزلة نظرًا إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا . (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجنبى ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۚ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطلاق : ٩] ، معمولاً لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة . (قوله أن يكون مفرداً) أى لأن تشيته وجمعه

يخرجانه عن صيغته الأصلية التى هى أصل الفعل . وجوز عمله مجموعاً جماعة منهم ابن عصفور والناظم . وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيّداً ضرب عمرو . نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلاً من اللفظ بفعله نحو زيّداً ضرباً أو كان المعمول ظرفاً وهو الراجع وبقي منها أيضاً ذكره فلا يعمل محذوفاً على الأصح كما في الجمع وغيره . (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة . والقنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الحير والكرم والفضل والثناء . (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافاً أو مجرداً أو مع أل كما أفاده سم . (قوله في الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو : الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات . ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر الذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه .

[٧٠٤] هو من قصيدة من البسيط مدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية المدوح . والشاهد في قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة . وقد عمل في قوله أبا قدامة . وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور . قوله والفتا بالفاء والنون والعين المهملة . قال في العنان : القنع الحير والكرم والفضل والثناء والزيادة .

كذا عرفه في التسهيل ، فخرج نحو قتال فإنه خلا من ألف قاتل لفظاً لا تقديرًا ولذلك نطق بها في بعض المواضع ، نحو قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحو عدة فإنه خلا من واو وعد لفظاً وتقديرًا ، ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسم مصدر بخلاف الوضوء ، والكلام من قولك توضأ وضوءًا وتكلم كلامًا فإنهما اسم مصدر لا مصدران لخلوهما لفظاً وتقديرًا من بعض ما في فعلهما ، وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو : توضأ توضحوا ، وبزيادة نحو أعلم إعلامًا . ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقاً وذو ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والحمدة . وهذا كالمصدر اتفاقاً . ومنه قوله :

[٧٠٥] أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُ

(قوله دون عوض) متعلق بخلوه . (قوله ما في فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده . (قوله ونحو عدة إلخ) أى ونحو تعليمًا وتسليمًا فإن التاء عوض عن إحدى اللامين . وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج . فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرًا وقد يكون أولًا . (قوله لخلوهما لفظاً وتقديرًا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه . (قوله من بعض ما في فعلهما) أى وهو التاء وأحد حرفي التضعيف والمدة فهما ليست عوضًا لما علمت . (قوله بمساواة إلخ) فإن نقص عن فعله فإن عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر وإلا فاسم مصدر كما علم . (قوله علم) قال في الجمع : اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشباع ولا يوصف . (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الأول : علم لليسر مقابل العسر . والثاني : علم للفجور . والثالث : علم للبر . واعترض البعض جعل الأخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو إنما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذي يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر . أما إذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا . (قوله وهذا لا يعمل اتفاقاً) أى وإن كان ظاهر إطلاق المتن عمله ، إلا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه أن أو ما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك . ويشكل عليه أن مصابكم رجلاً لأن ما بعد أن لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الأصل وإن عرض منعه بوقوع المصدر اسم إن ، لو أن اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه .

[٧٠٥] قاله الحارث بن خالد الخزومي . وما قاله الحريري في درة التواضع أنه للمرجى . ليس بصحيح من قصيدة من الكامل الهزئة حرف نداء . والصواب ظلم ترخيم ظليمة وهى اسم أم عمران المذكورة في أول القصيدة . والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمي . والتقدير إن أصابكم رجلاً . وأهدى السلام في محل النصب صفة لرجلاً ونحية نصب من قبيل فعدت جلوساً وظلم مرفوع لأنه خبر أن .

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فإنها مصدر ،
وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف ، فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون .
ومنه قوله :

[٧٠٦] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّثَاغَا

وقوله :

[٧٠٧] * بَعِثَرْتُكَ الْكَرَامَ نَعْدُ مِنْهُمْ *

وقوله :

[٧٠٨] قَالُوا كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْنِئَةٌ يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَلِكَ لَوْ كَانَا

(قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه ابن الناظم والتوضيح . والذي في كلام غيرهم كابن هشام في شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى في كلامه أيضاً في آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول . وهذا مما يقتضيه التعريف السابق . (قوله والمحملة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصريح ، وسيأتى في آخر أبنية المصادر أن في الميم الثانية الفتح وأنه القياس . (قوله أظلم) الهزلة للنداء ومصابكم مصدر ميمي بمعنى أصابتكم مضاف إلى فعله ، ورجلاً مفعوله وجمله أهدى السلام نعت له ، ونحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً ، وظلم خبر إن . (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة . (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل ، إذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر .

[٧٠٦] قاله القطامي من قصيدته من الوافر بمدح بها زفر بن الحارث الكلبي الهزلة للاستفهام على سبيل الإنكار وكفراً نصب بفعل محذوف أى أكفر كفراً بعد رد زفر بن الحارث الموت عنى وكانوا قد أسروه ليقتلوه فأقنعه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنم القوم الذين أسروه . وأشار إليه بقوله : وبعد عطائك المائة الرثاغا بكسر الراء وهى الإبل التى ترنع . ولقد أفحش في الغلط من فسر الرثاغا بأنه اسم رجل وأنه مفعول . بل الصحيح إن الرثاغا صفة المائة . والمائة نصب باسم المصدر . وفيه الشاهد حيث نصب عطاء الذى هو اسم للمصدر بمعنى الإعطاء المائة . والكاف فاعله والمفعول الآخر محذوف تقديره وبعد إعطائك إياى المائة الرثاغا أى الرثاغا من الإبل . وآفة غلطهم عدم إطلاعهم في سوابق البيت ولواحقه . بل الأعظم منه استهوانهم وعدم تقريرهم ورجوعهم إلى دواوين المتقدمين .

[٧٠٧] تمامه : * فَلَا تَرَيْنَ لِيْغِيَهُمُ الْوَفَاءُ *

هو من الوافر . والشاهد في بعثرتك الكرام ، حيث نصب العشرة اسم مصدر بمعنى المعاشرة الكرام . والباء فيها تتعلق بتعد . والفاء جواب لشرط محذوف : أى إذا كان الأمر كذلك فلا ترين . وهو بنون التأكيد المخففة والوفاء بالنصب مفعوله .

وقوله :

[٧٠٩] لِأَنَّ قَوَابِ اللَّهِ كُلَّ مُوَحَّدٍ جَنَانًا مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
وقول عائشة رضى الله عنها : من قُبِّلَ الرجل زوجته الوضوء .

(تفصيلاً) : إعمال اسم المصدر قليل . وقال الصيمرى : إعماله شاذ وقد أشار
الناظم إلى قلته بتذكير عمل (وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضْيَفَ لَهُ * كَمَلٌ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَةً)
اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال : الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله
نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، الحج : ٤٠] . الثانى : عكسه نحو :
أعجبني شرب العسل زيد . ومنه قوله :

[٧١٠] * قَرَعَ الْقَوَائِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ *

(قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الإبل . (قوله جناناً) مفعول ثانٍ لقواب . (قوله
قليل) أى وإن كان قياسياً كما يؤخذ من المقابلة . (قوله كمل ينصب أو يرفع عمله) أى إن أردت التكميل
كما سيذكره الشارح فالأمر للإباحة لا للوجوب ، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا
لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن :

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا . وأو مانعة خلوت فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله
بالرفع والنصب معاً . (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدى لواحد
أما مصدر المتعدى لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليهِ أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع
فيه . وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة . (قوله قرع القوائيز
إلخ) صدره :

* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ *

[٧٠٩] البيت من الطويل ، وهو لحسان بن ثابت .

[٧١٠] قاله الأقيشر الأسدَى من قصيدة من البسيط . وصدره :

* أُنْفَى تِلَادَى وَمَا جَمَعَتْ مِنْ نَشَبِ *

الشاهد في قرع القوائيز فإن القوائيز مخفوضة في اللفظ مرفوعة في المعنى . ويروى قرع القوائيز أفواه الأباريق
على أن القوائيز هى المفعولة في المعنى ، والأفواه هى الفاعلة لأن من قرعك فقد قرعته فتكون إضافة المصدر ها إلى المفعول ،
وعلى الأول إلى الفاعل . وهى بالقافين والراى المعجمة جمع قاقوزة وهى قدح . وقد قالوا قاقوزة وجمعها قوائيز . وأفواه
جمع فم والأباريق جمع أبريق . قوله تِلَادَى بكسر التاء المشاة من فوق وهو المال القديم من تراث وغيره مفعول أنفى ،
وفاعله قرع القوائيز . وما جمعت بتشديد الميم ومن لليان . والنشَب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار ونحوها .

وقوله :

[٧١١] * نفى الدراهم ثَقَاذ الصَّيَارِفِ *

وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث : « حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » [آل عمران : ٩٧] ، أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل . الثالث : أن

التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو . والتلید كأمر المال القديم وضده الطارف والطريف . والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار . والقواقير بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر . وأفواه بالرفع فاعل قرع . (قوله نفى الدراهم) صدره :

* نفى يداها الخصى فى كل هاجرة *

الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر ، وذلك منتصف النهار . ونفى مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغة فى الدرهم فالياء ليست للإشباع بل هى متقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياف جمع صيرف . وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى . (قوله نفى الحديث) (خ) عدل عن الاستدلال بآية : ﴿ والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطة لفهمه أى من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعله أن يحج ، أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً للمصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس يتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً . وأجيب عنه بأن الفساد مبنى على كون آل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم ، فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين . من المعنى والدماينى عليه .

[٧١١] صدره : * نفى يداها الخصى فى كل هاجرة *

قاله الفرزدق من البسيط . ونفى من نفيت الدراهم أثرها للانتقاد . ويدها فاعله والضمير يرجع إلى الناقة . والهاجرة وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة . ونفى الدراهم نصب بنزع الخافض أى كفى الدراهم جمع درهم لغة فى درهم . ويروى الدنانير . وتنقاد على وزن تفعال مصدر كترداد مضاف إلى مفعوله ، ولكنه محروور بالإضافة . والشاهد فيه حيث أضيف المصدر إلى مفعوله ورفع الفاعل كما فى عجبت من شرب العسل زيد . والصياف جمع صيرف ولكن لما أشبعت كسرة الراء تولدت منها الياء .

يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم ﴾ [التوبة : ١١٤] ، ﴿ ربنا وتقبل دعائنا ﴾ [إبراهيم : ٤٠] ، الرابع : نحو : ﴿ لا يأسأ الإنسان من دعاء الخير ﴾ [فصلت : ٤٩] . الخامس : أن يضاف إلى الظرف فيرفع وينصب كالمتون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمراً .

(تنبيهه) : قوله كمل ينصب إلى آخره يعنى إن أردت ، لما عرفت من أنه لا غير لازم (وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ رَاَعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ) فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلاً فمحله رفع وإن كان مفعولاً فمحله إن قدر بأن وفعل الفاعل ، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول ، فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع . ومنه قوله :

[٧١٢] حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّةَ الْمَظْلُومِ

(قوله وما كان استغفار إبراهيم) أى ربه . (قوله ربنا وتقبل دعاء) أى إياك . (قوله فيرفع وينصب) أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما . (قوله لما عرفت) أى من بيان الأحوال الخمسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها حذف الفاعل . قال الدماميني : لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما إذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى إلى بقاء الخبر بلا خبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع هـ . (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف إليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما في التسهيل . قال الدماميني : كما في أعجبنى إكرامك وزيد فإن جر التابع يؤدى إلى العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو ممنوع هـ ولا يخفى أنه إنما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا إعادة الخافض . (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك . (قوله حتى تهجر إلخ) حتى غائية وتهجر سار في الماجرة ، وضميره للحمار الوحشى ، والرواح ما بين الزوال والليل . وهاجها أثارها في طلب الماء والضمير لأنان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشى .

[٧١٢] قاله لييد العامري من قصيدة من الكامل يصف فيها حماراً وأثاناً قد كانا في غصب زماناً حتى إذا هاج النبات ونضب أكثر الميرون وخاف أن ترشفه سهام من القناص أسرع معها إلى كل نجد يرجوان فيه أطيب الكلاً وأهناً الورد . وحتى للعابة والضمير في تهجر يرجع إلى مسحل وهو الحمار الوحشى المذكور في القصيدة قبله ، وهو قوله : أو مسحل المذكور شاهداً في صفحة ٢٩٨ .

فرع المظلوم على الاتباع لحل المعقب . وقوله :

[٧١٣] السَّالِكُ الثَّغْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا مَشَى الْهَلُوكَ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفَضْلُ

الفضل اللابسة ثوب الخلوة ، وهو نعت للهلولك على الموضع لأنها فاعل المشى .
وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

[٧١٤] قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَانَا

ولو قلت : واللحم بالرفع جاز على معنى من أن آكل الخبز واللحم .

(تنبيهه) : ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع وهو مذهب

وطلب المعقب مفعول مطلق لاج مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب
في الأمر إذا طلبه مجداً . وحقه مفعول المصدر . والمظلوم بالرفع مصدر نعت للمعقب على محله . (قوله السالك)
خبر بعد خبر لأنت في بيت قبله . والثغرة بضم المثناة وسكون الفين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية
للسالك وبالجر على إضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه أيضاً الوجهان . ومشى الهلولك مفعول
مطلق مخدوف أى يمشى مشى الهلولك كما قاله العيني وتبعه البعض . ولك أن تجعله عاملاً السالك على حد
قعدت جلوساً . والهلولك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة . وجملة عليها الخيل حال . والخيل
بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له . وقيل قميص قصير . والفضل بضم
الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما في الشرح نعت للهلولك على محله . وفي شرح الهذليات أنه
الخيل ليس تحته إزار ، قال العيني : هذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد . (قوله لليان
قد كنت دأيت بها إلخ) الضمير للفتية أى أخذتها في دين لي على حسان . والليان بفتح اللام أكثر من كسرهما المطلق .

[٧١٣] قاله المتخل الهدلى من قصبة من البسيط السالك مرفوع خبر بعد خبر لقوله فيما قبله : * وأنت الحازم البطل *
والثغرة يجوز نصبه على المفعولية وجره على الإضافة ، وهى كل ثنية فيها خوف من الأعداء ، وكذا يجوز الوجهان في اليقظان
لأنه صفة الثغرة . وسالكها فاعله والضمير فيه يرجع إلى الثغرة ويروى كالتها أى حافظها . ومشى الهلولك نصب بتقدير يمشى
مشى الهلولك بفتح الهاء وضم اللام وفي آخره كاف وهى المرأة الفاجرة الساقطة . والخيل مبتدأ وعليها حرة والجملة حال بفتح
الخاء المعجمة وسكون الياء آخر الحروف وفتح العين المهملة وهو قميص لا كم له . وقيل : قميص قصير والشاهد في الفضل
فإنه مرفوع لأنه صفة للهلولك على الموضع لأنه فاعل المشى وهو بضم الفاء والضاد المعجمة وهى اللابسة ثوب الخلوة . وفي
شرح الهذليات هو الخيل ليس تحته إزار وهذا هو الصحيح . فعل هذا هو صفة للخيل فلا يكون فيه شاهد .

[٧١٤] قاله زياد الصيرى ، وهو الأصح من عزوه إلى رؤية . ودأيت من المدائنة . يقال دأيت فلانا عاملته فأعطيت ديناً وأخذت
بدين . والضمير في بها يرجع إلى الفتية . وحسان اسم رجل مفعول دأيت . ومخافة الإفلاس نصب على التعليل . والشاهد في
واليانا حيث نصب عطفاً على موضع الإفلاس لأنه نصب لكونه مفعولاً في المعنى للمخافة الذى هو المصدر . وهو بفتح اللام
وكسرهما والفتح أكثر . وهو المطلق بالدين .

الكوفيين وطائفة من البصريين . وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الاتباع على المحل . وفصل أبو عمرو فأجاز في العطف والبذل ومنع في التوكيد والنعت ، والظاهر الجواز لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

(خاتمة) : قد تقدمت الإشارة إلى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أول . فمما يوهم التقدم قوله :

[٧١٥] وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

فليت اللام من قوله للذلة متعلقة بإذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . وهذا التقدير نظير ما في نحو :

(قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في كلمة رفعاً أو نصباً إلا إذا كان محلى بأل أو متوئلاً أو مضافاً إلى غير تلك الكلمة وغير متبوعها . قاله الشمني . (قوله فأجاز في العطف والبذل إلخ) لعل وجه الفرق أن البذل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما . (قوله والتأويل) أى يجعل المرفوع فاعلاً لمحذوف والمنصوب مفعولاً لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف . (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله في آخر الباب أما المصدر الآتى بدلاً من اللفظ بفعله . (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضى : أنا لا أرى متعاً من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [النور : ٢] ، وقال : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ [الصفافات : ١٠٢] ، ومثله في كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر بشيء حكمه حكم ما قدر به اهـ ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقاً بمحذوف حال من المصدر . (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقاً بالمصدر ولا متمماً له كالمتبداً والخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الأجنبي ما هو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به فلا يجوز ضربى حسن زيداً في الدار ، ويجوز ضربى زيداً في الدار حسن وكثير الأجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لأنهم أجروها مجرى غير الأجنبي .

﴿ وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ [يوسف : ٢٠] ، ومما يوهم الفصل بأجنبي قوله تعالى :
﴿ إنه على رجهه لقادر • يوم تبلى السرائر ﴾ [الطلاق : ٩] ، فليس يوم منصوباً برجمه
كما زعم الرغشري ، وإلا لزم الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله والإخبار عن موصول
قبل تمام صلته . والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير يبرجمه ﴿ يوم تبلى السرائر ﴾
[الطلاق : ٩] ، ومنه أيضاً قوله :

[٧١٦] أَلَمْ نُلْزِمَ لِلذِّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَفْتَنُ قَتْلُفَى بَلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمتن ليكون التقدير المنّ بالعطاء داع للذم وإن
كان المعنى عليه لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين . فالخلص من ذلك تعلق
الباء بمحذوف . كأنه قيل المن للذم داع المن بالعطاء . فالمن الثاني بدل من المن الأول
فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلاً عليه . أما المصدر الآتي بدلاً من اللفظ بفعله . فالأصح
أنه مساوٍ لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق
به عليه لأنه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته . والله أعلم .

(قوله نظير ما في نحو إلخ) أى نظير التقدير الكائن في نحو إلخ إذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين
فيه . (قوله أنه) أى الخالق المفهوم من خلق إذ من المعلوم أن لا خالق سواه . (قوله على رجهه) في
الماء وجهان : أحدهما : أنه ضمير الإنسان أى على بعثه بعد موته والثاني : أنه ضمير الماء أى رجع المني
في الإحليل أو الصلب . ١ هـ شئني . (قوله الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن
الحاجب بأن الفصل مفتقر إذا كان المعمول ظرفاً كآية لاتساعهم فيه . (قوله والإخبار عن موصول
إلخ) المراد الإخبار معنى لا لفظاً فإن المعنى أن رجهه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول
أى عن متضمن موصول وهو المصدر لأنه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته أى بالظرف . (قوله
يرجمه) بفتح الباء لمناسبة المصدر من رجع المتعدى كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعْتَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ
مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٣] . (قوله لفساد الإعراب) علة لقوله فليست إلخ والمراد بالمحذورين المذكورين
الفصل بالأجنبي والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته . (قوله في تحمل الضمير) أى على القول بأن
العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر .
(قوله وجواز إلخ) اعلم أنه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بأن العمل للفعل المبدل منه
ونياة المصدر عنه في المعنى فقط أو على القول بأنه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور
من أنه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملاً أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فمستنع التقديم .
قال الدماميني : لأن ضرباً حيثئذ بمعنى أن تضرب .

[إعمال اسم الفاعل]

(كَيْفِيَّةُ اسْمِ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي ، كذا عرفه في التسهيل . فالصفة جنس . والدالة على فاعل لإخراج اسم المفعول وما بمعناه . وجارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لإخراج الجارية على الماضي نحو : فرح . وغير الجارية نحو كريم . وفي التذكير والتأنيث لإخراج نحو أهيف فإنه لا يجرى على المضارع إلا في التذكير . ولمعناه أو معنى الماضي لإخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله

[إعمال اسم الفاعل]

(قوله في العمل) أى عمل التمدى إن كان فعله متعديًا وعمل اللزوم إن كان فعله لازمًا ، وإنما قال في العمل لخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز إضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرًا عن مثنى أو وصفًا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو : هذان ضارب زيدًا ومكرمه ، وجاء رجلان ضارب زيدًا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذى فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر . (قوله على فاعل) أى فاعل حدث تلك الصفة . (قوله جارية) أى في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الأصل كما في يقوم وقام حال من الصفة أو من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أى في حالتيهما . (قوله لمعناه) أى مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددى كما تقدم في باب الإضافة . (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذى بمعنى مفعول نحو : الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . والحكم على هذا بالخروج الذى هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلًا فيكون داخلًا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء أى مضحوك عليه فإن فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أى ضاحك على غيره وكذا همزة لمزة . قال الكرمانى في شرحه على البخارى : وهذه قاعدة كلية . (قوله وغير الجارية) أى على شيء من الأفعال . (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب . (قوله إلا في التذكير) أى لأن مؤنثه هيفاء . (قوله لإخراج نحو ضامر الكشح إلخ) أى لأن الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى . (قوله من الصفة المشبهة) أى الجارية على المضارع في الحركات والسكنات وإلا ففرح وكريم وأهيف أيضًا صفات مشبهة ولا تنافى بين ما هنا من إخراج نحو : فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وما سياتى في أبنية أسماء الفاعلين من أنها أسماء فاعلين لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وما سياتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضًا .

في التعدى واللزوم (إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرُوفٍ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه إنما عمل حملاً على المضارع وهو كذلك (وَوَلَّى) ما يقربه من الفعلية بأن ولى (أَسْتَفْهَمًا) ملفوظاً به نحو : أضارب زيد عمرًا . وقوله :

* أَمْتَجِرُ الثَّمَرَ وَغَدًا وَتَقْتُ بِهِ *

أو مقدراً نحو : مهين زيد عمرًا أم مكرمه (أَوْ حَرْفٌ يَدُلُّ) نحو يا طالعًا جبلاً . والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلاً طالعًا جبلاً (أَوْ نَفْيًا) نحو : ما ضارب زيد عمرًا (أَوْ جَا صِفَةً) أما مذكور نحو : مررت برجل قائد بعيرًا ، ومنه الحال نحو : جاء زيد راكبًا فرسًا أو محذوف وسيأتي (أَوْ مُسْتَبَدًّا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو : زيد مكرم عمرًا وإن زيدًا مكرم عمرًا ، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ولا حجة له في

(قوله إن كان عن مضيه) أى مضى حدثه بمعزل أى في مكان عزل أى إبعاد المكان هنا مجازى بمعنى التركيب ومن مضيه متعلق بمعزل لأنه وإن كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لأنه يكفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك : رأيت مدخلك إلى الدار فبطل منع البعض صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه . (قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له . (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال . (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم ، وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر نصها استفهامًا نحو : أضارب زيدًا عمرًا وقوله :

* أَمْتَجِرُ أَنْتُمْ وَغَدًا وَتَقْتُ بِهِ *

أو حرف نداء اهـ وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وإن يكن صلة أل إلخ . (قوله والصواب أن النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقرَّباً من الفعل . وأجيب بأن المصنف لم يدَّع أنه مسوغ بل أن الوصف إذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا يناق كونه المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حيث شد مع دخوله في قوله بعد وقد يكون نعت محذوف إلخ لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل . (قوله أو نفيًا) أى أداة نفي ولو تأويلًا نحو : إنما قائم الزيدان أى ما قام إلا الزيدان . سم . (قوله ومنه الحال) أى لأنه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الأعم . (قوله بأن كان بمعنى الماضي) فلا تقول أنا ضارب زيدًا أمس إذ لا يقال أنا أضرب زيدًا أمس حتى . قال بعضهم : لا شيء على من قال أنا قاتل زيدًا أمس لأنه لا ينصب ماضيًا . اهـ فارضى . ثم قال : ولا يقال أن الوصف عمل ماضيًا في نحو : كان زيد آكلًا طعامك لأن الأصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن إياز اهـ وقوله : قصد حكاية التركيب السابق أى قد دخلت كان بعد العمل .

﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ [الكهف : ١٨] ، فإنه على حكاية الحال . والمعنى ييسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو : ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم . أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش . فلا يجوز ضارب زيداً أمس .

(تفبيهان) : الأول : هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة إلى المفعول به . وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوين . وذهب قوم إلى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور . وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه . وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد . الثاني : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً أن لا يكون مصغراً

(قوله على حكاية الحال) في حكاية الحال الماضية طريقتان : الأولى : وهي المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن المتكلم ، الثانية : وهي طريقة الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال . قال بعضهم : لا حاجة إلى تكلف الحكاية لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملاً وفي كلامهم ما يؤيده . (تفبييه) : في النكت أن دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم . (قوله بدليل ما قبله) وبدليل أن الواو في : وكلبهم حالية إذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه يضحك . (قوله فلا يجوز ضارب زيداً أمس) أي لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل لأنه يعلم من بالأولى عدم العمل إذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ إسقاط أمس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق . وبما قررناه على زيادة أمس علم سقوط قول البعض كان الأولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اهـ لأنه مبني على أن قوله فلا يجوز : ضارب زيداً أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن . وعبارة الجمع : ضارب زيداً عندنا . (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي . (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم . (قوله إلى أنه يرفعه) قال السيوطي : وهو الأصح لكن بشرط اعتياده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند إليه ، وحيث فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع . وقول المغني أن اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم بمجموع الأمرين وإلا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً . كذا قال الدماميني والشمي . (قوله وأما المضمر) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح .

ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظنني مرتحلاً ، وسوياً فرسخاً . لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله :

* تَرَقَّرُقْ فِي الْأَيْدِي كَمَيْتٍ عَصِيرُهَا *

حيث رفع عصيرها بكमित . ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله :
[٧١٧] إِذَا فَاقَدَ مُحَطَّبًا قَرَحِينَ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمِي فِي الْخَلِيطِ الْمَزَائِلِ

(قوله الجرد) أي من أل أما المقرون بها فليس ما ذكر شرطاً فيه . (قوله ولا موصوفاً) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيد كر الشارح قولين آخرين . والصحيح كما في المعنى التفصيل . (قوله خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف إنما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كमित عصيرها لأنه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كमित اسم فاعل مصغراً نظراً لظاهره فاعرفه . ونسب في الجمع إعمال المصغر إلى الكوفيين إلا الفراء . وعبارته : وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : وهو قوي بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى لا للصورة وقاسه النحاس على التكسير اهـ . (قوله لأنهما يختصان بالاسم) عورض بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء مع أنها لا يمنعان العمل وما أجيب به من أنها جاءت بعد استقرار عمله مفرداً بخلاف التصغير والنعته تحكم محض . (قوله يكفى برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه . (قوله ترقرق في الأيدي إلخ) صدره :

* فما طعم راح في الزجاج مدامة *

الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة . وكमित بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لأن كमित حيثئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكमित الذي يخالط حرته سواد . قاله العيني مع زيادة . ويلزم على جعله كमित صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين تحكم . وترقق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تتلألأ ولمع حذف منه إحدى التاءين . هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد مامر . (قوله إذا فاقد إلخ) فاقد فاعل محذوف بفسره المذكور أي إذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد ، خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب ، فرخين أي ولدين مفعول لفاقد

[شواهد إعمال اسم الفاعل]

[٧١٧] قاله بشر بن أبي حازم من الطويل : أي إذا رجعت فاقد . ففاقد مفعول بفعل مقدر بفسره الظاهر . وهي المرأة التي تفقد ولديها . وخطباء صفة أي بينة الخطب وهو الأمر العظيم . وفرخين تثنية فرخ وأراد به الولدين . وفيه الشاهد حيث استدلل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف لأن فرخين معمول لفاقد بعد ما وصف بخطباء . وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل بفسره فاقد تقديره فقدت فرخين لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث . واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . ورجعت بالتشديد من التراجع وهو أن يقول عند المصيبة (إنا لله وإنا إليه راجعون) قوله ذكرت جواب إذا . والخليط المخالط . والمزابل المابن .

إذ فرخين نصب بفعل مضمَر يفسره فاقد ، والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث فلا يعمل ، إذ لا يقال هذه امرأة مريض ولدها لأنه بمعنى النسب . قال في شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا

فصل بينهما بالنعت . ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ والخلط الخاط . والمزاييل المبين (قوله إذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لأن فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث) علة لمحدوف تقديره لا يفادق لأنه إلخ . قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة : إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريًا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات وإلا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومريض وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته . ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن الصفة المشبهة لا تكون إلا غير جارية على المضارع لأنها بمعنى الثبوت . وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اهـ . فعلم ما في كلام البعض . وقوله فلا يعمل إشارة إلى نتيجة القياس المحذوف كبراه . ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريًا على فعله في التأنيث وما ليس جاريًا على فعله في التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار إليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله إذ لا يقال إلخ كان عليه أن يجعله نظيرًا بأن يقول كما لا يقال إلخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار إليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما في كلام البعض . وقوله لأنه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال إلخ أي لأن مريضًا بمعنى النسب أي ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أي ذات فقد وذات حيض وذات طفل . وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته إياه في حقوق تاء التأنيث لأنه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ما قاله الشاطبي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنت بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة . ثم يظهر أن فاقدًا ومريضًا يستعملان أيضًا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والإرضاع فيؤثتان بالتاء ويعملان . فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أي قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدًا عاقل . وما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر في المصدر وشمل إطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معًا نحو هذا

التفصيل وأن مذهب الكسان وباق الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عُرف . فَيَسْتَجِئُ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ) مع المنعوت المفلوظ به نحو (مختلف ألوانه) أى صنف مختلف ألوانه . وقوله :

[٧١٨] * كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا يُؤْهِنُهَا .

أى كوعل ناطح . ومنه : يا طالعاً جبلاً أى يا رجلاً طالعاً جبلاً .

(تفنيبه) : الاستفهام المقدر أيضاً كالمفلوظ نحو مهين زيداً عمراً أم مكرمه أى أمهين (وإن يكن) اسم الفاعل (صِلَّةُ أَلْ فِيهِ الْمَضَى . وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضَى) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال . وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى خلافاً للمازنى ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر بذلك . والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل

زيداً ضارب أى ضارب والذى فى الجمع أن المخالف فى منعه الكسان وهذا يعارض ما ذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الأصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلاً (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى :

* فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل *

وهو ككتف وذهب التيس الجبل (قوله إعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتداد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مضمر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بأل) أى لا بقيد كونه ماضياً كما يفيد ما بعده فالأقوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافاً للمازنى ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذاً بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بأل بالذى فعل كذا . وأجيب بأن عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجرداً فيعمل مع أل بالأولى (قوله خلافاً للأخفش) أى حيث ذهب إلى ما ذكر . قال الدمامينى : واللام حيث حذف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية .

[٧١٨] تمامه : * فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

قاله الأعشى ميمون من قصيدته المشهورة من البسيط . الشاهد فى كئاطح صخرة ، فإنه اسم فاعل عمل فعله لاعتداده على موصوف مقدر ، لأن تقديره كوعل ناطح ، وهو خير مبتدأ محذوف أى أنت كئاطح صخرة ليوهنها أى ليزعزعها . ويروى ليغلغها . فلم يضرها من ضار ضيراً بمعنى ضر ضرراً . والوعل الأيل كبش الجبل فاعل أوهى ، من أوهيت الجلد إذا خرقته . والضمير فى قرنه يرجع إلى الوعل ، وليس بإضمار قبل الذكر لأن الفاعل مقدم فى الربة .

(فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ * فِي كَثْرَةِ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ) أى كثيراً ما يحول إسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله :

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا [٧١٩]

(قوله في كثرة) أى في التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيف كما يؤخذ مما يأتي أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيراً ما يحول إلخ) أخذ الكثرة من قوله ببديل لأنه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله :

* وفي فاعل قل ذا وفعل * وفي كلامه إشارة إلى أن الإبدال بمعنى التحويل وأن في بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زياداً بخلاف قتال الناس . وعطف التكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (قوله فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصح اهـ . شاطبي . وفي التصريح إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لخالفاتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل وتمعوا تقديمه عليها . ويرد عليهم قول العرب : أما العسل فأنا شراب اهـ . وقوله ولمعناه أى لإفادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فاعل أكثر من عمل فعل كذا في الجمع . وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلاً لم أر في ذلك نقلاً . وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فعال ومفعال على فعول وفعل، وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى في اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب . وإلى بمعنى اللام وأراد بجلاها دروعها والإضافة لأدنى ملابسة .

[٧١٩] غمامه : * وَلَيْسَ بِوَلَّاحٍ الْخَوَالِفُ أَغْقَلًا .

قاله القلاخ بن حزن بالقاف المضمومة وفي آخره خاء معجمة : وهو من الطويل : وأخا الحرب إضاض حال وكنا لباساً . وذو الحال الضمير في فإنني فيما قبله من البيت وهو :

فَإِنْ تَكُ فَالْتَكُ السَّمَاءُ فَاإِنْسَى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

والشاهد في لباساً فإنه مبالغة لابس، وقد عمل فعله حيث نصب جلالها كاسم الفاعل لغير المبالغة . وأراد بالجلال الدروع والجواشن . والولاج مبالغة والجمع من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي عماد البيت . والمراد به البيت . وأعقلا خبر ليس خبر بعد خبر ، وهو بالعين المهملة والقاف : الذي تضطرب رجلاه من فزع . يريد أنه لا يفارق الحرب . وكنى عنه بقوله أخا الحرب أى مواخيه وملازمه ثابت القدم في موضع الزلل ، وإذا حضر الحرب لا ينح البيت مستتر بل يظهر ويحارب .

وحكى سيويه : أما العسل فأنا شراب . وكقول بعض العرب : إنه لمنحار بوائكها .
حكاه أيضاً سيويه . وكقوله :

[٧٢٠] صَرْوَبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سَوَقِ سِمَانِهَا

وكقوله :

[٧٢١] عَشِيَّةٌ سَعْدَى لَوْ تَرَأَتْ لِزَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَرَّدُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دَيْتَهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِلَيْهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَاءِ هَيَّوَجُ
(وَفِي فَعِيلٍ قَلْ ذَا وَفَعِلٍ كَقَوْلِهِ :

(قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله ينصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للإبل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لإضعاف قوة الإبل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة بعده وبدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمى دومة الجندل . تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب . والذي فى شواهد المعنى عنده بدل دونه . وحجيج جمع حاج . قلى أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار ونصب إخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله المعنى . وما ذكره من أن تجراً وحجيجاً جمعاً تاجر وحاج وإن تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لأن الصحيح أن فعلاً وفِعِلاً ليسا من صيغ الجمع . وهيوج مبالغة هائج من هاج المعتدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفى فَعِيلٍ قَلْ ذَا) أى الإبدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه فى فَعِيلٍ وفعل المحولين ، لا فى نحو خير وبصير ونحو فرح وأشر مما وضع من أول الأمر على فَعِيلٍ وفعل ولن يكن محولاً عن شيء فإنه من الصفة المشبهة .

(تقريبه) : فى الفارضى ما نصه : زاد ابن خروف إعمال فَعِيلٍ كزيد شرب الخمر بالنصب وأجازاه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان . وشرب من المبالغة سماعاً ، ومثله كيار وعجاب بمعنى عجب ،

[٧٢٠] قاله أبو طالب عهد مناف بن عبد المطلب . وتماه : « إِذَا غَدِمُوا زَادًا فَانْكَرْ »

من قصيدة من الطويل يروى بها أمية بن المغيرة المخزومي . وكان خرج إلى الشام فمات فى الطريق . والشاهد فى ضروب فإنه مبالغة ضارب . وقد عمل عمل فعله حيث نصب سوق سمانها . والسوق بالضم جمع ساق . والسمان جمع سمينة أى سمان الإبل . وارتفاع ضروب على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هو .

[٧٢١] قالهما الراعى وهو الأصح مما قاله صاحب الجزولية أنها لأنى زؤيب . من الطويل . وعشية منصوب لأنه لم يرد بها معنى منصوب مضاف إلى الجملة لأن سعدى اسم امرأة مبتدأ ولو تراءت خير . والدومة بضم الدال بين الشام والعراق التى تسمى دومة الجندل . وعمل بائها الجر لأنها صفة لراهب . قوله تجر بفتح التاء المثناة من فوق جمع تاجر مبتدأ والمختصص كونه معطوفاً عليه ، لأن قوله وحجيج جمع حاج عطف عليه . وعنده خبره وقلا ديته بالقاف أى أبغض جواب الشرط . واهتاج أى ثار عطف عليه . والشاهد فى هيوج حيث نصب قوله إخوان العزاء لأنه بمعنى اسم الفاعل كما ينصب هو . ومعنى إخوان العزاء أصحاب الصبر ، وارتفاعه على أنه خبر أنها أى سعدى .

[٧٢٢] قَتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبِّهُ الْبَدْرَا
وكقوله : [٧٢٣] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِزْضِي

وقوله :

[٧٢٤] حَذَرَ أُمُورًا لَا تُصَيِّرُ وَآمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
أنشده سيويه . والقدر فيه من وضع الحاسدين . وما استدلل به سيويه أيضًا على

إعمال فعل قول لبيد :

[٧٢٥] أَوْ مِسْخَلٌ شَيْخٌ عِصَادَةٌ سَمَحَجٌ بِسَرَايَةِ نَذْبٍ لَهَا وَكُلُومٌ^(١)

وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التي هي على صيغة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك . وفي الكشف المبالغة في الثواب على كثرة من يتوب عليه . والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم . قال السهيلي : لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة . وابن الأنباري : أن الرحيم أبلغ لأنه جاء على صيغة الجمع كعميد وذهب قطرب إلى أنهما سواء اهـ . وبحروفه . وقد أشبعنا الكلام على الرحمن والرحيم في رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أي واحدة منهما (قوله وآمن ما ليس منجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الأقدار بل موقع له في مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدر فيه من وضع الحاسدين) قال العيني : زعم أبو يحيى اللاحق أن سيويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال :

[٧٢٢] قاله عبد الله بن قيس الرقيات من الطويل : أي هما قَتَانِ . وفصلهما بأما في الحسن والشبيه . والشاهد في فشيبة حيث عمل عمل فعلها ونصب هلالًا وهو خير مبتدأ محذوف أي أما واحدة من القَتَانِ فشيبة ، والأخرى بلرح همزتها مبتدأ ، وتشبه خبره .
[٧٢٣] غممه : « جَحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قُدِيدُهُ »

قاله زيد الخليل الذي سماه رسول الله ﷺ زيد الخير . وكانت له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها . وهو من الوافر . وأنهم فاعل أتاني . ومارقون خبر إن جمع مرق بفتح الميم وكسر الزاي . والشاهد فيه حيث عمل مرق لأنه بمعناه ونصب عرضي . وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحمي عنه ، والجحاش جمع جحش خبر مبتدأ محذوف أي هم ، أضيف إلى الكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طيء ، أراد أن هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع التي تصوت عند ذلك . وهو معنى قوله لها قُدِيدُهُ بالفاء أي صوت . وهذه استعارة بليغة . وتخصيص الجحاش للمبالغة في الحقارة .

[٧٢٤] قاله أبو يحيى اللاحق . زعم أن سيويه سأله : هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين ؟ قال : فرضمت له هذا البيت ونسبته إلى العرب . وأثبت سيويه في كتابه . قال المازني : وحذر خير مبتدأ محذوف أي هو حذر . والشاهد فيه حيث عمل حاضر ونصب أُمُورًا . ولا تضع صفة أُمُورًا وآمن بالمد عطف على حذر وما بعده مفعوله والبيت يحتمل المدح والذم .

[٧٢٥] أي حتى صار هذا المسحل في الهجرة مع أئانه في الرواح أي في وقت الرواح . وهاجها : أي طلب الحمار حاج الأتنان ، أي أثارها في وقت طلب الماء . ويروي وهاجه . وقوله طلب منصوب بنزع الخافض . والتقدير حاج الحمار طلب مثل طلب المعقب وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو المعقب من عقب في الأمر إذا تردد في طلبه مجذبا وحقه مفعوله . والشاهد في المظلوم حيث رفع حملا على الحمل لأنه صفة للمعقب في المعنى وهو فاعل وإن كان مجرورا في اللفظ . وقيل : بدل من الضمير الذي فيه . وقيل : حق فعل ماض . والمظلوم فاعله وشنح بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجمجمة منقبض مجتمع . والسحج بالجم في آخره الأتنان الطويلة الظهر . ولا يقال للذكر . والسررات الظهر . والتندب الأثر والكلم جمع كلم بفتح الكاف وهو المجرح من عض الحمر .

(١) شرح هذا الشاهد مرتبط بشرح الشاهد رقم ٧١٢ .

(تنبيهه) : أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الأمثلة لا تبنى من غير الثلاثي وهو كذلك إلا ما ندر . قال في التسهيل : وربما بنى فعال ومفعال وفعليل وفعلول من أفعال ، يشير إلى قولهم دراك وسار من أدرك وأسار إذا أبقى في الكأس بقية ، ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان ، وسميع ونذير من أسمع وأنذر ، وزهوق من أزهى اهـ . (وما ميوى الْمُفْرَد) وهو المثني والمجموع (مِثْلُهُ جُعِلَ) أى جعل مثل المفرد (فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ) فمن إعمال المثني قوله :

[٧٢٦] الشَّائِمَى عِزْضَى وَلَمْ أَشْتِمَهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا ذِمَى

ومن إعمال المجموع قوله :

[٧٢٧] ثُمَّ زَادُوا أَلَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَرَ ذَنبَهُمْ غَيْرَ فُحْرٍ

فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبتت سيبويه في كتابه اهـ .

(قوله أو مسحلي) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى . شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون وبالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضاده . قال في المصباح : العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اهـ . والمراد بها هنا الجانب . سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى آنان طويلة الظهر ولا يقال للذكر . بسرته بفتح السين المهملة أى ظهره . ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهى كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال : والجمع ندب وأنداب وندوب اهـ . وكلام جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثي) لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله إلا ما ندر) منه شبيهة فى البيت السابق لأنه من أشبه (قوله وهو المثني والمجموع) أى من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد . وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لأنه أقرب إلى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فإنه لا يدل على الزمان إلا لزوما كذا قيل . وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل الزمان أيضا لزومية كما صرحوا به فى تعريفهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان . وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوى أنه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشائمي عِزْضَى) أراد بهما حصينا ومرة ابني ضمضم كانا يشتانه وينذران على أنفسهما قتله إذا لقياه يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقياه أمسكا عن ذلك هية له .

[٧٢٦] قاله عنتره العيسى وصدره : الشَّائِمَى عِزْضَى وَلَمْ أَشْتِمَهُمَا

من قصيدة من الكامل : وأراد بالشائمين ابني ضمضم . حصين ومرة . وعرض الرجل حسبه . قوله الناذرين تنية نادر ، أراد بهما ينذران على أنفسهما بأننا إذا لقيناه لنقتله ، يقولان ذلك فى الخلاء فإذا لقيتهما أمسكا عن ذلك هية لى وجبنا عنى . والشاهد فى الناذرين حيث عمل فعله وهو تنية ، وتثنية اسم الفاعل وجمعه كالمفرد فى العمل والشروط .

[٧٢٧] قاله طرفة بن العبد من قصيدة من الرمل أى بأنهم فحذفت الباء . والشاهد فى غفر بضمين جمع غفور حيث نصب ذبهم وهو اسم الفاعل المجموع وهو خبران . وغير فخر خبر بعد خبر بضم الحاء والفاء جمع فخور من الفخر .

وقوله :

[٧٢٨] أَوَالِفا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى

وقوله :

[٧٢٩] يَمِّنُ حَمَلُنَ بِهِ وَهْنُ عَوَاقِدَ حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْبِلٍ

وشتم من بالى ضرب ونصر . ودمى مفعول الناذرين على تقدير مضاف أى سفك دمي . (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور . وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور أى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أى غير كاذبين . والإضافة فى ذنبهم لأدنى ملابس (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهى التى يضرب بياض لوننا إلى سواد . والحمى بفتح الخاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الأخيرة ثم قلبت الألف ياء والفتحة كسرة للروى وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أى هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وإن لم يتقدم ذكرهن . وضمن حمل معنى علق فعدها بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته أمه كرها . وحبك النطاق أطرافه جمع حبال جمع حبيكة . والنطاق كما فى المصباح شبه إزار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الأعلى على الأسفل والمهبل . بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبل اللحم إذا كثر عليه . يعنى أن الممدوح حملت به أمه وهى غير مستعدة للطء بل مكربة عليه . والعرب تزعم أن المرأة إذا وطئت مكربة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم : إذا أردت أن تنجب المرأة أى تأتى بالولد نجيباً فأغضبها عند الجماع ، وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لأبيه فيكون للولد تمام الرجولية اهـ . دمامينى مع بعض زيادة من العينى .

[٧٢٨] قاله المعاج من قصيدة مرجزة . وأو الفا من ألف جمع آفة من ألف إلفة . والشاهد فيه حيث نصب مكة وهو مجموع اسم الفاعل . وانتصابها على الحال من قوله القطنات البيت غير الریم بضم الراء جمع راجم من رام إذا برح . والورق بضم الواو جمع ورقاء وهى التى فى لوننا بياض إلى سواد . وأصل الحمى الحمام فحذف الألف وأبدل إحدى الميمين ياء . وقيل : حذفت الميم الأخيرة فصارا لحما ، ثم قلب الألف ياء للقافية . وقيل غير ذلك .

[٧٢٩] قاله أبو كبير المفضل من قصيدة من الكامل يمدح بها تأبط شرا ، وكان زوج أمه . أى هو ممن حملن به أى من الذين حملن به . أى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم . ويروى مما حملن أى من الحمل الذى حملن به . والشاهد فى عواقد حبك النطاق حيث نصب عواقد حبك النطاق . وفيه دليل على إعمال اسم الفاعل مجموعاً جمع تكسير . ويروى حبك الثياب ، والحبك بضمهم الطرائق ، الواحدة حبيكة . قوله فشب أى تأبط شراً حال كونه غير مهبل بتشديد الباء الموحدة المفتوحة ، من أهبله اللحم وهبله إذا كثر عليه وركب بعضه بعضاً . ويقال هو المعتوه الذى لا يتأسك .

ومنه : ﴿ والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ﴾ [الأحزاب : ٣٥] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وألصب يدي الأعمال تلوا وأخفض ﴾ بالإضافة وقد قرىء بالوجهين : ﴿ إن الله بالغ أمره ﴾ [الطلاق : ٣] ، ﴿ هل هن كاشفات ضره ﴾ [الزمر : ٣٨] ، ﴿ وهو لنصب ما سواه ﴾ أى ما سوى التلو (مقتضى) نحو : ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، على تقدير حكاية الحال : ﴿ إلى جاعل في الأرض خليفة ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وهذا معطى زيد درهماً ومعلم بكر عمراً قائماً .

(تنبيهات) : الأول : يتعين فى تلو غير العامل الجر بالإضافة كما أفهمه كلامه . وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً ، نحو هذا معطى زيد أس درهماً ، ومعلم بكر أس خالداً قائماً . والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر . وأجاز

(مفائدة) : يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيداً ضارب إلا أن جر بمضاف أو حرف غير زائدة فيمتنع نحو هذا زيداً غلام قاتل ومررت زيداً بضارب دون ليس زيداً عمراً بضارب . ومنع بعضهم الأخير . واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر فى باب الإضافة . ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيداً هذا ضارب . كذا فى الهمع (قوله) والنصب يذى الأعمال أى بالوصف ذى عمل النصب . ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وإنما يضاف للمفعول . وحكى إضافته للخبر فى أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله) واخفض أى يذى الأعمال تلو فحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله) بالإضافة) أى بسببها ليجرى على الصحيح (قوله) وقد قرىء بالوجهين) أى فى السبع (قوله) وهو لنصب ما سواه مقتضى) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضامنين وإلا جاز خفض ما سوى التلو كهذا معطى درهماً زيد . ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله) ما سواه أى وإن لم يكن التلو مضافاً إليه ولهذا مثل الشارح بـ ﴿ إلى جاعل فى الأرض خليفة ﴾ (قوله) على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا يعمل ويبحث فيه بعضهم بأن الجعل مستمر فيجوز أن يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج إلى تكلف الحكاية وفى التصريح ما يؤيده (قوله) الجر بالإضافة) أى إن لم يكن فاعلاً وإلا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيدكر الشارح الخلاف قبيل الخاتمة . وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال يذى الإعمال (قوله) وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل . فالمعنى وأما غير تلو غير العامل وحيث فالمراد بالإطلاق عدم تقييد غير التلو بأن يكون واحداً أو أكثر بقرينة التمثيل أيضاً (قوله) فعل مضمر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل .

السراقي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون . ويقو ما ذهب إليه قولهم هو ظان زيد أمس قائمًا فقائمًا يتعين نصبه بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان وذلك ممنوع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي ظن ، وأيضًا فهو مقتضى له فلا بد من عمله فيه قياسًا على غيره من المقتضيات . ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة . الثاني : ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو هذا مكرمك . وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقد سبق بيانه في باب الإضافة . الثالث : فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل . وقال الكسائي هما سواء . وقيل : الإضافة أولى للحنة (وَأَجْرُزُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعُ الَّذِي الْخَفَضُ)

(قوله شبهًا بمصحوب الألف واللام) أى من حيث امتناع التنوين في كل أى ومصحوب الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي . وقوله وبالمنون أى من حيث إنه لا يضاف . وكان الصواب إسقاط هذا لأن اسم الفاعل المنون إذا كان بمعنى المضى لا ينصب المفعول بل تجب إزالة التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فمما يشبهه لا تؤثر عمل النصب (قوله أو مفعوليه) أى مفعولي الناصب المضمر (قوله إذ لا يجوز الاقتصار إلخ) اعترض بأن الحذف هنا اختصارى لا اقتصارى للدلالة المذكور من مفعول كل من الناصب المضمر وظان على المخوف من مفعولي الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيدًا ظننته قائمًا بأنه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس . فعل هذا لا يقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضًا فهو مقتضى له) أى طالب له في المعنى وضعف بأن الاقتضاء لا يكفي إلا مع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الأصل في العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا . قال سم : ولك دفعه بأنه إنما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضًا من الجر بالأصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه في محل جر بالإضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضًا بسبب كونه مفعولاً في المعنى ، فالمراد بتعين الجر كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ، ويدل له حذف التنوين أو النون من الوصف . (قوله كالهاء من نحو إلخ) يفرق بأن الهاء في المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف في نحو : مكرمك . (قوله واجرر أو انصب إلخ) أى في غير نحو : الضارب الرجل وزيدًا فيتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحل بأل إليه كما سبق . هذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز ، وأيد بأنه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها ، وخرج بتابع الذى الخفض تابع المنصوب

بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا) ومال (مَنْ نَهَضَ) فالجر مراعاة للفظ جاه ، والنصب مراعاة لمحلّه . ومنه قوله :

[٧٣٠] هَلْ أَتَيْتَ بِأَعِيْنٍ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبِّ أَخَا عَزْزٍ بَنِي مَخْرَاقٍ

فبعد نصب عطفاً على محل دينار وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول سيوييه ، وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه الأصل في العمل أو وصف منون لأجل المطابقة قولان . ولو جر عبد رب لجاز . فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حِسَابًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] ، إذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حساباً (وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ) من الشروط (يُعْطَى اسْمٌ مَفْعُولٌ) وهو ما دل

فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل أن يكون بالأصالة والأصل في الوصف المستوفى شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعل . والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخص وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته . (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو : مبتغى الفتى والفتاة بقرينة مقابله بالمحل . وما قاله البعض لا يستقيم فانظره . (قوله وإن كان التقدير قول سيوييه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لأن اسم الفاعل إنما يعمل النصب حيث كان منوناً أو بآل أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله فنحو ضارب في قولك : ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد بل لجره . (قوله لأجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولأن حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة . (قوله قولان) أرجحهما الثاني كما قاله يسن لما علمت . (قوله لجاز) بل هو الأرجح . (قوله إذا لم يرد حكاية الحال) فإن أريد جاز النصب بالعطف على محل المجرور لأن الوصف عامل حيث لا يحتاج إلى إضمار ناصب إلا على قول سيوييه المتقدم . (قوله أى وجعل الشمس إلخ) إنما سكت عن نصب سكتنا لعلمه من قوله سابقاً وأما غير التلو فلا بد من نصبه إلخ . ولك أن تقول تقدير ناصب سكتنا يغنى عن تقدير ناصب ما بعد سكتنا لعطفه حيث على معمول ناصب سكتنا المقدر والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه . (قوله وكل ما قرر إلخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ، ثم إن قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز في قوله اسم مفعول الرفع على أنه نائب فاعل والرباط محذوف هو المفعول الثاني أى يعطاه والنصب

[٧٣٠] هو من البسيط وأنت مبتدأ ، وباعث دينار خبره ، وهو اسم رجل ، وكذا عبد رب . والشاهد فيه حيث نصب بفعل مضمّر تقديره أو تبعث عبد رب . وقد بسط القول فيه في الأصل . وأخا عون بدل من عبد رب .

على الحدث ومفعوله (بَلَا تَفَاضُلٍ) فَإِنْ كَانَ بِأَلْ عَمَلٍ مُطْلَقًا وَإِلَّا اشْتَرَطَ الِاعْتِدَادُ وَأَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ (فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وَعَمَلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ رَفَعَهُ بِالنِّيَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ رَفَعَ وَاحِدًا بِالنِّيَابَةِ وَنَصَبَ مَا سِوَاهُ ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمَضْرُوبٌ خَبَرُهُ وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ . وَالثَّانِي (كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي) فَالْمُعْطَى مُبْتَدَأٌ . وَأَلْ فِيهِ مُوَصُولٌ صِلَتُهُ مُعْطَى ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى أَلْ مَرْفُوعٍ الْحُلُّ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، الْأَوَّلُ وَكَفَافًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي وَيَكْتَفِي خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَالثَّلَاثُ نَحْوُ : زَيْدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْرًا قَائِمًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَمُعْلَمٌ خَبَرُهُ ، وَأَبُوهُ رَفَعَ بِالنِّيَابَةِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَعَمْرًا الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَقَائِمًا الثَّلَاثُ (وَقَدْ يُضَافُ

عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَيَكُونُ نَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا يَعُودُ عَلَى كُلِّ هُوَ الرَّابِطُ . وَيَرْجَحُ الْأَوَّلُ أَنَّ النَّائِبَ عَلَيْهِ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَيَرْجَحُ الثَّانِي عَدَمَ الْحَذْفِ وَإِنْ قُرِئَ كُلٌّ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ مُقَدَّمٌ نَعَيْنَ رَفَعَ اسْمَ مَفْعُولٍ عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ فَاعِلٍ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ ذِيكَ . وَقَوْلُ الْبَعْضِ اسْمَ مَفْعُولٍ عَلَى هَذَا وَاجِبٌ النَّصْبِ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ سَهْوًا ظَاهِرًا . (قَوْلُهُ بَلَا تَفَاضُلٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمُعْطَى وَأَفَادَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ أَزِيدُ مِنْ شُرُوطِ عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهَذَا لَا يَفِيدُهُ قَوْلُهُ وَكُلٌّ إِخْ فَلَيْسَ تَوْكِيدًا لَهُ كَمَا زَعَمَ . (قَوْلُهُ وَإِلَّا اشْتَرَطَ الِاعْتِدَادُ إِخْ) اقْتَصَرَ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ وَإِلَّا فَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَصْغُرَ وَلَا يَوْصَفُ كَاسْمِ الْفَاعِلِ . (قَوْلُهُ فَهُوَ كَفَعْلٍ إِخْ) لَا يَظْهَرُ كَوْنُ الْفَاءِ تَفْرِيعِيَّةً عَلَى الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ لِأَنَّهُ لَا تَفِيدُ كَوْنَ اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْفَعْلِ الْمَسْرُوعِ لِلْمَفْعُولِ بَلْ رِمَا تَفِيدُ خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَفْرَعُ مُطْلَقُ الْعَمَلِ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَنَّهَا فَصِيحَةٌ عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ كَمَا يَشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ إِخْ وَالْفَاءُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ فَإِذَا اسْتَوْفَى ذَلِكَ فَصِيحَةٌ أَيْضًا عَنْ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ أَيْ إِذَا أُرِدَتْ تَفْصِيلُ حُكْمِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فَإِذَا إِخْ فَاعْرِفْهُ . (قَوْلُهُ فِي مَعْنَاهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ الْمَعْنَى الْمَطَابِقَى لِاخْتِلَافِهِمَا فِيهِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الْمَطَابِقَى لِاسْمِ الْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَتِلْكَ الذَّاتُ وَلِلْفَعْلِ الْمَصْرُوعِ لِلْمَفْعُولِ حَدَثٌ وَقَعَ عَلَى ذَاتٍ وَزَمَنَ ذَلِكَ الْحَدَثُ بَلْ الْمُرَادُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِيَّةُ وَهُوَ الْحَدَثُ الْوَاقِعُ عَلَى الذَّاتِ . بَقِيَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعَمَلِ لَا فِي الْمَعْنَى . وَأَجِيبُ بِأَنَّ النَّاطِمَ تَجُوزُ بِإِطْلَاقِ السَّبَبِ وَإِرَادَةِ الْمَسَبِّ لَضَيْقِ النِّظْمِ عَلَيْهِ فَإِنَّ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ فَعْلِهِ مُسَبَّبٌ عَنْ كَوْنِهِ بِمَعْنَاهُ وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ وَعَمَلُهُ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِبَيَانِ الْمُرَادِ بِالْمَعْنَى وَيَرْمِزُ إِلَى ذَلِكَ التَّفْرِيعَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ كَانَ إِخْ وَحِينَئِذٍ فإِرَادَتُنَا مِنْ مَعْنَاهُ الْمَعْنَى التَّضَمُّنِيَّةُ لَا لِلذَّاتِ بَلْ لِلتَّوَسُّلِ إِلَى إِرَادَةِ الْعَمَلِ . فَتَدْبِرْ . (قَوْلُهُ كَفَافًا) بِفَتْحِ الْكَافِ مَا كَفَّ عَنِ النَّاسِ وَأَغْنَى مِنَ الرِّزْقِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ .

ذا) أى اسم المفعول (إلى أسم مُرَقِّفٍ) به (مَعْتَى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ) أصله الورع محموده مقاصده ، فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر : ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر .

(تفنييه) : اقتضى كلامه شيئين : الأول : انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله : وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل : وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت

(قوله وقد يضاف ذا إلخ) أى إجراء له مجرى الصفة المشبهة وإنما خص الإضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو : هذا مضروب الأب أو أبنا وهذا قائم الأب أو أبنا لأنها أكثر أو لكونهما متلازمين فحيث جاز أحدهما جاز الآخر . أفاده الشاطبي . قال فى التصريح : إذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببى كان رفعه إياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشى ثم تعقبه فقال : هلا قيل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول ا هـ ويحاجب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببى على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجزى بالإضافة ا هـ ملخصاً . (قوله معنى) أى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الإضافة . (قوله بعد تحويل الإسناد عنه إلخ) أى لأن الوصف عين مرفوعه فى المعنى فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حيث لا يستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنتين . ذكره المصريح .

(تفنييه) : قال الفارضى : تحويل الإسناد مجاز أى عقلى لأنه أسند الشيء إلى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً وكذا نحو : زيد حسن الوجه . (قوله وفى ذلك) أى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل أى وليس على إطلاقه . وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الإضافة إلى مرفوعه اتفاقاً واسم الفاعل المتعدى لأكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقاً وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف . (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لا حدوثه . (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما فى التوضيح ويمكن أن يجاب بأن المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل .

إضافته إلى مرفوعه ، فتقول : زيد قائم الأب برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه ، وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي ، والجمهور على المنع . وفصل قوم فقالوا إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا . وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع يوافقه كقوله :

[٧٣١] مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَمًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة . قال بعضهم بلا خلاف . الثاني : اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدى لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب . وفي المتعدى ما سبق في اسم الفاعل المتعدى .

(قوله وسأغت إضافته إلخ) أى بعد تحويل الإسناد كما مر . (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل إلخ . (قوله بشرط أمن اللبس) أى التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الإضافة فلو قلت : زيد راحم الأبناء وظالم العبيد بمعنى أن أبنائه راحمون وعبيده ظالمون فإن كان المقام مقام مدح الأبناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل وإلا لم يجز وظاهر إطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الإضافة إلى المرفوع مع ذكر المنصوب كأن يقال زيد راحم الأبناء الناس ولا ينافيه ما في سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وإن زعمه شيخنا والبعض إذ المنصوب في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الإضافة ولا داعي إليه فتدبر . (قوله جاز) لأنه يصير بذلك كاللزام . (قوله والسماع يوافقه) مقتضى كون الضمير يرجع إلى أقرب مذكور رجوع الضمير إلى تفصيل قوم بين الحذف اقتصاراً وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على القولين . (قوله لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حيث لا ينصوبها لا يزيد على واحد كما مر . (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي : يستفاد من كلام الشاطبي أن فيه أيضاً خلافاً . (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر إلخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسي العلاج فيه فلا يقصد به إلا ثبوت الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لزم أن لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقياً فيه . ذكره الشاطبي . ثم قال : فإن قلت : فأنت تقول على مذهبه أى المصنف هذا معطى الأب ومكسو الأخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم الأب وهو مما يتعدى إلى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لأن المتعدى إلى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وإن سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرًا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملاً في مفعول آخر لم يكن من هذا الباب

[٧٣١] هو من البسيط وتامه : * وَلَا الْكَرِيمُ بِمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا *

أى ما الراحم القلب بذى ظلم كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكُنْ بِظُلَامٍ لِّلْهَيْدِ ﴾ وليس المراد منه الجالفة . والشاهد فيه أن الراحم اسم فاعل أضيف إلى فاعله وذا لا يجوز إلا إذا أمن اللبس وفاقاً للفارسي ومن تبعه . والجمهور على منعه .

(خاتمة): إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصلي ، وهو أن يكون من الثلاثي على وزن مفعول ، ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول ، فإن حول عن ذلك إلى فيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز ، فلا يقال : مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه . وقد أجازوه ابن عصفور ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

[أُبْنِيَّةُ الْمَصَادِرِ]

(فعل) بفتح الفاء وإسكان العين **(قِيَّاسُ مُصَدِّرِ الْمُعْدَى * مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ)** سواء كان مفتوح العين **(كَرَّهَ زِدًا)** وأكل أكلاً ، وضرب ضرباً ، أو مكسورها كفهم فهمًا ، وأمنأمنًا ، وشرب شرباً ، ولقم لقمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيويو والأخفش .

الذي أشار إليه فهو المختز عنه اهـ وقوله تناسى العلاج عبارة الجمع وغيره : تناسى الحدث فلعله المراد من العلاج . (قوله إنما يجوز إلحاق اسم المفعول بالصفة إلخ) أى قياسه عليه فيما تقدم وفيه ما مر في قوله عومل معاملة المشبهة اعتراضاً وجوباً . (قوله لم يجز) أى لكراهة كراهة التغيرات . (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لأن اسم المفعول المذكور يعامل معاملة الصفة المشبهة وهى يجوز فيها ذلك فتقول : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وإن كان ذلك مع ضعف كما سيأتي .

[ابنية المصادر]

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبيينية أى حال كونه بعض الأفعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقاً من مصدر فعل ذى ثلاثة . قال شيخنا : والبعض نقلاً عن بسم يستثنى منه ما دل على صناعة نحو عبر الرؤيا اهـ أى فإن مصدره فعالة بكسر الفاء على ما يؤخذ مما يأتي وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حياكة وخاط خياطة وحجم حجمة . (قوله سواء كان مفتوح العين إلخ) أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحاً كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفاً كرد أو مهموزاً كأكل . (قوله أو مكسورها) أى وسواء كان مكسورها صحيحاً كأمثلة الشارح أو معتل الفاء كوطىء أو العين كخاف أو اللام كفى بفتح الفاء وكسر التون أى لزم خبائه أو مضاعفاً كمس أو مهموزاً كأمن . وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمونها فلا يكون إلا لازماً كما سيأتي .

(تفتيح): اشتراط في التسهيل لكون فعل قياساً في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش بل أطلقا كما هنا (وَفَعَلَ) المكسور العين (الَلَّازِمُ بِأَيْهِ فَعَلَ) بفتح الفاء والعين قياساً سواء كان صحيحاً أو معطلاً أو مضاعفاً (كَفَّرَحَ وَكَجَوَى وَكَشَلَلْ) مصادر فرح زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره الفعلة نحو: سمر سمره، وشهب شهبه، وكهب كهبه، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثّل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول. وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فادر (وَفَعَلَ) المفتوح العين (الَلَّازِمُ مِثْلُ فَعَلَا * لَهُ فَعُولُ

(قوله قال ذلك سيبويه والأخفش) وذهب الفراء إلى أن يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. ١ هـ دمايني. وحكى في الجمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع. (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو اللائق بقول الشارح قياساً. (قوله أو معطلاً) أى بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى. (قوله وكجوى) هو الحرفة من عشق أو حزن. (قوله فإن الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمانة القياس كما أن عدمها أمانة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره. (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرهما في القاموس بالقهبة بضم القاف وهى بياض فيه كدرة، وبالدهمة بضم الدال وهى السواد، وبالغبرة المشوبة سواداً، والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه. (قوله واستثنى في التوضيح إلخ) واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء. (قوله كولى عليهم ولاية) عذاه بعل ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو: ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدى. قاله المصريح. (قوله ولم يمثل للأول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. (قوله فإن ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الجمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فإن الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معانى النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر.

باطراً (معتلاً كان كغداً) غدواً وسما سمواً ، أو صحيحاً كقعد قعوداً وجلس جلوساً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالاً) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلَانًا) بفتح الفاء والعين (فَأَثَرٍ أَوْ فَعَالًا) بضم الفاء أو فَعِيلًا (فَأَوَّلَ) من هذه الأربعة وهو فعال بكسر الفاء (لِلَّذِي أَفْتِنَاعُ) أى مقيس فيما دل على امتناع (كَأَنِّي) إِيَاءَ ، ونفر نفازاً ، وجمع جماعاً ، وشرذ شراداً ، وأبقى إِبَاقًا (وَالثَّانِ) منها وهو فعلاَن بتحرك العين (لِلَّذِي أَفْتَضَى ثَقْلًا) نحو : جال جولاناً ، وطاف طوفاناً ، وغلت القدر غلياناً (لِلَّذِي فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٌ) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء في نوعين : الأول : ما دل على داء أى مرض نحو : سعل سعالاً ، وزك زكاماً ، ومشى بطنه مشاء . والثاني : ما دل على صوت نحو : صرخ صراخاً . ونبح نباحاً . وعوى عواء (وَشَمَلٌ * سِيرًا وَصَوْتًا) الوزن الرابع وهو (الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ) صهيلاً ، ونهق نهيقاً ، ورحل رحيلاً ، وذمل ذميلاً .

(تفسيهان) : الأول : قد يجتمع فاعيل وفعال نحو : نعب الغراب نعيّاً ونعاباً . ونعق

(قوله مثل قعداً) حال من الضمير في اللازم وقوله كغداً معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعدد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير في معتل العين الفعل أو الفعالة بكسر الفاء في الأخيرين كصام صوماً وصيماً وقام قياماً وناح نياحة . وقل الفعول كغابت الشمس غيوباً . بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغداً والمضاعف كمر . وقوله بإطراد حال من المستكن في له . (قوله مستوجباً) أى مستحقاً . (قوله أو فَعِيلًا) أخذه من قول الناظم : وشمل سيراً وصوتاً الفاعيل . (قوله كأني) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لأن الكلام في اللازم وإن جاء مصدر المتعدى أيضاً على فعال ففى القاموس أبى الشيء يأباه ويأبىه إِبَاءً وإِبَاءَةً بكسرهما كرهه ا هـ . (قوله وجمع) أى شرذ . (قوله للذى أفتضى ثقلًا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو : قام قياماً وقعد قعوداً ومشى مشياً . (قوله للدا) بالقصر للضرورة . (قوله أو لصوت) هو مع قوله : وشمل سيراً وصوتاً الفاعيل يفيد أن ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفاعيل فإذا ورد الفعل دالاً على صوت كان كل منهما مصدرًا قياساً له وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيراً في مصدره بينهما فأيهما نطقت به جاز . ولا بعد في ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم وأقره . (قوله وزك) هو من الأفعال الملازمة لبناء المجهول فالتشليل به لفعل بالفتح بالنظر إلى أصله المقدر . قاله زكريا . ولا يرد أن أصله متعدٍ وإلا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبني للمجهول قد يكون مفاعلاً من اللازم نحو : جن فيجعل هذا منه . أفاده سم ، أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملاً على النظائر وإثارة للأخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالأصل حيث قال : زك كنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم ا هـ . وحيث لا يتم ما ذكره . (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصهل . (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما في القاموس . (قوله وذمل ذميلاً) أى سار سيراً بلين .

الراعي نعيماً ونعافاً . وأزت القدر أزيّاً وأزاًراً . وقد ينفرد فعيل نحو : سهل الفرس سهيلاً ، وصخذ الصرد صخيلاً ، وقد ينفرد فعال نحو : بغم الظبي بغاماً ، وضبح الثعلب ضباحاً ، كما انفرد الأول في السير والثاني في الداء . الثاني : يستثنى أيضاً منه ما دل على حرفة أو ولاية فإن الغالب في مصدره فعالة نحو : تجر تجارة ، وخاط خياطة ، وسفر بينهم سفارة ، وأمر إمارة . وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولايات والصنائع (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلٍ) بضم العين قياساً (كَسَهْلُ الْأَمْرِ) سهولة ، وعذب الشيء عذوبة ، وملح ملحوة (وَزَيْدٌ جَزَلٌ) جزالة ، وفصح فصاحة ، وظرف ظرافة (وَمَا أَلَى) من أبنية مصادر الثلاثي (مُخَالَفًا لِمَا مَضَى * قَبَائِهِ أَلْتَقَلُّ) لا القياس (كَسَخَطُ وَرَضًا) بضم السين وكسر الراء ، وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحيتين . وكجحود ، وشكور ، وركوب بضميتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين . وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضميتين . وكعظم وكبر مما قياسه فعولة ، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة .

(قوله قد يجمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتماع فيه صرخ صرائحاً وصريخاً خلافاً كما لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط . (قوله وصخذ الصرد) هو طائر ضخم الرأس كما في القاموس . وصخذ كالذى قبله وبعده بمعنى صوت . (قوله يستثنى أيضاً منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحيث كان ينبنى إسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام في اللازم . وعكس إرجاع ضمير منه إلى فعل المفتوح العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الجمع . (قوله وسفر) أى أصلح . (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمانة القياس . (قوله فعولة فعالة لفعال) أى كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد في ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضاً . قال المصريح : ولا يكون فعل مضموم العين إلا لازماً ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل . (قوله وزيد جزلاً) أى عظم . (قوله لما مضى) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثي متعدياً أو لازماً فليس هذا في اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقره من استشكال سم غثيل المصنف بسخط ورضى حيث قال ما نصه : انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع بإسقاط الجار والأصل سخط عليه ورضى عنه . هـ على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافي للزوم كما أسلفه الشارح . (قوله فبابه الثقل) أى طريقه النقل عن العرب . (قوله مما قياسه فعول بضميتين) ظاهر في غير مشى إذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل . (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى ، وأما مكسورها فيستعمل في كبر السن فقط تقول : كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره . وكبر بالكسر أى طعن في السن . (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة . وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما أفاده شيخنا فوافق كلامه ما قدمه المصنف من قوله : فعولة فعالة لفعال . واندفع توقف البعض .

(تنبيهه) : ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ما قاله سيبويه (وَعَبَّرَ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ * مَصْدَرُهُ) أى لا يلد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس ، فقياس فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام التفعيل (كَفَدَسَ التَّقْدِيسُ) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلاً في نحو : جرب تجربة ، وغالباً فيما لامه همزة نحو : جزاً تجزئة ، ووطاً توطئة ، ونبأ تنبئة . وجاء أيضاً على الأصل وجوباً في المعتل نحو : غطه تغطية (وَرَكَّه تَرْكِيَةً) وهي تنزى دلوها تنزبة . وأما قوله :

* بَأْتَتْ ١١ تَنْزَى دَلُّوْهَا تَنْزِيًا * [٧٣٢]

فضرورة . وأشار بقوله : (وَأُجْمَلًا * إجمال من تجملاً تجملاً . وَاسْتَعْدَّ اسْتِعَادَةً ثُمَّ أَقِمَّ * إقامة وغالباً ذا آثا لزم . وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا * مَع كَسْر ثَلَاثِ الْثَانِ مِمَّا

(قوله وغير ذي ثلاثة) أى وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير . (قوله كَفَدَسَ التَّقْدِيسُ) من إنابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل . (قوله قَلِيلًا) أى في قليل من الاستعمال أو حذفاً قليلاً . (قوله وغالباً إلخ) أى ومن غير الغالب تخطيطاً وتبييناً وتجزئاً وتبييناً . (قوله ووجوباً في المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصل التفعيل وهذا لا يناسب تقييده آنفاً بقوله إذا كان صحيح اللام فكان الأولى ترك التقييد ويراد التفعيل ولو بحسب الأصل أو جعل المعتل مقابلاً لصحيح اللام بأن يقال فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم . قال سم نقلاً عن ابن الحاجب : الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر لا أنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تعسف بلا ضرورة اهـ وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم إلى تفعيل عند الضرورة . (قوله بَأْتَتْ تَنْزَى) بنون مفتوحة فزاي مشددة أى تحرك . (قوله من تجملاً) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربح إلخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخصر .

[شواهد أبنية المصادر]

* كَا تَنْزَى شَهْلَةً صَبِيًا *

[٧٣٢] تمامه :

رجز لم يعلم راجزه . ويروى : بأت تنزى دلوها : أى تلك المرأة تحرك دلوها . والشاهد في تنزياً فإن القياس فيه تنزبه بالياء الخفيفة بعدها تاء التأنيث ، كما تقول سمى تسمية ، وركى تركية . ولكنه أتى كمصدر فعل الصحيح اللازم نحو سلم تسليماً . والشهلة بالفتح المحوز . شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر يدي امرأة ترقص صبياً . وخص الشهلة لأنها أضعف من الشابة فهي تنزى الصبي باجتهاد . [١] رواية الميمى « وهى » بدل « بأت » .

أَفْتَحَا . بهمز وصل كاصطفاً) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيح العين الأفعال ، نحو : أجمل إجمالاً ، وأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً . وإن كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما في أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة . والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله : وغالباً ذا التاء الزم . وقد تحذف نحو : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ [الأنبياء : ٧٣] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم أراء إراء ، وأجاب إجاباً . وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه ، وأن يمد

(قوله وغالباً ذا) أى نحو إقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال في الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو إقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله وغالباً ذا التاء ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو إقامة ولم يذكر أنه أيضاً مشار إليه بقوله وغالباً إلخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور من استعادة وإقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعادة غالباً نكتة ذكر نحو استعادة مع أنه مما يدخل في قوله وما إلى الآخر إلخ كما سيشرح إليه الشارح . (قوله التالزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينال الغلبة . وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم وأقرأه فلا يخفى ما فيه على متأمليه . (قوله وما إلى الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل على أى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح . (قوله وافتحاً) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء . (قوله إلى أن قياس أفعل) أى قياس مصدره . (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الأفعال وقوله حركتها أى العين . وقوله فتقلب هى أى العين ألفاً لتحركها في الأصل وافتتاح ما قبلها الآن . وقوله ثم تحذف الألف الثانية أى لالتقاءها مع الألف المنقلبة العين إليها . وكلامه صريح في أن قلب العين ألفاً سابق على حذف الألف وهو ما في التوضيح أيضاً وأورد عليه أن شرط قلبها ألفاً تحرك التالى . وأجاب سم بأن هذا الشرط في غير أفعال واستفعال مما يستحق ذلك الإعلال لذاته . والإعلال في أفعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الألف سابق على إعلال العين وهو أيضاً صحيح . فإن قلت : هلا قيل إنهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو إلخ قلت ما زعمته تكلفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلته وأيضاً فإن الراجع أن المحذوف الزائد وهو الألف الثانية لكونه زائداً ولقربه من الطرف وعلى قولك إنما حذف الأصل . (قوله وقد تحذف) أى شذوذاً كما صرح به المصنف آخر الكتاب . (قوله أراء إراء) أصله أراءياً على وزن أفعال نقلت حركة عينه إلى فائه ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين وقلت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى في قول الناظم :

* فأبدل الهمزة من واو ويا *

آخر أثر ألف زيد . وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبني على القول بأن الهمزة من حروف العلة لكنه وإن جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر في تصريفه وتصريف نحو إقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر .

مفتوحاً ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله : وما يلى الآخر إلخ وما يليه الآخر نحو : اصطفى اصطفاً ، وانطلق انطلاقاً ، واستخرج استخرāja . فإن كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين ، نحو : استعاذ استعاذه ، واستقام استقامة ، ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو : اطارير واطير أصلهما تطاير وتطير ، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزداد قبل آخره ألف . وقياس ما كان على تفعل التفعّل ، نحو : تجمل تجملاً ، وتعلم تعلمًا ، وتكرم تكرمًا (وَضُمَّ مَا * يُرْبِعُ) أى يقع رابعًا (فى أمثال قد تلملما) صحيح اللام مما فى أوله ناء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تفعل كما مر ، أو من باب تفاعل نحو : تقاتل تقاتلاً ، وتخاصم تخاصماً . أو من باب تفعلل نحو : تلملم تلمماً ، وتدحرج تدحرجاً . أو ملحقا به نحو : تبيطر تبيطراً ، وتجلبب تجلبباً . فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الضمة كسرة إذا كانت

(قوله وقياس) عطف على قياس السابق . (قوله فإن كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل . (قوله فعل به ما فعل إلخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض . وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو : استحوذ استحوذاً وأغيمت السماء اغيماً . (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل إلخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل أصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء . قاله الدمامنى . (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت الناء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلاً إلى النظير بالساكن . (قوله لا يكسر ثالثه إلخ) أى بل يضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل فيقال اطارير يطاير اطاريرا . وأطير يطير اطريرا كما فى التصريح ، فهو داخل فى قوله وضم ما يربع إلخ . (قوله ما يربع) من ربت القوم صرت رابعهم وبابه منع . (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وإن لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة ، وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة : تفعل وتفاعل وتفعّل وتفعّل وتفعّل وتفعّل . وبقي تفعّل كتمسكن ، وتفوعل كعجورب ، وتفعّل كتنقلس ، وتفوعل كترهوك . وتفعّل كتمفرت . (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أو من ما يربع على معنى صحيحاً لانه أى اللام بعده فافهم . (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو : تكبر تكبيراً وتجاهل تجاهلاً . (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه إشارة إلى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف : تجمل تجملاً حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع إلخ . وأجاب سم بأن المصنف لم يقصد بقوله تجمل تجملاً بيان مصدر تفعل وإنما ذكره تمييزاً لمعنى أجملاً إجمالاً ، وأجاب يس بأن ذكره هناك من ذكر الخاص قبل العام . (قوله أو ملحقا به) أى بتفعل . (قوله نحو تبيطر) من يبطر الدابة عالج داءها بالدواء . (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء .

اللام ياء نحو : تدلى تدليًا ، وتداني تدانيًا ، وتسلقى تسلقيا ، (فَعَلَّالٌ أَوْ فَعَلَّلَهُ لِفَعْلَلًا) وما ألحق به نحو : دحرج دحرجًا ودحرجة ، وحوقل حوقلاً وحوقلة . ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (وَأَجْعَلْ مَقِيْسًا) من فعلال وفعللة (ثَانِيًا لَا أَوَّلًا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل .

(تفنييه) : يجوز في المضاعف من فعلال نحو : الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره . وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل . وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر . والتفعال كله بالفتح إلا هذين ،

(قوله وجب إبدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء . (قوله إذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما في الترامي ، أو منقلبة عن واو كما في التساوى ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء . (قوله تسلقى تسلقيا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقته . قال في القاموس : سلقته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره . (قوله فعلال) أى بكسر الفاء . (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو : حوقل ، وفعلل نحو يبطر ، ففى مثال الشارح نشر على ترتيب اللف . فعلم مما قررنا أن قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورًا . (قوله نحو دحرج دحرجًا) نقل في التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحرجًا لم يسمع في دحرج وسمع مرهفت الصبى سرهاقا إذا أحسنت غذاؤه . (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره في المضاعف وغيره . وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا في المضاعف كزلزال . (قوله يجوز في المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد . (قوله فتح أوله وكسره) أى وإن كان الأكر في التوضيح والدماميني أن يعنى بالفتوح اسم الفاعل نحو : من شر الوسواس أى الموسوس ، والصلصال بمعنى المصلصل . وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم وسوس الشيطان وسواسا ، ووعوع الكلب وعوعا ، وغطط السهم في مروره غططًا إذا التوى . وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزغخشى الفتح في المصدر الذى لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه . (قوله والتفعال كله بالفتح) الولو للحال . ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جىء كذلك للتكثير . وقال الفراء وجماعة من الكوفيين : مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسى قولان . وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر . اهـ دماميني باختصار .

على أنهما عند سيويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين (لِفَاعِلُ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعِلَةُ) نحو: خاصم خصامًا وخصامة، وعاقب عاقبًا ومعاقبة، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء، نحو: يأسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ ياءومه يوامًا لا مياومة (وَوَحْيٌ مَّا مَرَّ السَّمَاءُ عَادِلُهُ) أى كان له عديلًا فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو: كذب كذابًا وهي تنزى دلوها تنزيًا. وأجاب إجابًا، وتحمل تحمالًا، واطمأن طمأنينة، وتراموا رميًا، وقهقر قهقرى، وقرقص قرفصاء، وقاتل قيتالًا.

(تغنييه): يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلًا نحو: جلد جلدًا ومجلودًا. وقوله:

(قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافة فإن التنظير بالقعقاع يقتضى أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضى أن اسم للزمزول به فتدبر. (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني. (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. (قوله لفاعِلُ الْفِعَالِ والمفاعلة) قال الدماميني: والمطر دائما عند سيويه المفاعلة فقد يتركون الفاعل ولا يتركون المفاعلة قالوا اجالس مجالسة ولم يقولوا اجلاس. (قوله فيما فاؤه ياء) أى في مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لنسبة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل. (قوله وشذ ياءومه يوامًا) لنقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست شاذة. وفي بعض النسخ: يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصوب على يواما فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس. (قوله وغير ما مر) أى وغير المصادر التي مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهي المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستر للسمع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وإن عكس فلا. (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيها مع كسر الكاف في الثاني. (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني. (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى التونين في الأخرى. قال الدماميني: وظاهر كلام سيويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعوا موضع المصدر

[٧٣٣] لَمْ يَتْرَكُوا لِعِظَامِهِ لَحْمًا وَلَا لِقَوَادِهِ مَخْـُـوْلًا
وفي غيره كثيرًا . ومنه قوله :

[٧٣٤] *وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجْرِبِ*

أى عند التجربة . وقوله :

* أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا *

أى قتالًا وقوله :

[٧٣٥] أَظْلَمُوا إِنْ مَصَابِكُمْ رَجَلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُوا
أى إصابتكم ، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو : فلج فالجا . وقوله :

لا مصدران . (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم . (قوله قيتالا) لا ينافي شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى بعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا . (قوله مجيء المصدر) أى عند غير سيويوه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيويوه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك .

(قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع . (قوله نحو جلد جلدًا ومجلودًا) في القاموس : جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى .

(قوله لم يتركوا لعظامه إلخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا إن لم يكن سقط والأصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه إلخ . (قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقته الفصيح .

(قوله أى قتالا) فيه أنه لا داعى إلى جعل مقاتلا في البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر .

(قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف ، وظفر بما طلب ، ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره .

[٧٣٣] البيت من الكامل ، وهو للراعي الحميري .

[٧٣٤] البيت من الطويل .

[٧٣٥] البيت من الكامل ، وهو للحارث بن خالد الخزومي .

* كَفَى بِالثَّانِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ *

أى كفاية ونحو : ﴿ فَأَهْلَكُوا بِالطَّاعِيَةِ ﴾ [الحاقة : ٥] ، أى بالطغيان : ﴿ فَبُهْل تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٨٨] ، أى بقاء (وَفَعَلْتُ) بالفتح (لَمَرَّةٍ كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة (وَفَعَلْتُ) بالكسر (لِهَيْئَةٍ كَجَلَسْتُ) ومشية وضربة .

(تنبيهه) : محل ما ذكر إذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو : رحمة ، أو فعلة بالكسر نحو : ذرية ، فإن كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف نحو : رحمة واحدة وذرية عظيمة (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّانِي الْمَرَّةُ) نحو : انطلق

وأما فلج فلج كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا . وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقي البدن لانصباب خلط بلغمى تسد منه مسالك الروح . كذا في القاموس وغيره . ولم أر فيه ولا في الصحاح ولا في المصباح ولا في المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدرا لفلج بأى معنى لفلج والأقرب أنه لفلج المبني للمجهول وقد مثل في المصباح لحيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما . (قوله بالثاني) بفتح النون وسكون الهزة أى البعد . (قوله وفعلة لمرة كجلسته) مقتضى ما مر في باب إعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حدد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسته من المصادر فيكون لجلس مثلاً مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثاني لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق في بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما في الجمع ثم فعلة التى للمرة إنما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا ما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف . (قوله وفعلة هيئة) أى هيئة الحدث والحدث وإن استلزم هيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما . قاله سم وفسر الجار بردى الجيئة بالنوع . (قوله محل ما ذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة إذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن إرادة الهيئة ودخل في قوله لم يكن إلخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وإن نقل عن بعضهم خلافه . (قوله نحو ذرية) هى الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد . (قوله إلا بقرينة) أى حالة أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فإن خصت بالحالية فالعطف مغاير . (قوله فى غير ذى الثلاث بالثا المرة) أى من غير تغيير صيغة المصدر وإنما تلحق التاء من المصادر الأغلب استعمالا فإذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسى وسماعى لحقت القياسى .

انطلاقة واستخرج استخراجاً . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ) من اختمر ، والعمة من تعمم ، والتقبة من انتقب .

(خاتمة) : يصاغ من الثلاثي مفعّل ففتح عينه مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان إن اعتلت لامه مطلقاً ، نحو : مرمى ومغزى وموقى ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه

قاله الشاطبي . وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي . وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلب . (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف . (قوله وشد في هيئة) أي شد في غير ذي الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة . (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أي غطت رأسها بالخمار . (قوله من انتقب) أي غطى وجهه بالنقاب . (قوله خاتمة) حاصل القول أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالأول يجب فتح عين مفعّل منه مطلقاً والثاني إن كان صحيحاً وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وإن كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر ، وإن كان معتل الفاء فقط فإن كسرت عين مضارعه ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعّل منه مطلقاً نحو : وعد يعد ووثق يثق ، ونحو : وهب يهب ووطى يطأ فإن فتحت عين مضارعه فتحا أصلياً نحو : وجل يوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره هذا عند غير طييء وأما طييء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح في تفصيله السابق . هذا كله في الثلاثي . وأما غيره فالمصدر وأسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغي تقرير هذا المقام وبه يعرف ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كما لا يخفى على متأمله ، وما ذكرناه في هذا المقام أن معتل الفاء إذا فتحت عين مضارعه أي ونقلت فتحها إلى فائه التي هي الواو كودّ يود وجب فتح عين مفعّل منه كالمودة . ويرده ما في القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك . (قوله يصاغ من الثلاثي مفعّل) أي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن مفعّل أي إن كان متصرفاً وقد تلحق مفعلاً هاء التأنيث كالمودة . (قوله إن اعتلت لامه مطلقاً) أي سواء كسرت عين مضارعه أولاً فهو في مقابلة التقييد اللاحق . (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما في بعض النسخ وهو الذي في خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالإشارة بتعداد الأمثلة إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كمرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثلين ومعتلها كموقى . وفي أكثر النسخ : ومرق براء بعد الميم وعليه فالإشارة بالتعداد إلى أنه لا فرق بين ما لامه ياء أو واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة . والنسخة الأولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقاً فتفظن .

نحو : مقتل ومذهب ، فإن كسرت فتحت في المراد به المصدر ، نحو : مضرب وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو : مضرب ، وتكسر مطلقاً عند غير طيء فيما صحت لامه وفاؤه واو ، نحو : مورد وموقف وموئل : وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها

(قوله ولم تكسر عين مضارعه) بأن ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثلين . (قوله فإن كسرت إلخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة في الأصل فيقال : مبات في المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت في الزمان والمكان . وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقاً وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال في معاش معيش ولا في عيش محاض . قال في التسهيل وهو الأول . (قوله وتكسر مطلقاً) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان . (قوله عند غير طيء) وأما طيء فيجرونه بجرى ما فاءه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر . (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه أصالة فإن فتحت كيوجل فأكثر العرب يكسر عين مفعّل منه مطلقاً وبعضهم يفتحها في المصدر ويكسرها في غيره كما علمت . (قوله وموئل) الموئل الملجأ . (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الأقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها في التسهيل مما شذ من معتل اللام في المصدر من عصى وحى أى أنف وأوى له أى رقى ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط في الجميع . وفي المكان مأوى الإبل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامية الأفعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس . وأما مأوى غير الإبل فبالفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه في المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر . وفتح الثانی الحجازيون على القياس وفي المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت ومسقط وطلع وظن مسجد . قال الدماميني : وهو البيت المبني للعبادة مسجد فيه أو لم يسجد . قال سيوبه : وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اهـ ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط في الجميع . ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه في المصدر من جمع وحمد ومجمع ومعمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس . وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس . ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وعفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس . ومما شذ من معتل الفاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحد بفتحها ووضع ووضع وقع موحد وموضع وموقعة بالفتح في الثلاثة ، وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بثلاث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ، ومقدرة أى حاجة ومقبرة ومشقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود في الشمس ومزرعة ، ولم يجيء مفعّل بضم العين إلا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمزة أى رسالة وميسر قرىء في الشواذ فنظرة إلى ميسره بالضم والإضافة . وقد صاغوا مفعلة من الثلاث اللفظ أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجنة مبخلة أى سبب

في التسهيل . ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثي في ذلك ، فمن أراد ذلك بنى منه اسم المفعول وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان . ومنه : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَراها ومرساها ﴾ [هود : ٤١] ، ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ [سبأ : ١٩] ، وقوله :

* الْحَمْدُ لِلَّهِ فَمَسَانَا وَمَصْبِحُنَا *

لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل ونحل الكثرة مأسدة ومسبعة ومقتاة ومفعاة أى محل لكثرة الأمد والسيح والقناء والأفمى . وقد أفردت مسألة مفعل برسالة فمن أراد إشباع الكلام فيه فعليه بها . (قوله في ذلك) أى في صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان . ولما كان اسم الإشارة غير موف بذلك لإيهامه الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد إلخ . (قوله كما مر) أى في قوله :

* وعلم بيان المرء عند الحرب *

وقوله :

* أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلاً *

على ما فيه ، وقوله :

* أظلم إن مصابكم رجلا *

(قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بإزاء المقصود من الثلاثة فمجرها ومرساها يحتملان الثلاثة كما في البيضاوى وإن قصرهما البعض على احتمال الزمان والمكان ، وممزق مصدر ، ومسانا ومصباحنا اسما زمان . (فائدة) : اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة كمجدح لما يجده به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدخن بضم الأول والثالث في الثلاثة ، وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما في القاموس وكمشط بتثنية الميم ووزن كنف وعنق وعتل . وجاء مشط على القياس . قال في الهمع : وكارث آلة تأريث النار أى إضرارها وسراد ما يسرد به أى يخرز اهـ . وفي القاموس : أن الإراث ككتاب النار وما أعد للنار من حراقة ونحوها . وأن السراد الخرز في الأديم كالسرد اهـ وهو أيضا ككتاب .

[أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين]

والصفات المشبهة بها]

(كفاعل صغ اسم فاعل إذا * من ذى ثلاثة يكون) لازماً (كفذا) أى بمجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو

[أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين]

والصفات المشبهة بها]

إضافة أبنية إلى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى بأسماء الفاعلين كظاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع إلى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير إلى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف . فتأمل . (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغاً كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة . قال فى التسهيل : وربما استغنى عن فاعل بمفعول نحو : حب فهو محب وعن مفعول بفاعل نحو : أيقع الغلام فهو يافع وأوراق الشجر فهو رارق اهـ بزيادة الأمثلة من الدمامنى . (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله وهو قليل إلخ . (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة . واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى . وكلام المصنف وإن لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلاً غير مفتوح العين ففيه فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقط فى بعض النسخ . (قوله فيقال غذا الماء إلخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا : لازماً كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاز ، وذهب زيد فهو ذاهب ، وسلم فهو سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو : ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب اهـ ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعدياً نحو غذا الصبى باللبن أى رياه فهو غاز ، وضرب إلخ لكان فيه إشارة إلى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم ، فيكون رمزاً من المصنف إلى التعميم . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذا الوادى بمجمتين مفتوح العين بمعنى

سالم ، وفره الفرس فهو فاره . أو متعدياً نحو ضرب فهو ضارب ، وركب فهو راكب (وَهُوَ قَلِيلٌ فِي قَعْلَتْ) بضم العين كطهر فهو طاهر ، ونعم فهو ناعم ، وفره فهو فاره (و) في (فَعِلْ) بكسرهما (غَيْرُ مُقَدَّرِي) نحو سلم فهو سالم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فَعِلْ) يفتح الفاء وكسر العين في الأعراض (وَأَفْعَلْ) في الألوان والخلق (وَفَعْلَانُ) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نَحْوُ أَشِيرٍ) وبطر وفرح (ونحو صَلْدِيَانِ) وريان وعطشان (وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ) والأحمر . ومما شذ فيه مريض وكهل (وَفَعْلٌ) يفتح الفاء وسكون العين (أَوَّلَى وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ) مضموم العين (كَالضُّخْمِ) والشهم (وَالْجَمِيلِ) والظريف (وَأَلْفَعْلٌ) لهذه ضخم وشهم (وَجَمُلٌ) وظرف (وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ) بفتحتين ،

سال ، فيقال غذا الماء فهو غاز وذهب زيد إلخ . ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة إلى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا إلى قوله فيقال غذا الماء . وبعض النسخ هكذا لازماً كغذى الوادى بمجمعتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاز ومتعدياً بهما بمعنى رى ، فيقال غذا طفله باللين فهو غاز وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية . وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمجمعتين لازماً بمعنى كذا ومتعدياً بمعنى كذا ، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعدياً وجعل الواو بمعنى أو فتعطين . (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف . ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء . (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ . (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل . (قوله في الأعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق . (قوله والخلق) بكسر الحاء وفتح اللام جمع خلقة ، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعمور والخور والأجهر . (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو . (قوله نحو أشير وبطر وفرح) بتووين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان . والأشير والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة . والصديان العطشان . والأجهر الذى لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع . وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء . واعترض بأن الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً . (قوله ومما شذ فيه) أى في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس ومرض وكهل لأنهما من الأعراض . (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده . قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن فعلاً قياس دون فعل . (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد .

وفعال بالفتح وفعال بالضم ، وفعل بضمين ، وفعل بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعال وفُعل ، وفعل بكسرتين كحشر فهو أحشر ، وخطب فهو أخطب إذا حشر إلى الكدرة . ونحو بطل ، وحسن فهو حسن . ونحو جبن فهو جبان ، وشجع فهو شجاع . ونحو جنب فهو جنب . ونحو غفر فهو غفر أى شجاع ماكر . ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الأمور . ونحو وضوء فهو وضاء أى وضئ . ونحو حصرت فهي حصور أى ضاق مجرى لبنها . ونحو خشن فهو خشن .

(فتنبيه) : جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم

(قوله والفعل جهل) احتراز عن جميل من جملة الشحم بالفتح أى أذنبه فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذنب فهو مجمول وجميل لأن فعلاً فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه . قاله الشاطبي وأقره غير واحد كالبعض . ويرد عليه أن كون فعله جهل بالضم معلوم من قوله : وفعل أولى وفعل بفعل . حيث فرض الكلام في فعل بالضم . ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو في قوله والفعل إلخ استثنائية لا حالية فلا يكون تقييداً بل مستأنفاً لبيان الواقع لكنه غير محتاج إليه فتدبر . (قوله بالفتح) أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم . (قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعل أى بفتح الفاء وتخفيف العين . (قوله كحشر) بالخاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثله من النشر على ترتيب اللف . (قوله وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ما ذكره المصريح وتبعه غيره . والذي في القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته في مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غيرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خطب بالخاء والطاء المعجمتين لا في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح . وقوله إلى الكدرة أى مائلاً إلى الكدرة . (قوله ونحو غفر) بالعين المهملة فالفاء . (قوله ونحو غمر) بالنون المعجمة فالميم . (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوماً فاتمثلة به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعاً من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على أن أصله بضم العين . (قوله فهو خشن) بكسرتين وفي القاموس أنه كتف فلعل فيه اللغتين . (قوله جميع هذه الصفات إلخ) دفع لما قد يقال أن المصنف ترجم لأبنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال أنه ذكرها في الباب الآتى لأن المذكور فيه أحكامها لا أبنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لأن ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد واسم

فاعل ، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت ، كظاهر القلب ، وشاحط الدار أى يعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً (وَبَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ) أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف (وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ * مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ . مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا * وَهَمْزٌ يَمِيمٌ زَائِدٌ قَدْ مَبَقَا) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بهم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء

المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد . (قوله صفات مشبهة) أى إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطى وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حوِّلت إلى فاعل . وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن . وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر . والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئاً فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله فى الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فم مشترك فى الأصل بين الحدوث والثبوت فاكفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت . (قوله إذا دلَّ على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة . (قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الباء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل . (قوله وزنة) أى موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل . (قوله مع كسر مَثَلُو الْأَخِيرِ) أى ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقدرا كمتعل ومختار اسمى فاعل . وأما متنب بضم التاء اتباعاً فشاذ . وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أى تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح^(١) بالقاء والحاء المهملة أى افتقر وصار مفلساً . واجرأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمعت . وشذ أيضاً بجيم اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً وأعمل البلد إذا قحط فهو ماحل .

(١) (قوله وألفح) أى هو بالحيم لا بالمهملة كما فى القاموس والمصباح ١ هـ .

كان مكسوراً في المضارع كمنطلق ومستخرج ، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج (وإن فتحته منه) أى من هذا (مَا كَانَ الْكُفْرُ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمَثَلِ الْمُنْتَظَرِ) والمستخرج (وَفِي اسْمٍ مَفْعُولٍ الثَّلَاثِي أَطْرَدَ * زِنَةُ مَفْعُولٌ كَاتٍ مِنْ فَصْلٍ) يقصد فإنه مقصود ، وآت من ضرب مضروب ومن مر مرور به ، ومنه مبيع ومقول ومرمى ، إلا أنها غيرت .

(تنبية) : مراده بالثلاثي المتصرف (وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكر والمؤنث (نَحْوُ قَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَجِيلٍ) أو جريح أو قتيل .

(تنبية) : مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط . قال في التسهيل : وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبج ، وفعل كقنص ، وفعله كغرفة ، وبكثرة فَعِيل . اهـ .

(قوله وضم ميم زائد) وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعاً فشاذ . (قوله وإن فُتحت إلخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحمووم ومزكوم فإنه لم يسمع محزون ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية ، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحمل الرجل من الحمى وأحمه الله وحمل الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول . اهـ دماميني . ومن هذا القليل يجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرفوق ولم يقولوا مرق . قال : فإن قلت : فقد قالوا رق العبد قلت : إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً فليس بمعنى أرق اهـ وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ [مريم : ٦١] ، أى مرضية وآتيا . وقيل الأول مجاز عطف أى راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أى فعلته . (قوله إلا أنها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيع ومقول ومرموى فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضممة كسرة وأدغمت الياء في الياء . (قوله مراده بالثلاثي) أى في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي ، وكذا قوله فيما مر : إذا من ذى ثلاثة يكون ، وإن نبادر من الشرح قصد الأول فقط . (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو : عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول . (قوله نقلاً) أى لا قياساً وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو . (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو : أعله المرض فهو عليل أى مغل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد . كذا في التسهيل وشرحه . (قوله ذو فَعِيلٍ) أى صاحب هذا الوزن أى موازنة .

(خاتمة): قال الشارح : ومجىء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، وعلى كثرتة لم يقس عليه بإجماع . وفي التسهيل : ليس مقيسًا خلافًا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه : وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو : قدر ورحم لقولهم قدير ورحيم . والله أعلم .

(قوله في الدلالة لا العمل) قال الدماميني : فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه ، وفي مقرب ابن عصفور : واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول اهـ كلام ابن عصفور . فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه للضمير لإطلاقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على ما فهمه أبو حيان ومتابعوه . ولقائل أن يقول شروط العمل إنما هي للعمل في المنصوب لا في المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل في الضمير والظاهر اهـ . وفي الجمع ما نصه : ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعل كذبح وقتل وقتيل ، فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك . قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب اهـ إذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل في المرفوع الظاهر إلى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل . (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول . (قوله وفعل) أى بفتح الحاء كما في الدماميني كقنص بقاف ونون مفتوحين وصاد مهمل كضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال : أى ونقض وعدّ وخبط وهو تحريف لما مر عن الدماميني ولأن إطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازًا كثير مطرد . (قوله وفعله) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة . (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعنى معلوم . (قوله خلافًا لبعضهم) أى في نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل الذي نقله الشارح . (قوله وجعله بعضهم مقيسًا فيما ليس له إلخ) أى لأنه لا ليس فيه بخلاف ما له فعيل بمعنى فاعل . (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفى وأما ما ليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم إلخ تعليل لمخدوف أى وإنما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم إلخ .

(تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني
وبليه الجزء الثالث . واوله : الصفة المشبهة باسم الفاعل)

فهرس الجزء الثاني من كتاب شرح الأشموني على الألفية

الموضوع	الصفحة
لا التي لنفي الجنس	٣
ظنّ وأخواتها	٢٦
الفاعل	٥٩
النائب عن الفاعل	٨٧
اشتغال العامل عن المفعول	١٠٢
تعدي الفعل ولزومه	١٢٥
التنازع في العمل	١٤٢
المفعول المطلق	١٥٩
المفعول له	١٧٩
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً	١٨٤
المفعول معه	١٩٧
الاستثناء	٢٠٨
الحال ..	٢٥٠
التمييز ..	٢٨٨
حروف الجر	٣٠٢
الإضافة	٣٥٦
المضاف إلى ياء المتكلم	٤٢٣
إعمال المصدر	٤٢٧
إعمال اسم الفاعل	٤٤٢
أبنية المصادر ..	٤٥٩
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٧٣

فهرس شواهد العيني على الجزء الثاني من الأشموني

شواهد لا التي لنفي الجنس	٤
شواهد ظنّ وأخواتها	٢٧
شواهد أعلم وأرى	٥٥
شواهد الفاعل	٦٣
شواهد النائب عن الفاعل	٩٠
شواهد اشتغال العامل عن المفعول	١٠٧
شواهد تعدي الفعل ولزومه	١٣٠

١٤٣	شواهد التنازع في العمل
١٦٥	شواهد المفعول المطلق
١٨٢	شواهد المفعول له
٢٠١	شواهد المفعول معه
٢١٣	شواهد الاستثناء
٢٥٣	شواهد الحال
٢٨٩	شواهد التمييز
٣٠٤	شواهد حروف الجر
٣٦٢	شواهد الإضافة
٤٢٤	شواهد المضاف إلى ياء التكلم
٤٢٨	شواهد إعمال المصدر
٤٤٥	شواهد اسم الفاعل
٤٦٣	شواهد أبنية المصادر